المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية العلوم الاجتماعية
قسم التاريخ والحضارة

"منهج المعتزلة في كتابة التاريخ إلى نهاية العصر العباسي"

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي

إعداد
الدارس/ محمد بن صقر بن محمد الدوسري

إشراف

الأستاذ الدكتور/ سليمان الرحيلي
الأستاذ الدكتور/ ناصر بن عبدالكريم العقل

1426هـ/2005م
الرياض



المقدمـة

المقدمة

Her&

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، الذي أرسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله بشيراً ونذيراً .

وبعد فإن التاريخ علم واسع الأطراف ، يحتوي على نظر وتحقيق ، ويستلزم أمانةً وصدقاً ، ومن خلاله يمكن الاطلاع على تاريخ البشرية . لكن أهواء الناقلين من إخباريين و مؤرخين لوّثت ذلك التاريخ بحيث عبرّت فيه عن ذاتيتها واتجاهاتها المتغايرة فيما بينها حتى كادت تغيب شمس الحقيقة خلف السحب الداكنة السواد !! ولعل ذلك كان من أبرز إشكاليات الكتابة التاريخية . فالبون شاسع بين الاعتماد على التسليم الكامل للروايات والاعتقاد بصحتها وفق رؤى مسبقة جاهزة التطبيق ، وبين القدرة على التحقق من الروايات عبر وسائل النقد والمقارنة والتحليل ، وهو عمل يتطلب جهداً كبيراً ومؤهلات كافية . والحالتان تعكسان صلب أزمة الكتابة التاريخية ، وهو ما حدا بالعديد من الكتاب للمناداة بضرورة العمل على إعادة كتابة التاريخ الإسلامي[1] .

والموضوع الذي يدور حوله هذا البحث وثيق صلة بتلك المحاولة ، حيث أنه يترسم النظر لحدود وتفصيلات بعض المشاركات التاريخية ذات الصبغة المذهبية ، بقصد التعرف على الأثر الذي تركته تلك المشاركات على صعيد الكتابة التاريخية عند المسلمين . ومن ثم المساعدة في إعادة صياغة ذلك التاريخ صياغة جديدة . وتحديداً فإن منهج المعتزلة في كتابة التاريخ له من المميزات ما يجعله يختلف عن غيره من المناهج اختلافاً بيناً . وذلك لاعتماده الكبير على العقل !!

ولقد حظي المعتزلة بالكثير من عناية الباحثين قديماً وحديثاً ، لما كانوا يتمتعون به من حضور فكري وأدبي ، فصنفت فيهم الكثير من الكتب ووضعت من أجلهم الرسائل العلمية التي تناولت جوانب من آرائهم ونظرياتهم في العقيدة وأصول الكلام . أما عن علاقة المعتزلة

---

(1) السلمي ، محمد بن صامل ، منهج كتابة التاريخ الإسلامي ، دار طيبة ، الرياض ، ط1 ، 1406هـ/1986م ، ص 11- 13 .

بالتاريخ كعلم ، فقد كان لبعض الباحثين – من خلال معالجتهم لمناهج التاريخ الإســلامي – إشارات عابرة وسريعة حول معالم تاريخية منهجية لدى بعض مصنفي المعتزلة ، حيث نبه لذلك مراراً الدكتور شاكر مصطفى وذلك في سياق نظرته لكتاب "البدء والتاريخ" إذ أعطى إشارات سـريعة حول مفهوم التاريخ عند المقدسـي[1] ، وهو ما شـاركه فيه الدكتور محمد أحمد ترحيني الذي رأى إلى جانب ذلك أن المقدسي نجح ولو ظاهرياً في محاولته إخضاع التاريخ للفلسفة[2] ، لكنهما في سياق عرضهما المختزل لم يتطرقا إلى الحديث عن تجربة المعتزلة التاريخية أو يتعرضا لها بالتقييم في إطارها العام .

كما قدم الدكتور عثمان موافي مبحثاً عن منهج مدرســة العقل في نقد المتن حيث عرض جانباً من علاقة المعتزلة بالمرويات[3] ، ليدلل بذلك على مســاهمة المعتزلة في إثراء المنهج الإسلامي في النقد .

إلى جانب ذلك فهناك من أشــار لهذا المنهج في إطار الدراســات العامة كالدكتور طريف الخالدي الذي رأى في تصــانيف المعتزلة مدى واســعاً من الاهتمام المنهجي بنظرية التاريخ وكتابته[4] .

ورغم هذه الإشارات العجلى ، لا نجد – فيما نعلم – دراسة واحدة ألمت بأطراف الموضوع وقدمت منهجاً متكاملاً للمعتزلة في كتابة التاريخ ، وذلك بالرغم من أهميته والحاجة الماسـة إليه . ولذلك فإننا لا نستطيع أن نزعم بأننا قد بلغنا فيه الغاية المرجوة ، وحسبنا أننا قد بذلنا غاية الجهد في الاسـتفادة من كافة الإمكانيات التي أتيحت لنا من مصـادر ومراجع قديمة وحديثة ، منشورة ومخطوطة .

والفترة التاريخية التي تقع فيها هذه الدراســة ، تبدأ منذ ظهور المعتزلة وتنتهي أواســط القرن السابع الهجري ، وتحديداً عام 656هـــ ، وهو العام الذي توفى فيه آخر من تناولت الدراسة نتاجه التاريخي ، كما أنه العام الذي سقطت فيه حاضرة الخلافة العباسية على يد التتر .

---

(1) التاريخ العربي والمؤرخون ، دار العلم للملايين ، بيروت ط3 ، 1/ 253 ، 407 – 408 .

(2) المؤرخون والتاريخ عند العرب ، (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1411هـ / 1991م) ص174 .

(3) منهج النقد في التاريخ الإسلامي والمنهج الأوروبي (دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، 1987م) ص 157-168 .

(4) دراسات في تاريخ الفكر العربي الإسلامي (دار الطليعة بيروت ط ، 1979م) ص39 .

وقد برزت في هذه الفترة عدة أسماء شكّلها نتاجها الأدبي والتاريخي وكانت محور الدراسة وهم : عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ) ، أبو القاسم عبدالله بن أحمد البلخي (ت319هـ) وعبد الجبار بن أحمد الهمداني (ت 415هـ) ومُطَهَّر بن طاهر المقدسي (ت بعد 355 هـ) وعبد الحميد بن هبة الله الملقب بابن أبي الحديد المدائني (ت 656هـ) وقد غاب مؤلفون آخرون من المعتزلة عن هذه الدراسة لاعتبارات تتعلق بضياع نتاجهم التاريخي. ونعتقد أنه لو بقيت كتبهم لأمكن التعمق في موضوعات البحث ومن ثمّ استيعاب كافة جوانبه.

وكان منهجنا في معالجة هذا الموضوع تقصي الآراء والكتابات التاريخية لهؤلاء المعتزلة والإحاطة بها ، وعرضها عرضاً موسعاً ، والبحث عن الأسباب والدوافع التي دفعتهم للخوض فيها والعوامل التي تكمن وراء ذلك ، متبعين في ذلك المنهج المقارن والنقد لشتى الآراء وربطها قدر الإمكان بمذهبهم الاعتزالي .

وقد اقتضت خطة البحث أن يكون تقسيمه وفقاً لمنهج الدراسة ، إلى تمهيد وأربعة فصول جاءت على النحو التالي :

تم الحديث في التمهيد عن الأحوال السياسية في العالم الإسلامي حتى أواسط القرن السابع الهجري ، فغطينا بذلك الفترة السابقة لنشأة الاعتزال وفترة الدراسة التي نحن بصدد الحديث عنها ، وذلك في إلمامة مختصرة تمهيداً لموضوع الرسالة .

في الفصل الأول كان الحديث عن المعتزلة نشأتهم وأحوالهم ، فتكلمنا عن بداية ظهورهم والأسباب التي أدت إلى ذلك ، وأبرز فرقهم التي قامت في تاريخهم ، ثم أعقب ذلك استعراض كافة أحوالهم الفكرية والعقدية والسياسية والاجتماعية والثقافية . بغية الإحاطة الكاملة بالظروف التي نشأت فيها عقلية المعتزلة ، والدور الذي أسهمت به تلك الظروف في توجيه تلك العقلية .

واختص الحديث في الفصل الثاني عن المعتزلة وعلم التاريخ ، وقد اشتمل على منزلة علم التاريخ في الفكر المعتزلي . وأشرنا إلى مصادر المعتزلة ومصنفاتهم ذات العلاقة بعلم التاريخ ، ثم التعريج على طريقة المعتزلة في تدوين التاريخ وأهم ما تميزوا به في هذا الشأن .

وأما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة خصائص الكتابة التاريخية عند المعتزلة ، من خلال تسليط الضوء على عدة محاور كان منها دراسة تأثير النزعة المذهبية على كتابات المعتزلة التاريخية وموقف المعتزلة من المعجزات والسحر والخرافات ، وكذلك دراسة الحاسة التاريخية وربط

الأحداث .

أما الفصل الرابع فقد خصصته لبحث نقد المعتزلة في كتابة التاريخ متناولاً محاور عدة كان منها ضوابط النقد التاريخي عندهم ، وطريقة تفسيرهم للتاريخ ، إضافة إلى موقفهم من المؤرخين المعاصرين لهم مع بيان آراء علماء السلف في منهجهم التاريخي وأثر هذا المنهج في كتابة التاريخ عند المؤرخين المحدِّثين .

أما الخاتمة فقد حاولنا فيها إبراز أهم النتائج التي انتهت إليها الدراسة .

وإن من الحق في ختام هذا العمل أن أتوجه بالشكر لأهل الفضل الذين وقفوا إلى جانبي مزجين النصح والإرشاد ومقدمين المعونة والمساعدة ، وعلى رأسهم أستاذي الدكتور سليمان الرحيلي على ما تفضل به من إشراف على هذه الرسالة التي هي ثمرة من ثمار توجيهاته المباركة وآرائه السديدة فأسأل الله جل في علاه أن يوفقه لكل خير ويجزيه خير الجزاء .

كما أتوجه بالشكر الجزيل لفضيلة المشرف المساعد الأستاذ الدكتور ناصر بن عبدالكريم العقل على سماحة نفسه وكريم أخلاقه لتفضله برعاية هذه الرسالة منذ اللحظات الأولى حتى اكتملت في ثوبها الحالي، وكان لملاحظاته وتعقيباته أعظم الفائدة وأزكى الأثر ، سائلاً المولى عز وجل أن يحفظه ويرعاه ويسدد على الخير خطاه .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من عاونني وساعدني في تسجيل هذا البحث أو أسهم بتزويدي ببعض المصادر المتعلقة به ، وأخص بالشكر كل من الأخوة الدكتور عثمان عناني والدكتور عبدالرحمن الكباب اللذين عاوناني كثيراً في تصوير بعض المخطوطات من مصر واليمن ، وكما أخص بالثناء الدكتور سعد الموسى الذي أمدني بمشورته وتشجيعه .

وأتوجه بالشكر لوزارة التربية والتعليم ممثلة في وكالتها لشئون كليات المعلمين على رعايتهم الكريمة لي ولغيري من المبتعثين قبلها .

وأتوجه بالشكر كذلك إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ولكلية العلوم الاجتماعية وقسم التاريخ الذين أتاحوا للباحثين فرصة الدراسة ، فجزاهم الله عني وعن غيري كل خير ، كما أشكر كذلك أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على قبولهم النظر في الرسالة ومناقشتها ، فجزاهم الله كل خير .

وأخيراً فإنني لا أنسى زوجتي التي وقفت إلى جواري في طباعة هذه الرسالة وصبرت على ما صاحب هذه الطباعة من تصحيح وإضافة ، وكانت نعم المعين – بعد الله سبحانه وتعالى – في

متابعتي لجمع المادة العلمية .

فلهؤلاء جميعاً أزكى الشكر والعرفان ، وأرجو من الله تعالى أن يكون مستوى هذه الرسالة بحجم الجهد الذي بذل فيها ، إنه – سبحانه – ولي ذلك والقادر عليه وصلى اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ...

والحمد لله رب العالمين .

التمهيد

"الأحوال السياسية حتى أواسط القرن السابع الهجري"

كان قيام الدولة الإسلامية في المدينة المنورة إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في التاريخ الإنساني، وضعت الأساس لانطلاق أشمل نحو آفاق عقيدة عالمية تستمد خصائصها من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، ومنذ اللحظة الأولى كان الهدف المعلن لتلك الدولة أن تظل كلمة الله هي العليا مصداقاً لقوله سبحانه وتعالى :

سورة الزخرف آية 84 .

ولأجل ذلك اقتضت حكمة الله تعالى كمال دينه :

سورة المائدة آية 3 .

فعاش المسلمون في عهد النبي ρ وخلفائه الثلاثة الأول أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، جماعة واحدة تتفيأ ظلال العقيدة التي لم تتلوث بفلسفات وعلم الكلام حيث تحقق فيهم موعود الله عز وجل

(سورة النور آية 55) .

ولم يكن ليعكر وحدتهم بعد وفاة النبي ρ اختلاف الصحابة – رضي الله عنهم – فيما بينهم – حول بعض القضايا والمسائل التي سرعان ما كانت تنتهي بالإجماع أو العمل بما

يترجح[1] ، وكان في مقدمة القضايا مسألة اختيار من يخلف النبي ρ في رئاسة الأمة وهي قضية لم تستغرق الإجراءات التي اتخذت لحلها سوى مدة قليلة لا تكاد تذكر[2]! إذ صارت موافقة المسلمين وبيعتهم الأساس الذي درج عليه المسلمون حتى أصبح سنة متبعة[3] .

وفي أعقاب الصراع الذي نشب بسبب مقتل عثمان τ انشقت جماعة المسلمين إلى فريقين عظيمين ، كان الأول بقيادة الخليفة الراشدي علي بن أبي طالب τ والثاني بزعامة والي الشام معاوية بن أبي سفيان τ [4] . وترتب على هذا الانشقاق أن برز تيار من الغلو والتنطع تمثل فيما عرف بين الفرق بالخوارج[5] ، وكان من سيئات هذه الفرقة قتلها أمير المؤمنين علي τ في عام 40هـ [6] ، ليتولى الخلافة من بعده الحسن بن علي τ ، إلا أنه آثر الصلح مع معاوية τ

---

(1) العقل ، د/ ناصر بن عبدالكريم ، رسائل ودراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها ، مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع (دار الوطن ، ط1 ، 1414هـ) ص92 .

(2) ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع ، ت 230هـ ، الطبقات الكبرى (دار صادر ، بيروت ، 1405هـ / 1985م) 182/3 ، 186 .

(3) دروزة ، محمد عزة ، تاريخ الجنس العربي (المكتبة العصرية ، بيروت ، ط1 ، 1381هـ / 1962م) 4/7.

(4) ابن حبان ، أبو حاتم محمد بن حبان البستي ، ت 354هـ ، السيرة النبوية وأخبار الخلفاء (مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط1 ، 1407هـ / 1987م) ص545 .

- مسكويه ، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب ، ت421 هـ ، تجارب الأمم ، تحقيق : د/ أبو القاسم إمامي (دار سروش للطباعة والنشر ، طهران ، ط1 ، 1407هـ / 1987م) 379/1 .

- الريس ، د/ محمد ضياء ، النظريات السياسية الإسلامية (دار التراث ، القاهرة ، ط7 ، 1979م) ص58 .

(5) الخوارج مفردها خارجي وهو وصف يطلق على كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت عليه الجماعة سواء كان خروجه في أيام الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أو كان بعدهم على التابعين والأئمة في كل زمان . وهم من أول الفرق التي خرجت في الإسلام ، وقد كان لهم من الاعتقادات المخالفة لأهل السنة ، تكفير صاحب الكبيرة واعتقاد دخوله في النار .

انظر : الأشعري ، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، ت 330هـ ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد (المكتبة العصرية، صيدا ، 1416هـ/1995م) 167/1-168.

الشهرستاني ، أبي أبو الفتح محمد بن عبدالكريم ، ت 548هـ ، الملل والنحل ، تحقيق : محمد سيد كيلاني (دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، 1402هـ / 1982م) 114/1 .

(6) ابن الأثير ، محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد ، ت 630هـ ، الكامل في التاريخ (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط4 ، 1403 هـ / 1983م) 195/3 – 196.

[1] ، فتنازل له عن الخلافة ليعرف ذلك العام بعام الجماعة (41هـ)[2] ، وليفتتح معاوية بعهده بداية خلافة بني أمية التي استمرت زهاء تسعين عاماً ، تمكن فيها قادتها – إبان عز سلطانهم – من بسط نفوذ الإسلام على مساحات شاسعة من الأرض تمتد من بحر قزوين شمالاً حتى المحيط الهندي جنوباً ، ومن حدود الصين شرقاً حتى الأندلس وجنوب فرنسا غرباً [3] .

ولقد كان هذا التوسع في نشر الإسلام استجابة لروح الجهاد ودلالة على حيوية الدولة وعمق أصالتها الدينية . والواقع أن الإسلام كان حجر الزاوية في حكم بني أمية ، ولئن ظهر من بينهم من ردد بعض المؤرخين روايات عنهم حول المجون والاستهتار الذي كانوا يعيشونه[4] ، فإن ذلك لم يصل حد الكفر ، فضلاً عن أنه كانت هناك روايات أخرى تدفع عنهم تلك التهم[5] ، بل الثابت عنهم أنهم كانوا يتتبعون أصحاب الزندقة والبدع فينزلون عليهم ما يستحقونه من عقاب[6] .

ولقد أدرك الأمويون – حقيقة وواقعاً – عظم مسؤولياتهم فطفقوا في مواجهة التحديات

-البياسي ، أبو الحجاج يوسف بن محمد بن إبراهيم ، ت 653هـ ، الإعلام بالحروب الواقعة في صدر الإسلام ، تحقيق : د/شفيق جاسر أحمد (الأردن ، ط1 ، 1407هـ / 1987م) 1/208-203 .

(1) أخرج الإمام البخاري عن أبي بكرة τ قال : بينما النبي ρ يخطب جاء الحسن ، فقال النبي ρ : "ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين" .

انظر : البخاري ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل ، ت 256هـ ، الجامع الصحيح (دار الكتب ، بيروت ، ط5 ، 1406هـ/ 1986م) 9/102 .

(2) ابن خياط ، أبو عمرو خليفة بن خياط الليثي ، ت 240هـ ، تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق : د/ أكرم ضياء العمري (دار طيبة ، الرياض ، ط2 ، 1405هـ /1985م) ص203 .

ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد ، ت 463هـ ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، تحقيق علي محمد البجاوي (دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1413هـ/1992م) 1/387 .

(3) عبداللطيف ، د/ عبدالشافي محمد ، العالم الإسلامي في العصر الأموي (دون ناشر ، ط1 ، 1404هـ / 1984م) ص587 .

(4) المسعودي ، أبو الحسن علي بن الحسين ، ت 346 هـ ، مروج الذهب ومعادن الجواهر ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد (دار الفكر ، دمشق ، ط5 ، 1393هـ / 1973م) 3 /207-208، 228-229.

(5) ابن الأثير ، الكامل 5/269.

(6) الطبري ، محمد بن جرير ، ت 310هـ ، تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار المعارف، القاهرة ، ط4 ، دون تاريخ) 7/203. ابن الأثير ، الكامل 4/255.

الخطيرة التي واجهتهم ، ففي عهد معاوية τ وطد أركان الدولة وأعاد إليها هيبتها الخارجية وذلك بتوالي حملاته العسكرية إلى مناطق الثغور المتاخمة للبيزنطيين[1] ، وفي عهد عبدالملك ابن مروان وأبنائه كان كثيراً ما يقود تلك الحملات أمراء البيت الأموي[2] .

غير أن اليد الطولى للأمويين كانت في وضع أصول للحكم أعادت الاستقرار وأسهمت في تنظيم الدولة وتعريب مؤسساتها [3] ، بيد أن المجتمع الإسلامي شهد –آنذاك– العديد من التحولات والتغيرات ، والتي كان لها أثرها على تماسك الدولة ووحدتها .

وكان أخطر ما أصاب الأمة على إثر النزاع حول مسألة شرعية الخلافة الأموية وطريقة التوالي السياسي فيها ، هو تفتت وحدة نسيجها الديني والاجتماعي عبر تشكل جماعات مذهبية وسياسية وصل بعضها حد الاستعداد لتقبل أفكار منحرفة وشاذة عن الإسلام [4] تركت أثراً واضحاً في موقفها العدائي من الأمويين ، في حين ظلت الأكثرية كجماعة مميزة وفية لتعاليم النبي ρ .

ولقد كان لتلك الجماعات التي خرجت عن نطاق الاعتدال نفوذ لدى الموالي[5] ، الذين شعروا بدورهم الهامشي بسبب الحضور الكثيف للعرب الذين اعتمدت عليهم الدولة باعتبارهم الأساس الذي قام عليه انبعاث الإسلام ، فوقف العديد منهم إلى جانب أعداء الأمويين من

---

(1) اليعقوبي ، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب ، ت 292هـ ، تاريخ اليعقوبي (دار صادر ، بيروت ، دون تاريخ) 217/2.

(2) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 429/6، 439، 442، 454، 468-469، 530.

(3) الجهشياري ، أبو عبدالله محمد بن عبدوس ، ت331هـ ، كتاب الوزراء والكتاب ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرون (مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط2 ، 1401هـ/ 1980م) ص40.

(4) مثل بعض فرق الشيعة كالسبئية والكيسانية . انظر : النوبختي ، الحسن بن موسى ، ت في القرن الثالث الهجري ، فرق الشيعة ، تصحيح : هـ . ريتر (دار الأضواء ، بيروت ، ط2 ، 1404/ 1984م) ص22 – 23 . البغدادي ، عبدالقاهر بن طاهر بن محمد ، ت429هـ ، الفرق بين الفرق ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد (دار التراث ، القاهرة ، دون تاريخ) ص59، 247، 249.

(5) الموالي : لهذا المصطلح دلالات عدة ، لعل أقربها للمعنى الذي يريده الباحث هو كل من دخل في الإسلام من غير العرب . انظر : ابن منظور ، أبو الفضل جمال / الدين محمد بن مكرم ، ت711هـ ، لسان العرب ، تحقيق : عبدالله علي الكبير وآخرون (دار المعارف ، القاهرة ، دون تاريخ) 4921/6-4922، المقداد ، د/ محمود ، الموالي ونظام الولاء من الجاهلية إلى أواخر العصر الأموي (دار الفكر ، دمشق ط1 ، 1408هـ/ 1988م) ص135.

خوارج وشيعة إذ كانوا يتحينون الفرص للقضاء على الدولة [1] .

وكان لميلاد تلك الجماعات أثره في ســـقوط الدولة الأموية من خلال تحولها إلى حركات معارضة مسلحة اعتمدت العنف في مواجهة الدولة ، مستغلة سلسلة من الأخطاء التي وقعت فيها القيادة الأموية والتي كان في مقدمتها قتل الحسين رضي الله عنه (61هـــ) [2] ووقعة الحرة (63هـــ) [3] وحصار عبدالله بن الزبير رضي الله عنه في مكة وما ترتب على هذا الحصار من حرق الكعبة (64هـــ) [4] ونصب المنجنيق عليها (73هـــ) [5]، ثم كان خاتمة تلك الأخطاء السـياسـة القبلية لأواخر الخلفاء والتي أشعلت فتيل صـراع العصـبية المقيت فاهتز لأجل ذلك البيت الأموي من داخله [6] ، مما أسهم في تطويع الخلافة وإضعاف دورها السياسي .

وبالتالي لم تفلح جهود الخليفة الأموي مروان بن محمد (127-132هـــــ) [7] في وقف اندفاع العباسيين صوب دمشق حاضرة الخلافة حيث سقط الأمويون وقضي على دولتهم عام

---

(1) مؤلف مجهول ، ت حوالي القرن الثالث الهجري ، أخبار الدولة العباسية ، تحقيق : د/عبدالعزيز الدوري ود/عبدالجبار المطلبي (دار الطليعة ، بيروت ، 1971م) ص170.

(2) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 400/5.

(3) المسعودي ، مروج الذهب 70/3.

(4) ابن خياط ، تاريخه ص252.

(5) البلاذري ، أحمد بن يحيى بن جابر ، ت279هـ ، أنساب الأشراف (مكتبة المثنى ، بغداد ، دون تاريخ ، 359/5.

(6) الدينوري ، أبو حنيفة بن داود ، ت282هـ ، الأخبار الطوال ، مراجعة وتصحيح : د/حسن الزين (دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، بيروت ، 1988م) ص246-248.

(7) هو مروان بن محمد بن مروان بن الحكم الأموي القرشي ، المعروف بالجعدي نسبة إلى مؤدبه الجعد بن درهم ، آخر خلفاء بني أمية بالشام ، كان أبوه أمير الجزيرة عند ولادته فيها سنة 72هـ ، شارك في حركة الفتوحات وكان شجاعاً بطلاً داهية وولاه عمه هشام بن عبدالملك على أرمينية والجزيرة وأذربيجان ، ومن أرمينية سار نحو دمشق مطالباً بالخلافة سنة 127هـ ، ولم يهنأ بها كثيراً إذ كان عليه مواجهة جيش العباسيين الذي تمكن من هزيمته ففر وانتهى به المطاف إلى قرية من قرى مصر يقال لها "بوصير" حيث قتل فيها سنة 132هـ ، انظر : الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، ت 748هـ ، سير أعلام النبلاء ، تحقيق : حسين الأسد (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط6 ، 1409هـ/1989م) 74/6-77 . ، ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر ، ت774هـ ، البداية والنهاية ، تحقيق : د/أحمد أبو ملحم وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 14055هـ/1985م ، 48/10-50 ، الزركلي ، خير الدين . الأعلام (دار العلم للملايين ، بيروت ، ط8 ، 1989م) 208/7-209.

132هـ [1] .

وهكذا فإن مركز الثقل في الدولة الإسـلامية ، انتقل إلى العراق ومنذ منتصـف عهد أبي جعفر المنصور (136-158هـ) [2] أصبحت بغداد دار السلام مقر السلطة المركزية وعاصمة الخلافة العباسية [3] .

وبعيد صـدارة العباسـيين تحلقت حولهم الأطراف التي سـاعدتهم في الوصـول إلى الحكم ، وكان في مقدمة أولئك الموالي الذين انضـموا إلى جانب أبي مسـلم الخرسـاني [4] في تحقيق انتصاراته على الأمويين في خراسان [5] .

---

(1) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 437/7.

– المنجي ، أغابيوس قسطنطين ، ت أوائل القرن الرابع الهجري، المنتخب من تاريخ المنبجي ، تحقيق : د/ عمر عبدالسلام تدمري . (دار المنصور – لبنان ، ط1 ، 1406هـ/1986م) ص111-113.

– الأزدي ، أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس ، ت 334هـ ، تاريخ الموصل ، تحقيق : د/ علي حبيبة . (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، 1387هـ / 1967م) ص138-139، 141.

(2) أبو جعفر المنصور عبدالله بن محمد بن علي الهاشمي العباسي ، وكان أسمراً طويلاً نحيفاً مهيباً ، بويع بالخلافة وهو في مكة في موسم الحج ، وكان حسن المشاركة في الفقه والأدب والعلم ، حريصاً على جمع المال وترك اللهو ، أباد كثيرين في سبيل الملك على ظلم فيه وقوة نفس . توفي محرماً ببئر ميمون من أرض الحرم . انظر : ابن الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي ، ت بعد 368هـ ، تاريخ بغداد . (دار الكتاب العربي ، بيروت ، دون تاريخ) 53/10-61، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 83/7-89 ، الكتبي ، محمد بن شاكر ، ت764هـ ، فوات الوفيات ، تحقيق : د/ إحسان عباس (دار صادر . بيروت ، دون تاريخ) 216/2-217.

(3) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 650/7.

– ابن حوقل ، أبي القاسم محمد بن علي البغدادي ، ت بعد 367هـ ، كتاب صورة الأرض (دار مكتبة الحياة بيروت، 1992م) ص215-216.

– البغدادي ، تاريخ بغداد 66/1.

(4) أبو مسلم الخرساني : هو عبدالرحمن وقيل عثمان بن مسلم كان قصيراً أسمراً جميلاً ، فصيحاً بالعربية والفارسية ، وكان مولده عام مائة للهجرة قام بأمر الدعوة العباسية وحقق عدة انتصارات كان فيها ميالاً لسفك الدماء ، اتهمه أبو جعفر المنصور بأمور ثم قتله سنة سبع وثلاثين ومائة . انظر : ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ، ت 681هـ ، وفيات الأعيان ، تحقيق : د/ إحسان عباس (دار صادر ، بيروت 1968م) 145/3-155، الزركلي ، الأعلام 337/3-338.

(5) الدينوري ، الأخبار الطوال ص251.

– ابن كثير ، البداية والنهاية 36/10.

وكان معظم أولئك الموالي من الفرس ، حيث ظلت مساهماتهم تلك دافعاً لهم طيلة العصر العباسي الأول (132-232هـ) [1] في البحث عن دور رئيس وفعال في إدارة شئون الخلافة لم يحجمه بين الفترة والأخرى سوى بطش الخلفاء ببعض الأفراد [2] والأسر الفارسية لأسباب أحاط بعضها الغموض [3] .

ورغم ذلك فمنذ خلافة أبي العباس السفاح (132-136هـ) [4] ، كان للفرس نفوذ واضح في البلاط العباسي [5] ، إذ كادت الوزارة أن تكون حكراً عليهم لولا فترات متقطعة ووجيزة [6] ، ....

...وهو ما انعكس أثره على طريقة تنسيق دواوين الدولة ونظم الحكم فيها [7] .

---

(1) حسن ، د/ حسن إبراهيم ، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي (القاهرة ، ط7، 1964م) 84/2.

(2) حلت النكبة بالعديد من الفرس لأسباب منها : إساءة استخدام الصلاحيات ، ومنها طمع بعضهم في الخلافة ، ومنها التنافس الذي كان يحدث بينهم وبين العرب . انظر : ابن قتيبة الدينوري ، أبو محمد عبدالله ابن مسلم ، ت 276هـ ، الإمامة والسياسة (منسوب) تحقيق : طه محمد الزيني . (دار المعرفة ، القاهرة ، دون تاريخ) 135/2 ، الطبري ، تاريخه 261/8، ابن الطقطقي ، محمد بن علي ، ت709هـ ، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية (دار صادر ، بيروت ، دون تاريخ) ص154-155 ، ابن خلدون ، عبدالرحمن بن محمد ، ت808هـ ، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ... (الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، دون تاريخ) 445/5.

(3) ابن الساعي ، علي بن انجب ، ت674هـ ، تاريخ الخلفاء العباسيين ، تقديم : د/ عبدالرحيم يوسف الجمل (مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1413هـ/1993م) ص37-38.

– أبو الفداء ، عماد الدين إسماعيل ، ت732هـ ، المختصر في أخبار البشر (دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ، دون تاريخ) 16/2.

(4) أبو العباس السفاح : هو عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس ، كان طويلاً أبيض أقنى الأنف حسن الوجه واللحية ، وهو أول خلفاء بني العباس ، تميز بشدة العقوبة ، وعظم الانتقام . اتخذ الهاشمية بالعراق حاضرة لخلافته ، مرض بالجدري وتوفي شاباً بالأنبار . انظر : الطبري ، تاريخه 470/7-471 الزركلي ، الأعلام 116/4.

(5) اليعقوبي ، مشاكلة الناس لزمانهم ، تحقيق : وليم ملورد . (دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط2 ، 1980م) ص23.

– المسعودي ، مروج الذهب 377/3، 5/4.

– الخازن ، د/وليم ، الحضارة العباسية (دار المشرق ، بيروت ، ط2، 1992م) ص25.

(6) حسن ، تاريخ الإسلام 255/3.

– قدورة ، د/زاهية ، الشعوبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في الحياة الإسلامية في العصر العباسي الأول (دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط1، 1972م) ص240.

(7) ابن خلدون ، العبر 423/1-424.

ولقد شغل الموالي جانباً كبيراً من اهتمام الخلفاء العباسيين الأول ، إذ كان على الأخيرين مواجهة العديد من الثورات الدينية والسياسية [1] التي تكاثرت فيما بين عهد المنصور وعهد المعتصم (158-227هـ) [2] ، في حين بلغ الصراع الفكري أشده بين الطرفين متمثلاً في حركتين عدائيتين ، الأولى ضد العرب كجنس وهي "الشعوبية" [3] ، والثانية ضد الإسلام كدين وهي "الزندقة" [4] .

---

(1) ظهرت في العصر العباسي الأول عدة ثورات منها : الراوندية والمقنعة ، والخرمية . انظر : الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 505/7-506، 135-144، 11/9 وما بعدها ، المسعودي ، مروج الذهب 55/4-57 ، نظام الملك الطوسي ، أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق ، ت485هـ ، سياسة نامه أو سير الملوك ، ترجمة : د/يوسف حسين بكار (دار الثقافة ، قطر ، ط2 ، 1407هـ/ 1987م) ص286-292، المقدسي ، مطهر بن طاهر ، ت507هـ ، البدء والتاريخ (مكتبة الثقافة الدينية ، مصر دون تاريخ) 83/6-84-97 ، ابن الطقطقي، الفخري ص16-161-180، الذهبي ، العبر في خبر من غبر ، تحقيق : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ/ 1985م) 184/1.

(2) المعتصم : هو أبو إسحاق محمد بن الرشيد هارون بن محمد المهدي بن المنصور العباسي ، كان أبيض طويل اللحية أصهب ، ربع القامة ، ذا شجاعة وقوة وهمة عالية ، بويع بالخلافة بعد وفاة أخيه المأمون سنة 218هـ . قهر الكثير من أعداء الدولة وهزمهم . وغزا أطراف بلاد الروم فبث الرعب في قلوبهم . كان من أهيب الخلفاء وأشدهم بأساً ، امتحن العلماء بخلق القرآن وضيق عليهم فيه . انظر : ابن قتيبة ، المعارف ، تحقيق : د/ ثروت عكاشة (دار المعارف ، القاهرة ، ط4، 1981م) ص392 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 290/10-306، الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك ، ت764هـ ، الوافي بالوفيات ، اعتناء : س . ديدرينغ (فرانز شتاينر شتو تغارت ، ألمانيا ، ط3 1411هـ/ 1991م) 139/5-141.

(3) الشعوبية نسبة إلى "شعوب" ومفردها"شعب" وهي كلمة تطلق غالباً على العجم الذين تعصبوا على العرب واحتقروهم . انظر : ابن منظور ، لسان العرب 2268/4-2272 مادة شعب ، المقريزي ، تقي الدين أحمد بن علي ، ت 548هـ ، كتاب النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم ، تحقيق : د/ حسين مؤنس (دار المعارف ، القاهرة ، 1984م) ص111.

(4) "الزندقة" لفظ أعجمي معرب عن الفارسية ، كان يطلق في البداية على كل من اعتنق مذهب الثنوية وقال بدوام الدهر وقدم العالم ، ثم اتسع هذا المعنى ليشمل كل صاحب بدعة أو ملحد أنكر الإيمان بالآخرة ووحدانية الخالق، ويرى بعض العلماء أن هذه الكلمة ترادف في الإسلام كلمة النفاق . انظر : ابن منظور ، لسان العرب 1871/3 ، ابن تيمية ، شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ، ت728هـ ، بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد ، تحقيق : د/ موسى بن سليمان الدويش (مكتبة العلوم والحكم ، المدينة ، ط3 ، 1415هـ/1995م) ص338.

وفي الوقت الذي ظلت فيه "الشعوبية" حبيسة المناظرات والمساجلات الأدبية [1] ، انطلقت "الزندقة" لتصبح أداة فتاكة بيد المناوئين لسلطان العباسيين وهو ما أثار نقمة الخلفاء عليها وعرّض أصحابها للقتل والأذى ، ولقد بلغ من اهتمام الخلفاء بهذه الحركة أن أنشأ المهدي (158-169هـ) [2] ديواناً خاصاً بها عين عليه رجلاً سماه "صاحب الزندقة" كانت مهمته تتبع الزنادقة والتحقيق معهم [3] ، وما لبث الهادي (169-170هـ) [4] أن عمل بنصيحة والده في التنكيل بالزنادقة والتضييق عليهم [5] ، وظل ذلك الأسلوب شعار من تولى بعده من الخلفاء [6] ؛ ولم يكن ثمة شك في أن ذلك كان يعزز دور السلطة السياسية للعباسيين باعتبارهم حماة الدين ويكسبهم قدراً كبيراً من الاحترام والتقدير بين الرعية .

ولئن بدا الأمر على هذا النحو كنتيجة منطقية لشعب تحكمه الفطرة السليمة ↓

---

(1) الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر ، ت255هـ، البيان والتبيين ، تحقيق /: عبدالسلام محمد هارون (دار الجيل ، بيروت ، دون تاريخ) 3/12-14.

(2) الأصبهاني ، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد ، ت356هـ ، الأغاني (دار الفكر ، بيروت ، دون تاريخ) 3/69-70.

-ابن الأثير ، الكامل 10/153.

(3) المهدي ، هو أبو عبدالله محمد بن أبي جعفر المنصور عبدالله بن محمد بن علي الهاشمي العباسي ، ثالث خلفاء بني العباس ، كان محبباً إلى الرعية ، جواداً ممداحاً معطاء ، تملك نحو عشر سنين ومات قريباً من الكوفة . انظر : ابن قتيبة ، المعارف ص379-380 ، الصفدي ، الوافي بالوفيات 3/300-302، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 7/400-403.

(4) الهادي : هو أبو محمد موسى بن المهدي محمد بن أبي جعفر المنصور ، بويع له بالخلافة بعد أبيه وكان أبيض طويلاً جسيماً ، ذا فصاحة وشجاعة ، عظيم السطوة مهيباً ، قيل كان موته بسبب القرحة وقيل غير ذلك . انظر : الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 13/21-25 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 7/441-444 السيوطي : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ، ت911هـ ، تاريخ الخلفاء ، تحقيق : أحمد إبراهيم زهوة وسعيد أحمد العيدروسي (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1419هـ/1999م) ص216-219 .

(5) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 8/190-220.

-الذهبي ، سير أعلام النبلاء 10/272-290.

(6) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 8/234، 9/107.

- المسعودي ، مروج الذهب 4/9-10.

(الروم: آية30)

. فإن العباسيين ومنذ مقتل الخليفة المتوكل (205-247هـ) [1] بدأوا يفقدون مكانتهم السياسية تدريجياً ، حيث أصبحوا على هامش الأحداث متأثرين بها غير فاعلين لها ؛ وذلك على رغم الحضور الشخصي للخليفة في بغداد!! وهذا ما جعل الخلافة مرتهنة لأهواء المسيطرين ، بعد أن صار ممكناً ضبطها واحتواؤها .

وقبل انكفاء دور العباسيين السياسي ، فقدت الدولة وحدة الأرض التابعة لها ، وإذا استثنينا الأندلس وبعض بلاد المغرب التي لم تخضع لهم أصلاً ، فإنه ومنذ عهد الخليفة المأمون (198-218هـ) [2] تعاظم نفوذ الولاة فاستقل عدد منهم ببعض النواحي ، وشكلوا من هناك كيانات سياسية عائلية ، دانت بالطاعة والولاء الأسمي للخليفة في حين أظهرت قدراً كبيراً من الخصوصية الذاتية في شتى مناحي الحياة [3] .

---

(1) المتوكل : هو أبو الفضل جعفر بن المعتصم بن الرشيد بن المهدي بن المنصور ، كان أسمر خفيف شعر العارضين ، نحيف الجسم . أظهر السنة وأعلى قدرها ورفع منزلة أهلها ، وكان جواداً مدحاً لعاباً ، أراد عزل ولده المنتصر عن ولاية العهد فأبى عليه ، فغضب المتوكل لذلك ، وانحرف الأتراك عنه لمصادرته وصيفاً وبغا حتى اغتالوه . انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء 30/12-41 ؛ ابن خلكان ، وفيات الأعيان 350/1-356، ابن دقماق ، إبراهيم بن محمد بن أيدمر ، ت809هـ ، الجوهر الثمين في سير الخلفاء للملوك والسلاطين ، تحقيق : د/ سعيد عبدالفتاح عاشور (جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط1، 1403هـ/182م) ص117-120.

(2) المأمون : هو عبدالله بن الرشيد بن المهدي بن المنصور ، كان أبيض ربعه ، حسن الوجه ، تعلوه صفرة وكان حازماً ذا رأي وعقل وهيبة وحلم ، تولى الخلافة سنة 198هـ بعد مقتل أخيه الأمين على يد قواته التي قدمت من خراسان ، عمل على تعريب كتب الأوائل من اليونان وغيرهم ، وامتحن الناس في القول بخلق القرآن . انظر : ابن قتيبة ، المعارف ص387-391 ؛ المسعودي ، كتاب التنبيه والإشراف (دار صادر ، بيروت ، دون تاريخ) ص349-352، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 272/10-290.

(3) ظهرت سلسلة من الدول المستقلة تفاوتت في درجة تبعيتها للمركز وكان على رأسها : الدولة الطاهرية ، والدولة الصفارية ، والدولة السامانية . انظر : ابن طيفور : أبو الفضل أحمد بن طاهر ، ت280هـ ، كتاب بغداد ، تصحيح : محمد زاهد الكوثري (مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط2 ، 1415هـ/1994م) ص74 ؛ الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 594/8-595، 518/9، 30/10، الأصفهاني ، حمزة بن الحسن ، ت 360هـ ، تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء عليهم الصلاة والسلام (دار مكتبة الحياة ، بيروت ، دون تاريخ) ص172-176، 178-179، ابن الطقطقي ، الفخري ص224، ابن خلدون ، العبر 656/5-658، المطهري ، الإسلام وإيران، ترجمة : محمد هادي اليوسفي (دار البلاغة ، بيروت ، ط1 ، 1412هـ/1991م) 92/1-94.

وهكذا بدأت حقبة جديدة أطلق عليها اصطلاحاً العصر العباسي الثاني (232-334هـ) [1] حيث كانت بدايته انعطافاً تاريخياً هاماً جاء كحصيلة لاستكثار الخلافة في عهد المعتصم من الجند الأتراك [2] ، الذين امتهنوا كرامة الخلفاء وأذاقوهم المرّ والهوان!! فتارة يقتلون خليفة [3] ، وتارة يخلعون ثانٍ ويولون مكانه آخر [4]!! .

وكان لتورط الأتراك أثر كبير في المنحى الذي اتخذه الصراع على الحكم آنذاك ، إذ شهد العصر الثاني فترات من القلق والارتباك السياسي نظراً لقصر الفترة الزمنية لمعظم الخلفاء [5] ، وهو ما ألقى بظلاله على علاقة الخلفاء بالخاصة ، حيث أصبحوا موضعاً للتندر والسخرية ، ولعلّ خليفة كالمعتز (251-255هـ) [6] أقرب ما يكون لتلك الصورة ، حيث يروي ابن الطقطقي " أنه لما جلس المعتز على سرير الخلافة ؟ قعد خواصه وأحضروا المنجمين ، وقالوا لهم : "انظروا كم يعيش وكم يبقى في الخلافة ؟ وكان بالمجلس بعض الظرفاء فقال : "أنا أعرف من هؤلاء بمقدار عمره وخلافته . فقالوا له : فكم تقول إنه يعيش وكم يملك ؟ قال : مهما أراد الأتراك !! فلم يبق

---

(1) حسن ، علي إبراهيم ، التاريخ الإسلامي العام (مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، دون تاريخ) ص426.

(2) الكتبي ، عيون التواريخ ، تحقيق : د/عفيف نايف حاطوم (دار الثقافة ، بيروت ، 1416هـ/1996م) ص29.

-ابن كثير ، البداية والنهاية 309/10.

(3) ابن الجوزي ، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد ، ت 597هـ ، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك دراسة وتحقيق : محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 1412هـ/1992م) 356/11-357.

(4) اليعقوبي ، تاريخه 506/2-507.

-البلوي ، أبو محمد عبدالله بن محمد المديني ، ت أواخر القرن الرابع الهجري ، سيرة أحمد بن طولون تحقيق : محمد كرد علي (مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، دون تاريخ) ص39.

-ابن الوردي ، زين الدين عمر بن مظفر ، ت749هـ ، تاريخ ابن الوردي (المطبعة الحيدرية ، النجف ط2، 1389هـ/1969م) 315/1-316.

(5) من بين ثلاثة عشر خليفة ، كان هناك إحدى عشر حكموا ما مجموعه اثنان وأربعون سنة وثلاثة أشهر . انظر : المسعودي مروج الذهب 391/4-392.

(6) المعتز : هو أبو عبدالله محمد . وقيل : الزبير بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بن المهدي بن المنصور ، كان رجلاً طويلاً جسيماً وسيماً ، بويع بالخلافة سنة 251هـ على إثر خلع المستعين ، وتسلطت على دولته الأتراك حتى طالبوه بالمال فعجز فخلعوه ثم قتلوه . انظر : ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 121/2-126، الذهبي : سير أعلام النبلاء 532/12-535.

في المجلس إلا من ضحك" [1] .

صورة بكل صدق تدعو للشفقة والرثاء ، وهو ما انعكس أثره في تعاطف العامة وميلهم إلى الخلفاء ، إذ تسجل أحداث العصر انحياز العامة إلى جانب الخلفاء في الصراع الدائر ضد خصومهم ، مما ساهم في إذكاء حدة المواجهة التي غالباً ما كانت تنتهي لمصلحة الأتراك [2] .

ومن هنا فقد بدت مهمة الخلفاء صعبة للغاية ، إذ أن مبدأ التغيير الذي أضحى مطلباً ملحاً لكثير منهم ، أصبح متناقضاً في المقابل مع الامتيازات التي حصل عليها قادة الأتراك والتي نشأت من جراء اهتمامهم بتدعيم مراكزهم وتقوية نفوذهم ، وهو ما يفسر سلوكهم المتسم بالعدوانية والنزق والطيش تجاه الخلفاء [3] .

وإذا كانت الأوضاع الداخلية في بغداد قد شهدت طيلة العصر الثاني انتكاسات خطيرة في العلاقة المتردية ما بين الخلفاء والأتراك فإن علاقة الخلفاء بالكيانات المستقلة عن الدولة والتي هيمنت عليها بعض الأجناس كالصفارية والسامانية والغزنوية في المشرق أو الطولونية والإخشيدية في مصر والشام [4] ، كانت في مجملها ودية الطابع ، حرص فيها قادة تلك الدول على استرضاء الخلفاء [5] ، وهو ما يدل على أن منصب الخلافة كان يلقى التقدير والتبجيل في العالم الإسلامي آنذاك ، على أن ذلك لم يحل دون حدوث كارثتين استنزفتا موارد الدولة وكادت تقضيان على ما تبقى لها من كيان . فقد استغل بعض المدفوعين باعتبارات سياسية ودينية مشوشة حالة الوهن التي أصابت الخلافة فنشروا أفكارهم بقوة السلاح جنوب العراق فيما عرف بثورة الزنج (255-

---

(1) الفخري ص243.

(2) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 239/9، 256-259، 262-263، 333-340.

-المسعودي ، مروج الذهب 163/4، 184-186.

(3) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 442/9، 468.

-المسعودي مروج الذهب 312/4.

(4) العبادي ، د/ أحمد مختار ، في التاريخ العباسي والفاطمي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1971م، ص126 .

(5) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 476/9.

-الكندي ، أبو عمر محمد بن يوسف ، ت350هـ، كتاب الولاة والقضاة ، تهذيب : رفن كست ، (مؤسسة قرطبة، القاهرة ، دون تاريخ) ص237-238.

270هـ) [1] ، وشرق الجزيرة وامتدادات أخرى فيما عرف بحركة القرامطة [2] التي بثت الدمار في الأرض والرعب في قلوب الناس .

ولقد كانت هاتان الحركتان بمحتواهما الشيعي المتطرف [3] ، تمثلان شعوراً دينياً مناهضاً لعقيدة الأمة ، سرعان ما تبلور اتجاه معاكس له في حاضرة الخلافة فنفخ الروح من جديد في جيوشها وقادتها لتدارك ما هو ممكن قبل فوات الأوان ، وما لبث القائد العباسي الموفق (229-278هـ) [4] أن دحر جيوش صاحب الزنج في موقعة فاصلة أسدلت الستار على ما يقارب خمسة عشر عاماً من الهزائم التي كادت تهز عرش الخلافة [5] ، بينما طالت أيام القرامطة واستطالت شرورهم

مسكويه ، تجارب الأمم ، تحقيق : هـ . ف اميدروز (دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، دون تاريخ) 1/19-20 .

-خواندمير ، محمد بن خواند شاه ، ت903هـ ، روضة الصفا في سيرة الأنبياء والملوك والخلفاء ، تعليق : أحمد عبدالقادر الشاذلي (الدار المصرية للكتاب ، القاهرة ، ط1 ، 1408هـ/1988م) ص83-136.

(1) ثورة الزنج : كان أول ظهور أمرهم في البصرة سنة 255هـ ، وذلك على يد علي بن محمد بن أحمد بن علي ، الذي كان دهرياً فيلسوفاً زنديقاً ، زعم أنه من ولد زيد بن علي بن الحسين ، فاستغوى العبيد والأوباش حتى انضم إليه مئة ألف ثار بهم فاستباح البصرة وعدة مدن وغلظ أمره وطالت فتنته وقتل خلقاً كثيراً ، حتى قتله الموفق سنة 270هـ . انظر : الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 9/410، 663، القيرواني ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري ، ت 453هـ ، جمع الجواهر في الملح والنوادر ، تحقيق : محمد علي البجاوي (مكتبة المعارف، الطائف ، ط2، 1412هـ/1992م) ص190 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 13/129-136.

(2) حركة القرامطة : حركة باطنية هدامة تقوم على مذهب مذموم ورأي خبيث ، أسسها جماعة ظاهر دعوتهم التشيع لآل البيت والانتساب إليهم وحقيقتهم الإلحاد والإباحية والشيوعية ، سميت بهذا الإسم نسبة إلى حمدان قرمط بن الأشعث الذي نشر الدعوة في سواد الكوفة سنة 278هـ ، وقد انتسب لهذه الدعوة قوم من غلاة الرافضة والحلولية . انظر : البغدادي ، الفرق بين الفرق ص305-308، السمعاني ، أبو سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور ، ت562هـ ، الأنساب ، تقديم : عبدالله عمر البارودي (دار الفكر ، بيروت ط1 ، 1408هـ/1988م) 4/478-479.

(3) اليعقوبي ، تاريخه 2/509-510.

-النوبختي ، فرق الشيعة ص72.

(4) الموفق : هو أحمد محمد بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد ، عقد له أخوه المعتمد بولاية العهد بعد ابنه جعفر ، فمات الموفق قبل المعتمد بسنة وأشهر ، وكان أمر الموفق قد قوي وزاد حتى صار الجيش وتصريف الدولة بيده ، وأحبه الناس وأطاعوه بعد قتله لصاحب الزنج ، وكان نبيلاً شجاعاً وافر الهيبة كريماً جواداً . انظر : ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 2/127-128، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 13/169-170.

(5) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 9/663.

-أبو الفداء المختصر في أخبار البشر 2/53.

حتى أن الحجيج لم يسلموا من أذاهم (317هـ) [1] وكان أول ظهورهم في خلافة المعتمد (256-279هـ) [2] وذلك سنة 278هـ [3] ، وعلى الرغم من سعي الخلافة لوأد فتنتهم [4] التي اتسعت لتشمل في إطارها الإسماعيلي [5] العام ظهور ابن حوشب [6] في اليمن (292هـ) [7] وأبو عبدالله

---

(1) أفتيشيوس ، سعيد بن بطريق ، ت 328 هـ ، التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق (مطبعة الاباء اليسوعيين، بيروت ، 1905م) 84/2-85 .

-ابن الأثير ، الكامل 203/6 – 204 .

-ابن الوردي ، تاريخه 360/1 – 361 .

(2) المعتمد : هو أبو العباس أحمد بن المتوكل بن المعتصم ، كان أسمر اللون ، منهمكاً على اللذات ، ليس له من أمور الخلافة سوى اسمها ، إذ كانت مقاليد الأمور بيد أخيه الموفق ، كانت خلافته نحو ثلاث وعشرين سنة . انظر الصفدي ، الوافي بالوفيات 292/6-293 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 540/12 – 553 .

(3) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 23/10 .

-ابن الأثير الكامل 69/6 .

(4) ابن الجوزي ، المنتظم 411/12 ، 6/3 ، 15 .

-الذهبي ، العبر في خبر من غبر 413/1.

(5) الإسماعيلية : هي طائفة اختلفت عن الشيعة الاثنى عشرية بإثبات الإمامة في إسماعيل بن جعفر الصادق ومن أشهر ألقابهم الباطنية لحكمهم بأن لكل ظاهر باطناً ولكل تنزيل تأويلاً ، ولقبوا كذلك القرامطة والمزدكية والملاحدة وذلك لعظيم نكايتهم بالمسلمين . انظر : الشهرستاني ، الملل والنحل ص191-192 .

(6) ابن حوشب ، يلقب بالمنصور ويعرف بمنصور اليمن وهو حسن بن فرج بن زاذان الكوفي ، بعثه ميمون القداح إلى اليمن لينشر الدعوة الإسماعيلية فيها ، فقصد موضعاً في غرب اليمن يعرف بعدن فغلب عليها ، ودعا لعبدالله المهدي ، وكانت وفاته سنة 302هـ . انظر : نشوان الحميري ، أبو سعيد نشوان بن سعيد ، ت 573هـ ؛ الحور العين ، تحقيق كمال مصطفى (دار أزال ، بيروت ، ط2 ، 1985م) ص251-252 ، الجندي ، القاضي أبو عبدالله بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب ، ت ما بين 730-732هـ ، السلوك في طبقات العلماء والملوك ، تحقيق : محمد بن علي الأكوع (مكتبة الإرشاد ، صنعاء ،ط1 ، 1414هـ/1993م) 201/1 ، 204 .

(7) اليمني ، يحي بن الحسين بن المؤيد ، ت ؟ هـ أنباء أبناء الزمن في أخبار اليمن ، تصحيح : محمد عبدالله ماضي . (مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، دون تاريخ) ص24 – 43 .

الشيعي[1] في افريقية (296هـ)[2] ، إلا أن بداية اختلال أمر القرامطة كان لفساد ما بينهم[3]

سورة الحشر ، آية 2 .

وهو ما ساهم في إضعاف شأنهم ودخولهم لاحقاً في طاعة الخلافة العباسية[4] .

وعلى مشارف نهاية العصر العباسي الثاني كانت العشر سنوات الأخيرة منه (324-334هـ) قد اصطبغت بوجهة أخرى في سياسة الدولة نظراً لتفاقم الأوضاع الاقتصادية وعدم قدرة الخلافة على إدارة الدولة وضبط أمورها ، وقد وافق الخليفة الراضي (297-329)[5] ....

...على أن يتولى محمد بن رائق[6] الإمارة ورئاسة الجيش نظير أن يصلح أوضاع الدولة ويضمن نفقاتها ، ولهذا استحدث الخليفة منصباً أسماه "أمير الأمراء" وأحال بموجبه جميع

---

(1) أبو عبدالله الشيعي : هو الحسين بن أحمد بن محمد بن زكريا الصنعاني ، من الدعاة الخبيرين بالجدل والحيل ، دعا لعبيدالله المهدي في البربر بالمغرب وأسس له دولته فكافأه على ذلك بقتله مع أخيه سنة 298هـ . انظر : الذهبي، سير أعلام النبلاء 14/58-59 ، الصفدي ، الوافي بالوفيات 12/328-329 .

(2) ابن عذارى ، أبو عبدالله أحمد بن محمد المراكشي ، ت695هـ ، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، تحقيق : ج . س . كولان وإ . ليفي بروفنسال (دار الثقافة ، بيروت ، ط3 ، 1983م) 1/149-150 .

-الدواداري ، أبو بكر بن عبدالله بن أيبك ، ت 732هـ ، كنز الدرر وجامع الغرر ، تحقيق : د/صلاح الدين المنجد (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1380هـ/1961م) 6/40 .

(3) ابن الأثير الكامل 6/268 .

(4) ابن الأثير ، الكامل 7/127 .

(5) الراضي : هو أبو إسحاق أحمد بن المقتدر بن المعتضد بن الموفق بن المتوكل ، كان أسمراً قصيراً نحيفاً ، جواداً سمحاً أديباً فصيحاً محباً للعلماء ، تولى الخلافة بعد عمه القاهر ، وكان آخر خليفة عباسي انفرد بتدبير الجيوش . انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء 15/103-104 ، اليافعي أبو محمد عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان ، ت768هـ ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان (دار الكتب الإسلامي ، القاهرة، ط2 ، 1413هـ / 1993م) 2/296 .

(6) محمد بن رائق : هو أبو بكر محمد بن رائق ، كان شهماً عالي الهمة مقداماً ، تولى واسط والبصرة للمقتدر وترقى حالة حتى ولاه الراضي إمرة الأمراء ، قتله بنو حمدان بالموصل سنة 330هـ ، انظر : ابن منظور مختصر تاريخ دمشق ، ج22 ، تحقيق : وفاء تقي الدين (دار الفكر ، مشق ، ط1 ، 1410هـ/1990م) 22/159 – 160 .

صلاحياته إليه ، وبطل منذئذ أمر الوزارة وأصبح الخليفة مجرداً من السلطة[1] ، بيد أن ذلك الصنيع وإن لم يتح الإصلاح المنشود فإنه كان يرمز لدلالة سياسية ما !! ففضلاً عن أنه كان برهاناً ساطعاً على انعدام تأثير الخلفاء في الحياة السياسية ، فقد كان مؤشراً على التطورات الخطيرة التي اشتد ضغطها في نهاية العصر[2] . لتفضي إلى تدخل الديالمة البويهيين[3]

....

...من بلاد فارس[4] .

وهكذا حل البويهيون الفرس محل الأتراك في حكم العراق لفترة تزيد على القرن (334-447هـ) ، كانت تمثل العصر العباسي الثالث أو بمعنى آخر العصر الفارسي الثاني[5] ، ورغم مظاهر الترحيب التي صاحبت دخول البويهيين بغداد من قبل الخليفة المستكفي (292-

---

(1) الصولي : أبو بكر محمد بن يحيى ، ت335هـ ، أخبار الراضي بالله والمتقي لله من كتاب الأوراق ، المجلد الثاني ، تحقيق : ج . هيورث . دن (دار المسيرة ، بيروت ، ط3 ، 1403هـ/1983م) ص85-86 .
-مسكويه ، تجارب الأمم 1/350-351 .

(2) بلغت الصراعات الداخلية ذروتها ووصلت الدولة حالاً من التفتت ، وأصبح المتغلبون على الأقاليم يطمعون في السيطرة على بغداد للمنافسة على منصب أمير الأمراء . انظر للمزيد من التفاصيل : الهمذاني محمد بن عبدالملك ، ت521هـ ، تكملة تاريخ الطبري . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعارف ، القاهرة ، دون تاريخ) ص307 ، ابن الجوزي ، المنتظم 13/366 .

(3) البويهيون : هم أسرة يعود نسبهم إلى بويه بن فنخاسرو الذي يتصل نسبه إلى الملك الفارسي أردشير وفي نسبهم شك . وموطنهم هو بلاد الديلم بأرض الجبال جهة قزوين ، وكان ابتداء أمرهم على يد علي بن بويه عام 321هـ حين سيطر على بعض بلاد فارس ومنها اتسعت ممالكهم . انظر : الأصطخري ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي ، ت346هـ ، كتاب مسالك الممالك (مطبعة بريل ، ليدن ، 1927م) ص200 ، ابن ماكولا ، علي بن هبة الله أبي نصر ، ت475هـ ، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1411هـ/1990م) 1/371-372 ، ابن الأثير ، الكامل 6/232-233 .

(4) مسكويه ، تجارب الأمم 2/84 .

(5) العبادي ، في التاريخ العباسي والفاطمي ص161 .

338هـ)[1] إلا أن العلاقة ساءت بين الطرفين[2] ، ليرتد أثر ذلك على مجمل الوضع طيلة العصر ، حيث أصبح الخلفاء بلا نفوذ ما خلا بعض المظاهر الدينية كالخطبة[3] وتعيين القضاة[4] . على أن البويهيين تجنبوا إلحاق الأذى بمكانة الخليفة أمام الناس فكانوا يبدون مظاهر الولاء والطاعة لينالوا بذلك رضا الرعية ومحبتهم[5]، لكنهم في بعض الأحيان لم يكونوا يتورعون من التعدي على شخص الخليفة[6] ، الذي كانوا يعدونه وعائلته مغتصبين للخلافة من آل البيت[7].

وإذا كانت مصالح البويهيين السياسية قد اقتضت بقاء الخلافة العباسية[8] ، فإن سياستهم الداخلية قد انطوت على الأثرة[9] ، إلا أن أبرز ما اختصت به تلك السياسة كان

---

(1) المستكفي : هو أبو القاسم عبدالله بن المكتفي بن المعتضد بن الموفق بن المتوكل ، كان معتدل البدن ، ربع القامة، بويع في أعقاب خلع المتقي ، وفي خلافته أشتد القحط ومات الناس جوعاً ، وكانت نهاية خلافته أن قبض عليه معز الدولة البويهي فخلعه وسمل عينيه . انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء 111/15-113 ، الصفدي ، نكت الهميان في نكت العميان (المطبعة الجمالية ، مصر ، 1329هـ/1911م) . ص 182-183 .

(2) الأنطاكي ، يحيى بن سعيد بن يحيى ، ت458 ، تاريخ الأنطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتيخا ، تحقيق د/عمر عبدالسلام تدمري . (جروس برس ، بيروت ، 1990 م) . ص52-53 .

-ابن الجوزي ، المنتظم 42/14-43 ، 45 .

(3) ابن الأثير ، الكامل 148/7-149 .

(4) مسكويه ، تجارب الأمم 196/2 .

-ابن الأثير ، الكامل 224/7 .

(5) الصابئ ، أبو الحسين هلال بن المحسن ، ت 448هـ ، رسوم دار الخلافة ، تحقيق : ميخائيل عواد . (دار الرائد العربي ، بيروت ، ط2 ، 1406هـ / 1986م). ص 80-84 .

(6) ابن الأثير ، الكامل 315/6 ، 147/7-148.

(7) ابن الأثير ، الكامل 315/6 .

(8) المصدر السابق 315/6 .

(9) يمكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال الضرائب والمكوس التي كانت تفرض على الرعية . انظر للإحاطة : الروذراوري ، أبو شجاع ظهير الدين محمد بن الحسين ، ت 488هـ ، ذيل كتاب تجارب الأمم ، اعتناء : هـ. ف . آمدروز (دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، دون تاريخ) 71/3 ، 85 ، 117 ، ابن الأثير ، الكامل 115/7 ، 128 . وهناك أمثلة أخرى على حب البويهيين الشديد لجمع الأموال . انظر مثلاً : مسكويه : تجارب الأمم 299/1 – 300 ، ابن الأثير ، الكامل 52/7 .

الغلو في التشيع ، حيث أظهروا الرفض والشتم للصحابة[1] ، وهو ما كان سبباً في حدوث الصراعات المتكررة بين السنة والشيعة والتي كانت تسفر غالباً عن خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات[2] .

وكان من اللافت للنظر سعي البويهيين الدؤوب لإبراز هويتهم المذهبية في حاضرة الخلافة السنية ، فإلى جانب اهتمامهم بالأعياد الدينية الشيعية مثل الغدير[3] وعاشوراء[4]، أحاطوا بعض قبور آل البيت بهالة من القداسة والتبجيل من خلال جعلها مزارات مشهودة يؤمونها حفاة للتبرك والزيارة[5] ويوصون بدفنهم فيها بعد الممات[6] .

ويبدو أن دعم البويهيين لتيار التشيع قد ساهم في تثبيت دعائمه وتفصيل دقائقه [7] ، حتى

---

(1) ابن الجوزي ، المنتظم 140/14 .

-ابن الأثير ، الكامل 4/7 .

(2) ابن الجوزي ، المنتظم 75/14 ، 109 ، 118 ، 126 ، 155 .

(3) مسكويه ، تجارب الأمم 200/2 .

والغدير : يرى الشيعة أن النبي ρ عندما وصل إلى غدير خم بعد منصرفه من حجة الوداع أوصى لعلي وجعله خليفته من بعده ، والحديث فيه مقال إذ يرى بعض أهل العلم أنه لا يصح منه شيء البته . بينما يرى البعض أن الحديث لم يرد في كتب الصحاح وفيه زيادات لم تصح . انظر : ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد ، ت456هـ ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ، تحقيق : د/محمد إبراهيم نصر ود/عبدالرحمن عميرة (دار الجيل، بيروت ، دون تاريخ) 224/4 ، ابن تيمية ، فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، جمع : عبدالرحمن بن محمد بن قاسم (مكتبة النهضة الحديثة ، مكة ، 1404هـ) 417/4 – 419 .

(4) ابن الجوزي ، المنتظم 150/14، 155، 161، 174، 182، 196.

ويوم عاشوراء يصادف اليوم الذي قتل فيه الحسين بن علي رضي الله عنهما ، فاتخذ البويهيون والفاطميون منه يوماً لإظهار الحزن والأسى ، وفي هذا اليوم تعطل الأسواق ويلبس السواد ، وتقام المآتم ويخرج النساء يلطمن في الطرقات . انظر : ابن الجوزي ، المنتظم 105/14 ، حسن ، د/إبراهيم حسن تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب (مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط1 ، 1981م) ص653 – 654 .

(5) ابن الأثير ، الكامل 37/8 .

(6) ابن الجوزي ، المنتظم 300/14 .

-ابن الأثير ، الكامل 113/7 ، 138 ، 268 .

(7) أنشأ البويهيون بعض المدارس التي اهتمت بتعليم المذهب الشيعي مثل دار العلم التي أقامها الوزير سابور سنة 383هـ . انظر : ابن الأثير ، الكامل 162/7 .

عاش جمع كبير من أعلام المذهب ورجاله في هذا العهد ومنهم : ابن بابويه [1] وأبو جعفر الطوسي [2] .

والواقع أن سلاطين بني بويه كانوا يتفاوتون في درجة الاهتمام بالمذهب ، وإن كانوا يتفقون على هذا الهدف ، فبينما أدت سياسة معز الدولة[3] إلى تأجيج الصراع المذهبي بين السنة والشيعة[4] الأمر الذي أوجد جواً من الفوضى وتخريب الاقتصاد[5] ، كانت سياسة عضد الدولة[6] تقضي بالتصدي للفتن التي غالباً ما تنشأ بسبب احتفالات الشيعة بأعيادهم الدينية[7] .

وإجمالاً فإن السيطرة البويهية على الخلافة العباسية قد أحالت أوضاعها إلى مرحلة من السوء

---

(1) ابن بابويه : هو محمد بن علي بن الحسين بن موسى القمي ، كان حافظاً رأساً في الإمامية ، صنف ما يقارب ثلاثة مائة كتاب اشتهر أمرها بين الرافضة ، وحدث عن جماعة من رؤوس المذهب ، سكن بغداد واستقر بها حتى عرف بين قومه بالشيخ الصدوق ، وكانت وفاته سنة 381هـ . انظر : الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 89/3 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 16/ 303 – 304 ، الزركلي ، الأعلام 274/6 .

(2) أبو جعفر الطوسي : هو أبو جعفر بن الحسن بن علي ، شيخ الشيعة وصاحب تصانيفهم الكثيرة ، سكن بغداد وتفقه على المذهب الشافعي ، ثم أعرض عنه الحفاظ لبدعته ثم استتر خوفاً على حياته بعد أن أظهر تنقصه للسلف ، وانتقل ذلك للكوفة وقام بالتدريس فيها . توفي سنة 460 هـ . انظر ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 334/18 – 335 ، السبكي ، أبو نصر عبدالوهاب بن علي ، ت 771هـ ، طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق : محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو (دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة) 126/4 – 127 .

(3) معز الدولة : هو أبو الحسين أحمد بن بويه بن فناخسرو الديلمي الفارسي ، تملك العراق نيفاً وعشرين سنة ، وكان يتشيع فقيل تاب في مرضه وترضى عن الصحابة وتصدق ورد المظالم . توفي مبطوناً سنة 356هـ ببغداد . انظر : الصفدي ، الوافي بالوفيات 278/6 – 279 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 189/16 190 .

(4) ابن مسكوية ، تجارب الأمم 86/2 .

-ابن الأثير ، الكامل 339/6 ، 7/7 .

(5) ابن الجوزي ، المنتظم 150/14 ، 155 .

(6) عضد الدولة : هو أبو شجاع فناخسرو بن حسن بن بويه ، كان بطلاً شجاعاً مهيباً أديباً عالماً جباراً عسوفاً ، مدحه الشعراء ، ونقل عنه أبياتاً تنطق بالكفر ، تملك العراق خمسة أعوام وتصف فضبط أمرها ونشر الأمن فيها . توفي سنة 372هـ . انظر الذهبي ، سير أعلام النبلاء 249/16 – 252 ، السيوطي ورد اسمه كاملاً في مصدر آخر ص 18 بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (المكتبة العصرية ، بيروت ، دون تاريخ) 247/2 – 248

(7) ابن الجوزي ، المنتظم 254/14 ، 361 ، 363 .

لم تشهدها قبلاً[1] . وباستثناء حكم عضد الدولة[2] ، فإن البويهيين لم يبدوا راغبين في الاهتمام برعاية أحوال البلاد والعباد وذلك خشية الفقر[3] !! ، كما أن المنازعات التي حصلت بين البويهيين من أجل الاستحواذ على الخلافة والتي كادت أن تصبح سمة العصر[4] قد تركت أثراً سلبياً في المحيط الإسلامي ساهم في تكريس إعلان كل من الأمويين لخلافتهم في الأندلس 316هـ[5] ، والعبيديين لخلافتهم في مصر 358هـ[6] . وإن بدا ذلك من تحصيل الحاصل ، إذ إن كلتا الدولتين كانت مستقلة استقلالاً تاماً عن العباسيين .

والواقع أن العباسيين كانوا يشعرون بمدى المهانة والمذلة التي وصل إليها منصب الخلافة وهو ما كان يجعلهم — في أحيان نادرة — يخالفون البويهيين في طريقة إدارتهم لأمور الدولة[7] ، لكن العلاقة ما بين الطرفين وصلت إلى طريق مسدود بدءاً من عام 446هـ إذ بدأت النفرة بين الخليفة

---

(1) ابن الأثير ، الكامل 8/8 .

(2) مسكويه تجارب الأمم 180/2 — 281 .

(3) ابن الجوزي ، المنتظم 289/14 .

(4) المصدر السابق 350/2 — 352 ، 365 — 370 .

-الروذراوري ، ذيل تجارب الأمم 120/3 — 121 ، 132 — 133 ، 163-164 ، 166 ، 169 -171 ، 254-255 .

-ابن الأثير ، الكامل 26/7 ، 59-60 ، 81 ، 101 ، 130 ، 138 — 140 ، 145 ، 192 — 193 ، 206 ، 294 ، 306 ، 332 ، 349 ، 51/8 ، 58 .

(5) ابن الأثير ، الكامل 98/7-99 .

(6) ابن الأثير ، الكامل 360/6 .

-ابن الأبار ، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي بكر ، ت 658هـ ، كتاب الحلة السيراء ، تحقيق : د/حسين مؤنس (الشركة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط1 ، 1963م) 198/1 .

-ابن عذاري ، البيان المغرب 157/2 .

(7) مسكويه ، تجارب الأمم 188/2 — 189 .

-ابن الأثير ، الكامل 224/7 .

ابن تغري بردي ، جمال الدين أبي المحاسن يوسف ، ت 874 هـ ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، تحقيق : د/ إبراهيم علي طرخان (المؤسسة المصرية العامة ، القاهرة ، دون تاريخ) 37/5-38 .

القائم بالله (391 -467هـ) [1] وبين السلطان البويهي خسرو فيروز[2] ووزيره البساسيري[3] ، نظراً لاستبداد الأخير بأمور الخلافة [4] ولكثرة الفتن التي حدثت بين السنة والشيعة[5] وما أعقبها من غلاء ومجاعة [6] ويبدو أن الفجوة بين الطرفين ازدادت اتساعاً بسبب ما قيل عن سعي الوزير الدؤوب للقضاء على الخلافة العباسية وجعلها تابعة للعبيديين في مصر [7] . ولعدم قدرة أحد الطرفين في حسم الأمور لمصلحته ، استنجد كل منهما بحليفه الخارجي ، ففي الوقت الذي

---

(1) القائم بالله : هو أبو جعفر عبدالله بن القادر بالله بن المقتدر ، كان مليحاً الوجه أبيض اللون ، ديناً كثير الصدقة ، له علم وفضل وعناية بالأدب والكتابة ، وكان مؤثراً للعدل والإحسان وقضاء حوائج . دامت خرفته 44سنة وبضعة أشهر . انظر : ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 399/9 – 404 ، ابن دقماق ، الجوهر الثمين ص155-195 ، ابن العماد الحنبلي ، أبو الفلاح عبدالحي بن أحمد بن محمد ، ت1089هـ ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (دار الفكر ، بيروت ، ط1 ، 1399هـ /1979م) 326/3-327 .

(2) خسرو فيروز : هو أبو نصر خسرو فيروز بن أبي كاليجار بن سلطان الدولة بن بهاء الدولة بن عضد الدولة بن ركن الدولة بن بويه ، بايعه الجند بعد وفاة والده ، وتلقب بالملك الرحيم ، كانت دولته فتن وحروب ولم يستقر له الحال ، قبض عليه السلطان السلجوقي طغرلبك وسجنه بإحدى القلاع وتوفي بها سنة 450هـ ، وانتهت بذلك دولة بني بويه . انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء 120/18 ، ابن خلدون ، العبر 942/6 – 953 .

(3) البساسيري : هو أبو الحارث أرسلان بن عبدالله البساسيري التركي ، قلده الخليفة الجيش فعظم حاله وهابته الملوك ، ثم خرج على الخليفة وخطب للمستنصر الفاطمي بمصر وفعل القبائح فقاتله طغرلبك السلجوقي حتى قتله سنة 451هـ . . انظر : الصفدي ، الوافي بالوفيات 340/8، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 132/18-133.

(4) الكامل 66/8-67.

-ابن خلدون ، العبر 942/6-943، 947-948، 950-951.

(5) ابن الجوزي ، المنتظم 319/15-320، 325-326، 329-331، 340، 343-344.

-ابن الأثير ، الكامل 59/8، 64-65.

-ابن خلدون ، العبر 942/6، 944، 946-947.

(6) ابن الساعي ، تاريخ الخلفاء العباسيين ص109-110.

(7) ابن العمراني ، محمد بن علي بن محمد ، ت580هـ ، الإنباء في تاريخ الخلفاء ، تحقيق : د/ قاسم السامرائي (دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، ط2، 1402هـ/1982م) ص190-191.

-ابن الأثير ، الكامل 71/8.

-ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة 57/5.

سارت فيه جيوش طغرلبك السلجوقي [1] نحو بغداد تلبية لنداء الخليفة[2] ، كان العبيديون في مصر يوالون إرسال المعونات للبساسيري[3] فيما كان السلطان البويهي خسرو فيروز قد تلاشى دوره لمصلحة الأخير[4].

وعلى إثر دخول السلاجقة بغداد عام 447هـ[5] ، طوى التاريخ صفحة البويهيين نهائياً في العراق ، لكن نجاح طغرلبك في تثبيت سلطته لم يتم إلا بعد أن قضى على البساسيري الذي كان قد عاد إلى بغداد مستغلاً الفراغ السياسي الذي أحدثه غياب طغرلبك عنها ، ليخطب للعبيدي المستنصر بالله[6] حتى عام 451هـ[7] .

---

(1) طغرلبك السلجوقي : ركن الدين أبو طالب محمد بن ميكائيل بن سلجوق بن دقاق ، تركي الأصل كان موطن سكني قومه في بلاد ما وراء النهر عند موضع قريب من بخارى . اتسع ملكه وأصبح زعيم قومه فدانت له البلاد. كان حليماً كريماً محافظاً على الصلوات في الجماعة ، وكان كثير الصيام والصدقات ، ويحبب إلى الرعية بعدل فيه القليل من الجور ، عاش سبعين عاماً وتوفي سنة 455هـ . انظر : ابن خلكان وفيات الأعيان 63/5 – 68 ، الصفدي ، الوافي بالوفيات 102/5 – 104 .

(2) الفارقي ، أحمد بن يوسف بن علي الأزرق ، ت في القرن السادس الهجري ، تاريخ الفارقي ، تقديم : د/ حسن الزين (دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، بيروت ، 1408هـ /1988م) ص56 .

-البنداري ، الفتح بن علي بن محمد الأصفهاني ، ت 643هـ ، مختصر تاريخ دولة آل سلجوق ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي (دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط3 ، 1400هـ/ 1980م) ص10 .

-ابن الأثير ، الكامل 10/8.

(3) ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 400/9 .

-ابن القلانسي ، أبو يعلى حمزة بن أسد التميمي ، ت 555هـ ، ذيل تاريخ دمشق (مكتبة المتنبي ، القاهرة ، دون تاريخ) ص87 .

(4) السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى 248/5 .

(5) ابن الجوزي ، المنتظم 348/15 .

-ابن الأثير ، الكامل 71/8 .

(6) المستنصر بالله : أبو تميم معد بن الظاهر بن الحاكم بن العزيز بن المعز العبيدي المصري ، تولى الأمر بعد أبيه وله سبع سنين ، ودام حكمه ستين عاماً ، انتشر القحط في زمانه وتتابعت الفتن ، وكان سب الصحابة فاشياً مع قمع السنة وأهلها ، توفي سنة 487هـ . انظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان 229/5 – 230 الذهبي ، سير أعلام النبلاء 186/15 – 196 .

(7) ابن العمراني ، الانباء في تاريخ الخلفاء ص 196 – 198.

-ابن الساعي ، تاريخ الخلفاء العباسيين ص110 – 111 .

كان واضحاً منذ البدء أن الخلافة كانت في حاجة ماسة إلى قوة السلاجقة السنية ، إذ أن تجربتها مع البويهيين الشيعة بلغت من السوء درجة استحال معها التعايش السلمي دون أن تكون لأحدهما الغلبة على الآخر .

ولا ريب أن مصاهرة الخليفة للبيت السلجوقي[1] ثم زواج طغرلبك بابنة الخليفة[2] كان عملاً يرمي إلى ترسيخ العلاقة بينهما وهو ما يصب في مصلحة المذهب السني الذي بات عليه درء الأخطار المحدقة به من قبل العبيديين ، الذين امتد نفوذهم إلى بلاد الشام[3] .

وكان لنجاح السلاجقة في الحد من النفوذ العبيدي في بلاد الشام[4] ، ثم تصدى السلطان السلجوقي ألب أرسلان[5] الحاسم للبيزنطيين في موقعة ملاذكرد (463هـ/1071م)[6] أثره في توسيع رقعة الإسلام شمالاً على حساب ممتلكات الدولة البيزنطية[7] ، الأمر الذي أثار مخاوف النصارى في أوروبا وعجل في قيام الحملات الصليبية التي عانى منها العالم الإسلامي طيلة قرنين

-المقريزي ، كتاب المقفى الكبير ، تحقيق : محمد اليعلاوي (دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1411هـ/ 1991م) 3/392 – 393 .

(1) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ص 86 .

-الحسيني ، صدر الدين علي بن ناصر ، ت 622هـ زبدة التواريخ ، تحقيق : د/محمد نور الدين (دار اقرأ ، ط1 ، 1405هـ/1985م) ص18 .

-ابن الأثير ، الكامل 8/74 .

(2) ابن الجوزي ، المنتظم 16/80 .

-البنداري ، مختصر تاريخ دولة آل سلجوق ص20 .

-ابن الأثير ، الكامل 8/92 .

(3) ابن الأثير ، الكامل 8/96.

(4) ابن الأثير ، الكامل 8/108 – 109 ، 110 ، 122 .

(5) ألب أرسلان : هو عضد الدولة أبو شجاع محمد بن جغريبك بن داوود بن ميكائيل ، من عظماء ملوك الإسلام ، غزا بلاد الروم وأرعب ملوكهم . مات مقتولاً سنة 465هـ . انظر : الصفدي ، الوافي بالوفيات 2/308 – 309 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 18/414 – 417 .

(6) البنداري ، دولة آل سلجوق ص 40 – 44 .

-الحسيني ، زبدة التواريخ ص 107 – 123 .

(7) عاشور ، فايد حماد ، جهاد المسلمين في الحروب الصليبية (مؤسسة الرسالة ، ط4 ، 1408هـ/1988م) ص52.

من الزمن (490-690هـ/1096-1296م)[1].

ولقد مارس السلاجقة دوراً تميز برفع راية التوحيد والجهاد ، حيث أعادوا للأمة ثقتها في نفسها وإيمانها بقدرتها على تجاوز الصعاب ، وهو ماكانت بحاجة إليه في أعقاب السنين العجاف التي استنزفت طاقاتها وبددت آمالها .

وفي أعقاب وفاة ملكشاه[2] (485هـ)[3] خسر السلاجقة دورهم المركزي في إدارة دفة الأمور ، بعد معاناة بين الأبناء والأحفاد أدت إلى الانقسام والتفرق[4] ووجد خلفاء بني العباس في هذا النزاع فرصة في استرداد هيبة الخلافة بإطاحة النفوذ السلجوقي[5] ، لكن هذا الأمر لم يتأت لهم إلا عند العام 590هـ حين بسط الناصر لدين الله _552-622هـ)[6] سيطرته على بغداد[7].

---

(1) خليل ، د/عماد الدين ، حول القيادة والسلطة في التاريخ الإسلامي (مكتبة النور ، القاهرة ، ط1 ، 1405هـ/1985م) ص52 .

(2) ملكشاه : هو أبو الفتوح جلال الدولة ملكشاة بن محمد ألب أرسلان بن داود بن ميكائيل بن سلجوق ، المولود سنة 447هـ ، كان حسن الوجه كريم الأخلاق حسن السيرة ، أبطل المكوس وكانت السبل في أيامه آمنة ولقب بالعادل وتوفي بعد 19 عاماً من الحكم . انظر : ابن الجوزي ، المنتظم 308/16 – 309 ابن كثير ، البداية والنهاية 142/12-143 ، البنداري ، دولة آل سلجوق ص70 .

(3) سبط ابن الجوزي ، شمس الدين أبي المظفر يوسف بن قزاوغلي ، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان ، تحقيق ودراسة : د/مسفر بن سالم الغامدي (مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، 1407هـ/1987م) 160/1 .

(4) ابن العبري ، تاريخ مختصر الدول ص243 .

(5) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ص249 .

-ابن العمراني ، الإنباء في تاريخ الخلفاء ص 221-222 .

-ابن الجوزي ، المنتظم 291/17-299 ، 305-306 .

-الحسيني ، زبدة التواريخ ص108 .

-البنداري ، دولة آل سلجوق ص161- 162 .

-ابن الأثير ، الكامل 345/8 ، 347 ، 352 ، 32/9 .

-السيوطي ، تاريخ الخلفاء ص176 .

(6) الناصر لدين الله : هو أحمد بن المستضيء بن المستنجد بن المقتفي (ت622هـ) كان قبيح السيرة في رعيته ، فخرب في أيامه العراق وتفرق أهله ، وكانت حالته مختلفة في الجد واللعب ، متفنناً في العلوم ، توفي بعد خلافة دامت ما يقارب 47 عاماً . انظر : -ابن الأثير ، الكامل 360/9-361 ، ابن خلدون ، تاريخه 1102/6 .

(7) الحسيني ، زبد التواريخ ص 189 – 194 .

وخلال فترة الضعف السلجوقي تقهقر دور الفاطميين في مصر لمصلحة الوزراء[1] فحدثت انشقاقات خطيرة بين أتباع المذهب كان لها أثرها في وحدة الدولة[2] ، أما في المشرق فقد نشأت دويلات عدة عرفت في التاريخ باسم دول الأتابكة[3] ، حيث ألقي على عاتقها مواجهة العدوان الصليبي الذي نجح في احتلال معظم بلاد الشام[4] ، وبات على القوى الإسلامية في المشرق توحيد صفوفهم مرة أخرى لصد تلك الحملة الشرسة التي ازدادت ضراوة في أعقاب تأسيس الصليبيين لمملكتهم في بيت المقدس سنة 492هـ[5].

وكان من أشهر الأتابكة الذين اضطلعوا بدور حيوي وفعال في التصدي لأطماع الصليبيين ،

-البنداري ، دولة آل سلجوق ص277 – 278 .

-ابن الأثير ، الكامل ، حوادث 590هـ .

(1) القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ص203 – 204 .

-سبط ابن الجوزي ، مرآة الزمان 232/1 .

-ابن الأثير ، الكامل 42/9 .

(2) الفارقي ، تاريخه ص104 .

(3) الأتابكة : مفردها أتابك وهو لقب تركي معناه الأب الأمير ، أطلقه السلاجقة على كبار للمماليك الذين اختصوهم ببعض الإقطاعات التي تحولت تدريجياً إلى دويلات كثيرة العدد . انظر : القلقشندي ، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد (ت 821هـ) صبح الأعشى في صناعة الإنشا (المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ط1913م) 18/4.

(4) سبط ابن الجوزي ، مرآة الزمان 309/1 ، 368.

(5) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ص136-137.

-سبط ابن الجوزي ، مرآة الزمان 323/1.

-ابن الأثير ، الكامل 189/8.

-ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة 148/5-149.

عماد الدين زنكي [1] صاحب الموصل [2] ، وعن طريق ابنه نور الدين [3] كان ظهور صلاح الدين الأيوبي [4] الذي قضى على الدولة العبيدية في مصر [5] وكسر شوكة الصليبيين في حطين ليعيد بذلك بيت المقدس للمسلمين 583هـ [6] .

وعلى أنقاض الفاطميين قامت الدولة الأيوبية التي وقعت بعد وفاة صلاح الدين في خطيئة التنازع [7] ، الأمر الذي مكن الصليبيين من استرداد بعض ما فقدوه ، فاحتلوا عددا من مدن

---

(1) عماد الدين زنكي : هو عماد الدين زنكي بن آقسنقر بن عبدالله التركي ، كان حسن الصورة ، شديد الهيبة ، عظيم السياسة شديد الغيرة ، استولى على البلاد وعظم أمره ودوخ الفرنجة ، كانت وفاته سنة 541هـ . انظر : ابن الأثير ، الكامل 13/9 ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة 278/5-279 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 189/20-191.

(2) ابن الوردي ، تاريخه 66/2 . والموصل : مدينة مشهورة تقع شمال العراق وهي مفتاح الشمال ومنها يقصد إلى أذربيجان . انظر : ياقوت الحموي ، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله ، ت626هـ ، معجم البلدان (دار صادر ، بيروت ، 1979م) 223/5.

(3) نور الدين هو : نور الدين بن عماد الدين زنكي كان أسمر طويل القامة ، حسن الصورة ، عادلاً حسن السيرة ، عارفاً بالفقه معظماً للشريعة ، حصن بلاد الشام وبنى المدارس الكثيرة فيها وجاهد في الله حق جهاده . انظر : ابن الأثير ، الكامل 124/9-126.

(4) صلاح الدين هو : الملك الناصر يوسف صلاح الدين أبو المظفر بن الأمير نجم الدين أيوب التكريتي المولد الكردي الأصل (532هـ-589هـ) وملك البلاد وفتح الفتوحات ، كان كريماً جواداً ، بطلاً شجاعاً كامل العقل والقوى ، شديد الهيبة . انظر : الذهبي ، تاريخ الإسلام ، تحقيق : عمر عبدالسلام تدمري (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1، 1417هـ/1996م) حوادث ووفيات (581-590هـ) ص351-353.

(5) البنداري ، سنا البرق الشامي ، تحقيق : د/فتحية النبراوي (مكتبة الخانجي ، مصر ، 1979م) ص58.

-ابن واصل ، جمال الدين محمد بن سالم ، ت697 ، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، تحقيق : دجمال الدين الشيال (القاهرة ، 1372هـ/1953م) 200/1 – 201 .

-ابن الوردي ، تاريخه 13/2 .

(6) ابن الأثير ، الكامل 183/9 .

-ابن واصل ، مفرج الكروب 188/2 .

-ابن الوردي ، تاريخه 138/2 – 139 .

(7) ابن واصل ، مفرج الكروب 26/3 ، 38 – 39 .

-ابن الوردي ، تاريخه 212/2 – 213 .

-ابن الفرات ، تاريخه 204 .

الشام كان في مقدمتها القدس (626هـ) [1] ، وهددوا مصر بعد احتلالهم دمياط سنة 647هـ[2] ، وبعد ذلك بنحو عام جرت سنة التاريخ على الأيوبيين فسقطت دولتهم في مصر[3] .

وفي العراق منذ أن تلاشت قبضة السلاجقة نهائياً عام 590هـ أصبح بمقدور العباسيين حكم البلاد فعلياً دون منازع ، الأمر الذي شهدت معه بغداد استقراراً في الأوضاع استمر حتى اجتياحها من قبل جموع التتر بقيادة هولاكو[4] سنة 656هـ[5] ، وذلك في أيام الخليفة المستعصم بالله (609هـ - 656هـ) [6] الذي كان ليناً مستضعفاً موسداً الأمر لغير أهله مما ساهم في وقوع المأساة[7] .

---

(1) ابن الأثير ، الكامل 376/9 ، 378 .

-المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، تصحيح : د / محمد مصطفى زيادة (لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة، 1376هـ/1956م) 231/1 .

(2) ابن الجزري ، أبو عبدالله محمد بن إبراهيم ، 739هـ ، المختار من تاريخ ابن الجزري المسمى حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه ، اختيار : شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : خضير عباس المنشداوي (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1408هـ /1988م) ص216 .

-ابن الفوطي ، كمال الدين أبي الفضل عبدالرزاق (ت723هـ) .

-الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة (دار الفكر الحديث ، بيروت ، 1407هـ/1987م) ص118 - 119 .

(3) ابن الجزري ، المختار ص222 .

-ابن الوردي ، تاريخه 262/2 .

-المكين ، جرجس بن أبي الياسر بن أبي المكارم ، ت 762 هـ ، أخبار الأيوبيين (مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، دون تاريخ ص39 .

(4) هولاكو : هو هولاكو بن تولي قان بن جنكز خان ، كان شجاعاً حازماً مدبراً ، ذا جبروت وطغيان وكفر ، فتح البلاد وقتل العباد . وكانت وفاته سنة 664هـ عن عمر ناهز 60عاماً . انظر الكتبي ، فوات الوفيات 240/4 - 241 ، ابن كثير ، البداية والنهاية 262/13 .

(5) ابن الفوطي ، الحوادث الجامعة ص156 .

(6) المستعصم : هو أبو أحمد عبدالله بن المنتصر بالله بن الظاهر بن الناصر بن المستضيء ، استخلف سنة 640 هـ وكان فاضلاً تالياً لكتاب الله حدث عن جماعة ، وكان كريماً حليماً ديناً ، إلا أنه لم يكن حازماً متيقظاً . قتله المغول في أعقاب دخولهم بغداد . انظر الذهبي ، سير أعلام النبلاء 174/23-184 .

(7) ابن الجزري ، المختار ص227 .

-ابن الوردي ، تاريخه 279/2-281 .

وبسقوط بغداد زالت الدولة العباسية ومعها الخلافة التي تجاوزت الخمسة قرون[1]، وأصاب حاضرة الخلافة من الأهوال ما عجز عن ذكره اللسان ، ونالها من الخراب والدمار ما جعلها قاعاً صفصفاً[2] ، كأنها لم تكن بالأمس سرة الدنيا وزينتها[3] .

---

(1) اليونيني : ذيل مرآة الزمان 256/1 .

-ابن الوردي : تاريخه 281/2 .

(2) ابن الفوطي : الحوادث الجامعة ص 156 – 157 .

(3) الغساني ، الملك الأشرف إسماعيل بن العباس (ت803هـ) العسجد المسبوك والجوهرة المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك ، تحقيق : شاكر محمود عبد المنعم (دار البيان ، بغداد ، 1395هـ/1975م) 632/2 .

الفصل الأول

المعتزلة نشأتهم وأحوالهم

1-النشأة والتعريف .

2-أحوال المعتزلة العقدية والفكرية .

3-أحوال المعتزلة السياسية .

4-أحوال المعتزلة الثقافية والاجتماعية .

-النشأة والتعريف-

كانت المهمة الرئيسة والأولى للإسلام هي إقرار التوحيد في القلوب والعقول ونفي الشرك بشتى صوره وشعاراته ، فالله خالق الإنسان يخاطب فطرته ومكونات روحه ليجعل من الإيمان به وضرورة عبادته أمراً بدهياً ، حيث لفت الأنظار إلى الآيات المبثوثة في الأنفس والكون فقال سبحانه : [illegible] (سورة آل عمران ، آية 190) . .

ولقد ترسم الصحابة رضي الله عنهم القرآن منهج حياة ، حيث استوعبوه على الطريقة التي قررها رسول الله ρ فأحكموا المحكم ، وردوا إليه المتشابه ، ولم يضربوا آياته ببعضها ، فقاموا به حق القيام .

لكن الأمر لم يدم على هذا الحال ، إذ ألقيت في أرض المسلمين بذور الفتن ، فتسربت الآراء والمعتقدات الفاسدة على إثر اختلاط المسلمين بأبناء الأمم المفتوحة .. فظهرت من جراء ذلك الفرق العديدة والتي كان في مقدمتها فرقة المعتزلة ، التي اتخذت من العقل إماماً تهتدي به وتتبع خطاه ، وتقيم على ضوئه مبادئها وتنافح به عن آرائها [1] . وقبل الخوض في البحث عن جذور المعتزلة وأصولهم يحسن بنا تسليط الضوء على معنى الاعتزال ، إذ أنه في اللغة يؤخذ من كون الفعل "عزل" يقصد به عزل الشيء ، ويقول الفراهيدي : "عزلت الشيء نحيته ، ورأيته في معزل ، أي في ناحية عن القوم معتزلاً ، وأنا بمعزل منه ، أي قد اعتزلته ، والعزلة تعني الاعتزال نفسه" [2] .

---

(1) الهمذاني ، القاضي عبدالجبار عماد الدين أبي الحسن بن أحمد (ت415هـ) المحيط بالتكليف ، جمع الحسن بن أحمد بن متوية ، تحقيق : عمر السيد عزمي (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ط2 1979م) ص219.
-عمارة : د.محمد ، التراث في ضوء العقل (دار الوحدة ، بيروت ، ط1، 1980م) ص183.

(2) الفراهيدي ، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد ، (ت175هـ) ، كتاب العين ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي (دار الرشيد للنشر ، العراق ، ط1 ، 1980م) 353/1.

ويشير الأزهري إلى معناها بقوله : "اعتزلت القوم أي فارقتهم وتنحيت عنهم" [1] .

ويرى ابن فارس أن الفعل عزل "أصل صحيح يدل على تنحية وإمالة . تقول : عزل الإنسان الشيء ، يعزله ، إذا نحاه في جانب ، وهو بمعزل وفي معزل عن أصحابه ، أي في ناحية" [2] .

فالاعتزال يتضمن في معناه التنحي والمفارقة عموماً . ولكن الكلمة –مجردة– لا تعني العموم وإنما تنصرف إلى دلالة خاصة تشير إلى جماعة ما ، ولذا فإن المعنى الاصطلاحي للفظ "المعتزلة" يبقى وصفاً على فئة من الناس اعتزلت قول الأمة في مرتكب الكبيرة من المسلمين فزعمت أنه لا مؤمن ولا كافر بل هو في منزلة بين منزلتي الإيمان والكفر [3] .

غير أن هذا التعريف وإن وافق البدايات الأولى للنشأة بزعامة واصل بن عطاء [4] وعمرو ابن عبيد [5] ، إلا أنه جدد لاحقاً ، ليشمل كل من اعتقد الأصول الخمسة كاملة . وفي ذلك يقول الخياط [6] : "وليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة :

---

(1) الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد ، ت370هـ ، تهذيب اللغة ، تعليق : عمر سلامي وعبدالكريم حامد (دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، 1421هـ/ 2001م) 80/2.

(2) ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن زكريا ، ت395هـ ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون (دار الجيل ، بيروت ، ط1، 1411هـ/1991م) 307/4.

(3) كانت مسألة مرتكب الكبيرة من المسائل التي نشأت في الثلث الأخير من القرن الثاني الهجري ، إذ ترتب على ذلك أن كفر الخوارج مرتكبي الكبيرة ، بينما رأى المرجئة أن مرتكب الكبيرة مؤمن لا يضر مع إيمانه معصية ، فيما رأى أهل السنة أنه مؤمن بإيمانه ، فاسق بكبيرته ، فكان واصل بن عطاء أول من ابتدع القول بمنزلة بين المنزلتين ، وهي أول مسألة نسبت للمعتزلة كفرقة مستقلة . انظر : البغدادي ، الفرق بين الفرق ص135 .

(4) واصل بن عطا : هو أبو حذيفة واصل بن عطاء الغزال البصري ، كان من موالي ضبه وقيل غير ذلك ، ولد في سنة ثمانين للهجرة ، ولقب بالغزال لجلوسه في سوق الغزالين بجوار صديق له يقال له عبدالله الغزال ، وكان بليغاً مفوهاً مع لثغة في لسانه بالراء استطاع أن يتجنبها ، وكان صموتاً ، طويل الرقبة جداً توفي –فيما قيل– سنة إحدى وثلاثين ومائة . انظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان 7/6-11 الذهبي ، سير أعلام النبلاء 464/5-465.

(5) عمرو بن عبيد هو : أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب البصري الزاهد العابد ، من موالي بني تميم ، روى الحديث ودعا إلى القدر فتركه أهل الحديث وقال عنه النسائي : ليس بثقة ، صحب الحسن البصري ثم اعتزله ليلتحق بواصل بن عطاء بعدما أعجب به وزوجه أخته . كان الخليفة المنصور العباسي يعظمه ويرفع من قدره اغتراراً بزهده وإخلاصه . كانت وفاته سنة اثنين وأربعين ومائة وهو في طريق مكة . انظر : ابن قتيبة ، المعارف ص482-483 ، ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 166/12-188 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 104/6-106.

(6) الخياط : هو أبو الحسن عبدالرحيم بن محمد بن عثمان (ت300هـ) كان من متكلمي المعتزلة ، بحراً من بحور العلم ، ذا شهرة واسعة . انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء 220/14، الزركلي الأعلام 347/3.

التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [1] . لكن رقعة الاعتزال كانت تتسع في بعض الأحيان لتلحق في نظر البلخي "كل من قال بالتوحيد والعدل ، ولم يعتقد من سائر المقالات ، ما يزيل الولاية ويوجب العداوة" [2] . بينما لا يكاد الهمذاني يفارق التعريف إلا قليلا – حين يعتقد- "أن الاعتزال هو التمسك بالتوحيد والعدل ، وما يدخل فيه من القول بالوعيد والنبوات والشرائع " [3] .

وهذان التعريفان وإن أشارا إلى التوحيد والعدل كركيزة من ركائز الاعتزال ، إلا أنهما تساهلا كثيراً في تطبيق معايير الاعتزال الأخرى ، ليدرجا بذلك العديد من العلماء في بوتقة الاعتزال [4] ، رغبة في إكثار سواد المعتزلة وإكسابهم بعداً دينياً عميقاً .

وقد غلب اسم المعتزلة على هذه الجماعة من الناس حتى غدا أهم أسمائها، وأدى أصل الاسم ذاته إلى تأويلات عديدة بين كُتّاب الفِرق . فالجاحظ المعتزلي يرى أن مبعث التسمية أتى من هجر المعتزلة الغلو والتقصير الذي وقعت فيه العديد من الفرق ، وهو يسمي ذلك الهجر بالاعتزال الذي يعني لديه التوسط والاقتصاد [5] .

وهو حينما يعتقد ذلك فإنه يبنيه على ما ينقله من أقوال الجماعات التي فارقت النهج

---

(1) الخياط ، الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد ، تقديم ومراجعة : محمد حجازي (مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، دون تاريخ) ص188-189.

(2) البلخي ، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين ، تحقيق : فؤاد سيد ، الدار التونسية للنشر ، ط2، 1406هـ/1986م ، ص115.

(3) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص213.

(4) طالع مثلا : الهمذاني ، فضل الاعتزال ص79- 81-82، 85، 214-215.

(5) الجاحظ ، الرسائل السياسية ، تقديم وشرح د. علي أبو ملحم (دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ط1، 1987م) رسالة في الحكمين ص381.

الصحيح مثل الجهمية [1] والمرجئة [2] والخوارج ، ويعضد هذا الرأي معتزلي آخر هو البلخي حيث يقول : "والسبب الذي له سميت المعتزلة بالاعتزال أن الاختلاف وقع في أسماء مرتكبي الكبائر من أهل الصلاة ، فقالت الخوارج : إنهم كفار مشركون ، وهم مع ذلك فساق ، وقال بعض المرجئة : إنهم مؤمنون لإقرارهم بالله ورسوله وبكتابه ، وبما جاء به رسوله ، وإن لم يعملوا به ، فاعتزلت المعتزلة ما اختلف فيه هؤلاء ، وقالوا : نأخذ بما اجتمعوا عليه من تسميتهم بالفسق ، وندع ما اختلفوا فيه من تسميتهم بالكفر والإيمان والنفاق والشرك"[3] .

ويبدو من مفهوم النص الأخير تطابقه مع وجهة نظر الجاحظ في كون مبعث التسمية أتى من التوسط بين الفرق عامة وبين المرجئة والخوارج على نحو خاص ، لكن تلك المحاولات لإضفاء صيغة مقبولة تنأى بالمعتزلة عن تفسيرات المخالفين ، تأتي متأخرة عن بداية الاعتزال ، وهو ما يضعف كثيراً من فرص قبولها ، فضلاً عن أن مشاركة المعتزلة في الجدل الدائر بين الفرق حول مرتكب الكبيرة لا تعني بأية حال اعتزالهم ، لأن الاعتزال يعني التنحي وعدم المشاركة وهو مالم يلتزم به المعتزلة [4] .

غير أن الشهرستاني يرى أن سبب التسمية حادثة مشهورة حصلت في حلقة الحسن البصري

---

(1) الجهمية : طائفة من الفرق المبتدعة ، نشأت بعد عصر الصحابة رضي الله عنهم ، وغلب عليها التعطيل أي نفي الصفات والأسماء بزعم تنزيه الباري عز وجل عن مشابهة المخلوقين ، ولهم آراء أخرى ضللهم عليها أهل السنة وكفروهم في بعضها ، وينتسب أفرادها للجهم بن صفوان . انظر : الاسفراييني ، الشهرستاني ، الملل والنحل 1/86-88 ، أبو المظفر طاهر بن محمد ، ت471هـ، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة ، تحقيق : كمال يوسف الحوت (عالم الكتب ، الرياض ، ط1، 1403هـ/1983م) ص107-108.

(2) المرجئة : هم الذين أرجئوا العمل عن الإيمان ، وقالوا بأن الإيمان هو المعرفة ، وزعموا بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب مثلما لا ينفع مع الكفر طاعة ، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص . هذا وقد تعددت فرقهم حتى بلغت نحو اثنتي عشرة . انظر : الأشعري ، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، ت330هـ ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، 1/213-228، الشهرستاني ، الملل والنحل 1/139.

(3) البلخي ، فضل الاعتزال ص115.

(4) يؤيد ذلك أحد المعاصرين الناشطين والمتحمسين لمدرسة الاعتزال وهو الدكتور محمد عمارة حين يعترض على من يرى في مسألة المنزلة بين المنزلتين موقفاً وسطاً محايداً . انظر : المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية ، (دار الشروق ، ط2 ، 1408هـ/ 1988م) ، ص162.

[1]، حيث يقول : "دخل رجل على الحسن البصري ، فقال : يا إمام الدين ، لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة ، وهم وعيدية الخوارج وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان، بل العمل على مذهبهم ليس ركناً من الإيمان ، ولا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهم مرجئة الأمة ، فكيف تحكم لنا في ذلك الاعتقاد ؟ فتفكر الحسن في ذلك ، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء : أنا لا أقول أن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً ، ولا كافراً مطلقاً ، بل هو في منزلة بين المنزلتين : لا مؤمن ولا كافر . ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن . فقال الحسن : اعتزل عنا واصل . فسمي هو وأصحابه معتزلة " [2] .

وإذا صحت هذه الواقعة فإن التسمية تبدو معقولة باعتبارها تعني العزلة المكانية وهو ما يتفق مع المعنى اللغوي لها إلى جانب كونها تعني كذلك العزلة الدينية عن الجماعة .

وكيفما كان فإن المعتزلة يرون أن مذهبهم أقدم في نشأته من واصل بن عطاء وعمرو ابن عبيد .. ، إذ يروون عن أبي إسحاق بن عياش [3] أنه قال : "وسند مذهبهم أصح أسانيد أهل القبلة إذ يتصل إلى واصل وعمرو بن عبيد ... ، وهما أخذا عن محمد بن علي بن أبي طالب وابنه أبي هاشم عبدالله بن محمد ومحمد هو الذي ربى واصلاً وعلمه حتى تخرج واستحكم ومحمد

---

(1) الحسن البصري : هو أبو الحسن بن يسار أبو سعيد ، كان سيد أهل زمانه علماً وعملاً ، وقرأ القرآن على حطان بن عبدالله الرقاشي وروى عن خلق من التابعين ، ولي القضاء وتوفي في رجب سنة عشر ومئة وعمره ثمان وثمانين سنة . انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء 563/4.

(2) الشهرستاني ، الملل والنحل 48/1.

يرى البعض أن الذي أطلق التسمية على المعتزلة هو التابعي قتادة بن دعامة السدوسي وليس الحسن البصري ويرد ذلك في صور من الروايات متعددة غير أنها توحي جميعاً بأن قتادة يقرر أمراً قد سبق تقريره . انظر : ابن خلكان، وفيات الأعيان 85/4 ، ابن المرتضى ، أحمد بن يحيى ، ت840هـ ، المنية والأمل ، صححه : توما أرنولد (مطبعة دائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد ، الدكن ، 1316هـ) ص9.

(3) أبو إسحاق بن عياش : هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عياش المعتزلي ، له من الكتب كتاب نقض كتاب ابن أبي بشر في إيضاح البرهان . انظر : ابن النديم ، أبوالفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق ، ت380هـ ، الفهرست . ضبط وشرح : د. يوسف علي الطويل (دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1416هـ/1996م) ص246.

ولم أجد له أية ترجمة وافية فيما اطلعت عليه من كتب .

أخذ عن أبيه علي بن أبي طالب عليهم السلام عن رسول الله ρ "[1] .

إن من المؤكد أن هذا السند المتصل بالنبي ρ لم يكن سوى محاولة لإضفاء الشرعية على مذهب الاعتزال ، وتبعاً لذلك فإن ما يحمله هذا الزعم من إيحاءات تتعلق بتاريخ النشأة لا يبدو أنه أخذ على محمل الجد حتى من قبل المعتزلة أنفسهم الذين توقفوا عند العلاقة التي تربط ما بين واصل بن عطاء وأبو هاشم دون أن يسلطوا الضوء على دقائقها[2] كما أن الرواية ذاتها تعوزها الأسانيد والأدلة التاريخية ولو أنها تفسر جانباً من علاقة المعتزلة بالشيعة في البدايات الأولى للنشأة .

وإذا كان ثمة اتفاق على التسمية بين المعتزلة أنفسهم ومناوئيهم ، فإن سجل المعتزلة احتوى العديد من الأسماء التي لم يكن بعضها محل إجماع أو رضى ، وهو ما يفسر الحرج الذي كانوا يشعرون به أمام مخالفيهم فيدفعهم للمغالاة والتطرف في الاعتداد بالمذهب .

ويأتي في مقدمة تلك الأسماء ما يلي :

أولاً : أهل العدل والتوحيد : وهو اسم مشتق من أهم أصلين من أصول الاعتزال الخمسة ، اللذين دار حولهما أكثر معتقداتهم ، ولذا فقد حاز هذا اللقب الاستحسان والرضى لديهم ، فكانوا يلقبون أنفسهم بالعدلية والموحدة اختصاراً[3] ، وكان الصاحب بن عباد[4] إذا تحدث عنهم

---

(1) الحميري ، الحور العين ص260.

-ابن المرتضى ، المنية والأمل ص4-5.

يطعن الشهرستاني في وجهة النظر القائلة بأن واصلاً أخذ الاعتزال عن أبي هاشم حين يروي ذلك بصيغة التضعيف ، وعلى هذا النحو عند الرأي القائل بأن واصلاً أخذ الاعتزال عن الحسن البصري انظر : الملل والنحل 49/1.

(2) ينسب الجاحظ لأبي هاشم أنه الذي قرر علو التوحيد والعدل – كما هي عند المعتزلة – انظر : رسائل الجاحظ السياسية ، رسالة فضل هاشم على عبد شمس ص450 . ويروي ابن المرتضى أن أبا هاشم عندما سئل عن علم أبيه محمد بن الحنفية قال : "إذا أردتم معرفة ذلك فانظروا على أثره في واصل بن عطاء" ، انظر : المنية والأمل ص11 . والواقع أن من الغريب أن يكون هناك بين واصل ومحمد بن الحنفية علاقة تلمذ لكون واصل كان قد شك في عدالة علي ε ورد شهادته فكيف يستسيغ الطرف الثاني القول بذلك . انظر : البغدادي ، أصول الدين (دار صادر ، بيروت ، ط3 ، 1401هـ/1981م) ص307 .

(3) ابن المرتضى ، المنية والأمل ص2 .

(4) الصاحب بن عباد : هو أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس بن عباد الوزير الملقب بالصاحب من أهل الطالقان وهي ولاية تقع بين قزوين وأبهر ، كان متفنناً في العلوم مع ما كان فيه من مكارم الأخلاق . كانت وفاته سنة 385هـ

أشار إليهم بلقب أهل العدل[1] . وترد الإشارة إلى إدعاء المعتزلة لهذا اللقب عند المقدسي[2] والشهرستاني[3] والقلقشندي[4] لكن المسعودي وابن قيم الجوزية يكتفيان بلقب أهل العدل والعدلية فقط[5] .

ويشير القلقشندي إلى أنهم يعنون بالعدل نفي القدر والقول بأن الإنسان هو موجد أفعاله تنزيهاً لله تعالى عن أن يضاف إليه الشر ، ويعنون بالتوحيد نفي الصفات القديمة والدفاع عن وحدانية الله عز وجل[6] .

ثانياً : القدرية : وهو اسم أطلق أصلاً على فرقة سبقت المعتزلة في النشأة وكان من رؤسائها معبد الجهني[7] ....

...وغيلان الدمشقي[8] . وقد أخذ عنهم المعتزلة القول بنفي القدر وعدوا غيلان واحداً منهم

، انظر : ابن الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد ، ت577هـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق : د/ إبراهيم السامرائي (مكتبة المنار ، الأردن ، ط3 ، 1405هـ /19850) ص238 – 240 ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، تحقيق : د/ إحسان عباس (دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1993م) 662/2 – 663 .

(1) ابن الأنباري ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص240 .

(2) المقدسي ، أبو عبدالله محمد بن أحمد مات 380هـ ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (مطبعة بريل، ليدن، 1909م) ص37 .

(3) الملل والنحل 50/1 .

(4) صبح الأعشى 251/13 .

(5) ابن قيم الجوزية ، أبو عبدالله محمد بن أبو بكر ، ت751هـ ، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ، تحقيق : د. علي بن محمد الدخيل الله (دار العاصمة ، الرياض ، ط3، 1418هـ/1998م . 949/3.

(6) صبح الأعشى 251/13 .

(7) معبد الجهني : هو معبد بن عبدالله بن علي الجهني البصري، سمع الحديث من ابن عباس وعمران ابن الحصين ، عندما اعتنق الرأي في القدر من رجل نصراني يقال له سوسن نشر مذهبه في المدينة حيث كان يسكن . قتله عبدالملك بن مروان سنة 80هـ . انظر : ابن الأثير ، الكامل 75/4 ، ابن كثير ، البداية والنهاية 349 ، ابن حجر العسقلاني ، شهاب الدين الحمد بن علي ، ت 852هـ ، تهذيب التهذيب ، تحقيق خليل مأمون شيحاً وآخرون (دار المعرفة ، بيروت ط1، 1996/1417م) 469/5 – 470 .

(8) غيلان الدمشقي : هو أبو مروان غيلان بن يونس ويقال ابن مسلم القدري ، أخذ القدر عن معبد بن خالد الجهني . ولما صرح ببدعته استتابه عمر بن عبد العزيز فزعم أنه تاب ، لكنه عاد إلى ذلك مرة أخرى فأفتى الإمام الأوزاعي بقتله بعد مناظرته ، فقتله هشام بن عبدالملك بعد سنة 105هـ وإليه تنسب فرقة الغيلانية من القدرية. انظر : ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق 239/20 – 248 ، الزركلي الأعلام 124/5 .

[1] ، فلحقت بهم التسمية حتى أن ابن قتيبة[2] والبغدادي[3] عند الحديث عنهما لا يكادان يفرقان بينهما .

إلا أن المعتزلة لا يوافقون على هذه التسمية ، ويرون أن من الأولى إطلاقها على القائلين بالقدر خيره وشره من الله تعالى[4] ، ويحتجون لذلك بما نسب لزيد بن علي[5] من قوله : "أبرأ من القدرية الذين حملوا ذنوبهم على الله ، ومن المرجئة الذين أطمعوا الفساق في عفو الله"[6]. فالمعتزلة إذاً يرون أن من أثبت القدر لله أحق بالتسمية ممن نفاه[7] ، إلا أن ابن قتيبة يرى أن المعتزلة عندما نفوا القدر عن الله وأثبتوه لأنفسهم كانوا أحق من غيرهم بتلك التسمية[8] .

والواقع أن تبرىء المعتزلة من التسمية كان احترازاً من الوقوع في وصمة اللقب ، إذ كان مذموماً بالاتفاق لقول النبي ρ : "القدرية مجوس هذه الأمة ، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم" [9] .

ثالثاً : الجهمية : التسمية تعود في أصلها إلى فرقة ظهرت قبل المعتزلة ، كان من أبرز أعلامها

---

(1) الخياط ، الانتصار ص12 .

-ابن المرتضى ، المنية والأمل ص207 .

(2) المعارف ص207

(3) أصول الدين ص 94 ؛ 135 ، 137 ، 142 ، 146 ، 176 .

(4) الشهرستاني ، الملل والنحل 50/1 .

(5) زيد بن علي : هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، إمام الزيدية وإليه تنتسب . كان ذا جلالة وعلم وصلاح ، روى الحديث عن أبيه وأخيه الباقر وعروة بن الزبير ، ولم يتركه أهل العراق حتى أغروه بالخروج على الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك فقتله وصلبه سنة 122هـ . انظر الذهبي ، سير أعلام النبلاء 389/5 ؛ ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب 249/2 ، ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب 158/1 .

(6) ابن المرتضى ، المنية والأمل ص12 .

(7) أبو الحسن الأشعري ، الإبانة عن أصول الديانة (دار ابن حزم ، بيروت ، ط1، 1424هـ/2003م) ص84-85.

(8) ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، تحقيق : محمد محي الدين الأصفر (المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1409هـ /1989م) ص90 .

(9) أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت275هـ ، سنن أبي داود ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد (دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، دون تاريخ) 222/4. والحديث حسنه الألباني لأن له طرقاً يقوي بعضها بعضاً . انظر : صحيح الجامع الصغير (المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط2، 1986م) 150/4.

الجهم بن صفوان [1] وإليه نسبت الفرقة ، وقد وافقت المعتزلة الجهمية في عدة مسائل منها القول بخلق القرآن ونفي الصفات ونفي رؤية الخالق عز وجل ، فضلاً عن التأويل العقلي واعتبار العقل مصدر المعرفة[2] .

ولذا فإن تلقيبهم بالجهمية "إنما كان لما وجد من موافقتهم للجهمية في تلك المسائل مع مراعاة سبقهم فيها على المعتزلة وتمهيدهم السبيل للتوسع فيها" [3] .

أما المعتزلة فقد كان لهم موقفهم المخالف للتسمية ، إذ رأوا فيها انتقاصاً من قدرهم فرفضوها ، وأعلنوا براءتهم من الجهم بن صفوان وأصحابه من الجبرية[4] ، وجعلوا الجهم في منزلة واحدة مع هشام بن الحكم[5] من حيث خروجه عن الإسلام[6] .

---

(1) الجهم بن صفوان : هو أبو محرز جهم بن صفوان السمرقندي الراسبي ولاء ، إليه تنسب فرقة الجهمية ، كان ذكياً صاحب جدال ، عمل على نشر آرائه في إنكار الصفات ففتن خلقاً ، وكان عاقبة أمره أن قتل سنة 128هـ . انظر : الطبري ، تاريخه 335/7 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 26/6 – 27 .

(2) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص221 .

–صبحي ، أحمد محمود ، في علم الكلام المعتزلة (دار النهضة ، بيروت ، ط5 ، 1405 هـ/1985م) ص112 – 113 .

(3) القاسمي ، جمال الدين الدمشقي ، تاريخ الجهمية والمعتزلة (مؤسسة الرسالة ، بيروت ،ط3 ، 1405هـ/1985م) ص60 .

ويعتقد شيخ الإسلام ابن تيمية أن المعتزلة ورثت الجهمية مع آراء معبد الجهني وفي ذلك يقول : "وكان جهم ينفي الصفات والأسماء ، ثم انتقل بعد ذلك إلى المعتزلة ، وغيرهم فنفوا الصفات دون الأسماء" وفي نص آخر يقول : "أول ما ظهر هذا الكلام في الإسلام بعد المائة الأولى من جهة الجعد بن درهم والجهم بن صفوان ، ثم صار إلى أصحاب عمرو بن عبيد "انظر : منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية ، تحقيق : د/محمد رشاد سالم (إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ط1 ، 1406هـ/1986م) 392/5 ، 5/8 .

(4) الجبرية : هم من اعتقدوا نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب ، وهم صنفان : خالصة وهي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة عليه ، ومتوسطة وهم الذين أثبتوا للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً . انظر الشهرستاني ، الملل والنحل 85/1 .

(5) هشام بن الحكم : هو أبو محمد هشام بن الحكم مولى بني شيبان ، كوفي الأصل ، سكن بغداد وكان شيخ الإمامية في زمانه قال بالتجسيم حتى رويت عنه مقالات ضالة وإليه نسبت فرقة "الهشامية" من الشيعة . كانت وفاته سنة 190هـ . انظر : الأشعري ، مقالات الإسلاميين 106/1-108 ، ابن النديم ، الفهرست ص307 – 308 ، الزركلي ، الأعلام 85/8

(6) الخياط ، الانتصار ص 188 .

ولقد عبر أحد شعراء المعتزلة عن سخطه على تلك التسمية وذلك من خلال نبذه لجهم وأصحابه . فقال :

فنحن لا ننفك نلقى عاراً　　نفر من ذكرهم فراراً
ننفيهم عنا ولسنا منهم　　ولاهم منا ولا نرضاهم
إمامهم جهم وما لجهم　　وصحب عمرو التقي والعلم[1]

رابعاً : المعطلة[2] : تم اشتقاق التسمية من كون الجهمية كانوا ينفون صفات البارئ عز وجل وهو ما يعني تعطيل نصوص الكتاب والسنة عما دلت عليه[3] ، فلقبوا تبعا لذلك بالمعطلة ، ولما وافق المعتزلة الجهمية في بعض الأمور لزمهم اسم المعطلة على وجه الذم والقدح[4] .

ولا يبعد أن يكون للتسمية اشتقاق آخر يأتي من ناحية أن المعتزلة كانوا يلجأون إلى تأويل[5] الآيات التي تخالف هواهم[6] .

هذا وللمعتزلة أسماء أخرى عديدة أقل جدلاً من تلك الأسماء منها الثنوية والحرقية والقبرية والمفنية والملتزقة[7] .

والواقع أن لكثرة أسماء المعتزلة سبباً يتعلق بتشعب عقائدهم وآرائهم ، ومع أن المعتزلة أنفسهم يقرون بذلك إلا أنهم من عجيب لا يشيرون البتة إلى تفرقهم لطوائف مستقلة ، فالهمداني في

---

(1) المصدر السابق ، ص201، 202.

(2) المعطلة : تعني الكلمة في اللغة الفراغ والخلو ، وشرعاً تعني نفي وإنكار ما يجب لله تعالى من الأسماء والصفات أو إنكار بعض ذلك . انظر : ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة 351/4 – 352 ، ابن عثيمين ، محمد بن صالح، فتح رب البرية بتلخيص الحموية ضمن مجموع رسائل في العقيدة (دار طيبة ، الرياض ، ط1 ، 1404هـ) ص 55 .

(3) الصواعق المرسلة 192/1 .

(4) ابن الأثير ، الكامل 171/5.

(5) التأويل : اصطلح المتأخرون على تعريفه بأنه صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح لدليل تقترن به ، وهو بهذا الاعتبار ينقسم على ثلاث أنواع : تأويل صحيح وهو ما قام عليه الدليل من الكتاب والسنة ، تأويل فاسد وهو ما لم يقم عليه دليل صحيح وكان اللفظ يحتمله في غير ما سيق فيه ، تأويل من قبيل اللعب وهو ما لم يقم عليه دليل ولو احتمالاً . انظر : ابن الجوزي ، زاد المسير في علم التفسير (المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1384هـ /1964م) 4/1 ؛ ابن تيمية ، الفتاوى 380/17 ، 413 ، 415 ، 460 ، 462 .

(6) الأشعري ، مقالات الإسلاميين ص 2661 ، 195/2 ، 217 .

(7) المقريزي ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بـ"الخطط المقريزية" (مكتبة الآداب ، القاهرة ، دون تاريخ) 169/4 .

كتابه فرق وطبقات المعتزلة يترجم لعشر طبقات ، الأولى منها الخلفاء الراشدين الأربعة على اعتبار أنهم من المعتزلة في تصورهم ، ثم تتوالى بقية الطبقات دون الفصل بين الشيخ وتلميذه في بعض هذه الطبقات .

وتعد أول محاولة لتصنيف المعتزلة على أساس مذهبي – فيما نعلم – للبغدادي الذي يعتبر من أشهر مؤلفي الفرق الإسلامية ، حيث عدها اثنين وعشرين من جملتها اثنتان من فرق الغلاة في الكفر[1] ، وهو ما يوافق عليه الإمام الاسفراييني[2] غير أن الشهرستاني يذكر خمس عشرة فرقة فحسب[3] ، وجميع تلك الفرق تصدر في نشأتها من موطنين اثنين هما : البصرة وبغداد . وقد اضطلع الموطن الأول بدور هام في تأسيس الاعتزال ، فمنه خرج أبرز شيوخ المعتزلة كواصل بن عطاء ، وعمرو بن عبيد ، وعثمان الطويل ، وأبو الهذيل العلاف، ومعمر بن عباد ، وأبو إسحاق النظام ، وأبو يعقوب الشحام ، والجاحظ ، وأبو علي الجبائي ، وأبو هاشم الجبائي .

وأما الموطن الثاني فقد خرج منه : بشر بن المعتمر ، وأبو موسى المردار ، وأحمد بن أبي داود ، وثمامة بن الأشرس ، وجعفر بن حرب ، وجعفر بن مبشر ، وأبو جعفر الإسكافي ، وأبو الحسين الخياط ، وأبو القاسم البلخي الكعبي[4] .

---

(1) الفرق بين الفرق ص131.

(2) التبصير في الدين ص24.

(3) الملل والنحل 46/1-85.

(4) انظر : ابن المرتضى ، المنية والأمل ص35-79.

"أحوال المعتزلة العقدية"

كان لاجتماع كلمة المسلمين وتماسكهم بعد وفاة النبي ρ (11هـ) دور في استتباب الأمن واستقرار الخلافة ، لكن ذلك لم يدم كثيراً ، ففي أعقاب مقتل عثمان رضي الله عنه (36هـ) واجهت الأمة الانقسامات حيث تشكلت على أثرها فرقاً كالخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية ، وهي الأصول التي تفرعت عنها الطوائف والفرق الأخرى [1] ...

كان الخلاف في منشأه يدور حول العقيدة ، لكن ذلك الخلاف لم يكن منفصلاً عن السياسة ، إذ أن الإسلام بشريعته نظام يحكم الدنيا والدين .. وعلى هذا الأساس كان فهم الناس ، حيث لجأت الفرق المتخاصمة إلى الكتاب والسنة تبحث وتنقب فيهما عما تراه مؤيداً لوجهة نظرها .

وكان لذلك أثره في اضطرام نيران الصراع العقائدي ، حيث برزت في العصر الأموي مشكلة الاختيار والجبر ، التي ثار حولها الجدل بين المذاهب الكلامية على نحو أدى لانقسامهم إلى قدرية يذهبون إلى القول بحرية الإرادة وأن الإنسان خالق أفعاله يأتي بها بمحض اختياره ، وبين مجبرة يرون أن أفعال العباد مقدرة أزلاً وأنها تصدر عن إرادة الله دون تدخل من العباد [2] .

ولا تخفي المصادر العربية أهمية الإشارة إلى أن القول في القدر عرفه العرب في الجاهلية من خلال المبادلات التجارية مع نصارى الحيرة [3] ، ورغم سعي بعض المعاصرين لربط نشأة القدر في الإسلام بالقرآن الكريم [4] إلا أن الدلائل تشير إلى أن المسألة لم تكن وليدة البيئة الإسلامية ، فقد "قيل إن أول من تكلم في القدر رجل من أهل العراق كان نصرانياً فأسلم ، ثم تنصر" [5] . ولا يفوت ابن قتيبة عند ذكره لغيلان الدمشقي ، وهو من أوائل الدعاة إلى القدر التلميح

---

(1) الناشئ الأكبر ، أبو العباس عبدالله بن محمد ، ت293، مسائل الإمامة ومقتطفات من الكتاب الأوسط في المقالات ، تحقيق : يوسف فان إس (المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ، ط1، 1971م) ص21.

(2) ابن تيمية ، الفتاوى 13/36-37.

-أبوريان ، د. محمد علي ، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام (دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1983م) ص257.

(3) الأصفهاني ، الأغاني 8/76.

(4) جار الله ، زهدي حسن ، المعتزلة (مطبعة مصر ، القاهرة ، ط1، 1366هـ/1947م) ص87-89

(5) ابن نباتة ، جمال الدين المصري ، ت768هـ ، سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (المكتبة العصرية ، بيروت ، 1406هـ/1986م) ص290.

بأصله حين يدعوه "غيلان القبطي" [1] .

وللمقريزي رواية يرصد فيها بالتوثيق المعابر التي أوصلت القول في القدر للمسلمين يقول فيها : "وكان أول من قال بالقدر في الإسلام معبد بن خالد الجهني وكان يجالس الحسن البصري ، فتكلم في القدر بالبصرة ، وسلك أهل البصرة مسلكه لما رأوا عمرو بن عبيد ينتحله وأخذ معبد هذا الرأي من رجل من الأساورة يقال له أبو يونس سنسويه ويعرف بالأسواري " [2] .

ثم توالت من بعد ذلك الفتن ، وانفتق خرق الأهواء والمقالات بعد ظهور الخوارج ثم الشيعة [3] "فالبدع تكون في أولها شبرا ثم تكثر في الأتباع حتى تصير أذرعاً وأميالاً وفراسخ"[4] وتبعاً لذلك كثرت الأقاويل وتنازع الناس في الصفات ، وكان أول من تكلم في نفي الصفات الجعد بن درهم ومن بعده الجهم بن صفوان ، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "إن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام –أعني أن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش حقيقة ، وأن معنى استوى بمعنى استولى ونحو ذلك – هو الجعد بن درهم وأخذها عنه الجهم بن صفوان وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه" [5] .

ولقد أدت مقالة الجهمية في نفي صفات الباري عز وجل إلى التعطيل [6] ، وهو الأمر الذي تشير إحدى الروايات إلى أصوله اليهودية ، إذ تزعم أن الجعد أخذ مقالاته عن أبان بن سمعان وأخذها أبان عن طالوت ، وأخذها طالوت عن خاله لبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي ρ [7] .

ولم يكن القول بالجبر ونفي الصفات هو كل ما في جعبة الجهمية ، بل لقد فرعوا من نفي الصفات القول بخلق القرآن ، وهي مسألة يعود أول ذكر لها في الإسلام عندما أشاعها المغيرة بن

---

(1) المعارف ص625.

(2) الخطط المقريزية 181/4.

(3) العقل ، القدرية والمرجئة (دار الوطن ، الرياض ، ط1، 1418هـ/ 1997م) ص23.

(4) ابن تيمية ، الفتاوى 425/8.

(5) المصدر السابق 20/5.

(6) المقريزي : الخطط 184/4.

(7) ابن تيمية ، الفتاوى 20/5.

سعيد العجلي [1] ، الذي كان من اتباع اليهودي عبدالله بن سبأ [2] .

ويتفق ابن الأثير مع الرأي القائل بالأصل اليهودي لتلك المقالة ، لكنه يرى أن أول من فعل ذلك في الإسلام كان طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم اليهودي ، عندما صنف كتاباً في خلق القرآن [3] .

وإذا كانت مسألة خلق القرآن صدى للتيارات الفكرية والعقائد الدينية الأجنبية ، فإن الحكم على مرتكب الكبيرة أمؤمن هو أم كافر كانت صدى للصراع بين المتخاصمين على الإمامة ، فمنذ الخلاف الذي وقع بين المسلمين في أعقاب مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وما ترتب على ذلك من نشوب القتال في موقعة الجمل وموقعة صفين ، ثارت مسائل حول الموقف من عثمان والصحابة الذين شاركوا في القتال ، وتوسع الأمر بعد ذلك حتى شمل النظر في كل حال من ارتكب كبيرة من أهل القبلة .

ومن الحكم على مرتكب الكبيرة ظهر الرأي الذي كان إيذاناً ببدء مرحلة التأسيس للاعتزال كفرقة مستقلة متميزة شقت طريقها من خلال حلقة الحسن البصري في البصرة [4] إذ سمى واصل بن عطاء مرتكب الكبيرة فاسقاً ، معلناً بأن لا مؤمن ولا كافر بل هو في منزلة بين المنزلتين [5] ، فخالف بذلك الخوارج في تكفيره مطلقاً [6] ، والمرجئة في إيمانه مطلقاً [7] .

وبناءً على ذلك تناول واصل الصحابة بلسانه فقدح في عدالتهم متهما إياهم بالفسق !! —

---

(1) المغيرة بن سعيد العجلي : يقع في بعض المصادر "البجلي" بالولاء ، ويكنى بأبي عبدالله ، سكن الكوفة ، وكان على رافضيته ولعنه للصحابة كذاباً مشبهاً ، تبرأت منه طائفة من أصحابه وتابعته طائفة بسبب بعض ضلالاته ، ولما بلغ والي العراق خبره طلبه حتى قتله سنة 120هـ. انظر : البغدادي ، الفرق بين الفرق ص76-77، ابن الأثير ، الكامل 230/4-231، الذهبي ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (دار المعرفة ، بيروت ، 1382هـ/1963م) 160/4-162.

(2) ابن قتيبة ، عيون الأخبار (دار الكتاب العربي ، بيروت ، دون تاريخ) 148/4.

(3) الكامل في التاريخ 264/5.

(4) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص135.

(5) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص64.

(6) الأشعري ، المقالات 168/1.

(7) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص211.

-الاسفراييني ، التبصير في الدين ص97.

جلت أقدارهم– فقال في عثمان وقاتليه ومن يعتقد أنهم خذلوه : "إن أحد الفريقين فاسق لا محالة ، كما أن أحد المتلاعنين فاسق لا محالة ، لكن لا بعينه ... ، وأقل درجات الفريقين أنه لا يقبل شهادتهما كما لا تقبل شهادة المتلاعنين" [1] . وقال في الفريقين من أصحاب الجمل وأصحاب صفين : "إن أحدهما مخطئ لا بعينه" [2] .

ولقد مثل هذا الرأي الذي صاغه واصل ووافقه عليه عمرو بن عبيد [3] ، جزءاً من هوية المعتزلة التي اكتملت صورتها بعد أن تبنى المعتزلة مقولات القدرية في نفي القدر وهو ما عرف لديهم بالعدل [4] . والجهمية في نفي الصفات وهو ما عرف كذلك لديهم بالتوحيد[5]، وبعد أن ضموا إليها القول بالوعد والوعيد والقول بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو ما أسفر عن مبادئ خمسة كانت عنواناً لكل معتزلي [6] .

ولقد رتب المعتزلة أصولهم بحسب أهميتها لديهم ، فجاءت غير مطابقة لواقع نشأتهم التاريخية كجماعة مستقلة ، إذ وردت كالتالي : التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [7] .

وكيفما كان فإن الأصول الخمسة كانت أساساً يقوم عليه مذهب الاعتزال ، وإطاراً جامعاً لمختلف القضايا التي كانت مثار بحث في المجتمع الإسلامي آنذاك ، وهو ما يدل عليه جواب

---

(1) الشهرستاني ، الملل والنحل 49/1.

(2) المصدر السابق 49/1.

(3) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص127.

(4) الشهرستاني ، الملل والنحل 74/1 .

(5) ابن حنبل ، الإمام أبو عبدالله أحمد بن محمد ، ت 241هـ ، الرد على الجهمية والزنادقة ، تحقيق : د. عبدالرحمن عميرة (دار اللواء : الرياض ، ط2 ، 1402هـ/1982م) ص104-105.

(6) الأشعري ، مقالات الإسلاميين 337/1-338.

–الهمداني ، فضل الاعتزال ص63-64.

والأصول خمسة كما أشرنا لكن الهمداني أحياناً يرجعها إلى أصلين اثنين على سبيل الإجمال وهما : التوحيد والعدل ، وقد ورد في كتاب المحيط بالتكليف ص19 ما يلزم المرء العلم به فيقال : يلزمه أن يعرف التوحيد ، والعدل ، ويقتصر عليهما ، ويجعل الأبواب الأخر داخلة في باب العدل ، وقد يفصل فيقال : يلزمه أن يعرف التوحيد ، والعدل والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"

(7) الخياط ، الانتصار ص188-189.

–المسعودي ، مروج الذهب 234/3-235.

الهمذاني لما سئل عن اقتصار المعتزلة على تلك الأصول ، فقال : "أن لا خلاف أن المخالف لنا لا يعدو أحد هذه الأصول . ألا ترى أن خلاف الملحدة والمعطلة والدهرية والمشبهة قد دخل في باب الوعد والوعيد وخلاف الخوارج دخل تحت المنزلة بين المنزلتين وخلاف الإمامية دخل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" [1] .

ولئن بقيت تلك الأصول إطاراً جامعاً لوحدة المعتزلة كذلك ، فإن إقبالهم على درس الفلسفة اليونانية [2] في سياق حركة الترجمة الشهيرة في عهد المأمون [3] ، قد فتح الباب على مصراعيه للخوض في مسائل دقيقة دلت على عمق تأثر المعتزلة بالجانب الفكري في الثقافة اليونانية [4] ، وتسببت في إثارة أوجه الخلاف بينهم حداً بلغ درجة التكفير [5] .

وكان من محصلة تأثر المعتزلة بالفلسفة اليونانية ، الجهر بآراء غريبة وشاذة لم يعهدها المجتمع

---

(1) الهمذاني ، شرح الأصول الخمسة ، تحقيق : د. عبدالكريم عثمان (مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط1 ، 1384هـ/1965م) ص124.

(2) الفلسفة اليونانية : أصل الكلمة يوناني مركب من كلمتين هما : (فيلسوف) أي محب ، و(سوفيا) أي : الحكمة ، وكان الأقدمون يطلقون لفظ الفلسفة على مجموع ثمرات العقل ، وقد جرت عدة محاولات للتوفيق بين الفلسفة وبين الدين ، وكان من أهم مباحث الفلسفة : 1- معرفة طبيعة حقائق الأشياء ، 2- غايات الأعمال الإنسانية ، 3- شكل المعرفة ، وهذه الأمور يقابلها عند الفلاسفة القدماء : علم الطبيعة ، والأخلاق ، والمنطق ، ومباحثها تشمل : الإلهيات ، والطبيعيات ، والفلك ، والمنطق ، والرياضيات ، ومن أهم الآراء المنسوبة للفلسفة : إنكار النبوات ، إنكار البعث الجسماني ، القول بقدم العالم . انظر : وجدي ، محمد فريد ، دائرة معارف القرن العشرين (دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط3 ، 1971م) 7/404-481.

(3) بدأت حركة الترجمة قبل عهد المأمون وتحديداً في عهد الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور ، وفي ذلك يقول صاعد : "لما أفضت الخلافة إلى المأمون تمم ما بدأ به جده المنصور فأقبل على طلب العلم في مواضع واستخرجه من معادنه بفضل همته الشريفة وقوة في نفسه الفاضلة فداخل ملوك الروم وأتحفهم وسألهم صلته بما لديهم من كتب الفلاسفة فبعثوا إليه منها بما حضره من كتب أفلاطون وأرسطوطاليس وأبقراط ... وغيرهم من الفلاسفة" . انظر : صاعد الأندلسي ، أبو القاسم ، صاعد بن أحمد ، ت462، طبقات الأمم ، تحقيق : حياة العيد بوعلوان (دار الطليعة ، بيروت ، ط1، 1985م) ص128.

(4) طالع بعض الأمثلة عند : الشهرستاني ، الملل والنحل 1/50، 53-55، 60، 67، 75، 80، أوليري ، دي لاسي ، الفكر العربي ومركزه في التاريخ ، ترجمة وتعليق : إسماعيل البيطار (دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط1، 1982م) ص109-117

(5) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص138، 194.

الإسلامي ، فقد نادى بعضهم بالطفرة [1] ، وتابع بعضهم الخوض في مسائل فلسفية بحتة كالحركة والسكون [2] ، والجزء الذي لا يتجزأ [3] ، والجواهر والأعراض [4] .

ولإعجاب المعتزلة الشديد بالفلسفة غالوا في تقدير منزلة العقل باعتباره الأصل الذي تناقش في ضوئه مباحث الفلسفة ، فجعلوه أساس النقل –عوضاً عن الوحي– وقالوا بتقديمه إذا تعارض مع النقل[5]، وقالوا إن الشيء لا يحكم عليه بالحسن أو القبح ما لم يجمع العقلاء عليه ، فإذا حصل بالإجماع كان ذلك حجة له [6] ، وهذا يعني أن العقل هو المحك الذي تقاس في ضوئه النصوص الشرعية [7] ، وهو الحكم الذي يميز بين صحيحها من سقيمها ، كما أنه الحكم على الرواه مهما كانت منزلتهم في الإسلام .

ولقد عالج المعتزلة – في ضوء تقديمهم للعقل – تلك النصوص القرآنية المخالفة لنظرتهم في الصفات ، إذ في الوقت الذي لم يسعهم فيه ردها من جهة النقل ، عملوا على ردها عبر تأويلها من خلال صرفها عن ظاهرها زاعمين أن إجراءها على ظاهرها يقتضي الوقوع في التشبيه ولذا

---

(1) الطفرة : أحدث النظام القول بالطفرة ، فزعم أنه يجوز أن يكون الجسم الواحد في مكان ثم ينتقل إلى مكان ثالث دون المرور على المكان الثاني وهو ما يعنيه بالطفرة . انظر: الأشعري ، مقالات الإسلاميين 19/2؛ الشهرستاني، الملل والنحل ص55-56.

(2) الحركة والسكون : كان أول من تحدث في ذلك من المعتزلة العلاف ، وهو يرى أن الجسم يتألف من ستة أجزاء، ولكل جزء منها حركة وسكون ، فما حل في أحدها غير ما حل في الجزء الآخر . انظر : الأشعري ، مقالات الإسلاميين 14/2-17.

(3) الجزء الذي لا يتجزأ : تنسب النظرية لأبي الهذيل العلاف وهي تتلخص في أن للجسم أجزاء محدودة ، لها كل ومجموع ، ولا يحتمل كل جزء منها التجزؤ . انظر : الأشعري ، مقالات الإسلاميين 14/2.

(4) الجواهر والأعراض : الجوهر في الأصل عند المعتزلة هو الجزء الذي لا يتجزأ ، والجواهر جواهر بأنفسها ، وأنها تعلم جواهر قبل أن تكون ، والجوهر إذا ما وجد يكون حاصلاً للأعراض من الحياة والقدرة والعلم والسمع والبصر . انظر : الأشعري ، مقالات الإسلاميين 8/2، 10.

(5) الصواعق المرسلة 796/3.

(6) أبو حامد الغزالي : محمد بن محمد بن محمد ، ت505هـ، المستصفى من علم الأصول (دار إحياء التراث العربي، بيروت ، دون تاريخ) 57/1.

(7) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص139.

فإن قرينة التنزيه توجب عليهم دفعها بالتأويل [1] . واشتط بعضهم في موقفهم من القرآن وإعجازه ، فالنظام يرى أن العباد قادرون على مثل نظم القرآن وصيغة تأليف آياته لولا أن الله منعهم بمنع أحدثه فيهم [2] ، والمرداد يعتقد أن الناس قادرون على مثل القرآن فصاحة ونظماً وبلاغة [3] .

بينما كانت معالجتهم للحديث ورواته خالية من كل روح ديني إزاء الصحابة ، فعمرو بن عبيد يعلق على بعض أحاديث النبي ρ بقوله : "لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته ، ولو سمعته من زيد بن وهب لما صدقته ، ولو سمعت ابن مسعود يقوله ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ρ يقول هذا لرددته ، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت : ليس على هذا أخذت ميثاقنا " [4] كما أنه يرد على من سأله عن حديث لسمرة بن جندب رضي الله عنه بقوله : "ما تصنع بسمرة ؟ قبح الله سمرة " [5] !! ؟

وتابع المعتزلة أوائل أئمتهم في الوقيعة في رواة الحديث من الصحابة خاصة ، فالنظام [6] ينسب عبدالله بن مسعود رضي الله عنه للكذب ويرد بعض الأحاديث التي رواها عن النبي ρ لمجرد أنها تخالف نظرة المعتزلة [7] !! وكذلك فعل مع حذيفة بن اليمان [8] وأبي هريرة رضي الله عنهما [9] .

ولم يكن موقف المعتزلة من بعض الصحابة بسبب بعض الأحاديث التي رووها فقط !! بل

---

(1) العبدة ، محمد وطارق عبدالحليم ، المعتزلة بين القديم والحديث (دار الأرقم ، برمنجهام ، ط1، 1408هـ/1987م) ص93.

(2) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص70.

-الأشعري ، مقالات الإسلاميين 296/1.

(3) الشهرستاني ، الملل والنحل 76/1.

(4) الذهبي : ميزان الاعتدال 278/3.

(5) المصدر السابق 274/3.

(6) النظام : هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار : خالط في شبابه قوماً من أهل الضلالات ، وأخذ عن أهل البدع وعن جماعة من الملاحدة . فانعكس أثر ذلك عليه حتى كفره جماعة لما أتى به من البدع المرذولة ، كانت وفاته سنة 230هـ . انظر : الصفدي ، الوافي بالوفيات 14/6-18.

(7) الشهرستاني ، الملل والنحل 57/1-58.

(8) ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ص38.

(9) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص162.

إن انتقاص الصحابة والتجرؤ عليهم بكل وقاحة لم يسلم منه حتى الخلفاء الراشدين الأربعة [1] !!؟ وما ذلك إلا من رأي فاسد "عن ذهن بارد ، وهوى متبع" [2] ، وهو ما يثبت سوء الطوية وفساد المقصد .

وما ذهب إليه المعتزلة في هذا السياق "باطل مرذول ومردود" [3] ، فإن الله سبحانه وتعالى قد رضي على صحابة النبي ﷺ الذين بايعوه بيعة الرضوان فقال جل وعلا : [illegible] (سورة الفتح ، آية 18) وقد امتدحهم عز وجل في قوله : [illegible] (سورة الفتح ، آية 29) .

وإذا كان علو قدر الصحابة في الإسلام ثابت بنص القرآن ، فإن السنة شاركت في بيان

---

(1) ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ص23-24.
-الشهرستاني ، الملل والنحل 57/1.

(2) ابن كثير ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، تحقيق : علي بن حسن الأثري (دار العاصمة ، الرياض، ط1 ، 1415هـ) 500/2.

(3) المصدر السابق 499/2

ذلك حيث ثبت أن النبي ρ قال : " خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم" [1] ، وقال عليه الصلاة والسلام ناهياً عن سبهم : "لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه" [2] .

ورغم ما في النصوص السابقة من دلالة صحيحة وصريحة على عدالة الصحابة عموماً[3] . إلا أن المعتزلة ومن شاكلهم أبوا إلا المخالفة ، وهو ما حمل بعض السلف على اعتبار ذلك علامة من علامات الزندقة والمروق من الإسلام ، يقول أبو زرعة [4] : "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ρ فاعلم أنه زنديق" [5] .

وبعد أن جرد المعتزلة الصحابة من التبجيل والتكريم ، عدوا على السنة فأجاز النظام وقوع الكذب في الخبر المتواتر[6] مهما تعدد الرواة[7] ، بناءً على ما يظنه من أن حجة العقل قد تنسخ الخبر !![8] وأنكر العلاف الخبر المتواتر ما لم يرد عن طريق عشرين فيهم واحد من أهل الجنة أو

---

(1) البخاري ، صحيحه 63/5.

(2) مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ، ت261هـ ، صحيح مسلم بشرح النووي (دار الكتب العلمية، بيروت ، دون تاريخ) 63/5.

(3) يقرر ابن بطة العكبري عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة ، بقوله : "ويشهد لجميع المهاجرين والأنصار بالجنة والرضوان والتوبة والرحمة من الله ، ويستقر علمك وتوقن بقلبك أن رجلاً رأى النبي ρ وشاهده وآمن به وتبعه ولو ساعة من نهار أفضل ممن لم يره ، ولم يشاهده ولو أتى بأعمال الجنة أجمعين ، ثم الترحم على جميع أصحاب رسول الله ρ صغيرهم وكبيرهم ، وأولهم وآخرهم ، وذكر محاسنهم ونشر فضائلهم ، والاقتداء بهديهم ، والاقتفاء لآثارهم" . انظر : الإبانة ص263-265.

(4) أبو زرعة : هو المحدث الحافظ عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد المخزومي بالولاء ، كنيته أبو زرعة الرازي ، ارتحل إلى طلب الحديث حتى اشتهر بكثرة حفظه ، فقيل كل حديث لا يعرفه أبو زرعة فليس له أصل . وثقه النسائي ، وكان أحمد بن حنبل يدعو له بالخير . توفي سنة 264هـ . انظر : الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 326/10 – 337 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 65/13 – 85 .

(5) الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية (دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، بدون تاريخ) ص97 .

(6) المتواتر : هو الخبر الذي يرويه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، يروونه عن مثلهم إلى منتهاه ، وأن يكون مستند خبرهم الحس وإفادة العلم لسامعه . انظر : ابن حجر العسقلاني ، شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، مراجعة وتقديم : محمد عوض ومحمد غياث الصباغ (مكتبة الغزالي ، بيروت ، دون تاريخ) ص10 ، الطحان د. محمود ، تيسير مصطلح الحديث (دار القرآن الكريم بيروت ، ط2 ، 1399هـ/1979م) ص18 .

(7) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص158 .

(8) ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ص47 .

أكثر[1] .

وأما خبر الآحاد[2] فخالف المعتزلة جمهور العلماء حيث أنكر بعضهم حجة اخبار الآحاد[3] ، ونقل عن البعض الآخر اشتراطه لقبول الخبر أن يكون موافقاً لحجج العقول[4] .

ولا يخفى أن في هذا الموقف من السنة خطورة كبيرة على الأمة إذ بسببه سيتم القدح في ثوابت العقيدة[5] وأحكامها الشرعية الصحيحة[6] .

وقد أدرك علماء السلف ما في تلك النظرات من عوامل هدم ، فسعوا إلى بيان الحق دون مواربة ، حيث نقل عنهم وجوب العمل بالحديث المتواتر من غير بحث[7] ، ولم يختلفوا في أنه

---

(1) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص144 .

-الشهرستاني ، الملل والنحل 53/1 .

(2) خبر الآحاد : هو ما رواه واحد أو أكثر ولم يجمع شروط المتواتر . انظر : ابن حجر العسقلاني ، شرح نخبة الفكر ص19 . وللمعتزلة تعريف خاطئ لخبر الآحاد يوافق رغبتهم في عدم الاحتجاج به من أجل ألا يتعارض ذلك مع ما يدعو من آراء تناقض ما ورد في الأحاديث الصحيحة ، فهم يرون أن حديث الآحاد هو الذي لا يعلم كونه صدقاً أو كذباً . انظر : الهمذاني ، شرح الأصول الخمسة ص769 .

(3) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص192 .

(4) الجاحظ ، الرسائل ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون (دار الجيل ، بيروت ، ط1، 1411هـ/1991م) رسالة التربيع والتدوير 58/3 .

-البصري ، أبو الحسين محمد بن علي ، (ت 367 هـ) ، المعتمد في أصول الفقه (المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، بدون تاريخ) 549/2 .

(5) أنكر المعتزلة صحة الأحاديث الواردة في عذاب القبر والحوض والميزان والصراط والشفاعة ، لكونها أحاديث آحاد تتعارض مع العقل . انظر : الأشعري ، مقالات الإسلاميين 164/2- 166 .

(6) رد المعتزلة بعض الأحكام الشرعية بزعم إما مناقضة أحاديثها للعقل ، أو للقرآن أو لبعض الأحاديث الأخرى . انظر لمزيد من الاطلاع : ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ص20-53 .

(7) ابن حجر العسقلاني ، شرح نخبة الفكر ص12 .

-الخطيب : د. محمد عجاج ، أصول الفقه (دار الفكر ، بيروت ،ط4 ، 1401هـ/1981م) ص301 – 302 .

قطعي الثبوت[1] ، يفيد العلم اليقيني الذي يضطر الإنسان إليه بحيث لا يسعه دفعه[2].

وأنكر ابن حزم ادعاءات المعتزلة في تعليقه على الحديث المتواتر بقوله : "وهو ما نقلته كافة بعد كافة حتى تبلغ به النبي ρ . وهذا خبر لم يختلف مسلمان في وجوب الأخذ به ، وفي أنه مقطوع على غيبه لأن بمثله عرفنا أن القرآن هو الذي أتى به محمد ρ وبه علمنا صحة مبعث النبي ρ وبه علمنا عدد ركوع كل صلاة ، وعدد الصلوات ، وأشياء كثيرة من أحكام الزكاة ، وغير ذلك مما لم يبين في القرآن تفسيره ... إن البرهان قائم على صحته ... وإن الضرورة والطبيعة توجبان قبوله ، وإن به عرفنا ما لم نشاهد من البلاد ، ومن كان قبلنا من الأنبياء والعلماء والفلاسفة والملوك والوقائع والتواليف ، ومن أنكر ذلك بمنزلة من أنكر ما يدرك بالحواس الأول ولا فرق . ولزمه أن لا يصدق بأنه كان قبله زمان ولا أن أباه وأمه كانا قبله ولا أنه مولود من امرأة" [3].

أما على صعيد العمل بأحاديث الآحاد فقد نقل إجماع الأمة على قبول خبر الواحد الثقة من النبي ρ ولم يشذ عن ذلك سوى المعتزلة الذين خالفوا الإجماع[4] .

وقد رد بعض السلف على ما أثير من شبهات حول مواقف بعض الصحابة من الاحتجاج بخبر الآحاد ، فكان مما نقل الشوكاني قوله : "وعلى الجملة فلم يأت من خالف في العمل بخبر الواحد بشيء يصلح للتمسك به ، ومن يتبع عمل الصحابة من الخلفاء وغيرهم وعمل التابعين فتابعيهم بأخبار الآحاد وجد ذلك في غاية الكثرة بحيث لا يتسع له إلا مصنف بسيط ، وإذا وقع من بعضهم التردد في العمل به في بعض الأحوال فذلك لأسباب خارجة عن كونه خبر واحد

---

(1) الشوكاني ، محمد بن علي (ت 1250هـ) ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، 1356هـ/1937م) ص47 .

-المنصور ، صالح عبدالعزيز ، أصول الفقه وابن تيمية (دار النصر للطباعة الإسلامية القاهر ، ط1 ، 1400هـ /1980م) 249/1 .

(2) ابن قيم الجوزية ، مختصر الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ، اختصار : محمد موسى الموصلي (دار الندوة الجديدة ، بيروت ط1 ، 1405هـ/1985م) ص470 .

-ابن حجر العسقلاني ، شرح نخبة الفكر ص11 .

(3) ابن حزم ، الأحكام في أصول الأحكام ، تقديم : د. إحسان عباس (منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط1 ، 1400هـ/1980م) 104/1 .

(4) ابن حزم ، الإحكام 113/1 -114 .

من ريبة في الصحة أو تهمة للراوي أو وجود معارض راجح أو نحو ذلك" [1] وهكذا استبانت كيفية تطبيق المعتزلة لأحكامهم العقلية على العقيدة الإسلامية ، ومن هنا ظهر جلياً قدر تأثرهم الفكري العميق والواضح بالمذاهب الفلسفية التي أكبو على دراستها[2] ، والتي كانت نسيجاً من أفكار متنوعة ولدت في بيئات مختلفة لا تمت لواقع المسلمين بأية صلة ......

وبرز إلى أي مدى بلغت مخالفة المعتزلة للسلف ، وهو ما أسهم في سوء العلاقة بينهما إلى الحد الذي سعى فيه الطرف الأول إلى تغييب فكر الطرف الثاني وعقيدته بقوة السلطان، وهو ما سيتم تناوله من خلال الحديث عن أحوال المعتزلة السياسية .

---

(1) إرشاد الفحول ص49 .

(2) تشير إحدى الروايات إلى تفاني المعتزلة في حفظ كتب الفلاسفة ونقضها ، فقد روى أن النظام رد على من استغرب نقضه لكتب أرسطوطاليس رغم أنه لا يحسن قراءته !! ؟ بقوله : "أيما أحب إليك ، أن أقرأه من أوله إلى آخره ، أم من آخره إلى أوله ؟ ثم اندفع يذكر شيئاً فشيئاً ، وينقض عليه" . انظر : الهمذاني ، فضل الاعتزال ص264 .

أحوال المعتزلة السياسية

أصبحت نشأة المعتزلة وساعة ظهورها كفرقة مرتبطة بشيخها واصل بن عطاء الذي عاش في البصرة ما بين عامي 80 و 131 للهجرة[1] ، فعاصر بذلك الدولة الأموية وشاهد بعضاً من الأحداث السياسية التي حلت فيها . ولذلك فإنه لا يمكن النظر إلى آراء واصل مهما بدت في طابع ديني عقدي دون النظر إلى علاقة ذلك بالصراعات السياسية التي عجت بها الساحة آنذاك .....

ولعل من أهم ما يؤكد الارتباط بين الأمرين رأي واصل في المنزلة بين المنزلتين ، إذ تشير بعض المصادر إلى علاقة ذلك بحركة الخوارج الشهيرة بالبصرة ، حيث يقول البغدادي : "فلما ظهرت فتنة الأزارقة بالبصرة والأهواز ، واختلف الناس عند ذلك في أصحاب الذنوب ... ، خرج واصل بن عطاء عن قول جميع الفرق المتقدمة ، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر ، وجعل الفسق منزلة بين منزلتين الكفر والإيمان" [2] .

وكان لانبثاق الاعتزال من خلال القول بالمنزلة بين المنزلتين أثره في التوجه السياسي للجماعة ، إذ ما لبث واصل أن رأى نفسه مدفوعاً لتقديم تفسيرات أكثر وضوحاً بعد عبارته تلك ، وذلك إزاء موقفه من الحروب التي نشبت بين المسلمين بسبب مقتل عثمان τ ومن ثم الاقتتال على الخلافة .

ولخصوصية ما قدمه واصل بن عطاء من تفسيرات بشأن الفرق المتنازعة ، عد الشهرستاني ذلك إحدى القواعد في الاعتزال[3] ، ونسب إليه قوله في الفريقين من أصحاب الجمل ، وأصحاب صفين أن أحدهما مخطئ لا بعينه . وكذلك قوله في عثمان وقاتليه وخاذليه : "إن أحد الفريقين فاسق لا محالة ، لكن لا بعينه . وقد عرفنا قوله في الفاسق وأقل درجات الفريقين أنه لا تقبل شهادتهما كما لا تقبل شهادة المتلاعنين . فلا يجوز قبول شهادة علي وطلحة ، والزبير على باقة بقل . ويجوز أن يكون عثمان وعلي على الخطأ . هذا قوله ، وهو رئيس المعتزلة ومبدأ الطريقة

---

(1) ابن خلكان ، وفيات الأعيان 6/7-11 .

(2) الفرق بين الفرق ص135 .

(3) القواعد الثلاث في الاعتزال عند واصل هي : نفي صفات الباري تعالى ، والقول بالقدر ، والقول بالمنزلة بين المنزلتين . انظر : الشهرستاني ، الملل والنحل 1/46-48 .

في أعلام الصحابة ، وأئمة العترة" [1] واتخذ الموقف السياسي للمعتزلة من المشاركين في الأحداث طابع الشدة والتطرف وهو ما عكسه تفسيق عمرو بن عبيد لأحد الفريقين لا بعينه بأن قال : "لو شهد رجلان من أحد الفريقين مثل علي ورجل من عسكره ، أو طلحة والزبير لم تقبل شهادتهما ، وفيه تفسيق الفريقين وكونهما من أهل النار" [2] .

ويفسر الخياط ذلك بقوله كان القوم عندهم أبراراً أتقياء مؤمنين ، قد تقدمت لهم سوابق حسنة مع رسول الله ρ وهجرة وجهاد وأعمال جميلة ، وجائز أن تكون إحدى الطائفتين محقة والأخرى مبطلة ، ولم يتبين لنا من المحق منهم ومن المبطل فوكلنا أمر القوم إلى عالمه وتولينا القوم على أصل ما كانوا عليه قبل القتال ، فإذا اجتمعت الطائفتان قلنا : قد علمنا أن أحدكما عاصية لا ندري أيكما هي" [3] .

ويمثل هذه المراوغة والتحلل الأخلاقي من المعايير الشرعية تجاه بعض رموز الصدر الأول من الصحابة ، جرى لسان المعتزلة ، فالعلاف يتابع واصل في موقفه من عثمان τ بقوله : "لا ندري قتل عثمان ظالماً أو مظلوماً ؟" [4] ولا يبعد كثيراً عن نظر سلفه في موقفه من الفريقين المتقاتلين في موقعة الجمل ، إذ يقول : "نعلم أن أحدهما مصيب والآخر مخطئ ، فنحن نتولى كل واحد من الفريقين على الانفراد" [5] .

ولا يخفى أن نسبة الخطأ لأحد الفريقين يعني في عرف المعتزلة طرح عدالته جانباً وهو ذات ما قصده عمرو بن عبيد في قوله "لو شهد عندي علي وطلحة والزبير وعثمان على شراك نعل ما أجزت شهادتهم" [6] .

لكن هذا القول لم يمنع بعض المعتزلة من أمثال النظام وبشر بن المعتمر من القطع بالحكم على صواب علي τ في حروبه ، مخطئين بذلك من قاتله من الصحابة كطلحة والزبير وعائشة

---

(1) الشهرستاني ، الملل والنحل 49/1 .
(2) المصدر السابق 49/1 .
(3) الانتصار ص 151 – 152 .
(4) الأشعري ، مقالات الإسلاميين 143/2 .
(5) المصدر السابق 145/2 .
(6) الذهبي ، ميزان الاعتدال 274/3 .

رضي الله عنهم[1] .

ولم يكتف المعتزلة بالحكم على المتحاربين من الصحابة فحسب ، بل تعرضوا لموضوع الخلافة التي كثر حولها النزاع بين الفرق الإسلامية ، فأعادوا بذلك تقييم الأوضاع السياسية عقب وفاة النبي ρ حيث انتهى جمهورهم إلى حتمية وجوب إقامة الإمام[2] لتكون هناك سلطة عليا يقع على عاتقها ضبط الأمور وإقامة التوازن بين مصالح الناس المتعارضة ، فإن "الناس لو تركوا شهواتهم ، وخلوا أهواءهم وليس معهم من عقولهم إلا حصة الغريزة ونصيب التركيب ، ثم أخلوا من المرشدين والمؤدبين ، والمعترضين بين النفوس وأهوائها ، وبين الطبائع وغلبتها ، من الأنبياء وخلفائها ، لم يكن في قوى عقولهم ما يداوون به جميع مصالحهم" [3] . وما ينشئ عن ذلك هو أن "يتظالم الناس فيما بينهم بالشره والحرص المركب في أخلاقهم ، فلذلك احتاجوا إلى الحكام" [4] .

ويرى المعتزلة أن طريق إقامة الإمامة[5] يمر بالشورى والاختيار ، ويستدلون لذلك بإجماع الصحابة "فقد قرروا ذلك وأجمعوا عليه وعملوا به ، وأنه لا خلاف ظهر بينهم في أن طريق الإمامة الاختيار والبيعة" [6] .

---

(1) الأشعري ، مقالات الإسلاميين 145/2 .

(2) الهمداني ، المغني في أبواب التوحيد والعدل تحقيق : د. عبدالحليم محمود ، د. سليمان دنيا (الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ط1 ، دون تاريخ) 20 – ق1 – ص17 – 98 .

(3) الجاحظ ، رسائله ، رسالة الجوابات واستحقاق الإمامة 302/4 .

(4) المصدر السابق ، رسالة كتمان السر وحفظ اللسان 161/1 .

(5) الإمامة في اللغة تعني : التقدم ، والإمام كل من ائتم به قوم كانوا على الصراط المستقيم ، أو كانوا ضالين ، ويطلق الإمام على الخليفة ، وعلى العالم المقتدى به ، وعلى من يؤتم به في الصلاة ، واصطلاحاً تعني : خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به . انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، 133/1 – 134 ، ابن خلدون ، العبر 238/1 .

(6) الهمداني ، المغني 20 ق 1 275 ، 275 ، 288 ، 295 – 96 ، ق 32/2 .

–ابن أبي الحديد ، عبدالحميد بن هبة الله بن محمد ، ت 656هـ ، شرح نهج البلاغة (دار الأعلمي ، بيروت ط1 ، 1415هـ/1995) 15/1 . وتطرح بعض المصادر آراء متضاربة للنظام في الإمامة ، فالشهرستاني ينسب إليه ميلاً للشيعة وتأييداً لفكرة النص مع قول بالتعيين واتهام إلا أن عمر τ كتم ذلك ولم يعلنه !؟ والنوبختي ينسب إليه القول بأن "الإمامة تصلح لكل من كان قائماً بالكتاب والسنة" كما ينقل عنه القول بتصويب الذين عقدوا

والمعتزلة بهذا الرأي يتفقون مع أهل السنة الذين يرون الاختيار هو الطريق الأمثل لإثبات الإمامة[1] ، وكلا الفريقين يقف بذلك في الصف المعارض للرافضة ، الذين يعتقدون بأن النص[2] وحده هو الوسيلة للوصول للإمامة[3] ، وفي ذلك يقول المسعودي : "كانت المعتزلة وغيرها من الطوائف تذهب إلى أن الإمامة اختيار من الأمة ذلك أن الله عز وجل لم ينص على رجل بعينه ولا رسوله ρ ، ولا اجتمع المسلمون عندهم على رجل بعينه وإن اختيار ذلك مفوض إلى الأمة تختار رجلاً منها ينفذ فيها أحكامه" [4] .

ومما يؤكد ما ذهب إليه المعتزلة من عدم إقرارهم بالنص رأي واصل في الفريقين المتقاتلين من الصحابة وشكه في عدالة أحدهما ، وهو ما يدل على نفيه العصمة التي يراها الشيعة في الأئمة[5] .

ولتمسك المعتزلة بنظريتهم في الإمامة عابوا على الرافضة تعطيلهم للحدود والأحكام التي

الإمامة لأبي بكر ويرى "أنه كان أصلحهم في ذلك الوقت بالقياس والخبر" والقول الأخير يشير إلى ميل النظام لفكر الزيدي ، وهو ما يبدو مرجحاً نظراً للعلاقات الجيدة التي تربط المعتزلة بالزيدية ، ونظراً لكون النوبختي شيعي متهم بالاعتزال فلا يتصور منه والحال كذلك أن يترك توثيق قول الشهرستاني فيما لوثبت . انظر الملل والنحل 57/1 ، فرق الشيعة ص11 .

(1) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص317 .

(2) ابن حزم ، الفصل في الملل والأهواء والنحل 156/4 .

(3) النص : زعمت الرافضة بأن النبي ρ قد نص صراحة في حياته على أن علي بن أبي طالب τ هو الخليفة من بعده ، وأن الصحابة اتفقوا على ظلمه ، وعلى كتمان النص . وادعوا بالنص كذلك على الحسن والحسين وأبنائه من بعده . وعلى هذا المذهب سار جميع متكلمي الرافضة .

انظر : ابن حزم ، الفصل عن الملل والأهواء والنحل 156/4 – 158 ، ابن تيمية ، منهاج السنة 500/1-501 .

(4) مروج الذهب 236/3 .

(5) المفيد ، محمد بن النعمان ، ت413هـ أوائل المقالات . تعليق ، فضل الله الزنجاني (تبريز ، إيران ، ط1 ، 1363هـ) ص73-74 .

وللهمذاني كلام مباشر في نفي العصمة يؤيد من خلاله المعتزلة في ثبوت الاختيار كطريق للوصول إلى الإمامة ، فهو يرى أن التواتر هو الطريق الذي نقل بواسطته بيان الرسول ρ ، وبالمثل فإن الإمام يستطيع بالتواتر أن ينقل بيانه إلى الغائب دون حاجة إلى سواه ، إذ أن الذي تلزم طاعة الإمام من أدلة هو قيامه بأمور الشرع وليس اتباعه في كل شيء ، وذلك اقتداء بقول أبي بكر الصديق τ "أطيعوني ما أطعت الله ، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم" وهي ذات الطريقة التي عمل بها τ. انظر : المغني 20ق 90/1 .

يساس بها الناس فيأمن بها الخائف ويستقر بها حال المجتمع وذلك بحجة عدم قيام المنصوص عليه عندهم ، فكان مما قالوا : "إن الحدود والأحكام وإقامة الشهود وتعديلهم ، وغير ذلك لم يتولها في عهد رسول الله إلا هو وأمراؤه ، ولم تقم الحجة على أن لغيرهم أن يقوم بذلك ، وأجمعوا أن للإمام وأمرائه أن يقوموا به . فصح بهذا أن ذلك إلى الأئمة وأمرائهم ، فلما مات عليه الصلاة والسلام ولم ينص على واحد ، دلهم ذلك على أنه لا يجوز تعطيل الحدود والأحكام ، وأوجب ذلك أن يقيموا لأنفسهم إماماً ليقوم بهذه الأمور ، وهذا يوجب ثبوت الاختيار ، ولذلك وجب القضاء بصحته" [1] .

وكان من محصلة الحديث في الإمامة الخوض في التفضيل بين الأئمة المستحقين لها ، حيث أثار الزيدية بحكم تفضيلهم لعلي على بقية الصحابة النقاش حول ذلك[2] ، إذ نسبت بعض مصادر المعتزلة لواصل القول بتفضيل علي على عثمان رضي الله عنهما[3] في حين توقف بالنسبة لأبي بكر وعمر رضي الله عنهم فلم يفاضل بينهما[4] !؟ كما ينقل عن العلاف تشيعه لبني هاشم وتفضيله علياً على عثمان رضي الله عنهما[5] ، وهو ما يبرر تسميته شيعياً عند بعض الزيود[6] .

لكن القطع بصحة ما نسب إلى واصل والعلاف في التفضيل بين علي وعثمان لا يتساوق بما نقل عنهما من الشك في عدالة الصحابة وعدم قبول شهادتهم بسبب ما وقع من قتال بينهم ، بل ويبدو هذان الموقفان غريبان بعض الشيء إذا ما علم بأن أتباع واصل والعلاف من معتزلة البصرة يرتبون الأئمة في الفضل ترتيبهم في الإمامة[7] ما عدا أبا علي الجبائي وابنه أبا هاشم الذين توقفا في التصريح بتفضيل أحد الصحابة على الآخر بزعم أنه "ما من خصلة ومنقبة ذكرت في أحد هؤلاء الأربعة إلا ومثله مذكور لصاحبه" [8] وإذا كان موقف عامة معتزلة البصرة في التفضيل

---

(1) المفيد ، محمد بن النعمان ، ت413هـ أوائل المقالات . تعليق ، فضل الله الزنجاني 20/ق 319/1 .

(2) الشهرستاني ، الملل والنحل 154/1 - 157 .

(3) الهمذاني ، شرح الأصول الخمسة ص767 .

(4) ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة 16/1 .

(5) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص263 .

(6) ابن المرتضى ، المنية والأمل ص28 .

(7) الهمذاني ، شرح الأصول الخمسة ص767

(8) المصدر السابق ص767 ..

يتفق مع موقف أهل السنة والجماعة[1] فإن معتزلة بغداد على خلاف إخوانهم معتزلة البصرة يفضلون علياً τ على سائر الصحابة[2] ، لكنهم يرون أن تقديم أبي بكر في الإمامة لم يكن إلا لمصلحة يفسرونها باحتياج الأمة حينذاك للاستقرار السياسي في أعقاب سنوات من الحروب مع المشركين كان لعلي τ يداً في مقتل بعض الشخصيات ذات الثقل والحضور في المجتمع القرشي ، الأمر الذي كان سيؤدي حتماً – من وجهة نظرهم – في حالة تقديمه على أبي بكر في الخلافة إلى إثارة الفتن والاضطرابات، وهو الذي قاد أهل العقد إلى تأخير علي بعد أن "شاهدوا من الأمة بعض الميل إلى أبي بكر والاجتماع إليه ، ما دعاهم ذلك إلى توليته أمورهم دون غيره من غير بغض كان منهم لعلي ، ولا عداوة منهم ظاهرةً ولا باطنة" [3] .

ومهما يكن فإن انقسام رأي المعتزلة في التفضيل لا يعد من المسائل الكبيرة المؤثرة في مفهوم الإمامة لديهم حيث ظل الحوار الدائر بين المعتزلة حول هذا الموضوع ضمن نطاق المباحث الكلامية[4] .

إلا أن أخطر القضايا الشائكة التي أجمع عليها المعتزلة في موضوع الإمامة والتي انبثقت عن القول بالمنزلة بين المنزلتين هو عدم صلاح مرتكب الكبيرة – الفاسق – للإمامة ، وذلك لانتفاء العدل فيه وهو أحد شروطهم التي تمسكوا بها واعتبروها أساساً تنهدم بانهدامه شرعية الإمامة[5]. فأما إذا غلب ثم ظلم وجار فإنه يجب عزله بالخروج عليه !! وهو ما يدخل عندهم في مبدأ "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" لكنهم اشترطوا من أجل الخروج على الحاكم أن يكون ذلك تحت راية لإمام عادل ، وأن تكون الظروف مهيأة للنجاح[6]. ولقد بدا رأي المعتزلة في الخروج على

---

(1) مسلم ، الصحيح بشرح النووي 148/15 .

-ابن تيمية ، منهاج السنة 73/2 – 74 .

(2) الهمذاني ، المغني 20/ق 120/2 .

(3) الخياط ، الانتصار ص157.

-الهمذاني ، المغني 20/ق230/1.

(4) ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة 17/1.

(5) الهمذاني ، المغني 20/ق 202/1.

-الأشعري ، مقالات الإسلاميين 466/2.

(6) الهمذاني ، تثبيت دلائل النبوة ، تحقيق : د.عبدالكريم عثمان (الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت، ط1 ، 1966م) 574/2-575.

الحكام كما لو كان قد صيغ – وببساطة – ليتلاءم مع طبيعة المرحلة التي عاشها المعتزلة في العهد الأموي ، حيث كان الغالب على المجتمع الإسلامي نقاء العقيدة وصفاءها وشدة تمسك الناس بها ، وذلك في ظل الدولة الأموية التي لم تكن لترضى بأي انحراف عن هذا الجانب ، ولذا فقد طرح المعتزلة وضعية الدولة الأموية على بساط النقاش فبحثوا في مراجعة موقفهم منها ، وذلك من اللحظة الأولى لنشأتها على يد معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، حيث تميزت تلك المراجعة بالحط من قدر الأمويين من خلال ما يزعمونه من بيان حجج لهم تدل على عدم شرعية خلافتهم ، فالجاحظ لا يدع مسلكاً قد يتعلق به الأمويون لأجل إقناع الآخرين بأحقيتهم بالخلافة إلا وينقضه [1] ، والهمذاني يرى أن "الوجوه التي لا يصلح معاوية للإمامة لها ، ظاهرة لا شبهة فيها " [2] وينكر أن تكون بيعة معاوية رضي الله عنه في "عام الجماعة" مسوغاً شرعياً لخلافته ، بسبب ما يدعيه من فسقه وعدم الإجماع عليه [3] !!؟ وهو في ذلك يخلص إلى رأي الجاحظ الذي يسمي "عام الجماعة" عام الفرقة والقهر والجبرية والغلبة!! حيث أنه "العام الذي تحولت فيه الإمامة ملكاً كسروياً ، والخلافة غصباً قيصرياً [4] ، ولذا فالمعتزلة يعدون بيعة الحسن بن علي لمعاوية باطلة باعتبارها" وقعت على حد الإكراه ، لظهور أهل الشام وقهرهم ، وخوف القتل لو وقع الامتناع من البيعة" [5] .

ولا يعدّ يزيد بن معاوية – في عرف المعتزلة– أحسن حالاً من أبيه ، فالجاحظ بعد أن يعد المآسي التي حصلت في حكمه ، يستخلص منها صفات لا تدل في اعتقاده إلا على "سوء رأي وحقد وبغضاء ونفاق ، وعلى يقين مدخول وإيمان ممزوج" ثم ينسبه إلى الفسق والضلال وهو ما يستوجب –عنده– اللعن [6] !! .

والمعتزلة لا يرون فيمن حكم من بني أمية باستثناء عثمان وعمر بن عبدالعزيز ويزيد بن الوليد

---

(1) الرسائل السياسية ، فضل هاشم علي عبد شمس ص420-421.

(2) المغني ، 20/ق 132/1، ق70/2.

(3) المصدر السابق 20/ق 132/1-133، ق70/2-71، 93-94، 145، 147، 150.

(4) الجاحظ ، الرسائل ، رسالة في النابتة 11/2.

(5) الهمذاني ، المغني 20/ق 146/2.

(6) الرسائل ، رسالة في النابتة 12/2-14

سوى قوماً فجاراً [1] ، وعصابة من اللصوص يسرقون حقوق الناس علانية وجهراً [2]! أداتهم في ذلك ولاة قهروا الناس وبغوا عليهم فأشاعوا الرعب في النفوس [3]!

ولم يكن غضب المعتزلة على الأمويين ليقتصر عليهم ، بل انسحب ذلك الموقف على أولئك الذين ارتضوا حكومتهم فأزروا بهم واصفين إياهم بأنهم "حشو" [4] فكان مما قال الهمداني في حقهم : "لا حاجة بنا إلى إبطال إمامة معاوية ومن جاء بعده من المروانية وغيرهم، لأن الأمر في ذلك أظهر من أن يتكلف القول فيه ، وإنما يتعلق بإمامة هؤلاء القوم الحشو الذين يعتقدون أن الفاسق إذا تغلب على الأمر صار إماماً وصار أحق بالأمر ، ويزعمون فيمن يخرج بعدهم أنه خارجي وإن كان قد بلغ الغاية في الفضل" [5] .

ويبدو أن بعض المعتزلة كانوا يشعرون بقسوة أحكامهم التي أطلقوها على بني أمية ، مما دفعهم لمحاولة الظهور أمام الغير بمظهر الإنصاف ، وذلك على نحو قولهم في حق معاوية رضي الله عنه : "استعمله رسول الله ، واستعمله غير واحد من الخلفاء بعده على ثغور الروم، فضبطها ، وفتح الفتوح ، وغزا معه في تلك المغازي خلق كثير من المهاجرين والأنصار والبدريين ، وكانت فيه عفة عن أموالهم . وكان عمر كثير التصفح لأحوال العمال والاستبدال بهم ، فما وجد عليه ولا استبدل به" لكنهم يضمنون ذلك ما يرونه سبباً كفيلاً بحبوط عمله حين يقولون "فلما مضى

---

(1) المصدر السابق 469/2.

(2) ابن قتيبة ، عيون الأخبار 119/1-120.

(3) الجاحظ ، الرسائل ، رسالة في النابتة 15/2-18.

(4) الحشو : إن معنى الحشو في اللغة "الفضل الذي لا يعتمد عليه ، وكذلك هو من الناس ، وحشوة الناس : رذالتهم، وفلان من حشوة بني فلان بالكسر ، أي من رذالهم "انظر : ابن منظور ، لسان العرب 891/2 . فأما الحشوية فهو لقب استخدمه المعتزلة وأهل البدع عموماً في تسميتهم لمن خالفهم من أهل السنة والجماعة سواء كانوا محدثين أو عوام . . وقد قيل أن أول من استخدم هذا اللقب عمرو بن عبيد . انظر : ابن تيمية ، منهاج السنة 520/2-522.

(5) المغني 20/ق/150. ومن يسميهم الهمداني بالحشو لم يبتدعوا هذا المنهج ، بل كانوا متبعين لهدي النبي ρ في السمع والطاعة ، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "والشارع أمر كل إنسان بما هو المصلحة له وللمسلمين ، فأمر الولاة بالعدل والنصح لرعيتهم ، وأمر الرعية بالطاعة والنصح ، وأمر بالصبر على استئثارهم ونهى عن مقاتلتهم ومنازعتهم الأمر مع ظلمهم ، لأن الفساد الناشئ من القتال في الفتنة أعظم من فساد ظلم ولاة الأمر ، فلا يزال أخف الفسادين بأعظمهما" ويرى شيخ الإسلام أن من أصول أهل السنة والجماعة أنه : "... لا يجوز معصية الإمام برّاً كان أو فاجراً إلا أن يأمر بمعصية" . انظر : منهاج السنة 541/5-542، 587/28.

عثمان كان من أمر معاوية ما كان من الخلاف على أمير المؤمنين علي فأحبط عمله ، وضل ضلالاً بعيداً" [1] .

ومع إقرار المعتزلة لبني أمية بأنهم "ما كانوا ملاحدة ولا زنادقة ، ولا أعداء لرسول الله بل كانوا على ملة الإسلام ، ويحبون رسول الله ودينه ، ويبرءون من أعدائه " [2] إلا أنهم في تحديدهم لنقطة الخلاف يزعمون أنهم "شابوا ذلك بحب الدنيا ، وقتل من يأمرهم بالقسط من الناس وغير ذلك من الكبائر والمناكير التي ارتكبوها" [3] . وهي محاولة من المعتزلة لإظهار الخلاف مع الأمويين وكأنه يتعلق بمصالح الأمة .

ولا يحتاج المرء لكبير عناء ليدرك –بعد ذلك– بأن جذور الخلاف بين المعتزلة والأمويين تعود لأسباب دينية في المقام الأول ، تتعلق بالنزاع مع عقيدة الأمة ، وهو ما يلاحظ من خلال بعض الأفكار التي بنيت على أساس ديني كالجبر والقدر واللتان كانتا آخذتان في النمو خلال ذلك العصر . إلاَّ أنَّ ذلك كان له شق سياسي ، فإن الآخذين بفكرة الجبر وحتمية القضاء –من خلال اعتقادهم بنفي الفعل عن العبد– كانوا يعدون خلافة بني أمية قدراً لا محيص عنه ، وهو ما ينسب إحداثه للأمويين "ثم حدث رأي المجبرة من معاوية لما استولى على الأمر ورآهم لا يأتمرون بأمره فجعل لا يمكنه حجة عليهم ، وأوهم أن المنكر لفعله قد ظلمه فقال : لو لم يرني ربي أهلا لهذا الأمر ، ما تركني وإياه ، ولو كره الله تعالى ما نحن فيه لغيره" [4] .

ويؤكد الجاحظ ذلك الارتباط بين الجبرية والسياسة الأموية ، باعتبار الأولى عاشت في كنف الثانية وترعرعت تحت سمعها وبصرها وذلك عند حديثه عن "زياد بن أبي سفيان" [5] والي العراق

---

(1) الهمداني ، تثبيت دلائل النبوة 593/2.

(2) المصدر السابق 581/2.

(3) المصدر السابق 592/2 .

(4) الهمداني ، فضل الاعتزال ص143.

وما نسب لمعاوية رضي الله عنه لم يثبت له إسناد !! وفيما لو ثبت فإن له وجهاً آخر إذ يمكن تفسيره بالقدر بعد حصول الأمر .

(5) زياد بن أبي سفيان : كان مشكوكاً في نسبه إلى أن استلحقه معاوية رضي الله عنه بأبيه ، وكان مولده عام الهجرة وهو من نبلاء الرجال ، رأياً وعقلاً وحزماً . تولى إقليم فارس نيابةً عن علي رضي الله عنه .

في عهد معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، فيقول : "شر ناشئ في الإسلام نقضت بدعوته السنة ، وظهرت في أيام ولايته بالعراق الجبرية" [1] .

وعلى النقيض من الجبرية كانت القدرية شوكة في خاصرة الأمويين ، إذ نادت بالاختيار وحرية الإرادة الإنسانية –نافية بذلك قدرة الرب سبحانه وتعالى عن الفعل–، وهو ما يعني لديهم تحديد مسئولية الفرد عن أفعاله [2] ، ومن أجل هذا القول خرج بعض وجوه القدرية على الدولة الأموية فقتل معبد الجهني (80هـ) [3] لمخالفته عقيدة الأمة كما لاحق الأمويون زعماءهم فقتلوا عمْراً المقصوص (ت80هـ) بعد أن اتهموه بإفساد الخليفة معاوية بن يزيد بن معاوية [4] ، وقتلوا غيلان الدمشقي (ت بعد 105هـ) الذي أعلن توبته عن آرائه في عهد عمر بن عبدالعزيز إلا أنه عاد إليها في عهد هشام بن عبدالملك فامتحنه وقرره عليها فأقر فصلبه [5] .

وكان لظهور المعتزلة في البصرة التي كانت مأوى للقدرية [6] ، أثره الكبير في تبنيهم لطروحات القدرية ومن ثم تعاطفهم معهم ، وهو ما أسهم في زيادة حنقهم على الأمويين ، وسعيهم في إثارة الناقمين عليهم ، إذ تروي بعض مصادر المعتزلة أن واصل بن عطاء قام بزيارة للمدينة التقى فيها نفراً من آل البيت كان فيهم زيد بن علي ، وقد اتضح من خلال اللقاء الذي تم بين الطرفين القدر الذي كان يعول عليه واصل في استنهاض همة آل البيت للمطالبة بانتزاع الخلافة من

ثم تولى الكوفة والبصرة لمعاوية رضي الله عنه . كانت وفاته سنة 53هـ . انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء 3/494-496.

(1) الرسائل السياسية ، رسالة في ذم الكتاب ص 606. وسيأتي إشارة حول ربط المعتزلة بين الجبرية والأمويين في مبحث تأثير النزعة المذهبية على كتابات المعتزلة التاريخية .

(2) الهمداني ، المغني 8/3، 43.

(3) ابن الأثير ، الكامل 75/4.

–الذهبي ، ميزان الاعتدال 141/4.

(4) ابن العبري ، غريغوريوس أبو الفرج بن أهرون ، ت707هـ ، تصحيح : أنطون صالحاني اليسوعي (دار الرائد ، لبنان ، ط1، 1403هـ / 1983م) ص191.

(5) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق 20/241-242.

–الزركلي ، الأعلام 124/5.

(6) مسلم – الصحيح شرح النووي 150/1.

–ابن تيمية ، الفتاوى 228/8.

الأمويين [1] .

ولعلّ جدية تحرك واصل كانت السبب المباشر في خروج زيد بن علي في الكوفة (سنة 122هـ) على الخليفة هشام بن عبدالملك ، ذلك الخروج الذي كانت نهايته القاسية رصيداً من الأحقاد ضد الأمويين [2] .

لكن هذا الفشل لما يعق المعتزلة عن المشاركة الفعالة في إسقاط الخليفة الأموي الوليد بن يزيد بن عبدالملك لمصلحة ابن عمه يزيد بن الوليد بن عبدالملك الذي كان يذهب إلى قول المعتزلة [3] ، وكان لتقريبه أصحاب غيلان الدمشقي أثره في دعوة الناس إلى القدر وحملهم عليه [4] ، بل وبلغ تأثير القدرية على الخليفة يزيد بن الوليد حداً جعلهم يتدخلون في الشئون السياسية ، فإنهم زينوا له في مرضه أن يأخذ البيعة لأخيه إبراهيم بزعم أنه لا يحل له أن يهمل أمر الأمة ، فرضي بذلك واتخذ أخاه ولياً للعهد [5] .

والمعتزلة تفضل يزيد بن الوليد على عمر بن عبدالعزيز في الديانة [6] !! لأن الأول في رأيهم كان مستوفياً لشروطهم في الإمامة ، فعندما سئل عمرو بن عبيد عن رأيه في عمر بن عبدالعزيز صرف وجهه وأعرض عن السائل ، ولما سئل عن يزيد بن الوليد أقبل وقال إنه : "عمل بالعدل وبدأ بنفسه ،وقتل ابن عمه في طاعة الله ، وصار نكالاً على أهل بيته ، ونقص من أعطياتهم ما زادته الجبابرة" [7] .

لكن سعادة المعتزلة بخلافة يزيد بن الوليد لم تطل كثيراً ، إذ أن وفاته بعد أشهر قليلة من

---

(1) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص239.

(2) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 180/7.

(3) اليعقوبي ، تاريخه 336/1.

-المسعودي ، مروج الذهب 234/3.

(4) الذهبي ، تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات 121-140هـ) ص312.

(5) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 295/7.

(6) الجاحظ ، الرسائل السياسية ، رسالة فضل هاشم ص432-433. حيث سكت عن ذكر يزيد بن الوليد ، فيما وجه انتقادات قاسية ضد عمر بن عبدالعزيز ، وعلى أية حال فإن المسعودي قد لاحظ هذا الموقف من المعتزلة . انظر : مروج الذهب 239/3.

(7) البلخي ، فضل الاعتزال ص117.

حكمه (ت126هـ) ثم اضطراب الأمور على أخيه إبراهيم وتسليمه الخلافة لمروان بن محمد[1] قد آذن بزوال سلطة المعتزلة القصيرة في العهد الأموي [2] .

وكانت أولى ردات الفعل لدى المعتزلة إزاء التطورات المقلقة التي مستهم بشكل مباشر السعي للبحث عمن يخلف بني أمية في الحكم ، وقد تجلى ذلك بصورة واضحة في مبايعة واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد وجماعة من معتزلة البصرة لمحمد بن عبدالله بن الحسن الملقب بالنفس الزكية [3] ، الذي تزعم بعض مصادر المعتزلة أنه كان ممن أجاب واصل إلى القول بالعدل والتوحيد [4] ، ولذا فهي تعده في الطبقة الثالثة من طبقات رجالهم [5] .

على أن آمال المعتزلة في الوصول بحليفهم للحكم طوحت بها الأعلام القادمة من خراسان لتجتاح في طريقها دولة بني أمية ، ولتضع في سدة الحكم بني العباس (132هـ)[6] حيث شكل ذلك صدمة مريرة للمعتزلة لم يستفيقوا منها إلا بعد مقتل النفس الزكية (سنة 145هـ) في المدينة على إثر خروجه على أبي جعفر المنصور [7] ، فكان أن شاركوا في إقناع إبراهيم بن عبدالله أخي

---

(1) اليعقوبي ، تاريخه 2/335-337.

(2) تشير بعض المصادر إلى نقمة مروان بن محمد على القدرية لمعاونتهم يزيد بن الوليد على قتل ابن عمه الوليد بن يزيد . انظر : الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 7/281-282.

(3) الأصفهاني ، مقاتل الطالبيين ص293-294.

ومحمد بن عبدالله بن الحسن : هو محمد بن عبدالله بن حسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، روى الحديث عنه جماعة ووثقه النسائي وغيره ، كان شجاعاً أسوداً جسيماً في لسانه تمتمة . عرضت عليه الخلافة لما اضطرب أمر بني أمية فبايعه جماعة كان منهم أبو جعفر المنصور ، فلما آلت الخلافة للعباسيين طلبه المنصور وجد في البحث عنه . فخرج عليه في المدينة وحفر موضع الخندق ، إلا أن جيش العباسيين تمكن من قتله سنة 145هـ . انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء 6/210-218، الصفدي ، الوافي بالوفيات 3/297-300.

(4) المرتضى ، علي بن الحسين الموسوي ، ت 436هـ ، الأمالي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط1، 1954م) 1/169.

(5) ابن المرتضى ، المنية والأمل ص11.

(6) ابن خياط ، تاريخه ص409.

(7) المسعودي ، مروج الذهب 3/306-307.

وتروي بعض المصادر أن أبا جعفر المنصور كان على علاقة طيبة بعمرو بن عبيد ، لكن عمرو لم يكن راضياً كل الرضا عن خلافته ، ومع ذلك فقد ظل وفياً لصاحبه فلم تثر المعتزلة في حياته حتى مات سنة 142هـ . انظر : الهمداني ، فضل الاعتزال ص246، 248، الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 12/169، الشهرستاني ، الملل والنحل 1/30.

النفس الزكية بالخروج وضمنوا له النصرة [1] ، لكن سرعان ما عوجل الأمر بالحسم فتم القضاء على إبراهيم ومن معه من المعتزلة [2] . وكانت تلك الهزيمة قد آلت بالمعتزلة إلى السكون والموادعة حتى خلافة هارون الرشيد (170-193هـ) الذي قام بتعيين أحد القدرية قاضياً على دمشق [3]، واتخذ يحيى بن المبارك اليزيدي المتهم بالاعتزال مؤدباً لابنه المأمون [4] ، وكان هذا دليلاً على أن الخلافة لم تعد ترى فيهم خطراً يتهدد كيانها ، كما أن الرشيد نفسه كان قوياً بما يكفي لفرض إرادته ، فعندما وصل إلى سمعه أن أحدهم يقول بخلق القرآن أقسم على قتله إن ظفر به [5] ولم يتراجع عن حبس بشر ابن المعتمر [6] ، وحبس ثمامة بن أشرس عندما علم بكذبه في حق أحد خصومه [7] ، رغم العلاقة التي كانت تربطه بالرشيد [8] .

وفي عهد الأمين (193-198هـ) انكمش نفوذ المعتزلة ، بسبب شدة الأمين على الجهمية وملاحقته إياهم حبساً وقتلاً [9] .

وعندما جاء عهد المأمون (198-218هـ) أصبح للمعتزلة الحظوة لديه ، حيث كان لثمامة

---

(1) الأصفهاني ، مقاتل الطالبيين ص370.

-البغدادي ، الفرق بين الفرق ص255.

(2) البلخي ، فضل الاعتزال ص117.

-البغدادي ، الفرق بين الفرق ص255. وعنده أن المعتزلة فرت من أرض المعركة لما دارت الدائرة على إبراهيم .

(3) وهو يحيى بن حمزة الحضرمي ولد سنة 103هـ . كان مكثراً من رواية الحديث . ثقة صدوق ، دام على القضاء ثلاثين سنة . ومع ميله للقدر إلا أنه لم يكن داعية له . انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء 354/8-355.

(4) ياقوت ، معجم الأدباء 2827/6-2828.

-المرزباني ، أبو عبدالله محمد بن عمران ، ت 384هـ ، معجم الشعراء ، تصحيح : د.ف. كرنكو (دار الجيل، بيروت ، ط1، 1411هـ/ 1991م) ص430.

والرجل بريء من الاعتزال عند السلف ، بل هو ثقة صحيح الرواية صدوق اللهجة ، إلا أنه لم يكن متقناً في الحديث . انظر : الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 146/14-148، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 562/9-563.

(5) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 64/7.

(6) الهمداني ، فضل الاعتزال ص265.

(7) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 275/8.

(8) الهمداني ، فضل الاعتزال ص274.

-الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 145/7.

(9) ابن القيم ، الصواعق المرسلة 231/1.

بن أشرس منزلة عظيمة عنده[1] ، مما حدا ببعض المصادر للقول بأنه هو الذي أغوى المأمون بالاعتزال [2] ، كما كانت لأبي الهذيل العلاف مكانة عند المأمون تجلت في قيامه على إدارة المناظرات في الأديان والمقالات التي كانت تعقد في مجالس الخلافة [3] ، وبلغ من محبة المأمون له أنه كان يبعث إليه في كل سنة بستين ألف درهم يقوم بتوزيعها على أصحابه[4] .

وبلغ تأثر المأمون بمبادئ الاعتزال حداً جعله يظهر القول بخلق القرآن ، وتفضيل علي ابن أبي طالب على أبي بكر وعمر رضي الله عنه وهو ما يدل على تأثر الاعتزال بالتشيع [5]، وكان قد ابتدأ الكلام فيها في سنة اثنتي عشرة ومئتين ، ولكن لم يصمم ويحمل الناس إلا في سنة ثمان عشرة [6] . وأوصى أخيه المعتصم من بعده بالعمل على حمل الناس على القول بخلق القرآن [7]

.

وكانت مسألة خلق القرآن هي المسألة التي أولاها المعتزلة جل عنايتهم زمن المأمون ، ولذا فقد جاء امتحان المأمون للناس على ذلك تلبية للحضور الفعال للاعتزال في خلافته[8] ، وكان لقاضيه أحمد بن أبي دؤاد الأيادي (160-240هـ) أكبر الأثر في نشر الاعتزال بقوة السلطان [9] ، حيث استغل سيطرته على المأمون في حمله على المضي قدماً في نصرة الاعتزال، فما كان من المأمون إلا أن "بالغ في ذلك وقام في هذه البدعة قيام متعبد بها فأجاب أكثر العلماء على سبيل الإكراه وتوقف طائفة ثم أجابوا وناظروا فلم يلتفت إلى قولهم وعظمت المصيبة بذلك وتهدد

---

(1) الشهرستاني ، الملل والنحل 71/1.
(2) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص184.
(3) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص256-262.
(4) المصدر السابق ص255.
(5) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 619/8.
(6) السبكي : طبقات الشافعية الكبرى 57/2.
(7) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 648/8-649.
-ابن الأثير ، الكامل 226/5.
(8) اليعقوبي : تاريخه 467/2-468.
-ابن الأثير ، الكامل 222/5.
(9) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 142/4.
-السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى 38/2-39.

على ذلك بالقتل" [1] .

وبعد وفاة المأمون ، واصل خلفه المعتصم (218-227هـ) سياسته في حمل الناس على القول بخلق القرآن تنفيذاً لوصية أخيه التي ضم إليها الأخذ بمشورة ابن أبي دؤاد في كل الأمور وعدم مفارقته في أي شيء [2] .

ومن ثم تعاظم تأثير ابن أبي دؤاد على المعتصم حتى وصل منزلة قل من يدركها ، وقد حدث أحد المعاصرين له فقال : "ما رأيت أحداً قط أطوع لأحد من المعتصم لابن أبي دؤاد، وكان يسأل الشيء اليسير فيمتنع منه ، ثم يدخل ابن أبي دؤاد فيكلمه في أهله وفي أهل الثغور وفي الحرمين وفي أقاصي أهل المشرق والمغرب ، فيجيبه إلى كل ما يريد" [3] .

وتعزز موقع ابن أبي دؤاد بتوليته منصب قاضي القضاة [4] ، فبذل سلطانه في ترهيب المخالفين للمعتزلة ، حيث قطع العطاء عن بعضهم [5] ، وكتب للبعض الآخر يقول : "إن بايعت أمير المؤمنين في مقالته – يعني القول بخلق القرآن – استوجبت منه حسن المكافأة ، وإن امتنعت لم تأمن مكروهه" [6] .

وفي حضور المعتصم كان ابن أبي دؤاد ومن حوله من المعتزلة يناظرون العلماء في القول بخلق القرآن ، وقد تحول بعض تلك المناظرات إلى محنة ذاق فيها المخالفون مرارة الحبس والتعذيب ، وكانت أقسى المناظرات تلك التي حدثت مع الإمام أحمد بن حنبل [7] والتي طالب فيها المعتزلة بقتله [8] !! ؟

---

(1) ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب 39/2.

(2) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 648/8-649.

(3) ابن خلكان ، وفيات الأعيان 83/1.

(4) المصدر السابق 84/1.

(5) السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى 43/2.

(6) ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 151/4.

(7)–ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد بن حنبل (مطبعة السعادة ، القاهرة ، 1349هـ ، 1930م) ص320،319، 324-325، 331

(8) اليعقوبي ، تاريخه 467/2-469.

–ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد بن حنبل ص319، 320، 324-325، 331.

وامتد تأثير المعتزلة ليشمل بعد وفاة المعتصم ابنه الواثق (227-232هـ) فبلغت المعتزلة في عهده أوج قوتهم ، لموافقته لهم في التعصب للقول بخلق القرآن [1]، فقد أمر القضاة في سائر البلدان أن يمتحنوا الناس في خلق القرآن ، وألا يجيزوا شهادة كائناً من كان ما لم يقل بالتوحيد ، فحبس لأجل ذلك خلق كثير [2] .

ومع رسوخ الاعتزال في سياسة المأمون والمعتصم ، إلا أن الواثق تجاوز حدود سلفيه عبر إجراءات ترمي إلى توسيع رقعة الاعتزال في المجتمع الإسلامي ، حيث وجه سنة 231هـ بامتحان أهل الثغور ، فأقروا جميعاً بخلق القرآن إلا أربعة نفر أمر الواثق بضرب أعناقهم إن لم يقولوه [3] ذلك في الوقت الذي كانوا فيه بأمس الحاجة إلى الاستقرار الداخلي باعتبار قربهم من العدو .

لقد كانت نصرة الاعتزال في سلم الأولويات في سياسة الواثق ، بحيث أصبح هو الهاجس الذي تدار من خلاله مصالح الدولة بل هو المحك الذي يقاس به إيمان المسلمين ، إذ أمر الواثق بألا يفتدى أي أسير من أسرى المسلمين إلا بعد أن يمتحن في مسألة خلق القرآن وإنكار رؤية الباري عز وجل ، فمن أقر بذلك فودي ومن أبى ترك في أيدي الروم ، وهو ما حدث فعلاً في إحدى المبادلات التي حضرها اثنان من رجال الواثق للإشراف على امتحان الأسرى [4] .

وكان لشدة الواثق في متابعة المعتزلة أثره في تضجر الناس وتذمرهم ، فأفسد قلوبهم وأوجد السبيل إلى الطعن عليه [5] ، وكان من جراء ذلك أن تحلقت جماعة منهم حول أحمد ابن نصر الخزاعي [6] طالبين منه الخروج لإنكار القول بخلق القرآن وضربوا موعداً لذلك ، غير أن

---

(1) السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى 2/60-61.

(2) اليعقوبي : تاريخه 2/482.

(3) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 9/141.

(4) اليعقوبي : تاريخه 2/482.

-الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 9/142.

(5) المسعودي ، التنبيه والإشراف ص261.

(6) أحمد بن نصر الخزاعي : هو أبو عبدالله أحمد بن نصر الخزاعي بن مالك بن الهيثم الخزاعي البغدادي ، كان جده أحد نقباء الدولة العباسية في ابتداء أمرها ، وكان أحمد من الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر فاجتمع له خلق كثير وتحرك في آخر أيام الواثق ، فقبض عليه وقتله بنفسه سنة 231هـ وبقي الرأس منصوباً ببغداد ، والبدن مصلوباً بسامراء ست سنين . انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء 11/166-169، الصفدي ، الوافي بالوفيات 8/211-212.

جهودهم باءت بالفشل إذ قبض على أحمد بن نصر وأجري له الامتحان في خلق القرآن فأبى فأفتى المعتزلة بحل دمه ، بينما تتبع الواثق أصحابه فألقاهم في السجون مكبلين بالحديد ، ومنع عنهم ما كان يوزع على المساجين عادة من الصدقات ، وحرموا من الزوار [1] .

لم يكن القضاء على حركة أحمد بن نصر وأصحابه نجاحاً فقط للواثق في تثبيت دعائم سلطته ، بل كان أيضاً نجاحاً للمعتزلة في القضاء على أحد منافسيهم وتحجيماً لتيار المحدثين في المجتمع الإسلامي آنذاك ، ذلك التيار الذي كان ينتسب إليه أحمد بن نصر الخزاعي [2] . لكن ذلك النجاح كان خاتمة ما أنجزه المعتزلة على صعيد فرضهم لمذهبهم ، إذ تشير الدلائل إلى أن الواثق شعر بالندم ذات مرة لقتله أحد مخالفيه في الرؤية والقول بخلق القرآن ، ولم يهدأ له بال حتى أقسم له ابن دؤاد وثمامة بن أشرس بأن قتله كان على حق !! [3] وثمة حادثة جرت فيها مناظرة بين ابن أبي دؤاد وأحد المخالفين في القول بخلق القرآن ، وكان لتلك المناظرة أثرها في نفس الواثق إذ لم يمتحن أحداً بعدها أبداً [4] ، كما ترد إشارة إلى أنه تاب عن القول بخلق القرآن قبل موته [5] ، لكن تلك الأخبار وإن أكدت بداية انحسار نفوذ المعتزلة عن الساحة ، إلا أن مكانة رجال المعتزلة في خلافة الواثق بقيت على حالها دون مساس ، إذ تروي بعض المصادر أن الواثق لما توفي "كان الذي صلى عليه وأدخله قبره وتولى أمره أحمد بن أبي دؤاد " [6] . وما يمكن أن يستنتج من ذلك هو إن إبطال الواثق لإجراءات المحنة لم تكن لتؤثر على علاقته الجيدة مع المعتزلة الذين يبدو أنهم قد شعروا بتحرج موقفهم في أعقاب تغير الواثق فلم يشاؤوا معاكسته أو الضغط عليه طالما أن منزلتهم لم يمسسها سوء.

ومع ذلك فإن تلك المنزلة لم تظل على ما هي عليه بعد وفاة الواثق واستلام المتوكل للسلطة (232-247هـ) ، إذ بدأت نقطة التحول الحقيقية في علاقة المعتزلة بخلفاء بني العباس !!

---

(1) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 9/136-138.

(2) المصدر السابق 9/136.

(3) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص186-187.

(4) المسعودي ، مروج الذهب 4/192.

- ابن الجوزي ، مناقب الإمام أحمد بن حنبل ص352.

(5) ابن الجوزي ، مناقب الإمام أحمد بن حنبل ص356.

(6) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 9/151.

حيث كانت أولى القرارات التي اتخذها المتوكل على صعيد تحجيم دور المعتزلة تمهيداً للقضاء عليهم ، النهي عن الجدل في القرآن وغيره ، فأمسك الناس عن المناظرة والجدل ، ثم اتبع ذلك بإطلاق سراح المسجونين من أهل البلدان الذين أخذوا في خلافة الواثق بسبب المحنة فأحسن إليهم وكساهم [1] . ورغم قيام المتوكل بتعيين أبا الوليد مكان والده أحمد بن أبي دؤاد الذي أصيب بمرض الفالج سنة 233هـ [2]، إلا أن المعتزلة كانوا يدركون أن تلك الإجراءات كانت تستهدف في الأساس وجودهم وإن لم تمسهم بشكل مباشر ، لكن ردة فعلهم الوحيدة –فيما وصل إلينا خبره- كانت قاصرة على محاولة إيغار صدر المتوكل وتحريضه ضد الإمام أحمد بن حنبل بدعوى إيوائه أحد خصوم المتوكل السياسيين ، ومع أن تفتيش بيت الإمام لم يؤد للنتيجة التي سعى إليها المعتزلة[3] ، إلا أن ذلك دل على أن المعتزلة لم يتبق لهم من أسلحتهم تجاه المخالفين لهم سوى الوشاية بهم وتخويف السلطان منهم .

ونتيجة لفشل المعتزلة في استعداء المتوكل ضد المحدثين في شخص الإمام أحمد بن حنبل ، بعث المتوكل للفقهاء والمحدثين بالجوائز وأجرى عليهم العطاء وأمرهم بعقد المجالس ليحدثوا الناس بأحاديث الرؤية ، وبالأحاديث الأخرى التي فيها رد على المعتزلة [4] .

وكانت الخطوة التي قصمت ظهر البعير وقطعت خط الرجعة هي قيام المتوكل بعزل أبا الوليد محمد بن أحمد بن أبي دؤاد عن ديوان المظالم [5] وعن منصبه قاضي للقضاة [6] ، وقيامه بسجنه مع بقية إخوته ، ومصادرة أملاكه وضياع أبيه ، ولم يفرج عنهم إلا بعد أن صالحوه على مبلغ كبير من المال [7] .

وهكذا نكب المتوكل أسرة ابن أبي دؤاد ففقدوا مكانتهم ونفوذهم ، وتجرعت أسرتهم مرارة العداء الذي سلط عليهم من الشعراء نتيجة مسلكهم إبان تفردهم بالسلطة وإساءتهم البالغة

---

(1) اليعقوبي : تاريخه 2/484-485.

(2) ابن الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد 1/298.

(3) ابن الجوزي ، مناقب الإمام أحمد بن حنبل ص360.

(4) المصدر السابق ص357-385.

(5) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 9/188.

(6) اليعقوبي : تاريخه 2/489.

(7) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 9/189.

لمخالفيهم في مذهب الاعتزال .

وكان مما قال ابن شراعة البصري [1] في حق ابن أبي دؤاد شفياً بما وصل إليه من سوء الحال وشماتة بما أصابه من الفالج :

أفلت سعود نجمك ابن دؤاود   وبدت نحوسك في جميع إياد
فرحت بمصرعك البرية كلها   من كان منها موقناً بمعاد
لم يبق منك سوى خيال لامع   فوق الفراش ممهداً بوساد
وخبت لدى الخلفاء نار بعدما   قد كنت تقدحها بك زناد
أطفاك يابن أبي دؤاد ربنا   فجريت في ميدان أخوة عاد
لم تخش من رب السماء عقوبة   فسننت كل ضلالة وفساد
كم من كريمة معشر أرملتها   ومحدث أوثقت بالأقياد...
كم مجلس لله قد عطلته   كي لا يحدث فيه بالإسناد
كم من مساجد قد منعت قضاتها   من أن يعدل شاهد برشاد
كم من مصابيح لها أطفأتها   كيما تزل عن الطريق الهادي
إن الأسارى في السجون تفرجوا   لما أتتك مراكبك العواد
وغدا لمصرعك الطبيب فلم يجد   لعلاج ماك حيلة المرتاد
لازال فالجك الذي بك دائماً   وفجعت قبل الموت بالأولاد [2]

وبزوال أسرة أبي دؤاد من المسرح السياسي ، قضي على دولة المعتزلة ، فقال أحد الشعراء ممجداً ذلك :

ذهبت دولة أصحاب البدع   ووهى حبلهم ثم انقطع
وتداعى بانصراف جمعهم   حزب إبليس الذي كان جمع [3]

ولهذا كانت هذه السعادة الغامرة بفك الارتباط بين المتوكل والمعتزلة قد عبرت عن ذاتها ببساطة خالية من التعقيد حين تحلقت جماهير العامة حول جنازة أحمد بن نصر الخزاعي ، وهو

---

(1) لم أجد لابن شراعة هذا أي ترجمة في المصادر التي رجعت إليها .

(2) ابن الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد 155/4.

(3) ابن الجوزي ، مناقب الإمام أحمد بن حنبل ص358.

ما أخاف المتوكل خشية وقوع الفتنة فكتب إلى عامله يأمره بمنعهم من الحركة والاجتماع في مثل هذا وشبهه [1] .

وتكرر الموقف نفسه في جنازة الإمام أحمد بن حنبل حيث قيل إن خلقاً كثيراً مشى فيها [2] وهو الأمر الذي استدعى إرسال بعض الجند لموقع قبره منعاً لوقوع الفتنة [3] .

وقد أدى التعاطف الشعبي مع الخلافة دوره في قطع الجسور مع الاعتزال ، حيث أصبح موقف المتوكل مثلاً يحتذيه خلفاء بني العباس الذين آثروا عدم إسخاط العامة عليهم فأبعدوا المعتزلة ولم يسمحوا لهم بالتكتل سياسياً مرة أخرى !! لكن بعض الخلفاء كانوا أقل حماساً من المتوكل في عدائهم للمعتزلة ، فالخليفة المعتز بالله (251-255هـ) يقبل العزاء من بعض خاصته لما ورد خبر موت الجاحظ [4] ، والخليفة المهتدي بالله (255-256هـ) يضم مجلسه أبو عمر سعيد بن محمد الباهلي الذي لا يجد حرجاً في التصريح أمام الخليفة وهم حول بركة ماء ، بتمنيه ملء البركة بدماء المخالفين له ممن يسميهم بالمشبهة !!؟ [5] والباهلي هذا هو أحد رجال الطبقة التاسعة في الاعتزال [6] كما تؤكد بعض المصادر أن أفراداً من المعتزلة اضطلعوا بمهمات كانوا يتولون فيها بعض أعمال الخليفة [7] . على أن تلك العلاقة مع المعتزلة لم تكن لتتجاوز هذه الحدود التي كانت تمليها ملكات الأفراد وقدراتهم الشخصية .

ظلت أحوال المعتزلة السياسية على ما هي عليه من الركود حتى العام 334هـ عندما بدأ عصر السيطرة البويهية ذي الجذور الفارسية ، حين ذاك عاد المعتزلة للتحرك والعمل بصورة

---

(1) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 190/9.

(2) ابن الجوزي ، مناقب الإمام أحمد بن حنبل ص415.

- السبكي : طبقات الشافعية الكبرى 35/2.

(3) ابن الجوزي ، مناقب الإمام أحمد بن حنبل ص418.

(4) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 2122/5.

(5) كان لقب المشبهة من بين الألقاب التي أطلقها المعتزلة على أهل السنة الذين أثبتوا لله ما أثبته النصوص الواردة في باب الصفات من غير تأويل ، وهو ما لم يرضي للمعتزلة فيرموهم به . انظر : اللالكائي ، أبو القاسم هبة الله بن الحسين ، ت 418 هـ ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة ، تحقيق : د.أحمد سعد حمدان (دار طيبة ، الرياض ، ط1، دون تاريخ) .

(6) الهمداني ، فضل الاعتزال ص311.

(7) المصدر السابق ص297، 303.

علنية إذ وجدوا في ظل دولة البويهيين مظاهر رعاية وترحيب كانوا قد فقدوها منذ زمن [1] ، ويبدو أن مرد هذا الالتقاء بين الطرفين هو حاجة البويهيين الشيعة إلى من يقف بجوارهم تجاه الخلافة السنية ، وحاجة المعتزلة إلى من يساعدهم في نصرة مذهبهم بعد سنين من التغييب السياسي ، ناهيك عن عناصر أخرى مشتركة تمثلت في تقارب المذهبين في أسباب النشأة ، وكان ذلك كافياً ليلتقي الرفض والاعتزال فيتصادقا ويتآخيا من حدود سنة 370هـ كما يروي الذهبي [2] .

ونتيجة لتقارب البويهيين مع المعتزلة انتشر الاعتزال في أوساط الشيعة وفي بعض مدن بلاد فارس ، وقد لاحظ أحد الرحالة الجغرافيين عمق التغيرات المذهبية التي صاحبت تلك الفترة ، ففي إقليم شهرستان [3] "تشيع مفرط مع خلق القرآن" [4] ....

...وللمعتزلة "بنيسابور [5] ظهور بلا غلبة [6] ، "وفي خوزستان " أكثر الأقاليم معتزلة[7]، "وأهل مدينة العسكر" بغضوا أنفسهم إلى الناس بعلم الكلام ، وخالفوا بالاعتزال جميع الإسلام [8] ، " وأهل مدينة رامهرمز [9] عندهم شيخ يدرس عليه علم الكلام على مذاهب المعتزلة [10] .

---

(1) ابن القيم ، الصواعق المرسلة 1074/3-1076.

(2) ميزان الاعتدال 235/2.

(3) شَهْرِسْتَان : إقليم ببلاد فارس ، كثير الخيرات ، كان بعض ملوك فارس قد اتخذها عاصمة لملكه ، انظر : ياقوت ، معجم البلدان 376/3-377.

(4) المقدسي ، أحسن التقاسيم ص358.

(5) نَيْسَابُور : تعد من أعز مدن خراسان ، فتحها المسلمون –فيما قيل– في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة 31هـ واتخذها الطاهريون عاصمة لدولتهم في أوائل المائة الثالثة للهجرة ، وهي تقع حالياً جنوب شرقي مدينة مشهد ضمن مدن إيران في الجزء الشمالي منها . انظر : ياقوت ، معجم البلدان 331/5 ، لسترنج ، كي ، بلدان الخلافة الشرقية ، ترجمة : بشير فرنسيس وكوركيس عواد (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2، 1405هـ/1985م) ص242، 429.

(6) المقدسي ، أحسن التقاسيم ص323.

(7) المصدر السابق ص414.

(8) المصدر السابق ص409-410.

(9) رَامَهُرْمُز : مدينة مشهورة تقع شرق الأهواز على مسيرة ثلاثة أيام . انظر : ياقوت ، معجم البلدان 17/3، لسترنج ، بلدان الخلافة الشرقية ص278.

(10) المقدسي ، أحسن التقاسيم ص413.

على أن زمن الذروة الاعتزالية في ذلك العصر لم يتجاوز سنين وزارة الصاحب بن عباد الذي وزر لمؤيد الدولة ثم لأخيه فخر الدولة ثمانية عشر عاماً (367-385هـ) [1] وكان له من الصلاحيات المطلقة في الحكم ما بلغ به حداً ومرتبة عالية [2] .

فجمع حوله المعتزلة وأسند إليهم المناصب ، فكان أن أقنع مؤيد الدولة بتولية القاضي عبدالجبار الهمداني منصب قاضي قضاة الري [3] ثم ضم إليه جرجان [4] ....

...وطبرستان [5] وكتب الصاحب بنفسه كتاب التولية [6] . وأسند منصب قاضي قضاة الدولة العباسية لمعتزلي آخر هو أبو محمد عبيدالله بن معروف (ت381هـ) [7] ، ولقد جرى العرف في ذلك العصر على الاستعانة بالمعتزلة في القضاء [8] .

---

(1) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 663/2.

-ابن كثير ، البداية والنهاية 322/11.

(2) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 664/2.

(3) الرَيّ مدينة مشهورة من أمهات البلاد وأعلام المدن ، بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخاً وإلى قزوين سبعة وعشرون فرسخاً . انظر : ياقوت ، معجم البلدان 116/3 . وقد كانت طهران عاصمة إيران الحالية تعد قرية من قرى الري في المائة السابعة الهجرية . انظر : لسترنج ، بلدان الخلافة الشرقية ص252.

(4) جُرْجَانُ : إقليم كبير يضم سهولاً عريضة وأودية يسقيها نهر جرجان وأترك ، ويقع إقليم جرجان في جنوب شرقي بحر قزوين ، وقد خرج من جرجان خلق من الأدباء والعلماء والمحدثين والفقهاء . انظر : ياقوت ، معجم البلدان 119/2 ؛ لسترنج ، بلدان الخلافة الشرقية ص417.

(5) طَبَرِستانُ :- يشمل هذا الاسم بلدان كثيرة وواسعة ، تقع بين الري وقومس والبحر وبلاد الديلم والجبل وينسب إليها خلق كثير من أهل العلم والأدب . انظر : ياقوت ، معجم البلدان 13/4 ، وذكر لسترنج أن طبرستان تعرف اليوم بما زندران وهي تقع بحذاء الساحل الجنوبي لبحر قزوين ضمن محافظات إيران . انظر : بلدان الخلافة الشرقية ص409.

(6) الصاحب بن عباد ، أبو القاسم إسماعيل بن عباد ، ت 385هـ ، الرسائل ، تصحيح : عبدالوهاب عزام وشوقي ضيف (دار الفكر العربي ، بيروت ، ط1 ، 1366هـ) ص24 ، 42.

-ياقوت ، معجم الأدباء 697/2.

(7) وهو أبو محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف ولد سنة 306هـ ، كان من أجلاء الرجال ، تجربة وحنكة ومعروفاً ، وثقه الخطيب وبالغ في تعظيمه ، إلا أن الذهبي عارضه في ذلك ، وذكر أنه كان بلية في الاعتزال وشيخاً من شيوخهم . انظر : تاريخ بغداد 365/10-368 ، سير أعلام النبلاء 426/16-427.

(8) كان ممن شغل مناصب القضاء من المعتزلة : علي بن سعيد الأصطخري ، وعلي بن محمد التنوخي ، وعلي بن محمد العبدي ، وعبيد الله بن محمد بن أبي بردة النحوي . انظر : ابن الأثير ، الكامل 172/9 ، الذهبي ، ميزان الاعتدال 237/2 ، 328 ، السيوطي ، بغية الوعاة 127/2.

كانت قوة السلطان وحدها التي أنعشت آمال المعتزلة في نشر مذهبهم ، حيث بسطت لهم الحماية فأقاموا حلقات الدروس في أصول المذهب ، كحلقة أبي الحسن محمد بن الطيب البصري (ت436هـ) [1] ، وحلقة الحسن بن رجاء الدهان (ت447) [2] ، وانعكس أثر تلك الحماية على سلوك المعتزلة فأصبحوا يصرحون بمذهبهم ويفخرون باعتزالهم ، فكان أبو بكر محمد بن موسى الكندي (ت358هـ) يدور في أسواق مصر متكلماً في الاعتزال [3] وكان محمد بن وشاح المربي (ت463هـ) يردد لمن سأله عن مذهبه بقوله : "أنا معتزلي ابن معتزلي" [4] وكان من جراء ذلك أن أصبحت الدعوة إلى الاعتزال والتصنيف فيه أمراً لا لا جريرة فيه ، حيث ذكر أن أحمد بن يوسف البهلول (ت378هـ) كان داعية للاعتزال [5] ، وأن أبا الفتح منصور بن محمد التميمي (ت442هـ) صنف كتاباً في ذم الأشعرية [6] وبالطبع كان ذلك دفاعاً عن الاعتزال ، وذكر كذلك أن أبا مسلم محمد بن مهرايزد (ت459هـ) كان غالياً في الاعتزال [7] .

على أن مكانة المعتزلة كجماعة أصابها الضعف والاضمحلال نتيجة غياب أبرز مناصريهم عن الساحة السياسية ، حيث كان لوفاة الصاحب بن عباد أثرها في ضعف الرابطة مع البويهيين [8] ، كما أن البويهيين أنفسهم لم يعودوا قادرين على لجم تطلعات الخلافة العباسية في نصرة معتقد أهل السنة والجماعة ، ذلك التطلع الذي مثله خير تمثيل تصنيف الخليفة القادر بالله (381-422هـ) لكتاب ذكر فيه فضائل الصحابة مرتبة وفق مذهب أهل الحديث ، وضمنه الحكم بتكفير المعتزلة والقائلين بخلق القرآن ، وكان ذلك الكتاب يقرأ في جامع المهدي

---

(1) ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب 259/3.

(2) السيوطي ، بغية الوعاة 523/1-524.

(3) المصدر السابق 250/1-251.

(4) الذهبي : ميزان الاعتدال 145/3.

(5) المصدر السابق 78/1.

(6) السيوطي ، بغية الوعاة 302/2.

(7) المصدر السابق 188/1.

(8) بعد وفاة الصاحب مباشرة غدا البويهيون على ممتلكاته فصادروها بدعوى أنه أضاع الأموال وأهمل الحقوق ، ثم تتبعوا أصحابه حتى قرروهم على مبلغ من المال يؤدونه للدولة . انظر : الروذراوري ، ذيل تجارب الأمم ص262-264 ، ابن الأثير ، الكامل 78/9.

ببغداد كل جمعة ، ويحضر الناس لسماعه [1] .

وبالطبع فإن المعتزلة لم يكونوا راضين عن حالة التدهور التي أصابتهم ، وما كان للفرصة التي أتيحت لهم على يد وزير طغرلبك السلجوقي عميد الملك الكندري (416-456هـ)[2] لتضيع منهم هباء ، فالكندري الذي كان معروفاً بالاعتزال والإفراط فيه ، جمع حوله المعتزلة واستعان بهم في إدارة شئون الدولة [3] ، وكان لذلك أثره في تنامي الفتنة بين المعتزلة ومخالفيهم الذين منعوا من الوعظ والتدريس وتم إقصاؤهم عن الخطابة في الجوامع وأصابهم من الإهانة والأذى ما وصل حد لعنهم على المنابر [4] .

لكن آمال المعتزلة في التفرد بالساحة السياسية والمذهبية طوحها مقتل عميد الملك [5] ، وهو ما جعلهم يرتدون على أعقابهم خاسرين لمواقعهم السياسية .

لقد مر الاعتزال السياسي في مراحل عدة تشابهت ظروفها وأساليبها وتكررت نتائجها لكن المعتزلة لم يستفيدوا أبداً من الدروس القاسية التي تعرضوا لها ، إذ يبدو أن شغفهم بالوصول إلى السلطة وحقدهم على أهل الحديث والعامة بسبب فشل مشروعهم المذهبي ، كان دافعاً لهم في تكرار المحاولة .

وكان على المعتزلة أن يدفعوا ضريبة أخطائهم القاتلة ، فعاشوا بعيداً عن مجرى الأحداث، وأصبحوا في معزل عن التأثير على المجتمع الإسلامي ، عدا ما ذكر عن اجتماع أهل خوارزم [6]

---

(1) ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 38/4.

-ابن الأثير ، الكامل 283/9.

(2) الكندري : هو أبو نصر محمد بن منصور (416هـ-456هـ) يعرف بعميد الملك ، ولاه طغرلبك الوزارة ، ونال عنده المرتبة العالية والمنزلة الرفيعة ، وكان معتزلياً متحمساً للاعتزال ، مبغضاً لمخالفيه . انظر : ابن خلكان، وفيات الأعيان 138/5-143، السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى 395/3 .

(3) ابن الأثير ، الكامل 21/10.

-السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى 391/3.

(4) المصدر السابق 270/2.

(5) ابن الأثير ، الكامل 18/10-21.

-ابن خلكان ، وفيات الأعيان 142/5.

(6) خوارزم : إقليم يقع جنوب نهر آرال ، ويشمل على دلتا نهر جيحون وله قصبتان أولاهما في الجانب الغربي أي الفارسي -

على كبير المعتزلة محمود بن جرير الأصبهاني (ت بعد 507هـ) الذي كان يضرب به المثل في العلم والفضل [1] .

يرن نهر جيحون، والأخرى في الجانب الشرقي ، أي التركي من النهر ، وتعد خوارزم قصبة الإقليم ومنها سمي الإقليم باسمها وهي بلاد خصبة تنتج الحبوب والفواكه . ويقع الإقليم اليوم في إيران ويسمى بإقليم خيوه . انظر : لسترنج ، بلدان الخلافة الشرقية ص22 ، 476، 489-502.

(1) السيوطي ، بغية الوعاة 276/2.

أحوال المعتزلة الثقافية والاجتماعية

كانت الأصول الخمسة التي أصبحت مبادئ للاعتزال ودليلاً على الانتماء ، قد أدت دورها – إلى جانب مؤثرات أخرى- في صياغة فكر المعتزلة ورسم اتجاهاته الثقافية . ففي خضم الصراع الذي نشب بين تيارات التنوع المذهبي برز الحجاج والجدال العقلي كأسلوب في دحر الخصوم وكبتهم دفاعاً عن الآراء والمعتقدات ، وأصبح الاستدلال بالكتاب والسنة في عرف هؤلاء عاملا يلي نتاج العقل في الأهمية ، وهو ما شجع في نسبة هذه الطريقة إلى ما سمي في تصنيف العلوم بعلم الكلام ، وهو العلم الذي كان للمعتزلة دور كبير في خلطه بمناهج الفلاسفة [1].

ويبدو أن أول من استخدم لفظ علم الكلام للدلالة على المشتغلين في المباحث الخاصة بعلوم الدين هم المعتزلة ، إذ كان الجاحظ يكثر من ذلك في مؤلفاته ، ومن ذلك قوله : "فإن كان الخطيب متكلماً تجنب ألفاظ المتكلمين ، كما أنه إن عبر عن شيء من صناعة الكلام واصفاً أو مجيباً أو سائلاً ، كان أولى الألفاظ به ألفاظ المتكلمين ، إذ كانوا لتلك العبارات أفهم ، وإلى تلك الألفاظ أميل وإليها أحن وبها أشغف ، ولأن كبار المتكلمين ورؤساء النظارين كانوا فوق أكثر الخطباء ، وأبلغ من كثير من البلغاء" [2].

ولما كان هذا العلم مترجماً بالفلسفة ، بحيث أصبح من العسير التمييز بينهما [3] ، استهجنه أئمة السنة وتبرؤوا منه ، إذ مما ينقل عن أبي حامد الغزالي قوله : "وإلى تحريم الكلام ذهب الشافعي ومالك ، وأبو حنيفة ، وأحمد بن حنبل ، وسفيان الثوري ، وجميع أئمة السلف ... ، واتفق أهل الحديث من السلف على هذا ، ولا ينحصر ما نقل عنهم من التشديدات فيه ، وقالوا : ما سكت عنه الصحابة –مع أنهم أعرف بالحقائق وأفصح بترتيب الألفاظ من غيرهم- إلا لعلمهم بما يتولد منه من الشر " [4].

لقد كان ميل المعتزلة إلى الفلسفة مؤدياً بدوره إلى إيجاد حركة ترجمة وتأليف قوية ، نشط

---

(1) الشهرستاني ، الملل والنحل 46/1.

(2) البيان والتبيين 139/1.

(3) ابن خلدون ، تاريخه 995/2

(4) أبو حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1406م) 163/1-164.

–ابن تيمية ، الاستقامة ، تحقيق : د. محمد رشاد سالم . (مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط2، 1409م) 81/1.

عقاها واشـــتد أوارها منذ أن تولى المأمون الخلافة [1] ، إذ كان أول من فحص علوم الحكمة وجمع كتبها وأمر بنقلها إلى العربية [2] ، فترجمت على الأثر كتب الفلســـفة والهندســـة والطب والأخلاقيات [3].

وتلقى المعتزلة تلك الترجمة فاطلعوا على الفكر اليوناني [4] ، وأصـــبحوا أكثر الطوائف الإسلامية هضماً للفلسفة اليونانية واستعمالاً لها في جدلهم الديني [5]، فالعلاف تعمق في دراسة الفلســفة اليونانية [6] حتى اقتبس منها مســائل إلهية وطبيعية أعاد عرضــها وفق صــياغة جديدة لجمهور المهتمين [7] ، وكان من تلك القضــايا التي اهتم بها كثيراً القول بأن الله تعالى عليم بعلم وعلمه ذاته [8] ، والقول بإثبات الجزء الذي لا يتجزأ [9] .

ويبدو أثر الفلسفة اليونانية واضحاً على النظام الذي اطلع على كثير من كتبها [10] ، فكان يحفظ بعضها وينقضها [11] ، واستعان بالكثير من مباحث الفلسفة اليونانية في معالجته لبعض

---

(1) الدميري ، كمال الدين محمد بن موسى : ت808هـ ، حياة الحيوان الكبرى ، تقديم : أحمد حسين سبح (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1415هـ/1994م) 116/1.

(2) ابن الطقطقي ، الفخري ص 216.

(3) ابن النديم ، الفهرست ص398 وما بعدها .

- البهي ، د. محمد ، الجانب الإلهي في التفكير الإسلامي (دار الفكر ، بيروت ، ط5 ، 1391هـ/1972م) ص187.

(4) المقريزي ، الخطط 183/4.

(5) ابن المرتضى ، المنية والأمل ص 33-34.

-بليع ، د. عبدالحكيم ، أدب المعتزلة إلى نهاية القرن الرابع الهجري (دار نهضة مصر ، القاهرة ، ط3، 1979م) ص93.

(6) الهمداني ، فضل الاعتزال ص 254.

(7) الأشعري ، مقالات الإسلاميين 300/1-302، 305.

- أمين ، د. أحمد ، ضحى الإسلام (مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط 10، 2000م) 103/3-104.

(8) البلخي ، فضل الاعتزال ص69.

-الشهرستاني ، الملل والنحل 49/1.

(9) الأشعري ، مقالات الإسلاميين 14/2.

-البغدادي ، الفرق بين الفرق ص146.

(10) ابن نباتة ، سرح العيون ص226.

(11) الهمداني ، فضل الاعتزال ص264-265.

المسائل الكلامية [1] ، وخلط ما استنبطه من تلك المباحث بكلام المعتزلة[2] ، كما فعل في بحثه في مســـألة الذرة أو الجزء الذي لا يتجزأ[3] ، ووضـــع ذلك في بعض الكتب مثل كتاب الجزء وكتاب حركة الأجسام[4] .

ولشـغف المعتزلة بالفلسـفة أوجب الجاحظ على المتكلمين تعلمها فكان مما قال : " وليس يكون المتكلم جامعاً لأقطار الكلام ، متمكناً في الصـناعة يصـلح للرياسـة ، حتى يكون الذي يحسن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة . والعالم عندنا هو الذي يجمعهما" [5] .

ولم يبعد الجاحظ عن المعتزلة في اهتمامه بكتب الفلاسـفة[6] ، إلا أنه كان يميل إلى كتابات الطبيعيين منهم دون أولئك الذين اتسمت كتاباتهم بمواضيع إلهية[7] ، ويمكن استقراء ذلك من خلال نقل الجاحظ عن أرسطوطاليس[8] ، أو لإشاراته لبعض كتبهم مثل كتاب "المجسطي" [9] وكتاب "الفصول" [10] وكتاب "الفراسة" [11] .

ويظهر تأثر الجاحظ بالفلسـفة اليونانية في براعته بالجدل ، وذلك عبر تناوله للشيء وضده

---

(1) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص147 .

-الشهرستاني ، الملل والنحل 53/1-54 .

(2) ابن نباته ، سرح العيون ص226 .

(3) الأشعري ، مقالات الإسلاميين 17/2 .

-أمين ، ضحى الإسلام 124/3 .

(4) الأشعري ، مقالات الإسلاميين 15/2 ، 21 – 22 .

(5) الجاحظ ، الحيوان ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون (دار الجيل ، بيروت ، 1416هـ /1996م) 134/2 .

(6) الشهرستاني ، الملل والنحل 75/1 .

-ابن المرتضى ، المنية والأمل ص38 .

(7) الشهرستاني ، الملل والنحل 75/1 .

(8) الجاحظ ، الحيوان 50/2 – 52 ، 55 ، 58 ، 215 . وكان يلقبه بصاحب المنطق .

(9) المصدر السابق 80/1 .

(10) المصدر السابق 102/1 .

(11) المصدر السابق 146/3 ، 269 .

، مثل احتجاجه مرة للزيدية على العثمانية[1] وأهل السنة ومرة للعثمانية على الرافضة ومرة يفضل علياً ع على غيره ، ومرة يؤخره عن غيره ، وهو ما حمل ابن قتيبة على أن يعد ذلك من نقائص الجاحظ وتناقضاته العجيبة[2] .

وثمة آخرون من المعتزلة عرفوا بانكبابهم على دراسة الفلسفة اليونانية وخرجوا منها بآراء خلطوها بالاعتزال ، كبشر بن المعتمر الذي غالى في القول بالتولد وسار فيه على طريقة الطبيعيين من الفلاسفة[3] ، ومعمر بن عباد السلمي الذي اقتبس من الفلاسفة قوله إن الإنسان جوهر أو معنى غير الجسد[4] ، وقوله إن الله تعالى لا يعلم نفسه ولا يعلم غيره[5]؟!

وبالجملة أصبح الاهتمام بالفلسفة ظاهرة اعتزالية مألوفة صبغت الحياة الثقافية عند المعتزلة ورسمت أبعادها ، إذ أنهم اتخذوا من الأدب وسيلة للتعبير عن الذات فانطلقوا في ميادينه ينشدون التفوق على الخصوم ، فكانوا يحكون مهاراتهم في هذا الميدان ويفخرون بها على من سواهم ومن ذلك أنهم عدوا لواصل بن عطاء مكانة في الأدب نظراً لخطبته التي ارتجلها بين جمع من الناس فيهم بعض الخطباء حيث برهم في تجنب حرف الراء في خطبته للثغة كانت في لسانه ، فقال شاعرهم مسجلاً ذلك :

جعل البر قمحاً في تصرفه	وجانب الراء حتى احتال للشعر
ولم يطق مطراً والقول يعجله	فعاد بالغيث إشفاقاً من المطر[6]

وقد بلغ إعجاب بعض المعتزلة ببلاغة واصل حداً جعل عمرو بن عبيد يعلق على إحدى

---

(1) يعني الجاحظ بالعثمانية من يفضلون عثمان على علي رضي الله عنهما ، وقد حملت إحدى رسائله هذا العنوان ، لكن محتواها دل على توسع الجاحظ في استخدام المصطلح ليشمل كل من رأى أفضلية أبي بكر وعمر وعثمان على علي رضي الله عنهم . انظر الرسائل السياسية رسالة العثمانية ص127 .

(2) تأويل مختلف الحديث ص65 .

(3) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص171 .

-الشهرستاني ، الملل والنحل 64/1 .

(4) المصدر السابق 67/1 .

(5) المصدر السابق 68/1 .

(6) الشهرستاني ، الملل والنحل 21/1 – 22 .

خطبه مغالياً بقوله : "ترون ملكاً من الملائكة أو نبياً من الأنبياء أكان يزيد على هذا ..!؟"[1]

لقد كان اعتماد المعتزلة على المحاورة والجدل سبباً في إقبالهم على البلاغة وفنونها ، وكثيراً ما استخدموا ذلك في الدفاع عن عقائدهم أمام المخالفين من الزنادقة والدهرية[2] والمجوسية[3] وأصحاب الديانات والمذاهب الأخرى ... ، وكان لأوائل المعتزلة الأثر الكبير في التوجيه لهذا الجانب ، حيث أصبحت شخصية واصل بن عطاء حاضرة الأبعاد في الموروث الثقافي عند المعتزلة ؛ فقد كان كما قال عمرو بن عبيد : "ليس أحد أعلم بكلام غالية الشيعة ، ومارقة الخوارج ، وكلام الزنادقة والدهرية والمرجئة والرد عليهم منه" [4] وقد تتبع المعتزلة خطوات واصل في هذا المضمار فناظر عمرو بن عبيد بعض الزنادقة مثل بشار بن برد وصالح بن عبد القدوس وغلبهما[5] ، وناظر كذلك جرير بن حازم الأزدي السمني وغلبه[6]. وكان العلاف يقتنص كل فرصة لمناظرة الخصوم فقد ناظر بعض الثنوية[7] ، ولما أظهر عجزهم وتهافت رأيهم أعلن رجل

---

(1) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص235 .

-الذهبي ميزان الاعتدال 296/2 .

(2) الدهرية : هم الذين ينفون الربوبية ، ويحيلون النهي والأمر والرسالة من الله تعالى ، ويزعمون أن هذا يشتمل في العقول ، ويقولون بقدم العالم ، وينسبون النوازل التي تنزل بهم إلى الدهر . انظر ابن القيم الجوزية ، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان ، تحقيق : محمد عفيفي (المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1407هـ) 255/2 ، السكسكي ، أبو الفضل عباس بن منصور ، ت683هـ ، البرهان في معرفة عقائد الأديان ، تحقيق: بسام علي عموش (مكتبة المنار ، الأردن ط1 ، 1408هـ) ص 88 .

(3) المجوسية : هم الذين يقولون بالنور والظلمة ، فالنور عندهم مصدر الخير ، والظلمة مصدر الشر ، فأثبتوا بذلك إلهين وتنسب لهم عدة فرق ، ومن عقائدهم عبادة النار ، والصلاة إلى الشمس ، واستحلال فروج المحارم ، وعدم دفن الموتى في الأرض تعظيماً لها ، وعدم الاغتسال بالماء تقديساً لها . انظر : الاسفراييني التبصير في الدين ص149 ، ابن الجوزي : تلبيس إبليس ، تحقيق د. السيد الجميلي (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط4 ، 1410هـ/1990م) ص78

(4) ابن المرتضى ، المنية والأمل ص18 .

(5) الأصفهاني ، الأغاني 24/3 .

(6) المصدر السابق 24/3 .

(7) الثنوية : طائفة من طوائف الدهرية أثبتت أصلين هما النور والظلمة ، ورأت أنهما يستقلان بالتدبير والتقدير والخير والشر والصلاح والفساد والنفع والضر ، ويختلفان في الجوهر والطبع والعقل والحيز والمكان والأجناس والأبدان والأرواح . انظر الشهرستاني : الملل والنحل 244/1 .

مجوسي يقال له "ميلاس" إسلامه فوضع العلاف في ذلك كتاباً سماه باسمه[1] . وكانت أشهر مناظرات العلاف التي قطع فيها خصمه وأبان عن ضعفه أمام خلق كثير من الناس ، هي تلك التي عقدها في مجلس ضمه مع هشام بن الحكم الرافضي[2] . وكانت مناظرات العلاف من الكثرة بحيث كتب فيها ستين كتاباً[3] !! وقد بلغ تأثير مناظراته وكتبه حداً جعل المعتزلة يروون إسلام ثلاثة آلاف رجل بسببه[4] !! وضمن سياق المناظرات كان أبو جعفر الإسكافي يعقد مجالس يناظر فيها رجلاً يقال له السكاك من أصحاب هشام بن الحكم الرافضي[5] ، وكان أبو علي الأسواري يحاور في الإمامة رافضياً آخر هو علي بن ميثم فيخزيه ويسكته[6] ، وأما الجاحظ فقد وضع كتابه "فضيلة المعتزلة" [7] ليهاجم من خلاله الرافضة الذين انبرى أحدهم للرد عليه في كتاب أسماه "فضيحة المعتزلة" وهو ما حمل الخياط على تصنيف كتاب "الانتصار" دفاعاً عن الجاحظ وعن المعتزلة .لقد بلغ الجدل العقلي ذروته عند المعتزلة بحيث لا يكاد معتزلي إلا وهو مناظر !! وإذا كانت مصادر المعتزلة قد صورت هذا الجانب أصدق تصوير ، فإنها كذلك قد أجرت الغلبة في كل مناظرة على الخصوم ، وهو ما قد يثير بعض التساؤلات حول حقيقة تلك المناظرات !!؟؟ لكن ذلك لا يمنع من رصد ما يعد جانباً من جوانب الحياة الثقافية عند المعتزلة .

لقد كانت حاجة المعتزلة للتفوق على خصومهم سبباً لتنمية مهاراتهم البلاغية ، ومن ثم فإن براعتهم في ذلك كانت سبباً في شغف بعض الخلفاء بهم وطلباً لمجالستهم ، فالمأمون كان من فرط إعجابه بأحمد بن دؤاد يقول : "إذا استجلس الناس فاضلاً فمثل أحمد"[8] .

---

(1) ابن خلكان ، وفيات الأعيان 266/4 .
(2) الخياط ، الانتصار ص212 .
(3) ابن المرتضى ، المنية والأمل ص25 .
(4) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص255 .
-ابن المرتضى ، المنية والأمل ص26 .
(5) الخياط ، الانتصار ص212 .
(6) المصدر السابق ص155 .
(7) المصدر السابق ص 162 .
(8) ابن خلكان ، وفيات الأعيان 82/1 .

وكان أحد معاصري ابن أبي دؤاد يرى أنه أفضل الرؤساء فصاحة وحسن منطق[1] .

لكن ابن أبي دؤاد شغله المنصب عن أن يترك أثراً ما يدلل به على مكانته في الأدب ، فيما كان الجاحظ يواصل مساهماته في التأليف حتى أصبحت كتبه مما يشار إليه بالبنان ، فقد اعتبر ابن خلدون – فيما نقل عن أشياخه – كتاب البيان والتبيين من أهم أصول الأدب العربي[2] .

وبرع من المعتزلة جمع من الأدباء ، كان فيهم عالم أصبهان وفارس محمد بن بحر الأصفهاني (ت322هـ) النحوي الكاتب البليغ الذي كان عالماً بالتفسير وغيره من صنوف العلم ، حيث وضع الكتب العديدة والتي كان من بينها موسوعته في التفسير والتي سماها " جامع التأويل لمحكم التنزيل"[3] .

وأبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (ت368هـ) الذي صنف في اللغة وأخبار النحاة[4] ، وكان مما قيل في تقريظه : "إمام الأئمة معرفة بالنحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقوافي والقرآن والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة" [5] . وأبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت377هـ) الذي كان واحد زمانه في علم العربية ، وكان وثيق الصلة بعضد الدولة البويهي فصنف له "الإيضاح في النحو" و "التكملة في التصريف" [6] . وأبو عبدالله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت384هـ) الذي صنف في أخبار الشعراء والأمم والرجال والنوادر ، وكان حسن الترتيب في تصنيفه . وله من الكتب : أخبار الشعراء ، أخبار أبي مسلم الخراساني ، أخبار البرامكة ، المقتبس في أخبار النحويين البصريين[7] . وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ) الذي كان علامة في الفقه والقرآن واللغة ، والكلام على مذهب المعتزلة[8] . قال

---

(1) ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 144/4 .

(2) العبر 1070/2 .

(3) السيوطي ، بغية الوعاة 152/1 .

(4) ابن خلكان ، وفيات الأعيان 78/2 – 79 .

(5) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 878/2 .

-السيوطي ، بغية الوعاة ، 507/1 .

(6) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 811/2 - 813 .

-السيوطي ، بغية الوعاة ، 496/1 – 497 .

(7) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 2582/6 - 2584 .

(8) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 16/12 – 17 .

عنه التوحيدي : "لم ير مثله قط ... علماً بالنحو وغزارة في الكلام وبصراً في المقالات واستخراجاً للعويص وإيضاحاً للمشكل"[1] وقال عنه الذهبي : "كان من أوعية العلم على بدعته"[2] وكان له من التصانيف الأدبية : إعجاز القرآن ، الاشتقاق الكبير ، معاني الحروف[3] . والقاضي عبدالجبار الهمذاني (ت415هـ) الذي كتب في فضل الاعتزال وكان له من المؤلفات : تثبيت دلائل النبوة ، شرح الأصول الخمسة ، المحيط بالتكليف ، المغني الذي يعد موسوعة أحاطت بالاعتزال من جميع جوانبه[4] . ومحمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)[5] الذي ضرب به المثل في علم الأدب والنحو[6] ، وكان رأساً في البلاغة والعربية والمعاني والبيان[7] ، وكان له من التصانيف المشهورة : الكشاف في التفسير ، أساس البلاغة ، ربيع الأبرار ونصوص الأخبار[8] .

وهكذا كانت حال الثقافة عند المعتزلة صورة أخرى من تسخير الأدب لخدمة المعتقد ، إذ تتجلى فيه إلى جانب الدعوة إلى الاعتزال ، الاعتداد بالمذهب والتفاخر به بين الخصوم ، والواقع أن ذلك كان قد ترافق مع أوضاع اجتماعية لم تكن بالجملة حسنة ، إذ لم يكن من قبيل المصادفات حقاً أن يلقب رواد المعتزلة البارزين بألقاب الحرف أو الصناعات أو شكلاً من أشكال التجارة دون أن يكون لهم أدنى علاقة بها !! ؟[9] والذي يحمل على ذلك هو طبيعة

---

(1) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 1826/4 – 1827 .

(2) سير أعلام النبلاء 534/16 .

(3) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 1827/4 .

(4) الذهبي ، سير أعلام النبلاء 245/17 من كلام المحقق .

(5) الزمخشري هو : محمود بن عمر بن محمد . ولد سنة 467هـ ، وكان بارعاً في الآداب ، ومصنفاً للتصانيف ، علامة ، نسابة ، داعية للاعتزال . انظر : ابن الجوزي ، المنتظم 37/18-38، الذهبي، سير أعلام النبلاء 151/20-156.

(6) السمعاني ، الأنساب 163/3 – 164

(7) الذهبي ، سير أعلام النبلاء 154/20 .

(8) ابن خلكان ، وفيات الأعيان 168/5 .

-السيوطي ، بغية الوعاة 280/2 .

(9) من تلك الألقاب مثلاً : الغزال ، النظام ، العلاف ، القوطي ، الوراق ، الكاغدي ، الشحام ، الخياط ، القصبي ، -

الحياة التي عاشـــها معظم أولئك الرواد والتي لم تخرج فيما نقل من روايات – مصـــدرها على الأغلب المعتزلة – عن حد الكفاف والزهد في الدنيا ، وفي أبيات للمعتزلي صفوان الأنصاري ما يمثل جانباً من تلك الصورة التي رسمت بدقة وعناية فائقتين ، حيث قال :

تراهم كـأن الطير فوق رءوســـهم	على عمـة معروفـة في المعـاشــر
وســـيمـاهم معروفـة في وجوههم	وفي المشــي حجـاجـاً وفوق الأباعر
وفي كـل ركعـة تأتي على الليل كلـه	وظـاهر قول في مثـال الضـــمـائر
وفي قص هـداب وإحفـاء شــــارب	وكور على شــيب يضــيء لنـاظر
وعنـقـقـة مصــــلومـة ، ولنـعلـه	قبـالان ، في ردن رحيـب الخواطر
فتلـك علامـات تحيط بوصـــفهم	وليس جهول القوم في جرم خـابر [1]

وباســتعراض لصــفحات المعتزلة يتضــح القدر الكبير الذي خلفه رجالهم في التأثير على السلوك الاجتماعي عند المعتزلة ، فالمظهر الديني وما رافقه من سلوك عبادي كان واجهة طالما أشـعرت المعتزلة بالفخر والاعتزاز ، كدليل على ما يعتقدونه من طهارتهم وصـدق توجههم أمام خصومهم !!! فواصل بن عطاء بصفته المؤسس للاعتزال تطرح شخصيته في قالب من الزهد والتعفف عن زخرف الحياة الدنيا ، وهو ما جسده قول الشاعر :

فمـا مس ديـناراً ولا صـــر درهمـا	ولا عرف الثوب الـذي هو قـاطعـه [2]

وتبدو شخصية واصل بين أصحابه واضحة الأثر ، فقد حدث أحدهم فقال : "ما كنا نرى أن لنا على أنفسنا ملكا في حياة واصل حتى مات ... [3] .

وقد وصف الشاعر حال المعتزلة مع واصل عند حديثه عن الجهود التي بذلوها في سبيل الدعوة إلى الاعتزال ، فكان مما قال :

النقاش ، الإسكافي . هذا فضلاً عن نفر امتهنوا أعمالاً ولم يلقبوا بها مثل : عمرو بن عبيد ، عثمان الطويل ، بشر بن المعتمر ، الجاحظ ، محمد بن عمر الصيمري. انظر : الخالدي ، د. طريف . دراسات في تاريخ الفكر العربي الإسلامي (دار الطليعة ، بيروت، ط1، 1977م) ص31-32.

(1) الجاحظ : البيان والتبيين 26/1.

(2) الجاحظ : البيان والتبيين 27/1.

(3) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص223.

له حلف شعب الصين في كل ثغرة	إلى سوسها الأقصى وخلف البرابر
رجال دعاة لا يفل عزيمتهم	تهكم جبار ولا كيد ساحر
إذا قال مروا في الشتاء تطوعوا	وإن كان صيفاً لم يخف شهر ناجر
بهجرة أوطان بذل وكلفة	وشدة أخطار وكد المسافر
فأنجح مسعاهم وأثقب زندهم	وأورى بفلج للمخاصر قاهر
وأوتاد أرض الله في كل بلدة	وموضع فتياها وعلم التشاجر [1]

وفي التراث المعتزلي يبدو عمرو بن عبيد كصاحبه واصل رجلاً ذا شخصية تثير الإعجاب ، ففي إحدى الروايات المشكوك في صحة نسبتها إلى الحسن البصري [2] ،يرد الحسن على من سأله عن عمرو بقوله : "لقد سألت عن رجل كأن الملائكة أدبته ، وكأن الأنبياء ربته ، إذا قام بأمر قعد به ، وإن أمر بشيء كان ألزم الناس له ، وإن نهى عن شيء كان أترك الناس له ، ما رأيت ظاهراً أشبه بباطن ولا باطناً أشبه بظاهر منه" [3] !!؟

وكان من المعجبين بشخصية عمرو بن عبيد الخليفة أبو جعفر المنصور الذي خالط عمراً ورأى فيه ارتفاعه عن الإغراء بالمال والمنصب [4] ، فلما مات عمرو قيل إن أبا جعفر مر على

---

(1) الجاحظ ، البيان والتبيين 25/1.

(2) تشير بعض المصادر إلى أن عمرو بن عبيد كان أحد تلامذة الحسن البصري ، لكنه اختلف معه بسبب ما قيل من رأيه في القدر ، ثم التحق بواصل بن عطاء . انظر : ابن قتيبة ، عيون الأخبار 243/1، ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 166/12-188، ابن خلكان ، وفيات الأعيان 460/3، الذهبي ، العبر في خبر من غبر ، تحقيق : أبو هاجر محمد السعيد بسيوني (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1405هـ/1985م) 149/1.

(3) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص245.

-ابن خلكان ، وفيات الأعيان 460/3. والميزان الصحيح في مثل ذلك إنما هو بشرع الله المتمثل في هدي السلف الصالح ونهج أهل السنة والجماعة . انظر لمزيد من التفصيل : العقل ، مناهج أهل الأهواء والافتراق والبدع وأصولهم ومناهجهم (دار الوطن ، الرياض ، ط1، 1415هـ ، 1994م) ص155-156.

(4) ابن قتيبة ، عيون الأخبار 337/2.

-الهمداني ، فضل الاعتزال ص249.

-ابن خلكان ، وفيات الأعيان 461/3.

-الذهبي ، ميزان الاعتدال 279/3.

قبره فصلى عليه ورثاه [1] !! ؟

وإذا كان أبو جعفر المنصور قد تأثر على هذا النحو بزهد عمرو بن عبيد ، فإن أكثر المعتزلة كانوا بطبعهم ميالين إلى التزهد في معيشتهم تأثراً بسلوك أئمتهم ، وقد عبر ابن السماك عن فلسفتهم تلك في كلمات معدودة هي : "من جرعته الدنيا حلاوتها لميله إليها ، جرعته الآخرة مرارتها لتجافيه عنها" [2] .

ولقد فضل العديد من المعتزلة حياة الزهد رغم ما أحاط بهم من النعم والخيرات ، فمما يروى أن جعفر بن حرب [3] كان قد اغتنى من اشتغاله في بعض أعمال السلطان ، لكنه أقبل على العلم والعبادة ، وترك ما يملكه من مال للفقراء والمساكين [4] ، وكان من أمر الزهد عند المعتزلة أن أطلقوا لفظ "راهب المعتزلة" على المردار [5] ، وذلك لما عرف عنه من اعتزال للناس واكتفاء بالقليل من المعيشة [6] ، وقد بلغ من حاله حين وفاته أن أخرج ماله فوهبه للفقراء [7] .

ولقد كان في إقبال بعض المعتزلة على الزهد سبباً في ترفعهم عن مخالطة السلاطين وقبول أعطياتهم ، ومما يذكر أن جعفر بن مبشر لم يأذن لأحمد بن أبي دؤاد في الدخول عليه لما أصر عليه في أخذ مبلغ من المال ، في حين أنه قبل درهمين من أحد أصدقائه [8] !! وكان لأبي زكريا

---

(1) ابن قتيبة ، المعارف ص483.

-الهمذاني ، فضل الاعتزال ص249.

-ابن خلكان ،وفيات الأعيان 462/3.

(2) ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب 303/1.

(3) جعفر بن حرب : هو أبو الفضل جعفر بن حرب الهمذاني البغدادي كان على بدعته من نساك المعتزلة الموصوفين بالزهد والعفة ، ومع ذلك فقد كان أصلاً في الضلالة والجهالة .

انظر : البغدادي ، الفرق بين الفرق ص180، الإسفراييني ، التبصير في الدين ص78، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 549/10.

(4) ابن الجوزي ، المنتظم 395/6.

(5) المردار : هو أبو موسى عيسى بن صبيح ، كان عظيم القدر عند أصحابه ، صاحب تصانيف كثيرة ، حملت آراء مسائل ممقوتة أظهر فيها المزيد من التطرف والمغالاة ، توفي سنة 226هـ .

انظر : ابن النديم ، الفهرست ص289، الهمذاني ، فضل الاعتزال ص178، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 548/10.

(6) الشهرستاني ، الملل والنحل 69/1.

(7) الخياط ، الانتصار ص121.

(8) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص283.

المعروف بالقراء [1] عمل ببغداد يكسب من وراءه المال ، فإذا كان آخر العام نزل إلى البصرة فأقام بها أربعين يوماً يفرق على أهله ما جمعه ، وكان من دأبه عدم مخالطة الحكام، وله من الشعر في نقد أوضاع عصره ، قوله :

لـن تـراني لـك العـيـون بـبـاب ليس مثلي يطيق ذل الحجـاب

يا أميراً على جريـب من الأرض لـه تسـعـة مـن الحـجـاب

جالسـاً في الخراب يحجب فيه مـا رأينـا إمـارة في خراب [2]

ومع شدة حاجة الحسين بن علي البصري [3] للطعام والشراب ، إلا أنه كان يرفض سلة الطعام التي كانت تأتيه يومياً من قبل عضد الدولة البويهي [4] ، كما أن بعض المعتزلة كانوا يمتنعون عن قبول العمل للأمراء بدعوى التورع عن أموالهم ، ومن ذلك أن أحدهم عرض على أبي مسلم النقاش أن يطعم نساءه الجائعات ويعطيه مائة دينار نظير أن ينقش فصاً له ، لكنه امتنع عن ذلك وقبل أن ينقش فصاً لأحد التجار بعشرة دراهم [5] !!

ومع ذلك فإن طائفة أخرى من المعتزلة لم تكن ترى في مخالطة السلاطين والأمراء وقبول أعطياتهم من بأس [6] ، رغم أن بعضهم كان يعاب صراحة على فعل ذلك ، كما حدث مع أبي

---

(1) أبو زكريا الفراء : هو يحي بن زياد الديلمي ، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، وكان يحب الكلام ويميل إلى الاعتزال ، وكان متديناً ورعاً على تيه وعجب ، سكن بغداد ومات على طريق مكة سنة 207هـ.

انظر : ابن النديم ، الفهرست ص105-106، السيوطي ، بغية الوعاة 333/2.

(2) المصدر السابق 333/2.

(3) الحسين بن علي البصري : هو أبو عبدالله الحسين بن علي البصري ، كان من تلاميذ أبي هاشم الجبائي ، برع في علم الكلام وعلم الفقه حتى صرف ليله ونهاره فيها ،؟ انبسطت له الدنيا بعد ضيق ذات اليد ، وكان على غاية من النظافة وبلغت حد التكلف ، توفي سنة 369هـ . انظر : الهمداني ، فضل الاعتزال ص325-328.

(4) الهمداني ، فضل الاعتزال ص327-328.

(5) المصدر السابق ص322-323.

(6) طالع ذلك في مبحث أحوال المعتزلة السياسية .

هاشم الجبائي [1] عندما تناول طعام العشاء في دار أحد عمال السلاطين [2] .

والواقع أن المعتزلة استفادوا كثيراً من أولئك الذين خالطوا السلاطين والأمراء ، حيث كان لوفرة المال وقوة السلطان أثرهما في دعم الاعتزال وتثبيت دعائمه ، وما فعله أحمد بن أبي دؤاد على هذا الصعيد يعد مثالاً واضحاً على ذلك ، حيث استغل منصبه وجاهه في محاولة منه لكسب قلوب الناس ، فكان لا يترك فرصة تمر دون أن يهتبلها في تقديم خدمة لهم [3] كما أن جوده بالمال جعل منه علماً على الكرم ، وهو ما جعل الخطيب البغدادي يصفه بذلك في قوله : "أكرم من كان في دولة بني العباس البرامكة ثم أحمد بن أبي دؤاد ، ولولا ما وضع به نفسه من محبة المحنة لاجتمعت الألسن عليه ولم يضف إلى كرمه كرم أحد"[4] .

وكان ابن أبي دؤاد كريماً في النفقة على إخوانه من المعتزلة ، دائم التفقد لأحوالهم [5]، مع عناية خاصة بأهل الأدب منهم [6] .

وكان أكابر المعتزلة بعد ابن أبي دؤاد يحذون حذوه في بذل المال كما فعل العميد الكندري الذي قيل إنه كان من رجال الدهر شهامة وجوداً وسخاءً [7] ، وكان ابن العماد الحنبلي يصفه بالشهامة والعلم والكرم [8] .

كان ذلك أقصى ما ناله المعتزلة من تكريم ، إذ أن المال والجاه وحدهما هما اللذان مجدا ذكرهم على ألسنة الخاصة ، أما العامة الذين ما خالطوا المعتزلة لكنهم رأوا جوانب من تسلطهم في المجتمع إبان محاولتهم فرض عقيدتهم ، فإنهم أظهروا غبطتهم وفرحتهم يوم نكب المتوكل المعتزلة

---

(1) أبو هاشم الجبائي : هو عبدالسلام بن محمد الجبائي ، كان ذكياً ، ثاقب الفطنة ، صانعاً للكلام ، مقتدراً عليه . كما كان حسن الخلق طليق الوجه . انفرد بضلالات لم يسبقه إليها أحد . وكانت وفاته سنة 321هـ .
انظر : ابن النديم ، الفهرست ص305، الهمذاني ، فضل الاعتزال ص304، ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 55/11-56.

(2) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص305.

(3) الروذراوري ، ذيل تجارب الأمم ص92.

(4) تاريخ بغداد 142/4.

(5) المصدر السابق 144/4.

(6) المصدر السابق 150/4.

(7) ابن خلكان ، وفيات الأعيان 138/5.

(8) شذرات الذهب 301/3.

فخرجوا في الأسواق يقولون :

لا والذي رفع السما ء بلا عماد لمنظر
ما قال قائل في القرآن بخلقه إلا كفر
لكن كلام الله منزل من عند خلاّق البشر [1]

والحق أن نظرة بعض المعتزلة للعامة كانت مشوبة بعدم التقدير والاحترام ، فثمامة بن الأشرس كان يرى العامة كالأنعام التي تسلم قيادها لراع دون إبداء أي اعتراض !؟ [2] بينما كان يرى الجاحظ أن عدم إكفار العامة للأمويين وعمالهم جعل "الغالب على هذا القرن الكفر ، وهو التشبيه والجبر ؛ فصار كفرهم أعظم من كفر من مضى في الأعمال التي هي الفسق وصاروا شركاء من كفر منهم ، بتوليهم وترك إكفارهم " [3] .

ولم يكن بمستغرب حينذاك أن يبادل العامة المعتزلة ذات الشعور ، خاصة بعد أن اتخذ علماء السنة مواقف تذم المعتزلة ، ومن ذلك اتهام القاضي أبي يوسف (ت182هـ) للمعتزلة بالزندقة ، وفتوى محمد بن الحسن (ت179هـ) بعدم جواز صلاة من صلى خلف معتزلي [4] ، والحكم بتكفير كل من قال بخلق القرآن كما أفتى بذلك الإمام أحمد بن حنبل[5] وسليمان بن داود الهاشمي [6] (ت219هـ) ومحمد بن يحيى (ت258هـ) [7] .

وهكذا تأصلت كراهية العامة للاعتزال حتى جاءت فترة كان يكفي أن يتهم فيها المرء بالتعطيل ليبوء بسخط الناس وغضبهم [8] .

---

(1) المقري ، أحمد بن محمد التلمساني ، ت1041هـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق : د. إحسان عباس (دار صادر ، بيروت ، 1408هـ/ 1988م) 301/5.

(2) ابن طيفور ، كتاب بغداد ص54.

(3) الجاحظ ، رسائله ، رسالة في النابتة 20/2.

(4) البغدادي، الفرق بين الفرق ص183.

(5) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 153/4.

(6) ابن تيمية ، بغية المرتاد ص352.

(7) الذهبي : سير أعلام النبلاء 455/12- 456.

(8) ابن العبري ، مختصر الدول ص415.

الفصل الثاني

المعتزلة وعلم التاريخ

1- مصنفات المعتزلة .

2- مصادر المعتزلة .

3- التدوين التاريخي عند المعتزلة .

4- منزلة علم التاريخ عند المعتزلة .

مصنفات المعتزلة

صاحبت الرغبة في التأليف مذهب الاعتزال منذ أن كان حديث النشأة ، طري العود ، لم تكتمل صورته النهائية بعد ، وذلك مع بداية القرن الثاني الهجري ، وفي أيام الأمويين . إذ تشير إحدى الروايات لدى الهمذاني أن واصل بن عطاء (ت131هـ) لم يمت حتى اجتمع له وزن قمطرين من الكتب كلها من كلامه [1] ، وقد ظلت تلك الكتب التي ضمنها واصل قواعد عامة للاعتزال نواة يتضخم حولها العديد من المقولات الفلسفية والفكرية بمرور السنين ، وأصبحت إيذاناً بترسيخ كيان الاعتزال على أسس واضحة المعالم .

وقد أكد الهمذاني السمة الخاصة لمصنفات واصل عندما قال : "معلوم أن من نظر في الأخبار ، علم أن أول من صنف وتبتل ، للرد على المخالفين بالكتب المثيرة ، هو أبو حذيفة واصل بن عطاء" [2] وقال : "ولما كثر في أيام واصل بن عطاء الخوارج ، وطائفة من المرجئة، وقوم غلوا في التشيع ، أخذ في الرد عليهم ، وفي الرد على الجهم بن صفوان ..." [3] .

ولم تلبث طريقة واصل أن أصبحت الأساس والخط العام الذي تبناه معظم المعتزلة بعده حيث أضحت كتاباتهم على الأغلب ردوداً فكرية ، أو تحرير مناظرات ، وكان منها :

-كتب بشر بن المعتمر (210هـ) ومنها : الرد على الخوارج ، الرد على من عاب الكلام ، الرد على الملحدين [4] .

-كتب ثمامة بن أشرس النميري (ت213هـ) ومنها : الرد على المشبهة [5] .

-كتب عيسى بن صبيح المردار (ت226هـ) ومنها : الرد على المجبرة ، الرد على النصارى ، الرد عل الملحدين ، الرد على الجهمية [6] .

-كتب أبو الهذيل العلاف (ت226هـ) ومنها : كتاب الرد على المجوس ، كتاب الرد على اليهود ، كتاب الرد على النصارى ، الرد على الغيلانية في الإرجاء ، الرد على القدرية والمرجئة ،

---

(1) فضل الاعتزال ص241.

(2) المصدر السابق ص162.

(3) المصدر السابق ص163.

(4) ابن النديم ، الفهرست ص287.

(5) المصدر السابق ص290.

(6) المصدر السابق ص289.

الرد على أهل الأديان [1] .

-كتب إبراهيم بن سيار النظام (ت230هـ) ومنها : الرد على الدهرية ، الرد على أصحاب الإثنين ، الرد على أصناف الملحدين ، الرد على المرجئة [2] .

-كتب جعفر بن مبشر الثقفي (ت234هـ) ومنها : التوحيد على أصناف المشبهة والجهمية والرافضة [3] .

-كتب أبوالحسين الخياط (ت300-310هـ) ومنها : نقض كتاب ابن الراوندي في فضائح المعتزلة ، الرد على من قال بالأسباب [4] .

والواقع أن نشأة الاعتزال المتأخرة نسبياً عن بقية الفرق ، وطبيعة الأسس الفكرية التي قام عليها كانت هي الدافع نحو مثل هذا الاتجاه ، وما يلحظ من خلال تلك المصنفات أن الردود لم تقتصر على الفرق التي نشأت في الإسلام فقط ، بل تعدتها بفضل حركة الترجمة والتعايش إلى الملل والأديان الأخرى من يهود ونصارى ومجوس وملاحدة ، ولاشك أن رصد المعتزلة للسجالات المذهبية والدينية كان يساعد في تدوين تاريخ تلك المعتقدات من حيث نشأتها ومراحل تطورها ، ويمكن اعتبار كتبهم تلك المعبر الذي انتقلت منه علوم أهل الكتاب إلى المسلمين .

وبما أن هذه الدراسة معنية بمصنفات المعتزلة المخطوطة أو المطبوعة التي تحمل خصائص الكتابة التاريخية باعتبارها الأساس السليم الذي سيعطي تصوراً واضحاً عن منهج المعتزلة في كتابة التاريخ ، فإنه من الضروري تقديم ترجمة موجزة لكل مؤلف في مطلع التعريف بمصنفاته محل الدراسة :

---

(1) ابن النديم ، الفهرست ، ص286.

(2) المصدر السابق ص288.

(3) المصدر السابق ص290-291.

(4) الذهبي ، سير أعلام النبلاء 220/14.

أولاً : الجاحظ : عمرو بن بحر بن محبوب :

من أهل البصرة مولداً ونشأة [1] . اعتنق الاعتزال متأثراً بأستاذه إبراهيم بن سيار النظام[2]، وعد في الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة [3] . تباينت الآراء حول أصله ، فذهب بعضها إلى أنه عربي من قبيلة كنانة [4] ، وذهب بعض آخر إلى أنه أعجمي الأصل بناء على ما نسب لابن أخته من قوله : "كان الجاحظ مولى لأبي القلمس عمرو بن قلع الكناني الفقيمي أحد النسأة ، وكان فزارة جد الجاحظ عبداً أسود ، وكان حمالاً لعمرو بن قلع الكناني [5]" وكيفما كان أصل الجاحظ فإن ذلك لا يبني عليه شيء في ميزان الشرع .

لقب بالجاحظ لبروز عينيه وجحوظهما [6] ، ولم تكن هي الصفة الوحيدة التي عرف بها حيث أعطته بعض المصادر أبشع الصفات وأسوءها ، فهو "رجل كريه المنظر ، قصير القامة، أسود الوجه ، حتى قال في وصفه الشاعر :

لو يمسخ الخنزير مسخاً ثانياً ... ما كان إلا دون قبح الجاحظ
شخص ينوب عن الجحيم بنفسه ... وهو القذى في كل طرف لاحظ [7]

ومع إقرار الجاحظ نفسه بقبح منظره [8] ، إلا أن اتخاذ ذلك وسيلة للسخرية والتفكه ، ما كان إلا بعد اشتهار أمره وإقبال الناس على مصنفاته ، وهو ما يبعث على الاعتقاد بأن دافع ذلك كان الحسد .

عاش الجاحظ صباه يتيماً فقيراً معدماً ، فراح يعمل من كسب يديه في بيع الخبز والسمك

---

(1) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 2101/5.
(2) ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 213/12.
(3) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص275.
(4) ابن خلكان ، وفيات الأعيان 470/3.
-ابن المرتضى ، طبقات المعتزلة ص67.
(5) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 2101/5.
(6) ابن خلكان ، وفيات الأعيان 471/3.
(7) الأسفراييني ، التبصير في الدين ص15.
(8) الوشاء ، أبو الطيب محمد بن سحاق بن يحيى ، ت325هـ ، الظرف والظرفاء ، تحقيق : كمال مصطفى (مطبعة الخانجي ، القاهرة ، ط2، 1372هـ/ 1953م) ص79.

ليعول أمه [1] ، وكان كغيره من صبيان زمانه يذهب إلى الكتّاب ليتعلم مبادئ العلم [2] ، ويتتبع مجالس الأعراب ليتلقى عنهم الفصاحة مشافهة [3] .

وقد أدى به ترقيه في المعرفة وطلب العلم أن تشكلت لديه ثقافة واسعة أهلته لوضع كثير من المصنفات في مختلف الفنون ، واجتمع له منها ما لم يجتمع لغيره ، حتى قال المسعودي في حقه : "ولا يعلم أحد من الرواة وأهل العلم أكثر كتباً منه " [4] حيث ضمت قائمة كتبه عند ابن النديم نحو مائة ونيف وسبعون كتاباً [5] ، وقائمة أخرى عند ياقوت نحو مائة وثمانية وعشرين كتاباً [6] .

وكان لاختياره الاعتزال مذهباً في حياته أثر في تسخير قلمه في الدفاع عن المعتزلة بنصرة آرائهم والدعوة إليها [7] ، وقد بلغ من شهرة ذلك عنه أن نسبت إليه إحدى فرقهم العديدة بعد مماته [8] ، أما في حياته فقد نال في خلافة المأمون العباسي الحظوة حيث ولاه على ديوان الرسائل لفترة قصيرة من الزمن عاد بعدها إلى التصنيف [9] وكاد أن يصبح مؤدباً لبعض ولد الخليفة المتوكل لولا استبشاع الأخير لمنظره [10] .

وعلى النقيض من تلك المكانة التي وجدها الجاحظ بين الخلفاء ، فإن منزلته بين مخالفيه تعطي انطباعاً آخراً مغايراً ، حيث قيل في حقه : "من أكذب الأمة وأوضعهم للحديث وأنصرهم

---

(1) ياقوت ، معجم الأدباء 2101/5.

(2) الحيوان 14/2.

(3) ياقوت ، معجم الأدباء 2101/5.

(4) مروج الذهب 195/4.

(5) ابن النديم ، الفهرست ص293-296.

(6) ياقوت ، معجم الأدباء 2117/5-2120.

(7) من ذلك على سبيل المثال ، قوله لأحد الرافضة : "فالزم نفسك قراءة كتبي ولزوم بابي ، وابتدئ بنفي التشبيه والقول بالبداء وستبدل الرفض بالاعتزال . انظر : الرسائل الأدبية ، رسالة التربيع والتدوير ص486، وانظر كذلك تصريحه بالاعتزال في رسالة الحكمين ص380.

(8) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص187.

(9) ياقوت ، معجم الأدباء 2103/5.

(10) المسعودي ، مروج الذهب 100/4.

للباطل" [1] ، وكان بعض المحدثين يعتبرونه من أئمة البدع ، ليس بثقة ولا مأمون الرواية [2] . وقد أقر أحد من تاب عن وضع الأحاديث بأن الجاحظ كان قد شاركه في وضع حديث على لسان النبي ρ [3] !! ويتعزز مثل ذلك في حق الجاحظ إذا ورد على لسان معتزلي قريب منه مثل ابن أبي داؤد الذي قال في حقه : "أنا أثق بظرفه ، ولا أثق بدينه" [4] . وقد نالت آراءه التي بثها في كتبه اللوم والتقريع ، فهذا هو أبو منصور البغدادي يقول فيه : "ولو عرفوا جهالاته في ضلالاته ، لاستغفروا الله من تسميتهم إياه إنساناً ، فضلاً عن أن ينسبوا إليه إحساناً" [5] .

وإذا صحت الرواية ، فإن من العجائب حقاً أن تكون كتبه التي حفظ فيها علمه وبث فيها آراءه سبباً عندما اعتل في وفاته ، حيث سقطت عليه فقتلته عام 255هـ [6] .

وقد صنف الجاحظ من الكتب التي وصلت إلينا سليمة :

1-"البخلاء" وهو كتاب في مجلد فريد في بابه يحوي أخباراً عن البخلاء ، يرويها الجاحظ من خلال مشاهداته الخاصة في المجتمع الذي عاش فيه [7] ويقدم تحليلاً لا نظير له لنفسية البخلاء والكرماء ، مع عرض لأسباب وأساليب الاقتصاد، والدوافع التي تحكم وتحرك السلوك البشري ، كل ذلك في صياغة أدبية راقية ، حدد فيها سير خطته بقوله : "ولك في هذا الكتاب ثلاثة أشياء : تبين حجة طريفة أو تعرف حيلة لطيفة ، أو استفادة نادرة عجيبة" [8] . والكتاب على ما فيه من طرافة وظرف إلا أن هدفه الرئيس إثبات تفوق العنصر العربي على العنصر الفارسي من حيث الكرم إزاء البخل وهو ما يمكن أن يستنتج من خلال تركيزه على أهل خراسان ومن خلال كثرة الأسماء الأعجمية التي حفل بها الكتاب [9]، وهو بذلك يدخل ضمن إطار ردود

---

(1) ابن قتيبة الدينوري ، تأويل مختلف الحديث ص66.

(2) الذهبي : ميزان الاعتدال 247/3.

(3) الذهبي : سير أعلام النبلاء 529/11.

(4) ابن الخطيب البغدادي 218/12.

(5) البغدادي : الفرق بين الفرق ص187.

(6) ياقوت ، معجم الأدباء 2120/5.

(7) البخلاء ص58، 132، 148.

(8) المصدر السابق ص55 .

(9) البخلاء 27/1-62.

الجاحظ على مطاعن الشعوبية . وللكتاب قيمة تاريخية تتمثل في نواح عدة تتصل جميعها بالمجتمع الذي عاش فيه الجاحظ ، حيث حوى الكتاب معلومات عن علم الأجناس فذكر عادات وطبائع بعض الشعوب وأثر البيئة أو عامل الوراثة عليها [1] ، ويعد الكتاب وثيقة تاريخية تساعد في دراسة العقلية العربية خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين .

2-"البرصان والعرجان والعميان والحولان" الكتاب يضم مجلداً كاملاً . راعى فيه الجاحظ الإيجاز والاختصار [2] ، ورتبه على أبواب واضحة التقسيم والتبويب ، ضم فيها من ذكر العاهات ما لم يشر إليه العنوان [3] .

وسبب تأليف هذا الكتاب عائد لتلبية رغبة من لم يسمه الجاحظ في وضع مصنف لأصحاب العاهات يضاهي به كتاباً وضعه الهيثم بن عدي في ذات الموضوع ، لم يكن الجاحظ راضٍ عن طريقته فيه [4] .

وأما من حيث محتويات الكتاب فيكشف عنها الجاحظ حين يقول : "وسألتني أن أبدأ بذكر البرصان ، وأثني بذكر العرجان ، ثم أذكر ما قالوا في الأيمن والأعسر ، وفي الأضبط ، وفي كل أعسر يسر ، واختلاف طبائع الحيوان في ذلك مع اختلاف حالات البشر في الصغر والكبر . وكيف القول في الأشل والأقطع ، وفي الأضجم والأفقم ، وفي صاحب اللقوة والأشدق ، وفي سعة الأفواه وضيقها ، وفي عظم الأنوف وصغرها ، وكيف مدحوا الرءوس بالعظم ، وذموها بالصغر ، وما قالوا في الدمامة والنبالة ، وفي القصر والطول ، ثم الذي قالوا في الأجلح والأنزع ، وفي الأصلع والأقرع ، وفي الأزعر والأمعر ... ، وما جاء في ذلك من الأشعار والأخبار ، والأمثال والآثار" [5] .

والفائدة التي يراها الجاحظ من كتابه في ذوي العاهات ليست في ذكر المثالب أو التشهير بأصحابها خاصة وأنهم من الأشراف ، وإنما هو ينفذ إلى أعمق من ذلك حين يبين نظرة العرب

---

(1) المصدر السابق 1/62-70، 85-100

(2) البرصان والعرجان والعميان والحولان ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون (دار الجيل ؛ بيروت ، ط1، 1410هـ) ص77.

(3) المصدر السابق 36-37.

(4) المصدر السابق ص30-33.

(5) البرصان ص 36-37 .

النبيلة في أدبها وأشعارها لأمثال هؤلاء الذين ابتلوا في أجسادهم وكيف كانت معاناتهم التي أثمرت عن انتصار على الذات الإنسانية ، ليستخلص من ذلك العظة والأدب والصلاح . وقد تحدث عن ذلك مطولاً فقال : ".. ولكن ما معناه في أن أبا فلان كان أعمى ، إن لم يكن إنما اجتلب ذكر العرج والعمى ليحصل ذاك سبباً إلى قصص في أولئك العرجان ، وإلى فوائد أخبار في أولئك العميان . وإلى جماعة فيهم كانوا يبلغون مع العرج ما لا يبلغه عامة الأصحاء ، ومع العمى يدركون ما لا يدرك أكثر البصراء ، ولما جاء أيضاً في ذلك من الأشعار المصححة ، ومن الأمثال المضروبة . وكيف تهاجوا بذلك وتمادحوا به ، وكيف جزع من جزع وصبر من صبر ، وما رووا في ذلك من الأخبار النافعة ، والأحاديث السائرة ، واللفظ الموثق والمعنى المتحيز ، وكيف تبين ذلك النقص ، وظهر ذلك الخلل على بعض ولم يتبين على بعض . ولو ذكرنا — حفظك الله — أنه ممن سقي بطنه عثمان بن أبي العاص ، وعِمرانُ بن الحصين ، وخبَّابُ بن الأرت ، وقبيصة بن المهلّب ، وفلان وفلان ، ثم نذكر حسن عزائهم ونوادر كلامهم عند نزول تلك الحوادث ، وعند توقع الفرج من تلك المضايق ، وأي شيء كرهوا من أصناف العلاج وحرموه . وأي شيء استجازوه واستحلوه ، الذي رووا من الأحاديث في ذلك الداء ، والروايات في ذلك الدواء ، وكيف كانت تعزية العائد وجواب المعود ، وكيف كان دعاؤهم ، وبأي ضرب من الكلام كان ابتهالهم ، فإن ذلك عظة لمن سمعه ، وأدب لمن وعاه ، وصلاح لمن استعمله . فمن لم يذكر هذه العلل لذكر هذه الفوائد لم يكن ذكره لزمانة قوم أشراف بالمحمود ، ولا تنويهه قوماً بادوا مستورين بالمرض"[1] .

أما من الناحية التاريخية ، فإن الكتاب يعتبر وثيقة هامة ، حيث غطت مادته جانباً هاماً من الصفات الخلْقية في تراجم الرجال[2] ، وعكست تلك المادة بعض مظاهر الصراع الناشب بين الشعوبية والعرب ... ، وهو ما شجع الجاحظ على المضي قدماً في تأليف الكتاب[3] ، ومما يزيد من القيمة التاريخية للكتاب احتواءه على معلومات حول أثر البيئة من حيث المناخ ومظاهر السطح على حياة الناس وطرق معيشتهم ، بل وعلى ألوانهم وأجسادهم[4] ، والجاحظ بملاحظاته

---

(1) المصدر السابق ص 35-36.

(2) انظر على سبيل المثال : ص46 ، 49 ، 52 ، 63 ، 86 ، 89 ، 92 .

(3) البرصان ص83

(4) المصدر السابق 82 -83 .

الدقيقة يسجل حال بعض الفئات المهمشة في المجتمع وطرق كسبها المالي[1] .

3-"البيان والتبيين" وهو كتاب أدبي وضعه الجاحظ وأهداه – في إشارة تكشف عن مذهبه – لأحمد بن أبي دؤاد المعتزلي[2] ، وقد صدر الكتاب في عدة طبعات كان من أبرزها طبعة أشرف عليها حسن السندوبي سنة 1926م بمصر ثم طبعة حققها وشرحها عبدالسلام محمد هارون سنة 1948م بمصر أيضاً ، وطبعة أصدرتها المطبعة الكاثوليكية سنة 1959م بيروت .

ويضم الكتاب فصولاً تحوي موضوعات شتى ليس بينها اتساق ولا ترابط ، بدأها الجاحظ في العي والحصر ، ثم فصاحة اللسان ، والخطابة والخطباء ، وأنواع الدلالات كالإشارة باليد والرأس والعين والحاجب والمنكب والثوب والعصا والسيف ..

وكتاب البيان والتبيين يندرج ضمن عناية الجاحظ في رفع مكانة العرب من خلال إظهار مقدرتهم البلاغية وعبقريتهم الشعرية إزاء الشعوبية[3] ، وهو ما يعتبر سبباً كافياً في تصنيف الجاحظ للكتاب ، مع ما يجلبه ذلك من حفظ لتراث الأمة الفكري والثقافي .

وتتمثل قيمة الكتاب التاريخية في اعتباره إطاراً مناسباً لدراسة تاريخ الفكر الإسلامي في مراحله المبكرة الأولى ، ومصدراً هاماً للمؤرخين لما تضمنه من أخبار الشعراء والكتاب والخطباء ، وما احتواه من أسماء الرواة والإخباريين الذين كان لهم مساهمة كبيرة في نقل التاريخ .

4-"الحيوان" ألف هذا الكتاب وأهداه –كما صرح بذلك– لمحمد بن عبدالملك الزيات وزير المعتصم والواثق[4] ، ويعتبر الكتاب من أكبر وأعظم ما أنشأه الجاحظ في حياته إذ يقع في سبعة مجلدات[5] بذل فيها أقصى جهده من أجل إخراجها وبين مقدار ذلك فقال : "وقد صادف هذا الكتاب مني حالات تمنع من بلوغ الإرادة فيه ، أول ذلك العلة الشديدة ، والثانية قلة الأعوان ، والثالثة طول الكتاب ، والرابعة أني لو تكلفت كتاباً في طوله ، وعدد ألفاظه ومعانيه ، ثم كان من كتب العرض والجوهر ، والطفرة ، والتولد ، والمداخلة ، والغرائز ، والتماس لكان أسهل وأقصر أياماً وأسرع فراغاً ، لأني كنت لا أفزع فيه إلى تلفظ الأشعار ، وتتبع الأمثال ،

---

(1) المصدر السابق 365 – 366 .

(2) ياقوت ، معجم الأدباء 2118/5 .

(3) 5/3 .

(4) ياقوت ، معجم الأدباء 2117/5-2118.

(5) المصدر السابق 2117/5.

واستخراج الآي من القرآن ، والحجج من الرواية ، مع تفرق هذه الأمور في الكتب" [1] .

وقد طبع الكتاب لأول مرة في مصر سنة 1905 – 1907 م ، ثم أعيدت طباعته تحقيقاً وشرحاً على يد عبدالسلام محمد هارون سنة 1938 – 1945م في مصر أيضاً .

والكتاب يعكس ثقافة الجاحظ الموسوعية ويكشف عن منهجه الذي اختطه لنفسه في عامة كتبه حيث قال في مقدمته : "هذا كتاب تستوي فيه رغبة الأمم ، وتتشابه فيه العرب والعجم ، لأنه وإن كان عربياً أعرابياً ، وإسلامياً جماعياً ، فقد أخذ من طرف الفلسفة ، وجمع بين معرفة السماع وعلم التجربة ، واشترك بين علم الكتاب والسنة ، وبين وجدان الحاسة ، وإحساس الغريزة" [2] .

ومحتوى الكتاب – على الإجمال – وصف لطبائع الحيوان وخصائصه ، مقرونة بالاستشهاد من الآيات والأحاديث والقصص والأشعار ، ومحلاة بالحكم والنوادر والفكاهات ولا يضم الكتاب خطة واضحة التقسيم والترتيب ، إذ لا توجد عناوين رئيسة ، وحتى تلك العناوين الفرعية الكثيرة ليس بينها رابط أو وحدة في الموضوع .

وغاية الجاحظ من تأليف الكتاب هو إظهار بديع حكمة الله تعالى في خلقه وإحكامه في صنعته وهو ما يشير إليه في قوله : "وإنما اعتمدنا في هذه الكتب على الأخبار عما في أجناس الحيوان ، من الحجج المتينة ، وعلى الأدلة المترادفة ، وعلى التنبيه على ما جللها الله تعالى من البرهانات التي لا تعرف حقائقها إلا بالفكرة ، وغشاها من العلامات التي لا تنال منافعها إلا بالعبرة ، وكيف فرّق فيها من الحكم العجيبة ، والأحاسيس الدقيقة ، والصنعة اللطيفة ، وما ألهمها من المعرفة وحشاها من الجبن والجراءة ، وبصرها بما يقيتها ويعيشها ، وأشعرها من الفطنة لما يحاول منها عدوها" [3] .

ولأجل تلك الغاية يصف الجاحظ كتابه بقوله : "وهذا كتاب موعظة وتعريف وتفقه وتنبيه[4] ويقدم لما يؤمله من فوائد بقوله : "وتبهنا تعالى وعزّ على هذه المناسبة ، وعلى هذه المشاركة ،

---

(1) الحيوان 4/208 – 209 .

(2) المصدر السابق 1/11 .

(3) الحيوان 7/9 .

(4) المصدر السابق 1/37 .

وامتحن ما عندنا بتقديمها علينا في بعض الأمور ، وتقديمنا عليها في أكثر الأمور وأراد بذلك ألا يخلينا من حجة ، ومن النظر إلى عبرة ، وإلى ما يعود عند الفكرة موعظة .

وكما كره لنا من السهو والإغفال ، ومن البطالة والإهمال ، فجعلنا في كل أحوالنا لا يفتح أبصارنا إلا وهي واقعة على ضرب من الدلالة ، وعلى شكل من أشكال البرهانات ، وجعل ظاهر ما فيها من الآيات داعياً إلى التفكير فيها ، وجعل ما استخزنها من أصناف الأعاجيب يعرف بالتكشيف عنها ، فمنها ظاهر يدعوك إلى نفسه ويشير إلى ما فيه ، ومنها باطن يزيد بالأمور ثقة إذا أفضيت إلى حقيقته ، لتعلم أنك مع فضيلة عقلك ، وتصرف استطاعتك إذا ظهر عجزك عن عمل ما هو أعجز منك ، أن الذي فضلك عليه بالاستطاعة والمنطق ، هو الذي فضله عليك بضروب أخر ، وأنكما ميسران لما خلقتما له ، ومصرفان لما سخرتما له ، وأن الذي يعجز عن صنعة الشُرْفة ، وعن تدبير العنكبوت في قلتهما ومهانتهما وضعفهما وصغر جرمهما ، لا ينبغي أن يتكبر في الأرض أو يمشي الخيلاء ، ولا يتهكم في القول ، ولا يتألى ولا يستأمر ، وليعلم أن عقله منيحة من ربه ، وأن استطاعته عارية عنده ، وأنه إنما يستبقى النعمة بإدامة [الشكر ، والتعرض لسلبها بإضاعة] الشكر"[1] .

والكتاب يعد وثيقة تاريخية لما تضمنه من معلومات حول الجغرافيا الإنسانية ومدى أهمية البيئة في التأثير على حياة البشر[2] ، وما ورد فيه من ذكر للمعتقدات والأديان[3] ، وآراء الزرادشتية والمانوية والمجوسية في الحيوان[4] .

5-"الرسائل" هي ما تبقى من مجموعة كبيرة من تراث الجاحظ قام الباحثون بجمعها على مراحل[5] ، حتى وصل عددها إلى أربعة وأربعين رسالة ضمتها أربعة أجزاء في مجلدين أشرف عليها تحقيقاً وشرحاً عبدالسلام محمد هارون ، ونشرته مكتبة الخانجي بمصرسنة 1384هـ/1964م .

والرسائل كما وردت في محتويات الأجزاء كالتالي :

---

(1) الحيوان 7/10 – 11 .

(2) المصدر السابق 4/70 – 74 .

(3) المصدر السابق 1/11 ، 55 – 56 ، 136 ، 344 ، 4/288 ، 428 ، 5/327 .

(4) المصدر السابق 4/296 – 298 ، 5/319 ، 325 .

(5) انظر مقدمة عبدالسلام محمد هارون في تحقيق الرسائل ص8-14 .

الجزء الأول : مناقب الترك ، المعاش والمعاد ، كتمان السر وحفظ اللسان ، فخر السودان على البيضان ، الجد والهزل ، نفي التشبيه[1] ، الفتيا ، إلى أبي الفرج بن نجاح الكاتب ، فصل ما بين العداوة والحسد ، صناعات القواد .

الجزء الثاني : النابتة [2] ، الحجاب ، مفاخرة الجواري والغلمان ، القيان ، ذم أخلاق الكتاب ، البغال ، الحنين إلى الأوطان .

الجزء الثالث : الحاسد والمحسود ، المعلمين ، التربيع والتدوير ، مدح النبيذ وصفة أصحابه طبقات المغنيين ، النساء ، حجج النبوة ، خلق القرآن[3] ، الرد على النصارى .

الجزء الرابع : الرد على المشبهه ، مقالة العثمانية ، المسائل والجوابات في المعرفة ، من رسالته في المعاد والمعاش ، الجد والهزل ، الوكلاء ، الأوطان والبلدان ، البلاغة والإيجاز ، تفضيل البطن على الظهر ، النبل والتنبل وذم الكبر ، المودة والخلطة ، استحقاق الإمامة ، استنجاز الوعد ، تفضيل النطق على الصمت ، صناعة الكلام ، الشارب والمشروب ، الجوابات في الإمامة ، مقالة الزيدية والرافضة .

وهذه المجموعة من الرسائل – كما يتضح من عناوينها – ذات موضوعات شتى ، تصور اهتمامات الجاحظ بمختلف جوانب الحياة في المجتمع ، ويمكن تصنيفها – بحسب الأغلب عليها – سياسياً واجتماعياً وأخلاقياً وأدبياً وكلامياً[4] .

وللرسائل قيمة تاريخية من حيث رصدها للسجال السياسي الذي كان يحدث في حاضرة الخلافة العباسية بين الجند ، كما هو في رسالة" مناقب الترك وعامة جند الخلافة" وبين العرب

---

(1) تستخدم المعتزلة مصطلحات توهم بخلاف ما يقصدونه ، ومن ذلك نفي التشبيه الذي يقصدون به في الحقيقة نفي الصفات .

(2) النابتة : لقب أطلقه أهل الكلام على أهل السنة ، ويعنون به أنهم أحداث أغمار لا خبرة لهم بعلم الكلام ولا دراية لهم به ، وقد كان المعتزلة أول الفرق التي وصمتهم بذلك . انظر : الخياط ، الانتصار ص 128، هراس ، محمد خليل ، شرح القصيدة النونية لابن القيم (مكتبة الفاروق الحديثة ، القاهرة ، دون تاريخ) 336/1.

(3) القول بخلق القرآن هو إحدى القضايا التي أثارها المعتزلة في المجتمع الإسلامي ، ومقصودهم من إثبات ذلك نفي صفة الكلام عن الباري عز وجل ، هروباً من إثبات هذه الصفة له لئلا يقعوا في التشبيه كما يعتقدون .

(4) وهو ما قام به أحد الباحثين المعاصرين انظر : أبو ملحم ، د. علي ، المناحي الفلسفية عند الجاحظ (دار الطليعة ، بيروت ، ط2 ، 1988) ص15 . وقد ضم إليها بعض الرسائل التي لم تلحق بطبعة عبدالسلام هارون ، مثل رسالة "فضل هاشم على عبد شمس" ورسالة "الحكمين وتصويب علي بن أبي طالب في فعله" .

والشعوبية كما هو في رسالة "فخر السودان على البيضان" وبين أتباع العباسيين وأتباع الأمويين كما هو في رسالة "فضل هاشم على عبد شمس "ورسالة "النابتة" والرسائل تعد وثيقة هامة لما احتفظت به من معلومات حول مختلف فعاليات المجتمع وفئاته المؤثرة فيه ، كما هو في "الحجاب" و"ذم أخلاق الكتاب" و"صنعة القواد" وتكشف الرسائل عن عمق الحجاج الدائر حول موضوع الإمامة والمؤثرات التي صاغت آراء الفرق فيها ، وجذورها التي انطلقت منها . وذلك من خلال رسائل "الحكمين" و "استحقاق الإمامة" و"مقالة العثمانية" . والرسائل تبرز كذلك اهتمام الجاحظ بالبيئة من حوله والأثر الذي تتركه في نفسية الإنسان ومعيشته ، وتؤكد عمق الرابطة بين المكان والإنسان وهو العنصر الرئيس الذي تدرسه الجغرافيا البشرية ، مثل ما هو في رسالة "المعاش والمعاد" و"الحنين إلى الأوطان" و"الأوطان والبلدان" .

وتعد رسائل الجاحظ مصدراً هاماً لدارسي المذاهب ، إذ تعكس رسالة "نفي التشبيه" و"خلق القرآن" موقف المعتزلة من بعض القضايا التي أثاروها في المجتمع الإسلامي ، والظروف التي أحاطت بها ، فيما تعكس رسالة "حجج النبوة" و"الرد على النصارى" صورة الجدل الذي كان محتدماً بين المسلمين ومختلف الملل والنحل حول أبرز القضايا الدينية التي كانت مثاراً للبحث والتساؤلات ، ومن هنا فهي تعد وثيقة تاريخية هامة للمتخصصين في مجال مقارنة الأديان .

ثانياً : أبو القاسم البلخي ، عبدالله بن أحمد بن محمود :

ينحدر أبو القاسم البلخي من مدينة بلخ بإقليم خراسان ، ويلقب بالكعبي نسبة إلى قبيلة كعب العربية ، يعتبر رأس المعتزلة وسيدهم في زمانه ، وإليه تنسب فرقة من فرقهم هي الكعبية [1]

.

وهو في الطبقة الثامنة من طبقات المعتزلة ، ويعده البغداديون منهم لأخذه الاعتزال عن أبي الحسين الخياط ونصرته لمذهبهم [2] ، وقد عرف في أوساط المعتزلة بالسخاء والجود والهمة العالية وثبات القلب [3] ، لكن اعتناقه لمذهب المعتزلة وتصريحه بذلك أساء له كثيراً بين أهل بلخ حيث

---

(1) السمعاني ، الأنساب 80/5.

-ابن خلكان ، وفيات الأعيان 45/3.

-ابن كثير ، البداية والنهاية 175/11.

(2) ابن المرتضى ، المنية والأمل ص51.

(3) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص297.

حمل ذلك صالحي بلدته على النيل منه والقدح في دينه ومعتقده ورميه بالزندقة [1] ، وكان لأهل الحديث موقف منه حيث كرهوا الرواية عنه وعن أمثاله . حتى أن أحدهم امتنع عن زيارته ، وعندما دخل البلخي عليه مسلماً لم يقم له ولم يكلمه [2] ، والواقع أن تعصب البلخي لأرائه ووضعه التصانيف في الطعن على المحدثين كان سبباً في ازدرائه واتهامه بالكفر [3] .

وقد عمل أبو القاسم فترة من حياته في كتابة الإنشاء لدى متولي نيسابور ، إلا أن فتنة حدثت فيها زج بسببها في السجن [4] ، ثم أطلق سراحه فارتحل إلى بغداد وأقام فيها مدة طويلة حيث انتشرت منها كتبه ، وأخيراً عاد إلى مسقط رأسه في بلخ حيث مات هناك سنة 319هـ [5] .

وعن مكانة البلخي العلمية يحدثنا ياقوت الحموي فيقول : "... ناهيك من فضله وتقدمه إجماع العالم على حسن تأليفه من الكتب الكلامية ، وتصانيفه الحكمية التي بزت أكثر كتب الحكماء ، وصارت ملاذاً للبصراء ، وعمدة للأدباء ، ونزهة في مجالس الكبراء التي هي أشهر في ديار العراق منها في ديار خراسان ، وأئمة الدنيا مولوعون بها ، مغرمون بفوائدها" [6] . غير أن هناك من يرى نقيض ذلك حيث يلتقي مع المحدثين في نظرتهم المزدرية للبلخي ، إذ يصفه البغدادي بقوله : "... كان حاطب ليل يدعي في أنواع العلوم ، على الخصوص والعموم ولم يحظ في شيء منها بأسراره ، ولم يحط بظاهره فضلاً عن باطنه" [7] . ولأبي القاسم من التصانيف : كتاب "عيون المسائل والجوابات ، وهو كتاب اطلع عليه المسعودي ورأى فيه "مذاهب الهند وآراءهم والعلة التي من أجلها أحرقوا أنفسهم في النيران، وقطعوا أجسامهم بأنواع العذاب " [8]

---

(1) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 1492/4.

(2) السمعاني ، الأنساب 80/5.

(3) ابن حجر العسقلاني ، لسان الميزان 255/3.

(4) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 1491/4.

-الذهبي ، سير أعلام النبلاء 313/14.

(5) ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 384/9.

(6) معجم الأدباء 1491/4.

(7) الفرق بين الفرق ص 192-193.

(8) مروج الذهب 79/1.

وكذلك كتاب تفسير القرآن ، كتاب مفاخر خراسان ومحاسن آل طاهر ، كتاب جواب المسترشد في الإمامة ، كتاب نقض النقض على الجبرة ، كتاب أدب الجدل ، كتاب الفتاوى الواردة من جرجان والعراق ، كتاب تحفة الوزراء ، كتاب الآلاء والأحكام ، كتاب تحديد الجدل ، كتاب انتقاد العلم الإلهي على محمد بن زكريا ، كتاب نقض كتاب أبي علي الجبائي في الإرادة ، كتاب أوائل الأدلة ، كتاب المقالات ، كتاب السنة والجماعة [1] ، كتاب في حجة أخبار الآحاد [2] ، كتاب الغرر ، كتاب الاستدلال بالشاهد على الغائب ، كتاب في الرد على متنبيء بخراسان [3] ، كتاب قبول الأخبار ومعرفة الرجال [4] ، كتاب تاريخ بلخ ، كتاب تاريخ نيسابور [5] .

والواقع أنه من الصعب القطع بصحة نسبة جميع تلك الكتب لأبي القاسم البلخي ، إذ أن أكثرها يعتبر في عداد المفقود ، ولم يتبق من العناوين السابقة سوى الكتب التالية :

1-"باب ذكر المعتزلة من مقالات الإسلاميين " وهو الكتاب المتبقي من كتاب "المقالات" حققه أحد الباحثين المعاصرين ونشره ضمن مجموع أسماه "فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة" وهو عبارة عن محاولة لحصر أرباب المذاهب ومؤلفي الكتب من المعتزلة وأماكن تجمعاتهم ، طابعه الإيجاز ومبوب على الطبقات والمدن . وخطة البلخي فيه مبنية على الأغلب بترجمة رجال المعتزلة بذكر الكنية والنسب والمكانة مع عدم الاهتمام بالجرح والتعديل ولا سنة الوفاة [6] ، وكثيراً ما يهتم بما تفرد به صاحب الترجمة من آراء تخالف ما عليه الإجماع عند المعتزلة [7] ، وهو في بعض الأحيان يحرص على بيان توبة من يترجم له عن بعض آرائه ، كما أنه قد يلتمس بعض العذر لهم [8] ، إلى جانب استشهاده بالشعر [9] .

---

(1) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 1493/4.

(2) البغدادي : الفرق بين الفرق ص192.

(3) الذهبي : سير أعلام النبلاء 313/14.

(4) ابن حجر العسقلاني ، لسان الميزان 255/3.

(5) البغدادي ، إسماعيل بن محمد أمين ، ت 1339هـ ، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون (دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1413هـ/1992م) 444/5.

(6) ص68-74.

(7) فضل الاعتزال ص69-73.

(8) المصدر السابق ص70.

(9) المصدر السابق 65-68، 115.

والكتاب له قيمة تاريخية باعتباره أول كتاب يصل إلينا بوجهة نظر معتزلية في تراجم المعتزلة ، قدم من خلاله معلومات هامة عن الاعتزال والمدن التي انتشر فيها [1] ، وعن ثورات المعتزلة في العهد الأموي وفي أوائل العهد العباسي وموقف الدولة منهم [2] .

كما أن الكتاب يعد وثيقة هامة لما حمله من خصائص تتعلق بمنهجية الكتابة التاريخية وتطورها لدى المعتزلة وهو ما سيسلط عليه الضوء لاحقاً ضمن الفصل الثالث من الرسالة.

2-"قبول الأخبار ومعرفة الرجال" هذا الكتاب مازال مخطوطاً برقم 14 مصطلح حديث م بدار الكتب المصرية ، وقد قدم له البلخي بتوطئة شملت الإهداء والسبب الذي من أجله وضع الكتاب ، قال فيها : "... أعزك الله وأدام توفيقك وجعلك من المثبتين في الدين ووقاك الإفراط وحبب إليك الفحص فإني لما عارضت شيخنا أبا الحسين رضي الله عنه في كتابه الذي طعن به على خبر الواحد وقلت في إثباته وإيجاب قبوله في المواضع التي ذكرتها وعلى الشرائط التي بينتها ما وقفت عليه خفت عليك أن تجاوز الحد في حسن الظن بأخبار كثير من المنتسبين إلى الحديث وأن تغتر بانتشار ذكرهم وبعد صوتهم عند أصحابهم فعملت كتابي هذا" [3] .

والكتاب عبارة عن ستة أجزاء في 222 ورقة وقد بين المؤلف محتوياته حيث قسمه إلى عشرة أبواب هي :

الباب الأول : ما رواه قوم من تعمد جماعة منهم الكذب .

الباب الثاني : ما رووه عن رؤسائهم من خوفهم للإفراط في طلب ما طلبوه من الحديث وعيوبهم من الاستكثار منه .

الباب الثالث : ما روي عن النبي ρ وعن السلف رضوان الله عليهم من ترك قبول ما يدفعه العقل أو يخالف الكتاب والسنة .

الباب الرابع : ما رووه عن ثقاتهم مما أجمعت الأمة على العمل بخلافه .

الباب الخامس : ما غلطوا فيه الغلط الظاهر الذي لا يتدافعونه ولا يشكون فيه .

الباب السادس : ما رووه عن كثير منهم من الركاكة والسخف مع شهرتهم فيهم وارتفاع منزلتهم عندهم .

---

(1) فضل الاعتزال ص108-114.

(2) المصدر السابق ص115-119.

(3) قبول الأخبار ، ورقة 2.

الباب السابع : طعنهم بالجهل على جماعة من الصحابة وجماعة من التابعين بإحسان .

الباب الثامن : أسماء من ضعفوه وأسقطوه ولم يعتدوا به .

الباب التاسع : ذكر من نسبوه إلى أنه مبتدع صاحب هوى .

الباب العاشر : ذكر ما قيل في المدلسين وفي التدليس [1] .

والكتاب ينقل صورة عن العداء السافر الذي يكنه المعتزلة لأهل الحديث ، إذ أن هدفه الرئيس الحط من قدرهم باتهامهم بالكذب والاختلاق ، وتشويه صورهم ببيان ما يزعم من تناقضاتهم واختلافاتهم ولئن سعى البلخي لحصر حديثه في الكتاب عن طائفة أسماها النابتة ، كما في قوله : "واعلم علمك الله الخير وجعلك من أهله أنا إذا قلنا المتنسبين إلى الحديث ثم قصدنا عيبهم والطعن عليهم فلسنا نريد مشائخ أهل العلم وحملة الآثار والسنن أولئك سلفنا ومن نتولاه وندين بتعظيمه وإنما نريد هؤلاء النابتة الذين حدثوا في دهرنا وقبله بقليل فحملوا دينهم على العصبية ودخلوا فيما ليس من شأنهم وخالفوا السلف فتكلموا وطلبوا الرئاسة بإظهار التشبيه وغيره من فنون الكفر والضلال" [2] . فإن هذا التحديد لا يكفي لسلامة منهجه ، فالعبرة بالمضمون الذي احتوى هجوماً لاذعاً على خيرة المحدثين وعلماء الأمة من السلف الصالح [3] .

ومن ناحية تاريخية فالكتاب يعتبر الوحيد الذي وصلنا من تراث المعتزلة في مادة علم الرجال ، وهو بهذا يحوي آراء المعتزلة في الرجال ومواقفهم من رواة الحديث ، كما يحوي مادة وافرة في علم الجرح والتعديل ، حيث خصص المؤلف الثلاثة أبواب الأخيرة في ذكر الضعفاء والمبتدعة والمدلسين .

وتكمن الأهمية التي يبرزها الكتاب في كونه يعبر –من وجهة نظر معتزلية– عن طبيعة الصراع الفكري مع أهل الحديث أو على رأي البلخي النابتة !!

---

(1) قبول الأخبار ورقة 3–5.

(2) المصدر السابق ورقة 6.

(3) سيأتي تفصيل حول ذلك من ص 248–252.

ثالثاً : الهمذاني ، القاضي عبدالجبار بن أحمد :

ينحدر أصله من مدينة أسد أباذ [1] . يعد في الطبقة الحادية عشرة من طبقات المعتزلة[2]، كان في بدء أمره أشعرياً ثم تتلمذ على يد كبار المعتزلة ، يقول الحاكم الجشمي [3] فيه : "كان يذهب في الأصول مذهب الأشعرية وفي الفروع مذهب الشافعي ، فلما حضر المجالس، وناظر ونظر ، عرف الحق وانقاد ، وانتقل إلى ابن إسحاق بن عياش فقرأ عليه مدة، ثم رحل إلى بغداد وأقام عند الشيخ أبي عبدالله مدة مديدة حتى فاق الأقران وخرج واحد دهره وفريد زمانه" [4] .

ولي القضاء بالري وعمر دهراً طويلاً حتى كثر أصحابه وأتباعه [5] ، ولمنزلته عند المعتزلة لقبوه بقاضي القضاة ورفعوا قدره حتى قال أحدهم : "وليست تحضرني عبارة تنبئ عن محله في الفضل وعلو منزلته في العلم فإنه الذي فتق الكلام ونشره ووضع فيه الكتب الجليلة التي سارت به الركبان وبلغ الشرق والغرب وضمنها من دقيق الكلام وجليله ما لم يتفق لأحد قبله " [6] .

سمع الحديث من جماعة من العلماء منهم أبو الحسين بن سلمة القطان وعبدالرحمن بن حمدان الجلاب وعبدالله بن جعفر بن فارس [7] ، وحدث ببغداد لما قدمها حاجاً [8] ، وحمل الحديث عنه جماعة منهم القاضي أبو يوسف عبدالسلام بن محمد القزويني المفسر المعتزلي وأبو عبدالله

---

(1) أسد أباذ : مدينة بينها وبين همذان مرحلة واحدة نحو العراق ، وقد نسب إليها جماعة من أهل العلم والحديث . انظر : ياقوت الحموي ، معجم البلدان 176/1.

(2) ابن المرتضى ، المنية والأمل ص66.

(3) الحاكم الجشمي : أبو سعد الحسن بن الحسين بن محمد بن كرامة ، (413-494هـ) ينتهي نسبه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ولد في قرية جشم من ضواحي بيهق بخراسان ، كان على مذهب الزيدية ومعظم مصنفاته في الأئمة ورجال المذهب ، مثل : تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبيين ، جلاء الأبصار في فنون الأخبار ، حلية الأبرار للمصطفين الأخيار ، السفينة الجامعة لأنواع العلوم .

انظر : الجشمي ، رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس ، تحقيق : حسين المدرسي (دار المنتخب العربي ، بيروت ، ط1، 1415هـ/1995م) ص9-12، الزركلي ، الأعلام 289/5.

(4) فضل الاعتزال ص 366.

(5) الذهبي ، سير أعلام النبلاء 245/17.

(6) فضل الاعتزال ص365.

(7) السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى 97/5.

(8) ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 113/11.

الحسن بن علي الصميري [1] ، وأبو الحسين الهاروني [2] . واعتبره البعض ثقة في الحديث لكن بسبب دعوته لبدعة الاعتزال لم يجيزوا الرواية عنه [3] ، وهو في نظر الذهبي يعد من غلاة المعتزلة بعد الأربعمائة [4] ، توفي بالري سنة 415هـ [5] .

وللهمداني تصانيف كثيرة أتى على بعضها الحاكم الجشمي [6] وجلها مفقود إلا أن المطبوع منها : المغني في أبواب التوحيد والعدل [7] ، تنزيه القرآن عن المطاعن [8] ، المحيط بالتكليف [9] ، شرح الأصول الخمسة [10] ، تثبيت دلائل النبوة [11] ، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين [12] . والكتابان الأخيران هما من محاور دراستنا هذه باعتبار ما فيهما من مادة تاريخية ، ولإمكانية استخلاص ملامح منهجية الكتابة التاريخية

عند المعتزلة من خلالهما ، ولذا نختصهما من بين مصنفات الهمذاني بتعريف لهما كالتالي:

1-"تثبيت دلائل النبوة" الكتاب عده الحافظ ابن كثير من مصنفات الهمذاني الحسنة [13]. أما موضوعاته فمحورها يدور حول العنوان العريض الذي اختاره المؤلف له وهو "تثبيت دلائل نبوة نبينا محمد ρ والأدلة على معجزاته وظهور آياته ، والرد على من أنكر ذلك"[14] . ولذلك

---

(1) السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى 97/5.

(2) فضل الاعتزال ص276.

(3) القزويني ، عبدالكريم بن محمد الرافعي ، ت القرن السادس الهجري ، التدوين في أخبار قزوين ، تحقيق : عزيز الله العطاردي (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1408هـ/1987م) 125/3.

(4) ميزان الاعتدال 533/2.

(5) ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 115/11.

(6) فضل الاعتزال ص367-369.

(7) وهي موسوعة في علم الكلام عثر على عشر مجلدات منها صدرت في أربعة عشر جزءاً تحت إشراف سلسلة تراثنا بمصر .

(8) وهو كتاب في علوم القرآن طبع في القاهرة سنة 1329هـ .

(9) وهو كتاب في علم الكلام صدر الجزء الأول منه ضمن سلسلة تراثنا بتحقيق عمر السيد عزمي ، وقد شكك المحقق في صحة أن يكون الكتاب من إملاء الهمذاني . انظر ص 8-9.

(10) الكتاب نشره الدكتور عبدالكريم عثمان في القاهرة سنة 1965م .

(11) الكتاب طبع في بيروت سنة 1966م بعد أن حققه الدكتور عبدالكريم عثمان .

(12) الكتاب نشره فؤاد سيد ضمن مجموع سبقت الإشارة إليه .

(13) البداية النهاية 310/11.

(14) الهمداني : تثبيت دلائل النبوة 5/1.

فقد كانت مادة الكتاب من السيرة النبوية مختارة بعناية ودقة لتؤكد فقط ما يذهب إليه المؤلف من صدق النبوة المحمدية والدلالة على صحتها ، ومن الأمثلة على ذلك :

-حفظ الله للنبي ρ في مكة وتحديه لأعدائه وإغاظته لهم بإعلانه أن الله ناصره ومعلن دينه ، وعدم قدرتهم على إيذائه رغم إحاطتهم به ، ورغبتهم في الفتك به [1] .

-إخبار النبي ρ ببعض الغيوب ووقوعها كما قال في حياته وبعد مماته مثل نهاية أبي لهب[2] وبعض مشركي قريش [3] ، ومثل وعده لأصحابه من المهاجرين والأنصار والمكيين في حال ضعفهم أن الله سينصرهم ويمكنهم ويظهرهم [4] .

-حادثة الإسراء وما حدث فيها من الآيات والمعجزات والدلائل الواضحات [5] .

-حادثة انشقاق القمر [6] وانقضاض الكواكب [7] .

-غزوة بدر الكبرى والآيات والأعلام التي رافقتها [8] .

-غزوة الخندق وما حدث فيها من الآيات والأعلام [9] .

هذا وقد تطرق الهمذاني لمواضيع أخرى شغلت حيزاً واسعاً من كتابه وكان لها ارتباط بالموضوع الرئيس الذي من أجله وضع الكتاب . حيث تضمن مناقشات مع النصارى [10] كان مبعثها أن الإخبار عن النصرانية ومذاهبها ، من دلائل آيات وأعلام نبوة محمد ρ [11]، لأن ذلك كان بوحي من الله عز وجل [12] ، كما تضمن الكتاب مناقشات مع الباطنية [13] الذين جعلوا من الطعن على أبي بكر وأمثاله من المهاجرين والأنصار سبيلاً إلى تكذيب النبي ρ والطعن عليه ،

---

(1) المصدر السابق 1/ 5-7 .

(2) المصدر السابق1/36-38.

(3) المصدر السابق 1/52-55.

(4) المصدر السابق 1/44-46.

(5) المصدر السابق 1/46-51.

(6) المصدر السابق 1/55-59.

(7) المصدر السابق 1/59-71.

(8) المصدر السابق 2/403-410.

(9) المصدر السابق 2/448-456.

(10) الهمذاني : تثبيت دلائل النبوة 1/91-210.

(11) المصدر السابق 1/91.

(12) المصدر السابق 1/87.

(13) المصدر السابق 2/ 376-399-417-441-442، 535-567، 605-609.

والتنفير عنه والإيحاش منه ، وأيسرها التشكيك في صدقه ونبوته [1] .

ومن ناحية فكرية فالكتاب يبدو مترابطاً مع بعضه بعضاً ، لكنه من الناحية المنهجية يخلو من التبويب أو الترتيب بين أقسامه .

ويعد الكتاب وثيقة تاريخية هامة ، فهو راصد للأوضاع الاجتماعية والدينية السائدة في عصر المؤلف خاصة تلك التي ارتبطت بجهاد المسلمين ضد الروم [2] ، وهو متتبع دقيق للحركات الباطنية في زمانه خاصة في الكوفة والسواد والعراق والشام [3] ، ويسلط الضوء على تحركاتهم المريبة في بلاد المغرب [4] ، ويكشف عن علاقتهم بالتشيع [5] .

والكتاب يرصد المتغيرات الاجتماعية والدينية التي صاحبت انتشار النصرانية بين الروم ويصل إلى نتائج حاسمة بشأن ذلك [6] .

---

(1) المصدر السابق 371/2.

(2) المصدر السابق 171/1-172.

(3) المصدر السابق 535/2-550، 594-596.

(4) المصدر السابق 596/2.

(5) المصدر السابق 557/2-558.

(6) للهمذاني عبارة ذات مدلول ومغزى كبير ، توضح إلى أي قدر وصل الفكر الإسلامي في علم مقارنة الأديان ، وهي قوله : "فلا تجد إلا النصارى ترومت ولم تتنصر الروم" انظر : تثبيت دلائل النبوة 173/1.

والكتاب يعطي صورة واضحة عن الجدال الدائر بين المسلمين من جهة وبين أهل الكتاب والباطنية من جهة أخرى ، ويطرح تصوراتهم وآراءهم بنزاهة متناهية فينقلها كما هي ثم يرد عليها رداً مقنعاً من خلال أحداث التاريخ وما اتفق عليه العقلاء [1] .

ومن ناحية منهجية فإن الكتاب يعد وثيق الصلة بالفكر الاعتزالي ، حيث رسم الهمذاني منهجاً دقيقاً في التعامل مع الأحداث ، إذْ كان يستل منها الدلالات العقلية للذب عن النبي ρ وللإقناع بنبوته وسمو رسالته ، والنص التالي يبرز جوانب من هذا المنهج ، حيث يقول إن "معجزاته ρ التي نقضت العادات يغني بعضها عن بعض ويسد بعضها مسد بعض – فإن من استدل ببلاغة القرآن وفصاحته على نبوة النبي ρ عرف صدقه وإن لم يعلم ما في القرآن من الإخبار بالغيوب ، ومن لم يستدل بالفصاحة واستدل بما فيه من التنبيه على ما في العقول يحصل عالماً بنبوته وإن لم يستدل بالفصاحة ولا بالإخبار عن الغيوب [2] .

2-"فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المعتزلة" ألفه الهمذاني بطلب من الملك العادل خوارزم شاه الذي أحب أن يرى كتاباً "في أن مذهب المعتزلة هو الذي يقتضيه العقل والكتاب والسنة ، وهو الذي مر عليه السلف والخلف " [3] . وكان هدف الهمذاني من تلبية هذه الرغبة" ليعلم الأمير السيد الملك العادل أطال الله أيامه وحرس مكانه ، أنه فيما تمسك به موافق للرسول عليه الصلاة والسلام والأئمة ، وأن من خالفه فهو مخالف لهم ، ولكي يأنس بكثرة موافقيه من العلماء فيثبت عند ذلك ما وضعته في هذا الكتاب" [4] .

وقد توسع الهمذاني في الكتاب فجعله قسمين ، قسم لبى فيه طلب الملك العادل فذكر فيه فضل الاعتزال والأدلة التي يراها دالة على صوابه مع التشنيع على المخالفين والرد على تهمهم [5] .

والقسم الثاني ذكر فيه طبقات المعتزلة "ومن اختص منهم بالعلم والتقدم فيه ، وتأليف الكتب

---

(1) تثبيت دلائل النبوة : 91/15-124، 126-132، 132-195، 376/2-399، 436-441.

(2) المصدر السابق 509/2.

(3) فضل الاعتزال ص 138.

(4) المصدر السابق ص 138.

(5) المصدر السابق ص 139-211.

إلى غير ذلك "[1] . وقد رتب فيه الطبقات على عشر . وذلك من خلال إعادة صياغة مواقف الصفوة من السلف وفق منظور اعتزالي تصنيفي قائم على إلحاق سمة الاعتزال بكل من قال بالعدل والتوحيد[2] ، مع إضفاء هالة من القداسة على الاعتزال باعتباره الدين الذي من أجله بعثت الرسل وأنزلت الشرائع[3] .

وتبرز أهمية الكتاب من كونه سجلاً للمسائل المذهبية المتعلقة بوجهات نظر المعتزلة حول القدر ومسئولية الإنسان إزاءه[4] ، وبين كونه يعطي تفسيراً لأحداث التاريخ وفق مبادئ المعتزلة وتصوراتهم[5] . كما أن الكتاب حافل بمادة تاريخية كتبت بأسلوب لا يخفي تعصبه وتطرفه للمعتزلة ضد خصومهم[6] .

رابعاً : المقدسي ، مطهر بن طاهر :

لم نجد بين المصادر أي ذكر للمؤلف ، كما أن مصادر المعتزلة ذاتها لم تذكره أو تقدم أية معلومات حوله !! مع أن إحدى الدراسات الحديثة قد أثبتت فعلاً انتماء الرجل العقدي للاعتزال باقتفاء أثر أبي القاسم البلخي في الكثير من آرائه وتصوراته[7] ، وكل ما نعرفه عنه هو ما ذكره صاحب الأعلام من نسبته إلى بيت المقدس وسكناه في بست من بلاد سجستان وكانت وفاته بها بعد سنة 355هـ[8] .

وكتاب "البدء والتاريخ يعود سبب تأليفه لرغبة من لم يسمه المقدسي في تهذيب التاريخ من الشوائب وتصفيته من الخرافات وتزاوير القصاص وموضوعات المتهمين[9] .

وقد قسم المؤلف الكتاب على إلى أجزاء وجعل له اثنين وعشرين فصلاً يجمع كل فصل

---

(1) فضل الاعتزال ص 138.

(2) المصدر السابق ص 213 .

(3) المصدر السابق ص 213.

(4) المصدر السابق ص215-223.

(5) المصدر السابق ص185-187.

(6) انظر مثلاً ص227-233.

(7) الخالدي : دراسات في تاريخ الفكر العربي الإسلامي ص39-44.

(8) الزركلي 253/7

(9) 5/1-6.

أبواباً وأذكاراً من جنس ما يدل عليه [1] .

ولقد حدد المؤلف غايته من وضـــع مثل هذا الكتاب فقال : "فالناظر في هذا الكتاب كالمشـــرف المطلع على العالم مشـــاهداً حركاته وعجيب أفعاله والســـابق له قبل تركيبه وحدوثه الباقي بعد انحلاله ودثوره وفيه لطرق العلم توطئة وهو إلى مكارم الأخلاق داع وعن الدناءة ناهٍ والله نســـأل أن ينفعنا ومن نظر فيه بما ضُـــمن وأودع وأن ينبهنا عن ســـنة الغفلة ويوفقنا توفيقنا بحسن الإصابة إنه سميع قريب " [2] .

والكتاب يعد بحق وثيقة تاريخية هامة إذ أن نظرة المقدســـي إلى التاريخ العالمي من زاوية الأديان والمذاهب والنتاج الفكري عكس في مادته جانباً من امتزاج الثقافات في عصره فتحدث في مصنفه عن التاريخ كوحدة متكاملة مترابطة الحلقات يضمها الزمان الذي هو "حركة الفلك ومدى ما بين الأفعال" [3] .

ويشكل الكتاب كذلك مادة غزيرة تساعد في رصد تجربة المعتزلة في كتابة التاريخ من حيث النظرية والتطبيق [4] .

خامساً : ابن أبي الحديد ، عز الدين أبو حامد عبدالحميد بن هبة الله بن محمد المدائني:

كان من المعدودين في أعيان الشعراء ، فقيهاً أصولياً ، ومتكلماً جدلياً ، وأديباً ناقداً ، ولد بالمدائن سنة 586هـــ ونشأ بها على المغالاة في التشيع كعادة أهلها ، وبعد ارتحاله إلى بغداد وحضـــوره مجالس الأدباء ومطالعته الكتب واختلاطه بأصـــحاب المذاهب تأثر بالاعتزال فجمع بينه وبين التشيع –وإن غلب عليه الأول- وفي دار الخلافة نال الحظوة لدى الوزير ابن العلقمي فأخدمه كاتباً وشـاعراً بالديوان ، ثم فوض إليه أمر خزائن الكتب في بغداد . توفي سنة 656هـ ، وقيل 655هـــ ، وله من المصنفات : الاعتبار ، شرح مشكلات الغرر لأبي الحسين البصري في أصول الكلام ، الفلك الدائر في المثل السائر ، نقض المحصول في علم الأصول للإمام فخر

---

(1) البدء والتاريخ 8/1.

(2) المصدر السابق 17/1.

(3) المصدر السابق 41/1.

(4) وهو ما سنأتي إليه الإشارة في الفصلين الثالث والرابع من هذه الرسالة .

الدين الرازي ، شرح نهج البلاغة [1] .

والكتاب الأخير هو شرح لكتاب نهج البلاغة الذي جمعه واختاره وانتخبه الشريف الرضي [2] من كلام منسوب لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه [3] ، ويعتبر كتاب ابن أبي الحديد من أطول الشروح التي وضعت لنهج البلاغة حيث احتوى عشرين جزءاً ، قسم كل جزء إلى فصول بحسب ما اشتمل عليه من كلام ، وكان يشرح الكلمات ويذكر ما فيها من معاني البلاغة ثم يذكر ما يليق من مناسبة مشيراً إلى أحداث وأخبار صاحبتها ومضمناً ذلك بما يراه من آراء المعتزلة والشيعة .

والكتاب احتوى على مجمل آراء المعتزلة في الأحداث والوقائع السياسية الهامة [4] ، واحتفظ بمادة تاريخية لكتب عديدة باتت في حكم المفقود [5] ، كما أن أسلوب ابن أبي الحديد وطريقته التي اتبعها في الشرح تنم عن استعداد واضح وقدرة على الكتابة التاريخية .

---

(1) ابن الفوطي ، الحوادث الجامعة ص162.
- ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة 1/13-15.
- ابن كثير ، البداية والنهاية 13/213.

(2) الشريف الرضي : هو الشريف أبو الحسن محمد بن الطاهر أبي أحمد الحسين بن موسى الحسيني الموسوي البغدادي الشاعر صاحب الديوان : قيل هو أشعر الطالبيين وتولى نقابة الطالبيين بعد وفاة أبيه (ت406هـ) وكان شيعياً. انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء 17/285-286.

(3) ذكر ذلك الإمام الذهبي حيث انتهى إلى بطلان بعض ما فيه لخلوه من الأسانيد ، ولما احتواه من صريح السب والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ولما فيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي تؤكد الجزم بأن أكثر ما فيه باطل . انظر : سير أعلام النبلاء 17/589، ميزان الاعتدال 3/124 . وقد رأى بعض المعاصرين أن الشرح احتوى أكاذيب شوهت تاريخ الإسلام ومواقف الرعيل الأول من الصحابة رضي الله عنهم ، وهو ما خدع بسببه من يجهل حقائق ما في الإسلام ودخائله من الأذكياء الأفاضل والمؤلفين . انظر : الخطيب ، محب الدين ، الخطوط العريضة ، تقديم وتعليق : محمد مال الله (المطبعة الفنية ، القاهرة) ص32.

(4) من ذلك : أحداث السقيفة ، مقتل عثمان رضي الله عنه ، صفين ، الجمل ،. انظر على سبيل المثال :ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة 2/287، 8/218.

(5) انظر قائمة المصادر التي استعان بها ابن أبي الحديد ص174-180 من هذا البحث .

مصادر المعتزلة التاريخية

يتضح من خلال قراءة نتاج المعتزلة ذي الصلة بالكتابة التاريخية طبيعة منهجهم الذي سلكوه في استقاء مادتهم التاريخية ، حيث يمكن تقسيم مصادرهم التي اعتمدوا عليها إلى : مصادر الأحداث المعاصرة ، ومصادر العصور السابقة ، وكان من الطبيعي مع القدر الكبير الذي أولاه المعتزلة للعقل أن يتركز اهتمامهم على القسم الأول الذي يحوي مشاهدة الأحداث على طبيعتها وسماع شهادة المختصين ، أما تلك المصادر التي تمثل القسم الثاني فهي كتب السابقين أو المعاصرين التي أتيح للمعتزلة الاطلاع عليها ، وروايتها أو الأخذ منها.

وسوف يدور الحديث حول كل قسم من تلك الأقسام ، في محاولة لبيان أهميته والقدر الذي أفاد منه المعتزلة .

أولاً : مصادر الأحداث المعاصرة

مثلت مصادر الأحداث المعاصرة جانباً هاماً في كتابات المعتزلة ، إذ كان الحرص في جمع الأخبار بأنواعها مدعاة للتوسع في الطرق التي ترد من خلالها تلك الأخبار وهو ما أسهم في وفرة المادة التي قدمها المعتزلة . وعند النظر في تلك الطرق يتبين أنها تتجلى في الاطلاع الشخصي ، وشهادات المعاصرين .

أ-الاطلاع الشخصي :

يعد الاطلاع الشخصي والمشاهدة العيانية من أهم الأسس التي تكسب الدراسة الدقة في التعبير ، والقدرة على التمييز بين الخطأ والصواب ، كما أنها ذات أهمية في ضبط رواية الأخبار التي ترد عن طريق الناس من حيث إعادة الخبر إلى حجمه الطبيعي دون مبالغة ،وقد أدرك المعتزلة أهمية ذلك فكانت المعلومات التي قدمها الجاحظ محصلة تجارب علمية حقيقة ساعدت في رسم صورة صادقة عن واقع المجتمع آنذاك ، ففي كتاب البخلاء ينص الجاحظ أحياناً على مشاهداته ، فيقول في موضع ما بعد أخبار نقلها عن أحد البخلاء : "وقد رأيته أنا زماناً من الدهر ، ما رأيته قط إلا ونعله في يده ، أو يمشي طول نهاره في نعل مقطوعة العقب، شديدة على صاحبها " [1] . ويعود ليؤكد اطلاعه على أحوال الرجل بقوله : "وقد رأيته وسمعت منه في

---

(1) البخلاء ، شرح : أحمد العوامري وعلي الجارم (دار الكتب العلمية ، بيروت، 1418هـ/1997م) 7/2.

البخل كلاماً كثيراً ، وكان من البصريين ، ينزل في بغداد مسجد ابن رغبان. ولم أر شيخاً ذا ثروة اجتمع عنده وإليه من البخلاء ما اجتمع له : منهم إسماعيل بن غزوان ، وجعفر بن سعيد ، وخاقان بن صبيح ، وأبو يعقوب الأعور ، وعبدالله العروضي ، والحزامي عبدالله بن كاسب" (1) وفي معرض وصفه لأحد البخلاء يقول : "وكان أبو سعيد المدائني إماماً في البخل عندنا بالبصرة ، وكان من كبار المغتنين ومياسيرهم ، وكان شديد العقل ، شديد العارضة ، حاضر الحجة ، بعيد الروية" (2) .

وإجمالاً فإن الجاحظ في كتابه البخلاء يحرص على نقل مشاهداته العيانية كما هو في قوله : "هذه ملتقطات أحاديث أصحابنا وأحاديثنا ، وما رأينا بعيوننا" (3) .

ويحوي كتاب البرصان للجاحظ بعضاً من هذه المشاهدات ، وهي على محدوديتها تبرز القدر الذي يوليه الجاحظ للوقوف على الأخبار بنفسه ، ففي معرض إنكاره لما يشاع حول ضآلة جسم التوم يقول : "وقد رأيت أنا غير الذي يقولون ... ورأيت الأخوين اللذين كانا يلقبان منكر ونكير ... ورأيت الأخوين المازنيين ... ولم أر فيهم نحيفاً إلا عبدان تلميذ (يوحنا) بن ماسويه" (4) ، وفي حديثه عن جماعة تقوم بتشويه أبنائها لأجل تعريضهم لمسألة الناس يقول : "وأنا رأيت من هذه الصفة جماعة قد أزمنوا أولادهم" (5) .

كما يحرص الجاحظ على تتبع الأخبار بنفسه والسؤال عما يشكل عليه من أصحاب الشأن أو المحيطين بالحدث مثل قوله : "وسألت مشيخة بني صبير عن برص البهلول بن عبيد ابن علاق بن شماس الصبيري" (6) ولدينا نص طويل يصور فيه الجاحظ مشاهداته لمجالس الإخباريين والرواة الذين كانوا مصدراً خصباً للمرويات التي سجلها ونقلها إلينا عبر مؤلفاته العديدة ، حيث يقول : " وقد أدركت رواة المسجديين والمربديين ومن من لم يرو أشعار المجانين ولصوص الأعراب، ونسيب الأعراب ، والأرجاز الأعرابية القصار ، وأشعار اليهود والأشعار

---

(1) المصدر السابق 11/2.
(2) المصدر السابق 64/2.
(3) المصدر السابق 82/2.
(4) الجاحظ : البرصان ص80- 81.
(5) المصدر السابق ص365- 366.
(6) المصدر السابق ص129.

المنصفة ، فإنهم كانوا لا يعدونه من الرواة . ولقد شهدتهم وما هم على شيء أحرص منهم على نسيب العباس بن الأحنف ، فما هو إلا أن أورد عليهم خلف الأحمر نسيب الأعراب ، فصار زهدهم في شعر العباس بقدر رغبتهم في نسيب الأعراب ، ثم رأيتهم منذ سنيات ، وما يروى عندهم نسيب الأعراب إلا حدث السن قد ابتدأ في طلب الشعر ، أو فتياني متغزل . وقد جلست إلى أبي عبيدة والأصمعي ، ويحيى بن نجيم ، وأبي مالك عمرو بن كركدة مع من جالست من رواة البغداديين ، فما رأيت أحداً منهم قصد إلى شعر في النسيب فأنشده . وكان خلف يجمع ذلك كله . ولم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب ولم أر غاية رواة الأشعار إلا كل شعر فيه غريب أو معنىً صعباً يحتاج إلى الاستخراج ولم أر غاية رواة الأخبار إلا كل شعر في الشاهد والمثل . ورأيت عامتهم- فقد طالت مشاهداتي لهم- لا يقفون إلا على الألفاظ المتخيرة ، والمعاني المنتخبة ، وعلى السبك الجيد ، وعلى كل كلام له رونق ، وعلى المعاني التي إذا صارت في الصدور عمرتها وأصلحتها من الفساد القديم ، وفتحت للسان باب البلاغة ، ودلت الأقلام على مدافن الألفاظ ، وأشارت إلى حسان المعاني . ورأيت البصر بهذا الجوهر من الكلام في رواة الكتاب أعم ، وعلى ألسنة حذاق الشعراء أظهر . ولقد رأيت أبا عمرو الشيباني يكتب أشعاراً من أفواه جلسائه ليدخلها في باب التحفظ والتذاكر "[1] .

ويظهر الجاحظ أكثر حرصاً على ذكر مشاهداته في كتابه الحيوان ، وهي مشاهدات تتعلق بالمعرفة العامة وعلم الطبيعة والحيوان وما يختص بمعرفة الناس بالمهن وظروف المعيشة .

وقد تحصل للجاحظ ذلك عن طريق رحلاته التي رأى فيها الأودية والأنهار ، ودخل فيها البراري والبلدان ، وجاب فيها صحارى جزيرة العرب والروم والشام والجزيرة وغير ذلك[2] .

وكان من مشاهدات الجاحظ التي سجلها بدقة وبدرجة لم تخلو من الطرافة والغرابة قوله في شأن المرأة مع اللحية : "وقد توجد المرأة ذات لحية . وقد رأيت ذلك وأكثر ما رأيته في عجائز الدهاقين"[3] . وعند حديث الجاحظ عن زواج الأجناس المتباينة من البشر يقول : "ورأينا

---

(1) الجاحظ : البيان والتبيين 4/23-24.

(2) الجاحظ ، الحيوان 7/41 . ومن المناسب القول بأن إشارة الجاحظ لرحلاته لم يرد ما يؤكدها في مصادر أخرى، بل على العكس ، فإن المسعودي ينكرها معتقداً أن الجاحظ "لم يسلك البحار ، ولا أكثر الأسفار ، ولا تقرى المسالك والأمصار، وإنما كان حاطب ليل ، ينقل من كتب الوراقين" انظر : مروج الذهب 1/99.

(3) المصدر السابق 1/115.

الخلاص من الناس ، وهو الذي يتخلق بين الحبش والبيضاء ، والعادة من هذا التركيب أنه يخرج أعظم من أبويه وأقوى من أصليه ومثمريه ، ورأينا البيسري من الناس ، وهو الذي يخلق من بين البيض والهند ، لا يخرج ذلك النتاج على مقدار ضخم الأبوين وقوتهما ، ولكنه يجيء أحسن وأصلح . وهم يسمون الماء إذا خالطته الملوحة يسراً قياساً على هذا التركيب الذي حكينا عن البيض والهنديات "[1].

وتظهر الحاجة عند الجاحظ للمشاهدة حال فحصه بعض الأخبار من مثل قوله : "وقد روى لنا غير واحد من أصحاب الأخبار ، أن إياس بن معاوية زعم أن الشبوط كالبغل ، وأن أمها بنية ، وأباها زجر ، وأن من الدليل على ذلك أن الناس لم يجدوا في بطن الشبوط قط بيضاً . وأنا أخبرك أني قد وجدته مراراً ، ولكني وجدته أصغر جثة ، وأبعد من الطيب ، ولم أجده عاماً كما أجده في بطون السمك"[2] .

لقد جعل الجاحظ من المشاهدة العيانية أداة لفحص الأخبار وطريقة للتثبت من وقوعها، ففي خبر نقله عن الاستعانة بالفيلة في الحروب وما قيل في صفتها يقول اعتماداً على المشاهدة : "وقد سمعنا في هذا الحديث والأخبار عن أيام القادسية ، ويوم جسر مهران، وقس الناطف ، وجلولاء ، ويوم نهاوند ، بالفيل الأبقع ، والفيل الأسود ، والفيل الأبيض ، والناس لم يروا بالعراق فيلاً أوبر ، ولا فيلاً أشعر "[3] .

وهكذا تكثر مشاهدات الجاحظ في كتابه الحيوان ، والتي من نماذجها قوله :

_"وقد رأيت مسجد دمشق ..."[4] .

-"وقد رأيت غير واحد من الأعراب .. ، ورأيت عدة مجانين .. ، ورأيت ذلك في الزنج"[5] .

-"وقد رأيته وجالسته ولم أسمع هذا الحديث منه"[6] .

---

(1) المصدر السابق 157/1.
(2) المصدر السابق 18/6.
(3) الحيوان 99/7.
(4) المصدر السابق1 /56.
(5) المصدر السابق 136/1.
(6) المصدر السابق 156/7.

-"وقد رأيت واحداً منهم ، وما رأيت أحداً ليس له يد إلا وهو يعمل برجليه" [1] .

-"وقد رأيت أنا في عين الفيل من صحة الفهم والتأمل" [2] .

وللجاحظ مجموعة من الرسائل ضمنها التصريح بالمشاهدة مثل قوله : "ورأيت الحيرة البيضاء وما جعلها الله بيضاء ، وما رأيت فيها داراً يذكر إلا دار عون النصراني العبادي ورأيت التربة التي بينها وبين قصبة الكوفة" [3] .

ويبدو شغف المعتزلة بالتجربة ماثلاً في أبي القاسم البلخي ، حيث ظهر ما يؤكد ولعه بها وحرصه في إثبات مقالاته عن طريقها [4] . فيما يمثل "كتابه " مقالات الإسلاميين" أسلوبه في رصد ملحوظاته حول تجمعات المعتزلة وأماكن سكناهم وهو ما يوحي باطلاعه الشخصي على ذلك [5] ، أما كتابه "قبول الأخبار ومعرفة الرجال" فإن الجزء الأخير من العنوان يدل على أن بعضاً من تلك المعرفة مصدرها هو التجارب العملية للمؤلف في محيط لم يكن راضٍ عنه البتة .

ويمضي على الطريقة ذاتها الهمذاني الذي يروي في (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) جانباً من مشاهداته في تراجمه لأعلام الاعتزال ، فمثلاً عند ترجمته لأبي بكر محمد بن إبراهيم الزبيري يذكر أنه رأى ابنته فاطمة بأصبهان" ولها سن كبير ، وهي على غاية في الزهد" [6]. وعند ترجمته لابن السقطي يروي فيقول : "وقد رأيته بالعسكر ..." [7] .

وفي ذكره لتراجمه ما يدل على رغبته في تأكيد ذاته من خلال اطلاعه الشخصي ، من مثل عباراته المتفرقة :

---

(1) المصدر السابق 236/3.

(2) المصدر السابق 183/7.

(3) رسالة في الأوطان والبلدان 147/4.

(4) النيسابوري ، أبو رشيد سعيد بن محمد بن سعيد ، ت 400هـ المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين ، تحقيق : معن زيادة ورضوان السيد (معهد الإنماء العربي ، بيروت، 1979م) ص192.

(5) فضل الاعتزال ص108-114 . وقد اطلع المسعودي على مؤلف لأبي القاسم بعنوان : "عيون المسائل والجوابات" والذي لم يتبقى منه غير الجزء الخاص بمقالات الإسلاميين ، وقد أشار المسعودي لما احتواه الكتاب من مذاهب الهند وآرائهم ، والعلة التي من أجلها أحرقوا أنفسهم في النيران وقطعوا أجسامهم بأنواع العذاب . انظر : مروج الذهب 79/1. وتبعاً لمطالعة المسعودي هذه ، فإن المعتقد أن البلخي كان يسجل مشاهداته وتجاربه الشخصية .

(6) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص297-298.

(7) المصدر السابق ص312.

-"ورأيت في جملة ما رأيت كتاب (الجمل) لابن السراج" [1] .

-"... وله مسجد كبير برامهرمز ، كنت أقعد فيه كثيرا" [2] .

_"وسكنته أنا مدة من الزمان مع أصحابنا وكنا نتذاكر" [3] ورأيت له مسألة في البقاء"[4]

.

وعلى نفس النسق السابق يسجل المقدسي في مؤلفه (البدء والتاريخ) بعضاً من مشاهداته على النحو التالي :

_"وأذكر أني سألت بعض الأعاجم بنواحي سنجار" [5] .

-"وحدثت عن رجل في بلاد سابور من حدود فارس ... فقصدته متصفحاً ما عنده ولزمته أياماً" [6] .

-"و حدثني أبو نصر الحرشي بفرجوط قرية من الصعيد..." [7] .

-"وسمعت أبا عبدالرحمن الأندلسي بمكة" [8] .

ونظراً للطبيعة الأدبية لكتاب (شـــرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد ، والتي أســـهمت في الإقلال من الاعتماد على المشاهدة ، إلا أن احتواءه على مادة تاريخية كبيرة لم يلغ ذلك تماماً ، إذ كانت تبرز بين الأحيان شخصية ابن أبي الحديد لتؤكد حضورها على نحو واضح.

ولدينا هنا بعض الأمثلة على ذلك منها قوله :

-".. بحثت في ذلك اليوم.." [9] .

-"..ثم وقع بيدي بعد ذلك .." [10] .

---

(1) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص308 .

(2) المصدر السابق ص312-313.

(3) المصدر السابق ص317.

(4) المصدر السابق ص320.

(5) المقدسي : البدء والتاريخ 76/1.

(6) البدء والتاريخ 90/2.

(7) المصدر السابق 156/2.

(8) المصدر السابق 65/4.

(9) شرح نهج البلاغة 82/11.

(10) المصدر السابق 83/11.

-"... ثم وقفت بعد ذلك.." [1] .

-"وصنف بعض الطالبيين في هذا العصر كتاباً في إسلام أبي طالب ،وبعثه إلى وسألني أن أكتب عليه بخطي نظماً أو نثراً" [2] .

ــ".. وعلى ذكر هذا الشعر فإني حضرت وأنا غلام بالنظامية ببغداد في بيت عبدالقادر بن داود الواسطي المعروف بالمحب ، خازن الكتب ..." [3] .

والواقع أن المشاهدات السابقة كانت لأخبار عادية ، ليس فيها ما يلفت النظر ، لكنها كانت تمثل –على أية حال– طبيعة المعتزلة في الاهتمام بدقائق الأمور على نحو قد يبدو أحياناً ساذجاً وغريباً ، وذلك من خلال أسلوب يعتمد التذكير بالنفس : "وقد رأيته "ولم أر "ولم أسمع" "كنت أقعد فيه" "وسكنته أنا" .

ب–شهادات المعاصرين :

مثلت الشهادات الشفوية عند المعتزلة الجانب الأغزر والأكثر استخداماً في تسجيل الأحداث المعاصرة ، وبلغ الاهتمام بالسماع حداً جعلهم يعتبرونه أصلاً في صقل وتنمية مهارات الباحث "لأن كثرة السماع للأخبار العجيبة ، والمعاني الغريبة ، مشحذة للأذهان ، ومادةٌ للقلوب ، وسبب للتفكير ، وعلة للتنقير عن الأمور ، وأكثر الناس سماعاً أكثرهم خواطر ، وأكثرهم خواطر أكثرهم تفكراً ، وأكثرهم تفكراً أكثرهم علماً ، وأكثرهم علماً أرجحهم عملاً" [4] .

وقد كان الجاحظ أوسع المعتزلة نقلاً عن الغير ، إذ أتاحت له علاقاته مع الرواة والإخباريين ومختلف الطبقات في البصرة قاعدة عريضة وكبيرة من المرويات مكنته من وضع جل مؤلفاته في المعارف المتنوعة ، وكان لضخامة المادة التي تحصلت لديه عن طريق المشافهة، مبعث اتهام له عند الآخرين وهو ما دفعه للقول "وقد جمعت لك في هذا الكتاب جملاً التقطناها من أفواه أصحاب الأخبار ، ولعل بعض من يتسع في العلم ، ولم يعرف مقادير الكلم ، يظن أنا قد

---

(1) المصدر السابق 83/11.

(2) المصدر السابق 276/14.

(3) المصدر السابق 412/14.

(4) الجاحظ ، الرسائل ، رسالة حجج النبوة 239/3.

تكلفنا له من الامتداح والتشريف ، ومن التزيين والتجويد ما ليس عنده ، ولا يبلغه قدره ، كلا والذي حرم التزيد على العلماء ، وقبح التكلف عند الحكماء ، وبهرج الكذابين عند الفقهاء، لا يظن هذا إلا من ضل سعيه !" [1] .

وكان الجاحظ يدون الأخبار بقوله "حدثني" [2] و "خبرني" [3] ....

...و "زعم لي" [4] ، وفي بعض الأحيان يتعمد إغفال ذكر من استمع إليه مكتفياً بالقول "وخبرني من رأى بابك.." [5] و"حدثني بعض أهل العلم ممن طال ثواؤه في أرض الجزيرة"[6]، ونحو ذلك [7] ، فيما كان يدون بعض سماعاته بسؤال ذوي الخبرة والاختصاص كقوله "زعم لي سلمويه وابن ماسويه متطبباً الخلفاء " [8] "زعم لي بعض الحوائيين" [9] وخبرني كم شئت من أطباء الناس وأصحاب التجارب" [10] "وسألت بعض العطارين من أصحاب المعتزلة" [11] .

وكان في طليعة من التقى بهم الجاحظ وأخذ عنهم شفاهة كوكبة من الرواة الكبار والعلماء ، من أمثال أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي ولاءً (110-210هـ) حيث روى عنه الكثير من

---

(1) البيان والتبيين 18/2.

(2) البرصان ص68، 81، 283، 540.

-البيان والتبيين 267/1.

-الحيوان 13/2.

-الرسائل 401/2، 250.

(3) البرصان ص484-485، 329.

-البيان والتبيين 38/1.

-الحيوان 237/3، 70/5.

-الرسائل السياسية ، رسالة في العثمانية ص288.

(4) الحيوان 156/1.

(5) البرصان ص398.

(6) الحيوان 51/4.

(7) الحيوان 125/2-126، 219، 130، 226/3، 252، 348-349، 515، 15/4-16، 72.

(8) المصدر السابق 246/1.

(9) المصدر السابق 191/4.

(10) المصدر السابق 374/5.

(11) المصدر السابق 304/5.

الأخبار [1] ، والأصمعي أبو سعيد عبدالملك بن قريب الباهلي (123-216هـ) الذي اتصل به الجاحظ وروى عنه العديد من الأخبار في مواضيع كثيرة من كتبه [2] ، وأبو الحسن علي بن محمد المدائني (132-224هـ) الذي كان "عجباً في معرفة السير والمغازي والأنساب وأيام العرب" [3] وقد ذكره الجاحظ عدة مرات كأحد مصادره الشفهية الرئيسة[4] ، وثمة رواة عديدون ذكرهم الجاحظ واستفاد منهم ، من مثل محمد بن زياد الملقب بابن الأعرابي (ت231هـ) [5] وهشام بن محمد الكلبي (ت206هـ)[6] ومحمد بن سلام الجمحي (ت232هـ) [7] . كذلك كان الجاحظ على علاقة طيبة مع بعض الشعراء حيث كان يروي عن الخريمي [8] . والواقع أن أسلوب الجاحظ في توثيق أخباره كان يظهر إلى حد ما تأثره بطريقة المحدثين التي تشترط مع

---

(1) البيان والتبيين 321/1، 265/3-266.

-الحيوان 471/3، 59/7، 60/7.

-الرسائل السياسية ، رسالة في الأوطان والبلدان ص107.

(2) البخلاء 162/2، 195.

-البرصان ص111

-البيان والتبيين 23/1، 39، 321.

-الحيوان 138/2، 141-142، 341/2، 67/4-68.

(3) الذهبي ، سير أعلام النبلاء 400/10-401.

(4) البيان والتبيين 180/2، 142/3.

(5) البخلاء 215/2.

-البيان والتبيين 41/1، 97، 157.

-الحيوان 402/4، 62/6.

(6) البيان والتبيين 123/1، 86/2.

-الحيوان 65/1، 71/3 ، 209/5.

(7) المصدر السابق 119/3، 252.

(8) الرسائل ، رسالة في التشبيه 284/1.

والخريمي : هو أبو يعقوب إسحاق بن حسان بن قوهي . أصله من خراسان ونزل بغداد ; وكان شاعراً محسناً وله مدائح . انظر : ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، تحقيق : أحمد محمد شاكر (دار المعارف : القاهرة ، ط1، 1377هـ/1958م) 853/2، ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 326/6.

الخبر مسنده[1].

وكما هو الحال يعرض البلخي مادته ملتزماً بذكر الإسناد ، خاصة عندما يتعلق الأمر بنسبة القول بالاعتزال لمن يترجم له [2] ، لكن إحالاته على من يروي لا يفهم منها بالضرورة السماع لأنه لم يصرح بذلك إلا في قوله "سمعت يحيى بن معين يقول .." [3] فيما تكتسب تقولاته الشفهية الأخرى صيغ التمريض والتضعيف مثل : "حكى عن بعض السلف" [4] و"روي عن رجل جليل" [5] و "قال بعضهم" [6] "وقال قوم" [7] و"روى أهل البصرة" [8] غير أن كتابه في قبول الأخبار يختلف كلية عن أسلوبه ذلك إذ يبدو فيه متأثراً بمنهج أهل الحديث حيث تأتي رواياته جميعها مسندة [9] . إلا أن تصريحه بالسماع لا يقع إلا نادراً [10] ، إذ تأتي مروياته غالباً بمثل "قال" [11] و"روى" [12] .

ويعكس كتاب "تثبيت دلائل النبوة" للهمذاني رغبته في الاستقلال بمادته من خلال عدم الكشف عن مصادره الشفهية التي ساعدته على الإحاطة بأوضاع المسلمين في عصره [13] كما أنه لا يحفل بالأسانيد ولا يشير إليها في توثيق مروياته [14] .

---

(1) وهي طريقة كان لها أثرها في توثيق الرواية حتى أصبحت بذلك منهجاً في التحقيق التاريخي والضبط العلمي ، وللمزيد من التفصيل انظر : رستم ، أسد ، مصطلح التاريخ (المطبعة الأمريكية ، بيروت، ط1، 1939م) ص86.

(2) فضل الاعتزال ص76-85-88-90.

(3) فضل الاعتزال ص97.

(4) المصدر السابق ص64-65.

(5) المصدر السابق ص66.

(6) المصدر السابق ص69.

(7) المصدر السابق ص70.

(8) قبول الأخبار ومعرفة الرجال (مخطوط مصور على ميكروفيلم بقسم المخطوطات بدار الكتب المصرية ، تحت رقم 8135) ورقة 60.

(9) المصدر السابق ورقة 7 .

(10) المصدر السابق ورقة 6، 42.

(11) المصدر السابق ورقة 7، 8، 9، 11، 12، 15، 39، 41.

(12) المصدر السابق ورقة 9، 10، 37، 38، 40، 41، 42.

(13) انظر مثلاً : 517/2، 522.

(14) انظر مثلاً : 460/2-462، 489-491، 553، 555-556.

وعلى ذات الشبه في تراجم المعتزلة تكشف إحالات الهمذاني ركاكة مصادره الشفهية حيث لا تظهر عبارات مثل "وحكى أنه" [1] وذكر عن" [2] و"روي عن" [3] و"المروي عن" [4] و"المحكي عن" [5] سوى ضعف المادة التاريخية التي جمعها حول تراجم المعتزلة وهو ما قد يجر إلى التفكير في صدقيتها !! إلا أنه كان يصرح بالسماع أحياناً مثل قوله " وسمعت أبا العلاء الصيرفي" [6] .

والواقع أن المعتزلة كلما بعدوا عن الحديث في المذهب ورجاله تحررت مروياتهم ووجدت متسعاً للظهور ، فالمقدسي في كتابه البدء والتاريخ ينص على تدوين أخباره بقوله "حدثنا" [7] و"حدثني" [8] فيما يأتي لفظ "سمعت" على الأغلب متحللاً من ربطه باسم راويه مكتفياً بإسناده لطائفة من الناس أو جماعة من أهل العلم نحو قوله "سمعت بعض الشيعة" [9]، "سمعت بعض القرامطة" [10] ، "سمعت رجلاً من يهود" [11] ، "سمعت بعض المفسرين" [12] .

وتظهر مرويات ابن أبي الحديد الشفهية حرصاً على تقديم شهادات حية من ذوي

---

(1) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص 144، 210، 224، 224-225-226-227-228، 235-236.

(2) المصدر السابق ص 144، 210.

(3) المصدر السابق ص 145-146، 150، 157، 159-160، 166، 170، 193، 196، 224، 230-231، 236، 241، 283.

(4) شرح نهج البلاغة 202/10.

(5) المصدر السابق ص 156-157.

(6) المصدر السابق ص 319.

(7) البدء والتاريخ 146/1-147، 158/2، 172 .

(8) المصدر السابق 147/1-148، 156/2، 157.

(9) المصدر السابق 150/1.

(10) البدء والتاريخ 184/1.

(11) المصدر السابق 200/1.

(12) المصدر السابق 130/3.

الاختصــاص وذلك رغبة في ســعة الاطلاع ومعرفة التفاصــيل ، ويمكن انتقاء التالي كدليل على ذلك :

-"وحدثني أبو جعفر يحيى بن محمد بن زيد العلوي نقيب البصرة ..." [1] .

---

(1) شرح نهج البلاغة 180/6، 359/10، 80/11-82، ، 207/13-215، 351/14-352.

-"وحدثني يحيى بن سعيد بن علي الحنبلي المعروف بابن عالية ... وأحد الشهود المعدلين.." [1] .

-"وحكى لي فقيه خراساني وصل بغداد يعرف بالبرهان..." [2] .

-"حدثني من أثق به من أهل العلم حديثاً "[3].

-" وسألت علي بن الفارقي مدرس المدرسة الغربية ببغداد ، فقلت له ..." [4] .

ثانياً : مصادر العصور السابقة :

مثلت الكتب مصدراً هاماً من مصادر العصور السابقة ، إذ كانت من العوامل الرئيسة التي ساعدت على حفظ العلوم والمعارف ، وساهمت في نشر الثقافات ، وكانت حصيلة المعتزلة من ذلك قدراً كبيراً تجلت صورته في تراثهم الذي تركوه وانعكس أثره في فكرهم الذي خلفوه .

وقد حفظت كتب المعتزلة عمق نظرتهم وصواب تقديرهم لأهمية الكتاب "ولا أعلم نتاجاً في حداثة سنه وقرب ميلاده ، ورخص ثمنه ، وإمكان وجوده ، يجمع من التدابير العجيبة والعلوم الغريبة ، ومن آثار العقول الصحيحة ومحمود الأذهان اللطيفة ، ومن الحكم الرفيعة ، والمذاهب القويمة ، والتجارب الحكيمة ، ومن الأخبار عن القرون الماضية ، والبلاد المتنازحة ، والأمثال السائرة والأمم البائدة ، ما يجمع لك الكتاب " [5] "ولولا الكتاب لاختلت أخبار الماضين ، وانقطعت آثار الغائبين ، وإنما اللسان للشاهد ، والقلم للغائب عنك ، والماضي قبلك والغابر بعدك ، فصار نفعه أعم ، والدواوين إليه أفقر " [6] .

ومن خلال استعراض النتاج التاريخي عند المعتزلة ، يتبين أنه يمكن حصر مصادرهم في مجموعتين هما :

1-مصادر عامة .

2-مصادر خاصة .

---

(1) شرح نهج البلاغة 202/10.

(2) المصدر السابق 356/8.

(3) المصدر السابق 73/13.

(4) المصدر السابق 395/16.

(5) الجاحظ : الحيوان 42/1.

(6) الجاحظ : الرسائل ، رسالة المعلمين 207/3.

1-المصادر العامة :

أ-القرآن الكريم والحديث النبوي :

تكاد تجمع مؤلفات المعتزلة على اعتبار القرآن الكريم والحديث النبوي في طليعة المصـــادر العامة التي اعتمدوا عليها واقتبسوا منها .

فالقرآن الكريم قدم للمعتزلة مادة علمية ضخمة نهلوا منها في معظم الموضوعات التي تطرقوا إليها بالحديث ، ففي موضوع مهم مثل الإمامة استدل الجاحظ ببعض الآيات التي رأى فيها دلالة أفضلية الصديق رضي الله عنه وتقدمه على بقية الصحابة في إمامة الأمة بعد وفاة النبي ρ وقدمها في الاحتجاج لما يريد ، ومن الأمثلة على ذلك قوله : "فكان ما أنزل الله في أبي بكر من تفضيله وتزكيته وإن لم يسمه قوله لجميع المؤمنين : [illegible] (سورة التوبة آية 40) .

فقد دل الكلام على أن الله إنما عنى بالآية المؤمنين دون الكفار ... ، وليس أنه أراد تأنيب المؤمنين وتقريع المهاجرين ، ولكنه أخبر عن تقصيرهم عن فضيلة أبي بكر إذ ظعنوا وأقام . وليس النقص في الفضل كالنقص في الفرض [1] . ثم ختم ذلك بقوله : "والدليل على فضيلة مقام أبي بكر على ظعنهم أنهم حيث هاجروا ونزلوا بالنجاشي والأنصار فنزلوا بأكرم منزول به ،" فكانوا في ذراه آمنين ، رافهين وادعين ، إلا ما كان من قصة جعفر وسعاية عمرو، وإحماش النجاشي وتهييجه . فما كان ذلك إلا صدر نهار حتى جعل الله العاقبة للمتقين . وأبو بكر والنبي من

---

(1) الرسائل السياسية ، رسالة في العثمانية ص199.

الوحدة والقلة والجفوة والوحشة ، وخفة ذات اليد ، والسب والإهانة ، والخوف بالقدر الذي لا يأتي عليه قول وإن كثر ، ولا يبلغه وهم وإن اتسع" [1].

وأما الحديث النبوي فقد كان مصدراً ثرياً للجاحظ إذ كان يظهر حرصاً كبيرا في الاستشهاد بالحديث [2] ، بل ويعقد فصولاً بأكملها في بعض كتبه [3] ، ولقد ساعدته المادة التي جمعها في الاتساع في موضوعاته [4] ، وأكسب تلك المادة مؤلفاته الموضوعية التي تحتاجها عبر الجدية في الطرح والرصانة في العرض [5] ، ودلت بعض العبارات التي كان يستخدمها على تأثره بصنعة المحدثين مثل قوله : "إذا تفقدنا أخبارهم ، وأحصينا أحاديثهم وعدد رجالهم ونظرنا في صحة أسانيدهم" [6] . كما أن إتيانه بسلسلة السند في الكثير من تقولاته ، يوضح القدر الذي كان يوليه الجاحظ لإكساب مادته الاحترام والتقدير [7] .

وثمة اهتمام من قبل أبي القاسم البلخي في نقل مروياته مدعمة باستشهادات من القرآن الكريم ،ولئن كان الجزء القليل المتبقي من كتابه (المقالات) والملحق بطبقات المعتزلة قد أظهر جانباً ضئيلاً من ذلك [8] ، فإن ثقافة البلخي الدينية تفرض علينا الاعتقاد بأن القرآن كان مصدراً رئيساً له ، وقد حوى كتابه "قبول الأخبار" بعضاً من الآيات في مواضع متفرقة [9] . وأبدى البلخي اهتماماً بالسنة المطهرة حيث وضع مؤلفه (قبول الأخبار) في رجال الحديث ، لكن خطته في الكتاب كانت قائمة على تتبع المثالب والمطاعن التي اتهم بها المحدثون [10] !!

---

(1) الرسائل السياسية ، رسالة في العثمانية ص199.

(2) المصدر السابق ص 217-226.

(3) البيان والتبيين 2/18-30.

(4) الرسائل السياسية ، رسالة في العثمانية ص231-241.

(5) الرسائل السياسية ، رسالة في العثمانية ص241-247.

(6) العثمانية ص 129. وما أشار إليه الجاحظ من اهتمامه بصحة الأسانيد لم يكن إلا على قدر الحاجة !! وإلا فالأغلب عليه عدم الاهتمام بذلك . انظر : موقف المعتزلة من المحدثين ص248-254.

(7) البرصان ص 393-394، 396، 485-487.

-الرسائل السياسية رسالة في العثمانية ص188، 207-208.

(8) فضل الاعتزال ص87-88.

(9) انظر مثلاً : ورقة 31، 32، 35، 59، 60، 68، 133، 138، 173.

(10) انظر في ذلك ما اشترطه المؤلف على نفسه في مقدمته ص2-3.

وتبدو الحاجة ماسة في موضوع مثل الدلائل للاستشهاد بآيات القرآن الكريم ، ولذا فإن تتبع الآيات في كتاب(تثبيت دلائل النبوة) للهمذاني قد يضطرنا للإسهاب [1] ، لكن ما يجب النظر إليه في منهج الهمذاني في الاستدلال بالآيات هو أنه كان دائم الإلحاح في اختيار الآيات التي تخبر عن الغيوب ، وذلك بقصد تبيان إلى أي حد يصدقها الواقع والتاريخ [2] ، من مثل تعليقه على خبر ورد عن اليهود في قوله تعالى: [illegible]

[illegible]

(سورة آل عمران . 110-112).

حيث قال : "فخبر أن أقلهم يؤمن ولو لم يكن على بينة من أمره وثقة عن خبر ربه عز وجل وما يوجه إليه ، لم يكن ليقول هذا وهو لا يأمن أن يتبعه أكثرهم ويؤمنون ويدخلون في دينه . ثم قال : [illegible] ولو لم يكن على يقين لم يقل : [illegible] وهو لا يأمن أن يتجاوزوا الأذى إلى أخذ المال أو إلى سبي الذرية وإلى قتل الأنفس ، وأن يغلبوه إن قاتلوه ولا يولون الأدبار فنزلوا على حكم سعد بن معاذ ، وقاتلوه يوم خيبر فهزمهم وملكهم وأخذ خيبر عنوة بالسيف فرضوا أن يقرهم على أن يكونوا حرثة يعملون له في النخل . فتأمل هذا الشرح وهذا التفصيل في هذه الأخبار ، فإن مثلها لا يقع إتفاقاً ولا من حذاق المنجمين ولا الكهنة ، وانظر كيف أخبرهم بها قبل وقوعها ، وأنذرهم بما يكون قبل أن يكون ، وجعلهم على أهمية كبيرة بخلاف تدبير البشر . وقد كانوا جماعات كثيرة لهم خيول وسلاح وحصون ويمتنعون ويقاتلون من ناوأهم وأرادهم وقصدهم ، لتعلم أن هذا من

---

(1) انظر على سبيل المثال : 14/1، 37، 44، 53، 64، 85، 90، 317/2، 348، 352، 365، 405.

(2) انظر : مقدمة المحقق ورقة ز.

أخبار علام الغيوب"[1].

وكان من الطبيعي أن يقدم الهمذاني في كتابه (فضل الاعتزال) سيلاً كبيراً من الآيات على سبيل الاحتجاج للمذهب [2] ، كما أن الشق المتعلق بالتراجم قد احتوى هو الأخر استشهادات عدة بالقرآن الكريم جاءت على خلفية عرض آراء المعتزلة وتوجهاتهم [3] .

ويظهر الكتابان : (تثبيت دلائل النبوة) و(فضل الاعتزال) كثافة المادة الحديثية التي احتواها ، حيث لم يخرج اختيارها عن فكرة الموضوع الأساسية [4] ، وهو اختيار مصحوب في الأول باهتمام واضح بنوعية المادة المجموعة حيث جمع روايات من الصحيحين في أحاديث الغار [5] ، بينما هو في الثاني لا يبرز ذات الاهتمام بنفس المادة [6] . وهو ما يدل على أن الهمذاني كغيره من المعتزلة لم يكن ليقيم الحديث على أصوله المعتبرة دوماً .

أما اقتباسات المقدسي في (البدء والتاريخ) من القرآن الكريم [7] والحديث النبوي [8] الشريف فهي تؤكد الأهمية التي يوليها المؤلف لهذين المصدرين ، حيث تأتي استشهاداته منها قاطعة وحاسمة ، ومن الأمثلة على ذلك قوله في مقالات الأمم في حدث العالم وقدمه : "وقد ذكرنا آراءهم في المبادئ وكشفنا عن عوار كل من خالف الحق ودللنا على أن مأخذ هذا العالم لا يصح إلا من جهة الوحي والنبوة بما لا مزيد عليه في مقدار الشريطة التي نصبناها في كتابنا هذا" [9] وفي

---

(1) الهمذاني ، تثبيت دلائل النبوة 432/2-435.

(2) انظر على سبيل المثال : ص138، 146، 149، 151، 154، 158، 160، 162، 165، 169،

(3) انظر على سبيل المثال : ص 216، 218، 220، 224، 230، 232، 236، 239، 242.

(4) انظر في ذلك مثلاً على التوالي :

-82/1، 147، 219، 253، 257، 296، 347/2، 409، 425، 439، 488، 642.

-ص 145، 149، 151، 155، 158، 360، 163، 166، 170، 186، 196، 200، 210، 289.

(5) 366/2 – 371 .

(6) انظر مثلاً : ص 210 ، 211 ، 215 ، 224 ، 227 ، 234 . حيث كان إسناد الأحاديث بصيغ التمريض والتضعيف .

(7) انظر : 72/1 ، 75 ، 87 ، 112 ، 164 ، 177 ، 188 ، 193 ، 3/2 ، 14 ، 46 ، 65 ، 87 ، 93 ، 101 ، 159 ، 185 ، 76/3 ، 98 ، 81/4 ، 97 ، 128 ، 149 ، 220 ، 27/5 .

(8) 146/1 ، 149 ، 164 ، 176 ، 181 ، 190 ، 194 ، 196 ، 50/2 ، 51 ، 73 ، 103 ، 119 ، 157 ، 167 ، 174 ، 212 ، 141/4 – 142 ، 153/5 .

(9) البدء والتاريخ 1/2 .

استعراض لمقولات أهل الملل والنحل بشأن النبوة والأنبياء والخلاف الذي بينهم في ذلك[1] ، يستخدم النص القرآني لبيان الحق فيقول : "وجملة القول في الأنبياء والنبوة أنها كلها من مشكاة واحدة لا يجوز عليها أن يختلف في أصل الديانة والتوحيد ولا فيما يأتي به من الأخبار وإن اختلف فروعه وانتسخت شرائع بعضهم ببعض بقول الله تعالى [illegible] سورة الشورى : آية 13 .

وقال تعالى : [illegible] سورة الزخرف : آية 45 . فما روى قوم من شيء يخالف أصل الديانة والتوحيد مثل كفر النعم والإشراك بالله واستحلال الظلم والأمر بالمنكر والنهي عن المعروف ولا دعوة من قبل نبي أو رسول فهم كاذبون في دعواهم أو نبيهم كاذب متنبئ لأن هذا خلاف التوحيد [2] .

وبقدر ضخامة كتاب (شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد ، كانت وفرة مادته من القرآن والحديث النبوي الشريف ، وما يهم في هذا الصعيد هو الشق المتعلق باستشهاداته منهما في المسائل التاريخية ، حيث استفاد منهما في مواضيع عدة منها ما يتعلق بأديان العرب وفرقهم في الجاهلية[3] ، ومنها ما يتعلق بأخبار الأقوام السابقين [4] ، ومنها ما له علاقة بدحض شبه الخوارج والرد عليهم[5] .

والحق أن الملاحظ في اهتمام المعتزلة بالحديث هو اقتصارهم على النقل (من كتب الله أعلم

---

(1) البدء والتاريخ 3/2-9 .

(2) البدء والتاريخ 3/9 .

(3) 1/94 – 98 ، 19/220 – 233 .

(4) المصدر السابق 2/376 – 377 ، 10/392 .

(5) المصدر السابق 8/280 – 285 .

بصحتها) دون الرواية ، حيث لم يكن لهم في ذلك كبير اهتمام ومما يؤيد هذا الجانب قول الإمام الذهبي عن علماء المعتزلة وغيرهم : "هذا الضرب لا أعلم له رواية ؛ مثل بشر المريسي ، وأبي إسحاق النظام ، وأبي الهذيل العلاف ، وثمامة بن أشرس ، وهشام بن الحكم الرافضي المشبه ، وضرار بن عمرو ، ومعمر أبي المعتمر البصري ، وهشام بن عمرو الفوطي، وأبي عيسى الملقب بالزوار، وأبي موسى الفراء ، فلكونهم لم يرووا الحديث لم أحتفل بذكرهم ، ولا استوعبتهم، فأراح الله منهم". [1]

ب-التوراة والإنجيل :

تكشف لنا مؤلفات المعتزلة عن دراية عميقة بالتوراة ، كما تبرز معرفتهم الجيدة بالإنجيل، حيث كان الدافع لذلك الرغبة في تفنيد ودحض حجج اليهود والنصارى تجاه الإسلام والمشاركة في الجدل الدائر حول القضايا الدينية الرئيسة التي كانت تشغل المهتمين بها آنذاك.

وقد كانت التوراة والإنجيل من المصادر التي استعان بها المعتزلة في بعض مؤلفاتهم ، حيث ظهر احتفالهم بها على نحو مبالغ فيه ، إذ صرح بذلك الجاحظ في إحدى رسائله بقوله : "وسنقول في جميع ما ورد علينا من مسائلكم ، وفيما لا يقع إليكم من مسائلهم ، بالشواهد الظاهرة ، والحجج القوية ، والأدلة الاضطرارية . ثم نسألهم بعد جوابنا إياهم عن وجوه يعرفون بها انتقاض قولهم ، وانتشار مذهبهم ، وتهافت دينهم" [2] .

وكان من الواضح أن الجاحظ اعتمد نسخاً مترجمة للعربية من التوراة والإنجيل ، حيث اقتبس منها بدقة مقاطع في حقيقة المسيح عليه السلام نقض من خلالها إدعاء النصارى بنوته لله[3] — تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً — كما أشار إلى انقطاع سند الأناجيل[4] وسوء طوية اليهود والنصارى في ترجمتهم الحرفية للنصوص الأصلية[5] ، وهو ما يدل على قدرة الجاحظ العلمية وسعة اطلاعه ، ودقته في مطالعة النصوص ومقارنتها ببعضها .

وتظهر استفادة الجاحظ من التوراة والإنجيل في معظم كتبه إذ تحوي نصوصاً منهما أو حديثاً

---

(1) الذهبي : ميزان الاعتدال 23/2 .

(2) الرسائل الكلامية : رسالة في الرد على النصارى ص257 .

(3) المصدر السابق ص270 — 274 .

(4) المصدر السابق ص 270 .

(5) المصدر السابق ص 274 .

عنهما يدل على اطلاعه عليهما ومعرفته بما فيهما ، ويرد مثل ذلك في البيان والتبيين[1] وفي الرسائل[2] ، والحيوان[3] .

وبقدر براعة الجاحظ في الاستفادة من التوراة والأناجيل ، كان لإطلاع الهمذاني على الأناجيل – خاصة – ودراسته المتأنية لها أثره في تقوية حججه في كتابه (تثبيت دلائل النبوة) إذ استعرض ما فيها من نصوص بشأن مريم وابنها عليهما السلام[4] وبشأن طبيعة المسيح عليه السلام [5] ، ونقل فقرات من الأناجيل عن ما زعمته يهود من صلب المسيح عليه السلام[6] وكان في ذلك كله يقدم دراسة مستفيضة لأفكارهم وأظهر اهتماماً بكتب النصارى الأخرى التي وضعوها لدعم معتقداتهم ككتاب الحواريين وكتاب التسليح لبولس[7] وقد توصل في نهاية المطاف إلى إثبات وقوع التحريف في الأناجيل[8] .

ويعتبر (البدء والتاريخ) من مصادر المعتزلة التي اعتمدت التوراة والإنجيل وكان لنقل المباشر من نصوص توراتية بالعبرانية ثم ترجمتها إلى العربية ما يبعث على الاعتقاد بأن المقدسي كان مطلعاً على نسخ أصلية منها عارفاً باللغة التي كتبت بها ، وذلك من مثل حديثه عن أول ابتداء الخلق[9] ، وعن الجنة[10] ، وفي أماكن متفرقة ينقل ما ورد في التوراة باختصار حول الاختلاف في آدم عليه السلام[11] ، وخروج يأجوج ومأجوج [12] ، كما أنه حين ذكره لقصة يوسف عليه السلام

---

(1) 104/1 ، 376/3 .

(2) رسالة في حجج النبوة 270/3 .

-رسالة في الجد والهزل 161/1 .

- رسالة في النابتة 18/2 .

(3)86/1 ، 365/3 ، 63/4 ، 199 ، 202 ، 431 ، 139/5.

(4)1 البدء والتاريخ /26 .

(5)93/1 – 105 .

(6)137/1 – 151 .

(7) 1/ 150 .

(8) 154/1 .

(9) البدء والتاريخ 63/1 – 64 ، 145 – 146 ، 153 .

(10) المصدر السابق 186/1 – 187 .

(11) المصدر السابق 84/2 .

(12) المصدر السابق 207/2 –208 .

يقارن بين ما ورد بشأنه في التوراة وما ورد بشأنه في المصادر الإسلامية[1] ، وهو ذات ما فعله في قصة شعيب عليه السلام[2] . وتظل استشهادات المقدسي من الإنجيل أدنى من مثيلاتها في التوراة رغم اطلاعه على كتب الحواريين ، إذ صرح بذلك في موضعين أحدهما عند نقله بدقة عبارات وردت في كتاب أشعياء حول خبر عيسى عليه السلام[3] ، والثاني عند حديثه عن الفترة الفاصلة بين مبعث عيسى عليه السلام و ومبعث النبي ρ وما جاء من ذكرها في بعض كتب الحواريين[4] .

2 – المصادر الخاصة :

أ– كتب الفلاسفة اليونانيين :

اعتنى خلفاء بني العباس بترجمة العلوم الأجنبية إلى اللغة العربية ، وعلى الأخص علوم اليونان من هندسة وطب وفلسفة[5] ، واعتبر عصر الخليفة المأمون هو العصر الذي نضجت فيه حركة الترجمة حتى بلغت شأناً كبيراً[6] حيث بذل جهده في إخراج الكتب من بلاد الروم وأمر بنقلها إلى اللغة العربية[7] .

وكان ميل المعتزلة للجدال قد دفعهم للإقبال على قراءة الكتب اليونانية المترجمة إلى العربية مباشرة أو غير مباشرة [8] ، حتى أصبحت الفلسفة اليونانية جزءاً من التكوين الثقافي عندهم ، وبذا أصبحت مصدراً من المصادر التي استعان بها المعتزلة في مؤلفاتهم ، وإذا تتبعنا ذلك ألفينا الجاحظ على معرفة واطلاع تامين بتراث الفلاسفة اليونانيين منذ مطلع شبابه[9] ، إذ كان يدرك

---

(1) البدء والتاريخ 66/3 ، 72 .

(2) المصدر السابق 75/3 – 77 ..

(3) البدء والتاريخ 195/2 .

(4) المصدر السابق127/2 .

(5) ابن النديم ، الفهرست ص340 .

(6) الدميري ، حياة الحيوان الكبرى 116/1 .

(7) ابن النديم ، الفهرست ص 398 .

(8) أحمد أمين ، ضحى الإسلام 95/3 .

(9) الرسائل السياسية ، رسالة في العثمانية ص317 .

اختصاصهم بصناعة المنطق[1] ، وكثيراً ما تتردد أسماؤهم في كتبه ففي رسالة (التربيع والتدوير) يسمي عدداً منهم فيذكر بقراط ، أفلاطون ، أرشخانس دمقراط ، ريسموس ، تومقراط ، أقليمون ، مورسطوس ، أرسطا طاليس ، ماسرجس ، وذلك في معرض نقله لبعض حكمهم[2] . وفي رسالته (الرد على النصارى) يسمي بعض مصنفاتهم بما يوحي بأنه قد اطلع عليها فيذكر كتاب المنطق والكون وكتاب الآثار العلوية وكلاهما لأرسطاطاليس[3] ، والأول منهما يصفه الجاحظ بأنه عسير الفهم[4] ، أما الثاني فهو كتاب يبحث في الشهب والكواكب والذوائب[5] ، ومن الكتب التي اطلع عليها الجاحظ ونقل منها كتاب الفراسة لأفليمون[6] وكتاب الألبان لماسرجويه[7] وكتاب الفصول لأبقراط[8] ، وكتاب لجالينوس في الأدوية[9] ، ، وآخر له في الطير والبهائم[10] ، ومما يلفت النظر في اهتمام الجاحظ بكتب اليونان ، المنزلة التي يضعها فيها، إذ يراها بلاغاً للناس يفي القدر الباقي منها بالمطلوب وإن كان مغيراً ومنقوصاً ومختلفاً[11] !! ؟

على أن الجاحظ المعتزلي لم يكن ليخفي شعوره بالحرج الضيق إزاء بعض الأخبار التي كانت يرويها من كتبهم لغرابتها واعتقاده استحالة وقوعها[12] ، وهو ما يتوافق مع إنكار المعتزلة للخوارق وعدم اقرارهم بها[13] . حيث اخذ موقفاً ناقداً منها دل على عدم تسليمه المطلق بما فيها ، وتظهر

---

(1) البيان والتبيين 27/3 .

(2) الرسائل الأدبية ص456 ، 486 – 487 .

(3) الرسائل الكلامية ص261 .

(4) الحيوان 90/1 .

(5) المصدر السابق 280/6 .

(6) المصدر السابق 146/3 ، 269 ، 284 .

(7) المصدر السابق275/3 .

(8) المصدر السابق 102/1 .

(9) المصدر السابق 365/3

(10) المصدر السابق 24/7 ، 36 .

(11) المصدر السابق 80/1 .

(12) المصدر السابق 502/5 – 503 .

(13) سيأتي الحديث عن ذلك مفصلاً في حينه .

الاقتباسات الكثيرة التي نقلها الجاحظ من كتاب الحيوان لأرسطو[1] صورة جلية لذلك الموقف حيث انتقد خبراً فقال : "فإذا أفرط المديح وخرج من المقدار ، أو أفرط التعجيب وخرج من المقدار – احتاج صاحبه إلى أن يثبته بالعيان ، أو بالخبر الذي لا يكذب مثله ، وإلا فقد تعرض للتكذيب . ولو جعلوا حركتهم خبراً وحكاية وتبرءوا من عيبه – ما ضرهم ذلك ، وكان ذلك أصون لأقدارهم ، وأتم لمروءات كتبهم" [2] على أن الجاحظ المغرم بأرسطو خاصة لا يعدم من البحث عن عذر له بين الفينة والأخرى ، حيث يستهجن خبراً فيقول : "وقد سمعنا ما قال صاحب المنطق من قبل ، وما نظن بمثله أن يخلد على نفسه في الكتب شهادات لا يحققها الامتحان ، ولا يعرف صدقها أشباهه من العلماء ، وما عندنا في معرفة ما دعى إلا هذا القول" [3] . ولعل الجاحظ يشير بذلك إلى شكه في عدم أمانة القائمين على ترجمة الكتاب إلى العربية ، خاصة وقد أبدى ملاحظة على ذلك عند ذكره لكتاب الآثار العلوية فأقر بفساد الترجمة وزيادات التراجمة وكذبهم[4] .

ويتفق الهمذاني مع الجاحظ في انتقاد مترجمي كتب الفلاسفة اليونانيين كأفلاطون وأرسطاطاليس وغيرهم ، ويرى أن أولئك المترجمين كقسطا بن لوقا ، وحنين بن إسحاق وابنه إسحاق ، وقويري ، ومتي بن يونس ، ويحي بن عدي المنتسبين إلى النصرانية كانوا ملاحدة معطلين للشرائع طاعنين في الربوبية وفي جميع النبوات ، ويستدل لذلك بعبارة لأحد النصارى الذين درسوا كتاب أقليدس وكتاب المجسطي حمل فيها على المترجمين حيث صرح بأنهم حذفوا الكثير من الضلال وفاحش الغلط وأضافوا بعض معاني الإسلاميين لتروج كتبهم بينهم[5] .

على أن معرفة الهمذاني بالفلسفة اليونانية لم تأخذ ذاك البعد من الإعجاب الذي يكنه الجاحظ لها ، فأرسطاطاليس في عرف الهمذاني غير كامل العقل ، ولا يعول على ما يقوله ،

---

(1) الحيوان 458/3 ، 499 ، 513 – 515 ، 34/4 ، 106 ، 145 ، 156 ، 193 ، 223 ، 227 ، 229، 295 ، 120/5 ، 123/7 – 124 ، 208 ،226 .

(2) الحيوان 220/5 . وانظر تعليقاته الأخرى : 183/1 – 185 ، 517/3 – 518 ، 533/3 .

(3) المصدر السابق 183/1 – 185 .

(4) المصدر السابق 280/6 .

(5) تثبيت دلائل النبوة 75/1-76.

وذلك لمشابهة بعض آرائه لأقوال الزنادقة والملاحدة[1] ، ويكشف ذلك الانتقاد مدى إلمام الهمذاني بتراث الفلاسفة اليونانيين وقدرته الفائقة على تلمس عيوبه .

وقد استعان المقدسي في كتابه (البدء والتاريخ) ببعض مصنفات الفلاسفة اليونانيين حيث اعتمد عليها في كتابة القسم الفلسفي من مؤلفه المذكور ، فاستعان بكتاب الآراء الطبيعية لأفلوطرخس [2] . وهو كتاب يحتوي على آراء الفلاسفة في الأمور الطبيعية ، وقد نقله إلى العربية قسطا بن لوقا البعلبكي [3] ، وكتاب السماع الطبيعي لأسطاطاليس ، حيث اطلع المقدسي على بعض مقالاته في الزمان [4] ، والتي ترجمها إلى العربية قسطا بن لوقا البعلبكي [5] ، وكتاب سوفطيقا لأفلاطون [6] .

ومن المحتمل اطلاع المقدسي على مصنفات كل من انغماس وأرسلاوس وفيثاغورس وأنقورس وانبادقليس وسقراط وديتوهر ماوس في ذكر الموجودات [7] ، وديمقريطيس في ذكر القمر [8] وتولد الحيوانات [9] .

ويبدو أن أبي الحديد أقل اهتماماً ممن سبقه من المعتزلة في الاستفادة من مصنفات الفلاسفة اليونانيين ، ولولا نقله من كتاب (رسالة في السياسة) لأرسطاطاليس [10] لخلا مؤلفه من ذلك . وعموماً فإن كتب المعتزلة احتفظت لنا بنصوص عديدة من كتب الفلاسفة اليونانيين وبهذا أصبحت معبراً للتراث اليوناني إلى الفكر الإسلامي .

والواقع أن ما أضافه المعتزلة إلى ثقافتهم من كتب الفلاسفة اليونانيين لم يلمس منه أي أثر ذي جدوى بل لقد لوحظ كيف أن بعضهم كان يصرح بنقد بعض آرائهم مباشرة أو على

(1) المصدر السابق 78/1-80، 193، 430/2.
(2) البدء والتاريخ 41/1-136، 25/2، 128، 141.
(3) ابن النديم ، الفهرست ص412.
(4) البدء والتاريخ 41/1.
(5) ابن النديم ، الفهرست ص407.
(6) البدء والتاريخ 72/2.
(7) المصدر السابق 138/1-139.
(8) المصدر السابق 27/2.
(9) المصدر السابق 75/2.
(10) شرح نهج البلاغة 39/17-42.

استحياء ، في حين أن البعض الآخر اتخذ موقفاً مبدئياً من تراث الفلاسفة الفكري رابطاً بينه وبين الزندقة والإلحاد ، مقترباً بذلك من فهم السلف لحقيقة الفلسفة ،، وهو فهم كان يصدر عن مواقف ثابتة وواضحة ، فمن ذلك قول ابن الصلاح : "الفلسفة رأس السفه والانحلال ، ومادة الحيرة والضلال ، ومثار الزيغ والزندقة ... وأما المنطق فمدخل الفلسفة ومدخل الشر شر ، وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشارع ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين ، والسلف الصالحين ، وسائر من يقتدى به "[1] .

وطالما حذر السلف من الفلسفة وبينوا خطرها ومفارقتها للدين ، وكان مما قال الذهبي في ذلك : "قلَّ من أمعن النظر في علم الكلام إلا أداه اجتهاده إلى القول بما يخالف محض السنة، ولهذا ذم علماء السلف النظر في علم الأوائل ، فإن علم الكلام مولد من علم الحكماء الدهرية ، فمن رام الجمع بين علم الأنبياء عليهم السلام ، وبين علم الفلاسفة بذكائه لابد أن يخالف هؤلاء وهؤلاء ، ومن كف ومشى خلف ما جاءت به الرسل من إطلاق ما أطلقوا ولم يتحذلق ولا عمق فإنهم صلوات الله عليهم أطلقوا وما عمقوا فقد سلك طريق السلف الصالح ، وسلم له دينه ويقينه ، نسأل الله السلامة في الدين"[2] .

جـ- كتب الإخباريين والمؤرخين :

التاريخ معرفة نقلية تعتمد على الأخذ من المصادر ، والمؤرخ لن يكون قادراً على كتابة أي بحث ما لم تكن لديه المصادر المتوفرة ، ولقد احتوت كتب المعتزلة على معظم المؤلفات التي وضعها الإخباريون والمؤرخون السابقون والمعاصرون لهم ، كما تدل أسماؤهم التي حفلت بها مصنفاتهم ، وكما تدل كذلك الإشارت العديدة التي قدمها المعتزلة بين ثنايا كتبهم، إذ لم يكن من عادة المعتزلة الحرص على تقديم سرد مفصل لمصادرهم التي شكلت مادة كتبهم الرئيسة ، كما أنهم لم يكونوا حريصين على تحديد مصادرهم باستثناء المقدسي وابن أبي الحديد اللذين كانا واضحين إلى حد كبير في الكشف عن مصادرها ، ومن شأن ذلك أن يشكل أهمية كبيرة خاصة إذا كانت تلك المصادر من التراث المفقود أو الضائع .

---

(1) ابن الصلاح : أبوعمرو بن الصلاح ، ت643هـ ، فتاوى ومسائل ، تحقيق : عبدالمعطي قلعجي (دار المعرفة ، بيروت ، 1406هـ) 209/1-212.

(2) ميزان الاعتدال 144/3.

والواقع أنه لا يمكن هنا – تقصي كل كتب الإخباريين والمؤرخين السابقين الذين أثروا كتابات المعتزلة وأمدوها بالمادة التاريخية اللازمة في ظل تلك الاعتبارات ، غير أنا سنحاول تقديم ما يمكن من خلال بعض الاجتهادات التي تحكم مثل هذا العمل .

وابتداءً فإن المعتزلة استفادوا من حركة التأليف التي سبقتهم فنهلوا منها واقتبسوا مما فيها، والجاحظ على رأس أولئك المعتزلة الذين كان لديهم ميل غريزي للمطالعة والتنقيب في الكتب ، حتى أنه لم ير "من أحب الكتب والعلوم أكثر من الجاحظ ، فإنه لم يقع بيده كتاب إلا استوفى قراءته ، كائناً ما كان ، حتى أنه كان يكتري دكاكين الوراقين ، ويبيت فيها للنظر" [1] .

وتطالعنا رواية أخرى تعضد ما سبق من إقبال الجاحظ على تحصيل العلوم من الكتب فقد روي أنه كان في حداثته مشتغلاً بالعلم وأمه تقوم بأوده ، فجاءته يوماً بطبق كراريس فقال : ما هذا ؟ قالت : هذا الذي تجيء به ، فخرج مغتماً وجلس في الجامع ومويس بن عمران جالس فلما رآه مغتماً قال له : ما شأنك ، فحدثه الحديث فأدخله المنزل وقرب إليه الطعام وأعطاه خمسين ديناراً فدخل السوق واشترى الدقيق وغيره وحمله الحمالون إلى داره ، فأنكرت أمه ذلك وقالت : من أين هذا ؟ قال : من الكراريس التي قدمتها لي [2] .

وإذا نظرنا إلى أسماء الإخباريين التي كثيراً ما كان الجاحظ يصرح بها في مؤلفاته ، علمنا إلى أي حد بلغت سعة اطلاعه على نتاجهم التاريخي ومن ثم القدر الذي استفاده من ذلك في تأليف كتبه الكثيرة ، غير أن الجاحظ لم يكن كريماً في ذكر تلك الأسماء دون أن يكون مضطراً لذلك اضطراراً ساقه إليه رغبته في الانتقاد ، وإبداء الرأي ، مثل تقديمه كشفاً بمجموعة من الإخباريين في رواية الأنساب وحفظها ، وفي التصنيف والكتابة فيها ، يتهمهم فيه باستقصاء أخبار القبائل في الجملة مقابل ممالاة أقوامهم في الخاصة [3] ، وكان من بين أولئك الإخباريين الذين أشار إليهم الجاحظ :

–صحار بن العباس العبدي (ت نحو 40هـ) كان له صحبة وأخبار حسنة [4] وهو أحد

---

(1) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 76/16.

(2) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص276-277.

(3) الحيوان 365/1.

(4) ابن حجر العسقلاني ، الإصابة في تمييز الصحابة (دار الكتب العلمية ، بيروت ، دون تاريخ) 235/3-236.

النسابين والخطباء زمن معاوية رضي الله عنه ، وعاصر دغفل النسابة ، وله من الكتب كما يقول ابن النديم كتاب الأمثال [1] ، ومع أنه ورد في سياق الإخباريين الذين اتهمهم الجاحظ إلا أنه كان معجباً به عند نقله خبراً عنه [2] .

-دغفل بن حنظلة السدوسي (ت60هـ) وقد أدرك النبي ρ ولم يسمع منه ، ووفد على معاوية رضي الله عنه ، وليس له مصنف [3] ، وقد امتدحه الجاحظ بقوله : "لم يدرك الناس مثله لساناً وعلماً وحفظاً" [4] .

-عبيد بن شريه الجرهمي (ت نحو 67هـ) أدرك النبي ρ ولم يسمع منه واستحضره معاوية رضي الله عنه من صنعاء فسأله عن أخبار المتقدمين وأخبار ملوك العرب والعجم ، وعاش حتى زمن عبدالملك بن مروان ، وكان له من المصنفات كتاب الأمثال وكتاب الملوك وأخبار الماضين [5] .

-محمد بن صالح النطاح (ت 252 هـ) [6] كان أخبارياً نساباً ، راوية للسنن ، وهو أول من ألف في الدولة وأخبارها ، وله من الكتب ، كتاب أنساب أزد عمان ، كتاب مقتل زيد ابن عليه ، كتاب أفخاذ العرب ، كتاب البيوتات [7] .

وتظهر قائمة أخرى لبعض الإخباريين سعة اطلاع الجاحظ على كتب النسب ، لكنها تبرز شكه في صحة نسبتها كلها لأصحابها [8] ، ويأتي في مقدمة تلك القائمة :

-أبو اليقظان ، عامر بن حفص (ت170هـ) ويلقبه الجاحظ بسحيم ، كان عالماً بالأنساب والأخبار والمثالب والمآثر ، ثقة فيما يرويه ، وله من الكتب كتاب النسب الكبير وكتاب في أخبار

---

(1) الفهرست ص 144.
(2) الحيوان 367/3.
(3) ابن النديم ، الفهرست ص142-143.
(4) البيان والتبيين 322/1.
(5) ابن النديم ، الفهرست ص 143.
(6) هو محمد بن صالح بن مهران النطاح البصري ، أبو التياح ، أخباري علامة ذكره ابن حبان في الثقات . انظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال 582/3.
(7) ابن النديم ، الفهرست ص 172.
(8) الحيوان 209/3-210.

تميم وحلفها [1] . وكان الجاحظ قد نقل عنه في البيان والتبيين في ستة مواضع [2] ، ونقل عنه في الحيوان في موضعين [3] ، وفي البخلاء في موضع [4] ، وفي البرصان في موضع كذلك [5] .

-هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت 206هـ) العالم بالنسب وأخبار العرب وأيامها ومثالبها ووقائعها ، له مجموعة كبيرة من الكتب في الأحلاف والمآثر والبيوتات وأخبار الدول والملوك ، توفي سنة 206هـ [6] . والجاحظ ينقل عنه في معظم مصنفاته ففي كتاب (البرصان والعرجان) توجد ستة اقتباسات في أخبار الأشراف ذوي العاهات [7] ، وفي كتاب (البيان والتبيين) أربعة اقتباسات[8] ، وفي كتاب (الحيوان) أربعة اقتباسات[9] .

-أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت209هـ) كان يرى رأي الخوارج ، وقال عنه ابن النديم : "وكان مع ذلك كله ، وسخاً مدخول الدين ، مدخول النسب" وقد ألف التصانيف العديدة في الأمثال والأخبار والبيوتات والمآثر والمثالب وغير ذلك [10] . وكان الجاحظ يصفه فيقول : "لم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلوم منه" [11] وقد نقل عنه الجاحظ مقتطفات عدة في جميع ما وصلنا من كتبه ، ففي كتاب البخلاء خبر واحد عن خالد بن عبدالله القسري [12] ، وفي كتاب البرصان نحو ستة عشر نصاً مقتبساً[13]، منها نص عن الخوارج [14] ،

---

(1) ابن النديم ، الفهرست ص 151.

(2) البيان والتبيين 348/1، 355، 374، 145/3، 151-152، 289.

(3) الحيوان 323/1، 10/2-11.

(4) البخلاء 140/1.

(5) البرصان ص 121.

(6) ابن النديم ، الفهرست ص 153-157.

(7) البرصان ص 86، 104، 105، 158، 159، 162، 429-431.

(8) البيان والتبيين 123/1، 331، 86/2، 87.

(9) الحيوان 71/1، 377/5-378، 478/6، 31/7.

(10) الفهرست ص83-85.

(11) البيان والتبيين 347/1.

(12) البخلاء 119/1-120.

(13) البرصان ص52-53، 63-64، 108، 111، 124-125، 141، 156، 178، 185، 267-268، 292، 374، 376-377، 402، 416.

(14) المصدر السابق ص 108.

ونص عن عنترة العبسي [1] ، ونصوص في المثالب [2] ويبدو أنها من كتب لأبي عبيدة هي : (خوارج البحرين واليمامة) و (خبر ابني بغيض) و(كتاب المثالب) [3] وفي كتاب البيان والتبيين تبلغ عدد النصوص المقتبسة ما يقارب اثنين وعشرين نصاً [4] ، بعضها أخبار عن الحجاج بن يوسف الثقفي [5] ، وبعضها عن قبيلة غطفان [6]، وبعضها الآخر أبيات من الشعر [7] ، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن مادة الجاحظ في ذلك كانت من كتب لأبي عبيدة هي : (أخبار الحجاج) و(مآثر غطفان) و(الشوارد) [8] ، أما كتاب الحيوان فإن الاقتباسات الواردة فيه بلغت ما يقارب الأربع والعشرين نصاً [9] ، ويظهر من معظم مادتها مطابقتها لعناوين بعض كتب أبي عبيدة مثل كتاب الحيوان وكتاب البازي وكتاب الخيل [10] ، ومن المؤكد أن الجاحظ قد رأى الكتاب الأخير واستفاد منه ، حيث ورد في أحد المواضع قوله : "وليس عندي في الفرس أنه لا طحال له ، إلا ما أرى في كتاب الخيل لأبي عبيدة .." [11].

-الشرقي بن القطامي اسمه الوليد بن الحصين الكلبي (ت ؟ هـ) أحد النسابين الرواة للأخبار والأنساب والدواوين وكان له قصيدة في الغريب [12] . وقد نقل الجاحظ عنه خبراً طويلاً في البيان

---

(1) المصدر السابق ص 402.
(2) المصدر السابق ص 111، 141، 416-417.
(3) ابن النديم ، الفهرست ص 84.
(4) 132/1، 172، 188، 224، 308، 391، 2/50-53، 79، 87، 88، 90، 106، 159، 223، 268، 269، 279، 284، 3/9، 160، 290، 223، 4/35-38.
(5) 391/1، 2/268-269.
(6) 91/3.
(7) 333/3.
(8) ابن النديم ، الفهرست ص84-85.
(9) 52/1، 146، 177، 249، 275، 391، 329، 2/122، 3/470، 472، 4/12، 186، 5/173، 307، 367، 520، 6/131، 132، 162، 192، 7/59، 60، 67، 83، 165
(10) ابن النديم ، الفهرست ص 84.
(11) 441/6.
(12) ابن النديم ، الفهرست ص 144.

والتبيين بشأن فوائد العصا[1] ، كما نقل خبراً آخراً في الحيوان بشأن رجل من أهل الشام [2] .

وكما أشرنا يترافق ذكر الإخباريين –عادة– عند الجاحظ بالانتقاص من أعمالهم ، فالمجموعة التي نحن بصددها –الآن– يعدهم الجاحظ من مولدي الأخبار الذين يضعون في ذلك الكتب ويلقونها إلى الوراقين لتنسخ وتنشر بين الناس [3] ، ويأتي على رأس تلك القائمة:

–محمد بن السائب الكلبي (ت 146هـ) من علماء الكوفة بالتفسير والأخبار وأيام الناس ، وهو في علم الأنساب مقدم على غيره . له من الكتب كتاب تفسير القرآن [4] . والجاحظ نقل عنه خبرين ، الأول منها عن موسى عليه السلام [5] ، والثاني في تحقيق نزول آية في أحد الصحابة [6] ... ، ولعل الخبرين منقولان من كتاب التفسير السابق الذكر .

–أبو مخنف ، لوط بن يحيى الأزدي (ت 157هـ) كان عالماً بأخبار العراق وفتوحها ، وقد ذكر له صاحب الفهرست أكثر من ثلاثين كتاباً منها : الردة ، فتوح الشام ، فتوح العراق ، الجمل ، صفين ، الغارات ، مقتل علي ، مقتل حجر بن عدي ، مقتل الحسين ، الشورى ومقتل عثمان .. وغيرها [7] ، والجاحظ لا ينقل عنه سوى خبر واحد يختص بعلي رضي الله عنه [8] .

–لقيط المحاربي ، أبو هلال لقيط بن بكير المحاربي الكوفي (ت 190هـ) كان راوية للعلم ، مصنفاً للكتب، وله كتاب السمر وكتاب الحراب واللصوص وكتاب أخبار الجن[9] ويرد عند الجاحظ نص واحد له فيه خبر عن الحجاج [10] .

–أبو الحسن المدائني ، علي بن محمد (ت 224هـ) كان عالماً بأيام الناس ، وأخبار العرب

---

(1) 45/3-48.

(2) 302/5.

(3) الرسائل ، رسالة في البغال 225/2-226.

(4) ابن النديم ، الفهرست ص 152-153.

(5) البيان والتبيين 122/3.

(6) العثمانية ص 117.

(7) ابن النديم ، الفهرست ص 148-149.

(8) البيان والتبيين 118/1.

(9) ابن النديم ، الفهرست ص 150-151.

(10) البيان والتبيين 162/2.

وأنسابهم ، عالماً بالمغازي والفتوح ورواية الشعر [1] . وله من الكتب المصنفة في أخبار النبي ρ وأخبار قريش ، وأخبار الخلفاء وفي الفتوح والأحداث وغير ذلك [2] . والجاحظ يكثر في النقل عنه ، إذ استفاد منه في كتابه البخلاء فنقل نصين [3] ، لعلهما من كتاب البخل للمدائني [4] . أما في كتاب البرصان فالنصوص تقارب الثلاثة عشر وهي في الخصومات بين الأشراف [5] ، والمدائني له كتاب في ذلك عنوانه (خصومات الأشراف) [6] وفي البيان والتبيين تربو النصوص على الخمسة والأربعين ، معظمها في أخبار الخلفاء [7] والولاة [8] ، وفي النوادر [9] والخيل [10] ، ومن بين كتب المدائني ذات الصلة بموضوعات الجاحظ كتاب أخبار الخلفاء الكبير وكتاب أخبار الحجاج ووفاته ، وكتاب النوادر وكتاب الخيل والرهان [11] .

وتبلغ عدد النصوص المقتبسة من كتاب الحيوان نحو تسعة عشر [12] ، أكثرها في النوادر [13] وبعضها في إياس بن معاوية [14] . وقد أشرنا إلى أن من مؤلفات المدائني كتاب النوادر وله كذلك كتاب نعتقد بأن الجاحظ قد اطلع عليه واستفاد منه وهو في أخبار إياس بن معاوية [15] ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن البغدادي والاسفرايني يذكران أن للمدائني كتاباً في منافع أصناف الحيوان كان الجاحظ قد سطا على ما فيه من حكم وأشعار تتعلق بالحيوان وضمها إلى

---

(1) ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 12/54-55.

(2) ابن النديم ، الفهرست ص 162-168.

(3) البخلاء 1/107، 2/59.

(4) ابن النديم ، الفهرست ص 168.

(5) انظر مثلاً : ص111، 137، 138، 159-160، 41-337-408، 511، 514.

(6) ابن النديم ، الفهرست ص 167.

(7) البيان والتبيين 1/60، 2/98، 117-121، 156، 206، 210، 238-239، 260، 264، 332، 4/61، 89.

(8) 1/387، 393، 395، 2/61، 241، 245، 249، 298، 310-311، 3/210، 4/59-60.

(9) 1/16، 2/213، 231، 4/4-5، 11.

(10) 2/29، 3/257.

(11) ابن النديم ، الفهرست ص 164، 166، 168.

(12) الحيوان 1/177، 2/83-84، 152، 155-156، 170، 171-172، 178-179، 353-354، 357-359، 3/427-428، 431-432، 520، 4/64، 65، 5/189-190، 196، 450-451، 6/170، 7/24، 237.

(13) 1/177، 2/170، 171-172، 357-359، 4/64، 65، 7/237.

(14) 2/152، 178-179.

(15) ابن النديم ، الفهرست ص 168.

كتابه [1] . ولا يظهر في قائمة كتب المدائني عند ابن النديم مثل ذلك العنوان [2].

وفي رسائل الجاحظ نصوص عدة منها سبعة في كتاب الحجاب [3] والثامن في كتاب البغال [4] والتاسع في رسالة الأوطان والبلدان [5] ، والنص الأخير في ذكر البصرة والكوفة ، ولا يوجد في قائمة كتب المدائني ما هو قريب الشبه من العناوين السابقة سوى كتابه في (مفاخرة أهل البصرة وأهل الكوفة) [6] وهو ما يقود إلى القول بأن النص الوارد في رسالة الأوطان والبلدان قد يكون مقتبساً منها .

وثمة إخباريين آخرين ذكرهم الجاحظ في مناسبات عدة –إما مدحاً وإما ذماً –ويأتي في مقدمة هؤلاء :

–محمد بن إسحاق بن بشار (ت151هـ) صاحب السيرة والمغازي ، لم يكن أهل الحديث راضين عن طريقته [7] ، والجاحظ ينقل عنه خبرين ، الأول يرويه بصيغة التضعيف حين يقول : "فأما ابن إسحاق فزعم "وهو متعلق بمعاداة أحد القرشيين للمسلمين في العهد المكي [8] ، والثاني خبر في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه [9] . ومن المعلوم أن ابن إسحاق له كتابان هما : السيرة والمبتدأ والمغازي ، والخلفاء [10] .. ، فلعل الخبرين السابقين منقولين عنهما .

---

(1) الفرق بين الفرق ص 162.

–التبصير في الدين ص 82.

(2) الفهرست ص162–168. .

(3) الرسائل 2/35–36، 53، 71، 77، 78، 80، 83.

(4) المصدر السابق 2/243.

(5) المصدر السابق 4/139.

(6) ابن النديم ، الفهرست ص 168.

(7) المصدر السابق ص 148.

(8) العثمانية ص 27.

(9) البيان والتبيين 1/203.

(10) ابن النديم ، الفهرست ص 148.

-محمد بن عمر الواقدي (ت207هـ) كان عالماً بالأخبار والمغازي والسير والفتوح ، وله العديد من مصنفات الكتب وأشهرها على الإطلاق كتاب المغازي العديد من مصنفات الكتب وأشهرها على الإطلاق كتاب المغازي [1] ، وحاله عند الجاحظ كحال ابن إسحاق من حيث التضعيف [2] ، كما أن الجاحظ ينتقد خبراً أورده في أحد المواضع بشأن موسى عليه السلام ويستدل بالقرآن الكريم على نقضه [3] ، ولا يوجد في قائمة كتب الواقدي ما يساعدنا على مقارنة ما نقله بأحدها .

-الهيثم بن عدي الثعلي (ت 207هـ) له الكثير من الكتب المصنفة التي أظهر فيها علماً بالأنساب والمآثر والمناقب والمثالب والأخبار والشعر [4] ، ولم يكن الجاحظ معجباً بعمله فيها إذ كثراً ما كان ينتقده ويظهر عيبه ، ففي كتاب البخلاء يقتبس الجاحظ نصاً يعقب عليه باتهام الهيثم بالتكلف وإتيان الغريب من الكلمات التي لا تطابق مذاهب العرب في اللغة[5] ، وفي كتابه البرصان يستعين بنصوص من كتاب للهيثم في المثالب [6] ، لكنه يبدي رأيه في عدم رضاه على مسلكه فيها [7] ، إذ أن اكتفاءه بذكر مثالب ذوي العاهات من الأشراف قد منع من استقصاء ما في أخبارهم الأخرى من الفوائد [8] . وفي البيان والتبيين ينتقد الجاحظ حب الهيثم لذكر المثالب [9] ، ويشير لأحد كتبه في مثالب الحارث بن كعب[10]، كما ويذكر كتاباً آخر له في أخبار خراسان محملاً إياه جريرة التقصير في تتبع

(1) ابن النديم ، الفهرست ص 157-158.
(2) العثمانية ص27.
(3) البيان والتبيين 37/1.
(4) ابن النديم ، الفهرست ص 159-160.
(5) 191/2-192.
(6) البيان والتبيين 366/3. ص163.
(7) البرصان ص 31.
(8) الرسائل ، رسالة ذم أخلاق الكتاب 192/2.
(9) البيان والتبيين 65/1.
(10) المصدر السابق 39/4.

الأخبار وتوليد بعضها [1] .

-الأصمعي ، عبدالملك بن قريب الباهلي (ت 213هـ) وضع عشرات الكتب في الحيوان والشعر واللغة والنوادر [2] ، وكان الجاحظ يعده من المختصين بمعرفة اللغات والعلم بالأنساب [3] ، وقد أخذ عنه الأشعار والنوادر والأخبار والمعارف الطبيعية عند الحيوانات وضمن الكثير منها صفحات كتبه ، ففي كتاب البرصان نصوص عن الحيوان [4] ، وفي كتاب البيان والتبيين نصوص في اللغة [5] والشعر [6] والكلام [7] والحيوان [8] ، وفي كتاب الحيوان نصوص كثيرة عن الحيوان [9] ، وكذا في رسائل الجاحظ [10] .

-محمد بن سلام الجمحي (ت 232هـ) عامة كتبه في الشعراء ، وله كتاب (الفاضل في ملح الأخبار والأشعار) [11] ويظهر أن الجاحظ كان ينقل منه بعض النوادر [12] .

وإذا تجاوزنا تحديد أسماء كتب الإخباريين التي استعان بها الجاحظ في جمع مادته العلمية فإنه ذكر بعض الكتب التي استفاد منها دون أن ينسبها لمؤلفيها في مثل قوله : "وقد قرأت على العلماء كتاب الفجار الأول ؛ والثاني، والثالث ، وأمر المطيبين والأحلاف ؛ ومقتل أبي

---

(1) البيان والتبيين 366/3.
(2) ابن النديم ، الفهرست ص 86-87.
(3) الرسائل ، رسالة ذم أخلاق الكتاب 192/2.
(4) ص 53، 238، 297، 298.
(5) 37/1، 65، 99، 106، 279، 71/2، 81، 90، 100.
(6) 202/1، 349، 13/2، 161، 61/3، 79، 122، 67/4.
(7) 202/2، 206، 218، 221، 161/3، 162.
(8) 157/2، 24/3.
(9) 104/1، 139، 217، 312، 60/2، 81، 170، 209، 284، 307، 318، 252/3، 13/4، 254، 267، 551/5، 570، 65/6، 115، 124، 132.
(10) الرسائل ، رسالة في حجج النبوة 255/3.
(11) ابن النديم ، الفهرست ص 181.
(12) الحيوان 364/2، 365، 470، 590/5.

أزيهر ، ومجيء الفيل ، وكل يوم جمع كان لقريش ، فما سمعت لعمرو هذا في شيء من ذلك ذكراً" [1] . أو في مثل قوله : "ولقد رأيت عند داود بن محمد الهاشمي كتاباً في الحيات، أكثر من عشرة أجلاد يصح منها مقدار جلد ونصف" [2] .

ونجد ذكراً لبعض المصنفات على وجه العموم ، الأمر الذي يقودنا لمعرفة مدى توسع الجاحظ في الاطلاع والاستفادة ، فرسائل الفرس التي اطلع عليها الجاحظ[3] قد تكون — في نظره — من وضع المترجمين المتعصبين للفرس كابن المقفع وسهل بن هارون وأبي عبدالله وعبدالحميد وغيلان[4] ، وكتب الزنادقة جلّ ما فيها "ذكر النور والظلمة ، وتناكح الشياطين وتسافد العفاريت ، وذكر الصيد .. وكله هذر وعي وخرافة ، وسخرية وتكذيب" [5] .

وبغض النظر عن رسائل الفرس أو كتب الزنادقة ، فإن ما يميز مصادر الجاحظ هو اعتماده على كتب الإخباريين الذين وفروا مادة تاريخية للمؤرخين فيما بعد ، وهو أمر طبيعي باعتبار أن الجاحظ كان معاصراً للبدايات الأولى في نشأة الكتابة التاريخية عند المسلمين والتي وضع أساسها أولئك الإخباريين ، لكن من غير الطبيعي تجاهل الجاحظ التام للمحدثين رغم أنه استفاد من كتبهم كثيراً ، بدليل أن كتابه في (العثمانية) لم يخلو من نتاج المحدثين وطريقتهم في الكتابة .

على أن تأثر بعض المعتزلة بصنعة المحدثين في الكتابة التاريخية من حيث الإسناد ، واتجاههم للكتابة في تاريخ المذهب ورجاله قد دفعهم للاستفادة من المصادر التي أتيحت لهم في التراجم .. ، لكن ذلك ظل على نطاق محدود وبما يخدم الاعتزال . ولقد مثل هذا التيار — إن صح التعبير — أبو القاسم البلخي في باب "ذكر المعتزلة من مقالات الإسلاميين" وفي "قبول الأخبار ومعرفة الرجال" حيث اعتمد في جمع مادة الكتابين على طائفة من العلماء صنفوا في تواريخ المحدثين وتكلموا في أحوال الرواة ، مثل :

–ابن معين ، يحي بن معين بن عون (ت233هـ) شيخ المحدثين ، كان إماماً ربانياً عالماً

---

(1) الرسائل : رسالة في حجج النبوة 255/3.

(2) الحيوان 181/4.

(3) المصدر السابق 140/1 .

(4) البيان والتبيين 29/13 .

(5) الحيوان 75/1 .

حافظاً ، ثبتاً متقناً ، وكان ممن أجاب تقية في القرآن خوفاً من سطوة الدولة[1] ، ذكر له ابن النديم كتاباً في الرجال أسماه (التاريخ) جمعه أصحابه له ولم يعمله هو[2] . وقد استفاد البلخي من الكتاب فنقل عنه في أماكن عدة من كتابه " قبول الأخبار " [3] .

-ابن المديني ، علي بن عبدالله بن جعفر (ت234هـ) أمير المؤمنين في الحديث ، له التصانيف الكثيرة في العلل والرجال ، وكان ممن أجاب في محنة القرآن خوفاً من السيف[4] . وله من الكتب "كتاب الضعفاء" وكتاب "المدلسون" وكتاب "مذاهب المحدثين" [5] . ومن المعتقد أن البلخي كان ينقل من هذه الكتب مادته التي جمعها في "قبول الأخبار" [6] .

-الكرابيسي ، الحسين بن علي بن يزيد (ت248هـ) صنف الكثير من الكتب ، وكان بحراً من بحور العلم ، إلا أنه وقع بينه وبين الإمام أحمد خلاف ، فهجر لذلك[7] . وكان له من الكتب "كتاب المدلسين في الحديث" [8] وقد نقل منه البلخي نصوصاً عدة في كتابه "قبول الأخبار" [9]

-المفضل بن غسان بن المفضل الغلابي (ت256هـ) له كتاب "التاريخ" في تواريخ المحدثين وكلامهم في أحوال الرواة[10] ، وقد نقل منه البلخي في "ذكر المعتزلة" نحو إحدى عشر موضعاً [11] .

---

(1) ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 14/177-187 .

-الذهبي ، سير أعلام النبلاء 11/71-95 .

(2) الفهرست ص381 .

(3) ورقة 13 ، 15 ، 23 ، 29 ، 42 ، 43 ، 45 ، 55 ، 83 ، 84 ، 85 ، 90 ، 95 ، 111.

(4) ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 11/458 – 473 .

(5) الذهبي ، سير أعلام النبلاء 11/60 .

(6) ورقة 8 ، 30 ، 48 ، 63 ، 65 ، 67 ، 69 ، 81 ، 83 ، 90 ، 93 ، 95 ، 100 ، 105 ، 107 ، 110، 125 ، 168 .

(7) ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 8/64 – 67 .

– الذهبي ، سير أعلام النبلاء 12/79 – 80 .

(8) ابن النديم ، الفهرست ص 315 .

(9) ورقة 90 ، 91 ، 94 ، 100 ، 109 ، 136 ، 137 ، 142 ، 167 ، 218 .

(10) السخاوي ، الإعلان ص 156 ، 235 .

(11) فضل الاعتزال ص76 ، 77 ، 81 ، 89 ، 90 ، 91 ، 92 ، 95 ، 96 ، 97 .

-يعقوب بن شيبة بن الصلت السدوسي (ت 262هـ) كان ثقة كثير الرواية والتصنيف وكان يقف في القرآن ولذا اتهمه الإمام أحمد بن حنبل بالابتداع والهوى . وله من التصانيف "المسند الكبير" [1] . وكان البلخي قد نقل عنه في خمسة مواضع من كتابه "ذكر المعتزلة" [2] .

-داود بن علي داود الأصبهاني (ت270هـ) صنف العديد من الكتب ، وكان إماماً ورعاً ناسكاً زاهداً ، غير أن الإمام أحمد بن حنبل لم يكن راضياً عليه بسبب توقفه في القرآن[3]. والبلخي ينقل من كتاب له ضم فيه كل من نسب إلى القدر[4] ، وعنوانه "إكفار المتأولين" [5] .

-العباس بن محمد بن حاتم الدوري (ت271هـ) من الثقات النقاد في علم الحديث ، وله مجلد كبير في "الرجال" [6] . وقد نقل منه البلخي في نحو عشرة مواضع من كتابه "ذكر المعتزلة" [7] كما نقل عنه في مواضع أخرى من كتابه "قبول الأخبار" [8] .

-أبو حاتم الرازي ، محمد بن ادريس بن المنذر (ت277هـ) كان مشهوراً بالعلم وهو أحد الأئمة الحفاظ الأثبات[9] . وله من الكتب كتاب "الجرح والتعديل: والذي تكلم فيه عن أحوال الرجال من الرواة[10] . وقد نقل البلخي منه نصوصاً عدة في "ذكر المعتزلة"[11] .

-ابن خيثمة ، أحمد بن زهير بن حرب (ت279هـ) كان ثقة في الحديث ، عالماً متفنناً حافظاً بصيراً بأيام الناس ، وله من كتب الحديث "كتاب التاريخ" الذي أحسن تصنيفه وأكثر

---

(1) ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 281/14 – 283 .
– الذهبي ، سير أعلام النبلاء 476/12 – 479 .
(2) ص78 ، 89 ، 94 ، 100 ، 101 .
(3) ابن النديم ، الفهرست ص362 – 363 .
ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 369/8 – 375 .
(4) فضل الاعتزال ص78 ، 92 ، 94 ، 100 ، 105 – 106 .
(5) المصدر السابق ص 79 .
(6) الذهبي ، سير أعلام النبلاء 271/12 .
(7) فضل الاعتزال ص77 ، 81 ، 83 ، 92 ، 95 ، 96 ، 98 ، 99 ، 103 .
(8) ورقة 18 ، 20 ، 96 ، 122 ، 152 .
(9) ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 73/2 – 77 .
(10) الذهبي ، سير أعلام النبلاء 253/13 .
(11) فضل الاعتزال ص16 ، 56 ، 108 ، 117 ، 121 ، 167 ، 175 ، 217 .

فائدته[1] . والبلخي نقل منه في "قبول الأخبار ومعرفة الرجال" في عشرات المواضع[2]، وصرح بذلك في أحدها[3] .

وتبقى الإشارة إلى أن البلخي كان قد استعان ببعض كتب الأخباريين فنقل منها ، حيث اقتبس من الواقدي سبعة نصوص كلها تتعلق برواة الحديث[4] ، وفي قائمة كتب الواقدي عند ابن النديم كتابان لهما صلة بالموضوع هما : كتاب الترغيب في المغازي وغلط الرجال ، وكتاب غلط الأحاديث[5] ، فلعل النصوص السابقة مقتبسة منها . كما اقتبس من كتاب الفتوح لابن أعثم الكوفي (ت هـ) نص واحد[6] ، واقتبس من كتاب لم يسمه – للزبير بن بكار (ت256هـ) نص واحد[7] ، واقتبس من المدائني أربعة نصوص[8] يغلب على الظن أنها منقولة من كتاب له عن الخوارج[9] ، وذلك لتعلقها بذات الموضوع. وأخيراً اقتبس من كتاب المعارف لابن قتيبة خمسة نصوص ، كان يصرح فيها بالنقل عنه[10] . ويلاحظ على منهج البلخي في التعامل مع مصادره أنه غالباً لا يصرح بها ، بل يكتفي بذكر أسماء من نقل عنهم ثم يأتي بنصوصهم مسندة وهو ما يعوض جانباً مهماً في نقولاته من حيث التوثيق ، كما يلاحظ أن البلخي كان يركز في نقولاته على الروايات التي تمس المحدثين رغبة منه في ثلبهم وتشويه صورتهم ، لذا فقد كان اختياره لمصادره منصباً على تحقيق هذا الجانب دون غيره .

---

(1) ابن النديم ، الفهرست ص279 .
–ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 162/4 -164 .

(2) انظر على سبيل المثال : 12 ، 14 ، 18 ، 22 ، 28 ، 33 ، 38 ، 49 ، 52 ، 54 ، 61 ، 70 ، 88 ، 93، 128 ، 170 .

(3) ص10 .

(4) قبول الأخبار ، ورقة 37 ، 38 ، 85 ، 94 ، 97 ، 101 ، 125 .

(5) الفهرست ص158 .

(6) قبول الأخبار ، ورقة 60 .

(7) المصدر السابق ، ورقة 63 .

(8) فضل الاعتزال ص83 ، 91 ، 96 ، 98 .

(9) ابن النديم ، الفهرست ص164 .

(10) فضل الاعتزال ص69 .
– قبول الأخبار ، ورقة 59 – 60 ، 125 ، 134 ، 139 – 140 .

ويكاد اعتماد الهمذاني أن يكون قاصراً في جمعه لمادة كتابه (فضل الاعتزال) على مؤلفات المعتزلة الذين سبقوه ، والتي من بينها كتب أصبحت في عداد التراث المفقود ، وهو ما يجعل كتاب الهمذاني مصدراً مهماً من مصادر التعريف بالمذهب ورجاله ، وفي قائمة مصادره :

-الجاحظ ، عمرو بن بحر وقد اقتبس الهمذاني منه بعض النصوص في شأن رجالات المعتزلة بألفاظ مختلفة مثل "حكى"[1] "حكي"[2] "قال"[3] "ذكر"[4] والنص الأخير ورد بخلاف يسير في الألفاظ في كتاب الجاحظ (البيان والتبيين) [5] مما يعني أن الهمذاني كان ينقل منه .

-ابن يزداد ، عبدالله بن محمد الأصبهاني (261هـ) وزر للمستعين وكان كاتباً بليغاً حسن الأدب . له من الكتب كتاب "التاريخ" وكتاب "الرسائل" [6] والمصادر التي ترجمت له لا تقدم أي معلومات حول انتسابه للاعتزال أو حول كتاب المصابيح الذي ينقل منه الهمذاني[7] ، إلا أن النصوص المقتبسة من الكتاب تدل دلالة واضحة على اتجاه ابن يزداد الاعتزالي[8] ، كما أن محقق الكتاب يعتقد بأن مصابيح ابن يزداد ما هو إلا كتاب التاريخ المنسوب له[9] ، وقد اقتبس الهمذاني منه عدة نصوص جميعها مجردة من الإسناد ، تناولت بعض الرجال ، وذكره بلفظ

---

(1) فضل الاعتزال ص237 – 238 ، ص343 – 344 .

(2) المصدر السابق ص243 .

(3) المصدر السابق ص261 .

(4) المصدر السابق ص244 .

(5) 114/1 .

(6) ابن النديم ، الفهرست ص 199 .

-الصفدي ، الوافي بالوفيات 494/17 – 495 .

(7) ابن النديم ، الفهرست ص199 .

– الصفدي ، الوافي بالوفيات 494/17 – 495 .

– الذهبي ، سير أعلام النبلاء 339/12 – 340 .

(8) فضل الاعتزال ص165 . حيث يمتدح المعتزلة ويقر بالتسمية .

(9) فضل الاعتزال ص37 .

"ذكر"[1] "قال"[2] "حكى"[3] "يروى"[4] .

-أبو الحسن ، علي بن فروزيه (ت ؟ هـ) لم أجد له أية ترجمة في المصادر الأخرى، وقد ترجم له الهمذاني في الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة وذكر أن له علم بالأدب والشعر ومعرفة أيام الناس[5] ، وجميع النصوص التي اقتبسها منه الهمذاني من كتابه بعنوان "المشائخ" وهي مجردة من الإسناد يذكرها بلفظ "ذكر"[6] "قال"[7] .

-الخياط ، عبدالرحيم بن محمد (ت نحو300 هـ) له كتاب "الانتصار والرد على ابن الرواندي الملحد" ونقل عنه الهمذاني نصين ، وأكد اطلاعه على كتابه واستفادته منه[8] .

-البلخي ، أبو القاسم . نقل عنه الهمذاني نصاً واحداً في التعريف بمعتزلي من الطبقة الثامنة[9] ، ومن الواضح أن هذا النص نقل من كتاب "المقالات" للبلخي ، حيث أورد الهمذاني معرفته به واطلاعه عليه[10] ، والكتاب الأنف الذي لم يبق منه سوى "باب ذكر المعتزلة" والذي ألحق بكتاب "فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة" .

وقد اقتبس الهمذاني بضعة نصوص من مؤلفين آخرين ليسوا بمعتزلة مثل أبي عبيدة معمر ابن المثنى الذي روى له خبران[11] يعتقد أنهما مقتبسان من كتاب "الخوارج"، وأبو العباس محمد بن يزيد بن المبرد (ت286هـ) الذي روى له نصان في أخبار أبي الهذيل والجاحظ[12].

وأما الكتاب الآخر للهمذاني وهو "تثبيت دلائل النبوة " فإن المؤلف اعتمد أسلوب النقاش

---

(1) المصدر السابق ص255 ، 270 ، 272 ، 285 ، 334 ، 344 .

(2) المصدر السابق ص 229 – 230 ، 275 .

(3) المصدر السابق 263 .

(4) المصدر السابق 238 .

(5) المصدر السابق ص318 .

(6) المصدر السابق ص224 ، 227 ، 240 ، 258 ، 264 ، 267 ، 278 -279 ، 290 ، 334 ، 343 .

(7) المصدر السابق ص275 ، 284 ، 295 ، 302 ، 304 ، 331 – 332 .

(8) المصدر السابق ص299 .

(9) المصدر السابق ص 303 .

(10) فضل الاعتزال ص334 .

(11) المصدر السابق ص264 ، 272 .

(12) المصدر السابق 256 ، 257 .

النقلي والعقلي في مواجهة حجج الخصوم من ملاحدة وزنادقة ، فلم تتعد مصادره القرآن والسنة –كما بينا سالفاً– إضافة إلى القليل من الكتب ذات الشأن بالموضوع والتي كان كالتالي .

–النوبختي : الحسن بن موسى (ت بعد 300هـ) كان متكلماً فيلسوفاً إمامي الاعتقاد وصاحب تصانيف ، من تصانيفه كتاب "الآراء والديانات" [1] ، وهذا الكتاب هو الذي استفاد منه الهمذاني في الرد على أهل الإلحاد ممن أدعى التشيع واعتبره حجة عليهم باعتبار أن النوبختي من الرافضة[2] .

–ابن رزام : سبق الإشارة إليه باعتباره أحد مصادر المقدسي وأشار إلى تأليفه كتاباً في فضائح القرامطة أتى فيه على ذكر التائبين من رؤساء العشائر وسماه "الكتاب الكبير" [3] .

–عطية . ذكر الهمذاني أن له كتاباً في فضائح القرامطة ، وأخبار من انتسب إليهم [4] ولم نجد له أية ترجمة في المصادر الأخرى .

ويكشف الهمذاني من خلال نقله لبعض مقالات الملاحدة والزنادقة –كما سماهم– اطلاعه على كتبهم ويأتي في مقدمة أولئك :

–الوراق ، محمد بن هارون (ت247) كان من المعتزلة ثم خلط وابتعد عنهم ، وصنف العديد من الكتب التي تابعه عليها صاحبه ابن الراوندي ، وكان من بينها : كتاب المقالات، كتاب الإمامة الكبير ، كتاب غريب المشرقي ، كتاب الرد على المجوس[5] . والهمذاني ينقل بعض مقالاته [6] ، ويسمي من بين كتبه كتاب غريب المشرقي [7] .

–ابن الراوندي ، أحمد بن يحيى (ت 298هـ) كان معتزلياً ثم فارقهم لأسباب عرضت له ،

---

(1) النوبختي ، فرق وطبقات الشيعة ، مقدمة المحقق صفحة 2–ي .

–الصفدي ، الوافي بالوفيات 280/12.

(2) تثبيت دلائل النبوة 225/1 .

(3) المصدر السابق 387/2 ، 393 .

(4) المصدر السابق 387/2 .

(5) ابن النديم ، الفهرست ص301.

(6) تثبيت دلائل النبوة 431/2- 551- 552.

(7) المصدر السابق 51/1.

وصنف العديد من الكتب في الزندقة والإلحاد والهجوم على شرائع الإسلام [1] . وقد نقل الهمذاني بعض مقالاته [2] ، وسمى من كتبه التي اطلع عليها : التاج في القدم ، الزمردة ، التصفح ، نعت الحكمة ، الدامغ [3] .

-الحداد ، عمر بن زياد (ت ؟ هـ) كان معتزلياً ثم خالفهم [4] . والهمذاني يذكر له كتابان هما : الجاروف ، والأركان . وينقل بعض مقالته [5] .

ويبدو أن الهمذاني كان ملماً بالمزيد من تلك الكتب عارفاً لمحتوياتها ، إلا أننا لا نعرف القدر الذي انتقاه منها ، حيث من الواضح أنه اطلع على كتب كل من الرازي والكندي والحصري وجابر بن حيان ، خاصة وقد أشار إلى انتشارها في زمانه واحتوائها على جهالات كثيرة [6] .

وقد يبدو المقدسي في "البدء والتاريخ" أكثر وضوحاً في ذكر مصادره التي انتقى منها مادته في تاريخ ما قبل الإسلام أما في التاريخ الإسلامي فلا نكاد نجد غير ابن إسحاق والواقدي ، وإذا استثنينا التوثيقات العامة مثل "حكى الفرس عن علماء دينهم وموبذيهم" [7] و"روى في الأخبار" [8] و"في كتاب العجم" [9] و"زعمت الأعاجم في كتبها" [10] فإن مصادره تكون على النحو التالي :

-وهب بن منبه (ت 114هـ) العلامة الإخباري القصصي . له علم واسع بالإسرائيليات وصحائف أهل الكتاب [11] . وله كتاب مفقود في تاريخ الرسالات السماوية وعنوانه (المبتدأ)

---

(1) ابن النديم ، الفهرست ص 301-302.

(2) تثبيت دلائل النبوة 413/2، 431، 433.

(3) المصدر السابق 51/1.

(4) ابن النديم ، الفهرست ص 300.

(5) تثبيت دلائل النبوة 412/2.

(6) المصدر السابق 371/2، 374، 630-632.

(7) البدء والتاريخ 151/1.

(8) المصدر السابق 22/2.

(9) المصدر السابق 98/4.

(10) المصدر السابق 138/3.

(11) الذهبي ، سير أعلام النبلاء 544/4-557.

[1] وتوجد منه مقتطفات لدى ابن قتيبة والطبري والمسعودي والثعالبي [2]، كما احتفظ المقدسي بمقتطفات من الكتاب بلغت خمسة نصوص جميعها في تاريخ ما قبل الإسلام [3] .

-محمد بن إسحاق صاحب المبتدأ والخبر ، وصف المقدسي كتابه بأنه أول كتاب عمل في بدء الخلق [4] ، ونقل عنه في نحو ستة عشر موضعاً أخباراً جميعها في تاريخ ما قبل الإسلام [5] .

-أبو حذيفة : ينقل عنه المقدسي عدة نصوص في أخبار ما قبل الإسلام بصيغ "روى أبوحذيفة " [6] ، و"في كتاب أبي حذيفة" [7] والمعتقد أن صاحب الكنية هو إسحاق بن بشر الهاشمي ولاءً (ت 206هـ) لأن له كتاباً عنوانه المبتدأ [8] .

-محمد بن عمر الواقدي ، جل ما نقله عنه المقدسي من نصوص تختص بالسيرة النبوية حيث بلغ عددها ثمانية [9] ، وعدة نصوص من تراجم لأفاضل الصحابة [10] ، ويذكر في قائمة كتبه لدى ابن النديم كتاب السيرة وكتاب الطبقات [11] ، وهما كتابان مفقودان ، فلعل نقل المقدسي كان منهما .

-زرقان ، محمد بن شداد بن عيسى البغدادي (ت 278هـ)المتكلم المعتزلي ، متهم عند أهل الحديث [12] . والمقدسي نقل عنه ثلاثة نصوص من كتابه (المقالات) في أخبار الديانات المنحرفة

---

(1) المسعودي ، مروج الذهب 73/1، 292/2.

(2) هوروفتس ، يوسف ، المغازي الأول ومؤلفوها ، تحقيق : د. حسين نصار (مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط2، 1421هـ/ 2001م) ص48.

(3) البدء والتاريخ 150/1، 185، 150/2، 2/2، 41.

(4) المصدر السابق 149/1.

(5) المصدر السابق 149/1، 169، 38/2، 52-53، 53، 80-82، 16/3-17، 26، 36، 126، 131/4، 161-163، 192/4، 209، 34/5، 60-61، 68.

(6) البدء والتاريخ 174/1-175، 2/2، 17 .

(7) المصدر السابق 12/3، 37، 41/3، 77، 102/4.

(8) ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 326/6-328.

(9) البدء والتاريخ 138/4-139، 154، 161، 163، 171، 16/5، 33-34، 58-60-61-62.

(10) المصدر السابق 72/5-120.

(11) الفهرست ص 158.

(12) الصفدي ، الوافي بالوفيات 148/3-149.

(1).

-أحمد بن الطيب ، هو أحمد بن محمد بن مروان السرخسي (ت 286هـ) من تلاميذ الكندي الفيلسوف. قتله المعتضد العباسي لفلسفته وخبث معتقده [2] . وذكر له ابن النديم مجموعة من التصانيف تربو على الخمسة وعشرين كتاباً من ضمنها رسالته في وصف مذاهب الصابئين [3] ، وهي الرسالة التي نقل منها المقدسي خبراً يتعلق بمذاهب الحرانية [4].

-ابن خرداذبه ، عبدالله بن أحمد (ت 300هـ) كان جده خرداذبه مجوسياً ثم أسلم على يد البرامكة ، وأصبح عبدالله نديماً للخليفة المعتمد العباسي واختص به . وكان له من الكتب أدب السماع ، جمهرة أنساب الفرس ، المسالك والممالك [5] . والكتاب الأخير ينقل منه المقدسي خبرين أحدهما في ذكر التاريخ على السنين منذ زمن آدم عليه السلام وحتى عصر المقدسي [6] ، والثاني في ذكر جزيرة من جزائر الهند [7] .

-ابن رزام ، لم نجد له ترجمة والمقدسي يذكر له كتاباً هو "النقض على الباطنية" إلى جوار كتابه "الكتاب الكبير" ويؤكد معرفته به واطلاعه عليه [8] .

والمصادر المتبقية والتي لا نجد أن هناك داع لاستعراضها مفصلاً ، نقل عنها المقدسي نصاً واحداً لكل منها ، مثل كتاب المعارف لابن قتيبة (ت 276هـ) [9] ، وكتاب الأخبار لابن زرنج (ت ؟ هـ) [10] ، قصيدة سماها المحبرة باللغة الفارسية للمسعودي (ت 346هـ) وقد رأى المقدسي الفرس في زمانه يعظمونها ويروونها كتاريخ لهم ، وهو ينقل منها أبيات دون ترجمة في إشارة قد

(1) البدء والتاريخ 140/1، 143، 146.
(2) الذهبي : سير أعلام النبلاء 448/13-449.
(3) الفهرست ص 421-422.
(4) البدء والتاريخ 143/1.
(5) ابن النديم ، الفهرست ص 239.
(6) البدء والتاريخ 151/2-152.
(7) المصدر السابق 97/4.
(8) المصدر السابق 137/1.
(9) المصدر السابق 150/2- 151.
(10) المصدر السابق 152/2. ولم أجد لابن زرنج أية ترجمة في كتب الأعلام .

تدل على معرفته بالفارسية [1] .

ويمثل ابن أبي الحديد في كتابه "شرح نهج البلاغة" حالة خاصة بين المعتزلة الذين استعرضنا مصادرهم، فهو يميط اللثام عن مصادره التي اعتمد عليها في وضع كتابه بمسميتها وذكر مؤلفيها ، وقد بلغ عددها نحو خمسين كتاباً في موضوعات عدة من التاريخ الإسلامي، وفي قائمة مصادره التي نقل منها :

-ابن إسحاق ، ينقل عنه ابن أبي الحديد أربعة نصوص جميعها من كتاب "السيرة والمبتدأ والمغازي" [2] .

-أبو مخنف ، نقل عنه ابن أبي الحديد أخباراً تختص بوقعة الجمل من كتاب "الجمل" [3] .

-محمد بن عمر الواقدي ، اقتبس منه أبي الحديد نصوصاً مجموعة من كتاب المغازي [4]، ونص واحد من كتاب الشورى [5] .

-أبو عبيدة معمر بن المثنى ، اقتبس منه ابن أبي الحديد نصين من كتاب التاج [6] . ونصين من كتاب مقاتل الفرسان [7] .

-نصر بن مزاحم المنقري (ت 213هـ) يعد من طبقة أبي مخنف [8] . واعتبره ابن أبي الحديد "ثقة ، ثبت ، صحيح النقل ، غير منسوب إلى هوى ولا إدغال" [9] ونقل من كتابه وقعة صفين ، أخباراً مطولة في التحكيم وظهور الخوارج ، وفي وقعة صفين، وجميع رواياته مسندة [10] .

-أبو الحسن المدائني ، اقتبس منه ابن أبي الحديد نصين من "كتاب الأحداث" [11] ، ونص

---

(1) المصدر السابق 138/3.

(2) شرح نهج البلاغة 12/15-13، 17، 50، 210/18.

(3) شرح نهج البلاغة 176/1-179، 192-200.

(4) المصدر السابق 50/5-52، 276/14-412، 44/15-52، 128/17، 180-200، 203/18-209.

(5) المصدر السابق 13/9.

(6) المصدر السابق 87/15-92، 235/18.

(7) المصدر السابق 268/12-269، 272-273.

(8) ابن النديم ، الفهرست ص 150.

(9) شرح نهج البلاغة 401/2.

(10) المصدر السابق 401/2-436، 12/7، 213/8-275، 83/15-86.

(11) المصدر السابق 110/7، 32/11.

من كتاب "موقعة الجمل" [1] ، ونص من كتاب "أمهات الخلفاء" [2] ونص من "كتاب الخوارج" [3] ونصين من كتاب "صفين" [4] ونص من كتاب "مقتل عثمان" [5] ونص من كتاب "الفتوح" [6] وجميعها مجردة من الأسانيد .

-محمد بن سلام الجمحي (ت 232هـ) من أعيان الأدباء ، كان له علم بالشعر والأخبار [7] ، وقد نقل ابن أبي الحديد عدة نصوص من كتابه "طبقات الشعراء" [8] .

-محمد بن حبيب (ت 245هـ) كان من علماء بغداد العارفين بالأخبار والأنساب واللغة والشعر [9] ، وابن أبي الحديد نقل ثلاثة نصوص من كتابه "الأماني" [10] ولم يرد اسم هذا الكتاب عند من ترجم له .

-الزبير بن بكار بن عبدالله بن مصعب من نسل عبدالله بن الزبير (ت 256هـ) نسابة إخباري ، كان شاعراً صدوقاً ، راوية ، نبيل القدر [11] . نقل عنه ابن أبي الحديد نصوصاً مطولة ومسندة من كتاب المفاخرات [12] ، وكتاب الموفقيات في الأخبار [13] ، وكتاب أنساب قريش [14] .

-ابن قتيبة ، اقتبس ابن أبي الحديد أربعة نصوص من كتابه "عيون الأخبار" [15] .

---

(1) المصدر السابق 320/6.

(2) المصدر السابق 48/11.

(3) المصدر السابق 444/2-445.

(4) المصدر السابق 427/2، 266/6-267.

(5) المصدر السابق 223/10.

(6) شرح نهج البلاغة 68/9.

(7) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 2540/6-2541.

(8) شرح نهج البلاغة 364/20-369.

(9) ابن النديم ، الفهرست ص 171-172.

(10) شرح نهج البلاغة 245/12-246، 30/13، 143 .

(11) ابن النديم ، الفهرست ص 177-178.

(12) شرح نهج البلاغة 367/6-374.

(13) المصدر السابق 142/15-157، 371/18-378.

(14) المصدر السابق 210/16-211.

(15) شرح نهج البلاغة 74/15-78، 287/18-289.

-البلاذري ، أحمد بن يحيى (ت279هـ) من أهل بغداد ، كان شاعراً رواية للأخبار[1]، وقد نقل عنه ابن أبي الحديد نصوصاً عدة من كتابه أنساب الأشراف [2] .

-ابن ديزل الهمذاني، الإمام الحافظ الثقة إبراهيم بن الحسين بن علي (ت 281هـ) [3] نقل عنه ابن أبي الحديد أخباراً مطولة من كتاب له في وقعة صفين حمل نفس العنوان[4].

-الثقفي ، إبراهيم بن محمد (ت 283هـ) كان زيدياً وانتقل إلى القول بالإمامة فأصبح من الشيعة [5] ، ونقل عنه ابن أبي الحديد من كتاب "الغارات" أخباراً كثيرة حول المناوشات التي أعقبت صفين بين علي رضي الله عنه ومعاوية رضي الله عنه وجميع أخباره التي نقلها مسندة [6]

-المبرد ، محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدي (ت 286هـ) النحوي الإخباري ، كان إماماً علامة موثقاً ، صاحب نوادر وطرف ، وله تصانيف كثيرة منها كتاب "الكامل" [7] . وابن أبي الحديد ينقل ثلاثة نصوص من هذا الكتاب [8] .

-الطبري ، محمد بن جرير بن يزيد (ت 310هـ) كان من أفراد الدهر علماً وذكاءً ، وله تصانيف بديعة [9] ، وقد نقل عنه ابن أبي الحديد أخباراً مطولة من كتابه "تاريخ الأمم والملوك" [10] .

-ابن عبدالبر ، يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري (ت463هـ) من العلماء المذكورين

---

(1) ابن النديم ، الفهرست ص 180-181.

(2) شرح نهج البلاغة 427/2-428، 7/15-8، 35-36، 38، 392/16.

(3) الذهبي : سير أعلام النبلاء 184/13-191.

(4) شرح نهج البلاغة 411/2-414، 418، 424-425، 433، 143/3-144.

(5) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 104/1-105.

(6) شرح نهج البلاغة 261/2-268، 317-320، 337-345، 297/4-298، 301-304، 307، 312، 314.

(7) الذهبي : سير أعلام النبلاء 576/13-577.

(8) شرح نهج البلاغة 88/7، 102، 13/9، 92/15-94.

(9) الذهبي : سير أعلام النبلاء 367/14، 282.

(10) شرح نهج البلاغة 20/13، 116/15-122، 128/17، 331/19-335.

والحفاظ المؤرخين . وضع التصانيف العديدة في القضاة والفقهاء [1] ، اقتبس ابن أبي الحديد ثلاثة نصوص من كتاب له في تراجم الصحابة هو "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" [2] .

-المسعودي ، علي بن الحسين بن علي من نسل عبدالله بن مسعود τ (ت 346هـ) كان إخبارياً صاحب غرائب وملح وعجائب وفنون ، وله العديد من المصنفات التاريخية [3] ، وكان ابن أبي الحديد قد نقل عنه نصين من كتابه "مروج الذهب" [4] .

-الأصفهاني ، علي بن الحسين بن محمد الأموي القرشي (ت 356هـ) كان بحراً في نقل الآداب ، بصيراً بالأنساب وأيام العرب [5] . اقتبس منه ابن أبي الحديد أربعة نصوص من كتابه "الأغاني" [6] وثلاثة من كتابه "مقاتل الشجعان" [7] .

-ابن الجوزي ، عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت 597هـ) كان من كبار الوعاظ البغداديين ، علاّمة في التفسير والسير والتاريخ ، موصوفاً بحسن الحديث ومعرفة فنونه ، وله التصانيف الكثيرة [8] . وابن أبي الحديد نقل نصين من كتابين له ، الأول في "أخبار عمر وسيرته" [9] والثاني في "تاريخه" [10] .

-الجوهري ، أحمد بن عبدالعزيز (ت ؟ هـ) ذكر له ابن أبي الحديد كتاب "أخبار السقيفة" ونقل منه نصوصاً طويلة ومسندة [11] ، ولم أجد له ترجمة في كتب الأعلام .

-ابن أبي رؤبة الدباس ، محمد بن علي بن نصر (ت ؟ هـ) له كتاب "افتراق هاشم وعبد

---

(1) ابن خلكان ، وفيات الأعيان 7/66-72.

-الذهبي ، سير أعلام النبلاء 18/153-163.

(2) شرح نهج البلاغة 15/70-71، 17/167، 171-172.

(3) الكتبي ، فوات الوفيات 3/12-13.

(4) شرح نهج البلاغة 7/89، 91.

(5) الذهبي : سير أعلام النبلاء 16/201- 203.

(6) شرح نهج البلاغة 7/86-87، 96-100، 15/159، 17/158-171.

(7) المصدر السابق 15/52، 188، 201، 16/201-203.

(8) الذهبي : سير أعلام النبلاء 21/365-384.

(9) شرح نهج البلاغة 12/332-333.

(10) المصدر السابق 1/36.

(11) المصدر السابق 2/288-298، 6/174-180، 9/5-7.

شمس" وقد نقل ابن أبي الحديد نصين منه [1] . ولم نجد له أية ترجمة في كتب الأعلام.

ولقد اعتمد ابن أبي الحديد على مصادر أخرى في وضع مؤلفه "شرح نهج البلاغة" على أن نقله منها اقتصر على نص واحد من كل منها ، مثل كتاب المغازي لموسى بن عقبة (ت 141هـ) [2] ، كتاب الأدب الصغير لابن المقفع (ت 145هـ) [3] ، الطبقات الكبرى لابن سعد (ت 230هـ) [4] ، كتاب المقالات لابن زرقان (ت 278هـ) [5] ، كتاب الأمالي لابن دريد (ت 231هـ) [6] كتاب التاريخ لابن نفطويه (ت 323هـ) [7] ، كتاب لابن الأنباري (ت 329هـ) [8] ، كتاب عيون التاريخ لأبي الحسين الصابي (ت 363هـ) [9] ، كتاب التاجي في أخبار الخوارج لأبي إسحاق الصابي (ت قبل 380هـ)[10]، كتاب في تقريظ الجاحظ لأبي حيان التوحيدي (ت 403هـ) [11] كتاب الآثار الباقية للبيروني (ت 440هـ) [12] ، كتاب تنزيه الأنبياء والأئمة للشريف المرتضى (ت 436هـ) [13] ، كتاب دلائل النبوة للبيهقي (ت 458هـ) [14] ، كتاب الإكمال لابن ماكولا (ت 475هـ) [15] .

وإلى جانب تلك المصادر فإن ابن أبي الحديد أكد استعانته بمصادر الأمم السابقة مثل الفرس

---

(1) المصدر السابق 15/159-160، 165.

(2) شرح نهج البلاغة 17/128.

(3) المصدر السابق 17/56.

(4) المصدر السابق 12/218.

(5) المصدر السابق 1/69.

(6) المصدر السابق 5/18.

(7) المصدر السابق 11/33.

(8) المصدر السابق 2/437.

(9) المصدر السابق 1/38-39.

(10) المصدر السابق 5/51.

(11) المصدر السابق 13/204.

(12) المصدر السابق 7/140.

(13) المصدر السابق 7/12-15.

(14) المصدر السابق 13/148.

(15) المصدر السابق 20/344.

[1] والهند [2] ، وهو وإنْ لم يشر إلى معرفته بلغاتهم فإن ذلك يدل على معرفته بالثقافات المحيطة حوله واطلاعه عليها .

وهكذا ومن خلال استعراضنا لمصادر المعتزلة ، يمكن رصد بعض الاستنتاجات عن كيفية تعاملهم معها :

أولاً : كان التنوع في اختيار المصادر خاضعاً لنوعية الموضوعات التي اختار المعتزلة الكتابة فيها .

ثانياً : كان لحرص المعتزلة – خاصة الجاحظ والبلخي والهمذاني – على عدم تسمية أكثر مصادرهم- والذي قد يكون عائداً لحب التفرد بالمادة –أثره في الحرمان من الاطلاع –بصدق- على معرفة مدى استيعابهم وتدقيقهم وأمانتهم العلمية .

ثالثاً : اختار المعتزلة مادة كتبهم من بين عشرات بل مئات المصادر المعروضة في زمانهم – شفهية أو كتابية- إلا أن ذلك الاختيار ظل بعيداً عن مقاربة كتب المحدثين أو الإشارة إليهم ، باستثناء البلخي الذي اقتبس من مادة كتبهم في الرجال مما يعينه على تشويه صورة رواة الحديث !!.

رابعاً : تميزت نقولات المعتزلة من المصادر الأخرى بقصرها ، باستثناء ابن أبي الحديد الذي كان ينقل نصوصاً طويلة بأسانيدها وهو ما يعني التقيد بحرفيتها .

خامساً : شملت مصادر المعتزلة مساحة كبيرة من التاريخ الإسلامي ، تكاثرت في البدايات الأولى بشكل صعب حصره –على يد الجاحظ- ثم سرعان ما بدأت تتراجع شيئاً فشيئاً حتى عصر الهمذاني لتعود مرة أخرى في التعاظم زمن ابن أبي الحديد .

سادساً : لم تشكل مادة الكتب المشهورة لابن إسحاق والواقدي وابن سعد والبلاذري والمسعودي والطبري أهمية في كتب المعتزلة باعتبار قلة الاقتباس منها ، بينما أظهرت كثرة الاقتباسات من المصادر الثانوية أو المغمورة اهتماماً ملحوظاً بهذا النوع من الكتب . ولاشك أن انفصال كتابات المعتزلة عن سياقات التاريخ العام كان يدل على شعورهم الفكري بالعزلة وضحالة عمقهم التاريخي في الحضارة الإسلامية .

---

(1) شرح نهج البلاغة 68/15-19.

(2) المصدر السابق 69/15.

تدوين التاريخ عند المعتزلة

"التدوين التاريخي عند المسلمين"

من المهم قبل الشروع في تناول كيفية تدوين المعتزلة للتاريخ ، أن نمهد لذلك بالحديث – في إيجاز – عن التدوين التاريخي عند المسلمين ، لأننا من خلال ذلك سنتعرف على طبيعة التدوين التاريخي عند المعتزلة وأهم إضافاتهم فيه .

لقد ظهر التدوين التاريخي عند المسلمين منذ وقت مبكر ، ففي العقود الأخيرة من القرن الأول الهجري برزت أولى تلك المحاولات في صورة مواضيع محددة من السيرة النبوية ، وكان ممن وصل إلينا خبر روايته وتدوينه عروة بن الزبير بن العوام (ت 94هـ) [1] وأبان ابن عثمان بن عفان (ت 95 أو 105هـ) [2] والاثنان اشتهرا باختصاصهما في تدوين جوانب من السيرة النبوية عرفت بالمغازي ، حيث ورد أن لعروة كتاباً في المغازي [3] ، وقيل إنه أول من صنف فيها [4] ، وكان له مساهمة كبيرة في تثبيت دعائم قواعد الكتابة التاريخية في سيرة النبي ρ ، إذ كان الخلفاء والأمراء والعلماء يكتبون إليه ويسألونه عنها[5]، وكان منهجه قائماً على الاستشهاد بالآيات القرآنية والوثائق المكتوبة مع الاهتمام كثيراً بالأنساب وقليل من الأشعار ، فيما كان إقباله على الإسناد ضعيفاً [6] ، أما أبان ابن عثمان فإن الدلائل تشير إلى أنه قام بتدوين بعضاً من سيرة النبي ρ ومغازيه ، إذ ورد في ترجمة المغيرة ابن عبدالرحمن قول ابن سعد : "ثقة قليل الحديث إلا مغازي رسول الله ρ أخذها من أبان ابن عثمان فكان كثيراً ما نقرأ عليه ويأمرنا بتعليمها" [7] .

---

(1) عروة بن الزبير بن العوام أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ولد سنة 22هـ وقيل غير ذلك ،كان ثقة مأموناً كثير الحديث عالماً ، روى الحديث عن أبيه وأمه أسماء بنت أبي بكر وعن خالته عائشة رضي الله عنهم أجمعين . توفي سنة 93هـ عن عمر يناهز 67 سنة . انظر الذهبي ، سير أعلام النبلاء 421/4-437.

(2) أبان بن عثمان بن عفان الإمام الفقيه الأمير ، ولي المدينة سبع سنين ، وكان يعد من فقهاء المدينة توفي سنة 105هـ . انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء 351/4-353.

(3) ابن النديم ، الفهرست ص 123.

(4) ابن كثير : البداية والنهاية 101/9.

(5) هوروفتس ، المغازي الأولى ص38.

(6) نصار ، حسين ، نشأة التدوين التاريخي عند العرب (منشورات اقرأ ، بيروت ، دون تاريخ) ص43

(7) الطبقات الكبرى 210/5.

وأخذ التدوين في المغازي يتوسع من خلال كثرة المعلومات التاريخية التي تحصلت للرواة، ومن خلال البيانات الدقيقة التي ساهمت في توثيق مادة المغازي ، حيث اهتم شرحبيل بن سعد (123هـ) بمغازي النبي ρ وأسماء من شارك فيها من الصحابة ، وقيل عنه : "لم يكن أحد أعلم بالمغازي والبدريين منه"[1] ، ونظراً لكثافة المادة في السيرة تهيأت الأرضية الصالحة لتطوير فكرة كتابة تاريخ عالمي طويل يمتد من بدايات الرسالة النبوية وحتى نهايتها وهو ما اعتبر أساساً لكتابة تاريخ الأمة الإسلامية الذي يبدأ بحياة الرسول ρ ، وقد تم ذلك على يد كل من أبان بن عثمان اللؤلؤي المعروف بالأحمر البجلي[2] ومحمد بن شهاب الزهري (ت 124هـ)[3] .

وكانت حاجة العلماء لتدوين السيرة النبوية والتي حركتها دوافع شخصية من حب العلم والرغبة في نشر منافعه [4] ، قد التقت مع حاجة خلفاء بني أمية بصفتهم الرسمية في رعاية تدوين المعارف والعلوم ، فسعى معاوية رضي الله عنه في استقدام عبيد بن شريه الجرهمي من أجل تدوين تاريخ اليمن [5] ، وقام عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه (ت 101هـ) بطلب تدوين الحديث [6] ، واختار هشام بن عبدالملك (ت 125هـ) رجلاً يكتب له ما يملي عليه الزهري من الأخبار [7] .

لكن دخول الخلفاء في معترك التدوين التاريخي وإن أسهم في بروز الاهتمام بالمعارف التاريخية ، إلا أنه لم يمثل الإحاطة الكاملة بكل الأخبار لكافة المواضيع[8] .

وعندما اكتمل القرن الثاني الهجري كان التدوين التاريخي قد شهد تطوراً نوعياً وكمياً حيث برز اتجاه جديد من الإخباريين صب اهتمامه في الاعتناء بجمع الأخبار والمواضيع بكافة أنواعها وتدوينها من خلال عناوين خاصة بكل منها ، وكان هذا النتاج تطوراً طبيعياً للتفاعل الفكري

---

(1) ابن حجر ، تهذيب التهذيب 2/483-484.

(2) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 1/39.

(3) مصطفى ، التاريخ العربي والمؤرخون 1/94.

(4) ابن سعد ، الطبقات الكبرى 2/123، 5/216، 6/179.

(5) ابن النديم ، الفهرست ص 143.

(6) ابن سعد ، الطبقات الكبرى 2/34.

(7) الذهبي : سير أعلام النبلاء 5/333.

(8) مصطفى ، التاريخ العربي والمؤرخون 1/95 .

مع الأحداث إضافة إلى أنه كان معبراً مناسباً للاتجاهات السياسية والمذهبية التي اختارت من الروايات التاريخية ما يتوافق مع وجهة نظرها وكانت المادة التاريخية المدونة من السعة والغزارة بحيث شكلت أساساً لكتابة التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، فبرز من الإخباريين عوانة بن الحكم (ت147هـ) الذي كتب في سيرة معاوية τ وبني أمية ، وكان له كتاب في التاريخ حمل ذات العنوان[1] ، وكتب أبو مخنف لوط بن يحيى (ت157هـ) في موضوعات شتى بلغت 34 كتاباً حملت عناوين مثل : الردة ، الفتوح ، مقتل عثمان ، الجمل ، صفين ... ، وكان يزيد على غيره في الاهتمام بأمر العراق وأخبارها وفتوحها[2] ، وظهرت كتابات أبو اليقظان النسابة (ت170هـ) في المثالب والأنساب وكان من ذلك : حلف تميم ، أخبار تميم ، نسب خندف وأخبارها ، النسب الكبير ، النوادر[3] ، وكتب سيف بن عمر التميمي (ت180هـ) في الفتوح والردة والجمل ومسير عائشة وعلي رضي الله عنهما إلى البصرة[4] .

ومع أن التدوين اتسع في هذه المرحلة ليشمل شتى الموضوعات ، إلا أن الاهتمام بتدوين السيرة قد حظي بنقلة نوعية أدت إلى تطور هام في خصائص الكتابة التاريخية عند المسلمين ، حيث استوعب محمد بن إسحاق (ت 151هـ) السيرة النبوية في شكلها النهائي المنتظم من خلال الترتيب الزمني السنوي (التاريخ الحولي) في مؤلفه الشهير "كتاب السيرة والمبتدأ والمغازي"[5].

ومع انتهاء الربع الأول من القرن الثالث الهجري كان قد تابع التدوين على نفس النسق جماعة من الإخباريين حيث كتب هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت206هـ) فيما يقارب 132 موضوعاً ومن بين عناوينها : مخطوط حلف عبد المطلب وخزاعة ، بيوتات قريش ملوك الطوائف ، الأصنام ، الوفود ، تاريخ أخبار الخلفاء ، النسب الكبير[6] ، وكتب الهيثم بن عدي (ت207هـ) نحو 56 كتاباً حملت عناوين متفرقة مثل : المثالب ، التاريخ على السنين ، المعمرين

---

(1) ابن النديم ، الفهرست ص145 – 146 .
(2) المصدر السابق ص148-150 .
(3) المصدر السابق ص151 .
(4) المصدر السابق ص150 .
(5) مصطفى ، التاريخ العربي والمؤرخون 96/1 .
(6) ابن النديم ، الفهرست 153-157 .

، هبوط آدم وافتراق العرب ونزولها منازلها ، نسب طيء ، تاريخ العجم وبني أمية ، أخبار زياد بن أبيه ، خطط الكوفة ، المواسم .... الخ[1] ، وألف محمد ابن عمر الواقدي (ت207هـ) نحو 28 كتاباً ذات عناوين مختلفة مثل : التاريخ والمغازي والمبعث ، أخبار مكة ، فتوح الشام ، الجمل ، مقتل الحسين τ ، ضرب الدنانير والدراهم، تاريخ الفقهاء ... الخ[2] ، ووضع أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت211هـ) كتباً كثيرة بلغت ما يقارب 108 كتاباً ، وكان من العناوين : خراسان ، وخوارج البحرين واليمامة ، مقاتل الأشراف ، مآثر غطفان ، أدعياء العرب ، مقتل عثمان ، أخبار الحجاج [3] ، وكتب أبو الحسين محمد بن علي المدائني (ت224هـ) حوالي 240 كتاباً في موضوعات كثيرة من تاريخ صدر الإسلام مثل : أمهات النبي ρ ، أخبار المنافقين ، خبر الأفك ، نسب قريش وأخبارها ، تاريخ أعمار الخلفاء ، مقتل عثمان ، الردة، خبر القادسية [4] .

وبرز اتجاه جديد في التدوين التاريخي هضم مناهج السابقين وطورها ، إذ كان لكتابة التاريخ على أساس السنين على يد الهيثم بن عدي[5] ، أثره في ربط المواد في سياق تاريخي متصل ، وهو ما تعارف عليه بالتاريخ العام الذي يبدأ بالخليقة ثم يعرض لذكر الأمم من خلال مواقفهم مع أنبيائهم تمهيداً للدخول بتفصيل في البعثة النبوية وما تلاها من أحداث بنظام الحوليات أي سنة فسنة ، وممن مثل هذا التيار خليفة بن خياط (ت240هـ) في كتابه "التاريخ" وأبو حنيفة الدينوري (ت282هـ) في كتابه "الأخبار الطوال" ومحمد بن جرير الطبري (ت310هـ) في كتابه "تاريخ الأمم والملوك"، والمؤرخ الأخير هو الذي بلغ التدوين التاريخي لديه ذروته ، إذ به استقر علم التاريخ الإسلامي وتوطدت مناهجه في التدوين ، وأصبح المؤرخون من بعده عالة عليه ، فهم إما نقلة عنه أو مصنفون من حيث انتهى ، كما هو عند المسعودي (ت346هـ) وابن الجوزي (ت597هـ) وابن الأثير (ت663هـ) والذهبي (ت748هـ) وابن كثير (ت774هـ) .

---

(1) المصدر السابق ص 159-160 .
(2) المصدر السابق ص157-158 .
(3) المصدر السابق ص83—85 .
(4) المصدر السابق ص161-168 .
(5) المصدر السابق ص160 ..

التدوين التاريخي عند المعتزلة

كان من الطبيعي أن ترتبط حركة التدوين عند المعتزلة بالبيئة التي نشؤوا واستمروا فيها، حيث كان لظروف العراق مجتمعة أثرها الواضح في تلك الحركة من حيث الخصائص والاتجاهات .

ومنذ تأسيس الاعتزال أصبح التدوين معبراً عن هوية المذهب وسط تيارات متضاربة ومتشاحنة فيما بينها ، يسعى كل واحدٍ منها لتغليب وجهة نظره على حساب الآخر .

يروي الهمذاني في مقدمة كتابه "فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة" الداعي لتأليفه فيقول : "..... رأيت التسرع إلى ذلك واجباً ليعلم الأمير السيد الملك العادل ، أطال الله أيامه وحرس مكانه ، أنه فيما تمسك به ، موافق للرسول عليه السلام والأئمة ، وأن من خالفه فهو مخالف لهم ، ولكي يأنس بكثرة موافقيه من العلماء فيثبت عند ذلك ما وضعته في هذا الكتاب" [1] .

لقد كان التعبير عن هوية المذهب مع ما يتطلبه ذلك من إضفاء الاعتبار عليه ، بالبحث عن جذور تاريخية ترفد الاعتزال لتنال رضى المسلمين ، هو الباعث الرئيس الذي ولج منه المعتزلة للتاريخ ، إذ لم تكن الأسس التي قام عليها الاعتزال سوى تبيان لمواقف المعتزلة إزاء قضايا تاريخية طال حولها الجدل وتداخلت معها عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وصحبتها قلاقل وفتن ، إلا أن الخطوات الأولى لمرحلة التدوين – في إطارها العام – عند المعتزلة ، كانت وثيقة الصلة بعلم الكلام من حيث كثرت المصنفات فيه ، وهو ما أشار إليه أحدهم بقوله : "المعتزلة هم الغالبون على الكلام ، الغالبون على أهله ، فالكلام منهم بدأ ، وفيهم نشأ ، ولهم السلف فيه ، ولهم الكتب المصنفة المدونة ، والأئمة المشهورة ، ولهم الرد على المخالفين من أهل الإلحاد والبدع ، ولهم المقامات المشهورة في الذب عن الإسلام وكل من أخذ في الكلام أو ما يوجد من الكلام في أيدي الناس فمنهم أخذ ، ومن أئمتهم اقتبس....." [2] .

---

(1) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص138 .

(2) المصدر السابق ص391 . ومن أقر بذلك وحاول أن يضع مبرراً له الدكتور محمد عمارة ، حين قال :

"لقد أصبح الواقع الفكري للحياة العربية الإسلامية يتطلب فرساناً غير "النصوصيين" ،و ويستدعي أسلحة غير "النقول والمأثورات" للدفاع عن الدين الإسلامي وعن حضارة العرب المسلمين ... وغدت الأمة العربية المسلمة تتطلع إلى نمطها الفلسفي المتميز الذي يدافع به عن بنائها الحضاري الخاص ... فلا بد من الاستجابة الايجابية تجاه ما تعرض عليها من تحديات ..." انظر تيارات الفكر الإسلامي (دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ط1 ، 1981م) ص67 . ومن الغريب حقاً

-

ومع غلبة علم الكلام على التدوين عند المعتزلة ، إلا أن روابط التاريخ معه كانت تتضح شيئاً فشيئاً بمرور الوقت ، رغم أن ذلك كان يجري ببطء متناه ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن التاريخ لم ترسم معالمه ولم يعرف اسمه الحقيقي شكلاً ومضموناً إلا مع نهاية القرن الثالث الهجري[1] . وكيفما كان فإن مواضيع محددة كان يجري العمل على تقديمها باسم علم الكلام وهي أقرب في عناوينها إلى التاريخ منها إليه ، ومن المؤسف حقاً أن نشير إلى أن ما كتبوه في هذا السياق لم يصل إلينا بعد ، ولا تعرف عنه إلا ما أثبت من عناوينه ، والتي كان من بينها :

-كتاب "طبقات العلم والجهل" لواصل بن عطاء-" [2] . والكتاب يكشف صلة المعتزلة المبكرة بحركة التدوين التاريخي في الإسلام ومقدار المساهمة التي كانت لهم فيها ، وإذا صحت نسبة الكتاب لواصل فإن ذلك قد يعتبر أول محاولة للتدوين في الإسلام بحسب الموضوعات على نسق الطبقات ، إذ لا نعلم أن هناك من سبق واصل في هذا المضمار ، ومع أنه يصعب تكوين حكم ما على الكتاب دون معرفة محتوياته ، فإنه يغلب على الظن أن الباعث على تأليفه كان لدوافع شخصية أملتها على واصل رغبته في نشر المذهب عن طريق تمييز المعتزلة عن غيرهم من المذاهب من خلال التصنيف بينهم وبين المخالفين لهم.

ويبدوا أن الأسلوب الذي كتب به كان أسير النظرة الأحادية التي ليس من منهجها الإحاطة والتوسع .

-كتاب "النوادر" لمحمد بن المستنير الملقب بقطرب (ت206هـ) كان يرى رأي المعتزلة النظامية ولم يكن بثقة[3] . وعنوان الكتاب يدل على الطرافة والتنوع . وهو وإن أدخل ضمن نطاق كتب الأدب ، إلا أن ذلك لا يعني خلوه من معلومات تاريخية كما هو المعتاد في هذا النوع من الكتابات.

في هذا القول أن تكون النقول والمأثورات التي هي عبارة عن القرآن والسنة وما أثر عن السلف الصالح غير كافية عند الدكتور محمد عمارة لصيانة الأمة والذود عنها ، حتى يتجه هو وأمثاله للفلسفة التي هي نتاج عقول البشر وتخبطاتهم العقلية !!.

(1) ترحيني ، المؤرخون والتاريخ عند العرب ص74 .

(2) ابن خلكان ، وفيات الأعيان 11/6 .

(3) السيوطي ، بغية الوعاة 242/1 – 243 .

-كتاب "الإمامة" لبشر بن المعتمر (ت215هـ) [1] وهو أول معتزلي يناقش مثل هذا الموضوع الهام الذي قامت من حوله الخلافات بين الفرق والمذاهب ، ولكون الكتاب لم يحمل عنوان "الرد على ....." كما هي عادة المعتزلة ، فإن من المتوقع أنه كان يبحث في الإمامة من منظور إعتزالي .

-كتاب "الليل والنهار والأموال" لمحمد بن عباد السلمي (ت215هـ) [2] .

-كتاب "أخبار القرآن" وكتاب "الاقتصاد" لعيسى بن صبيح المرداد (ت226هـ) [3] وهو أول معتزلي يستخدم كلمة "أخبار" في الدلالة على مؤلفه . كما أن الكتاب الآخر يعد غريباً في حقله من بين كتب المعتزلة .

-كتابان في أحداث تاريخية مثل : "أهل الأحداث" ، "مقتل غيلان" ، وكتاب في السيرة النبوية بعنوان "علامات صدق الرسول ρ " . وجميعها لأبي هذيل العلاف[4] . والكتاب الثاني يمثل اهتمامات المعتزلة بفرقة القدرية باعتبار أن غيلان الدمشقي كان زعيماً لها ، فيما نعتقد بأن الكتاب الأخير ربما يكون أولى مصنفات المعتزلة في السيرة النبوية وبشكل أدق في موضوع الدلائل خاصة ، وقد حدد هذا الاختيار للموضوع ، الإطار الذي سيمضي عليه التدوين التاريخي في السيرة النبوية عند المعتزلة لاحقاً . لكن هذه المشاركة وإن بدت متأخرة، إذ لم يبرز أي اتجاه للتدوين في السيرة عند المعتزلة منذ نشأة المذهب ، إلا أنها كانت متناسقة مع رغبتهم في التصدي للشبهات التي كان يثيرها أعداء الإسلام من زنادقة وأهل كتاب .

-كتب مثل : "العلم الصغير" ، العالم الكبير" ، "النكت" ، لإبراهيم بن سيار النظام[5] .

-كتب مثل : "الأشربة" ، "الآثار الكبير" ، "الحكاية والمحكي" ، "معاني الأخبار وشرحها" ، "الدار" ، "الخراج" . لجعفر بن مبشر الثقفي[6] .

-كتابا : "إمامة أبي بكر" العدل في أصناف المعتزلة" . لقاسم بن الخليل الدمشقي

---

(1) ابن النديم ، الفهرست ص287 .

(2) المصدر السابق ص 289 – 290 .

(3) المصدر السابق ص289 .

(4) المصدر السابق ص286 .

(5) ابن النديم، الفهرست ص288 .

(6) المصدر السابق ص290 – 291 .

(ت234هـ) [1] . والكتاب الأول يدخل في دائرة اهتمامات أوائل المعتزلة بإمامة أبي بكر ، فيما يجسد الآخر محاولة مبكرة لتصنيف المعتزلة على أساس مذهبي .

-كتاب "المقالات" لمحمد بن شداد المعروف بزرقان (ت278هـ) [2] وهو أول عمل من بين أعمال المعتزلة يجمع آراء الفرق ومقالاتها في مصنف واحد ، إذ قبل ذلك كانت كتابات المعتزلة على صورة موضوعات متفرقة غير متصلة ببعضها .

على أن الموضوعات الأكثر الحاحاً ومقاربة للتدوين التاريخي والتي وصل العديد منها إلينا سالماً كانت تلك التي خلفها الجاحظ ، وهي تمثل البدايات الحقيقية لنشأة التدوين التاريخي عند المعتزلة ، إلا أنه من السابق لأوانه إطلاق لفظة "التاريخي" على مؤلفات لا يربطها بالتاريخ سوى كونها مجموعة من الأخبار المتفرقة التي لا ينتظمها سرد تاريخي متصل، عوضاً عن أن التاريخ بمعناه الواسع لم يكن منتشراً تمام الانتشار زمن الجاحظ ، ورغم ذلك فإن اللفظ سيظل ملازماً لنا باعتباره الوصف المناسب لتلك الأخبار .

لقد كانت البصرة التي نشأ فيها الجاحظ تشهد أولى بدايات التدوين التاريخي على يد زياد بن أبي سفيان (ت53هـ) الذي قيل بأنه وضع كتاباً في المثالب "فإنه لما طعن عليه وعلى نسبه عمل ذلك ودفعه إلى ولده وقال استظهروا به على العرب فإنهم يكفون عنكم"[3]

....

...ونظراً لكون البصرة إحدى المراكز القبلية الكبرى إلى جانب الكوفة[4] ، فإن كتاباً مثل المثالب كان كافياً للدفع باتجاه الاهتمام بتسجيل الأنساب العربية ، وقد لاقى هذا الاتجاه اهتماماً مبكراً من الولاة ، يقول الجاحظ : "كان عبدالله بن عامر ومصعب بن الزبير يحبان أن يعرفا حالات الناس فكانا يغريان بين الوجوه وبين العلماء ، فلا جرم أنهما كانا إذا سبا أوجعا " [5] كما يسجل الجاحظ أن الحجاج بن يوسف الثقفي كان لا يصبر عن معاشرة شعبة بن القلعم

---

(1) المصدر السابق ص289.

(2) المصدر السابق ص 286.

(3) المصدر السابق ص 142.

(4) مصطفى ، التاريخ العربي والمؤرخون 169/1.

(5) البيان والتبيين 318/1.

"وكان ذا لسان وجواب وعارضة ، وكان وصافاً فصيحاً"[1] .

وقد استمر الاهتمام بالتأليف في الأنساب ، حتى تعدى ذلك إلى كتب ألفت عن أنساب الحيوانات كالحمام ، وهي على حد قول الجاحظ ، تزيد على ما ألف عن أنساب بني آدم : "... للحمام مجاهيل ومعروفات وخارجيات ومنسوبات والذي يشتمل عليه دواوين أصحاب الحمام أكثر من كتب النسب التي تضاف إلى ابن الكلبي والشرقي بن القطامي وابن أبي اليقظان وأبي عبيدة النحوي بل إلى دغفل بن حنظلة وابن لسان الحمرة، بل إلى صُحار العبدي . وإلى أبي السطاح اللخمي ، بل إلى النخار العدوي ، وصبح الطائي، بل إلى متجور بن غيلان الظبي ، وإلى سطيح الذيل ، بل إلى شريه الجرهمي ، وإلى زيد بن الكيس النمري وإلى كل نسابة راوية ، وكل متفنن علامة"[2] .

وقد أظهرت قائمة أخرى أوردها الجاحظ عند النسابين[3] ، سعة اهتمامه بهذا النوع من العلوم التاريخية ، هو وإن كان لم يضع كتاباً في الأنساب يحاكي به كتب غيره من الإخباريين والرواة ، إلا أن كتبه احتوت مادة تاريخية متفرقة في علم الأنساب ، أظهرت مقدرته وبراعته في الاستفادة منها في خدمة موضوعاته ، حيث استغل ما لديه من معلومات حول أنساب الأشراف ليضع فيهم مصنفه "البرصان والعرجان والعميان والحولان" لكن تدوينه لمادة الكتاب اتخذ لها شكلاً مغايراً عن الصورة المعهودة في كتب الأنساب والتي تتكأ على ذكر المثالب في معظم الأحيان ، وهو ما لم يكن يقره الجاحظ أو يرضى به "وذكرت لي كتاب الهيثم بن عدي في ذلك ، وقد خبرتك أن لم أرض مذهبه ، ولم أحبه له حظاً في حياته ، ولا لولده بعد مماته"[4] . الجاحظ إذ يركب الصعب ويرتقي الوعر ليقدم صورة متكاملة عن فئة من الأشراف في الجاهلية والإسلام كان يدرك حساسية الموضوع وصعوبة الحديث فيه لارتباطه بعاهات القوم ، لكنه استطاع بالحس التاريخي والثقافة التي توافرت له أن يعطي للتدوين التاريخي بعضاً من الإيجابيات ، وذلك من خلال التزامه بالضوابط التي سار عليها "قد قلنا البرصان وأسمائهم وأنسابهم ، وصفاتهم وأقدارهم

---

(1) المصدر السابق ص319/1 .

(2) الحيوان 474/3 .

(3) البيان والتبيين 318/1 – 324 .

(4) البرصان والعرجان ص31 .

، والدليل على ذلك والشاهد بالشعر الصحيح ، والحديث المسند ، وستذكر شأن العرجان وأسماءهم وأنسابهم وصفاتهم وأقدارهم ، بمثل ذلك من الأشعار الصحيحة والأسانيد المرضية"[1] .

وإذا كان الجاحظ قد بلغ قدراً من التحري والالتزام في تدوين مادته في كتاب "البرصان ..." باعتماده إسناد مروياته[2] ، وتسمية مصادره[3] ، فإن رسالته في "فضل هاشم على عبد شمس "كانت خالية تماماً من أية أسانيد أو إحالات على مصادر[4] ، وهو ما يظهر افتقار مادته التي جمعها للتوثيق ، وهناك مقطع يدل حقيقته على أن الجاحظ كان يعاني من قلة مصادره المكتوبة في التاريخ العباسي ، حيث يقول : "وقد يجب أن تذكر بعض ما انتهى إلينا من كلام خلفائنا من ولد العباس ولو أن دولتهم عجمية خراسانية ، ودولة بني مروان أعرابية عربية وفي أجناد شامية ، والعرب أوعى لما تسمع وأحفظ لما تأثر ، ولها الأشعار التي تقيد عليها مآثرها وتخلد لها محاسنها ، وجرت من ذلك في إسلامها على مثل عادتها في جاهليتها فبنت بذلك لبني مروان شرفاً كثيراً ومجداً كبيراً وتدبيراً لا يحصى ولو أن أهل خراسان حفظوا على أنفسهم وقائعهم في أهل الشام وتدبير ملوكهم وسياسة كبرائهم وما جرى في ذلك من فرائد الكلام وشريف المعاني كان فيما قال المنصور وما فعل في أيامه وأسس لمن بعده ما يفي بجماعة ملوك بني مروان . ولقد تتبع أبو عبيدة النحوي وأبو الحسن المدائني وهشام الكلبي والهيثم بن عدي أخباراً اختلقت وأحاديث تقطعت فلم يدركوا إلا قليلاً من كثير وممزوجاً من خالص . وعلى كل حال فإنا إذا صرنا إلى بقية ما رواه العباس ابن محمد وعبدالملك بن صالح والعباس بن موسى وإسحاق بن عيسى وإسحاق بن سليمان وأيوب بن جعفر وما رواه إبراهيم بن السندي عن السندي وعن صالح صاحب المصلى عن مشيخة بني هاشم ومواليهم عرفت بتلك البقية كثرة ما فات وبذلك الصحيح أين موضع الفساد مما صنعه الهيثم بن عدي وتكلفه هشام بن الكلبي"[5] . والواقع أن تزلف الجاحظ ومجاملته للعباسيين جعلته ينقب عن الأخبار التي من شأنها الحط من قدر الأمويين وهو ما أدى به إلى

---

(1) المصدر السابق ص 171.

(2) انظر مثلاً : ص62، 64، 68، 161، 273-275.

(3) انظر مثلاً : ص34، 51-53، 72، 76، 104، 108، 137.

(4) الرسائل السياسية ص 407-460.

(5) الجاحظ ، البيان والتبيين 3/217-218.

الوقوع في المثالب والخروج عن حد المعقول بقبوله أحاديث القصاص التي طالما سخر منها المعتزلة نحو قوله : ".. وقد أعطى الله عبدالمطلب في زمانه وأجرى على يديه وأظهر من كرامته ما لا يعرف مثله إلا لنبي مرسل" !! [1] ونحو : "ولو شئنا أن نذكر ما أعطى الله عبدالمطلب من تفجر العيون وينابيع الماء من تحت كلكل البعير وأخفافه بالأرض القسى وبما أعطى يوم المساهمة وعند المقارعة من الأمور العجيبة والخصال البائنة لقلنا ..." [2] لقد دون الجاحظ من أفواه رواة الأخبار وحمال الآثار [3] كافة الأخبار المتعلقة بموضوعه في الجاهلية والإسلام بما فيها من مثالب ومفاخر وأساطير دون تفريق أو تمييز بينها، وهو ما ساهم في تعميق صورة الخلاف بين الهاشميين وأبناء عمومتهم الأمويين وإعطاءها بعداً يعود لأيام الجاهلية ، رغم أن العلاقات بينهما إذ ذاك كانت حسنة وفي أفضل أوضاعها [4] وعلى أية حال فلم يكن منتظراً من الجاحظ أن يمتدح الأمويين أو يثني عليهم خيراً وهو الذي عاش في ظل رعاية العباسيين وحدبهم عليه [5] ، مشمولاً بأعطيات رجالهم من كثرة ما يهدي إليهم من كتبه [6] ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار كون الجاحظ قد كتب رسالته في عام 226هـ كما صرح بذلك [7] ، وهي الفترة التي شهدت علو مكانة المعتزلة في الدولة وسيطرتهم على أجهزتها أدركنا أية أبعاد يرمي إليها الجاحظ من وراء ذلك !!

إن الدلالة السياسية لتدوين الجاحظ رسالته "فضل هاشم على عبد شمس" هي ذاتها التي قادته لتخصيص بعض الفصول من كتابه "البخلاء" لوصف بخل خلفاء بني أمية على الطعام وقرنه ببخل أهل خراسان [8] .

ويمكن القول بكل اطمئنان أن الجاحظ كان إخبارياً في طريقة التدوين التي اتبعها في عرض

---

(1) الرسائل السياسية ، رسالة فضل هاشم على عبد شمس ص 412.

(2) المصدر السابق ص412.

(3) المصدر السابق ص 413، 451.

(4) الواقدي ، المغازي 37/1.

-الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 252/2.

(5) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء 2114/5.

(6) المصدر السابق 2117/5-2118.

(7) الرسائل السياسية ، فضل هاشم على عبد شمس ص 420.

(8) البخلاء ص 56.

مادة الرسالة، والصفة ذاتها لازمته في معظم رسائله وكتبه ، فالملاحظ أن النماذج الخبرية كانت تتكرر فيها كلما تناول بالحديث أخباراً تاريخية مختلطة في الغالب بمعلومات حول الأنساب وما يتعلق بها ، وهذا ما نجده مثلاً في رسالة "الحكمين وتصويب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في فعله" ، فإن اهتمامه في هذه الرسالة بجمع كل شيء يمت لموضوعه بصلة "ومنه ما حضرني عند ابتدائي الإخبار عنهم وما عزمت عليه من استقصاء كل شيء"[1] لهو دليل على ما ذهبنا إليه ، وما يزيد ذلك توكيداً احتجاج الجاحظ بطائفة عريضة من أصحاب السير والأخبار في معرض رده على السفيانية ، بقوله : "ولو كانت هذه الحجج قد احتج بها معاوية واحتج له بها أحد في ذلك الدهر ، لكان ذلك مشهوراً عند حمال الآثار والمعروفين بالصدق من أصحاب الأخبار والنقلة مثل الزهري ومحمد بن إسحاق إمامي أهل الحجاز في علم السير ونقل الأخبار ، ومثل قتادة صاحب الأخبار بالبصرة ومن كانت الملوك تكتب إليه من الشامات في المشكلات ، ومثل سماك بن حرب بالكوفة ، ومثل الشعبيّ وابن شُبْرُمة والقاسم بن مَعْن ، وجملة من أهل البصرة مثل ابن أبي عُيَيْنَة ، ومثل مَسْلَمة بن محارب، بل مثل أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب ومحمد بن حفص وعبيد الله بن محمد بن حفص وأبي عُبيدة وأبي اليقظان ، ومثل مسمع وكردين وأبي عاصم النبيل ، ومثل خلاَّد بن يزيد والقحذَميّ ومؤرِّج وابن قنْبَر . وسندع ذكر الأصحاء والثقات وأصحاب التبرير في تصحيح الروايات ، ونذكر من دونهم ممن قد يؤخذ عنه ويطعن عليه كالكلبي وابن الكلبي ، وعوانة والشرقيّ بن القُطاميّ وأبي الحسن المدائني والهيثم بن عدي وأبي مخنف لوط بن يحيى وابن جُعْدُبة ، وكان لا أقل من أن يرويه شَوْكر وابن دأْب والعُتبيّ، أو لرواه رواة الخوارج كعِمران بن حطَّان ، والمقعطِل والضحَّاك بن قيس وحبيب بن خدرة وأبي عبيدة كورين ومُثيَّل وأصغر بن عبدالرحمن ورعا ومسمار"[2] .

غير أن الجاحظ وإن لم يخرج عن مسالك الإخباريين والرواة بقوله : "وأنت تعلم اضطراراً أن هذه المسالك ليست مسالك الرواة وإنما هي مسالك المتكلمين إذا كانوا رواة"[3] فإن التزامه باعتزاليته قاده لأن يكون عقلانياً في تناولاته لبعض موضوعاته ، وذلك من منطلق العدل الذي

---

(1) الرسائل السياسية ، رسالة في الحكمين ص 393.

(2) الرسائل السياسية ، رسالة في الحكمين ص 393- 394.

(3) المصدر السابق ص 394.

يمثل أحد الأركان الأساسية في الاعتزال حيث يقول : "والعدل أولى بنا وهو مذهب إخواننا ومشايخنا وسلفنا من المعتزلة في فرق ما بين الإكفار والتفسيق والتأثيم ، ولسنا ممن يميل في شق عن شق ويتعصب لبعض على بعض ومن يبخس حق الدون ، فكأنك به قد تبخس حق من فوقه حتى تصير إلى أئمته المهتدين وخلفائه الراشدين ، لست عمرياً دون أن أكون علوياً ولا علوياً دون أن أكون عثمانياً ، اللهم إلا بما أخص به العترة بسبب القرابة ، وأما في غير ذلك فليس شأني إلا محبة الجميع والتوفير على الكل ودفع الظلامة عن الكبير والضعيف على قدر ما شاهدنا عليه من الحالات ، وليس هذا الكتاب من كتب أصحاب الأهواء ولا من كتب المتكسبين ولا المتقربين ولا من كتب للملقنين بالباطل ومن جرى من النفاق على أخبث منشا وأسوء عادة" [1] .

ويمثل هذا تميز التدوين الخبري عند الجاحظ ، إذ أن دافع العدل والبحث عن الحق قد أتاح لأخباره التاريخية المتعلقة بالصراع ما بين معاوية وعلي رضي الله عنهما أن تتسم بالوضوح الفكري ، وكتابه في العثمانية خير شاهد على ذلك ، حيث كان للمادة الخبرية قيمتها العلمية ، وإدراك الجاحظ لهذا هو الذي حمله على إعطاء أخباره صفة القطع والجزم بصحتها ، وانظر إلى قوله : "لأنا قد علمنا بالوجه الصحيح ، والشهادة القائمة" [2] وقوله : "وهذه التأريخات والأعمار معروفة لا يستطيع أحد جهلها ، والخلاف عليها ، لأن الذين نقلوا التاريخ لم يعتمدوا تفضيل بعض على بعض ، وليس يمكن ذلك مع اختلاف عللهم وأسانيدهم " [3] .

ورغم ما تشير إليه عبارات الجاحظ ، فإنه لا يمكن اعتبار نتاجه فتحاً جديداً في علم التاريخ الإسلامي ، بل غاية ما يمكن أن يقال هو أنه يعتبر نموذجاً متطوراً عن غيره من النماذج الخبرية واتجاهاً شبه مستقل عنها في إطاره العام ، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الجاحظ كان مدركاً لأهمية التدوين في حفظ التراث من الضياع ، فقد قال عن العرب أنهم "كانوا يجعلون الكتاب حفراً في الصخور ، ونقشاً في الحجارة ، وحلقة مركبة في البنيان، فربما كان الكتاب هو الناتئ ، وربما كان الكتاب هو الحفر ، إذا كان تاريخاً لأمر جسيم ، أو عهداً لأمر عظيم ، أو موعظة

---

(1) الرسائل السياسية ، رسالة في الحكمين ص 369-370.

(2) الرسائل السياسية ، مقالة العثمانية ص 130.

(3) المصدر السابق ص 130-131.

يرتجي نفعها ، أو إحياء شرف يريدون تخليد ذكره ، أو تطويل مدته ، كما كتبوا على قبة غمدان ، وعلى باب القيروان ، وعلى باب سمرقند ، وعلى عمود مأرب ، وعلى ركن المشقر ، وعلى الأبرق الفرد ، وعلى باب الرها، يعمدون إلى الأماكن المشهورة ، والمواضع المذكورة ، فيضعون الخط في أبعد المواضع من الدثور ، وأمنعها من الدروس ، وأجدر أن يراها من مر بها ، ولا تنسى على وجه الدهر"[1].

لقد مثل الجاحظ الحلقة الأولى من اهتمامات المعتزلة بالتاريخ ، فيما كان علينا الانتظار لنشهد مع بدء القرن الرابع الهجري أولى مصنفاتهم التي اتخذت شكل التدوين التاريخي في محاولة منهم لكتابة تاريخ رجالهم ، حيث اعتمدوا التاريخ على أساس طبقات رجال المذهب وهو ما يدخل ضمن الكتابة التاريخية في الموضوعات .

وعلم الطبقات هو علم من فروع التاريخ التي استعملها المؤرخون المسلمون في عرض التراجم منذ فترة مبكرة من تاريخ حركة التأليف ، كما أنه تقسيم إسلامي أصيل ، وقد يبدو أنه أقدم تقسيم زمني وجد في منهج التاريخ الإسلامي ، ولم يكن نتيجة مؤثرات خارجية ، بل هو نتيجة طبيعية لفكرة صحابة الرسول ρ والتابعين كما يرى روزنتال [2]، وقد قدم البلخي في هذا الجانب كتاب "مقالات الإسلاميين" الذي تبقى منه فصل بعنوان "ذكر المعتزلة" [3] . حيث اعتمد في ترتيب طبقاته على عاملين :نوعي وإقليمي فساق تراجم الشخصيات الهامة التي كان لها أثر بارز في نصرة مذهب الاعتزال ثم اتخذ بعد ذلك مسلكاً آخراً ، حين اعتمد التصنيف على أساس الأقاليم ، ومن الواضح أن التصنيف الأخير كان محاولة سريعة لحصر رجال المعتزلة دون الخوض في تفاصيل أخرى مع تأكيد صلتهم بالاعتزال ، ولذا فقد كانت مادته شحيحة ، لكن الكتاب في نهايته يبدو ذا مادة تاريخية متميزة ، حيث حفل بمعلومات مهمة وتفصيلية

---

(1) الحيوان 1/68-69.

(2) روزنتال ، فرانز ، علم التاريخ عند المسلمين ، ترجمة : د. صالح أحمد العلي (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2، 1403هـ/1983م) ص 133-134.

(3) وضع البلخي عدة مصنفات في تواريخ المدن وبعض الأسر ، لكن لم يبق منها شيء ، وهي في تاريخ بلخ وتاريخ نيسابور ومحاسن خراسان ومحاسن آل طاهر ، ورغم ما تشير إليه العناوين من ضيق النظرة ، فإن اقتصارها على رقعة محدودة وأسر بعينها كان سيسمح بتركيز أكثر في المادة المكتوبة ، انظر : فضل الاعتزال : مقدمة المحقق ص 48، 51.

عن المدن التي انتشر فيها الاعتزال [1] ، وعن ثورات المعتزلة في العهد الأموي [2] ، وفي أوائل العهد العباسي وموقف الدولة منهم [3] .

ولقد دون البلخي مادته التاريخية ملتزماً بذكر الإسناد في أخباره ، خاصة عندما يتعلق الأمر في نسبة القول بالاعتزال لمن يترجم له ، ومع أن رواته ممن وثقهم أهل الجرح والتعديل كالمدائني والدوري ويعقوب بن شيبة والمخرمي [4] ، إلا أنه قد يروي عن رجال اختلف أهل الجرح فيهم كالغلابي [5] مثلا .

والواقع أن البلخي اتبع طريقة المحدثين في إثبات السند ، لكنه لم يتبع طريقتهم في نقد الروايات ، حيث كان جل همه تدوين اسم كل من اتهم بشيء من القدر ليثبت نسبته للاعتزال فينصر بذلك معتقده ... ، ولئن غابت معالم شخصيته كناقد إلا أنه أظهر قدرة على الاستنباط والجمع والتنظيم [6] وهو ذو شخصية قوية وجادة يتبين ذلك من خلال دقة عباراته واستخدامه لمفرداته بحرص وإيجاز ففي ترجمته لأحمد بن أبي داؤد يقول : "وهو المبرز على نظرائه من أهل زمانه ، فقهاً وورعاً وبياناً وقدراً عند العامة والخاصة ونباهة ، وهو الذي فتق فقه أبي حنيفة واحتج له وأظهره وقواه وحلاه في الصدور"[7] .

وهو إلى جانب ذلك لا يجد حرجاً في الإقرار بعدم علمه أو حفظه أو معرفته لبعض الأمور التي تتعلق بمن يترجم لهم [8] ، وهو ما يشير إلى أن البلخي كان ينقل من ذاكرته مباشرة في بعض

---

(1) فضل الاعتزال ص 108-114.

(2) المصدر السابق ص 115-117..

(3) المصدر السابق ص 117-119.

(4) البلخي ، فضل الاعتزال ص 89. والمخرمي هو العلامة أبو جعفر محمد بن عبدالله بن المبارك ، قاضي حلوان ، وثقه ابن أبي حاتم وقال عنه ثقة صدوق ، وممن وثقه كذلك النسائي والدارقطني. انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء 265/12-268.

(5) المصدر السابق ص 82، الغلابي : هو المفضل بن غسان الغلابي (ت 256هـ) بصري الأصل سكن بغداد وحدث بها عن أبيه وكان ثقة . انظر : البغدادي ، تاريخ بغداد 124/13.

(6) المصدر السابق ص 66-68، 71-73، 86-87.

(7) المصدر السابق ص 105.

(8) المصدر السابق ص 73، 88.

الأحايين ، وفي الوقت الذي دون فيه البلخي تاريخ المعتزلة مخلداً ذكراهم بالمديح ، صنف كتاباً آخراً في خصومهم من المحدثين هو "قبول الأخبار ومعرفة الرجال" ، وهذا الكتاب يأتي في مقدمة كتب المعتزلة عداءً لأهل الحديث ، إذ احتوى أكثر من نصفه على أخبارهم بروايات مسندة اختيرت بدقة وعناية لتتلائم مع نظرة المعتزلة تجاه المحدثين والتي غلب عليها الذم والتشهير بهم .

والكتاب يصور العلاقة المضطربة والمتوترة ما بين المعتزلة وأهل الحديث ويعد مثالاً على ما يمكن أن يصل إليه المؤرخ في تجاهل الحقائق وتشويه الواقع ، حيث ترك البلخي كل الإيجابيات وعرض ما اقتنع به وتلاءم مع مفهومه الخاص . ومن المآخذ التي دونها البلخي اتهام المحدثين بأنهم يطلبون الرئاسة من خلال إظهارهم التشبيه وغيره من فنون الكفر والضلال !! ؟ [1] ومنها اتهام المحدثين بتعمد الكذب في الحديث والوضع فيه [2] ، واتهامهم بالسفاهة والعي [3]، وحمل المتناقض [4] ، واتهامهم بالجهل وقلة الدراية، وعدم التثبت [5] ، واتهامهم بالسخافة والركاكة وقلة المعرفة [6] ، واتهامهم بأنهم أقل الناس فهماً لما يروون وأفقرهم حظاً في إدراك فقهه [7] . واتهامهم بالطعن في الصحابة والتابعين [8] .

هذه هي أهم المطاعن التي رمى البلخي بها المحدثين دون تدقيق ولا تحقيق ولا روية !!؟ ومادة تدون على هذا النحو تبقى قيمتها التاريخية محدودة إذ أن قبول البلخي للأخبار كان على أساس انتقائي هدفه عيبهم والطعن فيهم كما صرح بذلك [9] . ولذا فإنه لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى علاقة رجال المعتزلة بالحديث مع أن العدل كان يقتضي منه ذلك. والملاحظ أنه لم يدقق في الأسانيد أو في مصادر الأخبار حيث اعتمدها كمسلمات وحقائق ضم إليها مجموعة من

---

(1) قبول الأخبار ، ورقة 6.
(2) المصدر السابق ، ورقة 6، 7، 8، 13.
(3) المصدر السابق ، ورقة 14، 15، 17، 19، 24.
(4) المصدر السابق ، ورقة 31، 32، 33، 35.
(5) المصدر السابق ، ورقة 37، 41.
(6) المصدر السابق ، ورقة 43، 56.
(7) المصدر السابق ، ورقة 24.
(8) المصدر السابق ، ورقة 56، 70.
(9) المصدر السابق ، ورقة 6.

الأشعار تتفق مع المناسبات لتعضيدها [1] ، ونهجه في العرض قائم على تنظيم المادة وإلغاء الملاحظات الشخصية إلا ماندر وإسناد كل قول إلى مرجعه ، ومصادر معلوماته قليلة وهي تعتمد على رواة الحديث خاصة مثل يحي بن معين والرازي والكرابيسي الذي استقى منه كثيراً من مادته في المدلسين ، كما أنه اعتمد على بعض المؤرخين مثل المبرد والواقدي وابن قتيبة [2] .

ولئن كان ما كتبه البلخي في تاريخ المعتزلة يعد مدخلاً لتراجمهم ، فإن القاضي عبدالجبار الهمذاني كان هو الذي فصل القول وزاد فيه ، بحيث أصبحت تراجمه عشر طبقات وضح فيها الأسباب التي حدت به للمساهمة بتدوين تاريخ المعتزلة وذلك من خلال الرد على المخالفين لمذهب الاعتزال ببيان كثرة رجاله ، ونشر الاعتزال بين العامة المقلدين للعلماء[3].

ويمضي الهمذاني في طبقاته العشر بادئاً في الطبقة الأولى منها بعلي بن أبي طالب ثم أبي بكر الصديق فعمر رضي الله عنه ، وفاتحاً الباب على مصراعيه لغيرهم بقوله : "ومن يجري مجراهم" [4] وهو يعني بذلك كل من تمسك بالتوحيد والعدل وما يدخل فيه من القول بالوعيد والنبوات والشرائع [5] .

والواقع أن ترتيب الطبقة الأولى على ذلك النسق يجعل من اليسير ملاحظة ميل الهمذاني لرأي الشيعة الزيدية الذين قدموا علياً رضي الله عنه على أبي بكر وعمر لاعتقادهم بأفضليته، حيث رأوا جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل [6] ، ويتضح ذلك الميل من خلال اهتمام الهمذاني بالعلاقة التي جمعت بين كبير المعتزلة واصل بن عطاء وإمام الزيدية زيد بن علي بن الحسين والتي كان هدفها دفع الأخير للخروج على بني أمية [7] .

وعلى أية حال فإن دافع الخروج عند المعتزلة لا يعني سوى تطبيق لأحد أصولهم الخمسة ألا وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بينما هو عند الزيدية يعني حقاً لآل البيت دون سواهم

---

(1) المصدر السابق ، ورقة 45، 86، 125، 134، 140.

(2) للتفصيل انظر : مصادر البلخي ضمن مبحث مصادر المعتزلة التاريخية .

(3) فضل الاعتزال ص 213.

(4) المصدر السابق ص 214. يلاحظ في ترتيب الخلفاء تأثر الهمذاني بالزيدية في تقديمهم لعلي رضي الله عنه .

(5) المصدر السابق ص 213.

(6) الشهرستاني ، الملل والنحل 155/1.

(7) فضل الاعتزال ص 239.

وتبدو مادة الكتاب التاريخية أكثر غنى عن سابقه فضلاً عن تفسيره أحداث التاريخ وفق مبادئ المعتزلة [1] ، غير أنه يعيبها قلة اهتمام المؤلف بذكر الأسانيد ، وهو أسلوب يبدو أنه كان متبعاً في عصر المؤلف ، بسبب الرغبة في عدم التثقيل ، وهو ما يلمس من إشارة المؤلف إلى أنه سيقوم بعد الانتهاء من تأليف كتابه بجمع الأسانيد [2] .

وتبرز تلك المادة التاريخية من كون الكتاب كان سجلاً للمسائل المذهبية المتعلقة بوجهات نظر المعتزلة حول القدر ومسئولية الإنسان إزاءه ، ومن كون المؤلف سلط الضوء على العلاقة المتوترة ما بين المعتزلة وخلفاء بني أمية وبني العباس ، فهو يقدم نصوصاً طويلة من مراسلات حدثت بين الحسن البصري وعبدالملك بن مروان [3] ، وهو يرصد علاقة الحجاج بن يوسف الثقفي مع أحد فقهاء العراق والنقاشات الحرجة التي كانت تحصل بينهما [4] ، والمؤلف يقدم معلومات في غاية من الدقة والتفصيل عن علاقة غيلان الدمشقي ببني أمية قد لا توجد في المصادر الأخرى [5] ، وعلى صعيد العلاقة مع بني العباس يعطي المؤلف مبررات لخروج بشير الرحال في جمع من المعتزلة على أبي جعفر المنصور [6] ويرسم صورة واضحة لعلاقة المعتزلة كأفراد ببقية بني العباس [7] . تلك أمثلة ليست على سبيل الحصر، وهي تعطي تصوراً لنوعية الاهتمامات التي أولاها الهمذاني لتراجمه ، كما أنها تجيء إلى جانب حرص من المؤلف في تصوير جوانب من الورع والصلاح والزهد والتعفف ، قد تكون غايتها بيان أن المعتزلة كانوا هم الصورة المثالية في المجتمع الإسلامي .

ولقد كان الهمذاني حريصاً على إظهار قدر كبير من المصداقية بنسبة مادته إلى مصادرها حيث أشار على عدة مصادر ثلاثة منها وضعها المعتزلة وهي : كتاب المصابيح لابن يزداد (ت

---

(1) وهو ما سوف ندرسه تفصيلاً في الفصل التالي .

(2) فضل الاعتزال ص 213.

(3) المصدر السابق ص 215-223.

(4) المصدر السابق ص 224.

(5) المصدر السابق ص 229-232.

(6) المصدر السابق ص 226-227.

(7) المصدر السابق ص 248، 254-256، 262.

261هـ) ، وكتاب المشائخ لابن فرزويه ، وكتاب المقالات لأبي القاسم البلخي [1] . فيما وضح أنه نقل من آخرين لم يسم كتبهم مثل أبي عبيدة معمر بن المثنى [2] والجاحظ [3] والخياط [4] ، وبتسمية أولئك الذين كان ينقل عنهم أخباره كعثمان البيتي وحفص بن العوام وخالد بن صفوان [5] ، بل وكثيراً ما سعى إلى إضفاء تلك المصداقية عبر تعليقاته من مثل قوله : .. فيما أظن .." [6] ويبدو حرصه على ذلك من خلال ذكره لبعض مشاهداته بغية توثيق مروياته في مثل قوله: "ورأيت في جملة ما رأيت " [7] وقوله : "وسكنته أنا مدة من الزمان مع أصحابنا وكنا نتذاكر " [8] .

وتظهر معالم التدوين التاريخي واضحة في كتاب الهمذاني الثاني "تثبيت دلائل النبوة " فمن خلال المناقشة استعرض الهمذاني في "دلائل النبوة" القضايا الرئيسية في سيرة الرسول ρ تلك المتعلقة بالنبوة والإمامة ثم عرج منها إلى سيرة الخلفاء الراشدين [9] متناولاً أبرز الأحداث لينطلق من خلالها في حوار علمي هادف مع أصحاب الديانات الأخرى ، محققاً بذلك انفتاحاً على حضارات لها رصيد من الفكر والتاريخ .

ولقد أهلته ثقافته الدينية الواسعة ومعرفته بتفصيلات لا تتحصل دون البحث والتنقيب والمناقشة ، إلى أن تبلغ بعض القضايا المتصلة بالحضارات أوسع مدى نظري لها ، ففي حديثه عن تأثير الدول والممالك في الأحداث وعلاقتها بها ، يقرر عدم قدرتها على التأثير في العلم بالأمور التي قد كانت ووقعت ويضرب مثالاً على ذلك بعدم قدرة بني أمية على صناعة مكانة متميزة لهم بين الناس [10] !!

---

(1) فضل الاعتزال ص 224-225، 303.
(2) المصدر السابق ص 264.
(3) المصدر السابق ص 265.
(4) المصدر السابق ص 269.
(5) المصدر السابق ص 243-244.
(6) المصدر السابق ص 319.
(7) المصدر السابق ص 308.
(8) المصدر السابق ص 317.
(9) الهمذاني ، تثبيت دلائل النبوة 528/2.
(10) تثبيت دلائل النبوة 273/2-275.

وباستقراء الكتاب يبرز جانب البحث والنظر الذي انطبع به أسلوب المؤلف ، فهو عندما يحاج الرافضة يعيب عليهم قصر الاستدلال وقلة النظر [1] .

وكذلك عندما يحاجج الرافضة في إمامة أبي بكر وعمر وعثمان –رضي الله عنهم– يستدل بقوله تعالى ↓ [illegible] ↑ (سورة الحج : الآيات من 39-41) ويعلق على ذلك بقوله : "لو كانوا– أي الخلفاء الثلاثة– منافقين أو مشركين أو مرتدين كما تدعي ذلك عليهم طوائف من الرافضة لكان لهذا الخبر (الآية) كذب وخلف ولكان الذي أتى به وتلاه ليس بنبي بل كذاب لأن هؤلاء الذين تملكوا وتمكنوا وكان الأمر والسلطان والقهر والغلبة لهم .. ، وكان خليفة رسول الله ρ ووصيه (علي كما يزعمون) مغلوباً مقهوراً يظهر ما يظهرون من الشرك ، ويجوز أحكامهم عليهم فأين صدق هذه الآيات " [2] !!؟

لقد أتت هذه المسألة في سياق إدراك الهمذاني لخطورة اتهامات الرافضة للصحابة وبما أحدثته تلك الاتهامات من حجج استغلها أعداء الإسلام من يهود ونصارى ومجوس وغيرهم وذلك في

---

(1) المصدر السابق 47/1، 59.

(2) المصدر السابق 44/1-45.

زعمهم بأن الصحابة ما كانت لهم بصيرة في أمر النبي ρ ولا يقين مع الصحبة وطول المشاهدة ولا أقاموا له وزناً وإنما طلبوا الدنيا والنهب [1] !!

والهمذاني في تناوله لصحابة رسول الله ρ يظهر الإجلال والتقدير لهم ولا ينفك جاهداً في رد تهم الأعداء من رافضة وزنادقة عنهم [2] ، لكن ذلك يأتي في سياق أن الصحابة كانوا عدولاً كلهم قبل الفتن لا بعدها [3] .

ويأتي كتاب "البدء والتاريخ" لمؤلفه مطهر بن طاهر المقدسي (ت 355هـ) في مقدمة مصنفات المعتزلة التي وضعت في التاريخ العام ، إذ احتوى الكتاب على بحث نظري فلسفي في العقل والعلم والله والملائكة والسماء والأرض ليصل إلى بدء الخلق ، ومنه انتقل إلى ذكر الفتن والكوائن إلى قيام الساعة والأنبياء والأديان ، ثم أقسام الأرض من ناحية جغرافيتها مع الإشارة إلى الأمم والشعوب التي تسكنها ، إلى جوار الحديث عن أنساب العرب ، ثم خصص ما يزيد على نصف الكتاب للتاريخ الإسلامي حتى نهاية العام 334هـ [4] .

لقد نظر المقدسي على التاريخ العالمي من زاوية الأديان والمذاهب والنتاج الفكري العقلي ، ليعكس في مادته جانباً من امتزاج الثقافات في عصره فتحدث في مصنفه عن التاريخ كوحدة متكاملة مترابطة الحلقات يضمها الزمان الذي هو "حركة الفلك ومدى ما بين الأفعال" [5] .

وكان من الطبيعي –والحال كذلك– أن يتحدث المقدسي عن العديد من القضايا التي كانت مثار جدل واسع بين المعتزلة وخصوم الإسلام من ملاحدة وزنادقة ، ففي نطاق حديثه عن النبوة والأنبياء يرصد المؤلف ردوده النقلية والعقلية مستدلاً بها على وقوع النبوة[6] لأن الأنبياء لا يأتون إلا بما في العقول إيجابه [7] ، ولذا فهو يقر بحصول المعجزات في حقهم أو في زمانهم [8] ، ومن

---

(1) تثبيت دلائل النبوة 35/1.

(2) المصدر السابق 24/1-26، 29-30، 32-34، 352/2-356.

(3) الشوكاني : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ص 70.

(4) المقدسي : البدء والتاريخ 8/2-17.

(5) المصدر السابق 41/1.

(6) المصدر السابق 109/1، 113.

(7) المصدر السابق 109/1.

(8) البدء والتاريخ 129/1.

هنا فالمقدسي عندما يتحدث عن بعض الكرامات كحادثة أصحاب الكهف –على سبيل المثال– فإنه يجعلها مما وقع في زمن الأنبياء [1] ، بينما يرى أهل السنة والجماعة "التصديق بكرامات الأولياء وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات" [2] .

والمقدسي عند تناوله لتاريخ الحضارات فإنه يدرسها من خلال وجهة النظر الحضارية التي ترى أن لكل حضارة خصائص مستقلة يستحيل معها أن تتفاعل مع غيرها [3] ، لكنه في دراسته للتاريخ يلتزم بتدوينه على حسب تتابع السنين [4] .

ولدى المقدسي تصنيف لدرجات العلوم يقوم على ثلاثة أوجه هي السالب، والواجب والممكن الجائز الموهوم ، وهو يدرج التاريخ ضمن الممكن الجائز الموهوم ، ويقول في هذا الشأن : "والممكن الجائز الموهوم في العقل بنفس العقل كما حكى عن القرون السالفة والبلدان النائية وما يذكر أنه سيكون بعد فإن ذلك مما يجوز في العقل أنه كذلك ويجوز أنه ليس كذلك لأنه لا يدل خاطر على تحقيق شيء من ذلك إلا ويجوز أن يدل خاطر على إبطاله لدخوله في حد الجواز والإمكان فلما تكافأت الأدلة به قصر على حد الوقوف فلا شيء إلا وهو معقول معلوم أو معروف أو موهوم أو محسوس" [5] .

وبناءً على هذا التقسيم فقد عرض المقدسي تاريخ ما قبل الإسلام من خلال منهج شكي أكثر فيه من استخدام عبارات التضعيف [6] ، لعلمه باختلاط الروايات وصعوبة التمييز فيما بينها ، حيث يقول : "واعلم أن لو تكلفنا هذه الأخبار والأقاصيص كلها على وجهها وأتينا بها على كنهها لاحتجنا إلى أن نسرد الروايات كلها الحق منها والباطل والمحال والمجاز ثم لم يحصل الناظر فيها على غير مكان ممكناً ممن غير ذلك .." [7] . ومصادر المقدسي متعددة وهي تعكس انتباهاً بارعاً للمنهج التاريخي ، ففي التاريخ القديم من كتابه يعود للمصادر الأولية كالإنجيل

---

(1) المصدر السابق 129/1.

(2) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى 156/3.

(3) المقدسي : البدء والتاريخ 2/4–7، 9–10.

(4) انظر : الجزء المتعلق بتاريخ الإسلام .

(5) المقدسي : البدء والتاريخ 28/1–29.

(6) انظر أمثلة لذلك : 236/2، 10/3–11، 31، 103.

(7) البدء والتاريخ 46/3–47.

والتوراة... [1] ، وحين يكتب عن الثقافة اليونانية يعتمد على المصادر اليونانية المترجمة [2] ، ولا يفوته وهو يكتب عن التاريخ الفارسي أن يشير إلى أنه تاريخ لا يوثق فيه ... [3] ، أما في التاريخ الإسلامي فقد اتبع في مصادره نهجاً انتقائياً أخذ فيه بأجمع الروايات والمقالات ولهذا أصبحت مصادره متنوعة ما بين مدنية وعلوية وعباسية[4] .

وفي عرضه للتاريخ الإسلامي يسوق المقدسي أخباره بنظام الحوليات مرتباً الحوادث ترتيباً زمنياً دون الإشارة إلى مصادره إلا في القليل النادر [5] ، كما أن منهج الإسناد لا ينال القدر الكافي لديه [6] ، مبرراً ذلك بحرصه على الأصح من الروايات والأقسط للحق والأشبه بالصواب [7] ، من خلال نقد الرواية نقداً باطنياً للتأكد من معقولية الخبر ومقابلته لما يقره العقل [8] .

وتظهر معالم شخصية المقدسي من خلال طرحه لآرائه وتصوراته إزاء القضايا التاريخية التي يتناولها ، فهو ذو شخصية تتميز بوضوح وجرأة [9] وثقافة واسعة في علوم التفسير والأديان والفلسفة والكلام [10] ، ورغبة في البحث والاستقصاء [11] .

وللمقدسي منهجه في تعامله مع الأحداث ، فهو يتميز بحب البسط والاستعراض لكافة الآراء والمسائل [12] ، معلقاً عليها في كثير من الأحيان بروح الناقد [13] .

كما أنه في تدوينه للأحداث يجهد نفسه في الخوض في التفصيلات المتعلقة بالحدث من

---

(1) انظر مثلاً : 146/1، 153، 186، 2/2، 84.

(2) انظر مثلاً : 41/1، 135-136، 25/2، 128، 141.

(3) 138/3.

(4) باستثناء اعتماد المقدسي على ابن إسحاق والواقدي ، فإن مصادره في التاريخ الإسلامي يعتريها الغموض ، وخاصة فيما كتبه حول خلافة الراشدين والأمويين وبني العباس ، وإن كان يغلب على الظن تنوعها .

(5) المصدر السابق 154/4.

(6) المصدر السابق 172/1، 201/5.

(7) المصدر السابق 209/1-210.

(8) المصدر السابق 193/5-200.

(9) المصدر السابق 117/1-118.

(10) البدء والتاريخ 186/1، 206-207، 1/2-9.

(11) المصدر السابق 70/1، 90/2، 5، 121-123.

(12) المصدر السابق 200/1-202، 17/2-22.

(13) المصدر السابق 151/1، 205، 187/3.

ناحية فاعليته ، فكثيراً ما يشير إلى اختلاف الناس وأنه هو السبب الرئيس في وقوع الأحداث [1] ، وهو يرى "أن الخلاف في هذه الأمة وقع مبتدئاً من الصدر الأول ثم هلم جرا إلى يومنا هذا ولا يدري ما هو كائن بعد" [2] ولذا فذهنية المقدسي تظل مترقبة لكل حدث قبل وقوعه طالما أنها تتصور أن الأحداث متلاحقة مترادفة .

ومن خلال استقرائنا لأبرز المصنفات التاريخية عند المعتزلة تتضح بعض سمات التدوين التاريخي عندهم ، نشير إليها فيما يلي :

أولاً : غلب على التدوين التاريخي عند المعتزلة ذكر المضامين والتفسير للأخبار .

ثانياً : التدوين التاريخي أصبح هدفاً لأخذ العظة والعبرة .

ثالثاً : كان التدوين التاريخي عند المعتزلة وسيلة لحفظ الوقائع والأحداث المرتبطة بمذهبهم .

رابعاً : كان هناك ترابطاً وثيقاً عند المعتزلة بين التدوين التاريخي والمستوى الثقافي الذي وصلوا إليه .

خامساً : اعتمد المعتزلة في تدوينهم للأحداث المعاصرة على الواقع التاريخي المشاهد ، بعيداً عن الخرافات والأوهام .

سادساً : تميز المعتزلة بالنظرة الأحادية في تدوينهم للتاريخ الإسلامي ، حيث عكست طريقتهم ضيق أفقهم .

---

(1) المصدر السابق 105/4، 162، 173، 1/5 .

(2) المصدر السابق 121/5.

"منزلة علم التاريخ في الفكر المعتزلي"

يختلف المؤرخون في تحديد أصل كلمة التاريخ في اللغة ، حيث يذهب بعضهم إلى أنها عربية محضة ، ويستدلون على ذلك بقول الجوهري :"التاريخ تعريف الوقت ، والتوريخ مثله؛ يقال أرخت وورخت ، وقيل اشتقاقه من الإرخ يعني بفتح الهمزة وكسرها وهو صغار الأنثى من بقر الوحش ، لأنه شيء حدث كما يحدث الولد" [1] .

ويذهب البعض الآخر إلى أن كلمة التاريخ معربة من أصل فارسي مأخوذ من "ماه روز" التي تعني حساب الشهور والأيام [2] ، أو التوقيت حسب القمر [3] .

ويتفق آخرون مع الرأي القائل بعدم صحة نسبة الكلمة إلى لغة العرب ، لكنهم يرجعون إلى أهل الكتاب وذلك بقولهم : "يقال إن التاريخ الذي يؤرخه الناس ليس بعربي محض ، وإنما أخذه المسلمون عن أهل الكتاب" [4] .

وعلى أية حال فسواء كان أصل الكلمة عربي أو غير عربي ، فإن معنى الكلمة يشير إلى أن البشرية عرفت التاريخ منذ القدم .

أما من حيث الاصطلاح فإن الكلمة استعملت أول الأمر لتعني (الزمن) أو (الحقبة) ، إلا أن هذا المعنى لم يرد ذكره في الأدب الجاهلي[5] ، غير أنه ورد في القرآن الكريم.[6] ، وقد تعود أولى بداياته في الإسلام حين أمر الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب رضي الله عنه باعتماد التقويم الهجري كتحديد لبداية السنة وانتهائها ، وذلك عندما رد من حدثه أن باليمن أناساً يكتبون

---

(1) الجوهري ، إسماعيل بن حماد ، ت 398هـ ، الصحاح ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار (دار العلم للملايين ، بيروت ، ط2 ، دون تاريخ) 418/1.

(2) الأصفهاني ، تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء ص8.

(3) روزنتال ، علم التاريخ عند المسلمين ، ص23.

(4) السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن ، ت 902هـ ، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ، تحقيق : محمد عثمان الخشت (مكتبة الساعي ، الرياض ، 1989م) ص19.

(5) روزنتال ، علم التاريخ ص 23.

(6) وذلك في مثل قوله تعالى : [illegible] سورة النبأ ، الآية 23.

شيئاً من عام وشهر يسمونه التاريخ ، بقوله : "هذا حسن فأرخوا"[1] .

وبمرور الوقت أصبح لكلمة التاريخ معنى (الكتب التاريخية) حيث استعملت للدلالة على أقدم الكتب الإسلامية التي كانت عبارة عن مجموعات تراجم تعنى بخدمة الحديث من خلال تسليط الضوء على رجاله دون أن يكون لها كبير عناية بذكر السنين بانتظام[2] .

وبذلك أصبح التاريخ عند المسلمين علم يبحث فيه عن الزمان وأحواله وعن أحوال ما يتعلق به من حيث تعيين ذلك وتوقيته[3] ، وموضوعه قائم على الإنسان والزمان ، ومسائله أحوال الإنسان والزمان "المفصلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة الموجودة للإنسان وفي الزمان"[4] . ويظهر أن اتساع مفهوم التاريخ على هذا النحو هو الذي سمح بإدارج كتب السيرة والمغازي والأنساب ضمن الكتب التاريخية ، بل أدى هذا المفهوم فيما بعد إلى استعمال كتب الحوليات للكلمة ذاتها[5] ، فأصبح من المألوف إلحاقها بعناوين الكتب مثل كتاب تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري ، وتاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء لحمزة الأصفهاني ، والبدء والتاريخ للمقدسي .

ونظراً لارتباط نشأت الكتابة التاريخية بالعلوم الشرعية اعتبر بعض العلماء الاشتغال بالتاريخ من العلوم المفيدة ؛ إذ به يحصل المتأخرين على أحوال المتقدمين[6] ، وهو ما شجع الكثير على خوض غماره بالإقبال عليه والجمع بينه وبين غيره من العلوم ، فكان الطبري وابن كثير مؤرخين ومفسرين . وكان الذهبي مؤرخاً ومحدثاً وفقيهاً ، وكان الكافيجي والعسقلاني مؤرخين ومحدثين .

وقد عرف المؤرخون لهذا العلم قدره وأنزلوه منزلته اللائقة به ، فابن خلدون يرى أن فن التاريخ "عزيز المذاهب ، جم الفوائد ، شريف الغاية ، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم ، والأنبياء في سيرهم ، والملوك في دولهم وسياستهم ، حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك

---

(1) انظر : السخاوي ، الإعلان ص 97.

(2) روزنتال ، علم التاريخ ص23.

(3) الكافيجي ، محمد بن سليمان الحنفي ، ت879هـ ، المختصر في علم التاريخ ، طبع مع علم التاريخ عند المسلمين (مكتبة المثنى ، بغداد ، 1963م) ص 327.

(4) السخاوي ، الإعلان بالتوبيخ ص 21.

(5) روزنتال ، علم التاريخ ص25.

(6) السخاوي ، الإعلان بالتوبيخ ص 55.

لمن يرويه في أحوال الدين والدنيا [1] .

وكان للمعتزلة عناية بعلم التاريخ من حيث تحديد موضوعه . حيث حرص المقدسي على الكتابة عن الزمان الذي هو حاوي التاريخ أو الحوادث [2] ، كما ذهب الهمداني إلى الاهتمام بالوقت باعتباره الحادث الذي "يعرف به المخاطب حدوث الغير عنده أو ما يجري مجرى الحادث" [3] وكان لهم آراء مبثوثة في كتبهم تناولت تصنيفه بين العلوم ، إذ اعتبره معمر بن عباد السلمي (ت 215هـ) [4] العلم السادس من بين العلوم ورأى أنه يحوي إلى جانب ما يحوي أخبار السير الماضية والبلدان القائمة ، فيما رأى بعضهم أن المعرفة بصدق الأخبار كالعلم بالقرى والأمصار ، والسير والآثار من العلوم الاضطرارية التي لابد منها لمن أراد اكتمال المعرفة [5] .

والواقع أن تصنيف المعتزلة للتاريخ باعتباره علماً مستقلاً قد يعد أول محاولة مبكرة في هذا الصعيد إذ كان العلماء ينظرون إلى التاريخ كعامل ثانوي مساعد للعلوم الدينية ، وقد ظلت تلك النظرة حتى وقت متأخر حيث عبر عنها السخاوي في معرض امتداحه للتاريخ بقوله : "فعلم التاريخ فن من فنون الحديث النبوي " [6] .

ومع أن كلمة التاريخ من حيث الاصطلاح لم ترد عند أوائل المعتزلة بمعنى الكتابة التاريخية ، إذ كانت تشير آنذاك إلى السنة كما يعبر عنها الجاحظ في موضع الجزم في قوله : "والتاريخ المجتمع عليه أن علياً قتل سنة أربعين في شهر رمضان" [7] أو في قوله : "ولكنا نظرنا في التاريخ فعرفنا

---

(1) العبر 12/1.

(2) البدء والتاريخ 153/1-154.

(3) شرح الأصول الخمسة ص 781.

(4) معمر بن عباد السلمي ، تصفه مصادر المعتزلة بالعلم والعدل رغم ما قيل حول فراره من البصرة إلى بغداد بسبب غضب المعتزلة عليه ، وتصفه مصادر أخرى بأنه كان رأساً في الإلحاد وذنباً للقدرية وله من الفضائح الشيء الكثير . قيل أن الخليفة هارون الرشيد أرسله في سفارة إلى ملك السند من أجل مناظرة أحد السمنية فمات قبل أن يصل مسموماً . انظر : الهمداني ، فضل الاعتزال ص 266-267، البغدادي ، الفرق بين الفرق ص 166، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 546/10، ابن المرتضى ، المنية والأمل ص 31-32.

(5) الجاحظ ، الرسائل ، رسالة المسائل والجوابات في المعرفة 51/4.

(6) الإعلان بالتوبيخ ص 61.

(7) الرسائل السياسية ، رسالة العثمانية ص131.

عمره وابن كم كان يوم توفي" [1] ، إلا أنهم كانوا يستخدمون لفظ "الأخبار" للدلالة على الأحداث التي هي مادة التاريخ [2] ، بل ويجعلون للأخبار قيمة كبيرة حين يرون فيها حاجة إنسانية ضرورية ملحة من أجل ضمان الاستقرار والتطور في هذه الحياة كما يعبر عن ذلك الجاحظ بقوله : "... فحاجة الغائب موصولة بحاجة الشاهد ، لاحتياج الأدنى إلى معرفة الأقصى ، واحتياج الأقصى إلى معرفة الأدنى ، معانٍ متضمنة ، وأسباب متصلة ، حبال متعقدة . وجعل حاجتنا إلى معرفة أخبار من كان قبلنا ، كحاجة من كان قبلنا إلى أخبار من كان قبلهم ، وحاجة من يكون بعدنا إلى أخبارنا" [3] .

وكان من الواضح أن الجاحظ قد أعطى الأخبار بعداً زمنياً من حيث وجودها مع الإنسان الذي كان من طبعه حب الأخبار والاستخبار ولذا عمل منذ وجوده على الأرض في نقش خواطره في الصخور واحتال لنشر كلامه بمختلف الحيل[4] !! والأخبار عند الجاحظ حتمتها الضرورة الداعية للوجود الإنساني ، باعتبارها طريق إرادة الله لإثبات حجته على من "لم يشاهد مخارج الأنبياء ولم يحضر معجزات الرسل "إذ تجيء الأخبار عن غير مخالطة ولا تواطؤ مقام العيان[5] ، كما أن دعوته لتأمل أخبار الماضين من أجل أخذ العظة والعبرة تعطي للتاريخ قيمة علمية تربوية الجانب[6] ، وتتزايد كلما تراكمت الأخبار بمرور الزمن "فينبغي أن يكون سبيلنا فيمن بعدنا سبيل

---

(1) المصدر السابق ص 139.

(2) يشير الجاحظ إلى ذلك حقيقة عندما ذكر بأن البلدان والأقطار والأمم والتجارات والتدبيرات والعلامات لم تعرف كلها إلا بمجيء الأخبار الدالة عليها . انظر : الرسائل ، ورسالة كتمان السر وحفظ اللسان 143/1 .

بل ويحدد ذلك على نحو دقيق حين يختار لأحد كتبه هذا العنوان "الأخبار وكيف تصح" . انظر ابن النديم، الفهرست ص294 – 296 .

والواقع أنه من خلال رصد باكورة التأليف التاريخي عند المعتزلة يلاحظ أن معظم تلك الكتابات كانت تحتوي عناوين من مثل : أخبار القرآن للمردار (226هـ) .

-قبول الأخبار لأبي القاسم البلخي (ت319هـ) .

-أخبار القضاة لطلحة بن محمد بن جعفر الشاهد (ت380هـ) .

(3) الحيوان 43/1 .

(4) الرسائل ، رسالة كتمان السر وحفظ اللسان 143/1 .

(5) الرسائل : رسالة كتمان السر وحفظ اللسان 143/1 .

(6) المصدر السابق 170/1 .

من قبلنا فينا ، مع أنا قد وجدنا في العبرة أكثر مما وجدوا، كما أن من بعدنا يجد من العبرة أكثر مما وجدنا" .[1] . وهذا كله يتدرج مع فهم أن التاريخ يعني بالماضي والحاضر والمستقبل .

ولقد كان استلال العبر من الحوادث هو فلسفة التاريخ التي أعطته قيمته في نظر الجاحظ ، وهي القيمة التي لا تظل فائدتها على حال واحدة طالما أن التجارب والمعرفة بالحوادث آخذة في الازدياد .

والمقطع التالي يؤكد أهمية الأخبار ومقدار فائدتها للناس : "لم يشهد الله عباده حجج الرسل ولا حضروا عجائب الأنبياء ولا سمعوا احتجاجهم ولا رأوا تدبيرهم فلم يكن إذاً بدأ من أن يطلع الله المعاينين على أخبار الغائبين وأن يسخر أسماع الغائبين لأخبار المعاندين وأن يخالف بين طباع المخبرين ، وعلل الناقلين ، ليدل السامعين ، من يجيب من الناس" [2] .

إن ارتفاع منزلة التاريخ التي تصادفها هنا يظهر أنه لا يوجد لها مثيل في أي عمل قبل زمن الجاحظ ولا نكاد نقع لها على نظير منذ أيامه وحتى زمن المسعودي[3] .

لقد أدرك الجاحظ حاجة البشرية لتخليد مآثرها وفطن إلى أن تلك الحاجة جعلت كل أمة تختار لنفسها الطريقة المناسبة التي تعبر بها عن ذاتها ، فكانت العرب في الجاهلية ترى في الشعر الوعاء الذي يحفظ لها أمجادها ولذا كان اهتمامها بالكلام المقفى والموزون ، وكانت العجم ترى في بناء القناطر والجسور والمدن والقصور ما يخلد لها مآثرها ويبرز حضارتها[4] ، إلا أن أفضل الوسائل في نظر الجاحظ ما دونه العلماء من أخبار القرون السابقة والأمم الخالية ، فالتاريخ المكتوب "أولى من بنيان الحجارة وحيطان المدر ، لأن من شأن الملوك أن يطمسوا على آثار من قبلهم ، وأن يميتوا ذكر أعدائهم ، فقد هدموا بذلك السبب أكثر المدن وأكثر الحصون ، كذلك كانوا أيام العجم وأيام الجاهلية ، وعلى ذلك هم في أيام الإسلام ؛ كما هدم عثمان صومعة غمدان ، وكما هدم الآطام التي كانت بالمدينة ، وكما هدم زياد كل قصر ومصنع كان لابن عامر ، وكما هدم أصحابنا بناء مدن الشامات لبني مروان" [5] . ولهذا أعطى الجاحظ التاريخ منزلة

---

(1) الرسائل : رسالة الواجبات واستحقاق الإمامة 298/4 .

(2) الجاحظ : الرسائل ، حجج النبوة 240/3 .

(3) الخالدي فكرة التاريخ عند العرب ، ترجمة : حسني زينة (دار النهار ، بيروت ، ط1 / 1997م) ص178 .

(4) الجاحظ : الحيوان 72/1.

(5) الحيوان 73/1 . ولا يخفى على القارئ أن ما فعله عثمان τ لا بد وأن يكون لمصلحة شرعية معتبرة .

رفيعة في حين رأى أن همة العلماء والحكماء تكمن في تخليد المآثر بتاريخها من خلال الكتاب .

ومن هنا فإن الخبر عند الجاحظ وثيق الصلة بالدين ، إلا أن تلك الصلة تظل مرتبطة بتحقيق التوحيد كما يراه المعتزلة ، ومن ثم فهي نظرة أوسع مدى من تلك التي تربط بداية علم التاريخ في الإسلام بنشأة العلوم الدينية وخاصة علم الحديث ، وذلك على الرغم من صواب الرأي الثاني باعتبار خصوصيته . والواقع أن ثمة ما يدعو للشك في تفسير الجاحظ لسبب نشوء الأخبار وإعطائها بعداً إنسانياً !! ذلك بأن الخصومة التي كانت بين المعتزلة وبين المحدثين والتي اتخذت في بدايتها طابعاً عقدياً سرعان ما تطور في فترة لاحقة حتى جعل من العسير على المعتزلة تقبل طروحات الطرف الآخر ، ولذا فقد كان من الصعوبة بمكان على الجاحظ المعتزلي أن يدين بفضل المحدثين في رعاية الأخبار وأن يقر لهم بالسبق في ذلك[1] . ولعل مقولته في حب الإنسان للأخبار والاستخبار ورغبته في التدوين تجعل من اليسير علينا اعتبار التاريخ في عرف الجاحظ علماً من العلوم الاجتماعية التي ينبغي على الشريف تعلمها[2] .

ولقد احتفظ المعتزلة بمصطلح (الأخبار) كمدلول للتاريخ فقدم الهمذاني (ت415هـ) تعريفاً للخبر ، حيث قال إن الخبر : "كلام مخصوص يفيد علماً ويصح أن يقال فيه صدق أو كذب

---

(1) يمكننا أن نستعير هذا النص للدلالة على عمل المحدثين وفضلهم على التاريخ : "وليس يشك أن أصحاب الحديث المعنيون بمعرفة التواريخ العائدة بالمنافع والمضار ، وهم العارفون لرجال السلف بأنسابهم وأماكنهم ، ومقادير أعمارهم ومن اختلف إليهم ، وأخذ العلم عنهم . بل هم المتحققون لما يصح من الأحاديث وما يسقم ، وما يقوي منها وما يضعف . بل هم المتجشمون للحل والترحال في أقاصي البلدان وأدانيها ليأخذوا عن الثقات سنن رسول الله ρ ؛ بل هم المجتهدون أن يصيروا نقاد الآثار ، وجهابذة الأخبار ، فيعرفوا الموقوف منها والمعروف ، والمسند والمرسل ، والمتصل والمنقطع ، والنسيب والملصق ، والمشهور والمدلس ، وأن يصونوا صناعتهم صيانة لو رام أحد أن يفتعل حديثاً مزوراً ، أو يغير إسناداً أو يحرف متناً ، أو يروج فيها ما روج في الأخبار الأدبية ، كالفتوح والسير والأسمار والوقائع للحقه من جماعتهم أعنف النكير ، وإذا كان هذا سعيهم ، وعليه مدار أمرهم، فمن الواجب أن نعتقد لهم فيما أكدوا من العناية أعظم الحق وأوفر الشكر ، وأتم الإحماد ، وأبلغ التقريظ". انظر : العامري ، أبو الحسن محمد بن محمد بن يوسف ، ت381 ، الإعلام بمناقب الإسلام ، تحقيق ودراسة : د.أحمد عبدالحميد غراب ـ دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1387هـ/1967م) ص113 .

(2) البرهان ص34 .

أو لا صدق ولا كذب" [1] ، وهو بتلك الصيغة الموجزة حدد أقسام الخبر من ناحية القبول والرد ، والاصطلاح ذاته – أي الأخبار – يستعمله المقدسي في استحضاره للروايات المتعلقة بالأمم الماضية[2] ، والتي يصنفها في درجات العلوم ضمن ما يسميه بالممكن الجائز الموهوم والذي يقول فيه : "والممكن الجائز الموهوم في العقل بنفس العقل كما حكى عن القرون السالفة والبلدان النائية وما يذكر أنه سيكون بعد ، فإن ذلك مما يجوز في العقل أنه كذلك ويجوز أنه ليس كذلك لأنه لا يدل خاطر على تحقيق شيء من ذلك إلا ويجوز أن يدل خاطر على إبطاله لدخوله في حد الجواز الإمكان فلما تكافأت الأدلة به قصر على حد الوقوف فلا شيء إلا وهو معقول معلوم أو معروف أو موهوم أو محسوس" [3] ولا شك أن هذا التعريف يخفي قدراً من الشك والحذر في نفس المقدسي إزاء الأخبار .

إلا أن فكرة التاريخ تبدو واضحة في التراث الذي تركه المقدسي ، إذ أن استعارته لكلمة التاريخ ووسم كتابه بها يتجاوز مجرد الاستعراض لما سلف من أخبار الماضي ليدخل في مدلول التاريخ حيث يجعل لذلك شروطاً لا بد منها لمن أراد الخوض في الكتابة التاريخية.... [4] ، كما أن ملاحظاته السلبية على القصاص في عصره وما أحدثوه من بلبلة بين العامة بسبب إتيانهم للأسمار والأساطير والغرائب[5] ، ليؤكد أن المقدسي كان ينظر إلى التاريخ اعتباره علماً ذا قيمة لا يحسن الخوض فيه إلا أولي البصيرة . إن منزلة التاريخ التي نصادفها هنا تبلغ مداها في فكر المقدسي المعتزلي حين يعتقد بأن تخليد آثار العلماء والعظماء والملوك توخياً لشمول الصلاح والرشد هو ثمرة الإنسانية وغاية ما يؤمله العقل[6] ، وهو بذلك يرفع من قدر التاريخ لأنه الوسيط الذي من خلاله تنتقل تلك الآثار ،ولقد سبق المقدسي بهذا الفهم بعض علماء الغرب الذين

---

(1) شرح الأصول الخمسة ص768 .

-المغني 319/15 – 321 .

(2) البدء والتاريخ 72/1 ، 45/3 ، 53 ، 61 ، 97 .

(3) المصدر السابق 28/1 – 29 .

(4) المصدر السابق 4/1-5 .

(5) البدء والتاريخ 4/1-5 .

(6) المصدر السابق 7/1 ، والأمر لا يخلو من مبالغة جرها تعظيم المعتزلة للفلسفة وإلا فالوصف لا يليق إلا للوحي والشرع

أشاروا لذات الموضوع[1] ، ويضاف إلى هذا الاعتبار النظري للتاريخ تجسيد آخر يؤكد من خلاله المقدسي على اعتزاليته التي يربطها – بشكل ملفت للاهتمام – بطبيعة التاريخ حيث يقول : ألا ترى أنه يقال لكتب المصنفين أخبار الأوائل والأشعار أنها عقولهم والمعنى نتاج عقولهم وأذهانهم "[2] . ومن العجيب حقاً أن نجد صدى لمثل هذه الملاحظة الدقيقة لدى أحد المؤرخين المعاصرين في الغرب ، الذي رأى أن "المؤلف التاريخي يعكس الأفكار والمشاغل القائمة حيث كتب وحيث وضع مؤلفه في التاريخ ، ونرى أنه يحيلنا على ذاته أكثر مما يحيلنا على المرحلة من الزمن التي وقع عليها الاختيار كموضوع"[3] !!

وإذن فالمقدسي كان صادقاً في التعبير عن حقيقة ما ترمي إليه الكتابات التاريخية من حيث كونها –في دلالة عميقة– تشير إلى أنها كانت تعبر عن ذات كتابها واتجاهات عصرهم الفكرية أكثر من كونها تشير إلى مجرد استعراض لحوادث الماضي[4].

لقد كان هذا الفهم على قدر كبير من الأهمية حيث ترتب عليه الإشارة لدور المؤرخ وأهمية ما يقوم به ؛ بل ومسئوليته الكاملة عنه ، إن العلاقة التي أنشأها المقدسي على هذا النحو مع التاريخ كانت من صميم العقلية التاريخية التي تستوجب أن يكون المؤرخ ناقداً[5].

وإن الدفع باتجاه النقد كان سيعلي حتماً بالتاريخ من حيث تعميق النظرة لدوره ومكانته بين العلوم الأخرى .

(1) دفع بعض الغربيين عن حق التاريخ في أن يصبح علماً لأنه معادل في القيمة العلوم الأخرى وإن اختلف عنها في الشكل . وإلى هذا ذهب رينان وفوستيل دي كولانج وجوزف هورس ، بل تجاوز الأخير نظراءه حين رأى في النهايات المعقولة للأحداث الغاية النفعية من التاريخ . انظر : هورس ، جوزف ، قيمة التاريخ ،ترجمة : نسيم نصر (منشورات عويدات ، بيروت ، ط3 ، 1986م) ص28 ، 64-65 .

(2) البدء والتاريخ 1/24-25.

(3) قيمة التاريخ ص 18-19.

(4) سيأتي تفصيل حول ذلك في موضعه من البحث .

(5) الخالدي ، د. طريف . بحث في مفهوم التاريخ ومنهجه (دار الطليعة ، بيروت ، ط1 ، 1982م) ص 77.

الفصل الثالث

خصائص الكتابة التاريخية عند المعتزلة

1-تأثير النزعة المذهبية على كتابات المعتزلة التاريخية .

2-موقف المعتزلة من المعجزات .

3-موقف المعتزلة من السحر والخرافات .

4-الحاسة التاريخية وربط الأحداث .

"تأثير النزعة المذهبية على كتابات المعتزلة التاريخية"

يعتبر العقل عند المعتزلة من أهم الركائز المنهجية التي قام عليها مذهبهم ، حيث أرادوا من خلاله معالجة مختلف قضاياهم الفكرية ، وكانوا يعتقدون أن فيه الدليل الذي يتم عن طريقه الفهم السليم للكتاب والسنة [1] ، يقول الهمذاني في منزلة العقل : "أولها دلالة العقل، لأن به يميز بين الحسن والقبيح ، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة ، وكذلك السنة والإجماع، وربما تعجب من هذا الترتيب بعضهم ، فيظن أن الأدلة هي الكتاب والسنة والإجماع فقط ، أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخر ، وليس الأمر كذلك، لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل ، لأن به يعرف أن الكتاب حجة ، وكذلك السنة والإجماع ، فهو الأصل في هذا الباب ، وإذا كنا نقول أن الكتاب هو الأصل من حيث أن فيه التنبيه على ما في العقول ، كما فيه الأدلة على الأحكام فبالعقل يميز بين أحكام الأفعال وبين أحكام الفاعلين ، ولولاه ما عرفنا من يؤاخذ بما يتركه أو بما يأتيه ، ومن يحمد ومن يذم ولذلك تزول المؤاخذة عمن لا عقل له" [2] .

ولقد أعلى المعتزلة من قدر العقل حين جعلوه السبيل إلى معرفة الله وإدراك حكمته حتى قبل

---

(1) ولقد خالف المعتزلة بذلك السلف الذين أجمعوا على أن العقل والاجتهاد عموماً يحتل المرتبة الثالثة بعد القرآن ثم السنة ، وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي : "سمي أهل البدع أهل الأهواء لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها ، والتعويل عليها ، حتى يصدروا عنها ، بل قدموا أهواءهم ، واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك ، فردوا كثيراً من الأحاديث الصحيحة بعقولهم ، وأساؤوا الظن بما صح عن النبي ρ ، وحسنوا ظنهم بآرائهم الفاسدة ، حتى ردوا كثيراً من أمور الآخرة وأحوالها .. ، بل صيروا العقل شارعاً ، جاء الشرع أو لا ، بل إن جاء فهو كاشف لمقتضى ما حكم به العقل ... ، وإن لم يجيء فإنهم يكتفون بالعقل بناء على قاعدتهم في التحسين والتقبيح" . انظر : الشاطبي ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي ، ت 709هـ ، الاعتصام ، تصحيح : أحمد عبدالشافي (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1408هـ/1988م) ص 398-399. وقال الإمام ابن القيم" : وكل من له مسكة عقل يعلم أن فساد العالم وخرابه إنما نشأ من تقديم الرأي على الوحي ، والهوى على العقل، وما استحكم هذان الأصلان الفاسدان في قلب إلا استحكم هلاكه ، وفي أمة إلا فسد أمرها أتم فساد ، فلا إله إلا الله كم نفي بهذه الآراء من حق ، وأثبت بها من باطل ، وأميت بها من هوى، وأحيي بها من ضلالة ، وكم هدم بها من معقل الإيمان وعمر بها من دين الشيطان ، وأكثر أصحاب الجحيم هم أهل هذه الآراء الذين لا سمع لهم ولا عقل ؛ بل هم شر من الحمير" . انظر : ابن قيم الجوزية ، إعلام الموقعين 68/1-69.

(2) فضل الاعتزال ص139.

ورود الشرع [1] ، وكان لاعتزازهم بالعقل أثره الكبير في تفكيرهم ، حيث تجرأ بعضهم فحكم العقل على النص ، كما فعل عمرو بن عبيد حين قرئ له ذات مرة حديث الرسول ρ فقال : "لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته ، ولو سمعت رسول الله ρ يقول هذا لرددته ، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت : ليس على هذا أخذت ميثاقنا" [2] !! وكما فعل النظام حين رأى أن "حجة العقل قد تنسخ الأخبار" [3] .

والجاحظ يعتمد على حكم العقل قبل الاعتماد على حكم الحواس الظاهرة ، حيث يقول في ذلك : "والأمور حكمان : حكم ظاهر للحواس ، وحكم باطن للعقول . والعقل هو الحجة" [4] .

وكنتيجة لما آل إليه دور العقل عند المعتزلة ، أصبح أصل العلوم كلها والمقدم عليه [5] باعتبار أن ما يوضع من مصنفات ما هو إلا نتاج العقول [6] .

وقد نال موقف المعتزلة من العقل رضا المستشرقين الذين رأوا فيه سبيلاً للخروج على تعاليم الإسلام حيث لا قدسية لنص صحيح من قرآن أو سنة مالم يكن العقل حكماً فيه ، فكالوا للمعتزلة الثناء وأطلقوا عليهم أوصاف التمجيد ، فهذا أحدهم يمتدحهم بأنهم "وسعوا معين المعرفة الدينية بأن أدخلوا فيها عنصراً مهما آخر قيماً ، وهو العقل الذي كان حتى ذلك الحين مبعداً بشدة عن هذه الناحية " [7] . فيما اختار أحد المستشرقين عنواناً لأحد كتبه وصفا لهم حين

---

(1) الشهرستاني ، الملل والنحل 70/1.

(2) الذهبي ، ميزان الاعتدال 278/3.

(3) ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ص 47.

(4) الحيوان 207/1.

(5) المقدسي، البدء والتاريخ 24/1.

(6) المصدر السابق 25/1.

(7) إجناس ، جولد تسيهر ، العقيدة والشريعة في الإسلام ، ترجمة : علي حسن عبدالقادر وآخرين (القاهرة ، ط1، 1946م) ص 290-291.

والواقع يثبت عكس ما قيل من أن الشريعة الإسلامية ما كانت تعرف إعمال العقل قبل مجيء المعتزلة !! إذ لقد حفلت أمهات المصادر الإسلامية بالعديد من الاجتهادات في مختلف القضايا سواء في عهد النبي ρ وصحابته الأخيار رضي الله عنهم ، أو في عهد من جاء بعدهم من التابعين وغيرهم . انظر في ذلك : السباعي ، مصطفى : السنة النبوية =

سماهم "المفكرون الأحرار في الإسلام" [1] في حين وصفهم آخرون بدعاة حرية الفكر والاستنارة [2].

وقد وافق المستشرقين بعض من تأثر من المعتزلة من المسلمين ، فمحمد عمارة بعد أن يصفهم بأنهم "فرسان العقلانية" [3] يعزز جانب الإعجاب بهم حين يقول : "لقد اعتمد المعتزلة على العقل ، ووثقوا بحكمه في التحسين والتقبيح ، دونما حاجة إلى النصوص والمأثورات ؛ لأن الحسن والقبح عندهم : ذاتيان ، أي طبيعيان ، فهم هنا يعطون العوامل الطبيعية وزنها الحقيقي ، ويجعلون إدراكها وظيفة من وظائف العقل ، دونما دخل في شيء من ذلك للنصوص والمأثورات .. بل لقد أوجبوا عرض هذه النصوص والمأثورات على العقل، فهو الحكم الذي يميز صحيحها من منحولها ، ولاعبرة بالرواة ورجال السند ، مهما كانت هالات القداسة التي أحاطهم بها المحدثون ، وإنما العبرة بحكم العقل في هذا المقام"!!؟[4]

ويتضح من خلال ذلك أن المعتزلة سلكوا منهجاً اعتمدوا في معظمه على العقل ، في حين أغفلوا النص ومكانة الشرع ، ومن الحق القول بأن منهجاً هذا شأنه من الطبيعي أن يكون للظروف والعوامل التي أحاطت به أثرها البالغ في تشكيل عقلية أصحابه على نحو يقتضي منهم الدفاع عن مذهبهم وتجاوزه إلى نقد مذاهب الآخرين ، وهو منحى إن لم تقم معاييره على أساس من الموضوعية والأمانة العلمية فإنه لن يكون له أية قيمة أو أثر.

والواقع أن المعتزلة كانوا كثيراً ما يؤكدون حرصهم على الموضوعية ، حيث نجد الجاحظ في ابتداء كتابه الحيوان يسطر قواعد للبحث العلمي فيقول : "جنبك الله الشبهة ، وعصمك من الحيرة ، وجعل بينك وبين المعرفة نسباً ، وبين الصدق سبباً ، وحبب إليك التثبت ، وزين في

ومكانتها في التشريع (المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط 4 ، 1405هـ / 1985م) ص 33-41، العمري ، د.محمد علي قاسم ، دراسات في منهج النقد عند المحدثين (دار النفائس ، الأردن ، ط 1، 1420هـ / 2000م) ص 11-36.

(1) جار الله ، المعتزلة ص 263.

(2) متز ، آدم ، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، ترجمة : محمد عبدالهادي أبو ريدة (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 4، 1387هـ / 1967م) 375/1.

(3) تيارات الفكر الإسلامي ص 69.

(4) المصدر السابق ص 71.

عينيك الإنصاف، وأذاقك حلاوة التقوى ، وأشعر قلبك عز الحق ، وأودع صدرك البرد واليقين ، وطرد عنك ذل اليأس ، وعرفك ما في الباطل من الذلة ، وما في الجهل من القلة" [1] .

كما أن المقدسي يتوسع في بسطه لتلك القواعد في معرض نقده لقصاص زمانه. فيقول:"... ويأبى العلم أن يضع كنفه أو يخفض جناحه أو يسفر عن وجهه إلا لمتجرد له بكنيته ومتوفر عليه بأنيته معان بالقريحة الثابتة والروية الصافية مقترناً به التأييد والتسديد قد شمر ذيله وأسهر ليله حليف النصب ضجيع التعب يأخذ مأخذه متدرجاً ويتلقاه متطرفاً لا يظلم العلم بالتعسف والاقتحام ولا يخبط فيه خبط العشواء في الظلام ومع هجران عادة الشر والنزوع عن نزاع الطبع ومجانبة الألف ونبذ المحاكلة واللجاجة وإحالة الراعي عن غموض الحق والتأني بلطيف المأتي وتوفيقه النظر حقه عن التمييز بين المشتبه والمتضح والتفريق بين التمويه والتحقيق والوقوف عند مبلغ العقول فعند ذلك إصابة المراد ومصادفة المرتاد" [2] . ويزيد فيطالب بأن يكون ذلك كله" خارجاً عن حد التقصير مهذباً من شوائب التزيد مصفى عن سقاط الغسالات وخرافات العجائز وتزاوير القصاص وموضوعات المتهمين من المحدثين" [3] .

وغني عن البيان أن المعتزلة كانوا يرون في موضوعيتهم دلالة على أصالة مذهبهم وأنه الحق إذ يربطون ذلك بالركن الثاني من أركان الاعتزال الخمسة ألا وهو العدل [4] ، ويؤكد الجاحظ هذا المعنى حين يقول : "والعدل أولى بنا وهو مذهب إخواننا ومشايخنا وسلفنا من المعتزلة في فرق ما بين الإكفار والتفسيق ، وفي فرق ما بين التفسيق والتأثيم ، ولسنا ممن يميل في شق عن شق ويتعصب لبعض على بعض ويبخس حق الدون ، فكأنك به قد تبخس حق من فوقه حتى تصير إلى أئمة المهتدين وخلفائه الراشدين ، لست عمرياً دون أن أكون علوياً ولا علوياً دون أن أكون عثمانياً ، اللهم إلا بما اختص به العترة بسبب القرابة ، أما في غير ذلك فليس شأني إلا محبة الجميع والتوفير على الكل ودفع الظلامة عن الكبير والضعيف على قدر ما شاهدنا عليه من الحالات ، وليس هذا الكتاب من كتب أصحاب الأهواء ولا من كتب المتكسبين ولا المتقربين ،

---

(1) 3/1.

(2) البدء والتاريخ 1/4-5.

(3) المصدر السابق 1/5-6.

(4) الأشعري ، مقالات الإسلاميين 1/337-338.

-الهمداني ، شرح الأصول الخمسة ص 19، فضل الاعتزال ص 64.

ولا من كتب الملفقين بالباطل ومن جرى من النفاق على أخبث منشأ وأسوء عادة ، فعليك بسنة أسلافك ودع عنك ما قد أخذ الناس فيه" [1] .

والنص السابق يبدو واضحاً بما فيه الكفاية ، غير أن ثمة نص آخر يمثل جانباً هاماً من جوانب الموضوعية في الفكر المعتزلي النظري حيث يبين إلى أي حد سعى فيه المعتزلة لتأسيس قواعد البحث العلمي على أساس من فكرة العدل التي يؤمنون بها كركن من أركان مذهبهم، إذ يقول الجاحظ : "... وأحببت أن يكون كتاباً قصداً ، ومذهباً عدلاً ، ولا يكون كتاب إسراف في مديح قوم وإغراق في هجاء آخرين ، وإذا كان الكتاب كذلك شابه الكذب ، وخالطه التزيد ، وبنى أساسه على التكلف ، وخرج كلامه مخرج الاستكراه والتدليق" [2] .

والمعتزلة يرون أن الخروج عن الالتزام بتلك القاعدة يجر المرء إلى عواقب وخيمة لا تحمد عقباها حيث يعبر عن ذلك الهمذاني بقوله : " ... ولا ظلم أعظم من خروج المرء عن طريقة الصواب في العلم والعمل ، فإن في ذلك من الخسران في الحال والعاقبة ، ما لا مزيد عليه وقد قال الله تعالى : [illegible] سورة الأنعام ، آية 153.
وأن هذا الصراط المستقيم لا يعلم بالمشاهدة ، فالواجب على المرء أن يتبع الأدلة وينظر فيها ليعلم ، ويكون عمله بحسب ذلك" [3] .

وبمقتضى ما تقدم من ذكر للموضوعية عند المعتزلة . فإنه ينبغي ألا يكون لميولهم المذهبية وآرائهم العقدية أي أثر على كتاباتهم التاريخية . لكن الواقع غير ذلك إذ بدا واضحاً أثر ميولهم المذهبية على أحكامهم وتناولاتهم التاريخية رغم محاولاتهم المتكررة في الظهور بمظهر الحياد والإنصاف !! وهو ما سنتطرق إليه في الصفحات التالية :

أولاً : موقفهم من توثيق المذهب وإثبات صحته :

لعل أولى القضايا وأهمها التي شغلت فكر المعتزلة واستحوذت على اهتمام مؤرخيهم وأبرزت

---

(1) الرسائل السياسية ، رسالة في الحكمين ص 369-370.

(2) الرسائل السياسية ، رسالة مناقب الترك ص491.

(3) فضل الاعتزال ص 138.

نزعتهم المذهبية ، هي قضية توثيق مذهبهم وإثبات صحته حيث ظهر اغترارهم المشوب بالغلو ، يطالعنا في ذلك الجاحظ بتفسير لمعنى الاعتزال يقطع فيه بالصحة ، فيقول : "وخير الأقاويل بل أعدلها وأرضاها عند الله أقصدها ، ولذلك اخترنا الاعتزال مذهباً وجعلناه نحلة ومفخراً ... ، فلم نفرط إفراط الخوارج ولم نقصر تقصير المرجئة ، ودين الله بين المقصر والغالي ، وهذا الاشتقاق هو التوسط والاقتصاد هو الاعتزال لغلو من غلا وتقصير من قصر "[1] . ويقرر الهمذاني ذات المعنى حيث قال : "فقد ذكر محمد بن يزداد في كتاب المصابيح أن كل أرباب المذاهب نفوا عن أنفسهم الألقاب إلا المعتزلة ، فإنهم تبجحوا به ، وجعلوا ذلك علماً لمن يتمسك بالعدل والتوحيد ، واحتج في ذلك أنه تعالى ما ذكره إلا في الاعتزال من الشر ، كقوله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام : ↓ ❑◆⬧⇧⇖❑⬧⇧☜⬧⬧↗▥↗☝ ❑◆⬧✎⬧✍ ✍⬧⑨⇧⇖⇖❑♍🙵 ✎Ⅱ⑩⇐❑♌✐ ☝✍✍★ ↑ سورة مريم : آية 48. وقوله تعالى في أصحاب الكهف : ↓ ❑◆⑦⑩⑦❶✍ ✍⇖⇧⇧⑨◆⬧⇐☺⇐❑♎➔☝ ❑◆⬧✎◆⬧③◆➔✍⇐⑨⇐❑♍🙵 ⑦⑩◆• ☝✍✍▲ ↑ سورة الكهف ، آية 16. وذكر أن المعتزلة هم المقتصدة ، فاعتزلت الإفراط والتقصير ، وسلكت دليل الأدلة"[2] ويزيد الهمذاني فيقول : "وقد بينا أن الاعتزال هو التمسك بالتوحيد والعدل ، وما يدخل فيه من القول بالوعيد ، والنبوات ، والشرائع"[3] .

وهكذا يأخذ الجاحظ والهمذاني من الاعتزال معنى التوسط والاعتدال بين التقصير والإفراط ، دون أن يشير الأول لأي سبب يتعلق بنشأة التسمية ، فيما يكتفي الثاني بالإشارة إلى ذلك فيقول : "وقد جرت بين واصل بن عطاء وبين عمرو بن عبيد مناظرة في هذا- أي في مسألة صاحب الكبيرة- فرجع عمرو بن عبيد إلى مذهبه . وترك حلقة الحسن واعتزل جانباً ، فسموه معتزلياً ، وهذا أصل تلقيب أهل العدل بالمعتزلة"[4] .

والقول بأن التسمية كانت من قبل أهل السنة والجماعة هو الذي عليه إجماع مؤرخي الفرق

---

(1) الرسائل السياسية ، رسالة في الحكمين ص 459-460.

(2) فضل الاعتزال ص 165.

(3) المصدر السابق ص 213.

(4) شرح الأصول الخمسة ص 138.

[1]، وهو ما يعني أن القصد من الكلمة كان الطعن في المعتزلة والقدح بهم لكونهم خرجوا عن إجماع الأمة في صاحب الكبيرة [2] . لكن المعتزلة وقد التصق بهم هذا اللقب أقروه خاصة بعد أن قام مؤرخو المعتزلة — وتحت تأثير تعلقهم بالمذهب- بدورهم في صرف معناه لما تقدم سابقاً !! والواقع أن التمهيد الذي اختطه الجاحظ لتسويق معنى الاعتزال لاقى قبولاً عندهم وشجعهم أكثر على المضي قدماً في التعلق بمذهبهم ، يروى عن النظام أنه قال حين حضرته الوفاة : " اللهم إن كنت تعلم أني لم أقصر في نصرة توحيدك ولم أعتقد مذهباً من المذاهب اللطيفة إلا لأشد به التوحيد ، فما كان منها يخالف التوحيد فأنا منه بريء ، اللهم فإن كنت تعلم أني كما وصفت ، فاغفر لي ذنوبي وسهل عليّ سكرة الموت" [3] . كما وقد كتب الخياط في معرض ذكره لرؤوس الاعتزال ما نصه : "لأنهم المعنيون بالتوحيد والذب عنه من بين العالمين" [4] . وهو حكم لا يخلو من تعصب وتعسف مذهبي .

وقد كان لاعتقادهم بالمذهب أثره في حملهم على الوقوع في الإسراف حيث اعتقدوا أنهم الفرقة الناجية وأن غيرهم على الباطل فكان مما قال الهمذاني : "... هذا المذهب هو الذي أنزل الله تعالى به الكتاب ، وأرسل به الرسل ، وجاء به جبريل إلى النبي عليهما السلام[5]" . وليس هذا من الموضوعية في شيء ، بل هو مسلك يترتب عليه أحكام وتناولات غير منصفة إزاء الطوائف والفرق الأخرى .

كان هناك ثمة شعور لدى المعتزلة بالحاجة لتحقيق وجودهم تاريخياً كطائفة لها خصائصها وامتداداتها الزمنية ، ومن هنا انبرى مؤرخو المعتزلة لتحقيق ذلك من خلال محاولة إضفاء الشرعية على المذهب بإكسابه المرجعية النبوية بعد أن حشروا له ما بجعبتهم من آيات قرآنية ، فاستشهدوا بأن لمذهبهم سنداً متصلاً ينتهي إلى الرسول ρ قال البلخي —على استحياء– : "وللمعتزلة ، يقال

---

(1) البغدادي ، أصول الدين ص 335.
-الاسفراييني ، التبصير في الدين ص 68.
-الشهرستاني ، الملل والنحل 48/1.
(2) البغدادي ، أصول الدين ص 335.
(3) الخياط ، الانتصار ص 84.
(4) المصدر السابق ص 49.
(5) فضل الاعتزال ص 213.

: أن لها ولمذهبها إسناداً يتصل بالنبي ρ ، ليس لأحد من فرق الأمة مثله ، وليس يمكن خصومهم دفعهم عنه ، وهو أن خصومهم يقرون بأن مذهبهم يسند إلى واصل بن عطاء ، وأن واصلاً يسند إلى محمد بن علي بن أبي طالب وابنه أبي هاشم عبدالله بن محمد بن علي . وأن محمداً أخذ عنه أبيه علي وأن علياً أخذ عن رسول الله ρ " [1] ونظراً لاعتمادهم على هذه الصلة فقد استدلوا ببعض الروايات المحرفة لحديث الافتراق ، فقالوا : روى سفيان الثوري عن ابن الزبير عن جابر بن عبدالله عن النبي ρ : (ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة ، أبرها وأتقاها الفئة المعتزلة" [2] ومنها قول الهمداني : "وحكي أنه وجد لأصحابنا بإسناد متصل عنه ρ يقول : "واصل وما واصل يصل لله به الدين" [3] . ولئن مثل ذلك في عرف البلخي والهمداني انتصاراً للمذهب ودفاعاً عن رجاله بإعادة تكوين منطلقاته التاريخية لتصبح أكثر قداسة ، فإن المفارقة العجيبة التي تكمن خلف ذلك هو أن المعتزلة الأوائل وعلى رأسهم الجاحظ كانوا أحوج إلى ذكر مثل هذه الصلة من متأخريهم غير أن ذلك –بحسب علمنا– لم يحدث !! ويبدو أن الشيعة الزيدية الذين ورثوا تركة المعتزلة بدءاً من القرن الرابع الهجري هم الذين ركبوا هذا السند على للاعتزال[4] .

وسواءٌ صح ذلك أم لم يصح ، فإن نسبة مذهب المعتزلة بالجملة إلى الرسول ρ كان عملاً متناقضاً يصطدم مع الواقع التاريخي لنشأة مذهب المعتزلة والتي ارتبطت مباشرة بواصل ابن عطاء

---

(1) المصدر السابق ص 68.

(2) المصدر السابق ص 166.

-ابن المرتضي ، المنية والأمل ص 2.

والحديث بلفظ : (.. وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا واحدة ، قالوا : ومن هي يا رسول الله ؟ قال : ما أنا عليه وأصحابي) . انظر : الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، ت297هـ ، الجامع الصحيح (دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1408هـ/1987م) 26/5 وقال : هذا حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه .

(3) فضل الاعتزال ص 241.

(4) المقدسي ، أحسن التقاسيم ص 439، علماً بأن الرافضة من الشيعة لا يقرون بمثل هذا السند وهو ما يفهم من نفي أحد أعلامهم ظهور الاعتزال قبل قصة واصل بن عطاء مع الحسن البصري فيقول : "لم يكن قبل ذلك يعرف الاعتزال ولا علماً على فريق من الناس" انظر : المفيد ، أوائل المقالات ص 36-37.

ويجدر القول بأن العديد من الرافضة لم يكونوا على وفاق مع الاعتزال وهو ما قد يفسر هذا النفي . انظر : فضل الاعتزال ص 291.

، كما أن تلك النسبة يضادها مخالفتهم لهدي النبي ρ في نهيه لأصحابه عن الخوض في مسائل العقيدة ومن ضمنها القدر [1] .

وهو ما وصفوا به من ألقاب ذميمة [2] . وليس إلا قولهم حجة على تعصبهم حيث ذكر الخياط في احتجاجه على ابن الراوندي لما عاب على الجاحظ إزرائه بالشيعة لكونهم ينسبون مذهبهم لبني هاشم ، قوله : "لرسول الله سننا معروفة ينقلها جماعة الأمة ، فمن تفرد بخبر يخالف سننه المعروفة عرف كذبه ورد عليه قوله، وكانت السنن المشهورة المعروفة تشهد على باطل ما نحله" [3] !!؟ .

إن إيحاء البلخي والهمذاني بأنهما مجرد ناقلين لما قيل في نسبة المذهب ومنزلة واصل لا يعني نزاهة أسلوبهما إذ أن مجرد النقل لا يؤمن فيه من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق ، لأنه "لما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه ، فمنها التشيعات للآراء والمذاهب . فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى

---

(1) روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : "خرج رسول الله ρ على أصحابه وهم يختصمون في القدر ، فكأنما يفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب ، فقال : "بهذا أمرتم ؟ أو لهذا خلقتم ؟ تضربون القرآن بعضه ببعض ، بهذا هلكت الأمم قبلكم" . والحديث إسناده صحيح . انظر : ابن ماجه ، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني ، ت 275هـ، سنن ابن ماجه ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي (دار الحديث ، القاهرة ، دون تاريخ) 33/1، ح85. وقال عنه الألباني : حسن صحيح، انظر : صحيح سنن ابن ماجه (مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ط3، 1408هـ / 1988م) 21/1، ح69.

(2) اليمني ، أبو محمد ، ت ؟ ، عقائد الثلاث والسبعين فرقة ، تحقيق: محمد عبدالله الغامدي (مكتبة العلوم والحكم ، ط1 ، 1414هـ) 353/1-354.

(3) الانتصار ص 203.

ويعلق الدكتور ناصر العقل على إدعاءات بعض الفرق بأنهم هم التابعون وحدهم دون غيرهم بقوله : "أما ما تنازعه الفرق من أن كل واحدة تدعي أنها الناجية ، فإنه يجب رده إلى كتاب الله وسنة رسوله ρ . أما الكتاب فمثل قوله تعالى : [illegible] سورة آل عمران الآية 31. فاتباع الرسول ρ هو الميزان ، أما دعوى أهل الأهواء أنهم متبعون للرسول ρ فهو مردود بعرض أصولهم على السنة ومنهج السلف ، فمن كان على سبيل السلف ونهجهم فهو المحق ، ومن خالف السنة وهدي السلف ونهجهم فهو صاحب هوى ، ولا تسلم له دعواه بل ترد ... " انظر بقية التعليق : مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع 78/1-79.

تتبين صدقه من كذبه . وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة" [1].

لقد كانت العلاقة المتشنجة ما بين المذاهب والفرق سبباً في إذكاء النزعة العصبية ، والتي كان من أبرز نتائجها محاولة كل طرف صناعة دور مهيمن تتكرس من خلاله الشرعية التي يريدها لنفسه ، ولم تكن محاولة المعتزلة الإستئثار بميراث النبي ρ ، دون الطوائف الأخرى سوى ترجمة لذلك !! على أن هذا الأمر قد أدى بدوره لاستكمال ضروري مثّل امتداداً وعمقاً مارسه المعتزلة –كما غيرهم– تبسيط خالٍ من التعقيد الذين عرفوا به في تناولاتهم لمسائل العقيدة ؛ حيث تجلى ذلك في إدراج العديد من الصحابة والتابعين وبعض أئمة السلف ضمن طبقات المعتزلة " وذكر أن المعتزلة الأوّل هم أصحاب محمد ρ ، لأنهم كانوا يداً واحدة يتولى بعضهم بعضاً ، واتفقوا على هذه الأصول " [2].

وجعلوا في الطبقة الأولى من طبقاتهم أبو بكر وعمر وعلي ، وابن عباس ، وابن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهما ، وفي الطبقة الثانية الحسن والحسين رضي الله عنهما ومحمد بن علي بن أبي طالب ، والحسين بن محمد ، والحسن البصري ، وابن سيرين [3].

ولكي يبرهنوا على صدقهم استدلوا بأقوال نسبوها للسلف على أنها إقرار بالعدل الاعتزالي [4] – وهي إن صحت نسبتها لهم– لا تدل على أنهم يقولون بها على مقتضى موافقة المبتدعة ، كقول الهمذاني مثلاً عن ابن عمر رضي الله عنه : "أن رجلاً قام إليه فقال :

يا أبا عبدالرحمن ، إن أقواماً يزنون ويسرقون ويشربون الخمور التي حرم الله ، ويقتلون النفس التي حرم الله ، ويقولون كان ذلك في علم الله ، ولم نجد منه بداً ، فغضب ثم قال : سبحان الله العظيم قد كان ذلك في علمه أنهم يفعلونها فلم يحملهم علم الله على فعلها "[5].

لقد كان المؤشر الذي استخلصه المعتزلة من هذه الرواية والذي يتوافق مع قولهم بنفي القدر ، مخالفاً لما ورد عن ابن عمر τ فقد صح عند الإمام مسلم بسنده إلى يحيى بن يعمر أنه قال :

---

(1) ابن خلدون ، المقدمة ص 35.

(2) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص 165.

(3) المصدر السابق ص 214.

(4) المصدر السابق ص 144.

(5) المصدر السابق ص145.

"كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني ... ثم ذكر يحيى أنه لقي عبدالله ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما فقال له : يا أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن ويتقفرون العلم .... وأنهم يزعمون أن لا قدر ، وأن الأمر أنف فقال ابن عمر منكراً عليهم ذلك : فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم ، وأنهم براء من والذي يحلف به عبدالله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه . ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر" [1] . ومن هنا فإن رواية الهمذاني لا تصلح دليلاً للاحتجاج على نسبة الاعتزال لابن عمر رضي الله عنهما وذلك لما في الرواية الثانية من إثبات للقدر خيره وشره ، وبالتالي فلا يعدو الأمر سوى كونه مجرد دعاية مذهبية رخيصة هدفها التلبيس على الأمة من أجل نشر الاعتزال بينها ، ومما لا شك فيه أن غرض المعتزلة من نسبة بعض كبار التابعين لمذهبهم كان يستهدف ذات الأمر ، دون اعتبار لقيمة التابعين ودون اعتداد بمناهجهم وأقوالهم التي تؤكد سلامة عقيدتهم وموافقتهم لهدي النبي ρ ، وهو ما يعبر عن تخليط لا يقره العقل الصحيح، إذ لا يوجد عند المعتزلة أي دليل على أن التابعين كانوا يوافقونهم سوى ما زعموه من أن الحسن البصري له رسالة يوافق فيها مذهب المعتزلة في نفي القدر كان قد بعثها للخليفة الأموي عبدالملك بن مروان ، وقد رد عليهم الشهرستاني نافياً أن يكون الحسن البصري كتب مثل هذه الرسالة ، فقال : "ورأيت رسالة نسبت إلى الحسن البصري كتبها إلى عبدالملك بن مروان[2] ، وقد سأله عن القول بالقدر والجبر فأجابه فيها بما يوافق مذهب القدرية ، واستدل فيها بآيات من القرآن الكريم ودلائل من العقل ، ولعلها لواصل بن عطاء، فما كان الحسن البصري ممن يخالف السلف في أن القدر خيره وشره من الله تعالى – فإن هذه الكلمات كالمجمع عليها عندهم" [3] .

ومما ينفي ما ذكرته المعتزلة في حق الحسن البصري ما أورده ابن سعد في قوله : "كان أهل القدر ينتحلون الحسن بن أبي الحسن وكان مخالفاً لهم ، كان يقول : "يا ابن آدم لا ترضي أحد بسخط الله ولا تطيعن أحداً في معصية الله ، ولا تحمدن أحداً على فضل الله ولا تلومن أحداً فيما لم يؤتك الله ، إن الله خلق الخلق والخلائق ، فمضوا على ما خلقهم عليه ، فمن كان يظن

---

(1) مسلم ، الصحيح ، كتاب الإيمان 150/1 – 156 .

(2) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص215 – 223 .

(3) الملل والنحل 47/1 .

أنه مزداد بحرصه في رزقه فليزدد بحرصه في عمره ، أو يغير لونه ، أو يزيد في أركانه أو بنائه" [1] .

لقد كانت دائرة الاعتزال التي كان المعتزلة قد حشروا أنفسهم فيها وفق أركانها الخمسة، آخذة في الاتساع شيئاً فشيئاً لتكون أكثر قابلية ومرونة ، وهو ما أوجد تسويقاً لدى الهمذاني أراد منه الرد على المخالفين ، بقوله : "..... لو كان كل من ذكرنا موافقته مخالفاً، لم يؤثر ذلك في صحة المذهب ، لأنا لا نقلده للوفاق ، ولا نعدل عنه للخلاف ، بل نقول فيه للأدلة الباهرة التي لا معدل عنها لمن نظر وعرف" [2] .

ثانياً : موقفهم من الصحابة :

لم يكن موقف مؤرخو المعتزلة من بعض صحابة رسول الله ρ منصفاً وموضوعياً ، ذلك لأنهم قاموا بتطبيق أحكامهم العقلية عليهم دون الاهتداء بالكتاب[3] والسنة[4] ، ودون نظر لما أجمع عليه المسلمون من عدالتهم[5] ، والتي صار بموجبها استنقاصهم آية من آيات الزندقة والخروج عن الإسلام[6] .

---

(1) الطبقات الكبرى 175/7 .

(2) فضل الاعتزال ص345 .

(3) الآيات التي تتحدث عن فضل الصحابة كثيرة ، ومن ذلك قوله تعالى : [illegible] سورة الأنفال ، الآية [illegible] . وقوله تعالى : [illegible] سورة الفتح ، الآية 18 .

(4) الأحاديث التي ذكرت فضل الصحابة عديدة . انظر ، البخاري ، الصحيح ، كتاب المناقب 62/5-123 ، مسلم ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم 148/15 – 222، 2/16 – 101 .

(5) نقل الإجماع في عدالة الصحابة كثير من العلماء ، منهم ابن عبد البر حيث قال : "إجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول" وقال ابن كثير : "الصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة ، لما أثنى الله عليهم في كتابه العزيز ، وبما نطقت به السنة النبوية في المدح لهم في جميع أخلاقهم وأفعالهم وبما بذلوه من الأموال والأرواح بين يدي رسول ρ ، رغبة فيما عند الله من الثواب الجزيل ، والجزاء الجميل" . انظر : الاستيعاب 19/1 ، الباعث الحثيث 498/2 .

(6) يقول الإمام الطحاوي في عقيدة أهل السنة والجماعة : "نحب أصحاب رسول الله ρ ، ولا نفرط في حب أحد منهم ، ولا نتبرأ من أحد منهم ، ونبغض من يبغضهم ، وبغير الخير يذكرهم ، ولا نذكرهم إلا بخير ، وحبهم دين وإيمان

لقد كان أصل المنزلة بين المنزلتين من أكثر أصول المعتزلة ارتباطاً بالموقف من الأحداث التي عايشتها الأمة الإسلامية بعد مقتل عثمان τ ، وما تلاه من فتن وحروب بين الصحابة رضي الله عنهم ، حيث كان لمشاركة المعتزلة في الجدل الدائر بين الفرق حول الحكم على مرتكب الكبيرة أثره في تبنيهم لمواقف أكثر تعصباً ، وهو ما يمكن أن يشاهد في الأحكام الجائرة والمتسلطة التي حرصوا على إلصاقها ببعض الصحابة رضي الله عنهم[1] .

ولئن تجنب مؤرخو المعتزلة القول ببعض تلك الأحكام إلا أن الخوض في عدالة الصحابة وما شجر بينهم كان سمة بارزة لم تفارقهم[2] ، إذ كانت رغبتهم في معرفة الأسباب التي نشأ من أجلها الخلاف والفتنة قد وضعت الصحابة في موضع عامة الناس ، خطأً ، أو صواباً ، مدحاً أو ذماً .... ، وهو ما قاد بالتالي إلى إساءة الظن بهم والاستنقاص من قدرهم وعدم الترحم عليهم والموالاة لهم !!؟ ولعل أول تأثير للنزعة المذهبية في كتابة تاريخ الصحابة عند مؤرخي المعتزلة تلك التي قام بها الجاحظ حين شك في السنوات الأخيرة من خلافة ذي النورين عثمان بن عفان τ

وإحسان ، وبعضهم كفر ونفاق وطغيان" . وقد روى الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي زرعة الرازي، قال : إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ρ فاعلم أنه زنديق ، وذلك أن رسول ρ عندنا حق والقرآن حق وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ρ ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة ، والجرح بهم أولى وهم زنادقة" انظر : ابن أبي العز ، علي بن علي بن محمد ، ت792هـ ، شرح العقيدة الطحاوية ، تحقيق : د. عبدالله بن عبد المحسن التركي ، وشعيب الأرنؤوط (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1413هـ /1993م) ص 689 ، الكفاية في علم الرواية ص97 .

(1) تراوحت مواقف المعتزلة بين التشكيك في عدالة الصحابة بعد حدوث الفتنة ، كما فعل واصل بن عطاء وبين التفسيق كما فعل عمرو بن عبيد وبين التكذيب والتجهيل والاتهام بالنفاق كما فعل النظام . انظر ، الشهرستاني، الملل والنحل 49/1 ، 57 .

(2) يقول الشوكاني في معرض رده على من سأله عن مذهب أهل السنة فيما شجر بينهم : "إن كان هذا السائل طالباً للنجاة ، فليدع الاشتغال بهذه الأمور في هذا المضيق الذي تاهت فيه الأفكار ، فإن هؤلاء الذين تبحث عن حوادثهم وتتطلع لمعرفة ما شجر بينهم صاروا تحت أطباق الثرى ولقوا ربهم في المائة الأولى من البعثة .... فمالنا والاشتغال بهذا الشأن الذي لا يعنينا .... وأي فائدة لنا في الدخول في الأمور التي فيها ريبة . ويكفينا من تلك القلاقل والزلازل أن نعتقد أنهم خير القرون وأفضل الناس ... فرحم الله إمرأً اشتغل بما أوجبه الله عليه وطلبه منه وترك ما لا يعود عليه بنفع لا في الدنيا ولا في الآخرة بل يعود عليه بالضرر ، ومن ظن خلاف هذا فهو مغرور مخدوع قاصر الباع عن إدراك الحقائق ومعرفة الحق على وجهه كائناً من كان" . انظر : إرشاد السائل إلى دلائل المسائل ، مجموعة رسائل (دار الباز ، مكة ، دون تاريخ) ص45 .

ليظهر تطابقاً وانسجاماً مع رأي واصل بن عطاء في هذا الشأن[1] ، فكان مما ذكر قوله : "فالطبقة الأولى عصر النبي ρ ، وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وست سنين من خلافة عثمان τ ، كانوا على التوحيد الصحيح والإخلاص المحض ، مع الألفة واجتماع الكلمة على الكتاب والسنة ، وليس هناك عمل قبيح ولا بدعة فاشية ..." [2] .

وينقل الهمذاني ذات الرأي في روايته عن أبي علي الجبائي : "إن أول اختلاف حدث هو اختلافهم في أمر عثمان في آخر أيامه ... فرأى قوم خلع عثمان ومحاربته" [3] .

ويتفق المقدسي مع هذا التحديد قائلاً : "وكان اشترط عليه البيعة أن يعمل بكتاب الله وسنة رسوله ρ ، وبسيرة الشيخين – رضي الله عنهما – فسار بها ست سنين ثم تغير" [4].

لقد بدأ مؤرخو المعتزلة أكثر حماساً لبيان الأسباب التي شكلت في نظرهم دوافع معقولة ومبررة للخلاف على عثمان ، بأسلوب غلب عليه التسطيح دون نظر لبقية الظروف والمستجدات التي ساهمت في بروز الاختلاف[5] .

فالجاحظ ما كان يرى في "صدور العوام وقلوب السفلة والطغام "محبة وهيبة لعثمان مثل ما كان لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما "لأنهما كانا أقل استئثاراً بالفيء وتفضلاً بمال الله عنه ، ومن شأن الناس إهمال السلطان ما وفر عليهم أموالهم ولم يستأثر بخراجهم ولم يعطل ثغورهم" [6] كما أن من الأسباب الجوهرية في نظر الجاحظ تلك التي تتعلق بعدم صلاحية عثمان τ للخلافة !! ، لأنه "كان مضعوفاً في نفسه مستخفاً بقدره لا يمنع ضيماً ولا يقمع عدواً"[7].

ويتفق الهمذاني مع هذا الطرح حين ينقل أن السبب في الاختلاف كان لأن "عثمان ولّى قوماً فعملوا بغير الحق ، كالوليد بن عقبة ، وعبدالله بن سعد بن أبي السرح وكان عثمان لا يعرف

---

(1) الشهرستاني ، الملل والنحل 49/1 .

(2) الرسائل الكلامية ، رسالة في النابتة ص239 .

(3) فضل الاعتزال ص142 .

(4) البدء والتاريخ 202/5 .

(5) من الغريب حقاً أن المعتزلة لم يتطرقوا لا من قريب ولا من بعيد لذكر ابن سبأ اليهودي ودوره في تعاظم الفتنة!!؟ مع أن الجاحظ عرض على ذكر فرقة السبئية في إحدى القصائد . انظر الحيوان 271/2 .

(6) الرسائل السياسية ، رسالة العباسية ص469 .

(7) الرسائل السياسية ، رسالة العباسية ص469

ذلك ولا يقبل ما يقال فيهم ، لحسن ظنه بهم ، وكثرة المتظلمين على بابه . وكان هناك قوم يغرون هؤلاء المتظلمين ، فيظن بذلك أن الخبر إلقاء من قبلهم وإغراء ، مثل عمرو ابن العاص الذي عزله عن مصر ، فإنه كان مجتهداً في تقبيح صورة أموره . وروى أنه كان يكتب على كبار الصحابة كتباً إلى البلاد ، في الإنكار على عثمان ، وأنه غير وبدل ، وعظمت الفتنة في ذلك ، وذكر أنه لما عوتب احتج لنفسه بما يقبل مثله !!؟ [1] وبدا المقدسي أكثر حرصاً في تجميع المطاعن التي أشيعت عن عثمان دون مناقشتها أو ردها مكتفياً بالتعليق : "ونبرأ إلى الله من عيب الصحابة قدس الله أرواحهم أجمعين" [2] !!؟ .

وفيما أورد ابن أبي الحديد المطاعن على أنها حقائق[3] أبدى الهمذاني تعاطفاً مع عثمان من جهة رد المطاعن فقط[4] بينما أظهر الجاحظ ميلاً – وإن كان لا يؤكد ذلك صراحةً – للقول بارتكاب عثمان لبعض الأخطاء "وهو ما حمله على الإقرار – ضمنياً – بإمكانية إطلاق الحكم على عثمان بالفسق وذلك في وصفه لحاله ولحال الخارجين عليه ، حين قال : "... ومع اجتماعهم على أن دم الفاسق حرام كدم المؤمن إلا من ارتد بعد إسلام ، أو زنى بعد إحصان أو قتل مؤمناً على عمد ، أو رجل عدا على الناس بسيفه فكان في امتناعهم منه عطية" [5] وتبعاً لذلك فإن الجاحظ كان يرى أن بوسع الخارجين معاقبة عثمان دون قتله فيما لو ثبت ما رمي به "لقد كان لهم في أخذه وفي إقامته للناس والاقتصاص منه وفي بيع ما ظهر من رباعه وحدائقه وسائر أمواله وفي حبسه بما بقي عليه وفي طمره حتى لا يحس بذكره ما يغنيهم عن قتله إن كان قد ركب كل ما قذفوه به وأدعوه عليه ..."!!؟ [6] . ويشارك ابن أبي الحديد الجاحظ في رأيه حين يعتقد

(1) فضل الاعتزال ص142 . والنص يبرز النظرة الدونية التي حظي بها الصحابة من قبل المعتزلة حيث أنه أدان عثمان بشكل غير مباشر كأنه كان مغرراً به !!

(2) البدء والتاريخ 199/5 – 206 . وهو موقف يدل على التناقض والاضطراب ، إذ كيف يستقيم الجمع بين عيب الصحابة والبراءة من ذلك ؟ ! .

(3) شرح نهج البلاغة 153/1 – 154 .

(4) المصدر السابق 10/3-52 . وتعاطف الهمذاني مع عثمان يأتي من جهة اعتقاد الهمذاني بأنه كان مغلوباً على أمره من قبل بعض قرابته ، لكن هذا الاعتقاد لم يمنع الهمذاني من الإقرار بإمامة عثمان ? وأنها ثابتة صحيحة لأن الأنباء تواترت بأن البيعة له تمت بعد مشاورة . انظر : المغني 20/ق 2/ص 31 .

(5) الرسائل الكلامية ، رسالة في النابتة ص 240.

(6) المصدر السابق ص 240.

أن ما فعله عثمان لم يكن ليستوجب قتله وإنما خلعه من الخلافة حيث لم يستصلحوه لها [1] ، والخلع لا يحصل في عرف المعتزلة إلا إذا كان الحاكم فاسقاً [2] .

كانت عصبية المعتزلة المتطرفة هي التي ساقتهم لاتخاذ موقف التشكيك في عدالة عثمان رضي الله عنه . وهو الموقف الذي انطلق من اعتبارات بدت متعلقة بالنظرة الدونية التي حظي بها الصحابة رضي الله عنهم من قبل المعتزلة والتي أسس لها أوائلهم ، ومن الواضح أنها كانت الدافع الذي أتاح لمؤرخي المعتزلة مجالاً واسعاً لقبول الروايات وإطلاق الأحكام دون تبصر وتعقل !! ولقد كان من المشين أن يظهر الجاحظ وصف مقتل عثمان رضي الله عنه بشيء من التكلف المفتعل وتنميق العبارات المبتذل [3] في قوله : "... من خبطهم إياه بالسلاح وبعج بطنه بالحراب وفري أوداجه بالمشاقص وشدخ هامته بالعمد ، مع كفه البسط ونهيه عن الامتناع ، مع تعريفه لهم قبل ذلك من كم وجه يجوز قتل من شهد الشهادة وصلى القبلة وأكل الذبيحة ، ومع ضرب نسائه بحضرته وإقحام الرجال على حرمته مع اتقاء نائلة بنت الفرافصة عنه بيدها حتى أطنوا أصبعين من أصابعها ، وقد كشفت عن قناعها ورفعت عن ذيلها ليكون ذلك رادعاً لهم وكاسراً من غربهم ، مع وطئهم في أضلاعه بعد موته وإلقائهم على المزبلة جسده مجرداً بعد سحبه ..." [4] .

ومع هذه الصورة من الأسف على مقتل عثمان إلا أن مؤرخي المعتزلة تحاشوا إطلاق حكم واضح في قتلة عثمان رضي الله عنه على الرغم من إقرارهم بفداحة الجرم وخطورة ما ترتب عليه ، بل وصل الأمر ببعضهم كابن أبي الحديد إلى التشكيك فيما نقل عن علي رضي الله عنه من لعنه لقتلة عثمان [5]، وكان من المشين أن ينسب الجاحظ لعلي τ : "ما سرني وما ساءني قتله" وقوله : "الله قتله وأنا معه" ويجعل من ذلك القول –بعد قطعه بحصوله منه– سياسة وحنكة

---

(1) شرح نهج البلاغة 1/154-155.

(2) المصدر السابق 9/194.

(3) قارن ذلك مع وصفه المختصر لمقتل علي رضي الله عنه ، وإيحائه له بالشهادة ولقاتله باللعنة والنار.
انظر : الرسائل الكلامية ، رسالة في النابتة ص 241.

(4) الرسائل الكلامية ، رسالة في النابتة ص 239-240.

(5) شرح نهج البلاغة 3/48-50، قارن بين موقف الجاحظ من قتلة عثمان وموقفه من قاتل علي حين حمل على الأخير بالنار واللعنة . انظر : الرسائل الكلامية ، رسالة في النابتة ص 241.

استدعتها الظروف التي أحاطت بعلي [1] !!، ليميع بذلك موقف علي الواضح من قتلة عثمان رضي الله عنهما تجاه التشكيك في موقف علي τ [2].

لقد أظهر مؤرخو المعتزلة شخصية عثمان رضي الله عنه ضعيفة ، مفتقدة للإجماع وغير قادرة على تسيير شئون الخلافة ، الأمر الذي رأوا فيه سبباً كافياً لنشأة الأحداث وتفاعلاتها فيما بعد !! على أن هذا الطرح الذي بدا متمحوراً خلف شخصية عثمان رضي الله عنه وكأنها أس البلاء ، قد خانته الموضوعية !! إذ أن إمامة عثمان رضي الله عنه لم تكن محل شك بين الصحابة رضي الله عنهم" ... فما خالفه كل المسلمين ، بل كثير منهم وافقه، فما من شيء أنكر عليه إلا وقد وافقه عليه كثير من المسلمين بل من علمائهم الذين لا يتهمون بالمداهنة ، والذين وافقوا عثمان على ما أنكر عليه أكثر وأفضل من المسلمين الذين وافقوا علياً على ما أنكر عليه إما في كل الأمور أو في غالبها " [3] وعلى أية حال فإن مؤرخي المعتزلة لم يكونوا ليبالوا بإجماع الصحابة [4] ، وهم الذين تعرضوا لهم بالانتقاد دون أن يتورعوا عن إلصاق التهم بهم ، فالمقدسي شكك في عدالة طلحة والزبير رضي الله عنهما حين اتهمهما بالتأليب على عثمان والسعي في طلب الولاية ونكث البيعة والمشاركة في سفك الدماء ونهب الأموال [5] !!؟ وشكك كذلك في موقف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها من الفتنة عندما اتهمها بالطعن في علي رضي الله عنه والتأليب عليه واتهامه بقتل عثمان رضي الله عنه [6] !!؟ كما قدح المقدسي في عدالة كل من خالد بن

---

(1) الرسائل السياسية ، رسالة في الحكمين ص 382.

(2) شرح نهج البلاغة 159/1، 193/9.

(3) الذهبي ، المنتقى من منهاج الاعتدال ، تحقيق : محب الدين الخطيب (المكتبة السلفية ، القاهرة ، ط3، دون تاريخ) ص 335-336.

(4) عبر عن ذلك القضاي حيث قال : "فأما من اعتبر في الإجماع الصحابة فقط ، فظواهر الأدلة الدالة على صحة الإجماع تمنع من ذلك ، لأنه عز وجل بيّن وجوب اتباع سبيل المؤمنين ، ولم يخص عصراً دون عصر ، وكذلك القول في نفيه الخطأ عن إجماع الأمة ، فأما تعلقهم بأنهم اختصوا بشهادة الرسول ، ومعرفة أغراضه ، فإنه بعيد ، لأن ذلك يوجب أن من عداهم لا يعرف مراد الرسول ، في باب الأحكام بالنقل ، والتواتر وسائر الأحكام . انظر : المغني 213/17.

(5) البدء والتاريخ 208/5-212.

(6) المصدر السابق 209/5.

الوليد [1] ، والمغيرة بن شعبة [2]، وعمار بن ياسر [3]، وعمرو بن العاص ، وأبو موسى الأشعري [4]، رضي الله عنهم .

والصورة السيئة ذاتها ينقلها الجاحظ عن عمرو بن العاص الذي اتهمه بالغدر [5] ؛ فيما ادعى بأن أبا موسى الأشعري كان يريد صرف الخلافة عن علي ، وأن الأخير لم يختره لحادثة التحكيم إلا لكي يجرح شهادته ويسقط حكمه عند جميع الأمة [6] !!؟ أما ابن أبي الحديد فالنصوص التي نقلها احتوت على إساءة بالغة للصحابة خاصة طلحة والزبير مثل اتهامهما بالسعي في مقتل عثمان رضي الله عنه وتخييرهما لعلي رضي الله عنه في مشاركته في أمر الخلافة أو إظهار العداوة وإشاعة الخلاف [7] !!؟ كما لم يسلم عمرو بن العاص والمغيرة ابن شعبة رضي الله عنهما من القدح فيهما واتهامهما بعظائم الأمور ، فأما عمرو فقد وضع له ابن أبي الحديد ترجمة جمع فيها الغث كله ولم يورد فيها حسنة واحدة له ، ثم جعل من قول أصحابه الحكم الصائب عليه ، حيث قال : "إنهم يحكمون على عمل من شهد حنين ، بما يحكم به على الباغي الخارج على الإمام العادل ، ومذهبهم في صاحب الكبيرة إذا لم يتب معلوم" [8].

وأما المغيرة فإن ابن أبي الحديد يرى أن إسلامه كان "من غير اعتقاد صحيح ، ولا إنابة ونية جميلة" ولذا فهو في نظر أكثر البغداديين من المعتزلة فاسق [9] !!؟

ومن الغريب حقاً أن يسعى ابن أبي الحديد إلى جمع كل ما قيل من مساوئ ليلصقها بنفر من خيرة الصحابة وهو العارف بوجود أحاديث مكذوبة كثيرة وضعها الخصوم "تقتضي نفاق قوم من أكابر الصحابة والتابعين الأولين وكفرهم" ، وكأنه عنى نفسه حين أقر بأن العصبية تخرج

---

(1) المصدر السابق 5/159-160.

(2) المصدر السابق 5/182.

(3) المصدر السابق 5/191.

(4) المصدر السابق5/228.

(5) الرسائل السياسية ، رسالة في الحكمين ص 351.

(6) المصدر السابق ص 352-353.

(7) شرح نهج البلاغة 7/29-31.

(8) شرح نهج البلاغة 6/364-396.

(9) المصدر السابق 20/265-266.

المرء " من ذكر الفضائل إلى ذكر الرذائل ، ومن تعديد المحاسن إلى تعديد المساوئ والمقابح " [1]

.

لقد اعتمد مؤرخو المعتزلة في كتاباتهم لتاريخ الصحابة على منهج انتقائي لم يخضعوا أسانيده للجرح والتعديل ، ولقد كان بإمكانهم لو كانوا قاصدين للحق فعلاً أن يتلمسوا التثبت في النقل والموضوعية في الطرح لا أن يعتمدوا في الحكم والتفسير على مصادر مبهمة[2] أو متهمة [3] ، خاصة وقد أقر بعضهم بأثر النزعة المذهبية في الكتابة التاريخية" ... فمنه ما تكلفه أعداء علي من المتكلمين وأهل السباب من الناصبة الملاعين ، ومنه ما هو تخريج من أصحابنا لخصومهم على أنفسهم ليتقدموا في الحجة وفي العتاد والعدة وفي الأخذ بالثقة كصنيعهم واعتلالهم بمذاهب المخالفين ودعوى جميع المبطلين ... " [4] .

لقد كان يسع مؤرخي المعتزلة ما وسع سلف الأمة من قبول ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع في فضائل الصحابة ومراتبهم ، وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره ، بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة ، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر ، حتى أنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم

---

(1) المصدر السابق 35/11-36.

(2) أورد الجاحظ أخباره وكأنها مقررة دون تمحيص ودون أسانيد أو ذكر للمصادر ، مكتفياً في بعض أحواله بنسبة الشيء إلى قائله . انظر : رسالته الموسومة "رسالة في الحكمين وتصويب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في فعله" فهي تمثل منهجه الصارخ في هذا الشأن رغم علمه بحساسية الموضوع وخطورته . كما أن المقدسي يأتي بأخبار الفتنة دون أن يشير لمصادره التي كان يستهلها بكلمات أو بعبارات من مثل "قالوا" "يقال" "روي" "هكذا رأيته في بعض التواريخ " انظر : البدء والتاريخ 192/5-193، 209، 210، 234.

(3) اعتمد ابن أبي الحديد في نقل أخبار الفتنة على مصادر شيعية غالية في الرفض كالمنقري صاحب كتاب : "وقعة صفين" الذي قال عنه الذهبي : "رافضي جلد" ونقل عن غيره أنه كان كذاباً ، فيما نقل ابن حجر أنه كان رافضياً غالياً . انظر : ميزان الاعتدال 253/4-254، لسان الميزان 157/6.

أما ابن أبي الحديد فقد خالف أهل الحديث حين قال عنه : "ثقة ثبت ، صحيح النقل ، غير منسوب إلى هوى ولا إدغال ، وهو من رجال أصحاب الحديث . انظر : شرح نهج البلاغة 401/2 ، وكان من بين المصادر التي اعتمدها ابن أبي الحديد كذلك الأصفهاني صاحب الأغاني الذي يرى النوبختي أنه كان من أكذب الناس ، فيما يرى ابن الجوزي أن مثله لا يوثق بروايته . انظر : ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 398/11-400؛ ابن الجوزي ، المنتظم 185/14.

(4) الجاحظ ، الرسائل السياسية ، رسالة في الحكمين ص 393.

. لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله ρ : " أنهم خير القرون" [1] .

ثالثاً : موقفهم من الدولة الأموية :

حرص مؤرخو المعتزلة على إلصاق مذهب الجبرية بالدولة الأموية منذ نشأتها [2] ، فربط الجاحظ بين السياسة الأموية وظهور المذهب زمن معاوية رضي الله عنه في العراق [3] ، وأكد الهمذاني طبيعة هذه العلاقة وخصوصيتها بالسلطة الأموية على لسان شيخه أبي علي الجبائي حين اتهم معاوية رضي الله عنه بالسعي لنشر عقيدة الجبر لأجل دعم سلطته وتقوية سلطانه من خلال إيهام الناس بأن وصول الخلافة إليه وإلى أهل بيته إنما كان من قدر الله وقضائه الذي يجب الرضا والتسليم به [4] ، وانتقد الهمذاني هذا المبدأ الذي رأى فيه تبريراً غير مقبول للطريقة التي وصلت بها الخلافة لمعاوية رضي الله عنه خاصة بعد أن تسب لمعاوية قوله : " لو لم يرني ربي أهلاً لهذا الأمر ما تركني وإياه ، ولو كره الله تعالى ما نحن فيه لغيره"[5] . وقوله : أنا خازن من خزان الله تعالى أعطي من أعطاه الله ، وأمنع من منعه الله ، ولو كره الله أمراً لغيره" [6] .

وبذلك احتج مؤرخو المعتزلة على الأمويين بجبريتهم ، واتخذوا من هذه التهمة مرتكزاً انطلقوا منه لتجريد الأمويين من فضائلهم ، فقد قال الجاحظ في وصف عمر بن عبدالعزيز : "كان من

---

(1) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى 155/3 . والحديث رواه البخاري بلفظ : "خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم : قال عمران فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين ثم إن بعدهم قوماً يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يفون ويظهر فيهم السمن" . انظر : الصحيح ، كتاب المناقب 63/5.

(2) في هذه المقولة الكثير من التجني على الدولة الأموية ، فإنه لم يرد أن الأمويين رعوا أو شجعوا دعاة الجبرية ، بل من الثابت تاريخياً أن الأمويين لاحقوا الجبرية ، وقتلوا بعض دعاتهم مثل الجعد بن درهم والجهم بن صفوان ، انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء 27/6. ولعله فهم من بعض الأحاديث التي كانت تروى في حلقات العلم أيام الأمويين بشأن وجوب طاعة ولي الأمر في غير معصية الله ، أن قائلها يدعو إلى مذهب الجبرية ... ، ولا شك أن هذا الفهم القاصر هو سبب اتهام الأمويين بهذه الفرية التي تلقفها كذلك بعض المؤرخين المعاصرين مثل أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام 81/3، والدكتور عفت محمد الشرقاوي في كتابه أدب التاريخ عند العرب (دار العودة، بيروت ، دون تاريخ) ص 257.

(3) الرسائل الكلامية ، رسالة في ذم أخلاق الكتاب ص 189.

(4) المغني 4/8.

(5) فضل الاعتزال ص 143.

(6) المصدر السابق ص143.

أعظم خلق الله قولاً بالجبر ، حتى يتجاوز الجهمية ، وكان يصنع في ذلك الكتب مع جهله بالكلام وقلة اختلافه إلى أهل النظر" !![1] ومن أجل ذلك اعتبر البلخي – في سياق لا يخلو من التعميم– أن الأمويين كانوا مجمعين (إلا من عصم الله) على الإجبار [2] ، فيما وصل الحال بالهمذاني إلى القول بأنه : "لم يكن من ملوك بني أمية من يقول بالإلحاد علانية إلا الوليد بن يزيد" [3] . ولا يخفى ما في العبارة من مضامين توحي بأن الآخرين من خلفاء بني أمية كانوا يضمرون الإلحاد سراً [4] !! على أنه بمزيد من الوضوح ودون التباس في العبارة نقل ابن أبي الحديد اتفاق المعتزلة" على أن أمراء بني أمية كانوا فجاراً ، عدا عثمان بن عفان وعمر بن العزيز ويزيد بن الوليد" [5] !! والاستثناء الأخير بشأن عثمان وعمر لا معنى له إزاء ما ورد في حقهما سابقاً [6] . أما يزيد بن الوليد فإن انتسابه لمذهب القدرية [7] المناقض لمذهب الجبرية هو السبب الذي جعل مؤرخي المعتزلة يحيطونه بهالة من الاحترام والتقدير [8] وهنا يجب علينا أن نلاحظ بدقة أن الاعتزال كان يعود في أصوله الأولى إلى مذهب القدرية [9] . وهو ما قد يفسر جانباً من أهم الجوانب التي حدت بمؤرخي المعتزلة لاتخاذ مواقف معادية للأمويين اتسمت بالإدانة وعدم الاعتراف ، واتصفت بالقسوة وعمق الانتقاد حيث برز أثر نزعتهم المذهبية في كتاباتهم لتاريخ الدولة الأموية على نحو أشد وضوحاً وأكثر تطرفاً !!؟ ولعل هذا التطرف إزاء سلطة دالت ،

---

(1) الرسائل السياسية ، رسالة في فضل هاشم ص 434.

(2) فضل الاعتزال ص 87.

(3) المصدر السابق ص 144.

(4) هذا ما يفهم من عبارته وإن كان في موضع آخر ينفي –بالجملة– الإلحاد عن خلفاء بني أمية !!؟ انظر : تثبيت دلائل النبوة 851/2.

(5) شرح نهج البلاغة 469/2.

(6) الواقع أن بعض المعتزلة الذين كانوا ينظرون باحترام لعمر بن عبدالعزيز كالهمذاني كانوا يعتمدون في نظرتهم تلك على ما أوردوا من أخبار حول علاقة واتفاق بين عمر وزعيم القدرية غيلان الدمشقي . انظر : فضل الاعتزال ص 229– 230 بينما المصادر الأخرى تشير إلى أنهما كانا على خلاف عميق لدرجة أن عمر همَّ بضرب عنقه. انظر : ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق 239/20.

(7) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 298/7.

(8) البلخي ، فضل الاعتزال ص 117.

(9) ابن تيمية ، الفتاوى 385/7.

كانت يلتقي وهذا الطموح المذهبي الذي أحبط في زمن الأمويين ، فكان هذا الموقف المتصلب ومعه المحاولة المستميتة لمسخ التاريخ الأموي بدءاً من مواقف ورؤى مسبقة تعالت في تصوراتها على النقد والتقويم ، فقامت بانتقاء ما يوافقها ويدعمها دون نظر لسلامتها من أسباب الجرح والقدح ، وبالغت في إهمال ما يخالفها أو يواجهها في صورة تنم عن مدى التسطيح وعدم النزاهة والحيادية ، حيث اعتمد مؤرخوا المعتزلة على أخبار متهافتة دونوا من خلالها تاريخ الأمويين بازدراء وانتقاص قلّ أن يكون له مثيل !!

ولقد كان من الواضح أن معاوية رضي الله عنه الذي مهد لخلافة بني أمية ، كان أكثر استهدافاً في حملة مؤرخي المعتزلة الانتقامية ، إذ لم يتورع ابن أبي الحديد في ترجمة معاوية رضي الله عنه من استخدام إحدى روايات الأصفهاني في الطعن بصحة نسبة بنوته لأبي سفيان [1] !! ؟ وذلك في سياق تجريحي خال من الموضوعية ينتهي بالطعن في دين معاوية ويرميه بالزندقة [2] !!؟ وهي تهمة في غاية الشطط والتطرف لم يغب عنها الجاحظ حين شكك في صحة إسلام معاوية [3]، ليتبعه بعد ذلك بالكفر [4] !! والشك نفسه ينقله الهمذاني عن بعض المعتزلة [5] !! فيما يتابع المقدسي حملته الضارية على معاوية بلعنه ووصفه بقبيح الأفعال كلما جاء ذكره [6] !؟ بينما تشير مجمل روايات البلخي إلى أن معاوية من أهل النار[7] !! وهو ما يؤكد حنق المعتزلة وكراهيتهم لشخص معاوية رضي الله عنه . والتي ربط الهمذاني نشأتها بمسألة خلافه مع علي رضي الله عنه ، وذلك حين أقر ببعض ما سبق من فضائل معاوية فقال : "استعمله رسول الله واستعمله غير واحد من الخلفاء بعده على ثغور الروم ، فضبطها ، وفتح الفتوح ، وغزا معه خلق كثير من المهاجرين والأنصار والبدريين . وكانت فيه عفة عن أموالهم ، وكان عمر كثير التصفح لأحوال العمال والاستبدال بهم ، فما وجد عليه ولا استبدل به ، فلما مضى عثمان كان من أمر معاوية

---

(1) شرح نهج البلاغة 246/1.

(2) المصدر السابق 249/1، 85/5-86.

(3) الرسائل السياسية ، فضل هاشم على عبد شمس ص 421.

(4) الرسائل الكلامية ، رسالة في النابتة ص 242.

(5) المغني 2/ ق2/ ص93.

(6) البدء والتاريخ 177/2، 226/5، 5/6-6، 8، 72.

(7) قبول الأخبار ورقة 151.

ما كان من الخلاف على أمير المؤمنين علي فأحبط عمله ، وضل ضلالاً بعيداً" [1] . ويبدو هذا الحكم القاسي على معاوية متوافقاً مع نظرية المعتزلة في الإحباط وخلاصتها أن الكبيرة الواحدة تحبط ثواب الطاعات وإن كثرت [2] ، وعلى أية حال فإن عبارة الهمذاني الأخيرة بما حوته من عبارات تحريمية في حق معاوية طرحت بعد تحول خلافة معاوية إلى أمر واقع [3] ظلالها على نحو طاغ خال من الموضوعية في تناولات مؤرخي المعتزلة لخلافته ، حيث عبر الجاحظ —وبطعن مباشر– عن رأيه في ذلك حين عدد مآخذه على معاوية بقوله : "استوى على الملك واستبد على بقية الشورى وعلى جماعة المسلمين من الأنصار والمهاجرين ، سار في الرعية بغير سنة الخلفاء وقتل على الشبهات" [4] . وقوله : "قتل حجر بن عدي ، وإطعام عمرو بن العاص خراج مصر ، وبيعة يزيد الخليع ، والإستئثار بالفيء واختياره الولاة على الهوى ، وتعطيل الحدود بالشفاعة والقرابة " [5] ولا يكاد الهمذاني يفارق ذات المآخذ حتى يذكر بعضاً منها في قوله : "فعل بحجر وأصحابه ، واستلحاق زياد، وتفويض أمر الأمة إلى يزيد وتحكمه على أموال المسلمين

---

(1) تثبيت دلائل النبوة 593/2. وكذا فعل الجاحظ حين عدد بعضاً من صفات معاوية فذكر منها الحلم والعقل والدهاء والفهم والحزم والسؤدد والبيان العجيب والغور البعيد ، والملاحظ أن الجاحظ اعتبر تلك الصفات الشخصية مدخلاً لوصم أفعال معاوية مع علي بالمكر والمكايدة والغواية . انظر : الرسائل السياسية ، رسالة في الحكمين ص 344، 365-366.

(2) الجويني ، كتاب الإرشاد ص 390.

(3) كان ذلك بعد أن تصالح الحسن مع معاوية وتنازل له عن الخلافة فيما سمي بعام الجماعة (41هـ) إلا أن المعتزلة لا يعترفون بذلك ولا يقرونه ، فالجاحظ يعتقد أن تنازل الحسن لمعاوية لم يكن إلا بسبب خذلان الناس له وأن عام الجماعة لم يكن إلا عام "فرقة وقهر وجبرية وغلبة" وكأنه يميل إلى الاعتقاد بأن هذا التنازل كان على الإكراه. انظر : الرسائل السياسية ، رسالة في النابتة ص 241. أما أبو علي الجبائي فقد أنكر صراحة صحة بيعة الحسن لمعاوية لأنها "وقعت على حد الإكراه ، لظهور أهل الشام وقهرهم ، وخوف القتل لو وقع الامتناع عن البيعة "انظر : الهمذاني ، المغني 2/ق/ ص146. وقد أنكر الهمذاني كذلك ما حدث في عام الجماعة ورأى أن البيعة لم تنعقد لمعاوية لأنه افتقد شروط الإمامة بسبب الأعمال التي ارتكبها . انظر : المغني 2/ق1 ص 132-133، 2/ق2/ ص 70-71-93-94-145-147، 150 ، والواقع أن المعتزلة لجأوا إلى هذا الرأي لكي لا يضطروا إلى الإقرار بأن كلا الطرفين على الإيمان وفقاً لحديث المصطفى صلوات الله وسلامه عليه حيث قال في الحسن رضي الله عنه ما نصه : "ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين " انظر : البخاري ، الصحيح ، كتاب المناقب 100/5

(4) الرسائل ، رسالة في النابتة 10/2-11.

(5) المصدر السابق ص 241-242.

ووضعها في غير حقها ، ووثوبه على الأمر ، وشقه عصا الأمة" [1] . ثم يتابع فيقول : "وقد قال الرسول p في صفة الأئمة : وإذا حكموا عدلوا ، فمن لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، وهذه صفة معاوية " [2] !؟

وبهذا استقر مؤرخو المعتزلة على عدم صلاحية معاوية رضي الله عنه للخلافة ، بسبب عدم تمتعه –من وجهة نظرهم– بشرط العدل حيث أصبحت الإمامة في عصره" ملكاً كسروياً ومنصباً قيصرياً " [3] وهي لا تستحق ولا تستوجب كما يرى الجاحظ" إلا بالتقدم في الفضل والتقدم في السوابق ، وإلا بأن يكون الفضل إما ظاهراً للعيون ومشهوراً عند جميع المسلمين قد أجمعوا على تقديم رجل وتأمير أمير من تلقاء أنفسهم بغير سيف ولا خوف ولا إكراه ظاهر ولا سبب يوجب سوء الظن فضلاً على غير ذلك ، وإما بأن يختار عن تشاور وتناظر ويظهر فضله بعد طول التخابر ، أو يكون له ذلك في مصره دون رهطه بميراث العمومة ويستحقها كما تستحق المقامات الموروثة ، أو يكون ذلك من جهة وصية أو وراثة مشهورة ، أو يكون ذلك نتيجة خصال كريمة لاقت القرابة وحرمة العترة ، فبلغ صاحبها باجتماع الخصلتين ما لا يبلغه صاحب الواحدة" [4] ، وهذه الصفات –من وجهة نظر الجاحظ– ليس فيها من شيء ينطبق على معاوية رضي الله عنه [5] !! وفي ضوء هذا التوجه إزاء معاوية رضي الله عنه فإن الإطار التاريخي لولايته تحدد عملياً عند مؤرخي المعتزلة بمبدأ الرفض لكل ما هو أموي . وعندئذ لم يكن يزيد بن معاوية الذي وصفه الجاحظ بأنه كان قد أربى على أبيه في البغي والجبروت إلا نتاج تلك الممارسة ذات النهج التوفيقي ، بحيث وجد مؤرخو المعتزلة السبيل دائماً إلى تسويغ نظرتهم من خلال أحداث تاريخية فرضت نفسها دون استجداء منهم ، فيزيد هو الذي غزا مكة ورمى الكعبة واستباح المدينة وقتل الحسين رضي الله عنه ، وما ذلك لدى الجاحظ إلا عن "سوء رأي وحقد وبغضاء ونفاق ويقين مدخول

---

(1) المغني 2/ق 2 ص 71.

(2) المغني 2/ق2/ ص71 . والحديث ورد بلفظ : "وإن حكموا عدلوا فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين" انظر : ابن حنبل ، المسند (مؤسسة قرطبة : القاهرة ، دون تاريخ) 129/3 رقم 12329.

(3) الجاحظ ، الرسائل الكلامية ، رسالة في النابتة ص 241.

(4) الرسائل السياسية ص 344.

(5) المصدر السابق ص 345.

وإيمان مخروج .. ، لا يعدو الفسق والضلال وذلك أولى منازله "ومن ثم "فالفاسق ملعون" [1] وهي النتيجة ذاتها التي يوافقه عليها المقدسي ، مستعيراً أبياتاً من الشعر في مقتل الحسين تدل بأن قائلها يزيد بن معاوية كان فرحاً ومسروراً بمقتله اشتفاء لقتلى الأمويين يوم بدر :

ليت أشياخي ببدر شهدوا   جزع الخزرج من وقع الأسل
لأهلوا واستهلوا فرحا   ولقالوا يا يزيد لا تسل [2]

ومن هنا فإن ثمة اعتقاد بأن المقدسي كان يرد مقتل الحسين إلى خلفية وثنية بدافع من عصبية يزيد القبلية التي جعلته حاقداً على الإسلام !!؟ ويظل هذا الاعتقاد في ذهن المقدسي وفي نطاقه الفكري أمراً مقبولاً طالما أنه يتفق مع الشاعر في قوله عن يزيد :

يأيها القبر بحوارينا   ضممت شر الناس أجمعينا [3]

ومن خلال هذا المؤشر فإنه لا يقلل من قدر هذا الاعتقاد محاولة المقدسي الظهور بمظهر الإنصاف عندما قال "إن للروافض في هذه القصة –أي مقتل الحسين– من الزيادات والتهاويل شيئاً غير قليل ، وفي مقدار ما بيناه سقط كثير لأن من الناس من ينكر أن يكون يزيد أمر بقتله أو رضي به والله أعلم بذلك" [4] .

وعلى ذلك المنوال –من إنكار المحاسن وتعداد المساوئ والقبائح– يواصل المقدسي نهجه في خلفاء بني أمية فيقطع لمروان بن الحكم بدخول جهنم [5] ، ويسخر من ابنه عبدالملك [6] .

فيما يزري الجاحظ على عبدالملك هدمه للكعبة وغزوه المدينة وإشاعته الرعب في النفوس بالقهر والبغي !! مشيعاً عنه أنه كان "في طريق التمرد على الله عز وجل ، والاستخفاف بالدين والتهاون بالمسلمين والابتذال لأهل الحق" [7] !! ولهذا فهو على حد تعبير الجاحظ كان "أبعد

---

(1) الرسائل الكلامية ، رسالة في النابتة ص 242-243.

(2) البدء والتاريخ 12/6 . ولابن أبي الحديد تحقيق حول قائل الأبيات لا يبعد عن مجادلات أهل الكلام . انظر : شرح نهج البلاغة 411/14-412.

(3) المصدر السابق 16/6.

(4) المصدر السابق 13/6.

(5) المصدر السابق 20/6.

(6) المصدر السابق 26/6.

(7) الرسائل الكلامية ، رسالة في النابتة ص 244.

خلق الله من مقام الخلافة ، وأقربهم إلى الهلكة إن رام ذلك الشرف" [1]. ولا تكتمل صورة الإساءة لخلفاء بني أمية عند الجاحظ بتعداد ما يراه من أعمالهم ، بل يتعداه إلى وصمهم بالبخل على الطعام كمعاوية وعبدالملك وسليمان وهشام وذلك في صورة تدعو للاستهزاء والسخرية [2] .

ويختط البلخي لنفسه طريقاً شبيهاً بالمحدثين حين يستخدم أسلوبهم في إسناد مروياته عند تناوله لمروان بن الحكم وبعض بنيه [3] ، وتظهر رواياته التي اختارها بعناية ودقة بالغين سخطه على الأمويين ورغبته في تشويه صورتهم ، منطلقاً من حقيقة أن الحكم بن العاص كان ملعوناً على لسان الرسول ρ عندما طرده من المدينة ، وبالتالي فبنوه ملعونون مثله ، وهو ما تدل عليه روايات البلخي الأخرى [4] ، وقد يبدو من الغريب حقاً أن تنسب أمثال تلك الروايات للصحابة فهي وعلى ما فيها من خطأ الوقوع في التعميم تصطدم بالمسلمات القرآنية في قوله تعالى : [illegible] الأنعام آية 164. وقوله تعالى : [illegible] سورة الإسراء آية 13 . وقوله : [illegible] سورة المدثر آية 38. غير أن التعصب المذهبي الذميم قاد البلخي لتقبل تلك الروايات كما لو كانت حق لا تقبل النقاش وبعيداً عن الخوض في التفاصيل يرى الهمذاني بأن الأمويين استرقوا جمهوراً كبيراً من المسلمين بالعصبية القبلية طوراً، والاستعباد المالي طوراً آخر !! مستشهداً بما فعله بعض الولاة مع خصوم الدولة السياسيين في عهد يزيد بن معاوية وعهد عبدالملك بن مروان[5] .

وفيما تعكس آراء الهمذاني تعميماً تبدو عليه آثار التشنج ، فإن نصيب ولاة الأمويين من الانتقادات لم يكن موضوعياً البتة !! إذ غالباً ما كان المعتزلة يطلقون الأحكام في جرأة واستخفاف دون مرتكزات من الواقع أو العقل ، فالجاحظ ذو الآراء القاسية تجاه ما لا يرضيه يعتقد بأن

---

(1) الرسائل الكلامية ، رسالة فضل هاشم على عبد شمس ص 436.
(2) البخلاء 2/84-85.
(3) فضل الاعتزال ص 71-83.
(4) المصدر السابق ص 72-73
(5) المغني ج15/242 .

الحجاج بن يوسف الثقفي ومولاه يزيد بن أبي مسلم من أهل النار[1] !!

ويبدو أنه ما من صفة حسنة أو عمل صالح يستحق التسجيل في أعمال ولاة الأمويين لدى المقدسي حيث أزرى بهم وعابهم دون أن يقدم مبررات في هذا الشأن[2] !!

وهكذا بدا واضحاً أن مؤرخي المعتزلة قد صبوا جام غضبهم على معاوية وملوك بني أمية [3] !! ؟ وذلك بسبب ما ادعوه من انحراف ديني في سيرتهم فأفسدوا بذلك تاريخ الأمة وشوهوا محاسنها[4]!! وقد أدى ذلك إلى فرز سياسي كان أشد وضوحاً لدى الجاحظ منه إلى غيره ، تمخض عن رسالته المعنونة بالعباسية ، ورسالته الأخرى "فضل هاشم على عبد شمس" ، والتي كشف فيها تحيزه للعباسيين على الأمويين ، حيث لم يترك سبباً ولا متنفساً يستحق به الأمويين الخلافة إلا ونسفه ، ليعلن في خاتمتها تفوق العباسيين على الأمويين بقوله : "ليس لكم أن تزعموا أنكم أكفاؤنا من كل وجه وإن كنا قد زوجناكم وساويناكم في بعض الأباء والأجداد" [5] . وقد تأثر بهذا المسلك المقدسي حيث برز تعاطفه مع العباسيين بإضفاء الشرعية على حكمهم عبر نقل بعض الآثار التي تنبأت لهم بالخلافة[6] أو عبر تلقيبهم بالخلفاء[7] ، وهو ما بخل به على بني أمية .

---

(1) الحيوان 435/4 – 436 .

(2) البدء والتاريخ 2/6-4 .

(3) اللقب استخدمه الجاحظ في وصفه لخلفاء بني أمية فيما وصف نظرائهم من بني العباس بالخلفاء ؟! انظر : البيان والتبيين 139/3 – 366 . ولا يخفى ما يشير إليه كل لقب من دلالات .

(4) وقد علق شيخ الإسلام ابن تيمية على ما في هذا المنهج من غمط حسنات بني أمية ، فكان مما قال راداً على ذلك : "والحكايات المنقولة في ذلك فيها ما هو كذب . وقد علم أن فيهم العدل والزهد ... ، وأكثرهم لم يكن مظهراً هذه المنكرات ... ، وإن كان أحدهم قد يبتلى بمصائب تكفرها عنه ... ، والواحد من هؤلاء وإن كان له ذنوب ومعاص لا تكون لآحاد المؤمنين ، فلهم من الحسنات ما ليس لآحاد المسلمين من الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وإقامة الحدود ، وجهاد العدو وإيصال كثير من الحقوق إلى مستحقيها ومنع كثير من الظلم، وإقامة كثير من العدل" . انظر : الذهبي ، المنتقى ص160 .

(5) الرسائل السياسية ، رسالة فضل هاشم على عبد شمس ص456 .

(6) البدء والتاريخ 56/6 . والآثار التي ذكرها المقدسي هي أحاديث أدرجها الحفاظ ضمن فضائل العباس بن عبد المطلب رعاية للخلفاء ، ولم يثبت البحث صحة نسبتها للرسول ρ . انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء 499/2، ابن كثير : البداية والنهاية 50/10 – 53 .

(7) المصدر السابق 88/6 .

رابعاً : موقفهم من المحدثين (أهل السنة والجماعة) :

لم يكتف مؤرخو المعتزلة بالتنديد بالأمويين وولاتهم ، بل انبروا كذلك وبدافع من تعصبهم المذهبي إلى شن حملة شعواء من العداء ضد من يتوافق معهم فالجاحظ يلقبهم – تشنيعاً عليهم – بالنابتة والمبتدعة ، وذلك في سياق قوله عن معاوية : "على أن كثيراً من أهل ذلك العصر قد كفروا بترك إكفاره ، وقد أربت عليهم نابتة عصرنا ، ومبتدعة دهرنا فقالت : لا تسبوه فإن له صحبة ، وسب معاوية بدعة ، ومن يبغضه فقد خالف السنة"[1].

والهمذاني عندما يقطع ببطلان إمامة معاوية τ ومن جاء بعده من بني أمية ، لا يفوته الإزراء بمن رضي بخلافتهم ، قائلاً : "لا حاجة لنا إلى الكلام في إبطال إمامة معاوية ومن جاء بعده من المروانية وغيرهم ، لأن الأمر في ذلك أظهر من أن نتكلف القول فيه ، وإنما يتعلق بإمكانية هؤلاء القوم الحشو الذين يعتقدون أن الفاسق إذا تغلب على الأمر صار إماماً وصار أحق بالأمر ، ويزعمون فيمن يخرج ضدهم أنه خارجي وإن كان بلغ الغاية في الفضل" [2] .

وما جاء على لسان الجاحظ والهمذاني يقصد به أهل السنة والجماعة الذين كانوا أحرص الناس على العمل بسنة الرسول ρ [3] ، ويظهر أن أثرهم على المجتمع كان عظيماً للدرجة التي أغاظت الجاحظ ، فقال : "وقد كانت هذه الأمة لا تجاوز معاصيها الإثم والضلال ، إلا ما

---

(1) الرسائل الكلامية ، رسالة في النابتة ص242 . وهذا الموقف من الجاحظ ليس بغريب على من ترك نصوص الكتاب والسنة وراء ظهره واتخذ عقله هادياً ودليلاً ، فسقط في أحكامه وتخبط وقد وفق الله أهل السنة والجماعة للحق في صحابة النبي ρ ، واتفقوا على توقيرهم والترضي عنهم بلا خلاف بينهم ، ومن خالفهم في ذلك من أهل البدع فقد خالف رسول الله ρ ، قال الإمام أحمد بن حنبل : "ومن الحجة الواضحة البينة المعروفة ذكر محاسن أصحاب رسول الله ρ كلهم أجمعين والكف عن ذكر مساويهم والخلاف الذي شجر بينهم ، فمن سب أصحاب رسول الله ρ أو أحد منهم أو تنقصه أو طعن عليهم أو عرض بعيبهم أو عاب أحدٍ منهم فهو مبتدع رافض خبيث مخالف لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ، بل حبهم سنة والدعاء لهم قربة والاقتداء بهم وسيلة والأخذ بآثارهم فضيلة وأصحاب رسول هم خير الناس لا يجوز لأحد أن يذكر شيئاً من مساويهم ولا يطعن على أحد منهم بعيب أو نقص" . انظر رسالة السنة ، تصحيح : إسماعيل الأنصاري (دار الإفتاء ، الرياض ، دون تاريخ) ص78 .

(2) المغني 20/ق 2/ص 150 .

(3) وضح شيخ الإسلام ابن تيمية منهج أهل السنة والجماعة في هذا الشأن ، فقال : "... وهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة ، وترك قتال الأئمة ، وترك القتال في الفتنة ، وأما أهل الأهواء كالمعتزلة فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم" انظر : الفتاوى 28/128 – 129 .

حكيت لك عن بني أمية وبني مروان وعمالهم ومن لم يدن بإكفارهم ، حيث نجمت هذه النوابت وتابعتها هذه العوام ، فصار الغالب على هذا القرن الكفر ، وهو التشبيه والجبر فصار كفرهم أعظم من كفر من مضى في الأعمال التي هي الفسق وكانوا شركاء من كفر منهم بتوليهم وترك إكفارهم .... " [1] !! لقد كان هذا التكفير إزاء الأمة مؤشراً لحالة من الغليان بلغت أقصاها في استعداء السلطان ليقوم بنصرة الاعتزال "ليس ينبغي لديان أن يواد من حاد الله ورسوله ، ولو كان آباؤهم أو إخوانهم أو عشيرتهم" [2]. وهو الأمر الذي قاد الخليفة المأمون الذي عرف بميله للاعتزال[3] إلى أن يبعث في الناس من يعلن : أنه برئت الذمة ممن ذكر معاوية بخير أو فضله على أحد من أصحاب رسول الله ρ ، وإمعاناً من المأمون في دحض المحدثين الذين مثلوا عقيدة أهل السنة والجماعة ، اقترنت مسألة البراءة من معاوية بإعلان مسألة خلق القرآن[4] وبسبب ذلك امتحن العلماء والقضاة وحتى العامة ، وصمد إمام أهل السنة والجماعة ورفض أن يتزحزح عن عقيدته رغم الجلد والحبس[5] .

وبصفة الجاحظ شاهد عيان للأحداث التي رافقت محنة القرآن ، فإنه يعد من أقدم من أرخ لها ، ورغم تأكيد الجاحظ بأنه سيبقى محايداً في رصده للوقائع حيث قال : "وإياك أن تتكل على مقدار ما عندهم دون أن تختصر قوى باطلهم وتوفيهم جميع حقوقهم وإذا تقلدت الأخبار عن خصمك فحطه كحياطتك لنفسك فإن ذلك أبلغ في التعليم وآيس للخصوم"[6]. إلا أنه انحاز إلى المعتزلة وجانب الحق عندما وصف إحدى مناظرات أحمد بن أبي دؤاد مع الإمام أحمد بين حنبل في حضرة الخليفة المعتصم ، فهو على الرغم من إهانة الخليفة للإمام وتهديده إياه بالقتل عندما يقول له : "أخطأت وكذبت ... أو يقول له "لأن استحييك بحق أحب إلي من أن أقتلك

---

(1) الرسائل الكلامية ، رسالة في النابتة ص246 – 247 .
(2) الرسائل الكلامية ، رسالة في نفي التشبيه ص 208 .
(3) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص184 .
-الذهبي ، سير أعلام النبلاء 236/11 – 237 .
(4) المسعودي ، مروج الذهب 40/4 .
(5) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 631/8 ، 644 .
-الذهبي ، سير أعلام النبلاء 251/11 – 255 .
(6) الرسائل الكلامية ، رسالة في خلق القرآن ص167 .

بحق[1] . على الرغم من كل هذا يزعم الجاحظ أن المعتصم كان به رفيقاً وعليه دقيقاً ، وأن الإمام أحمد "لم ير سيفاً مشهوراً ولا ضرب ضرباً كثيراً ولا ضرب إلا بثلاثين سوطاً مقطوعة الثمار مشعثة الأطراف حتى أفصح بالإقرار مراراً، ولا كان في مجلس ضيق ولا كانت حالة ميؤوسة ولا كان مثقلاً بالحديد ولا خلع قلبه بشدة الوعيد ، ولقد كان ينازع بألين الكلام ويجيب بأغلظ الجواب ، ويرزنون ويخف ويحلمون ويطيش"[2].

ويتضح تحيز الجاحظ للمعتزلة وانتصاره للقول بخلق القرآن بحرصه على لصق كل بغيضة بالإمام أحمد ، من خلال تعليقاته اللاذعة فيه باتهامه بالكذب والقحة وقلة الاكتراث والمعاندة[3] !! كما أن مقارنة الوصف الذي قدمه الجاحظ لأحداث الفتنة بما وصفته المصادر الأخرى يلقي ظلالاً من الشك حول مدى نزاهة الجاحظ وموضوعيته ، إذ روت تلك المصادر أن الإمام أحمد عومل معاملة سيئة مع الضرب والحبس[4] !! .

وبعيداً عن أحداث الفتنة فإن للجاحظ مواقف انتقادية من رجال الحديث ورواته ، فقد رمى بعضهم بالقصور والإنكباب على جمع الحديث دون إعمال للفكر أو استخدام للعقل في الرواية[5]

---

(1) المصدر السابق ص 169 .

(2) المصدر السابق 170 – 171 .

(3) المصدر السابق ص170 .

(4) ابن سعد ، الطبقات الكبرى 354/7 – 355 .

-ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 142/4 .

-ابن خلكان ، وفيات الأعيان 64/1

(5) الحيوان 163/1–164، 189/4–286. لقد دفع التعصب الذميم الجاحظ لمعاداة أهل الحديث ورميهم بكل تهمة جزافاً ومن غير روية . ومن بين تلك التهم القول بأن عمل المحدثين اقتصر على جمع الحديث دون تمييز بين الصحيح والضعيف ... ، والحق أنه كان للمحدثين جهوداً جبارة في سبيل الحفاظ على السنة من الوضع والوضاعين، حيث سلكوا طرقاً كانت من أقوم الطرق العلمية في النقد والتمحيص حتى ليكاد المرء يجزم بأن المحدثين كانوا أول من وضع قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها ، وإن جهدهم في ذلك لتفاخر به الأجيال ، وكان من بين تلك القواعد التي اتبعوها الاهتمام بإسناد الحديث واعتباره من الدين، والتوثق من الأحاديث وذلك بالرجوع إلى الصحابة والتابعين وأئمة الحديث للتحقيق ، ونقد الرواة وبيان حالهم من صدق أو كذب ، وكذلك وضعوا قواعد عامة لتقسيم الحديث وتمييزه . انظر المزيد من التفصيل : حسين ، د. أبو لبابة ، وأصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح (دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ، 1997م) ص27 – 38 ، السباعي ، السنة ومكانتها في التشريع ص90 – 96 .

!! مهاجماً أساليبهم ومتهماً إياهم بالتزام حرفية النص والتقيد بظاهر المعنى[1] ، وهي انتقادات تفهم في ضوء مغالاة المعتزلة في العقل[2].

وقد خطا المعتزلة خطوة كبيرة في عدائهم للمحدثين حين جمع البلخي ما يراه من مثالب تتعلق بهم بغية انتقاصهم والحط من أقدارهم ، وكان من ذلك اتهامه للزهري[3] بموالاة الأمويين ومعاداة علي τ [4] !!؟ ....

...واتهامه للإمام مالك بن أنس [5] بالجهل والخروج عن الإسلام[6]!!؟ وادعاءه أن سفيان

---

(1) المصدر السابق 4/287-289. وقد تلقف هذه التهم الدكتور محمد عمارة ، فكان من بين التسميات التي أطلقها على أهل الحديث ، النصوصيون ، لوقوفهم –كما يرى – عند ظواهر النصوص ودلالاتها . انظر : أزمة الفكر الإسلامي الحديث (دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط1 ، 1419هـ/1998م) ص82 .

والحق أن أهل الحديث آمنوا بما صح عن رسول الله ρ من الشرع والبيان ، فلم يعدلوا بذلك عن النص الصحيح ولم يعارضوا بمعقول ، ولا بقول فلان . فخالفوا بذلك المعتزلة ومن وافقهم من العقلانيين الذين قدموا عقولهم على نصوص الوحي ، فأقفرت قلوبهم من الاهتداء بالنصوص ، حين أحلوا ما ظنوه معقولاً زاعمين أنه من المحكم ، وردوا ما ظنوه مخالفاً للعقل إما تفويضاً أو تأويلاً" ... انظر : ابن أبي العز ، شرح العقيدة الطحاوية ص598 – 500 .

(2) وبسبب هذه المغالاة أنكر الجاحظ صحة بعض الأحاديث ، مما حمل بعض أعلام المحدثين على وصفه بالمغموص عليه في دينه . انظر : مسلم ، الصحيح 11/91 .

(3) والزهري : هو محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري ، أحد أئمة الأعلام ، والحفاظ المشاهير ، روى الحديث عن عدد من الصحابة ، نزل الشام وكانت له منزلة عند بني أمية . وكانت وفاته سنة 124هـ . انظر الذهبي ، وسير أعلام النبلاء 5/326 – 350 .

(4) قبول الأخبار ورقة 90.

(5) ومالك بن أنس هو : أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني ، إمام دار الهجرة ، أدرك عصر التابعين واشتهر بالعلم والفقه والحفظ ، ومذهبه في الفقه مشهور وعليه كثير من المسلمين ، وكانت وفاته سنة 179 هـ . انظر : الذهبي سير أعلام النبلاء 8/48-135.

(6) قبول الأخبار ورقة 97-98 .

بن عيينة [1] كان مدلساً[2] !! واتهامه لسفيان الثوري [3] بالكذب والتدليس[4] !!؟ ثم انتقاصه لابن عون [5] وهجومه القاسي عليه [6] !!؟ ومن الغريب أن البلخي كان يأخذ بأقوال أهل الحديث في معظم من ضمهم لطبقات المعتزلة [7] !! ؟

هذا وتحتوي طبقات الهمداني صوراً شتى للعداء الذي يكنه المعتزلة لأهل الحديث مثل اتهامهم بالصد عن القيام بالقسط والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [8] !! وبالإساءة إليهم بادعاء شكهم في سلامة منهجهم مستدلين على ذلك بما نقلوه عن أيوب السختياني [9] لما لاقى عمرو بن عبيد متردداً مع عدم يقين فيما هو عليه من الحق بينما كان عمرو بن عبيد واثقاً من أمره متيقناً فيما هو عليه[10] !! وفي ترجمة عمرو عند ابن الخطيب البغدادي ما يؤكد أن الشاك هو

---

(1) سفيان بن عيينة : هو أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران ، ولد بالكوفة وسكن مكة ، كان له في العلم قدر كبير ؛ روى عن جمع كبير من التابعين وكان إماماً في الحديث وكانت وفاته سنة 198هـ ، انظر : ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 174/9-184.

(2) المصدر السابق ورقة 99.

(3) سفيان الثوري : هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أمير المؤمنين في الحديث ، من أهل الكوفة وولد في خلافة سليمان بن عبدالملك ، كان مشهور بالورع وكثرة العلم ، وكانت وفاته بالبصرة سنة 161هـ . انظر : ابن سعد ، الطبقات 371/6-374، ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 151/9-174.

(4) قبول الأخبار ورقة 109-113.

(5) ابن عون هو العالم الجليل والإمام القدوة عبدالله بن عون بن أرطبان ، ثقة كثير الحديث ، ورعاً ، كان من حفاظ البصرة ، ومن أهل التقى والحلم والشجاعة . سعت به المعتزلة لما ثبط الناس عن الخروج على السلطان مع من ثار عليه فطرد من البصرة لذلك . وكانت وفاته سنة 151هـ . انظر : ابن سعد ، الطبقات الكبرى 261/7 – 268 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 364/6 – 375 .

(6) قبول الأخبار ورقة 116 .

(7) المصدر السابق ورقة 116 .

(8) فضل الاعتزال ص242 .

(9) أيوب السختياني : هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري ، الإمام الحافظ ، تابعي ، ثبت ، من كبار الفقهاء والعباد : توفي بالبصرة سنة 131هـ . انظر : الأصفهاني ، أبو نعيم أحمد بن عبدالله ، ت 430هـ ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (دار الفكر ، بيروت ، دون تاريخ) 3/3-14 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 15/6-26 .

(10) فضل الاعتزال ص243 .

عمرو والمتيقن هو يونس بن عبيد[1] وليس أيوب السختياني[2] !!

والواقع أن انتقاد المعتزلة للمحدثين لم يقتصر على علاقتهم بالحديث فقط بل تعداه إلى قضايا أخرى كانت محل نزاع بسبب ميل المعتزلة للهوى وبعدهم عن السنة المطهرة ، فالجاحظ كثيراً ما كان يضيق بأحكام المحدثين ويعلن تبرمه بذلك ، ففي (كتاب القيان) ينعت أصحاب اللذة والمتعة بالمروءة والعفة فيما يصف المحدثين بالجهل والجفاء وفساد الحس وغلظ الطبع[3]!! ، وفي معرض دفاعه عن الأنبذة ضمن رسالته (الشارب والمشروب) ينتقد أهل الحديث بمجرد أن رأيهم لم يعجبه فيقول : "ولهج أصحاب الحديث بلهج لم أسمع بمثله في تزييف الرجال ، وتصحيح الأخبار ، وإنما أكثروا في ذلك لتعلم حيدهم عن التفتيش ، وميلهم عن التنقير ، وانحرافهم عن الإنصاف" [4] !!! .

لقد بالغ المعتزلة كثيراً في الطعن في المحدثين فما تركوا سفاهة ولا نقيصة إلا رموهم بها جزافاً ، ومن غير روية ، ولو قدر المعتزلة النظر بإنصاف وتحر للحقيقة لما كان نصيب المحدثين سوى التقدير والإكبار ، فإليهم يعود الفضل بعد الله في الذب عن السنة الشريفة ، وفيهم تحقق قول الرسول ρ : "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ..." [5] وبسبب هذه المنزلة الشريفة اعتبر بعض العلماء الوقيعة في المحدثين دلائل الابتداع ، فجعلوا علامة القدرية تسميتهم للمحدثين بالمجبرة، وعلامة الجهمية تسميتهم بالمشبهة ، وعلامة الزنادقة تسميتهم بالحشوية[6] .

---

(1) يونس بن عبيد : هو أبو عبدالله يونس بن عبيد العبدي البصري ، من صغار التابعين وفضلائهم كان ثقة كثير الحديث . توفي سنة 140هـ . انظر : ابن سعد ، الطبقات الكبرى 260/7 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 288/6 – 296 .

(2) تاريخ بغداد 173/12 .

(3) الرسائل الأدبية ص63 .

(4) الرسائل الأدبية ص286 .

(5) العقيلي ، محمد بن عمر ، ت322هـ ، الضعفاء الكبير (دار الكتب العلمية ، بيروت ط1 ، دون تاريخ) 9/1 .

–ابن عدي ، أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني ، ت 365 ، الكامل في الضعفاء (دار الفكر ، بيروت ، ط3 ، 1985م) 152/1 .

(6) القاسمي ، محمد جمال الدين ، ت1332هـ ، قواعد التحديث (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1979م) ص58 .

وهكذا استبان مما سبق تأثير النزعة المذهبية في كتابة المعتزلة التاريخية ، حيث بدا ذلك واضحاً من خلال طريقتهم في الاختيار والعرض والترجيح وهو ما أدى إلى إصدار أحكام متطرفة تضمنت سباباً وشتماً وتكفيراً للمخالفين لهم . ومن الإنصاف القول بأن تأثير النزعة المذهبية عند المعتزلة لم يتعد إطار القضايا المطروحة سابقاً والتي التصقت جميعها بتيار عرف في مرحلته الأخيرة بتيار أهل السنة والجماعة .

موقف المعتزلة من المعجزات

بعث الله الرسل وأعطاهم من العلامات ما يستدلون به على صدق دعواهم ، فكان من ذلك الآيات والمعجزات ، قال سبحانه وتعالى : [illegible] سورة الحديد ، آية 25

قال ابن كثير في تفسير ذلك : "أي المعجزات والحجج الباهرات والدلائل القاطعات"[1]

ولا شك أن المعجزات حجة للرسل بدليل أن الله تعالى جعل لمن لا يؤمن بعدها العذاب الشديد فقال تعالى : [illegible]

---

(1) الرفاعي ، محمد نسيب ، تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير (دار لبنان ، بيروت ، ط 4 ، 1406هـ/ 1986م) 314/4.

سورة المائدة، آية : 112 – 115 .

والمعجزات جمع معجزة "والمعجزة في اللغة مأخوذة من العجز الذي هو نقيض القدرة .

والمعجزة في الحقيقة : فاعل العجز في غيره ، وهو الله تعالى ، كما أنه هو المقدر لأنه فاعل القدرة في غيره ، وإنما قيل لأعلام الرسل – عليهم السلام – معجزات . لظهور عجز المرسل إليهم عن معارضتهم بأمثالها . وزيدت الهاء فيها فقيل معجزة للمبالغة في الخبر عن عجز المرسل إليهم عن المعارضة فيها ، كما وقعت المبالغة في قولهم علامة ونسابة وراوية"[1] . وأما في الاصطلاح فقد عرف شيخ الإسلام ابن تيمية المعجزة "بأنها الآية المختصة بالنبي الخارقة لعادة غير الأنبياء التي لا يقدر عليها أحد ، ويقع بها الدليل على صدق النبوة" [2] .

والمعجزة في مصطلح المعتزلة تعني : الفعل الذي يدل على صدق المدعي للنبوة ، وإذا ثبت هذا فالفعل لا يدل على صدق النبوة ، إلا إذا كان على أوصاف وشرائط يعجز البشر عن الإتيان بما هو سبيله [3] .

وعند المعتزلة تنقسم المعجزة في ذاتها إلى نوعين : عقلية – ومادية حسية . أما الأولى فهي ما كان مختصاً بالنبي ρ وهو القرآن ، وأما الثانية فهي كسائر المعجزات الكونية للأنبياء وفيهم نبينا محمد ρ [4] .

ولقد أوجب المعتزلة ارتباط المعجزة بالنبوة والرسالة فدون المعجزة لا معنى للرسالة عندهم ، إذ لا تنتقض العادة إلا من أجل ذلك : " إن الله لا يبتدع أعجوبة ولا يخترع آية ولا ينتقض العادة إلا للتعريف والإعذار ، والمصلحة والاستبصار ، ولولا ذلك لم يكن لفعلها معنى ، ولا لرسالته حجة ، والله يتعالى أن يترك الأمور سدى والتدبير نشراً " [5] .

ولأن المعتزلة كانوا يرون أنهم معنيون قبل غيرهم بالدفاع عن الإسلام "وهل يعرف أحد صحيح

---

(1) البغدادي ، أصول الدين ص 170.

(2) ابن تيمية ، النبوات (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 2، 1414هـ / 1993م) ص 156-157.

(3) الهمذاني ، شرح الأصول ص 568-572، المغني 147/15-235.

(4) الهمذاني ، المغني 152/16.

(5) الجاحظ ، الرسائل الكلامية ، العثمانية ص 132-133.

التوحيد وثبت القديم جل ذكره واحداً في الحقيقة ، واحتج لذلك الحجج الواضحة وألف فيه الكتب ورد على أصناف الملحدين من الدهرية والثنوية سواهم" !! [1] فإنهم أقبلوا على الاستعانة بالقرآن الكريم باعتباره المعجزة العقلية الكبرى الدالة على صدق رسالة النبي ρ [2] ، فوضعوا من أجل ذلك الكتب مثل كتب الجاحظ في (نظم القرآن) [3] و (آي القرآن) [4] و(النبوات) [5] و(الفرق بين النبي والمتنبئ)[6] و (حجج النبوة) . ولأبي القاسم البلخي وأبي علي الجبائي كتابان يحمل كل منهما عنوان (تفسير القرآن) [7] . وللرماني كتاب (إعجاز القرآن) [8] وللهمذاني كتاب (تثبيت دلائل النبوة) . وللزمخشري كتاب (الكشاف في تفسير القرآن الكريم) [9] .

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن اهتمام المعتزلة بإظهار إعجاز القرآن انصب بالدرجة الأولى على بيان الجانب البلاغي فيه ، وهو ما أشار إليه الجاحظ عندما أفرد حديثاً مطولاً عن عجز العرب عن الإتيان بمثل القرآن " الذي تحدى البلغاء والخطباء والشعراء بنظمه وتأليفه في المواضع الكثيرة والمحافل العظيمة ، فلم يرم ذلك أحد ولا تكلفه ، ولا أتى ببعضه ولا شبيه منه ، ولا أدعى أنه قد فعل ، فيكون ذلك الخبر باطلاً ، وليس قول جمعهم أنه كان –كاذباً– معارضة هذا الخبر

---

(1) الخياط ، الانتصار ص 53.

(2) يقرر الجاحظ هذا في قوله : إن القرآن معجز ، والرسول ρ مخصوص بهذه المعجزة التي لها في العقل موقع كموقع فلق البحر من العين ، وهذه المعجزة تمتاز بأنها عقلية ، وخاصياتها العامة مثل خاصيات المعجزات ، فإذا كانت معجزة عيسى طبية لأن قومه قد برعوا في الطب فإن معجزة موسى كانت من جنس ما مهر فيه قومه وهو السحر ، وقد وقع التحدي والعرب في أوج عظمتهم البيانية ، فكانت المعجزة رائعة ، بالغة الوقع في النفوس . وكان دهره قد غلب عليه حسن البيان مع علمهم له وتفردهم به . انظر : الرسائل الكلامية ، رسالة حجج النبوة ص 153-156.

(3) ابن النديم ، الفهرست ص 56، 294.

(4) الحيوان 76/3، 86.

(5) المصدر السابق 164/6.

(6) ياقوت ، معجم الأدباء 2115/5.

(7) ابن النديم ، الفهرست ص 53.

(8) المصدر السابق ص 101. والرماني : هو أبو الحسن علي بن عيسى النحوي المعتزلي . ولد ببغداد وكان بارعاً في علوم الفقه والقرآن والنحو والكلام وله من التآليف الشيء الكثير . كانت وفاته سنة 384هـ.

انظر : ابن النديم ، الفهرست ص 101، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 533/16-334.

(9) ياقوت ، معجم الأدباء 2691/6.

، إلا أن يسموا الإنكار معارضة ، وإنما المعارضة مثل الموازنة والمكايلة ، فمتى قابلونا بأخبار في وزن أخبارنا ومخرجها ومجيئها فقد عارضونا ووازنونا وقابلونا ، وقد تكافينا وتدافعنا "[1] مع أن الرسول p "مخصوص بعلامة لها في العقل موقع كموقع فلق البحر من العين ، وذلك قوله لقريش خاصة وللعرب عامة مع ما فيها من الشعراء والخطباء والبلغاء والدعاة والحكماء وأصحاب الرأي والمكيدة والتجارب والنظر في العاقبة : إن عارضتموني بسورة واحدة فقد كذبت في دعواي وصدقتم في تكذيبي . ولا يجوز أن يكون مثل العرب في كثرة عددهم واختلاف عللهم والكلام كلامهم وهو سيد عملهم .. ، وبعد فقد هجوه من كل جانب ، وهاجى أصحابه شعراءهم ، ونازعوا خطباءهم وحاجوه في المواقف ، وخاصموه في المواسم ، وبادروه العداوة ، وناصبوه الحرب، فقتل منهم وقتلوا منه ، وهم أثبت الناس حقداً وأبعدهم مطلباً وأذكرهم لخير أو لشر ، وأنفاهم له وأهجاهم بالعجز وأمدحهم بالقوة ثم لا يعارضه معارض ، ولم يتكلف ذلك خطيب ولا شاعر "[2] .

وتبعاً لذلك فإن نظم القرآن يعتبر عند الجاحظ أهم حجة على النبوة ؛ وهو المعجزة الكبرى التي جاء بها النبي p فلم يقدر أحد على أن يأتي بمثله أو يعارضه ، وهذا هو مفهوم المعجزة "إن الحجة لا تكون حجة حتى تعجز الخليقة وتخرج من حد الطاقة كإحياء الموتى والمشي على الماء ، وفلق البحر وكإطعام الثمار في غير أوانها ، وإنطاق السباع وإشباع الكثير من القليل ، وكل ما كان جسماً مخترعاً وجرماً مبتدعاً . وكالذي لا يجوز أن يتولاه إلا الخالق ، ولا يقدر عليه إلا الله عز وجل ذكره"[3] .

وهذه اللمحات وغيرها تعطينا صورة للجانب البلاغي الذي انتشر في كتب المعتزلة ، ومع أن هذا النوع لا علاقة له بموضوع دراستنا . إلا أن المعتزلة لم يهملوا فيه ذكر ما في القرآن من إخبار عن الغيوب كدلالة على إعجاز القرآن ، وكمثال على ذلك فإن الهمذاني يسوق في كتابه (تثبيت دلائل النبوة) العديد من الآيات التي تحدثت عن هذا الجانب كاستدلاله بقوله تعالى :

[illegible]

(1) الرسائل الكلامية ، رسالة في حجج النبوة ص 141-142.

(2) المصدر السابق ص 153-154.

(3) المصدر السابق ص 146.

سورة الحج ، آية 39-42. حيث قال : "وفي هذا غيوب كثيرة أخبر بها قبل أن تكون فكانت كما فصل وكما أخبر وفسر ، لتعلم أن هذا قول الله وكلامه ، وأن محمداً رسول الله... وفي هذه الآية دلالة على صحة إمامة أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ، وشهادة بأنهم أئمة هدى ، وأن طاعتهم طاعة لله ، لأنهم من المهاجرين والمكيين والتابعين ، ومن الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق لقولهم (ربنا الله) وهم الذين تمكنوا وتولوا الأمر ودعوا إلى الله وفعلوا ما قال الله ، كما هو مذكور في الآية"[1] .

كما احتج المقدسي ببعض الآيات الدالة على ما في القرآن من إعجاز يتعلق بأمور الغيب ، فقال عن القرآن : " وهو من المعجزات التي أيد بها رسوله ودل بها على صدقه وصحة نبوته ومنها قوله تعالى :

سورة الروم ، آية 1-4 فكان كذلك. ومنها قوله تعالى :

سورة القمر ، آية 45. فكان كذلك. ومنها قوله تعالى :

---

(1) تثبيت دلائل النبوة 1/44-45.

سورة الفتح، آية 20. يعني خيبر فكان كذلك فتح الله عليهم الأرض وأعطاهم أموالها وخزائنها . ومنها قوله عز وجل : ↓ [illegible] ↑ سورة التوبة ، آية 33. فكان كذلك ظهر دينه وعلت كلمته على كل دين بالسيف والحجة ، ومنها قوله تعالى : ↓ [illegible] ↑ سورة القمر ، آية 1 . ولا يقال هذا لمن لم يشاهده ، ومنها قوله عز وجل : ↓ [illegible] ↑ سورة الأنفال ، آية 25 ومنها : ↓ [illegible] ↑ سورة الفيل ، آية 1. وقصته من أعجب العجائب وأصدق الأمور المشاهدة . شاهد كثير من الخلق ذلك وشهادة الموافق والمخالف بكونه وبصحة التاريخ به وبوقته " (1) .

وفي حين اتفق المعتزلة على ما تضمنه القرآن من إخبار عن الغيوب ، فقد اختلفوا في دلائل إعجازه ، فقالوا ماعدا النظام وابن عباد والمرداد —بأن تأليف القرآن ونظمه معجز محال وقوعه من البشر ، وقال النظام : "والآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب ، فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد ، لولا أن الله منعهم بمنع وعجز أحدثهما فيهم " (2) .

ولنا أن نلحظ بأن مؤرخي المعتزلة لم يتسامحوا إطلاقاً مع هذا الاتجاه "فالجاحظ انتقد أستاذه النظام عندما وضع كتابه (خلق القرآن) فكان مما قال : "... كتبت لك كتاباً أجهدت فيه نفسي

---

(1) البدء والتاريخ 5/43-44.

(2) الأشعري ، مقالات الإسلاميين 1/296. أما عند أهل السنة والجماعة فإن القرآن الكريم معجز في النظم وفي المعنى لا من جهة أحدهما فقط ، هذا إلى كونه قرآن عربي غير ذي عوج بلسان عربي مبين . وفيه إخبار عن كوائن لا يعلمها إلا الله عز وجل ، وقد كانت كما أخبر ، وهو معجز لكونه أخبر كما سيأتي بالمستقبل ، وأيضاً هو معجز لأن الخلق كانوا عاجزين عن الإتيان بمثله أو بمثل سورة منه . انظر : البغدادي ، أصول الدين ص 22 ؛ ابن أبي العز ، شرح العقيدة الطحاوية ص 205.

وبلغت منه أقصى ما يمكن مثلي في الاحتجاج للقرآن والرد على طعان ، فلم أدع فيه مسألة لرافضي ولا لحديثي ولا لحشوي ، ولا لكافر مباد ولا لمنافق مقموع ولا لأصحاب النظام ولمن نجم بعد النظام ممن يزعم أن القرآن حق وليس تأليفه بحجة وأنه تنزيل وليس ببرهان ولا دلالة" (1).

ولما شنع ابن الراوندي على المعتزلة مقولة النظام رد عليه الخياط بقوله : "اعلم علمك الله الخير ، أن القرآن حجة للرسول ρ على نبوته عند إبراهيم –أي النظام– من غير وجه فأحدها : ما فيه الإخبار عن الغيوب ، مثل قوله تعالى : [illegible] سورة النور ، آية 55 ومثل قوله تعالى: [illegible] سورة الروم ، آية 1–3. وقوله : ... [illegible] سورة الجمعة ، آية 6 ثم قال : [illegible] سورة الجمعة ، آية 7. فما تمناه منهم أحد . ومثل قوله تعالى : [illegible] سورة آل عمران، آية 61. مثل إخباره عما في نفوس قوم وبما سيقولونه . هذا وما أشبهه في القرآن كثير ، فالقرآن حجة عند إبراهيم ، حجة على نبوة النبي ρ من هذه الوجوه وما أشبهها " (2).

---

(1) الرسائل الكلامية ، خلق القرآن ص 166 ، ويبدو أن الجاحظ كان من أوائل من اهتم بالإعجاز البلاغي في القرآن، يؤخذ ذلك من قول الخياط "ولا يعرف كتاب في الاحتجاج لنظم القرآن وعجيب تأليفه وأنه حجة لمحمد ρ وعلى نبوته غير كتاب الجاحظ "انظر : الانتصار ص 226.

(2) الانتصار ص 68.

والملاحظ أن الخياط لم يرد على أن قرر رأي النظام في أن إعجاز القرآن قائم على ما فيه من إخبار عن الغيب !!

والواقع أن للنظام تجاوزات أخرى بين بعضاً منها الهمذاني لما تحدث عن معجزة انشقاق القمر في عهد الرسول ρ حيث أقر بها الهمذاني واتخذ منها دليلاً على نبوة النبي ρ وقام بالرد على النظام الذي رأى أن تلك المعجزة لم تحدث بعد وهو ما يعني إنكار حدوثها أصلاً باعتبار ما يعتقده من كون أهل المشرق والمغرب لم يروا ذلك على افتراض أنه حدث ..."[1]، وبعد أن يرد الهمذاني على النظام وغيره يختم بأن انشقاق القمر حدث لا محالة لدلالة نقل الرواة من الصحابة له ،مثل علي وابن مسعود وجبير بن مطعم وابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك رضي الله عنهم أجمعين، ويتابع قائلاً : "وقد ذكرنا ما في العقل من الحجة في ذلك، وهي تلزم كل عاقل بلغته الدعوة سواء من المسلمين أم غيرهم وفي ذلك أتم كفاية. ثم ذكرنا تذاكر الصحابة بذلك وهي دلالة أخرى ، إذ يجوز أن يقول عاقل بحضرة جماعة ، وقد أقبل على من يحدثه : قد كنا في وقت كذا حتى حدث كذا وكذا – وهو يستشهد بالذي حدث بحضرتهم ويدعي عليهم وما عندهم علم – فيمسكون عن تكذيبه والرد عليه . ثم ذكرنا الإجماع السابق من الصحابة ليتأكد ذلك على كل من كان من أهل الصلاة " [2].

وعلى أية حال وأياً كانت مخالفة النظام لأضرابه من المعتزلة ، فإن اهتمام المعتزلة بإعجاز القرآن ، أتاح لهم هدم دعاوى أعداء الإسلام فالنصارى كما يقول الجاحظ : "يتبعون المتناقض من أحاديثنا والضعيف بالإسناد من روايتنا ، والمتشابه من آي كتابنا ، ثم يخلون بضعائفنا ، ويسألون عنها عوامنا ، مع ما قد يعلمون من مسائل الملحدين ، والزنادقة والملاعين ، وحتى مع ذلك ربما تجرءوا على علمائنا ، وأهل الأقدار منا، ويشغبون على القوي ، ويلبسون على الضعيف ، وبعد فلولا متكلموا النصارى وأطباؤهم ومنجموهم ما صار إلى أغبيائنا وظرفائنا ومجاننا وأحداثنا شيء من كتب المنانية ، والديصانية والمرقونية ، والفلانية وما عرفوا غير كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه ρ ، ولكانت تلك الكتب مستورة عند أهلها ، ومخلاة في أيدي ورثتها . فكل سخنة عين

---

(1) تثبيت دلائل النبوة 55/1.
(2) المصدر السابق 58/1-59.

رأيناها في أحداثنا وأغبيائنا فمن قبلهم كان أولها " [1] . ففي رسائله يجادل الجاحظ النصارى جحدهم كلام عيسى عليه السلام عندما كان صبياً في المهد [2] ، ويرد على الدهرية –في كتابه الحيوان– لما طعنوا في سليمان عليه السلام [3] ، كما يرد على المجوس في رأيهم بعذاب النار [4] .

والإمامية تعرضوا بالنقد للقرآن الكريم فادعوا أن فيه نقصاً وتبديلاً وزعموا أن الصحابة حذفوا منه ما يتعلق بالأئمة وفروض الدين [5] !! فقند الهمذاني أقوالهم واعتبر "إنما ألقى هذا إلى الإمامية فيما صنفوه لهم قوم من أعداء الأنبياء ادعوا التشيع وتستروا بالرفض ، لينفروا الناس عمن شيد الإسلام وبناه ونصر الرسول ρ في حياته وبعد موته ، ليخرجهم من الإسلام من حيث لا يشعرون . وكما صنفوا في تهمة المهاجرين والأنصار فقد صنفوا أيضاً في تهمة الأنبياء وشتمهم وتكذيبهم ، وأنهم قد كانوا يتكلمون بالكذب والبهت . بحضرة أممهم فيسكتون عنهم خوفاً منهم ، وهذا فعله بالأنبياء عمر بن زياد الحداد ، وأبو الوراق ، وأبو الحسين بن الراوندي ، وأبو سعيد السن بن علي الحصري ، وجابر بن حيان ، وهشام بن الحكم وأمثالهم ، كما قد عرفه العلماء ، وكل هؤلاء الذين طعنوا على أبي بكر وعمر والمهاجرين والأنصار لفضل غيظهم على رسول الله ρ ، ولأن هؤلاء قاموا بأمره ونصروه في حياته ، وقاموا بدينه بعد وفاته وبثوه في مشارق الأرض ومغاربها ، وقتلوا أعداءه ρ من العرب وملوك الفرس وملوك الروم وملوك القبط وملوك الهند والترك وأمم الشرك وأدخلوا أمم في دينه ρ ، فهذا ذنبهم عند علماء الرافضة ، ولكن عوامهم لا يفطنون" [6] .

لقد مثل إعجاز القرآن الأساس الذي بنى عليه المعتزلة حججهم في إثبات نبوة محمد ρ وإيقاعها ومن ثم الدلالة على صدقها ، ولم يكن القرآن هو المعجزة الوحيدة التي اهتم بها المعتزلة وإن كانوا اعتبروه يدل وحده على النبوة [7] ، فالمعجزات المادية الحسية الأخرى شغلت جانباً من

---

(1) الرسائل الكلامية ، الرد على النصارى ص 265.

(2) المصدر السابق ص 268.

(3) الحيوان 4/85-93.

(4) المصدر السابق 5/66-71.

(5) الهمذاني ، تثبيت دلائل النبوة 1/45، 254.

(6) المصدر السابق 1/231-232.

(7) الهمذاني ، المغني 16/152.

الاهتمام في تراث المعتزلة الفكري ورغم إقرارهم بها [1] إلا أنهم كانوا حذرين كل الحذر في التعامل مع ذلك النوع من المعجزات فلم يستدلوا بها كبرهان على صحة نبوة الرسول ρ ، وهو ما أشار إليه الهمذاني بقوله : "لم يعتمد شيوخنا في إثبات نبوة محمد ρ على المعجزات التي إنما تعلم بعد العلم بنبوته ρ لأن ثبوت ذلك فرع عن ثبوت النبوة ... فلا يصح أن يستدل بها على صحة النبوة " .

ونظراً لارتباط تلك المعجزات بالمشاهدة والمعاينة والحضور فقد فصلوا بينها وبين معجزة القرآن ، واعتبروها مؤكدة وزائدة في شرح الصدور فيمن يعرفها من جهة الاستدلال أما من يعرفها من جهة المشاهدة فحاله بها كحاله مع القرآن من حيث الاستدلال بها على صحة النبوة [2] .

وثمة ما يشير إلى أن هذا الموقف إزاء المعجزات الكونية الأخرى وبالأخص ما كان منها للنبي ρ ، كان هدفه وضع إطار معرفي خاضع للحجاج والمناقشة وبالتالي للقبول أو الرفض وفق ضوابط علمية "واعلم أن ما كان في هذه الأخبار من المعجزات فكلها مصدقة مقبولة إذا صحت الرواية والنقل أو شهد لها نص القرآن والدلالة عليها كذهاب قوائم فرس سراقة في الأرض وكإنزال شاة أم معبد اللبن بعد يبسها وكأخذ الله بأبصار الفتكة عن نبيه وككلام إبليس في دار الندوة وكخبر المعراج والمسرى وقصة الروم والجن ولحسة الأرضة الصحيفة ونزول جبريل بالوحي ؛ وتظليل الغمام والطير له في سفره وإخبار بحيرا وعداس وورقة بأمره وما ذكر من العجائب في مولده في ظئره حليمة من نزول اللبن في ضرعها وفي ضرع شاتها وغير ذلك مما يوصف ويحكى مع ما ذكر من هذه الخصال كلها داخل في حد الجواز والإمكان بعد أن كنا مجيزين للممتنع في الطبع والعادة للأنبياء وفي أيامهم فكيف الممكن المتوهم من ذلك ..." [3] . فالمعجزة يمكن تصديقها إذن إذا

---

(1) يقر الجاحظ ببعض المعجزات التي حدثت للرسول ρ مثل : كلام الذئب ، وحنين العود وإظلال الغمامة ، وقصة الميضأة ، وخدّ الشجرة ، وكلام الذراع ، ويورد الجاحظ خبر جبريل لما ظهر على صورة دحية الكلبي ، وخبر إبليس الذي ظهر على صورة سراقة المدلجي ، وصورة الشيخ النجدي ، لكنه لا يستخدم ذلك في الحجاج لنبوة الرسول ρ . انظر : الحيوان 299/1، الرسائل السياسية ، رسالة العثمانية ص 312. وكذلك يسوق المقدسي عدداً من معجزات الرسول ρ دون أن يستبعد وقوعها . انظر: البدء والتاريخ 173/4-174. ويبدو أن اعتقاد المعتزلة بعجز العقل عن إدراك الله وتعاليمه بدون مساعدة الأنبياء هو الذي أدى بهم إلى التسليم بمثل هذه الأخبار على مضض . انظر : الجاحظ ، الرسائل الكلامية ، حجج النبوة ص 250.

(2) الهمذاني ، المغني 152/16.

(3) المقدسي ، البدء والتاريخ 173/4-174.

ورد ذكرها نصاً في القرآن ودل عليها العقل وشهدت بصحتها الرواية والنقل ، لكنها – تبقى مقيدة بزمن وظرف "قد يكون الشيء معجزة في وقت وهو بعينه غير معجزة في وقت آخر ، ويكون معجزة لقوم وغير معجزة لقوم ، ويكون الشيء باجتماع أجزائه معجزة ويكون كل جزء منه على الانفراد غير معجزة ... وذلك قولنا أن النبي ρ نصر ببدر في قلة عددهم فلو وجد مثله في زماننا أو في بلد الشرك لجاز ذلك وكان ممكناً ثم لا يجوز أن يسمى معجزة .." [1].

والمعجزة لا تكون إلا لنبي أو في زمان نبي ، فحادثة أصحاب الكهف التي وردت في القرآن الكريم تدل على "أنه كان في زمن أصحاب الكهف نبي من الأنبياء أو كانوا هم أنبياء أو فيهم نبي لأن مثل هذه المعجزات لا تجري إلا على أيدي الأنبياء أو في زمنهم" [2] وبالنسبة لنبينا محمد ρ فإن جملة ماله من معجزات سوى القرآن بلغت من الكثرة حداً جعل المعتزلة يقسموها إلى قسمين :

أولاً : ما يعلم ضرورة ويتفرع منه قسمين :

1-ما يكون من بداية العقول فيجب اشتراك العقل فيه مثل إشباع النبي ρ العدد الكثير من الطعام اليسير ، ومثل حنين الجذع ، وتسبيح الحصى وكل ذلك لا يحصل إلا للنبي ρ .

2-ما يكون مستنداً إلى طريقة نحو العلم بمخبر الأخبار ، ونحو العلم بالمدركات وغيرها ... وما هذا سبيله يجب الاشتراك فيه عند الاشتراك في طريقه . فإذا ثبت مثلاً أن أصحاب الحديث

---

(1) المصدر السابق 175/4.

(2) المصدر السابق 129/3.

وكذا عبر الهمذاني لكنه لم يتوسع في ذلك حيث قيد زمن المعجزة ودلالتها عندما تحدث عن حادثة الإسراء والمعراج وانشقاق القمر بقوله : "وهذا لا يفعله الله إلا للأنبياء في زمن الأنبياء " انظر : تثبيت دلائل النبوة 47-59.

ولا يرى الجاحظ بأساً في قبول المعجزات حتى ولو حدثت عند مولد النبي أو قبل مولده أو بعد مولده أشياء ولو لم يكن يحدث مثلها ، وعندئذ يقول الناس : إن هذا ليراد به أمر وقع أو سيكون لهذا نبأ ، كما تراهم يقولون عند الذوائب التي تحدث لبعض الكواكب في بعض الزمان ، فمن الترشيح والتأسيس والتفخيم شأن عبدالمطلب عند القرعة، وحين خروج الماء تحت ركبة جمله ، وما كان من شأن الفيل والطير الأبابيل ، وغير ذلك مما إذا تقدم زاد في نبله وفي فخامة أمره ، والمتوقع أبداً معظم " . انظر : الحيوان 276/6-277.

ويبدو أن اتفاق المعتزلة على تقييد المعجزة على هذا النحو كان دافعه رغبتهم في الحفاظ على خصوصية الأنبياء بالمعجزات باعتبارها الدلالة على صدقهم ... لكن ذلك لم يمنع الهمذاني من قبول بعض خوارق العادات بصفتها نوعاً من الكرامات في حق غيلان الدمشقي !! وهو ما يخالف نظرة المعتزلة إلى الكرامات !!؟ انظر : فضل الاعتزال ص 233.

علموا تقدم بعض غزوات النبي على بعض ضرورة ، فإن ذلك لا يوجب أن يعلمه كل واحد منهم .

ثانياً : ما يكون الطريق إليه الاستدلال [1] :

وإذن فأخبار الماضي صادقة لصدق الوسيلة التي ذكرت بها ، كالوحي أو النبوة أو أخبار ثقة ، وهي وسائل معرفية أضافها المعتزلة بجانب وسائلهم الأخرى كالمشاهدة والعيان التي استخدموها كمنهج في تثبيت الحقائق التاريخية ، أما أخبار الغيب المتعلقة بالمستقبل فإنها أحداث ليس بالإمكان التحقق منها بوسيلة مباشرة ، كخبر خروج الهاشمي والسفياني والقحطاني والترك والحبشة والدجال ويأجوج ومأجوج ، ولكن على الرغم من ذلك فإن هذه الأخبار تدخل ضمن الممكن والجائز [2] . ولذا فإن المقدسي يسوقها كما جاءت [3] وذلك في دلالة على أنها قد تعتبر حقائق موضوعية .

والنص التالي عند المقدسي يربط بين الماضي والمستقبل غير مرئيان فيجمعهما على قدم المساواة في تقسيم يدل على إيجابية في التعامل مع الواقع فيقول : "والممكن الجائز الموهوم في العقل بنفس العقل كما حكي عن القرون السالفة والبلدان النائية وما يذكر أنه سيكون بعد فإن ذلك مما يجوز في العقل أنه كذلك ويجوز أنه ليس كذلك لأنه لا يدل خاطر على تحقيق شيء من ذلك إلا ويجوز أن يدل خاطر على إبطاله لدخوله في حد الجواز والإمكان فلما تكافأت الأدلة به قصر على حد الوقوف .. " [4] .

وإذا كان المعتزلة قد أظهروا تردداً في قبول بعض المعجزات المادية الحسية ، فما ذلك إلا لخشيتهم من تسرب بعض مناكير وفواحش للأخبار من جهة بعض المستترين بالإسلام مقصودهم الإساءة للنبوة [5] ، إلا أن بعضهم قد حزموا أمرهم في الاستدلال بأحوال النبي ρ على إثبات نبوته وقد اشتهر أمر هذا الاستدلال عن طريق الجاحظ حيث وضع رسالته (حجج النبوة) والسبب الذي حمله على جمع الحجج لا يعود لنقص فيها أو لوهن كان في أصلها من ناقليها

---

(1) الهمذاني ، شرح الأصول الخمسة ص 595-597.

(2) المقدسي : البدء والتاريخ 162/2.

(3) المصدر السابق 180/2.

(4) المصدر السابق 29/1.

(5) المقدسي ، البدء والتاريخ 163/2.

والمخبرين عنها ، ولأن طعن الملحدين محكها وفرق جماعتها [1] ، وإنما يعود لرغبته في تدوينها وتنظيمها لينشط الناس إلى حفظها وتفهمها "ولعل بعضهم أن يكون قد عرف فنسي أو تهاون بها فعمي ، بل لا تشك أنها إذا كانت مجموعة مخبرة مستقصاة مفصلة أنها ستزيد في بصيرة العالم ، ويجمع الكل لمن لا يعرف إلا البعض ويذكر الناس ويكون عدة على الطاعن ، ولعل بعض من ألحد في دينه وعمي عن رشده أو أخطأ موضع حقه أن يدعوه العجب بنفسه والثقة بما عنده إلى أن يلتمس قراءتها ليتقدم في نقضها وإفسادها فإذا قرأها فهمها وإذا فهمها انتبه من رقدته وأفاق من سكرته لعز الحق وذل الباطل ولإشراف الحجة على الشبهة" [2] .

وكان من الحجج التي استدل بها الجاحظ "وآية أخرى لا يعرفها إلا الخاصة ، ومتى ذكرت الخاصة فالعامة في ذلك مثل الخاصة . وهي الأخلاق والأفعال التي لم تجتمع لبشري قط قبله ، ولا تجتمع لبشري بعده ، وذلك أنا لم نرد ولم نسمع لأحد قط كصبره وكحلمه ولا كوفائه ولا كزهده ولا كصمته إذا صمت ولا كقوله إذا قال ولا كعجيب منشئه ... ولا كعفوه ولا كدوام طريقته وقلة امتنانه . ولم نجد شجاعاً قط إلا وقد جال جولة وفر فرة وانحاز مرة من معدودي شجعان الإسلام ومشهوري فرسان الجاهلية كفلان وفلان ، وبعد فقد نصر النبي ρ وهاجر معه قوم ولم نر كنجدتهم نجدة ولا كصبرهم صبراً ، وقد كانت لهم الجلوة والعزة ؛ كما قد بلغك عن يوم أحد وعن يوم حنين وغير ذلك من الوقائع والأيام فلا يستطيع منافق ولا زنديق ولا دهري أن يحدث أن محمداً ρ جال جولة قط أو فر فرة قط أو خار عن غزوة أو هاب حرب من كاثره " [3] .

ولأن تلك الصفات كانت من اللزوميات في حق الأنبياء ، فإن الهمذاني عبر عن ذلك بقوله : "ينبغي توفر صفات في مقدمتها كونه على أكمل الأحوال التي يقع القبول منه ، ويجتنب ما ينفر عن ذلك ويجتنب ما يقدح فيه" [4] . ومن ثم فقد عدت تلك الأحوال من المعجزات .

وهذا المنهج الذي اختطه الجاحظ تابعه فيه الهمذاني وجعله الأساس الذي صدر به أهم كتبه

---

(1) الرسائل الكلامية ، حجج النبوة ص 128 .

(2) المصدر السابق ص 128 .

(3) الرسائل الكلامية ، حجج النبوة ص156 – 157 .

(4) المغني 18/15 .

في قوله : هذا كتاب تثبيت دلائل نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلامه ، والأدلة على معجزاته وظهور آياته والرد على من أنكر ذلك" [1] وكان مما قال في شأن الاستدلال بأحوال النبي ρ على نبوته : "على كل من سمع الأخبار أنه ρ قد أدعى النبوة وأدعى أن معه آيات ومعجزات ودلالات لا يرتاب بذلك من صدقة وزلا من كذبة ... ، وأيضاً فإن هذه المعجزات التي مع النبي ρ فيها ما يعلم كل من سمع الأخبار أنه عليه السلام قد أدعى أنها حجة له في نبوته ، ومنها اجتمعت الأمة عليه ... ، وجواب آخر أنه ينبغي أن تعلم أن كثيراً من المعجزات التي ليست في القرآن يعلمها كثير من الناس كعلمهم بالقرآن ، وهذا تجده فيمن كثر سماعه واشتدت عنايته بمبعث رسول الله ρ وبمقامه بمكة وبهجرته إلى المدينة وبسيرته وبمكاتباته وبمراسلاته وغزواته ، ولهذا تجد أبا الهذيل ، وعمرو بن بحر الجاحظ ، ومحمد بن شبيب وأمثالهم من القدماء يدعون في كتبهم التي صنفوها في النبوة في المعجزات التي ليست في القرآن العلم الضروري ، وكذا أبو عمر الباهلي ، وقد ذكر أبو هاشم في نقض الفريد نحو هذا ، فادعى في استسقاء النبي ρ وفي أخباره عن المقتولين في غزوة مؤتة وفيما كان بين النبي ρ وأهل مكة من المراجعة في غلبة الروم على فارس على اضطرار ، فاعرف ذلك لتشتد عنايتك بهذه الأمور لتساويهم في العلم بذلك" [2] .

ولقد تابع ابن أبي الحديد خطى شيوخه من المعتزلة في الاستدلال على نبوة النبي ρ بأحواله ، ورأى في ذلك أحسن الطرق وآكدها" وهذا أحسن من المعجزات الخارقة للعادات ، بل هذا بعينه معجزة خارقة للعادة أقوى وآكد من شق البحر وقلب العصا حية"[3] . وهكذا أضاف المعتزلة لدلائل النبوة أحوال الرسول ρ كإعجاز تاريخي بذاته انضاف إلى معجزاته الأخرى : القرآن ، والمعجزات الكونية الحسية المادية . مما أتاح لهم نظرة أشمل وأعمق في سياقات الفكر الإسلامي ، حيث اضطرهم ذلك لمراجعة تاريخ الأديان[4] والفرق الإسلامية[5] من أجل البرهنة

---

(1) تثبيت دلائل النبوة 5/1 .

(2) المصدر السابق 2/510 – 511 . كذلك هناك حديث حول دلائله وأعلامه ρ 86/1 .

(3) شرح نهج البلاغة 296/14 .

(4) تعد رسالة الجاحظ الموسومة بالرد على النصارى من أهم ما كتب في هذا السياق ، كما أن الهمذاني هاجم تاريخ النصرانية في عدة صفحات من كتابه "تثبيت دلائل النبوة" . انظر : 26/1 – 201 .

(5) يأتي كتاب العثمانية للجاحظ في مقدمة كتب المعتزلة أهمية من حيث السجال مع الفرق الإسلامية إذ يعتبر الكتاب

على صدق نبوة الرسول ρ .

ولقد مثل هذا المنحى نقطة التقاء بين المعتزلة وأهل السنة والجماعة حيث اتفق الطرفان على أن المعجزة ليست هي الطريق الوحيد لإثبات النبوة[1] ، وذلك ما أكده شيخ الإسلام ابن تيمية حين قال : "إن طريق معرفة الأنبياء كطريق معرفة نوع من الآدميين خصهم الله بخصائص يعرف ذلك من أخبارهم واستقراء أحوالهم كما يعرف الأطباء والفقهاء ولهذا إنما يقرر الرب تعالى في القرآن أمر النبوة وإثبات جنسها بما وقع في العالم من قصة نوح وقومه ، وهود وقومه ، وصالح وقومه ، وشعيب ولوط وإبراهيم وموسى وغيرهم ، فيذكر وجود هؤلاء وإن قوماً صدقوهم وقوماً كذبوهم ، ويبين حال من صدقهم ، وحال من كذبهم فيعلم بالاضطرار حينئذ ثبوت هؤلاء ويتبين وجود آثارهم في الأرض فمن لم يكن رأى في بلدة آثارهم فليسر في الأرض ولينظر آثارهم وليسمع أخبارهم المتواترة"[2] .

ومن جهته يسوق ابن القيم كلاماً حول النبي ρ يصب في ذات الاتجاه "إذا تأملت سيرة النبي ρ مع قومه وصبره في الله واحتماله ما لم يحتمله نبي قبله وتلون الأحوال عليه من سلم وخوف وغنى وفقر وأمن وإقامة في وطنه وظعن عنه وتركه لله وقتل أحبابه وأوليائه بين يديه وأذى الكفار له بسائر أنواع الأذى من القول والفعل والكذب والافتراء عليه والبهتان، وهو مع ذلك صابر على أمر الله يدعو إلى الله فلم يؤذ نبي ما أوذي ولم يحتمل في الله ما احتمله ولم يعط نبي ما أعطيه من رفع الذكر وقرن اسمه باسمه وجعله سيد الناس" . ويضيف ابن القيم: "حسب العقول الكاملة أدركت حسن هذه الشريعة وشهدت بفضلها وأنه ما طرق العالم شريعة أكمل ولا أجل ولا أعظم منها ، فهي نفسها الشاهد والمشهود له ، والحجة والمحتج له ، والدعوى والبرهان ولو لم يأت

وثيقة حافلة بالأدلة والحجج القاطعة على الشيعة ، كما أن كتاب التثبيت للهمداني احتوى هو الآخر على سجالات مع الباطنية والشيعة حول قضايا النبوة والإمامة . انظر : 376/2 – 442 ، 535 – 567 .

(1) من ذلك يطالعنا الهمداني بقوله : "إن معجزاته ρ والآيات التي نقضت العادات يغني بعضها عن بعض ويسند بعضها مسند بعض ،..." انظر : تثبيت دلائل النبوة 509/2 . ومع ذلك فإن اللافت للنظر أن المعتزلة قبلوا النبوة على أساس عقلاني بإقامة الدليل عليها في حين قبلها أهل السنة والجماعة بالسمع والعقل . انظر : ابن تيمية، النبوات ص214 .

(2) النبوات ص37 .

الرسول ببرهان عليها لكفى بها برهاناً وآية وشاهداً على أنها من عند الله" [1] .

غير أن الموقف المعتزلي من المعجزات وإن بدا متناسقاً مع فكر أهل السنة والجماعة في دلالتها ، إلا أنه اعتبرها من ظواهر الماضي التي انتهت بختم النبوة ، فلم يعد لها حاجة تلزم وقوعها أو تشير للدلالة عليها ، وبهذا استبعد المعتزلة كرامات الأولياء وأنكروها[2] ، وهي كرامات أجمع عليها جمهور المسلمين[3] ، يقول الهمداني في نص واضح وصريح : "فإن قال: أفيجوز ظهور المعجزات على غير الأنبياء على ما يقوله كثير من العوام ، أنها قد تظهر كرامة على الصالحين ، وكما يقول بعضهم أنها تظهر على الصادقين ؟ قيل له لا يجوز ذلك، لأنها تدل على التفرقة بين النبي ومن ليس بنبي لأن الرسول يقول لغيره : أنا ، وإن كنت بشراً مثلكم ، فكما كان المعجز يلزمكم الانقياد لي وطاعتي فلا بد أن يختص بذلك ليصح هذا المعنى ، فلهذا لا يجوز ظهوره على غير الأنبياء ... فإن قال : فقد روى عن كثير من الصالحين أن المعجز ظهر عليهم . قيل له : هذه أخبار لا نصدق بها ، لأنهم ربما خبروا عن من ينكر ذلك لنفسه وربما خبروا بالمحال من هذا الباب نحو إخبارهم عن بعضهم أنه وجد في وقت واحد في بلدين إلى غير ذلك مما تنافيه العقول" [4] .

ولقد نظر الهمداني بارتياح إلى هذا الوضع لأنه ذهب إلى أن إدعاء للمعجزات في حق غير الأنبياء كان مكيدة هدفها خديعة السذج كيما يزدادوا جهلاً وتعصباً ، وهو ما أيده بشواهد من

---

(1) ابن قيم الجوزية ، مفتاح دار السعادة (مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دون تاريخ) ص10 .

(2) الهمداني ، المغني 236/14 وما بعدها .

من الواضح أن ابن أبي الحديد كان له موقفاً آخراً مغايراً للمعتزلة بشأن الأولياء ، إذ أورد أحوال الصوفية وكراماتهم بشيء من التقدير والاحترام ، وأثبت حصول الكرامة للأولياء منهم ، وهو ما يسوقنا للقول بتأثر منهجه بهم. انظر : 11/5 ، 25/11 – 26 ، 50 – 58 .

(3) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "ومن أصول أهل السنة التصديق بكرامات الأولياء وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات ... ، ولا تكون كرامة إلا إذا أجريت على يد تقي متبع لما جاء به الرسول ρ فمن كان حاله غير ذلك فما يظهر على يديه من الخوارق ليس بكرامة ، وإنما هي أحوال شيطانية انظر : العقيدة الواسطية . (شركة مكتبات عكاظ ، الرياض ، ط1 ، 1402هـ/1982م) ص28 ، النبوات ص8-10 .

(4) الهمداني : مختصر أصول الدين ، ضمن رسائل العدل والتوحيد ، دراسة وتحقيق : د/محمد عمارة (دار الهلال ، القاهرة ، ط1 ، 1971م) 242/1 . كذلك يتفق أبو القاسم البلخي مع الهمداني في كون الكرامات من آيات الأنبياء التي لا تكون لغيرهم إطلاقاً . انظر : قبول الأخبار ومعرفة الرجال ، ورقة 44 .

حال رؤساء النصارى في قولهم بكرامات الأولياء ، ومن حال الحنابلة في اعتقادهم ببعض الكرامات لأحمد بن حنبل ومعروف الكرخي [1] وثمة ما يدعو للاعتقاد بأن إسقاط الكرامات من أخبار الزهاد عند الجاحظ كان يصب في ذات الاتجاه الساعي إلى إنكارها[2] .

والواقع أن إنكار المعتزلة لكرامات الأولياء بالجملة جعلهم يتخذون موقفاً صلباً تجاه طوائف تساهلت كثيراً في قبول الكرامات فادعت لنفسها بعض الخصوصيات على نحو أثار سخرية المعتزلة وتهكمهم ، فالشيعة عندما ذكروا بأن عنقاء مغرب ستظلهم بجناحيها !! رد عليهم الجاحظ بقوله : وخبرني ما عنقاء مغرب . وما أبوها وما أمها ، وهل خلقت وحدها أم من ذكر وأنثى ، ولم جعلوها عقيماً وجعلوها أنثى ، ومتى تمهد لذلك الصبي ، ومتى تظل بجناحيها شيعة الإمام ، ومتى يلقى في فيها اللجام ، ومتى يباع فيها الكبريت الأحمر . ويساق إليه جبل الماس" [3] .

وقد تابع الهمذاني الإمامية في إدعائهم حصول المعجزات والكرامات لآل البيت فاتهمهم بالكذب المتواصل الذي لا يقف عند حد "فليس لكذبهم غاية وفي كل حين قد ولد أهل ذلك العصر من الإمامية من أهل البيت غير ما ولده من قبلهم ، ويدعون أن هذا مما قاله النبي ρ ونص عليه ومما هذا سبيله ، وقد أذاعوا في هذا العصر ووضعوا أن النبي ρ قال : إن ابنتي فاطمة أحصنت فرجها فحرم الله ذريتها على النار ، فلا يجوز أن يدخل النار أحد من ولد فاطمة" [4]

---

(1) تثبيت دلائل النبوة 202/1 – 210 وما نسب للإمام أحمد بن حنبل من كرامة ، عدها البلخي – ساخراً – من عجائب المحدثين وأكاذيبهم على اعتبار أنها لا تكون إلا لنبي . انظر : قبول الأخبار ، ورقة 43 – 44 .
ومعروف الكرخي : هو أبو محفوظ معروف بن الفيرزان الكرخي ، كان أحد المشتهرين بالزهد والعزوف عن الدنيا ، معروفاً بأنه مجاب الدعوة ، ويحكي عنه كرامات ، توفي ببغداد سنة 204 هـ . انظر : ابن الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 199/13 – 209 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 339/9 – 345 .

(2) البيان والتبيين 125/3 – 203 .

(3) الرسائل الأدبية ، رسالة التربيع والتدوير ص447 .

(4) تثبيت دلائل النبوة 552/2 . وهذا الحديث كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، ويظهر كذبه لغير أهل الحديث أيضاً فإن اللواتي أحصن فروجهن لا يحصي عددهن إلا الله عز وجل ، ومن ذريتهن البر والفاجر ، والمؤمن والكافر ، وفضيلة فاطمة رضي الله عنها ومزيتها ليست بمجرد إحصان فرجها ، فإن هذا يشارك فيه فاطمة جمهور نساء المؤمنين ، وهي لم تكن سيدة نساء العالمين بهذا الوصف ، بل بما هو أخص منه . لكن الرافضة لجهلهم لا يحسنون أن يحتجوا ولا يحسنون أن يكذبوا كذباً ينفق . وأيضاً فليست ذرية فاطمة كلهم محرمين على النار ، بل فيهم البر والفاجر . والرافضة تشهد على كثير منهم بالكفر والفسوق ..." انظر : ابن تيمية ، منهاج السنة النبوية 58/4 – 64 .

. والمأساة الحاضرة التي يراها الهمذاني من أمثال هذه الادعاءات تكمن في كونها تعين أعداء الإسلام في دعم حججهم على فساد النبوة "فأعداء رسول الله ρ يطعنون عليه بمثل هذا" [1] .
وهو جانب قد يفسر عدم قبول المعتزلة لكل ما يقال عن أفعال خارقة للعادة منسوبة لغير الأنبياء مهما كانت تسميتها .

وهكذا افترق المعتزلة عن أهل السنة والجماعة في موضوع كرامات الصالحين لاعتقادهم بأن القول بجواز ظهور الكرامات على أيدي غير الأنبياء ، لا يختلف عن القول بجواز ظهور المعجزات على أيدي السحرة والكهنة والكذابين ، وكل ذلك قبيح يتنزه الله تعالى عن فعله... ، وهو ما لم يستسغه المعتزلة ولذا فإننا لا نجد للكرامات مكاناً عندهم .

---

(1) الهمذاني ، المغني 15/217 – 259 .

موقف المعتزلة من السحر والخرافات

أولاً : السحر :

يطلق السحر في لغة العرب على كل ما لطف مأخذه ودق[1] .

وفي الاصطلاح يعرف ابن قدامة السحر بالآتي : "وهو عقد ورقي وكلام يتكلم به ، أو يكتبه ، أو يعمل شيئاً يؤثر في بدن المسحور ، أو قلبه ، أو عقله ، من غير مباشرة له ، وله حقيقة ..." [2] .

كما عرفه ابن القيم بقوله : "والسحر هو مركب من تأثيرات الأرواح الخبيثة ، وانفعال القوى الطبيعية عنها ، وهو أشد ما يكون من السحر ، ولاسيما في الموضع الذي انتهى السحر إليه" [3] .

وقد أجمع أهل السنة والجماعة على وقوع السحر على وجه الحقيقة ، ونقل ذلك الإجماع القرطبي ، فقال : "السحر ثابت ، وله حقيقة ، وعلى هذا أهل الحل والعقد الذين ينعقد بهم الإجماع" [4] .

لكن المعتزلة الذين تجاوزوا مسألة المعجزات من أجل الاحتجاج بها على صدق النبوة ، رغم كونها لا تنشئ علاقة مع عالمنا الممكن إدراكه !! وقفوا أمام السحر منكرين وقوعه على وجه الحقيقة[5] ، وذلك انطلاقاً من اعتقادهم باختيار الإنسان لفعله وحريته فيه ، فالجاحظ عندما

---

(1) الفيروز آبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، ت817هـ ، القاموس المحيط ، (مؤسسة الرسالة ، بيروت ط2 ، 1407هـ/1987م) ص519 .

(2) ابن قدامة ، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد ، ت620هـ ، المغني ، تحقيق : د. عبدالله عبدالمحسن التركي ، ود. عبدالفتاح محمد الحلو (هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط2 ، 1413هـ/1992م) 299/12 .

(3) زاد المعاد في هدي خير العباد ، تحقيق شعيب الأرنؤوط (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط8 ، 1405هـ/1985م) 125/4 – 126 .

(4) القرطبي ، محمد بن أحمد ، ت ؟ هـ ، الجامع لأحكام القرآن ، تصحيح : أحمد البردوني (دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1379هـ/1959م) 46/2 .

(5) يستثنى من ذلك مسألة تتعلق بالإخبار بالغيب ، إذ يرى ابن أبي الحديد بأن أرباب السحر قادرين على الإخبار بالمغيبات ، ما لم يحتجوا على ذلك بادعاء النبوة لأنفسهم ، فإن الله لا يمكن لهم ذلك لما فيه من استفساد البشر وإغوائهم . انظر : شرح نهج البلاغة 10/5 – 11 .

أورد قوله تعالى : [illegible] سورة الأعراف : الآيات [illegible] .

علق على الآية باعتقاده أن سحرة فرعون اعتمدوا في سحرهم على تغليظ الناس والتمويه عليهم وذلك بخداع أبصارهم واسترهابهم[1] . الأمر الذي يعني نفيه للسحر الذي يحصل به تبدل حقيقة الأشياء وهو ما يشترك معه الهمذاني فيه حين يرى استحالة وقوع الأفعال باستخدام السحر[2] . فالسحر عنده إنما هو تمويه واحتيال لا حقيقة له ، ولا تأثير له البتة ، لا في مرض ولا قتل ، ولا حل ولا عقد[3] .

ورغم أن المقدسي يمر على ذكر قصة سحرة فرعون مع موسى عليه السلام دون أن يذكر حقيقة موقفه من السحر[4] ، إلا أن تعليقه على الشعوذة وبعض الألعاب عند البراهمة يكشف طبيعة نظرته حين ينقل ادعائهم بأن ذلك قائم على الأخذ بالعيون وإظهار التخيلات[5] وهو ما يتفق مع الرأي السابق[6] .

---

(1) البيان والتبيين 32/3.

(2) تثبيت دلائل النبوة 638/2.

(3) المغني 15/268-269.

(4) البدء والتاريخ 86/3.

(5) المصدر السابق 10/4.

(6) لاشك أن ما ذهب إليه المعتزلة ليس صحيحاً على إطلاقه ، بل هو خلاف ما تواترت به الآثار عن الصحابة والسلف ، وما اتفق عليه الفقهاء والمفسرون والمحدثون ، وما يعرفه العقلاء ، انظر : الصابوني ، أبو عثمان إسماعيل (ت 449هـ) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، تحقيق : أبو عبدالله نبيل بن سابق السبكي (ط1 ، 1413هـ) ص 99.

هذا وقد احتج المعتزلة على إنكارهم لحقيقة السحر بعدة وجوه :

الأول : قوله تعالى : سورة طه : آية 69 .

الثاني : قوله تعالى في وصف محمد ρ : سورة الفرقان : آية 8 .

ولو صار النبي ρ مسحوراً لما استحقوا ذماً بسبب هذا القول .

الثالث : لو جاز أن يكون ذلك من السحر ، فكيف يتم تمييز المعجز عن السحر ، ثم قالوا هذه الدلائل يقينية وغيرها من الأخبار جاءت من باب الآحاد فلا تصلح للمعارضة[1] .

وأصل السحر عند المعتزلة هو "ما لطف مأخذه مما يقصد به الإضرار والاحتيال" [2] ولذا فالهمذاني لا يذهب بعيداً حين يرد حقيقته إيهاماً وتخايلاً حاكماً على صاحبه إما بالكفر أو الفسق " في الناس من يوهم أنه يفعل ما لا حقيقة له كما يدعي بعضهم أنه يطير بلا جناح ويركب المكانس وغيرها فيبعد بالوقت اليسير وأنه يخيط الناس ويصور المرء بخلاف صورته إلى ما شاكل ذلك ... فمن أوهم ذلك فهو كافر في الحقيقة فأما السحر الذي يصح وقوعه فهو ما لم يلطف من هذه الأفعال التي تجري مجرى الحيل فالأول هو الكفر والثاني يحتمل أن يكون كفراً ويحتمل خلاف ذلك فإن أوهم أنه يفرق بين المرء وزوجه بأن يفعل في قلب الزوج أو قلبها مالا يمكن ويكون معجزاً فهو كالأول وإن أوهم أنه يزل العقل ويحدث العيوب في أحدهما فهو كالأول وإن ذكر أنه يحتال بما يمكن للمرء أن يفعله حتى يفرق بينهما أو يقتل أو يفعل ما يؤدي إلى المرض فذلك فسق ليس بكفر" [3] .

وتتضح طبيعة ما يقوم به السحرة عند المعتزلة حين يرى الهمذاني أن ذلك لا يخرج في مجمله عن الصورتين التاليتين:

الأولى : استعمال آلات خاصة عقب تعلم شديد وتكلف أشد ، وذلك مثل المشي على

---

(1) الرازي ، قصة السحر والسحرة في القرآن الكريم ، تحقيق : محمد إبراهيم سليم (مكتبة القرآن ، مصر ، دون تاريخ) ص28.

(2) الهمذاني ، تنزيه القرآن عن المطاعن (الشركة الشرقية للنشر ودار النهضة الحديثة ، بيروت ،دون تاريخ) ص 28.

(3) المصدر السابق ص 28-29.

النار ، أو إدخال سيف في الحلق ، وأمثال ذلك . لأن ذلك مما تكلفوه : وجعلوا الآلة على صفة لا تضرهم الضرر الكبير ، وذلك كما تجد الواحد منهم يتناول الطعام الحار ، لعادة سلفت في تناول الجمر ، إذا كان كثير رطوبة الفم ، وقد تهدى إلى منع الهواء من مداخلته ، ويمكن لغيره أن يفعل ما فعله إذا علم سبب ذلك وتحمل مشقته ، وهذا بمرتبة ما تجده من قطع المسافات الطويلة في اليوم والليلة لعادة سلفت لهم ، وخفة الآلات ، وكل ذلك من باب العادات التي ربما قلت ، وربما كثرت بحسب الصناعات التي قد تقل وقد تكثر .

الثانية : استعمال خفة اليد والحركة لما فيه من عادة مستمرة ومواطأة ، وذلك فيما يقع منهم فيه التمويه والتخييل ، فيكون الأمر على خلاف ظاهره ، وذلك مثل تناول أحدهم الدراهم من الهواء ، ولو كان ذلك حقاً لما طلب من الحاضرين الدراهم ، وربما أوهم أنه قتل أو مات بعض الطيور ولديه مثله فيخرجه ، ويوهم الآخرين أنه الطائر ذاته ، وربما كان بينه وبين غيره مواطأة في كثير من الأمور ، على رموز بينهم معنية ، فيدعي معرفة الأسرار وغير ذلك ، وهذا كله من المعتاد ، لأنه بالتفتيش عن أسبابه يقف المرء عليه ويتمكن منه إذا تعلمه وتكلف فيه [(1)] . وبهذا فإن السحر عند المعتزلة لا يتضمن الحقائق بل هو عبارة عن خيال واقعي قائم إحداثه على مقدرة الساحر في الخداع والتضليل ، ويبدو أن لجوء المعتزلة لنفي حقيقة السحر كان مرده لاعتقادهم بأن الأفعال الخارقة للعادة هي معجزات أصلاً لا يصح وقوعها من العباد ، لكونها جاءت على ضربين :-

الأول : ضرب لا يدخل في مقدور العباد فعل جنسه البتة : كإبراء الأكمه والأبرص ، وإحياء الموتى ، وقلب العصا حية ، مادام لا يدخل في مقدور العباد البتة ، فإنه يمتنع وقوع الحيلة فيه ، لأن المحتال لا يجوز أن يحتال بأن يفعل ما يستحيل منه أن يفعله ، فقد علم أن العادة لم تجر بأن يقلب الله العصا حية ، أو يعيد الحياة إلى ميت بحيلة محتال ، وإنما تقع في أمور تلتبس من هذا الباب : نحو القتل ، والإماتة ، لأن ذلك يجري مجرى المقدور ، نحو تخدير بعض الحيوانات ببعض الأدوية ، ثم الاحتيال في إزالة ذلك ، فيعود إلى ما كان عليه ، فيقدر أنه الآن صار حياً بعد موته ، والأمر بخلافه ، لأن التخدير لم يدخله في الإماتة ، وإنما تصور بصورة الميت لانقطاع الحركات ، وذلك لا يمتنع في بعض الحيوان ، فكذلك لا يمتنع في كثير منها أن يتولد عند أمور

(1) المغني 15/268-269.

جرت العادة بمثله ، وهذا ظاهر التمييز ، ولا تجوز الحيلة فيه، ولا يحدث عند أسباب من العباد ، وما حل هذا المحل لو كان للحيل فيه مدخل ، لكان من قوي في السحر أقرب إلى أن يعرف له حيلة ، ولكانت سحرة فرعون على مثل ذلك أقدر ، فكانت السحرة مع تقدمها في أنواع السحر لا تعترف عند ظهور انقلاب العصا حية بنبوة موسى عليه السلام ، ولا تخضع له ، وذلك مما يبين أن لا مدخل للحيل في مثل ذلك[1] .

الثاني : ما يدخل جنسه في مقدور العباد ، فنعلم بالإخبار والاختبارات أن العادة لم تجر بوقوع مثله على وجه مخصوص منهم ، لفقد آله ، أو علم ، أو نقصان قدر ، أو لبعض المواقع ، وذلك مثل تحريك الأجسام الثقيلة عن بعد من غير مماسة ، أو تسكين الأجسام الثقيلة في الهواء من غير عمد ، أو التصرف في الجو من غير قرار أو جناح ، كل ذلك لا يصح إلا مع بعض الآلات من الحي الثقيل الطيران في الهواء ، فيصير الهواء كالماء للسابح ، فأما مع فقد الآلة ، والثقل العظيم ، فلذلك لا يتأتى من احد ، لأن القدرة لا يصح أن يفعل بها على هذا الوجه ، وهذا مثل الكتابة والكلام وما شاكلها لايقعان من العباد إلا بآلة مخصوصة ، فمتى وقعا من دون آلة ، علو وقوعه من قبله تعالى . ولو جوزنا صحة ذلك ، أو تجويز الحيل فيه ، فإننا بالتالي نشك في الأدلة الدالة على أن القادر يحتاج في إيقاع الفعل محكماً إلى أن يكون عالماً ، ولا الآلات مخصوصة ، أي أن هذا الإحكام في الأفعال حصل بدون علم ، وبدون آلات ، أي بالمصادفة ، ومتى تطرق القدح على ذلك ، لم تصح معرفة تعلق الأفعال بالفاعلين" [2] .

تلك هي خلاصة رأي المعتزلة فيما يتعلق بالسحر ، وقد قام شيخ الإسلام ابن تيمية بالرد على دعاويهم فقال : "كذب أكثر المعتزلة بما يذكر من خوارق السحرة ، وقالوا لا تخرق العادة إلا لنبي ، فيقال المراتب ثلاثة : آيات الأنبياء ، ثم كرامات الصالحين ، ثم خوارق الكفار والفجار كالسحرة والكهان ... ، أما آيات الأنبياء فهي خارجة عن مقدور البشر ، بل وعن مقدور جنس الحيوان ، وأما كرامات الصالحين فهي مؤكدة لآيات الأنبياء ولا تدل على العصمة ولا على وجوب الطاعة ، وأما خوارق مخالفيهم كالسحرة والكهان فإنها لا تكون إلا من مقدور الإنس والجن وإنما يختلفون في الطريق ، فإن الساحر بسحره قد يقدر على أن يقتل إنساناً أو

---

(1) المغني 262/15-263.

(2) المصدر السابق 263/15-264.

يمرضه أو يفسد عقله أو حسه أو حركته وكلامه ونحو ذلك ، والجن يطيرون والحيتان ، وبعض الناس تحمله الجن وتطير به في الهواء كما كان العفريت يحمل عرش بلقيس من اليمن ، وقد أخبر الله أن العفريت قال لسليمان : ↓ ✡◆⬈ ◆ ❶ ♋ ◻ ♋ ⊙ ♋ ❍ ♋ ◎
☎ ◻ ♋ ⊙ ◻ ♊ ♋ ◆ ⊸ ◻ → ⊙ • ♌ ◻ • ♐ ♏ •
⋞ × ✓ ♋ ◻ ⊙ ◻ • ⊙ • ♋ ❍ ◻ ■ ◆ ↖ ❼ ♋ ◻ ❄ ♋ ⊙ ◆ ◻
◇ ▩ ♋ ◇ ↑ سورة النمل ، آية 39. وهذا تصرف في أعراض الحي فإن المرض والموت والحركة أعراض والحيوان يقبل في العادة مثل هذه الأعراض ليس في هذا قلب جنس على جنس ، وبالمثل إحضار طعام أو ثياب أو غير ذلك من الغيب ، وهذا إنما هو نقل شيء من مكان إلى مكان ، وهو بمقدور الإنس والجن ، لكن فعل الجن له يحصل دون أن يبصرهم الناس ، وهذا بخلاف كون الماء القليل يفيض حتى يصير كثيراً ، بأن ينبع من بين الأصابع من غير زيادة يزادها ، فهذا لا يقدر عليه جني ولا أنسي " [(1)] .

ثانياً : الخرافات :

لاشك أن استخدام العقل عند المعتزلة قد خدمهم كثيراً في اتخاذ مواقف مبدئية إزاء الخرافات التي كان مبعثها بالدرجة الأولى القصاص والرواة ، الذين كانوا يعتمدون على القصص والأحاديث الموضوعة والمكذوبة ليرغبوا العامة في الإقبال عليهم والاستماع لهم [(2)] . حيث رأى المعتزلة أن مادة الخرافة تعتمد أساساً على الأباطيل التي تخالف الوقائع والحقائق فتصرف العوام عن طلب العلم وتتسبب في نشر الجهل بينهم ، الأمر الذي عدوه –من ناحية مذهبية– سبباً هاماً لانصراف العوام عنهم والتحاقهم بخصومهم [(3)] ، كما رأوا في الخرافات –من ناحية أخرى– السبيل الذي أوجد للملاحدة المستترين بالإسلام الطعن والشنعة عليه ، حين استغلوا ما يرويه القصاص من عجائب لا تصدقها العقول بإجراء تأويل لها يؤدي إلى الإلحاد فاستغمروا بذلك ضعفاء العقول [(4)] ، ومن هنا فالخرافة في عرف المعتزلة كالسحر حيث تنعدم الحقيقة فلا وجود لها ، لكن إطارها النظري يبقى ليكرس السلبية والعجز التام في حياة متداوليها مما يشكل في نهاية الأمر اصطداماً

---

(1) النبوات ص 5، 8-9، 168.

(2) المقدسي : البدء والتاريخ 50/2.

(3) البدء والتاريخ 4/1.

(4) المصدر السابق 98/2، 240/2.

مع اعتقاد المعتزلة في الفعل الإنساني .

ولذا فقد كانت خصومة المعتزلة مع القصاص والرواة واضحة في العديد من مواقفهم الانتقادية التي اتهموهم فيها بالتزوير واختلاق الأكاذيب [1] ، بل وكانوا كثيراً ما يحذرون الآخرين منهم مع تبرم وضيق من مسلكهم ، إذ كان يصعب على المعتزلة تقبل ما لا تثبته الأدلة ويحققه العيان والتجربة والسماع ، وفي هذا الصدد يقول الجاحظ : "وقد ابتلينا بضربين من الناس ، ودعواهما كبيرة ، أحدهما يبلغ من حبه للغريب أن يجعل سمعه هدفاً لتوليد الكذابين ، وقلبه قراراً لغرائب الزور ، ولكلفه بالغريب ، وشغفه بالطرف لا يقف على التصحيح والتمييز ، فهو يدخل الغث في السمين ، والممكن في الممتنع ، ويتعلق بأدنى سبب ، ثم يدفع عنه كل الدفع . والصنف الآخر ، وهو أن بعضهم يرى أن ذلك لا يكون منه عند من يسمعه يتكلم إلا من خاف التقزز من الكذب ..." [2] والصنف الثاني الذي أشار إليه الجاحظ هم الرواة الذين امتهنوا الكذب ودفعوا الناس إلى الجهل فغذوا بذلك كتب التاريخ بالخرافات والروايات الموضوعة "وهؤلاء وما أشبههم يفسدون العلم ، ويتهمون الكتب ، وتغرهم كثرة اتباعهم ممن تجده مستهتراً بسماع الغريب ومغرماً بالطرائف والبدائع ، ولو أعطوا مع هذا الاستهتار نصيباً من التثبت ، وحظاً من التوقي ، لسلمت الكتب من كثير من الفساد" [3] .

ورغم ما اعتقده المعتزلة من أن القصاص كانوا مصدر بلاء على المجتمع المسلم ، إلا أن ذلك لم يكن على إطلاقه ، إذ لم يمنع بعضهم من ممارسة وظيفة القاص كأبي سهل بشر بن المعتمر الباهلي [4] ، وأبي عمر سعيد بن محمد الباهلي [5] ، والأخير نقل عنه الهمداني بأسلوب ساقر بعض الأعاجيب التي يرويها القصاص للعامة [6] .

وثمة ما يشير إلى أن المعتزلة لم يكونوا يرون بأساً في رواية القصص أو سماعها شرط التزام الصدق وعدم التهويل والمبالغة ، يقول ابن أبي الحديد في هذا المعنى : "ولا ينبغي أن نصدق من

---

(1) المصدر السابق 6/1.

(2) الحيوان 178/4.

(3) الحيوان 144/1.

(4) الهمداني ، فضل الاعتزال ص 265.

(5) المصدر السابق ص 310-311.

(6) المصدر السابق ص 311-312.

هذه الأخبار وأمثالها إلا ما ورد في القرآن العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، أو في السنة ، أو نقل عمن يجب الرجوع إلى قوله ، وكل ماعدا ذلك فالكذب فيه أكثر من الصدق ، والباب مفتوح ، فليقل كل أحد في أمثال هذه القصة ما شاء" [1] .

فابن أبي الحديد كما يتبين من هذا الكلام لا يخفى انزعاجه من ظاهرة انتشار الكذب بين القصاص ، وهي الظاهرة التي غذاها ولع العوام وتنافسهم في الإقبال على سماعها كما يعتقد المقدسي [2] ، ولذلك نال العوام نصيباً من سخط المعتزلة وهجومهم كما هو الحال عند الجاحظ الذي كان دائم الشكوى والتذمر منهم لأنهم "يقلدون ولا يحصلون ولا يتخيرون ، والتقليد مرغوب عنه في حجة العقل منهي عنه في القرآن قد عكسوا الأمور كما ترى ونقضوا العادات ، وذلك أنا لا نشك أن من نظر وبحث وقابل ووزن أحق بالتبين وأولى بالحجة" [3]، والذي يقصده الجاحظ من هذا القول هو أن العوام بتقليدهم يقبلون التصديق بكل ما يقرؤون أو يسمعون من الأخبار . الأمر الذي يجعلهم"إلى كل ناعق سراع وعن كل ذي حق بطاء وللمتبع متعرضون وعن الواجب معرضون ، المحق فيهم مبطل والمدق ملحد والمخالف لهم مقهور والناظر مهجور " [4] .

وإذا كان هذا هو حال المعتزلة مع العوام ، فكيف كانت نظرتهم لما يدور بينهم من خرافات ؟ وكيف تعاملوا معها سنداً ومتناً ؟ إن الناظر بالبحث والتدقيق يلمس بأن المعتزلة كانوا يلتزمون الشك كمنهج عقلي في التعامل مع الأخبار ، بل وجعلوه قاعدة منهجية للبحث في المعرفة بشكل عام ، فالنظام يقول : "لم يكن يقين قط حتى كان قبله شك ، ولم ينقل أحد عن اعتقاده إلى اعتقاد غيره ، حتى يكون بينهما حال شك: [5] . أما الجاحظ تلميذ النظام فإن الشك عنده أصبح معياره العلمي في المعرفة ، وهو القائل : "وتعلم الشك في المشكوك فيه تعلماً فلو لم يكن في ذلك إلا تعرف التوقف ثم التثبت ، لقد كان ذلك مما يحتاج إليه" [6] .

---

(1) شرح نهج البلاغة 13/93-94.

(2) البدء والتاريخ 2/50.

(3) الرسائل الكلامية ، رسالة في خلق القرآن ص 172.

(4) المقدسي : البدء والتاريخ 1/4.

(5) الحيوان 6/35-36

(6) المصدر السابق 6/35.

ولا نغالي إذا قلنا بأن اتخاذ المعتزلة لمبدأ الشك في البحث هو الذي دفعهم لاتخاذ مواقف اتسمت بعدم التسليم للآراء والأخبار التي يتلقونها من الآخرين إلا بعد الفحص والتدقيق لاعتقادهم بإمكانية وقوع الكذب في الأخبار لأن الناس "لا يتوقفون في التصديق والتكذيب ولا يرتابون بأنفسهم ، فليس عندهم إلا الإقدام على التصديق المجرد ، أو على التكذيب المجرد . وألغوا الحال الثانية من حال الشك التي تشتمل على طبقات الشك، وذلك على قدر سوء الظن وحسن الظن بأسباب ذلك ، وعلى مقادير الأغلب"[1].

وقد خدم هذا المنهج المعتزلة في تعاملهم مع الخرافات وظهر أثره جلياً في أبحاثهم ، وإذا كانت الخرافات قد حققت بعض أغراض المعتزلة في إثارة الدعابة وطرد السآمة والملل عن نفس القارئ ، كما نص على ذلك الجاحظ " وإن كنا قد أمللناك بالجد والاحتجاجات الصحيحة والمروجة ، لتكثر الخواطر ، وتشحذ العقول ، فإنا سننشط ببعض البطالات ، وبذكر العلل الظريفة، والاحتجاجات الغريبة" [2] .فإن ذكرها –أي الخرافات- كان غالباً ما يقترن عندهم بالسخرية والتهكم .

ومن الخرافات التي تجرد المعتزلة للرد عليها والتحذير منها ما تعلق بالمذاهب والأديان ، وما تعلق بالجن والحيوان ، بالإضافة إلى أخبار أخرى متفرقة ، وفيما يلي سنعرض مجملاً لآراء المعتزلة في بعض الخرافات وفق الترتيب التالي :

أولاً : المذاهب والأديان :

كان المعتزلة من أشد المنتقدين لما شاع بين المنتسبين للمذاهب والأديان من اعتقادات خاطئة بنيت على الأساطير والأوهام ، حيث اتسم موقفهم بالصلابة والقوة والتحدي ، وكان من أشد من هاجمهم المعتزلة الرافضة ، فالجاحظ شن عليهم هجوماً مراً في كتابه : "فضيلة المعتزلة" وتصدى للرد عليه ابن الراوندي في كتابه "فضيحة المعتزلة" وقد اقتص الخياط المعتزلي للجاحظ فرد على ابن الراوندي في كتابه "الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد" حيث شن حملة عنيفة على آراء الرافضة في الإمامة متهماً إياهم بالغلو في أوصاف الإمام كما فعلت النصارى مع عيسى

---

(1) المصدر السابق 6/36- 37.

(2) الحيوان 3/2.

عليه السلام [1] ، وقد حمل هذا الغلو الجاحظ على نبز الرافضة بالجهل في قوله : "ولا أعلم في الأرض جيلاً أجهل بهذا وشبهه ممن ينتحل اسم الكلام وينصب نفسه للخصومات ، ثم الروافض خاصة ، ليس يعرفون من أمر الإمام إلا أنه يعلم ما يكون قبل أن يكون" [2] . ولقد رفض المعتزلة ذلك الغلو وما استحدثه الرافضة من خرافات حول الإمامة [3] ، تلك الخرافات التي أثارت عجب الهمذاني حيث قال : " ومما يزيدك في العجب قولهم : إن النبي ρ وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، والذين يدعون لهم الإمامة من ولده. يعرفون اللغات الفارسية والرومية والهندية والقبطية والتركية والديلمية وسائر اللغات ويتكلمون بها ، ولا يجوز أن يكون في أهل هذه اللغات أحد أعلم بها منهم ، قالوا : ويجب أن يعلموا ذلك بدليل العقل ، ولو لم يعلموا ذلك لكان نقصاً فيهم ، وهم حجج الله على خلقه . وأنهم كتبوا الكتب كلها ، وكتبوا بالأقلام "اللغات" كلها بالخطوط التي لا يكون أحسن منها ، ونطقوا باللغات كلها ، وهم يدعون على رسول الله ρ -وعلى هؤلاء الذين يدعون إمامتهم أنهم كانوا يحسنون الصنائع كلها. وانظر إلى قولهم فيهم : أنهم كانوا يعلمون المكاره التي كانت تنزل بهم ، وتفسد أمرهم ، وتشمت عدوهم ، وكانوا يسعون إليها على عمد وعلم" [4] .

ولا ينقضي تعجب الهمذاني من حال الرافضة حين يستدل على نقض مذهبهم في تلك الخرافات من جهلهم وتناسيهم لسيرة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ليدلك على بطلان وكذب ادعاءتهم ، فعلي رضي الله عنه يسأل عن أمر طلحة والزبير وما كان منهما ، فيقال له : قد سارا

---

(1) الانتصار ص 162.

(2) الرسائل السياسية ، رسالة العثمانية ص 280.

(3) من الواضح أنه كان للرافضة في زمن ابن أبي الحديد سطوة كبيرة في بغداد خاصة حيث كانت الصدارة العظمى لابن العلقمي الرافضي ، ولذا فإن أبي الحديد بالرغم من اتجاهه الاعتزالي أفسح عدة صفحات من كتابه الشرح لآراء الإمامية التي يخالف بعضها المعتزلة ، وذلك دون أن يجرؤ على انتقاصها أو تكذيبها !! لولا أنه كان في بعض الأحيان ينزع لاعتزاليته العقلية ليعبر بآراء مخالفة ظاهرها الرفق واللطف ،ومن ذلك موقفه من روايات الإمامية حول إخبار علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالأمور الغيبية ، حيث قال : "وقد وقفت له على خطب مختلفة فيها ذكر الملاحم فوجدتها تشتمل على ما يجوز أن ينسب إليه ، ووجدت في كثير منها اختلالاً ظاهراً ، وهذه المواضع التي أنقلها ليست من الخطب المضطربة ، بل من كلام له وجدته متفرقاً في كتب مختلفة". انظر : 228/10.

(4) تثبيت دلائل النبوة 535/2-537.

مع عائشة رضي الله عنها إلى البصرة ، فيعجب ويقول : "ما ظننت أنهما يفعلان هذا ؟" ويسأل عن أخبار معاوية –رضي الله عنه– وأخبار أهل الشام من القادمين ومن لديهم الأنباء !! ويعلن أنه ما كان يظن أن يفعل طلحة والزبير ما فعلاه بعامله على البصرة !! وعندما يصير إلى الربذة "يطلب دليلاً يهديهم الطريق ، ويقول : "من له هداية بذي قار يهدنا ويعرفنا الطريق "فيأتيه رجل يقول له : "أنا من أهدى الناس هنا بذي قار" فيسير الإمام علي –رضي الله عنه– بين يدي الرجل حتى يأتي إلى ذي قار . فأين العلم الشامل هنا [1] ؟ وكل هذه الوقائع تنفي عند الهمذاني الصورة التي ينسجها الرافضة من الأدلة "استشهادهم القصد والضمير والغيب ، وجعلهم يوازن الظاهر والشائع "في الوقت الذي يستشهد خصومهم العيان والإجماع وما عليه الوجود [2] ، وهذا الأسلوب في الاستدلال يظهر مدى التفاوت الصارخ بين منهج المعتزلة الذي يعتمد العقل مطلقاً ، ومنهج الرافضة الذي يهمل العقل ويستثنيه ، الأمر الذي ساعد كثيراً في نشأة الخرافات عندهم وأعان على تقبلها في وسطهم !! وليست مسألة الإمام الثاني عشر في سرداب بسامراء وعودته المأمولة في يوم ما بشخص المهدي المنتظر عند الرافضة سوى واحدة من تلك الخرافات التي برروا بها انقطاع سلسلة الأئمة [3] ، كما توقع ذلك الجاحظ حين رد على مزاعمهم في القول بأن الإمامة لا تصلح في الأخوة ، ولو صلحت في الأخوة كانت تصلح في ابن العم ، ثم إنها دنت من الأرحام بعد ذلك فصارت لا تصلح إلا في الولد ، وفي هذا القياس أنها بعد أعوام لا تصلح إلا ببقاء الإمام نفسه آخر الأبد . وهذا هو علة أصحاب المناسخة وأنت رافضي ، ولم يكن هذا عندك . فاهد إلي الآن من خالص التوتياء كما أهديت إليك باب التناسخ " [4] !!

وتبلغ سخرية الجاحظ من معتقدات الرافضة الخرافية ذروتها عندما يتناول الجاحظ قولهم أن عنقاء مغرب ستظللهم بجناحيها فيرد عليهم : "وخبرني عن عنقاء مغرب ، وما أبوها وما أمها ، وهل خلقت وحدها أم من ذكر وأنثى ، ولم جعلوها عقيماً وجعلوها أنثى ، ومتى تمهد لذلك

---

(1) تثبيت دلائل النبوة 540/2.

(2) الجاحظ، الرسائل السياسية ، رسالة العثمانية ، ص297.

(3) الجاحظ، الرسائل الأدبية، رسالة التربيع والتدوير ص 471.

(4) المصدر السابق ص 471-472.

الصبي ، ومتى تظلل بجناحيها شيعة الإمام ، ومتى يلقى في فيها اللجام ، ومتى يباع له الكبريت الأحمر ، ويساق إليه جبل الماس" [1] !! ولعل سخرية الجاحظ واستهانته بعقلية الشيعة هي التي جرأته على دعوتهم لترك التشيع في قوله : "فالزم نفسك قراءة كتبي ولزوم بابي وابتدئ بنفي التشبيه والقول بالبداء ، واستبدل بالرفض الاعتزال" [2] . ولقد أشار المقدسي لبعض الخرافات التي نسجتها الرافضة حول الأئمة كاعتقادهم بأن علياً رضي الله عنه يعلم كل ما يحتاج الناس إليه وكذلك نسله ، وهم معصومون لا يجوز عليهم السهو والخطأ والغلط [3] !! ومثل اعتقادهم بأن محمد ابن الحنفية مقيم في إحدى الجبال يأتيه رزقه بكرة وعشيا [4] !! ؟ واعتبر ذلك كله غلواً شديداً وقولاً عظيماً وأساطير بعيدة [5] .

أما على صعيد الأديان ، فقد وجه المعتزلة انتقادات لاذعة للأقليات الدينية التي كانت تتألف من اليهود والنصارى والمجوس ، حيث كانت رغبة المعتزلة في نشر الإسلام وتوطيد دعائمه الأساس الذي حمل المعتزلة على التصدي لدحض حجج تلك الأقليات في هجومها على الإسلام . وقد أدى ذلك بدوره إلى إقبال المعتزلة على دراسة تلك الأديان بهدف إثبات فشلها ونقض الانحرافات التي قامت عليها . وكان من بين المآخذ التي سجلها المعتزلة على النصارى سهولة خداع العامة والتلبيس عليهم من رجال الكنيسة ، فقد انتقد الجاحظ ذلك القسيس النصراني الذي خدع العامة عندما زعم لهم بأن الصليب الذي في عنقه لا يحترق لأنه مأخوذ من العود الذي صلب عليه المسيح عيسى عليه السلام ، ففتن بهذا القول أناساً كثيرين ، وما فطن لحيلته سوى رجل أتى بعود من موضع آخر فأضرم فيه النيران فما احترق بل كان هذا العود ، وبحسب تعبير الجاحظ" أبقى على النار من صليبه" [6] وفي ذات الإطار انتقد الهمذاني الخرافات التي يبثها

---

(1) المصدر السابق ص 447.

(2) الرسائل الأدبية ، رسالة التربيع والتدوير ص 486.

(3) البدء والتاريخ 127/5.

(4) المصدر السابق 128/5.

(5) المصدر السابق 128/5، 127/5.

(6) الحيوان 310/5.

رؤساء الكنيسة حول الرهبان ليغروا بها السذج كما يزدادوا جهلاً وتعصباً للنصرانية [1] ، وتتبع أساليبهم في الخداع والتضليل كاشفاً سترهم حيث جعلوا لتلك الخرافات أعياداً ليخلدوا ذكرى رجالهم "فإذا تخلد وأثبت ومرت عليه الدهور وأتت عليه الأعصار ، ادعوا أنه شيء كان أصله بمشاهدة الأمم لأن الكذب فيما تقادم عهده أمكن ، وإنما يجعلون له ذكراناً وعيداً ويوماً بعينه لتتم الحيلة فيه ، وليظن من يسمع أنه ما جعل له عيد ويوم معلوم وتاريخ مؤقت محدود إلا وهو حق وله أصل ليتأكد الكذب ويتم التمويه ، وليتصل البر والصدقات على الرهبان في هذه الأعياد والفطناء من النصارى يقولون : "هذه الآيات والمعجزات إنما هي من احتيالات الجثالقة والرهبان ومن يبغض العمل ويفر من الكد" [2] . والخرافات المتعلقة بالمسيح عليه السلام عند النصارى كثيرة ، لكن المقدسي في استعراضه لها لا يرى أن هذا موضع الرد عليها [3] ، وإن كان قد علق على ذلك بكلمة مجملة هي قوله : "... وأقاويل مردودة لعنهم الله وقبح مذهبهم" [4] .

والمعتزلة في حرصهم على كشف الخرافات لم يقتصروا على الرهبان من بين النصارى ، بل تعدوه لأطبائهم الذين احتفظوا لهم بسمعة سيئة !! فهم في –نظر المعتزلة– لا يجيدون سوى الابتزاز والاحتيال عن طريق الظن والتخمين والإدعاء والتدليس [5] ، وإحدى المزاعم التي يذكرها الجاحظ تتجلى في قولهم بأن الذباب إذا ذلك به على موضع لسعة الزنبور سكن الألم وحل الشفاء !! وهذا عند الجاحظ وهم وكذب يدل على عدم صحته التجربة والمشاهدة والسماع ، حيث ينقل عن ثمامة بن أشرس قوله –ساخراً– بعد أن جرب تلك الوصفة بعشرين ذبابة : "فلم يبق في يدي إلا أن يقولوا –أي الأطباء– إن هذا الزنبور كان حنقاً غاضباً ، ولولا هذا العلاج لقتلتك " [6] !!

ولا يكف الجاحظ عن تتبع أية مزاعم تنسب للعلم قاصداً بذلك فضحها ، والتشهير بها

---

(1) تثبيت دلائل النبوة 202/1.

(2) تثبيت دلائل النبوة 207/1.

(3) البدء والتاريخ 42/4-46.

(4) المصدر السابق 46/4.

(5) الحيوان 327/5- 328، 365.

(6) المصدر السابق 364/5.

أمام العامة ليبتعدوا عنها ، ويشير ضمن تلك المزاعم إلى اعتقاد الأعراب بأن آكل الإنسان لأجزاء الحيوان مثل الكلية والطحال والكبد والرئة واللحم والشحم يقوي ما يضارعها من الأسماء في جسمه وهذا ما أغرى أحد أصحاب الجاحظ بالإقدام على الإكثار من ذلك "فانتفض بدنه ، وكاد يموت" [1] على حد تعبير الجاحظ .

ولقد حكم الهمذاني التجربة ودلالة العقل على دعاوى الأطباء ، هازئاً من زعم بعضهم عن وجود حية عمرها خمسة آلاف عام [2] !! وأنكر زعيمهم بأن الشيب ما هو إلا من عفن الرطوبات في أصول الشعر وذلك بقوله : "الخيول والطيور وغيرها من المخلوقات بيضاء ضربة ولا رطوبة " [3] كما نقض مزاعمهم في الخمر والماء محتجاً بتجارب المخلوقين إنساً وحيواناً ونباتاً [4] .

على أن حنق المعتزلة على أطباء النصارى له وجه آخر لدى الهمذاني ، إذ مما عابه على أكثرهم أنهم "يعتقدون أن الأدوية تفعل ، ولها طبائع تفعل الصحة ، وتنفي الأمراض ، وغير ذلك من الجهالات ، وينكرون النبوات ويكذبون الأنبياء ويستجهلون المسلمين وأهل الشرائع ، وينكرون الربوبية والبعث والنشور ، وعندهم من الجهل والحمق والعجب مالا يبالون بمن قتلوا من المرضى وأسقموا من الأصحاء" [5] .

هذا عن النصارى وأطبائهم عموماً ، أما عن المجوس فإن المعتزلة حملوا عليهم بشدة وهزئوا من اعتقاداتهم الفاسدة والخرافية فيما يتعلق بكيفية خلق البشر وزعمهم أنهم من ولد مهنة ومهنية اللذان تولدا فيما بين أرحام الأرضين ونطفتين ابتدرتا من عيني ابن هرمز حيث قتله هرمز [6] ، وليس أدل على جهل المجوس مما أورده الجاحظ منسوباً إلى زرادشت وهو صاحب مذهبهم من زعمه بأن "الفأرة من خلق الله ، وأن السنور من خلق الشيطان ، وهو إبليس ... ، فإذا قيل له : كيف تقول ذلك . والفأرة مفسدة .. ، والناس ربما اجتلبوا السنانير ليدفعوا بها بوائق الفأر ،

---

(1) الحيوان 174/6.

(2) تثبيت دلائل النبوة 632/2.

(3) المصدر السابق 632/2.

(4) المصدر السابق 635/2- 637.

(5) المصدر السابق 622/2.

(6) الجاحظ ، الحيوان 190/1.

فكيف صار خلق الضار المفسد من الله ، وخلق النافع من الضرر من خلق الشيطان ؟ قال : لأن السنور لو بال في البحر لقتل عشرة آلاف سمكة !! فهل سمعت بحجة قط ، أو بحيلة أو بأضحوكة ، أو بكلام ، يبلغ مؤن هذا الاعتلال ؟! فالحمد لله الذي كان هذا عقولهم واختيارهم » [1] .

وقد نظر الجاحظ في كتب المجوس فلم يجد فيها "مثل سائر ، ولا خبر طريف ، ولا صنعة أدب ، ولا حكمة غريبة ، ولا فلسفة ، ولا مسألة كلامية ، ولا تعريف صناعة ، ولا استخراج آلة ، ولا تعليم فلاحة ، ولا تدبير حرب ، ولا مقارعة عن دين ، ولا مناضلة عن نحلة ، وجل ما فيها ذكر النور والظلمة ، وتناكح الشياطين ، وتسافد العفاريت ، وذكر الصنديد ، والتهويل بعمود النسخ ، والإخبار عن شقلون ، وعن الهامة (والهمامة) و (كله) هذر وعي وخرافة ، وسخرية " [2] ثم انتهى إلى القول ساخراً وناقداً " فأي كتاب أجهل ، وأي تدبير أفسد من كتاب يوجب على الناس الإطاعة ، والبخوع بالديانة على جهة الاستبصار والمحبة ، وليس فيه صلاح معاش ولا تصحيح دين [3] !؟ .

والجهل هو مصدر الشرور عند المعتزلة ، إذ هو نقيض المعرفة ، والهمذاني حين يذكر ادعاءات ماني المجوسي في أجسام السماء والأرض كقوله إنها بصيرة سميعة حساسة دراكة ، فإنما يورد ذلك على سبيل الاستدلال به على جهله وجهل أتباعه ومن قال بقوله [4]. وذلك حسب تعبيره .

وفي رأي المقدسي فإنه لا يوجد أكثر هوساً وتخليطاً من المجوس وذلك تعقيباً على ما زعموه من خرافات واعتقادات حول النار وأرواح موتاهم التي تعود إلى منازلهم [5] !! وثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المواجهة بين المعتزلة والمجوس قد خفت حدتها كثيراً زمن ابن أبي الحديد ، إذ على الرغم من عرضه لآراء المجوس في شأن مبدأ الخلق وإقراره بأن لهم خبط طويل في ذلك" ، إلا أن خرافاتهم في هذا الجانب لا تأخذ حقها من النقد والاعتراض [6] !!

---

(1) الحيوان 4/298-300.

(2) المصدر السابق1/57.

(3) المصدر السابق 1/57-58.

(4) تثبيت دلائل النبوة 2/641.

(5) البدء والتاريخ 4/24-27.

(6) شرح نهج البلاغة 1/84-85.

وعموماً فإن المعتزلة شقوا لهم طريقاً واضحاً في التعامل مع الخرافات والأساطير حيث أثاروا الشكوك فيها وأظهروا عدم رضاهم وقبولهم بها ، وكان لهم في ذلك جرأة في إبداء الرأي وإصدار الأحكام على ما رأوه تعدياً صريحاً على العقل وتجاوزاً لطبائع الأمور حتى ولو كان ذلك من المسلمات العقدية عند أهلها ؛ إذ لا قداسة عند المعتزلة لما خالف العقل واستهان به .

والواقع أن أسلوب المعتزلة هذا ، قد ساهم في الارتقاء بمستوى الكتابة التاريخية عندهم حيث اتسمت في جوانب منها بالجدية في الطرح والواقعية في التناول وهو ما سجل حضوراً واضحاً للفكر عندهم [1] .

ثانياً : أخبار الجن :

الجن عالم ثالث يضاف إلى عالم الملائكة والبشر ، خلقهم الله من نار ، كما قال عز وجل : ↓ ... ↑ سورة الحجر ، آية 27.

ولقد تواترت أخبار الأنبياء بوجودهم تواتراً معلوماً بالضرورة ، فلم تخالف طائفة من أتباعهم بذلك ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " إن وجود الجن قد تواترت به أخبار الأنبياء تواتراً معلوماً بالاضطرار ، ومعلوم بالاضطرار أنهم أحياء عقلاء ، فاعلون بالإرادة ، بل مأمورون منهيون ، ليسوا صفات ، وأعراضاً قائمة بالإنسان أو غيره كما يزعمه بعض الملاحدة . فلما كان أمر الجن متواتراً عن الأنبياء تواتراً ظاهراً تعرفه العامة والخاصة لم يكن لطائفة كبيرة من المؤمنين بالرسل أن تنكرهم [2] .

ولم تخالف المعتزلة بقية طوائف المسلمين في الاعتقاد بوجود الجن ، بل أقروا بذلك وأثبتوه [3]

---

(1) كان ذلك من ناحية أخرى قد أعطى للعقل سلطاناً على النصوص الشرعية (الكتاب والسنة) وهو ما ظهر أثره في آراء المعتزلة إزاء بعض القضايا العقدية . انظر : مبحث تأثير النزعة المذهبية على كتابة المعتزلة التاريخية .

(2) مجموع الفتاوى 10/19 .

(3) من ذلك الإثبات استدلال الجاحظ على وجود الجن بالآيات التي وردت في القرآن الكريم مثل قوله تعالى : ↓ ... ↑ سورة الرحمن الآية 74. وقوله تعالى : ↓ ...

، حيث رأوا أن الجن " مأمورون منهيون قد أمروا ونهوا ، لأن الله عز وجل يقول : ↓ [illegible]
[illegible] ↑ سورة الجن ، آية 33 .وأنهم مختارون "[1]. لكن المعتزلة نفوا أية قدرة للجن فأنكروا إمكانية إخبار الإنس أو خدمتهم لاعتقادهم بأن في ذلك فساد لدلائل الأنبياء التي منها الإنباء بما يؤكل وما يدخر[2] ، كما أنكروا انقلاب الشياطين في صورة الإنس لأن الله لم يجعل لهم إلى ذلك سبيلاً[3] . ونظراً لاعتقادهم هذا فقد فسروا الآيات التي تدل على

[illegible] سورة الحجر الآية 16، 17 وقوله تعالى : ↓ [illegible]
[illegible] ↑ سورة النمل ، الآية 39.

(1) الأشعري ، مقالات الإسلاميين 127/2.

(2) المصدر السابق 124/2 . ولشيخ الإسلام ابن تيمية تفسير يرد على ما يراه المعتزلة من التعارض الحاصل عندهم فيما لو أثبتوا وقوع الأخبار ، فيقول : "وبالنسبة للإخبار بالأمور الغيبية المشهودة والوقائع الماضية ، فإن الأنبياء عليهم السلام يخبرون منه بما لا يمكن للشياطين أن تخبر به ، كما في أخبار المسيح في قوله تعالى : ↓ [illegible] ↑ سورة آل عمران : آية 49 . "فإن الجن قد يخبرون بما يأكله بعض الأنس وبما يدخرون ، لكن الشياطين إنما تتسلط على ما لم يذكر اسم الله عليه ، كما إذا دخل الإنسان بيته فإنهم يدخلون معه ، وإذا أكل ولم يسم فإنهم يأكلون معه ، أو قد يدخر الإنسان شيئاً ولا يذكر اسم الله عليه ، فإن الجن تعرفه ، وقد تسرق الجن بعض الأموال أو المتاع مما لم يذكر اسم الله عليه ، كما إذا دخل الإنسان شيئاً ولم يذكر اسم الله على ما تقدم فإنه لا سلطان للجن على ذلك بسرقته أو ومعرفة مكانه ، والمسيح عليه السلام كان يخبر المؤمنين بما يأكلون ويدخرون مما ذكر اسم الله عليه والجن لا تعلم ذلك" انظر : النبوات ص : 400 – 402 بتصرف .

(3) المصدر السابق 128/2 . وقد أثبت شيخ الإسلام ابن تيمية إمكانية تصور الجن بالإنس فقال : "والجن يتصورون في صور الإنس والبهائم ، فيتصورون صور الحيات والعقارب وغيرها ، وفي صور الإبل والبقر والغنم والخيل والبغال والحمير ، وفي صور الطير ، وفي صور بني آدم" انظر إيضاح الدلالة في عموم الرسالة ص32 .

والإمام القرطبي يقول : "وقد جاء في رؤيتهم أخبار صحيحة ، ومنها حديث أبو هريرة الذي وكله رسول الله ρ بحفظ زكاة رمضان – وذكر قصة طويلة – وفيها : أن الشيطان كان يأتيه على صورة رجل فقير ، يحثو من الطعام، حتى رفع أمره إلى الرسول ρ وأخبره أن الذي يأتيه إنما هو شيطان" انظر : تفسير القرطبي 187/7 . والحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الوكالة ، باب إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجازه 487/4 .

أن الشيطان له قدرة على أن يؤثر في الإنسان بما يوافق مذهبهم ، ومن ذلك قول الهمذاني ما نصه : "وربما قيل : إن قوله : سورة البقرة : آية 275 .

وكيف يصح ذلك وعندكم أن الشيطان لا يقدر على مثل ذلك ؟ وجوابنا : أن مس الشيطان إنما هو بالوسوسة كما قال تعالى في قصة أيوب سورة ص : آية 41 . وإذا وسوس ضعف قلب من يخصه بالوسوسة فتغلب عليه المرة فيتخبط ، كما يتفق ذلك في كثير من الأنس إذا فعلوا ذلك لغيرهم" [1] . وقد شمل هذا التفسير بعض أحداث السيرة النبوية ، إذ على الرغم من ذكر المقدسي للرواية التي تشير إلى حضور إبليس في صورة شيخ جبلي، اجتماع رؤساء قريش في دار الندوة لما تمالوا على قتل الرسول ρ [2] ، إلا أنه يرجع تلك المشاركة إلى الوسوسة معللا ذلك بقوله : "وقد يقال لمن عمل بعمل إبليس هذا إبليس وكذلك لمن تكلم بكلام إبليس يوسوس إبليس بمثله" [3] !! وهو ما يعني نفي تلبس إبليس في صور أنسي . على أن وسوسة إبليس عند المعتزلة لا تعني عدم حدوث الضرر للإنس ، إلا أن ذلك لا يقع إذا احتاط المرء لنفسه فاستعاذ بالله منه ، وهو ما يدل عليه النص التالي للهمذاني في تفسيره لسورة الناس : "... لابد من وسوستهم من أن يكون ضرر يصح أن يتعوذ بالله تعالى منه ، وهذا يدل إذا تأمله المرء على قولنا بأن العبد مختار لفعله ، وذلك لأنه تعالى لو كان يخلق كل هذه الأمور فيه لم يكن لهذا التعوذ من معنى ، لأنه إن أراد خلق ما يضره فيه ، وخلق المعاصي فيه فهذا التعوذ وجوده كعدمه ، وإنما ينفع ذلك متى كان العبد مختاراً ، فإذا أتى بهذا التعوذ كان

---

(1) تنزيه القرآن عن المطاعن ص50 .

(2) البدء والتاريخ 168/4 .

(3) المصدر السابق 174/4 .

أقرب إلى أن لا يناله من قبل الجنة والناس ما كان يناله لولا ذلك ..." [1] .

ويفهم من النص أن المعتزلة لم يشاءوا أن يثبتوا للجن أي تأثير – باستثناء الوسوسة – لأن في هذا الإثبات مناقضة لقولهم بقدرة الإنسان على خلق أفعاله ، وذلك باعتبار نفيهم للقدر وهو الأصل الثاني من أصولهم التي قاموا عليها بنيانهم الذي بنوه .

ومن هنا اتخذ المعتزلة موقفاً متشدداً إزاء ما يروى من خرافات متعلقة بالجن ، تلك الخرافات التي ينقل الجاحظ عن أستاذه النظام تعليلاً معقولاً لشيوعها بين العرب ، يقول فيه: "وكان أبو إسحاق يقول في الذي تذكر العرب عن عزيف الجنان وتغول الغيلان ، أصل هذا الأمر ابتداؤه أن القوم لما نزلوا بلاد الوحش ، عملت فيهم الوحشة ، ومن انفرد وطال مقامه في البلاد والخلاء والبعد عن الإنس ، استوحش ولاسيما من قلة الاشتغال والمذاكرين. والوحدة لا تقطع أيامهم والفكر إلا بالمنى أو بالتفكير وربما كان من أسباب الوسوسة" [2] . ثم يقول أيضاً : "ومما زادهم في هذا الباب وأغراهم به ، ومد لهم فيه ، أنهم ليس يلقون بهذه الأشعار إلا إعرابياً مثلهم ، وإلا عامياً لم يأخذ نفسه قط بتمييز ما يستوجب التكذيب والتصديق ، أو الشك ولم يسلك سبيل التوقف ، والتثبت في هذه الأجناس قط . وإما أن يلقوا رواية شعر ، أو صاحب خبر ، فالرواية عندهم كلما كان الأعرابي أكذب في شعره كان أطرف عنده ، فصارت رواية أغلب ، ومضاحيك حديثه أكثر" [3] .

ويبدو أن الخرافات المتعلقة بالجن كانت تجد رواجاً كبيراً في زمن الجاحظ ، وهو ما يفسر كثرة إشاراته لها وحملته القوية عليها ، ومن تلك الخرافات التي انتقدها الزعم بأن الإبل خلقت من أعنان الشياطين وأن الكلاب كانت أمة من الجن مسخها الله [4] .

ويبلغ الجاحظ حد التهكم بأهل تدمر المؤمنين بأن قلعتهم بنتها الجن ، وذلك حين يرى أن

---

(1) تنزيه القرآن عن المطاعن ص385 – 386 . يلاحظ أن الجاحظ ينقل عن عمرو بن عبيد إمكانية صرع الجن للإنسان واستهوائهم له وذلك عن طريق المس الذي هو الوسوسة . انظر : رسائل الجاحظ ، كتاب البغال 372/2 – 373 .

(2) الحيوان 248/6 – 249 .

(3) المصدر السابق 251/6 – 252 .

(4) الحيوان 152/1 – 222 .

خير وسيلة تريحهم من التفكير والتحليل هي نسبة كل أمر عجيب إلى الجن عملاً بسنة المجهود الأقل[1] ..! ولا غرو فالجاحظ يرى في تصديق العامة لأفعال الجن تعطيلاً لملكة العقل وتدميراً لقدرته في التفكير والتحليل .

ويمضي الجاحظ في لهجته ساخراً هذه المرة من بعض البدو الذين لا يجرؤن في الليل على صيد النعامة أو الغزال لأن الجن قد تمتطي مثل هاتين البهيمتين[2] ، وكذلك يسخر من القول الشائع بأن الجن تسكن ديار عاد وثمود وطسم وجديس ، وكلها ديار أقوام درست وأصبحت أثراً بعد عين . كما ينتقد الزعم القائل بأن الجن تحمي تلك الديار من كل زائر ، وأن موضعها عامر بالنخل والعنب والموز والحب والشجر والثمر ، فإذا قدم لهم إنسان حثوا التراب على وجهه ، فإن لم يعد أدراجه عقروه أو قتلوه[3] !! ويعقب الجاحظ على مثل هذه الأخبار منكراً لها "والموضع نفسه باطل ، فإن قيل لهم دلونا على جهته ، أو أوقفونا على حده ، وخلاكم ذم ، زعموا أن من أراده ألقي على قلبه الصرفة حتى كأنهم أصحاب موسى في التيه" [4] .

وإذ يحمل الجاحظ على خرافات الجن يندد بسذاجة العامة في إيمانهم بأن بعض الناس مجذومين من الجن ، ويذكر حرص بعضهم في استحضار الجن للدخول في أجسامهم وفقاً لبعض الأفعال التي منها التبخر باللبان ، ومراعاة سير المشتري من السماء ، والاغتسال بالماء القراح ، وترك الجماع ، وتجنب كل الأطعمة الدسمة ، والتوحش في الصحارى ، والدخول في الخرابات[5]

---

(1) المصدر السابق 186/6 . وينبغي التنبيه إلى أن تدمر وما جاورها من بلاد الشام كانت ضمن مملكة نبي الله سليمان عليه السلام ، وتبعاً لذلك فإنه من غير المستبعد أن يكون هذا الاعتقاد صحيحاً طللا أن الجن كانوا مسخرين له وبإمكانهم عمل مثل ذلك ، وقد قال تعالى : [illegible] سورة سبأ : الآية 13 . والملاحظ أن خبر بناء الشياطين تدمر قد أورده أبو القاسم البلخي على سبيل الإقرار ، باعتبار ذلك تسخير من الله لسليمان عليه السلام : انظر : فضل الاعتزال ص108 .

(2) المصدر السابق 46/6 ، 225 .

(3) المصدر السابق 215/6 .

(4) المصدر السابق 216/6 .

(5) الحيوان 199/6 .

. والأمر عند الجاحظ في مثل هذا الخبر لا يحتاج إلى تعليق إذ يبدو الغاية منه إثارة الامتاع وهو ما يستقيم إجمالاً مع أسلوب الجاحظ في حديثه عن الجن ، على أنه حين احتفظ الجاحظ بروحه المرحة إزاء التعامل مع الأخبار ذات الشأن بموضوع الجن والتي اعتبرها كغيره من المعتزلة خرافات ، فإن المقدسي يحتفظ بسمته حين يعود لينهم القصاص بالمسئولية اللاأخلاقية إزاء العجائب التي وضعوها حول قصة إغواء إبليس لآدم عليه السلام ، وذلك حين يكتفي بالتلميح في قوله (زعم) وهو تعبير يدل على الشك في صحة الخبر[1] . في حين جمع ابن أبي الحديد ما يتعلق بالجن من أخبار في فصل عن مذاهب العرب وتخيلاتها وذلك باعتبارها (نكتة ممتعة) ساقه الموضع إليها[2] ، وهي وإن كانت كذباً إلا أنها تتضمن – في نظره – أدباً وإمتاعاً[3] .

لقد كان للموقف المبدئي الذي اتخذه المعتزلة من الجن أثره في تشكيل رؤيتهم حول الدور الذي أعطته العامة للجن في حياتها ، بحيث رفض المعتزلة الأخبار والروايات المتعلقة بالجن لزيفها الظاهر عندهم . واستناداً للنزعة العقلية فإن هذا الرفض كان الخطوة الأولى التي دفعت المعتزلة للبحث في أسباب تلك الظاهرة ومدلولاتها فأضفوا بذلك صفة العلمية على أبحاثهم التي كانت غايتها الوصول إلى الحقيقة التاريخية ، تلك الحقيقة التي يستند الوصول إليها عن طريق التحري والنقد والاستنتاج .

---

(1) البدء والتاريخ 95/2 .

(2) شرح نهج البلاغة 227/19 .

(3) المصدر السابق 256/19 .

ثالثاً : أخبار الحيوان :

لئن كان للمعتزلة موقف من الخرافات المنسوبة للجن جعلهم يرفضونها بالجملة ، فإن هذا الموقف اعتمد في المقام الأول على طبيعة نظرتهم للجن ، تلك النظرة التي نفت باستمرار أية علاقة مؤثرة في عالم الطبيعة المحسوس ، الذي يمثله على وجه الخصوص الإنسان، ذلك المخلوق الذي ظل في التراث المعتزلي حر الإرادة مستقل الفعل . ولقد كان لاهتمام المعتزلة بمبدأ حرية الإنسان أثره في ارتباط ذلك بالواقع ، حيث علق المعتزلة أهمية كبيرة على اكتساب المعرفة الحقيقية ، سعياً وراء فهم الواقع فهماً حقيقياً شاملاً وهو ما تطلب بحثاً واستقصاءاً وتحرياً ، وقد استخدم المعتزلة هذه الأساليب في الكشف عن كل ما من شأنه إفساد المعرفة الحقيقية فتصدوا بذلك لغرائب الأخبار مما لا يحققه عقل ، ومن هذه الأخبار التي تجرد المعتزلة للتنبيه عليها وتكذيبها قول الجاحظ : "والعوام تضرب المثل في الشدة والقوة بالكركدن ، وتزعم أنه ربما نطح الفيل فرفعه بقرنه الواتد في وسط جبهته ، فلا يشعر بمكانه ، ولا يحس به حتى تنقطع الأيام ، وهذا القول بالخرافة أشبه .

وأعجب من القول في ولد الكركدن ، ما يخبرنا به ناس من أهل النظر والطب وقراءة الكتب ، وذلك أنهم يزعمون أن النمرة لا تضع ولدها أبداً إلا وهو متطوق بأفعى ، وأنها تعيش وتنهش ، إلا أنها لا تقتل ، ولو كنت أجسر في كتبي على تكذيب العلماء ودارسي الكتب لبدأت بصاحب هذا الخبر ..." [1] !!

غير أن الجاحظ لم يترك هذا دون أن يعيب على بعض العلماء تساهلهم في نقل الأخبار دون تثبت وهو يشير لبعضها في قوله : "ومما أكتب لك من الأخبار العجيبة التي لا يجسر عليها إلا كل وقاح أخبار بعض العلماء وبعض من يؤلف الكتب . ويقرؤها ويدارس أهل العبر ويتحفظها ، زعموا أن الضبع يكون عاماً ذكراً وعاماً أنثى ، وسمعت هذا من جماعة منهم لا أستجيز تسميته ... وقد ذكرت العرب في أشعارها الضباع والذئاب والسبع والعسبار وجميع الوحوش والحشرات والأحناش ، وهم أخبر الخلق بشأن الضبع ، فكيف تركت ما هو أعجب وأطرف ، وقد ذكرت العلماء الضباع في مواضع من الفتيا لم تر أحداً ذكر ذلك .

وأولئك بأعيانهم هم الذين زعموا أن النمر الأنثى تضع في مشيمة واحدة جرواً وفي عنقه

---

(1) الحيوان 7/218 .

أفعي قد تطوقت به ، وإذا لم يأتينا في تحقيق هذه الأخبار شعر شائع ، أو خبر مستفيض ، لم نلتفت لفته" [1] .

وكذب الجاحظ ما يشاع بين الناس في زمانه من أحاديث حول الحيات وبلغ في استقصاء ذلك حداً جعله يشرف بنفسه على التحقيق من بعض ما قيل عنها فوجده باطلاً لا يستند لدليل[2] ، وكان يعلق على تلك الأحاديث بقوله : إنها تهاويل كثيرة وأحاديث شنيعة. [3].

ولم يشأ الجاحظ أن يكتفي بتوضيح موقفه من تلك الخرافات دون أن يذكر العلة التي وقع من أجلها الكذب في مثل هذه الأحاديث فيرده إلى رغبة التزيد في الرعب من الحية وفي تهويل أمرها ، معتقداً بأن لذلك سبباً قد يكون مرتبطاً بما نسبه إلى المحدثين من قولهم : "إن من أعظم ما خلق الله الحية والسرطان والسمك" [4] . والإشارة العرضية إلى المحدثين هنا حملت بين طياتها موقفاً لا ينبغي أن نتركه دون أن نعرج عليه ، فإن المعتزلة في سياق عداوتهم التاريخية للمحدثين ، وجدوا في بعض الروايات فرصة سانحة لهم في اتهامهم بالجهل[5] ، ومن الروايات التي عابوها عليهم واعتبروها خرافات ليس لها أساس ، الرواية التي تقول إن الوزغ كانت تنفخ على إبراهيم عليه السلام النار لما أراد قومه إحراقه ، ولذلك عاقبها الله بالقتل ، وقد أثارت هذه الرواية حفيظة الجاحظ ، حيث علق ساخراً : "ولم أقف على واحد منهم — أي المحدثين — فأقول له إن الوزغة التي تقتلها على أنها كانت تضرم النار على إبراهيم ، أهي هذه ، أم هي من أولادها فمأخوذة هي بذنب غيرها[6]؟".

---

(1) الحيوان 168/7 – 169 .

(2) المصدر السابق170/4.

(3) المصدر السابق 156/4-157.

(4) المصدر السابق 157/4.

(5) المصدر السابق 287/4.

(6) المصدر السابق 287/4-291.

والأمر بقتل الوزغ جاء على سبيل الاستحباب ، إذ وردت العديد من الأحاديث الصحيحة الحاثة على ذلك لكونه من المؤذيات ، ومن بين تلك الأحاديث قول النبي ρ : "من قتل وزغة في أول ضربة فله كذا وكذا حسنة ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة لدون الأولى ، وإن قتلها في الضربة الثالثة فله كذا وكذا حسنة لدون الثانية"

وقد رد المعتزلة بعض الأحاديث لاعتقادهم بمجافاتها روح المنطق والعقل ، ومن هذا القبيل إيراد أبو القاسم البلخي زعم بعض المحدثين أن المجرة التي في السماء عرق الأفعى التي تحت العرش !! ثم يعقب على هذه الرواية بالقول مستنكراً : "ومتى قال المسلمون أن تحت العرش أفعى وهل يجوز أن يكون هذا الأمر إلا من دسيس الزنادقة ليقبحوا الإسلام" [1] . وفي موضع آخر عبر البلخي عن عدم ارتياحه وإطمئنانه لما روي عن أن نفراً من يهود سألوا الرسول ρ عن من يحمل العرش فرد عليهم الهوام بقرونها والمجرة التي في السماء من عرقهم فشهدوا بنبوته ، وكان من تعليقه على ذلك قوله : "وهذا والله يقوله وقد أجمع المسلمون على أن الذين يحملون العرش ملائكة" [2] .

والكلام عن المحدثين يجرنا للكلام عن المفسرين ، إذ لم ترض المعتزلة ببعض تفاسيرهم التي اعتقدوا مخالفتها لروح العقل ، ومن ذلك ما تعلق بالآيات التي تتحدث عن طوفان نوح عليه السلام، حيث ذهب بعض المؤرخين إلى القول بأن السنور خلق من عطسة الأسد وأن الخنزير خلق من سلحة الفيل ، وقد كان ذلك لما تأذى سكان سفينة نوح بكثرة الفأر ، فشكوا أمرهم لنوح ، فسأل نوح ربه فأوحى إليه أن يأمر الأسد فيعطس ، "فلما عطس خرج من منخيره – زوج سنانير : ذكر وأنثى .. فكفياهم مؤونة الجرذان" ولما كثرت السنانير تأذى سكان السفينة من خرئها – أي رائحة نجوها – فشكوا ذلك لنوح ، فشكا نوح إلى ربه ، فأمر الله عز وجل أن يأمر الفيل فيسلح ، فسلح الفيل زوج خنازير فكفياهم مؤونة نجو السنانير"!!؟[3] . وبالتأكيد فإن كلاماً مثل هذا كان من العسير على المعتزلة إمراره دون تعليق ، وهو ما ظهر في قول الجاحظ : "وهذا الحديث نافق عند العوام وعند بعض القصاص ، وقد أنكرنا أن يكون الفأر تخلق إلا في أرحام إناثها من أصلاب ذكورها" [4] .

فالجاحظ بهذا يشك في ذلك لأن العلم لا يؤيده ، وحالة الشك هذه كانت لازمة من لوازم

انظر : مسلم ، الصحيح ، باب استحباب قتل الوزغ 237/14. وقد جاء عند البخاري أن الوزغ كانت تنفخ على إبراهيم عليه السلام . انظر : الصحيح ، كتاب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام 281/4.

(1) قبول الأخبار ، ورقة 14.

(2) المصدر السابق ، ورقة 15.

(3) الحيوان 347/1-348.

(4) الحيوان 348/1.

المعتزلة في رد الأخبار التي لا توافق العقل . لكن رد الأخبار الموسومة بالخرافات لم يتوقف عند المعتزلة بمبدأ الشك ، بل تعداه إلى البحث في أسباب الأمور ، من هذا الجنس تعليل الهمذاني لما زعمه بعض المنجمين من أنهم عملوا طلسماً للعقارب منعوا به دخولها بلاد حمص وإن دخلتها ماتت !! فهو لم يرفض هذا الخبر لكنه من مبدأ العلية الذي يرتكز عليه تفكير المعتزلة العقلاني في الحصول على المعرفة جعل ذلك خاضعاً لتدبير المولى عز وجل ، فقد يموت حيوان إذا صار في بعض الأماكن كما يحصل للجمال فإنها لا تعيش في بلاد الروم ورغم حرصهم على بقائها ، حتى قال من لا يعلم أن هذا من شدة البرد فقيل إن بلاد الترك أبرد وفيها جمال[1] .

ويواجه المقدسي الخرافات بالإقرار بأنها نتاج أساليب القصاص الرديئة ، التي جعلت من الخرافات البضاعة المفضلة لدى العوام فالحديث لهم "عن جمل طار أشهى إليهم من الحديث عن جمل سار" [2] . وهو لذلك يفضل التعامل مع الواقع دونما مبالغة العقول ، ويتجلى ذلك في استعراضه لبعض ملل البراهمة إذ يشير المقدسي بعبارة (زعمت) إلى إحدى الروايات التي تصور ملكاً من الملائكة له صورة بشر وله اثنا عشر رأساً منها رأس إنسان ورأس فرس ورأس ثور ورأس أسد ورأس نسر ورأس خنزير ورأس فيل[3] . ثم يختم مبحث بقوله : والاعتبار فيما حكينا من فضائحهم وجهلهم وسخافة رأيهم وكفرهم كفاية" [4] .

على أن ابن أبي الحديد الذي خاض كغيره من المعتزلة في موضوع الخرافات بدا مسالماً أكثر من الآخرين مع القصاص والعوام حيث لم يوجه لهم نقداً !! بل إنه تجاوز الإشارة إليهم حين اعتبر الخرافات من ظواهر الماضي البعيد في عرب ما قبل الإسلام .والشيء اللافت للنظر أن ابن أبي الحديد قد فطن لأوجه التشابه بين بعض الحكايات الخرافية عند الشعوب من حيث أصولها ، فالتبرك بالبقر عند الهند على اعتبار أنها ملائكة سخط الله عليها فأنزلها إلى الأرض ، يقابله تبرك عند العرب يقودهم إلى التوسل بها في طلب المطر إذا أجدبت الأرض وأمسكت السماء !! والمقطع الهام لابن أبي الحديد هو قوله : ... فلعل أوائل العرب حذو هذا الحذو ، وانتهجوا هذا

---

(1) تثبيت دلائل النبوة 178/1 – 179 .

(2) البدء والتاريخ 4/1 .

(3) المصدر السابق 12/4 .

(4) المصدر السابق 16/4 .

المسلك " [1] . ويلتقي ابن أبي الحديد مع نظرائه من المعتزلة في الحرص على سلامة العقل بتحريره مما علق به من الأوهام ، ويبدو هذا المسلك واضحاً في تصحيحه لبعض المفاهيم الخاطئة التي كانت منتشرة بين العرب ، مثل الزعم القائل بأن الجن تصد البقر عن الماء ، وأن الشيطان يمتطي قرني الثور ، فإذا نخس اقتحم الماء وتبعته البقر . حيث فند هذه الخرافة معللاً ذلك بقوله : "فإن كان ليس إلا هذا فليس ذلك بعجيب من البقر ... لأنه قد يجوز أن يمتنع البقر من الورود حتى يرد الثور كما تمتنع الغنم من سلوك الطرق أو دخول الدور الأجنبية حتى يتقدمها الكبش أو التيس ، وكالنحل تتبع اليعسوب ... ، ولكن الذي تدل عليه أشعارها أن الثور يرد ويشرب ولا يمتنع ولكن البقر تمتنع وتعاف الماء وقد رأت الثور يشرب ، فحينئذ يضرب الثور مع إجابته إلى الورود فتشرب البقر عند شربه ، وهذا هو العجب ..." [2] . !!

وهكذا لم يتوان المعتزلة في رد كل خبر لا تقبله عقولهم ولا يحققه الواقع ، وقد بلغت بهم الجرأة حداً جعلهم يواجهون فئات عدة في المجتمع منكرين عليه وضاربين عرض الحائط بالكثير من معتقداتهم الخاطئة التي قامت على أوهام استحالت إلى خرافات ، ويبدو أن أسلوب المعتزلة في السخرية والتهكم كان من بين الأسباب التي جرت عليهم النقمة وعرضتهم للمحن .

(1) شرح نهج البلاغة 227/19 – 228 .

(2) المصدر السابق 228/19 – 229 .

الحاسة التاريخية وربط الأحداث

أولاً : الجاحظ :

رافقت نشأة الكتابة التاريخية عند المعتزلة البدايات الأولى لحركة التدوين التاريخي في الإسلام ، حيث عاصر الجاحظ جيلاً من الإخباريين أضحت كتاباتهم المصدر الرئيسي للمؤرخين التالين ، ومن هؤلاء الإخباريين مواطنيه في البصرة أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 209هـ) وأبو الحسن علي بن محمد المدائني (ت 255هـ) اللذان قال فيهما ابن الخطيب البغدادي ما نصه : "من أراد الجاهلية فعليه بكتب أبي عبيدة ، ومن أراد أخبار الإسلام فعليه بكتب المدائني" [1] .

وكان من الواضح أن الجاحظ قد لاقاهما عياناً وأخذ عنهما مشافهة وهو ما كان يشير إليه كثيراً [2] ، ويبدو أنه قد اطلع على مؤلفاتهما إلى جانب آخرين أشار إليهم لما تحدث عن تقصير الإخباريين في تدوين التاريخ العباسي ، وذلك بقوله : "ولقد تتبع أبو عبيدة النحوي وأبوالحسن المدائني وهشام الكلبي والهيثم بن عدي أخباراً اختلفت وأحاديث تقطعت فلم يدركوا إلا قليلاً من كثير وممزوجاً من خالص" [3] .

وقد عكست طريقة الجاحظ في تنوع مادة كتبه ذات الأسلوب الذي درج عليه أولئك الإخباريون الجماعون من ناحية الاهتمام بشتى حقول المعرفة كالشعر والأخبار والحديث والتفسير وغيرها ... ، وفي هذا الصدد يقول معبراً عن نهجه : "متى خرج القارئ من أي القرآن صار على الأثر، ومتى خرج من أثر صار إلى خبر ، ثم يخرج من الخبر إلى الشعر ، ومن الشعر إلى النوادر ، ومن النوادر إلى حكم عقلية ومقاييس سداد ، ثم لا يترك هذا الباب ولعله أن يكون أثقل ، والملال إليه أسرع ، حتى يفضي به إلى مزح وفكاهة وإلى سخف وخرافة ولست أراه سخفاً إذ كنت إنما استعملت سيرة الحكماء وآداب العلماء [4]".

والواقع أن هذا النهج الذي اختطه الجاحظ لم يقتصر على ما طال من كتبه –كما أشار– بل تعداه لصغارها ، ففي رسالته الموسومة بالتربيع والتدوير يقول : "جعلت فداك ، إنما أخرجك

---

(1) تاريخ بغداد 54/12.

(2) طالع في ذلك مبحث مصادر المعتزلة التاريخية .

(3) البيان والتبيين 217/1-218.

(4) الحيوان 93/1-94.

من شيء على شيء ، وأورد عليك الباب بعد الباب ، لأن من شأن الناس ملالة الكثير واستثقال الطويل ، وإن كثرت محاسنه وجمت فوائده" [1] . وقد يضع الجاحظ مبرراً آخر لطلب الزيادة جاعلاً من الحاجة لاستدراك ما فات أو نقص سبباً في ذلك ، حيث يقول في رسالة (المعلمين) : " وقد تركنا في كتابنا ؛ فرجا لزيادة إن زادت ، ولاحقة إن لحقت ، أو نابتة إن نبتت ، ومن عسى أن ينتقل به الحذق من مرتبته إلى ما هو أعلى منها ، أو يعجز به القصور عما هو عليه منها إلى ما هو دونها ، إلى مكانه الذي إليه نقله ارتفاع درجة أو انحطاطها ومن لعلنا نصير على ذكره ممن غرب عنا ذكره ، وأنسينا اسمه ، ولم يحط علمنا به ، فنصيره إلى موضعه ، ونلحقه بأصحابه" [2] .

ومن الواضح أن فتح المجال لطلب التوسع والزيادة كان عائداً لثقافة الجاحظ الموسوعية التي استوعبت علوم ومعارف عصره ، وهي الثقافة التي سعى الجاحظ لتفريغها في قوالب موضوعات عامة وأخرى خاصة ، سار فيها –عموماً– على نمط واحد من حيث الاسترسال والانطلاق ، وكان لهذا الأسلوب أثره في وحدة موضوعاته وترابطها ، إذ أن سرد الأفكار على تلك الشاكلة قد حرم معظم كتاباته من التنسيق والتصميم والتسلسل المنطقي ، وكان الجاحظ يشعر بذلك ويعتذر أحياناً ، فهو يقول عند الكلام على باب من أبواب كتابه (البيان والتبيين) : وكان في الحق أن يكون هذا الباب في أول هذا الكتاب ، ولكنا أخرناه لبعض التدبير " [3] . كما يتكرر مثل هذا الاعتذار في غير موضع ، ففي رسالة (الأوطان والبلدان) يقول الجاحظ : "ولم يكن قصدنا في أول هذا الكتاب إلى ذكر هاشم ، وقد كان قصدنا الإخبار عن مكة بما قد كتبناه في صدر هذا الكتاب ، ولكن ذكر خصال مكة جر ذكر خصال قريش ، وذكر خصال قريش جر ذكر خصال بني هاشم " [4] . وقد يعد الجاحظ بأمر ثم يحاول الوفاء به في حينه ، فإذا عجز عن ذلك قدم له الأعذار ، مثل قوله بعد أن أخر الحديث عن طعن الشعوبية على العرب في اتخاذ المخصرة : "ولكنا أحببنا أن نصدر هذا الجزء بكلام من كلام رسول رب العالمين ، والسلف

---

(1) الرسائل الأدبية ص 472.

(2) المصدر السابق ص 220.

(3) 76/1

(4) الرسائل السياسية ، 109-110.

المتقدمين ، والجلة من التابعين " [1] .

وقد يبلغ الأمر بالجاحظ حد عدم الوفاء بما يعد به النسيان ، ومن ذلك ما عقد العزم عليه من الرد على جميع المسائل التي كان يثيرها النصارى ضد الإسلام ، وكان من بين تلك المسائل اتهامهم النبي ρ بأنه أخذ علمه الذي أودعه القرآن من غير الثقات وضرب النصارى مثلاً بأن فرعون لم يعش في زمن هامان [2] !! ويظهر أن محاولات الجاحظ المتكررة في الترتيب والانضباط الأسلوبي كانت كثيراً ما تصاب بالإخفاق ، رغم أنه كان يسعى في بعض الأحيان من أجل وضع تصور كامل قبل الشروع في الكتابة ، وهو ما يشير ابتداءً إلى رغبة واضحة في المنهجية ، وخير مثال على تلك المنهجية ما تلمحه في عدد من كتبه ورسائله كالبخلاء [3] ، والبيان والتبيين [4] ، والحيوان [5] ، والأوطان والبلدان [6] ، وطبقات المغنيين [7] والمعاش والمعاد [8] ، لكن ماعاب تلك المنهجية هو فتح الباب واسعاً للاستطراد .

وإذا كانت طريقة الاستطراد المترتبة على تداعي الأفكار تخل بوحدة الموضوع ، وهو ما أضعف الحاسة الفنية لدى الجاحظ ، فإن من الإنصاف القول بأن ابتعاده عن الاستطراد في بعض رسائله التي احتوت عرضاً تاريخياً قد شهد على أن لتلك الرسائل ترتيباً منسجماً مع الواقع التاريخي والتسلسل الزمني للحقائق التاريخية ، وهو ما تمثل في رسالة (ذم الكتاب) حيث عرض الجاحظ مفهوم وظيفة الكتاب منذ عهد النبي ρ حتى العصر العباسي ، وفي رسالة (النابتة) قدم نبذة تاريخية حول الخلافة منذ نشأتها حتى العهد الأموي ، على أن العصر الذي عاش فيه الجاحظ لم يعن كثيراً بما نراه اليوم من مستلزمات البحث العلمي ، ولذا فإنه ليس من الصواب الإقلال من أهمية مؤلفات الجاحظ العلمية بسبب ضعف منهجه فيما يتعلق بالنواحي الفنية ، خاصة وقد

---

(1) البيان والتبيين 5/2.

(2) الرسائل الكلامية ، رسالة في الرد على النصارى ص255.

(3) ص 18-19.

(4) 383/1-385.

(5) 25/1

(6) الرسائل السياسية ص 100.

(7) الرسائل الأدبية ص 220.

(8) الرسائل السياسية ص 69.

بذل جهده في المحاولة واعتذر عن تقصيره في ذلك .

والحق أن النظر إلى مؤلفات الجاحظ يكشف الضوء عن جوانب أخرى من منهجيته ، فإن ثقافته الموسوعية قد أسهمت في تفتح عقليته وتطورها ، مما أكسبه عمقاً في النظر إلى الحوادث وهو ما ساعده في استخراج قوانين وقواعد يعرف من خلالها بواعث الأمور وأسبابها ، وكان من ذلك رؤيته لمعاصريه من طائفة الشعوبية الذين رووا الأشعار والأخبار التي تحط من قدر العرب ، حيث قال : "وقد يكون أن يتقدح في قلوب الناس عداوات وأضغان سببها التحاسد الذي يقع بين الجيران والمتفقين في الصناعة ، وربما كانت العداوة من جهة العصبية فإن عامة من ارتاب بالإسلام إنما كان أول ذلك من رأى الشعوبية والتمادي فيه وطول الجدال المؤدي إلى القتال فإذا أبغض شيئاً أبغض أهله ، وإن أبغض تلك اللغة أبغض تلك الجزيرة ، وإذا أبغض تلك الجزيرة أحب من أبغض تلك الجزيرة فلا تزال الحالات تنتقل به حتى ينسلخ من الإسلام ، إذ كانت العرب هي التي جاءت به، وكانوا السلف والقدوة" (1). وترتب على تلك النظرة التي استخلصها الجاحظ أن شكك في الكثير مما يروى عن العرب من المبالغات في فقرهم وإملاقهم ، وكان مما قال : "والشعوبية والآزادمردية المبغضون لآل النبي ρ وأصحابه ممن فتح الفتوح وقتل المجوس وجاء بالإسلام تزيد في جشوبة عيشهم وخشونة ملبسهم وتنتقص من نعيمهم ورفاهة عيشهم وهم من أحسن الأمم حالاً مع الغيث وأسوأهم حالاً مع فقد السحاب " (2) .

ونظراً للثقافة الواسعة التي تحصلت للجاحظ فقد أصبح على معرفة بما يتعلق بماضي الأمة الإسلامية وحاضرها ، ومثل هذه المعرفة ساعدته على أن يكون أكثر سيطرة في منهجية بحثه وفي استنتاجاته وتعليلاته وتحقيقاته ، وكلما كانت الإحاطة بالمعرفة التاريخية كبيرة كان ذلك مؤدياً لتنمية الحس التاريخي لدى المؤرخ ، وهو ما دعا إليه المؤرخ ، وهو ما دعا إليه المؤرخون المعاصرون ، بقولهم يجب على المؤرخ أن يكون "ومن البدء إنساناً منفتحاً بأكمله على الإنسان وليس مستخفياً في ضوء فتيلة مكتبه ودولابه وبطاقاته" (3) ويجب عليه أن يكون "عارفاً بكل شيء

---

(1) الحيوان 220/7.

(2) البخلاء ص 209.

(3) مارو ، هـ. أ ، من المعرفة التاريخية ، ترجمة : جمال بدارن (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ط1، 1971م) ص84.

شاهداً لكل شيء قارئاً لكل شيء دارساً لكل شيء" [1] والجاحظ لزمه هذا الشرط وعمل به فحين رأى للنصارى في زمانه القدر والمكانة [2]، رغم سعيهم في نشر الزندقة بين المسلمين [3] !! انكب بحسه التاريخي على الماضي مستقصياً عن العلل فعاش بفكره وعقله العصر الذي تصدى للكتابة عنه حتى قادته تأملاته في الأحداث لطائفة من الأسباب جعلت النصارى أحب إلى المسلمين من غيرهم وأقرب مودة ، وقد فصل لنا الجاحظ أسباب ذلك مما هو مرتبط بوجود النصرانية بين ملوك العرب وبعض القبائل في الجاهلية إضافة إلى علاقات الجوار والاحترام المتبادل والتجارة مع الشام واليمن والحبشة التي كانت تدين جميعها بالنصرانية [4] .

وهكذا أعاد الجاحظ وصف حوادث الماضي كما حدثت فعلاً ، وهو عمل يتطلب دقة واستيعاباً ، وكما يقول العروي : "إن المرء لا يكسب الحس التاريخي إلا إذا رفض الحكم المسبق وتحاشى أخذ الحقبة التي يعيش فيها مقياساً للحكم على باقي الحقب ، إلا إذا اجتهد لإدراك عينية وخصوصية كل حقبة ، وهذا يعيد الاعتبار إلى عمل المفتشين على دقائق الأخبار ، ذلك العمل الشاق " [5] .

وفيما كان الجاحظ يصف أحداث الماضي كانت كتاباته تتسع بالربط بين الأحداث التاريخية وعقد العديد من المقارنات [6] ، كما هو الحال في مقارناته بين أبي بكر وعلي رضي الله عنهما في رسالته (العثمانية) [7]، وكما هي مقارناته بين بني هاشم وبني أمية في رسالته (فضل بني هاشم على بن عبد شمس) [8] وكما في تشبيهه قريش في نجدتها وشجاعتها بالخوارج [9] ، وكما في

---

(1) المصدر السابق ص 195.

(2) الرسائل الكلامية ، رسالة في الرد على النصارى ص 261-263.

(3) المصدر السابق ص 265.

(4) المصدر السابق ص 258-262. والجاحظ لم يستقصي الأسباب كلها ، وإلا فإن القرآن الكريم أشار لجانب من تلك الأسباب ، وذلك في مثل قوله تعالى : [illegible] سورة المائدة ، الآية 82.

(5) العروي ، د. عبدالله ، مفهوم التاريخ (المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط2، 1992م) ص 354.

(6) لكن تلك المقارنات كانت تستهدف الإثارة وبث روح العصبية .

(7) الرسائل السياسية ص 129-327.

(8) الرسائل السياسية ص 409-460.

(9) الرسائل السياسية ، رسالة الأوطان والبلدان ص 110-111.

مقارنته بين الكوفة والبصرة [1] ، وكما في مقارنته بين الفرقة والاختلاف في المغرب ومثيلتها في المشرق [2] ، ولقد قام الجاحظ بدراسات تاريخية مقارنة للتطورات المنحرفة والزنادقة من نسب يتمثل في الاتفاق في الدعوة إلى التسامح أو الصفح ، الرغبة في أكل الحبوب وعن أكل اللحوم ، التزهيد في النكاح ، الرهبة وتعظيم رؤساء الدين، ذكر السياحة [3] .

وكان لاهتمام الجاحظ بالأحداث المعاصرة دافعاً له في استقراء الماضي وربطه بالحاضر ، فإن الخلاف بشأن الإمامة بين الفرق مثلاً ، جعل الجاحظ يستلهم ما حدث من تعدد الولاة في الأندلس ليحذر من عاقبة تعدد الأئمة وخطورة ذلك على الأمة [4] . بل إن وعي الجاحظ بحاضره وحسه التاريخي بما يترتب على الحدث ألهمه أن يقول لأحد خصومه : "حتى ولو كنت إمام الرافضة لقتلت في طرفة ، ولو قتلت في طرفة لهلكت الأمة ، لأنك رجل لا عقب لك " [5] وقد حدث ما توقعه الجاحظ فعلاً ، فإن الرافضة انقطعت الإمامة عندهم بعد وفاة إمامهم الحادي عشر دون نسل [6] !!

كذلك ربط الجاحظ بين المكان والسكان ، فاهتم بتأثير البيئة على الشعوب ، وكان من قوله في ذلك : "وتسبت –أبقاك الله– عمل البلدان وتصرف الأزمان وآثارها في الصور والأخلاق وفي الشمائل والآداب وفي اللغات والشهوات والهمم والهيئات وفي المكاسب والصناعات ، على ما دبر الله تعالى من ذلك بالحكمة اللطيفة والتدابير العجيبة " [7] . ولم يقف الجاحظ عند حدود فكرته هذه بل دعمها بتجارب عاينها وأخبار تناهت إليه سجلها كلها في مؤلفاته حيث تكلم عن أثر البيئة على سكان إقليم بابل [8] وأثر ماء دجلة على سكان العراق [9] وأثر الهواء على

---

(1) المصدر السابق ص 115-116.

(2) المصدر السابق ص 115.

(3) الرسائل الكلامية ، رسالة في الرد على النصارى ص 265-266.

(4) الرسائل الكلامية ، رسالة استحقاق الإمامة ص 197.

(5) الرسائل الأدبية ، رسالة التربيع والتدوير ص 471.

(6) النوبختي ، فرق الشيعة ص 95-96.

(7) الرسائل السياسية ، رسالة الأوطان والبلدان ص 99..

(8) البرصان ص 48.

(9) الرسائل السياسية ، رسالة الأوطان والبلدان ص 115.

طباع الشعوب كالزنج والصقالبة والأعراب [1] .

كما ربط الجاحظ بين التاريخ والعلوم الأخرى بقصد تحقيق الأخبار والروايات وتثبيت الحقائق وتصحيح المشكوك فيها ، فهو مثلاً قد جمع في رده على أحد المجوس بين التاريخ والعلم الشرعي والجغرافية والفلسفة والطب والكيمياء إضافة إلى بعض إلمام بالفارسية [2] ،كما أظهر في غير هذا الموضع مقدرة على ربط التاريخ بعلم الإجتماع كما في رسالته (القيان) وعلم الاقتصاد كما في كتابه (البخلاء) وفي رسالته (التبصير بالتجارة) ، وكل هذه العلوم أفادت الجاحظ في عملية البناء التاريخي ، لكونها ساهمت في فتح ذهنه وتبصيره وجعله أكثر قابلية على دقة نقل المعارف وتسجيلها .

ولقد تميزت الحاسة التاريخية عند الجاحظ بتركيزها على الإنسان ودوره الفاعل في التاريخ ، وهو ما أكسب أبحاثه شمولية الطرح ، إذ لم يقتصر الأمر على جانب السياسة والحكم دون غيرها ، بل تعدى ذلك إلى كل ما له علاقة بالحضور الإنساني على الأرض ، كما نشهده في كتابه (الحيوان) الذي سجل فيه طائفة من المعارف الفلسفية والطبيعية والعقائدية والثقافية ، وكما نلاحظه في كتابه (البخلاء) الذي قيد فيه ملاحظاته الاجتماعية والنفسية .

والحس التاريخي عند الجاحظ كان مستوعباً لحركة التاريخ ودورانه ، فقد كان مدركاً للحضارات الأخرى وما احتوته من معارف وعلوم ، ولعله كان أول من أطلق فكرة أن الأمم المتحضرة إنما هي أربع عدداً وذلك حين أرجع أصول الأخلاق والآداب والحكم والعلم للعرب والهند والفرس والروم [3] ، والنص التالي يعد إقراراً من الجاحظ بدور الأمم الأخرى في التاريخ : "وقد نقلت كتب الهند ، وترجمت حكم اليونانية ، وحولت آداب الفرس ، فبعضها ازداد حسناً وبعضها ما انتقص شيئاً ...، وقد نقلت هذه الكتب من أمة إلى أمة ، ومن قرن إلى قرن ، ومن لسان إلى لسان ، حتى انتهت إلينا ، وكنا آخر من ورثها ونظر فيها " [4] .

ولقد تجلت حاسة الجاحظ التاريخية في حيوية الوصف والتصوير ، ووضوح العبارة واختيار

---

(1) الحيوان 4/70-71.

(2) المصدر السابق 5/66-71.

(3) البيان والتبيين 1/137.

(4) الحيوان 1/75.

اللفظ مع عفوية تنبئ عن تفاعل سريع مع الحدث ، فهو مثلاً عندما يضع إطاراً قابلاً للتطبيق في معرض احتجاجه بما لدى الرواة من أدلة على أحقية أبي بكر رضي الله عنه في الإمامة ، يقول : "إذا تفقدنا أخبارهم ، وأحصينا أحاديثهم وعدد رجالهم ، ونظرنا في صحة أسانيدهم ، كان الخبر في تقديم أبي بكر أعم ، ورجاله أكثر ، وإسناده أصح ، وهم بذلك أشهر ، واللفظ به أظهر ، مع الأشعار الصحيحة والأخبار المستفيضة" (1) . وعندما يكتب عن وصف حالة الأندلس في عهد ملوك الطوائف يقول : "كما جاءت الأخبار عن ملوك الطوائف كيف كانت الحروب راكدة وأمرهم مريج ، وللناس نهب ، ليس ثغر إلا معطل ، ولا طرف إلا منكشف ، والناس فيما بينهم مشغولون بأنفسهم ، ملوكهم من عز وبز ، مع إنفاق المال ، وشغل البال ، وشدة الأخطار بالجمع ، والتغرير بالكل" (2) .

والواقع أن الجاحظ كان متنبهاً لأهمية اللغة باعتبارها الوعاء الذي تنطق من خلاله المعرفة، وهي الأداة في فهم تراث أي حضارة من الحضارات ، ولذا فقد وقف من مترجمي ووراقي عصره المسئولين –في نظره– عن كثرة الخطأ الواقع في ترجمة ونسخ العلوم خاصة ، موقفاً انتقادياً جعله يقول :"فما ظنكم بكتاب يتعاقبه المترجمون بالإفساد ، ويتعاوره الخطاط بشر من ذلك ، أو بمثله ، كتاب متقادم الميلاد ، دهري الصنعة" (3) .

وهكذا نرى الجاحظ ذا حس تاريخي أعانه على تشكله فطنته وذكائه ، وكثرة اطلاعاته مع التجربة والسماع . وبعد أليس هو القائل : "العقل وإن اشتد مغرزه وثبت أواتيه وجاد نحته ، فإنه لا يبلغ بنفسه درك الغاية ، دون كثرة السماع والتجربة" (4) .

ثانياً : البلخي :

إلى جواري كتابي (مقالات الإسلاميين) و (قبول الأخبار ومعرفة الرجال) قدم البلخي مؤلفات أخرى كان أبرزها تاريخياً (محاسن خراسان) و (تاريخ نيسابور) و(تاريخ بلخ) و(محاسن

---

(1) الرسائل السياسية ، رسالة العثمانية ص 129 .

(2) الرسائل الكلامية ، رسالة استحقاق الإمامة ص 197 .

(3) الحيوان 79/1 .

(4) الرسائل السياسية ، رسالة العثمانية ص 146 .

آل طاهر)[1] . ومن أسف أن هذه المؤلفات أصبحت في عداد تراث المعتزلة الضائع والتي كان بالإمكان أن تساعد في توضيح منهج المعتزلة في الكتابة التاريخية . على أن فقدان تلك الكتب لن يمنعنا من القول بأن العناوين التي اختارها البلخي لمؤلفاته توحي بأن الرجل كان ذا وعي وحس بالتاريخ إذ أن تسجيل المحاسن والمآثر يندرج ضمن تخليد الذكر وهو عمل إنساني كان هدفاً من أهداف التاريخ ، كما أن اهتماماته بتواريخ المدن قد أضاف للكتابة عن الماضي بعداً مرتبطاً بالحاضر .

والأثران الباقيان للبلخي من حيث الموضوع يجسدان الحاجة المذهبية عند المعتزلة فالأول (مقالات الإسلاميين) كان الجزء المتبقي منه (باب ذكر المعتزلة) استذكاراً للتاريخ المعتزلي من أجل الوصول لعنصر المعادلة والتكافؤ مع تاريخ بقية الجماعات التي كانوا يتعايشون معها . فيما كان الثاني (قبول الأخبار ومعرفة الرجال) داخلاً ضمن صراع المعتزلة التاريخي مع المحدثين .

وفي نطاق تلك الحاجة يضبط البلخي مادة الكتابين في إيجاز وتركيز دون تكلف في الصنعة أو الاستطراد مع قدرة في الاستنباط والجمع والتنظيم ، معتمداً تبويب الكتاب الأول والذي يمكن اعتباره في عداد كتب التراجم على سني الوفيات وهي الخطة الأشهر والأقدم ، ومكتفياً بهذا التنظيم في ذكره لأرباب المذاهب ومؤلفي الكتب من المعتزلة[2] ، فيما تابع تنظيم بقية كتابه على أساس المدن التي كانت أسبق في ظهور الاعتزال من غيرها[3] ، وفي الكتاب الثاني يعتمد البلخي في أحد فصوله تبويباً معجمياً لأسماء الرجال[4] وهذا التبويب يعد قفزة هائلة نحو الموسوعية والتنظيم بدأت بدورها عبر كتب أولية وضعها بعض المؤلفين في تراجم شيوخهم ، ثم ما لبثت المعجمية أن أصبحت النهج التنظيمي الأول والأكثر شيوعاً في التأليف منذ مطالع القرن الخامس الهجري[5] ، والنوع الذي اختار البلخي السير عليه هو النظام المعجمي على أساس

---

(1) فضل الاعتزال ، مقدمة المحقق ص 48، 51.

(2) فضل الاعتزال ص 64-74.

(3) المصدر السابق ص 75-114.

(4) قبول الأخبار ورقة 4.

(5) مصطفى ، التاريخ العربي والمؤرخون 427/1.

نوعية الرواة [1] ، وهو باب هام من أبواب علم الحديث لما يتصل به من جرح وتعديل [2] ، والكتابان أشبه بعمل المحدثين من حيث استخدام الإسناد في المرويات وهما رغم ما فيهما من فوائد تتصل بالتاريخ كالتعريف برجال الاعتزال ومشاركتهم السياسية وأماكن سكناهم ، إضافة إلى الجدل الدائر بينهم وبين أهل الحديث إلا أن ذلك يتصل أساساً بعلم الحديث .

وبالنظر إلى ما احتواه الكتابين فإن من المعتقد أن ثقافة البلخي كانت محدودة عكس ذلك التداخل والإحاطة بموضوعاته [3] ، كما عكسته كذلك رواياته التي تركها للتعبير عن مقاصدها دون تدخل بالشرح والتحليل والتعليل ، سوى بعضاً من تعليقات تعكس التشفي وعدم التقصي [4] .

وإذا كان من عمل مميز في هذا الشأن ، فهو أن البلخي قد عقد فصلاً في كتابه قبول الأخبار احتوى تصحيحاً لمعلومات تاريخية تتعلق بالسيرة النبوية وهي لروايات غالبها الضعف [5] .

واللافت أن حس البلخي كان محصوراً في دائرة الماضي استجابة لتحديات الحاضر ، كل همه إعادة كتابة تاريخ المعتزلة وخصومهم على نحو آخر مختلف !! ولقد عبر عن ذلك في كتابه قبول الأخبار بقوله لأحد خواصه : "خفت عليك أن تجاوز الحد في حسن الظن بأخبار كثير من المنتسبين إلى الحديث وأن تغتر بانتشار ذكرهم وبعد صوتهم عند أصحابهم" [6] .

ومن أجل هذا كان منهج البلخي انتقائي خال من الإنصاف قام على الجدل والتكهنات حيث تقبل كل ما يقال في خصومه بغض النظر عن عدم موافقته للواقع والعقل [7] ، طالما أنه يخدم الهدف الذي كتب من أجله !! وهو ما أفقد مادته الدقة والنزاهة الأمر الذي عكسته

---

(1) قبول الأخبار ورقة 174-205.

(2) مصطفى ، التاريخ العربي والمؤرخون 438/1.

(3) انظر مثلاً : ترجمته للجاحظ فقد عابها الاقتصار . فضل الاعتزال ص 73.

(4) مخطوطة قبول الأخبار ورقة 14-15، 29، 32.

(5) المصدر السابق ورقة 37-41.

(6) المصدر السابق ورقة 2.

(7) المصدر السابق ورقة 14، 43، 44، 46.

إحالاته الكثيرة على مجهولين [1] ، ويبدو ضعف الحاسة التاريخية عند البلخي واضحاً من خلال عدم اهتمامه بضبط مادته بالتواريخ سواء في التراجم أو في ذكر الحوادث ، لكنه كان يلجأ – كثيراً– إلى الشواهد الشعرية كأسلوب من أساليب الاستدلال على الوقائع التاريخية [2] .

وذاكرة البلخي يعتريها الضعف في بعض الأحيان [3] ، كما أنه يستخدم الإحالات على بعض كتبه رغبة في الاختصار وعدم الإطالة [4] .

ومما يعاب على البلخي أن حسه التاريخي كان واقعاً تحت تأثير الدعاية للاعتزال ، الأمر الذي قيده عن التفكير العلمي الرصين وأوقعه في إشكاليات التضخيم والتعميم وجعل مادته مبنية على الشك والظنون ، وهي من الأخطاء المنهجية الفادحة التي ينبغي على من يتصدى لكتابة التاريخ أن يحتاط لئلا يقع فيها ، ولعلّ من المناسب القول بأن البلخي قدم لكتابيه (ذكر المعتزلة) و(قبول الأخبار) بصورتين متناقضتين الأولى منها مغالية في المثالية والثانية متطرفة في السوء وكأنه قصد أن يجري مقارنة بين الطرفين المعتزلة من جهة والمحدثين من جهة أخرى ليخلص من ذلك بنصرة الفريق الأول على الفريق الثاني .

ثالثاً : الهمذاني :

شهدت الكتابة في تاريخ المعتزلة تطوراً هاماً على يد الهمذاني وذلك حين حاول إعادة صياغتها وفق ترتيب منسجم مع الواقع التاريخي والتسلسل الزمني ، حيث قسم طبقات المعتزلة إلى عشر ، بدأ كل منهما بالأكبر سناً غير أنه مما أخذ عليه أنه كان يشذ في بعض الحالات عن ذلك ، إما بسبب تعذر التحقق من قدر أعمار المترجم لهم [5]، وإما بسبب مكانة المترجم له العلمية [6] وهو ما يدل على ضعف الحاسة الفنية لدى الهمذاني ، الأمر الذي يشير إليه بوضوح

---

(1) فضل الاعتزال ص 66، 67، 69، 87، 89، 104، 117.

(2) فضل الاعتزال ص 65، 66، 67، 68، 115، 118.

-قبول الأخبار ورقة 45، 86، 125، 134، 140، 141، 154، 155، 157، 158، 172.

(3) فضل الاعتزال ص 88.

(4) المصدر السابق ص 75.

(5) المصدر السابق ص 286.

(6) المصدر السابق ص 304.

كتابه (تثبيت دلائل النبوة) حيث افتقدت أبواب الكتاب الترتيب التاريخي المنسجم مع الواقع ، فعلى سبيل المثال جاء الحديث عن الخلافة والإمامة قبل تتمة الأبواب المتعلقة بدلائل النبوة [1] ، والملاحظ في نطاق الترتيب أن الهمذاني لم يلتزم كذلك بالإبقاء على وحدة موضوعاته وتماسكها ، بل كان يعرج –كعادة القدماء- على كل ما يرى الحديث عنه ضرورياً ، وهو ما أوقعه في الاستطراد ، وإذا خلت (طبقات المعتزلة) من ذلك بسبب طبيعة المادة وخصوصية الموضوع فإن (تثبيت دلائل النبوة) قد برزت فيه تلك الخاصية على نحو ملحوظ إذ كثيراً ما كان يقع في الاستطراد ثم يعود إلى سياق موضوعاته ليقول : "ثم عدت إلى ما كتب عليه" [2] ، ثم رجعنا إلى قولنا في النصارى" [3] ، "ثم عدت إلى اليهود والنصارى فيما أدّعوه من الصلب وغير ه مما قدمناه" [4] ، ثم عدت إلى ما كنت بدأت به " [5] . والواقع أن خروج الهمذاني عن موضوعه الرئيسي إلى موضوعات أخرى ثانوية يؤدى إلى تشتيت ذهن القارئ بحيث يضعف القدرة على التركيز . وثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الهمذاني كان كثيراً ما يستعين بذاكرته في تدوين مادته التاريخية وهو ما نجد أثره في تراجمه في الطبقات حيث كان يبدأها على الأغلب بعبارات من مثل "يقال" [6] " حكى " [7] "ذكر" [8] "روى" [9] ، كما نرى أثر ذلك في التثبيت حيث يقع في مشكلة التكرار لبعض الأحداث [10] أو حيث يعترف بنسيانه لأسماء بعض الأشخاص [11]، أو

---

(1) تثبيت دلائل النبوة 302/1.
(2) المصدر السابق 76/1.
(3) المصدر السابق 119/1.
(4) المصدر السابق 232/1.
(5) المصدر السابق 469/2.
(6) فضل الاعتزال ص 230، 241، 250، 252.
(7) المصدر السابق ص 224، 227، 235، 243.
(8) المصدر السابق ص 227، 235.
(9) المصدر السابق ص 225، 229، 238، 242، 246.
(10) خاصية تبدو المرتبطة بظهور الباطنية في العالم الإسلامي ، غير أنه من الإنصاف القول بأن الهمذاني كان يأتي في كل مرة بذكر تفصيلات جديدة يتطلبها واقع الاستدلال الذي هو بصدده . انظر 597/2-612
(11) تثبيت دلائل النبوة 436/2.

يحيل على الغير بعبارات من مثل "والذي عند العلماء" [1] "وهو مذكور في كتب العلماء " [2] " ولقد قال العلماء من السلف" [3] "وأهل المعرفة يعلمون" [4] . "ولاشك أن هذا كله يعطي انطباعاً بضعف الذاكرة عند الهمذاني ويطرح تساؤلات عديدة حول جدية الأخبار التي يطرحها الهمذاني كتاريخ لافتقاده الاهتمام بإسناد مروياته .

وكسابقيه –الجاحظ والبلخي– فإن الهمذاني يفتقد روح الضبط التاريخي للوقائع أو الوفيات والولادات سواء في (الطبقات) أو في (التثبيت) إذ لا نكاد نجد تعييناً للوقت لحادث من الحوادث وكأن التاريخ محصور في الإخبار بالوقائع !! ولاشك أن الحس التاريخي يتطلب الدقة والإحاطة باعتبار أن التاريخ إنما هو علم "يبحث فيه عن الزمان وأحواله وعن أحوال ما يتعلق به من حيث تعيين ذلك وتوقيته" [5] .

وعلى أي حال فإن ما ذكر من ملاحظات فيما يتعلق بالنواحي الفنية لا يمكن أن يلغي القيمة العلمية الكبيرة لمؤلفات الهمذاني ، والتي صدرت عن ثقافة دينية وتاريخية واسعة لم تتحصل دون البحث والتنقيب والمناقشة .

ولقد كان من آثار ذلك اتجاه الهمذاني في كتابه (التثبيت) نحو الانفتاح على المذاهب والأديان مقارناً بينها تارة ورابطاً بين الأحداث التاريخية تارة أخرى ، فهو مثلاً يلاحظ أوجه شبه بين الرافضة وكل من اليهود والنصارى [6] ، كما يقارن بين الملاحدة والباطنية [7]، كما يلاحظ أيضاً ربطه بين الدراسات التاريخية وبين الدراسات الاجتماعية والدينية [8] .

---

(1) تثبيت دلائل النبوة 418/2.

(2) المصدر السابق 556/2.

(3) المصدر السابق 370/2.

(4) المصدر السابق 562/2-594.

(5) الكافيجي ، المختصر ص 327

(6) تثبيت دلائل النبوة 124/1 – 126 ، 223 ، 207/2 – 211 .

(7) المصدر السابق 596/2 – 614 .

(8) المصدر السابق 521/2 – 522 .

وقد برزت حاسة الهمذاني التاريخية في مواضع عديدة من كتاباته ، وذلك بعقد المقارنات بين أحوال المسلمين في عصر الخلفاء الراشدين وبين أحوالهم في عصر الخلافة العباسية الوسيط ، ومن ذلك أنه لما تحدث عن ظهور المسلمين وغلبتهم أعقب ذلك بذكر انكسارهم وذلهم لما انقضت سنة ثلاثمائة أمام الروم والقرامطة [1] .

ومن الجوانب الإيجابية في حس الهمذاني التاريخي بروز اهتمامه بأحداث عصره على نحو دقيق حيث ربط بينها وبين الماضي الذي كان يؤرخ لأحداثه ، وهو ما أعطى قيمة حقيقية لدراسة التاريخ ، ومن ذلك حديثه عن أوضاع المسلمين في زمانه . حيث سجل انتشار مذهب القرامطة بين بعض الكتاب وعمال السلطان [2] ، كما سجل اعتماد ملوك المسلمين بمصر والشام والعراق والجزيرة وفارس وما إلى ذلك على النصارى في الوزارة والكتابة والجهبذة بحيث أصبحت لهم "الرئاسة على المسلمين ، يجبون أموالهم ويأخذونها منهم بالضرائب الموضوعة على كل شيء مما لم ينزل الله به سلطاناً، فيذلون بها الإسلام وينفقونها في مكاره المسلمين" [3] . كذلك سجل الهمذاني أسماء بعض ملاحدة زمانه وأماكن سكناهم ممن ادعى التشيع وذكر أساليبهم وطرقهم في خديعة المسلمين وإفساد دينهم [4] .

واللافت للنظر أن الهمذاني كان يدون أحداث عصره بحرقة ومرارة لما رآه من تكالب الأعداء على المسلمين ، ومن تعليقاته التي تكشف هذا الجانب قوله "... فليس للإسلام قيم ولا ناصر بل كل السيوف عليه . فالله المستعان" [5] . وهو ما يدل على تفاعل مع المشاهدات .

ويتميز أسلوب الهمذاني بالربط المحكم والمتسلسل لبعض الموضوعات ، حيث تحدث عن الإمامية في إدعاء النص على علي بن طالب ، وتابع التطور الزمني لفكرة النص وكيفية نشأتها[6] .

---

(1) تثبيت دلائل النبوة 334/1 – 344 .

(2) المصدر السابق 42/1.

(3) المصدر السابق 191/1 – 192 .

(4) المصدر السابق 594/2 – 596 .

(5) المصدر السابق 42/1 .

(6) تثبيت دلائل النبوة 212/1 – 232 .

كما أنه يجيد الربط بين العلل والأسباب[1] .

كذلك فإن أفق الهمذاني التاريخي يتسع ليستوعب تاريخ النبوات السابقة ، حيث تابع التطور الزمني لتاريخ النصرانية منذ عيسى عليه السلام وحتى عصره [2] .

والهمذاني ذا حس فكري وقاد ، يتميز بالذكاء والفطنة ، فهو نظر إلى النصرانية على أنها امتداد للحضارة الرومانية وعقائدها بما فيها عقيدة التثليث[3] . ولقد عبر عن ذلك بجملة تدل على حيوية التعبير وهي قوله : "فلا تجد إلا النصارى ترومت ولم تتنصر الروم" [4] .

ويذكر في هذا المقام استحضار الهمذاني للأحداث وارتباطها بفكره على الدوام ، حيث كان يستخلص منها حججه وبراهينه ، ومن ذلك أنه لما تحدث عن زهد الرسول ρ وصحابته من الخلفاء الراشدين وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين ، أعقب ذلك بقوله : "....فإن من تخلق للناس وتصبر خوفاً منهم واتقاء لهم ومدارة لهم ، إذا قدر وتمكن تغير وزال عما كان ، وظهر مكنونه ، فلما دام أمر رسول الله ρ وهؤلاء واتصل على طريقة واحدة ، علم العامل المتأمل أن سريرتهم كعلانيتهم ، وظاهرهم كباطنهم" [5] .

---

(1) ومن ذلك ما ذكره عن أسباب عداوة مدعي التشيع من الملاحدة للرسول ρ والخلفاء الراشدون الثلاثة الأول ، انظر تثبيت دلائل النبوة 63/1 ، 64 .

(2) المصدر السابق 91/1-210.

(3) المصدر السابق ، مقدمة المحقق 10/1.

(4) المصدر السابق 173/1 .

(5) المصدر السابق 34/1 .

رابعاً : المقدسي :

لعل المقدسي من بين المعتزلة هو الوحيد الذي أقدم على جمع آراءه حول مسائل التاريخ الأساسية في صيغة المذهب التاريخي المنتظم . فيما اكتفى البقية منهم بنثر آرائهم على شكل نصوص واستنتاجات يمكن الاعتماد عليها في عرض وتحليل معالم المنهج التاريخي عندهم .

ولعلّ إطلالة على كتاب "البدء والتاريخ" تكشف ماله من غرابة بين كتب التاريخ الإسلامية ، حيث يلحظ من خلال سرد مباحثه أنه يبدأ بمقدمة كلامية طويلة تستحوذ على سدس الكتاب ، ولو أعرضنا عنها لأمكن القول بأن ما تبقى من مادة الكتاب قد تم عرضه وفقاً لترتيب منطقي وتاريخي ، لولا ما شابه من إقحام بوضع فصل يتعلق بالجغرافية بين موضوعات الكتاب التاريخية ، وهو ما كان ممكناً تلافيه بإعادة صياغته في مقدمة الكتاب كتوطئة وتمهيد دون عناء ومشقة .

وقد راعى المؤلف إظهار الانسجام مع الواقع التاريخي والتسلسل الزمني في ترتيب الأبواب التاريخية التي تحدث فيها عن تاريخ ما قبل الإسلام ، ومع أنه ابتدأ بذكر الخليقة ثم بتاريخ الأنبياء على حسب ما ورد في التوراة جاعلاً من تاريخ الأنبياء المنطلق لتاريخ الإنسانية ، إلا أن إدراكه بالترتيب التاريخي للأمم التي عاصرت أو أعقبت بعض الأنبياء كقوم عاد [1] وقوم ثمود [2] قد برهن على استقلاليته وحسه التاريخي وهو ما أكدته من ناحية أخرى طريقته التي اتخذها في ترتيب حوادث التاريخ الإسلامي حيث سار على تتابع السنين لكنه كان ينتقي بعض الأخبار سواء في تاريخ ما قبل الإسلام أو ما بعده وفقاً لمفهوم خاص يقضي بعرضها كاملة ودون تقطيع ليعطي صورة واضحة متتابعة كما هو الحال عند ذكره لبعض الحوادث في التاريخ الفارسي مثل حادثة رستم وكيكاوس [3] ،" وحادثة هماي ودارا [4] ، وحادثة

....

...دارا والإسكندر [5] ، أو عند ذكره لبعض الحوادث في التاريخ العباسي كحادثة البرامكة

---

(1) البدء والتاريخ 31/3.

(2) المصدر السابق 37/3.

(3) المصدر السابق 147/3-150.

(4) المصدر السابق 150/3-152.

(5) البدء والتاريخ 152/3-155.

المشهورة[1] . وقصة بابك الخرمي[2] وإن كان ذلك كله على وجه الاختصار والإيجاز .

وتبرز قوة الحاسة الفنية لدى المقدسي كذلك مقدرته في ربط الأحداث التاريخية بعضها البعض في نسق واحد متصل دون انفراط ، ويبدو ذلك واضحاً في حديثه عن الفترة ما بين عيسى ومحمد صلوات الله وسلامه عليهما حيث اجتهد في حصر الحوادث التي حصلت فيها مستعيناً بالقرآن والسنة وما ورد فيهما من ذكر لبعض الحوادث المتفرقة في التاريخ مثل قصة صاحب الجنتين[3]، وأصحاب الكهف[4] ، وأصحاب القرية[5] ، وأصحاب الجنة[6] ، وقوم سبأ[7] .

كما قدم المقدسي موجزاً متكاملاً ومترابط الحلقات منطقياً عند معالجته للتاريخ الفارسي بدأ منذ الخليقة وأنهاه مع مولد النبي ρ[8].

ويلاحظ لدى المقدسي اهتماماً بضبط أعمار الأنبياء متوسعاً في ذكر الاختلافات الواردة فيها ، كما هو الحال مع أبينا آدم[9] ، ونوح[10]، وإبراهيم[11] عليهم السلام . ويظهر هذا الاهتمام كذلك على نحو آخر يتمثل في ضبط مدد حكم بعض الملوك كما فعل مع ملوك العجم (الفرس)[12] مع احتفاظه بالترتيب الزمني لمراحل التاريخ الفارسي[13] .

---

(1) المصدر السابق 6/104-106.
(2) المصدر السابق 6/114-118.
(3) المصدر السابق 3/128-129.
(4) المصدر السابق 3/129-130.
(5) المصدر السابق 3/131.
(6) المصدر السابق 3/131.
(7) المصدر السابق 3/131-133.
(8) المصدر السابق 3/138-195.
(9) المصدر السابق 3/11.
(10) المصدر السابق 3/19-20.
(11) المصدر السابق 3/53.
(12) البدء والتاريخ 3/138، 145، 150.
(13) المصدر السابق 3/138-173.

والحس التاريخي عند المقدسي يتميز بنظرته للزمن كوحدة متصلة الحلقات [1]، سعى فيها للربط بينه وبين النفس البشرية ، ربطاً محدداً ببداية ونهاية ، البداية هي التكوين الأول وخلق السماوات والأرض والإنسان ، والنهاية هي زوال الدنيا وقيام الساعة ، وما محاولته في تحديد عدد السنين ما بعد آدم عليه السلام حتى زمانه سوى صدى لهذه النظرة العميقة نحو التاريخ الذي هو مستودع الأحداث الإنسانية . ومن الواضح أن هذه النظرة هي التي ساقت المقدسي للاهتمام بربط الزمان بالمكان الذي يقيم فيه الإنسان العنصر الفاعل في التاريخ ، وهو ما يفهم من خلال تخصيصه لفصل كامل عن جغرافية العالم وتوزيع مساكن الشعوب فيه [2] . ومن المنطقي أن هذا الربط كان ولابد أن يساهم في زيادة ملاحظة الحوادث التي يتدبرها من جميع وجوهها ، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تمحيص النتائج من أجل فهم الوقائع كما حدثت . ويبدو أن هذا الفهم هو الذي أثار في المقدسي الاهتمام بالربط بين الأحداث التاريخية وعقد العديد من المقارنات وملاحظة أوجه الشبه بين الأحداث المتشابهة فهو يربط بين زمن نوح عليه السلام وزمن أحد ملوك الفرس لموافقة بعض أخباره [3] ، فهو يغمز من قناة الفرس حين يلاحظ أوجه الشبه بين ما حدث لبعض ملوكهم وما حدث لبعض الأنبياء !!؟ من مثل قوله في قصة أفريذون : " والقصة شبيهة بقصة مولد إبراهيم عليه السلام" [4] وقوله في موضع آخر" واعلم أن كثيراً من هذه القصة شبيه بأمر الأنبياء" [5] ، ويتكرر نفس الأمر في قصة رستم حين يقول :" وفي القصة مشابهة من قصة نمروذ " [6] . على أن المقدسي وهو يجري تلك لمقارنات كان يركز في تاريخه على الحوادث باعتبار علاقتها بالدين ، ولئن كانت تلك مزية عبرت عند المقدسي عن وجهة النظر الدينية الإسلامية عامة ، فإنه بخلاف ما تضمنه ذلك التاريخ من بيان للأديان القديمة ثقافياً وفلسفياً والخلافات المعتقدية بين مختلف فرق المسلمين ، فإننا لا نكاد نجد رصداً للجوانب

---

(1) المصدر السابق 12/1.

(2) المصدر السابق 145/2-146.

(3) المصدر السابق 49/4-104.

(4) المصدر السابق 23/3-24.

(5) المصدر السابق 3 /143.

(6) البدء والتاريخ 148/3.

الحضارية والإدارية والاقتصادية ، لكن هذه الحقيقة سرعان ما تتبدد إذا ما أدركنا بأن ما دونه المقدسي كان يندرج ضمن الهدف الذي وضعه لنفسه ، وجعله العمود الفقري لمؤلفه ألا وهو مبتدأ الخلق ومنتهاه وما بينهما من قصص الأنبياء وأخبار الأمم والأجيال وتواريخ الملوك والخلفاء [(1)].

واللافت للنظر أن مبتدأ الخلق ومنتهاه قد جعل حس المقدسي التاريخي محصوراً بين الماضي والمستقبل ، الماضي الذي ينتصر فيه الخير دائماً على الشر ، والمستقبل الذي تدل عليه النصوص الشرعية إيذاناً بنهاية الصراع لحساب المؤمنين [(2)] ، فيما تعكس أحداث عصره التي جاءت مقتضبة وسريعة ضعف الحس التاريخي بالحاضر ، ولعلّ ذلك عائد لزمانه، حيث عبر عن ذلك بقوله : "ولما نرى من فساد الزمان وأهله وتحرم طالع الإلحاد والنفاق وإعجاب كل ذي حرفين بنفسه لانتقاض العلماء ودروس آثارهم" [(3)] .

ولاشك أن هذه النظرة قللت من ملاحظة التطور الزمني لدى المقدسي وأضعفت جانب التفاعل مع المشاهدات [(4)] ، بل وساهمت في جعل تاريخه غير متوازن الأبعاد الزمنية حيث ازداد اختصاراً كلما تقدم فيه نحو عصره وهو ما مثل قصوراً كبيراً في تغطيته لحوادث الدولة العباسية .

إن الميزة الحسنة التي نراها في مؤلف المقدسي هي خوضه في الدراسات المقارنة المرتبطة بالأديان ، إذ بدا واضحاً أنه كان يسعى لتقريب الحقيقة –من وجهة نظره– وما يدور حولها من خلافات ليضعها أمام الباحثين مبيناً تصورات كل فرقة واختلافها عن الأخرى [(5)]، كما نلاحظ موقفه الموضوعي من عقد هذه المقارنات في قوله : "حكى أهل الإسلام" [(6)] "رؤية أهل الإسلام" [(7)] ولم يقل أقرب إلى ما نحن عليه ، وكأنه ليس واحداً من أهل الإسلام**!!**

---

(1) المصدر السابق 6/1.
(2) المصدر السابق 174/1.
(3) المصدر السابق 114/1.
(4) إن ما رصد من جوانب التفاعل على قلتها كان في سياق نظرة المقدسي المتشائمة . انظر : 176/1، 2/90-91.
(5) انظر مثلاً : 1/135-144، 169-181، 2/29-58، 141-158.
(6) المصدر السابق 40/1.
(7) المصدر السابق 8/2.

خامساً : ابن أبي الحديد :

لا يوجد في شرح نهج البلاغة تقسيم منطقي وتاريخي محدد ، فطبيعة موضوع الكتاب كانت لا تسمح بتنظيم مادته على نحو علمي مرتب ، ولهذا تداخلت عناوين موضوعاته مع بعضها البعض ، حيث انطوت جميعها في إطار السجال المذهبي المدافع عن المصالح المشتركة لكل من المعتزلة والشيعة ، والذي يرى في مرجعيته استمرارية لدوره التاريخي ، وهو ما أيده قبول ابن أبي الحديد لتكليف ابن العلقمي له بشرح نهج البلاغة [1].

على أن الشرح احتوى مادة تاريخية غزيرة ، حيث توافر لابن أبي الحديد الكثير من المصادر التي نهل منها رواياته بأسانيدها المختلفة ، والتي حفلت بتاريخ كان طابعه التوسع والاستقصاء ، بحيث غطى مساحات شاسعة من التاريخ الإسلامي الذي كان محل الصدارة ومركز الاهتمام . ولقد عبر ابن أبي الحديد عن منهج اتسم بالتنوع والاستطراد حيث "ذكر ما يتضمنه من السير والوقائع والأحداث فصلاً فصلاً ، .. ولوح إلى ما يستدعي الشرح ذكره من الأنساب والأمثال والنكت تلويحة لطيفة ، ورصعه من المواعظ الزهدية والزواجر الدينية ، والحكم النفسية ، والآداب الخلقية ، المناسبة لفقره .. " [2]. ولئن نمّ ذلك عن ثقافة تميزت بالاستيعاب والإطالة والقدرة على الحشد والتكييف ، فإنه بسط نفوذه الفكري على حاجته للمعرفة التاريخية من خلال الاختيار والتفسير والفهم ، من أجل تسهيل عملية التواصل التاريخي وتحقيق الدعاية اللازمة له .

وفي إطار الماضي عاش فكر ابن أبي الحديد ، حيث جعل من مادته مجالاً للدرس وموضعاً للتعاليق والهوامش ، غير عابئ بالحاضر والمستقبل ، إلا بالقدر الذي يتطلبه الشرح[3]. فالعبارة عنده تؤدي إلى التماس الشاهد لها ، والشاهد يفضي إلى قائله ، والقائل يفضي إلى ما جرى له من وقائع تاريخية . فإذا تعرض لنص يشير إلى ما حدث بين المسلمين من افتراق واختلاف اغتنمها فرصة للبحث في موضوع الخلافة جاعلاً من ذلك بداية الافتراق بين المسلمين ، وذاكراً ما يراه من مواقف بين كافة الأطراف المرتبطة بالموضوع كأبي بكر وعمر وطلحة والزبير رضي الله

---

(1) شرح نهج البلاغة 13/1-14.

(2) المصدر السابق 14/1.

(3) المصدر السابق 349/8.

عنهم ، وبني هاشم وبني أمية عارضاً وجهه نظر المعتزلة والشيعة من المسألة في قالب جدلي [1].

وكذلك الحال في سائر المادة التاريخية ، ويظهر أن رغبة ابن أبي الحديد في السرد المتواصل للحوادث وإيراده للشواهد المرتبطة بها إن دلت على ثقافة تاريخية واسعة ، فإنها أوقعته في تكرار الحوادث دون حاجة لذلك فأخبار السقيفة تتكرر في أكثر من وضع[2].وأخبار الخلاف بين الصحابة حول الإمامة هو الطابع المتكرر بين ثنايا الشرح [3]. ولئن عاب هذا النهج أسلوب الكتاب التاريخية عند أبي الحديد بإضعاف الحس الفني عنده ، إلا أن تعدد الروايات واختلاف المصادر وفر مجالات واسعة من الإغراق في التفصيلات والجزئيات وهو ما سمح بنوع من التكرار وإن كان بنسق آخر .

ويتضح من خلال الثقافة الواسعة التي تحصلت لابن أبي الحديد قدرته في استيعاب حوادث التاريخ حيث كانت ماثلة في ذهنه يستشهد بها في الحوادث المماثلة لها ، وقد قدم من خلال استقراءاته العديدة نماذج كان يسعى من خلالها على التدليل على صدقية مادته وعمق نظرته بعيداً عن مواطن الخلاف والتمذهب العنصري البغيض [4].

وتظهر ذاكرة ابن أبي الحديد في حيويتها وقوتها رافداً له في إجراء العديد من المقارنات التي دونها في كتابه الموسوعي ، بحيث مكنه ذلك من الوصول لبعض الحقائق ومعرفة بعض الأمور من مصادر شتى [5]. ومقارناته بين الروايات المختلفة حول بعض الأحداث [6]. لكن تلك المقارنات لم تكن لتساهم في تفتح عقلية ابن أبي الحديد التاريخية أو لتوسع من نطاق نظره لمختلف الروايات التي ضمنتها مصادر كان بإمكان ابن أبي الحديد الاطلاع عليها والاستفادة منها . وقد لا يخفف من مغالاة ابن أبي الحديد من توجهاته المذهبية واختياراته لمواد كتابه ، إحالاته على المصادر التي استقى منها مادته والتي كادت أن تقترب من مقولات الشيعة لولا بقايا من آراء ونظرات اعتزالية.

وعلى المستوى ذاته ظلت شروحات ابن أبي الحديد في دائرة نصوص الخطب المنسوبة لعلي

---

(1) شرح نهج البلاغة 173/6-209.

(2) المصدر السابق 135/1، 167-169، 174/6-209، 387-390، 26/7-32.

(3) المصدر السابق 126/1، 135، 167، 299، 5/9-19، 35-42.

(4) المصدر السابق 179/1-180، 199/3-216، 285/8-288، 290-347.

(5) المصدر السابق 309/1-313-314.

(6) المصدر السابق 68/9.

رضي الله عنه ، وكان من نتائج ذلك أن تم ربط المادة التاريخية ببعضها على أساس خدمة النصوص الواردة دون محاولة للتفلت منها أو كسر طوقها ، وعلى سبيل المثال فإن بعضاً من الحوادث الكبرى في التاريخ الإسلامي اقتطع من سياقاتها بالقدر الذي يؤكد المنزلة السامية والمتفردة لعلي رضي الله عنه في الفكر الاعتزالي والشيعي ، وذلك حين يزعم ابن أبي الحديد أن لعلي رضي الله عنه تنبآت بأخبار من أمور الغيب صدقتها الوقائع ، كما في وصفه للأتراك والتهويل من شأنهم : "كأني أراهم قوماً كأن على وجوههم المجان المطرقة، يلبسون السرق والديباج ، ويعتقبون الخيل العتاق ، ويكون هناك استمرار قتل حتى يمشي المجروح على المقتول ، ويكون المفلت أقل من المأسور .. فابن أبي الحديد يجير النص ليسقطه على وقائع معاصرة له مرتبطة ببداية الغزو التتري لبلاد المسلمين وكان مما زعمه في هذا الشأن ، قوله : ".. واعلم أن هذا الغيب الذي أخبر عليه السلام عنه قد رأيناه نحن عياناً ووقع في زماننا ، وكان الناس ينتظرونه من أول الإسلام حتى ساقه القضاء والقدر إلى عصرنا ، وهم التتار الذين خرجوا من أقاصي المشرق حتى وردت خيلهم العراق والشام . وفعلوا بملوك الخطا ، وقفجاق ، وبلاد ما وراء النهر ، وبخراسان وما وراءهما من بلاد العجم ما لم تحتو التواريخ منذ خلق الله آدم إلى عصرنا هذا ، على مثله" وإذا جاز لنا أن نسمي هذا الإدماج انضباطاً والتزاماً بخدمة النصوص ، فإنه والحال كذلك أظهر تفاعلاً مع الشرح بدت صورته في الكثير من المداخلات والتعليقات التي كانت ذات دلالة على استيعاب ابن أبي الحديد لهذا النوع من الثقافة الجدلية [1] .

---

(1) شرح نهج البلاغة 11/76-83، 12/319-385، 13/127-136، 208-210، 17/109-156.

الفصل الرابع

نقد منهج المعتزلة في كتابة التاريخ

1-ضوابط النقد التاريخي عند المعتزلة .

2-تفسير التاريخ عند المعتزلة .

3-موقف المعتزلة من المؤرخين المعاصرين لهم .

4-آراء بعض علماء السلف في المنهج التاريخي عند المعتزلة .

5-أثر منهج المعتزلة في كتابة التاريخ عند المؤرخين المحدثين .

"ضوابط النقد التاريخي عند المعتزلة "

ظهرت أولى بوادر المنهجية العلمية في تقصي الحقائق وتدوينها عندما اهتم المسلمون بسنة النبي ρ المتمثلة في قوله وعمله وتقريره والأحداث التي واكبت حياته ، وبهذا "ارتبطت نشأة علم التاريخ عند المسلمين بعلم الحديث من حيث موضوع البحث ومنهجه . أما الموضوع فقد كان يدور حول رواية أخبار الرسول ρ ومغازي المسلمين وسيرهم ، وأما المنهج فهو العناية بذكر الأسانيد وتوثيق الرواية عند سرد كل خبر" [(1)] .

وأصبح "السند" الأساس الذي تصل من خلاله الأحداث والأخبار والروايات فهو السلسلة التي تربطنا بالراوي أو مصدر الخبر وهو "الشهادة الزمنية التي تدل على اتصال النسب العلمي بين راوي الشيء وصاحب الشيء المروي حتى يثبت العلم بذلك على وجه الصحة"[(2)] .

ونظراً لحداثة نشأة الكتابة التاريخية وحاجتها الماسة لأسلوب معين في تدوين الوقائع التاريخية فقد ظل ارتباط المؤرخين بالسند فترة من الزمن ، وكان من بين أولئك المؤرخين الذين ظهر تأثرهم الواضح بمنهج الإسناد ، عروة بن الزبير (ت 92هـ) ومحمد بن مسلم ابن شهاب الزهري (124هـ) وابن إسحاق (ت 151هـ) والواقدي (ت 206هـ) حيث اعتبرت أبحاثهم البدايات الأولى لاهتمام المسلمين بالفكر التاريخي وكيفية تدوينه . على أنه ومنذ القرن الثاني الهجري برزت محاولات لفصل علم التاريخ عن علم الحديث وهو تطور قاده جمهرة من المؤلفين كانوا أقرب اتجاهاً نحو منهج الدراسات والبحوث التاريخية منه إلى مناهج وبحوث المحدثين ، وقد تمثل ذلك ضمن التخصص في الكتابة في موضوعات تاريخية مختلفة كالتأليف في الفتوحات الإسلامية والأنساب وأخبار الأمويين [(3)] ، ومع أن الإسناد ظل أساساً في الحصول على الأخبار وتدوينها إلا أن الملاحظة المباشرة دخلت كطرف مهم في التدوين ومهما يكن من أمر فإن الكتابة التاريخية طيلة القرن الثاني الهجري تولاها كتاب السيرة أو المغازي أو الإخباريين [(4)] .

وقد أتيح للتاريخ كعلم أن يشهد استقلالاً منفصلاً بظهور طبقات من المؤرخين في القرن

---

(1) الشرقاوي ، أدب التاريخ عند العرب ص 254.

(2) الرفعي ، مصطفى صادق ، تاريخ آداب العربية (دار الاستقامة ، القاهرة ، 1953م) 295/1.

(3) الشرقاوي ، أدب التاريخ ص 257- 259.

(4) الشرقاوي ، أدب التاريخ ص 259.

الثالث الهجري ، سعت إلى تدوين التاريخ بتسلسل الأحداث والمواقف ، واستوعبت البعد الإنساني في التاريخ من خلال نظرة كلية ، وهو ما يشاهد في أعمال كل من ابن قتيبة والبلاذري والطبري وغيرهم ... ، وكان لهذا التطور أثره في مناهج البحث التاريخي بعد ذلك حيث انتقل الاهتمام من الاعتماد على الرواية والاقتصار على المنقول إلى محاولة العودة إلى المصادر في أصولها الأولى ، وهو ما استتبعه بالضرورة البحث عن بدائل منهجية أكثر دقة تعنى بالوقائع والأحداث التاريخية وتخضعها لعملية تقييمية بهدف الوصول للحقيقة [1]، وكان من بين تلك البدائل النقد الذي جعل من الإدراك المباشر والنظر الحسي والنظر العقلي أداة طيعة في التعامل مع الوقائع والأحداث التاريخية ، لكن النقد لم يتخذ له شكلاً منهجياً عاماً يستوعب كافة الروايات والأخبار في سياق قالب تاريخي منظم حتى تبلور على يد ابن خلدون (ت 808هـ) .

ولقد اعتبر المنهج النقدي من مقومات مناهج البحث والدراسات التاريخية ، وغدا سمة من أهم السمات التي توصل إليها العلم في عصره الحديث لأنه هو الذي أضفى على التاريخ صفة العلمية ، فالنظرة الحديثة للتاريخ تعتمد على غاية وهي الوصول إلى الحقيقة تلك التي يرتكز في الوصول إليها على التحري والنقد والاستنتاج [2] .

ونظراً للفائدة التي تتحقق من وراء هذا المنهج فقد رأى بعض الباحثين أن العمل في التاريخ هو عمل نقدي قبل كل شيء [3] .

وهكذا أصبح المنهج النقدي جزءاً لا يتجزأ من عملية التدوين التاريخي ، وهو منهج كان للعقل دوره الأساس في صياغته وتقديمه ،ولقد كان للمعتزلة اهتمام واسع بممارسة النقد أفرزه كون العقل عندهم أساس كل معرفة ، فهو الذي يعرف ويدرك ، حتى لو اتخذ الحواس مصدراً أو طريقاً إلى المعرفة ، يقول الجاحظ :" وللأمور حكمان حكم ظاهر للحواس وحكم باطن للعقول ، والعقل هو الحجة" [4] . وبناءً على هذا فقد اعتمد المعتزلة على العقل في نقد الروايات التاريخية وأصبح هو وسيلتهم في الفهم والاستنباط ، وكان لهم في هذا منهج واضح تعامل مع

---

(1) المصدر السابق ص 276.

(2) حاطوم ، نور الدين وآخرون ، المدخل إلى التاريخ ص 469.

(3) لا نجلو ، سينو بولس ، المدخل إلى الدراسات التاريخية ، ضمن كتاب "النقد التاريخي" . ترجمة : د. عبدالرحمن بدوي ، (وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط 4، 1981م) ص469.

(4) الحيوان ص 207/1.

ناحيتين هما السند والمتن ، حيث ظهر تأثرهم بطريقة المحدثين في تناول الإسناد فيما بدت مساهمتهم في استقراء علم التاريخ عن طريق وضع قواعد لنقد المتن ؛ ومن أجل كشف مزيد من التفاصيل في هذا الجانب فإنه يتوجب القول ابتداءً بأن نشأة الكتابة التاريخية عند المعتزلة ظلت مرتبطة بسياقها العام عند المسلمين ، إذ كانت طريق الرواية والمشاهدة هما الوسيلتان الوحيدتان للتدوين وبالتالي فإن الأخبار المسموعة كانت تشكل الجزء الأكبر من مجموع مادة التدوين التاريخي حينذاك ، حيث كان المعتزلة يحثون على الإكثار من السماع لما بين ذلك والمعرفة من صلة "فالإنسان لا يعلم حتى يكثر سماعه" [1] "ولو لجأنا إلى قدر قوتنا ..." [2] وما ذاك إلا أن "كثرة السماع للأخبار العجيبة والمعاني الغريبة ، مشحذة للأذهان ومادة للقلوب وسبب للتفكير وعلة للتنقير ، وأكثر الناس سماعاً أكثرهم خواطر وأكثرهم خواطر أكثرهم تفكراً" [3] .

وعلى هذا فقد ظهر عند المعتزلة الاهتمام بالسند على تفاوت بينهم كثرة وقلة ، فالجاحظ الذي يظهر تأثراً بأساليب المحدثين في التعامل مع الإسناد ينقم على الرافضة جحودهم للأخبار المستفيضة ذات الأسانيد المختلفة وقبولهم للأخبار الشاذة التي يرويها المجروحون والضعفاء [4] ، ويعلق على بعض الأحاديث لعدم اتصال أسانيدها بقوله : "... فإن وجدتها متصلة لم تجدها محمودة ، وأكثرها جاءت مطلقة ليس لها حامل محمود ولا مذموم" [5] . كما أنه يأخذ على النصارى انقطاع أسانيدهم في رواية الأناجيل ليستدل بذلك على وقوع التحريف فيها [6] ، إذ يعد الانقطاع سبباً من أسباب الضعف في السند[7]. ولقد كان الجاحظ حريصاً على إسناد مروياته ، معولاً على من يثق فيه ممن شاهد وعاين ما يرويه ، ولهذا السبب كثيراً ما كان يأخذ بأخبار ذوي الصناعات وأهل التجربة في كل ما يتعلق بصناعتهم [8] ، وكان غالباً ما يشير إلى

---

(1) المصدر السابق 55/1.

(2) المصدر السابق 85/1-86.

(3) الجاحظ ، الرسائل الكلامية ، حجج النبوة ص 135-136.

(4) الرسائل السياسية ، رسالة في العثمانية ص 180-181.

(5) البيان والتبيين203/1.

(6) الرسائل الكلامية ، الرد على النصارى ص 270.

(7) ابن كثير : الباعث الحثيث 142/1، 143.

(8) انظر مثلاً : الحيوان 191/4، 303، 248/5، 257، 401/6.

مصادره ، فيقول : "قال ابن الأعرابي وأبو الحسن المدائني "[1] و "قال أبو عبيدة" [2] . و"حدثني الأصمعي" [3] .

ويبرز خاصية الاهتمام بالسند عند البلخي في معظم رواياته التي ضمنها كتابه " ذكر المعتزلة" و "قبول الأخبار" حتى أنه إذا لم يذكر السند اعتذر عن ذلك بقوله :" لم أحفظه في هذا الوقت " [4] ويبدو أنه قد أدرك تطرق الشك إلى تصديق رواياته ، ما دفعه إلى العمد في إسنادها إلى مصادرها حتى يبرء ساحته منها خاصة وأن الكتابين يصنفان ضمن كتب المعتزلة الداعية إلى نصرة الاعتزال ، وعلى أية حال فليس كل خبر يساق بسنده يكون مقبولاً إذ لابد من الكشف عن حال السند والنظر في رجاله [5] .

وبالنظر لأسلوب الهمداني في إثبات الأسانيد فإنه يفصل بين الأخبار وأسانيدها كما هو الحال في كتابه "فضل الاعتزال" لئلا يثقل مادة الكتاب بها ، لكنه لا يدعها دون أن يشير إلى رغبته في جمع الأسانيد مرة واحدة عند الفراغ من كتابه [6] ، ونظراً لطبيعة كتابه الآخر "تثبيت دلائل النبوة" فإنه لم يظهر اهتماماً بإثبات الأسانيد مكتفياً بالسرد الروائي المتصل .

والاهتمام بإثبات الأسانيد نجده كذلك عند المقدسي في كتابه "البدء والتاريخ" وعلى الأخص ما كان من روايات متعلقة بتاريخ الإسلام [7] ، غير أنه لم يجعل من ذلك شرطاً في كتابه لاعتقاده بأن عامة الأخبار التي أتى بها مستغنية بظهورها عن السند لشهرتها [8]!!

ويكاد شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد أن يكون من أكثر كتب المعتزلة اهتماماً بالأسانيد ، حيث ترد الأخبار مقرونة بأسانيدها ، وذلك من خلال النقل المباشر عن مصادر تهتم بهذا الأسلوب من التدوين ، وقد يبدو أن هذا الاهتمام من قبل ابن أبي الحديد كان هدفه توثيق

---

(1) المصدر السابق 128/2.

(2) المصدر السابق 122/2.

(3) المصدر السابق 126/2.

(4) فضل الاعتزال ص 88.

(5) السلمي ، منهج كتابة التاريخ ص 152.

(6) ص 213

(7) انظر مثلا : 131/4-139، 192، 71/5.

(8) 195/2.

رواياته لإكسابها قدراً من القوة والمتانة .[1]

ولقد فرق المعتزلة بين الأخبار بحسب الطرق التي وصلت بواسطتها ، حيث قبلوا ما جاء عن طريق التواتر والاستفاضة باعتباره يفيد العلم اليقيني الصادق بالضرورة ، فيما توقفوا عند ما جاء عن طريق الآحاد والأفراد باعتباره يفيد العلم الظني الذي يحتاج إلى أدلة وبراهين من أجل إثبات صحته ، وفي ذلك يقول الجاحظ : "واعلم أن كل علم بغائب كائناً ما كان، إنما يصاب من وجوه ثلاثة لا رابع لها ، ولا سبيل لك ولا لغيرك إلى غاية الإحاطات لاستئثار الله بها . فما غاب عنك مما قد رآه غيرك مما يدرك العيان ، فسبيل العلم به الأخبار المتواترة ، التي يحملها الولي والعدو ، والصالح والطالح ، المستفيضة في الناس ، فتلك لا كلفة على سامعها من العلم بتصديقها ، فهذا الوجه يستوي فيه العالم والجاهل . وقد يجيء خبر أخص من هذا إلا أنه لا يعرف إلا بالسؤال عنه ، والمفاجأة لأهله ، كقوم نقلوا خبراً ، ومثلك يحيط علمه أن مثلهم في تفاوت أحوالهم ، وتباعدهم من التعارف ، لا يمكن في مثله مثل التواطؤ وإن جهل ذلك أكثر الناس ، وفي مثل هذا الخبر ، يمتنع الكذب ولا يتهيأ الاتفاق فيه على الباطل . وقد يجيء خبر أخص من هذا ، يحمله الرجل والرجلان ، ممن يجوز أن يصدق ويجوز أن يكذب ، فيصدق هذا الخبر في قلبك ، إنما هو بحسن الظن في المخبر والثقة بعدالته ، ولن يقوم هذا الخبر من قلبك مقام الخبرين الأولين ، ولو كان كذلك بطل التصنع بالدين واستوى الظاهر والباطن من العالمين . ولما كان موجوداً في العقول ، أن قد يفتش بعض الأمناء عن خيانة ، وبعض الصادقين عن كذب ، وأن مثل الخبرين الأولين ، لم يتعقب الناس في مثلهما كذباً قط ، علم أن الخبر إذا جاء مثلهما جاء مجيء اليقين ،" وأما ما علم من خبر الواحد ، فإنما هو بحسب الظن والائتمان . هذه الأخبار عن الأمور التي تدركها الأبصار"[2] .

وعلى نحو مماثل يتابع الهمذاني الجاحظ في ماهية قبول الأخبار ، مصنفاً إياها لثلاث فئات

---

(1) طالع على سبيل المثال : شرح نهج البلاغة 392/2، 394، 399-، 441، 444، 448، 89/3، 91، 118-119، 122، 226/4، 324، 125/5-145، 98/7-99، 214/8-274.

(2) الرسائل السياسية ، رسالة المعاد والمعاش ص82-83.

تعد علماً ويصح أن يقال فيه صدق أو كذب أو لا صدق ولا كذب [1] ، وهو يعطي للخبر المتواتر صفة العلم الضروري الذي لا يقتضي دليلاً لتبيين يقينه ، ولا يتعلق به شك ولا شبهة كالخبر عن البلدان والملوك وما يجري هذا المجرى مما يعلم اضطراراً على أن لا يقل العدد الذي يحصل العلم بخبرهم عن خمسة [2] ، ويندرج ضمن الخبر المقبول عند الهمذاني الخبر الذي لا يعرف صدقه بالاستدلال وهو يقسمه إلى ثلاثة أصناف ، أولها : خبر ينقله من لا يجوز عليه الكذب ولا يختاره ، مثل خبر القرآن والسنة ، اللذان بهما تعرف وحدانية الله عز وجل وعدله ونبوة محمد ρ وما أشبه ، وثانيها : خبر يقترن به تصديق من تعلم أنه لا يجوز الكذب عليه ، ومن ذلك أن الخبر حتى لو أخبر به إبليس نفسه ولم يقترن به من جهة الله عز وجل أو النبي ρ التكذيب فهو خبر صدق ؛ وثالثهما : خبر تقترن به حال لو كان كذباً لما اقترنت به ولوقع عل خلاف ذلك الوجه . مثل الخبر الذي ينتفي عن نقلته التواطؤ واللبس لوقوعه من قبل العدد الكبير والظاهر المخبر وهو ما يسميه بالتواتر المكتسب [3] ، وفي أقسام الأصناف الثلاثة هذه لا يقتصر الأمر في النظر إلى حال الخبر بل يتعداه كذلك إلى النظر في حال المخبر بقصد التثبت من صحة الخبر كما هو الحال مع الكثير من الأخبار الدينية . كالمعجزات النبوية على سبيل المثال [4] .

ولا يخفى أن الأصناف الثلاثة السابقة تتيح مجالاً أوسع للنظر العقلي مما يجعلها تحظى بالقبول بنفس الدرجة التي للأخبار المتواترة .

وهناك أخبار الآحاد التي يضعها الهمذاني ضمن الأخبار التي تقود إلى الظن [5] ، ولكي تكون مقبولة فإنه يشترط لذلك شروطاً منها أن يكون المخبر غير معروف بالخلاعة والمجون[6] .

ويتضح من قبول المعتزلة للأخبار التي ترد عن طريق التواتر أنهم قد اعتمدوا الرواة الكثر المتباعدين سبباً في صحة الخبر ، ويبدو أن تسليمهم هذا كان قائماً على أساس ما لاحظوه من

---

(1) شرح الأصول ص 768.
 - المغني 319/15.
(2) شرح الأصول ص 768.
(3) المغني 338/15-339.
(4) المغني 339/15; 18/16.
(5) شرح الأصول ص 769.
(6) المغني 339/15.

طبائع الناس واختلاف عقولهم ، وفي ذلك يقول الجاحظ : "لم يكن بد من أن يطلع –الله– المعاينين على أخبارالغائبين ، وأن يسخر أسماع الغائبين لأخبار المعاندين وأن يخالف الله بين طبائع المخبرين وعلل الناقلين ، ليدل السامعين ومن يجيب من الناس ، على أن العدد الكثير المختلفي العلل ، المتضادي الأسباب ، المتفاوتي الهمم ، لا يتفقون على تخرص الخبر في المعنى الواحد ، وكما لا يتفقون على الخبر الواحد على غير التلاقي والتراسل إلا وهو حق، فكذلك لا يمكن مثلهم في مثل عللهم التلاقي عليه ، والتراسل فيه" [1] .

ومن هنا فقد رأوا استحالة الكذب في حق الجماعة إلا بالاتفاق وهذا لا يحصل للتباعد بينهم وعدم التشاعر [2] ، ولعل مقولة الجاحظ التالية تعبر عن ذات المعنى ، وذلك حين يقول: "الذين نقلوا التاريخ من المؤرخين ذوي مشارب مختلفة وعلل متباينة وأسباب متعددة وهو ما يجعل الاتفاق على الكذب في حقهم مستحيلاً في الخبر الواحد " [3] .

ولقد استدل الهمذاني بهذه القاعدة في دحض بعض الدعاوى ، ففي معرض رده على اليهود في دعواهم أن موسى عليه السلام شافه قومه (ستمائة ألف) بأن شريعته مؤبدة إلى قيام الساعة ، قال : "لو كنتم بذلك عالمين ، وكان اعتقادكم لذلك علماً ، وقد حجكم من لقيكم من أسلافكم لكنتم حجة على أهل زمانكم ، وكان يعلم ذلك بقولكم وأخباركم كل من شرح ذلك منكم ، فلما كنا بذلك غير عالمين فإن اعتقادكم بذلك ليس بعلم" [4] . وبالمثل في رده على النصارى من اعتقادهم بصلب المسيح عليه السلام وما ادعوه له من معجزات بعد مماته – على حد اعتقادهم– مثل قيامه من قبره وصعوده في السماء [5] !!؟

وبنفس الأسلوب ينقض الهمذاني دعاوى الرافضة باستخلاف النبي ρ لعلي رضي الله عنه ويرد عليهم كما رد على سابقيهم معتقداً أن بطلان دعاويهم أقوى وأظهر والأدلة العلمية أكثر لقرب عهده ولأن علياً رضي الله عنه لم يدعي ذلك لنفسه [6] .

---

(1) حجج النبوة 240/3-241.

(2) المصدر السابق 248/3.

(3) الرسائل ، العثمانية 21/4.

(4) تثبيت دلائل النبوة 124/1.

(5) المصدر السابق 124/1.

(6) المصدر السابق 125/1-126.

وهكذا يتخذ المعتزلة من الاختلاف بين الجمع الكبير المتباعد سبباً موجباً في تضعيف الخبر وعدم الأخذ به ، وهو عين ما فعله المقدسي لما نسب للفرس والمجوس اختلاف رواياتهم حول المدة بين آدم ونوح عليهما السلام ، حيث علق على ذلك بقوله : "والله أعلم وأحكم فليس لنا في كتاب الله الذي في أيدينا ولا في الخبر الصادق عن نبينا ما يوجب القطع عليه ويوجب اليقين بشيء منه فليس إلا الرواية كما جاءت وإجازة ما هو ممكن منها" [1] .

ولابن أبي الحديد موقف مشابه للمقدسي ، فالخلاف –مثلاً– بين الفرس والمجوس وما نقل عن الإخباريين بشأن عمر الدنيا ، يقتضي السكوت عنه لغموضه وعدم وجود إجماع حوله[2] على أن المعتزلة وهم يقللون من قدر الحوادث التي لا يحصل عليها إجماع ، يعتقدون بأن الوقائع التاريخية التي حصلت تستعصي على التغطية أو الكتمان حتى لو أرادت لها الجماعات أو الدول ذلك فإنها لن تقدر عليه ، والأمثلة التاريخية التي يسوقها الهمذاني في هذا الشأن عديدة ، منها حال الملاحدة والزنادقة الذين وضعوا أيام بني العباس كتباً للطعن في الربوبية وشتم الأنبياء ، وكانت دولة الإسلام آنذاك قوية فغم بعض المسلمين وساءهم وودوا أن ذلك لم يكن !! ومنها ما كان من قبل القرامطة في البحرين واليمن ، حيث عاثوا فساداً في الأرض وقد ساء المسلمين ذلك وودوا أن ذلك لم يكن !! وقد كان للروم والفرس والهند محاسن ومناقب لا يسترها ولا يكتمها أعداؤهم من المسلمين وإن ساءتهم ، وكذا للمسلمين والعرب من المحاسن والمناقب ما لا يقدر أعداؤهم من تلك الأمم على دفعه ، ولملوك بني أمية هفوات ومساوئ كانت متداولة في أيامهم وكذا لملوك بني العباس ، وكذا لملوك بني أمية محاسن لا يدفعها أعداؤهم من ملوك بني العباس "فتعلم من ذلك الدول والممالك والقهر والغلبة لا تغطي على الأمور التي قد كانت ووقعت ، وأن العقلاء لا يحدثون أنفسهم بكتمان معايبهم التي قد كانت وتحصلت وعلم الناس بها مرة واحدة ولا يحدثون أنفسهم بكتمان مناقب أعدائهم وإن ساءهم وغمهم" [3] .

وما يقرره الهمذاني في هذا الشأن يكاد يرتبط بمقولة الجاحظ "وأضعف العلل ما التمس بعد المعلول ، ونصبت له علماً على الموجود بعد الوجود ، وإذا تقدم المعلول علته والمخبر عن خبره ،

---

(1) البدء والتاريخ 2/154-155.

(2) شرح نهج البلاغة 10/348-349.

(3) تثبيت دلائل النبوة 1/129 – 131 .

استغنى عن الحاكم ، وظهر عوار الشاهد "[1] . فالوجود لا يحتاج إلى برهان ، وعامة الأخبار التي ظهرت شهرتها بين الناس حتى استفاضت لا تحتاج إلى السند لأنها تخبر عن ذاتها بذاتها كما يرى المقدسي وابن أبي الحديد[2] .

وبمثل هذه النظرة تعامل المعتزلة مع الأخبار ذات الأسانيد المشتهرة والمستفيضة بالقبول ، فاستعملوا إجماع المؤرخين في قضايا تاريخية كطريق لصحة الأخبار ، وكثيراً ما رأينا عبارات من مثل "وهو أمر موجود في جميع السير" [3] "الأثر المجتمع عليه من أصحاب السير والأشعار والأخبار" [4] ، "ولكن الأمور إذا جاءت من هاهنا وهاهنا كان اجتماعها دليلاً ..."[5] ، "اتفقت الرواة كلها" [6] "الأخبار تظافرت حتى بلغت حد التواتر" [7] .بل وعابوا واستنكروا على غيرهم عدم الاعتداد بهذا الإجماع ، كقول الجاحظ : "وهذا خبر نقله أصحاب الأخبار مرجئهم وشيعيهم إلا الروافض ، فإنهم لا يطاقون ، لأن من يجحد المستفيض الشائع بالأسانيد المختلفة في الدهر المتفاوت ويوجب على خصمه له تصديق الشاذ الذي لا يعرف ولا يدعيه إلا أهل الغلو من الروافض ، ممتنع الجانب ، عسير المطلب ، لا يطاق ولا يجارى"[8].

وهكذا اكتسبت الأخبار التي ترد عن طريق التواتر أهمية عند المعتزلة إذ كان لاستفاضتها في المجتمع المسلم ما جعلها بعيدة عن موقع التنازع والاختلاف ، فضلاً عن خروجها حتى من دائرة الشك ؟!! كما هو الحال مثلاً في خروج الدجال الذي وردت فيه الأخبار الصحيحة المتواترة كما يشير المقدسي[9] .

---

(1) الرسائل السياسية ، ذم أخلاق أهل الكتاب ص605 .

(2) البدء والتاريخ 195/2 .

-شرح نهج البلاغة 122/1 .

(3) الجاحظ : العثمانية ص145 .

(4) الجاحظ : العثمانية ص 202 .

(5) المصدر السابق ص191 .

(6) ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة 188/1 .

(7) المصدر السابق 440/2 .

(8) المصدر السابق 180 – 181 .

(9) البدء والتاريخ 186/2 .

ولكن لئن أعرب المعتزلة عن إقرار بما جاء من أخبار عن طريق التواتر كطريقة للتثبت ، فإن ما جاء عن طريق الأفراد أو الآحاد علق قبوله أو رد بقيام البينة على سلامة الخبر المنقول من غير تدخل روايه فيه بزيادة أو نقصان[1] ، وهو ما تطلب التوقف عند الراوي والفحص الدقيق عن حاله[2] ، ولقد تنبه المعتزلة مبكراً لخطورة الدور الذي مارسه بعض الرواة في قلب الحقائق وتشويه الأخبار[3] ، حيث رأوا في التاريخ متسعاً لآراء وأقوال الناس فكل يضرب فيه كيفما يشاء[4] !!؟

ونظراً لاعتقادهم بمسئولية الراوي فيما يرويه فقد دعوا إلى تفقد شخصه من حيث السبب أو العلة التي تدفعه لذكر الحقيقة[5] . الأمر الذي يعني تشخيص الأسباب والظروف التي تحيط بالباحث حال التأليف . ولكي يحصروا دائرة الرواية التاريخية فيمن هو أهل لها وضعوا لذلك شروطاً لقبول روايته والأخذ منه ، وهي الإكثار من السماع والاتساع في الرواية ، والعلم بالأصول وهو العلم بالشريعة ليحكم على الخبر بأدواته الشرعية لأنها هي المقاييس الدقيقة التي يميز بها المرء الحق من الباطل كما أن بها تحصل الفائدة من الخبر[6] ، وحتى يستكمل الراوي أداته في الرواية ضمنوا له مجموعة من الصفات يجب عليه الالتزام والعمل وفقها وهي الأمانة والحذر (التوقي أو التأني) والنقل دون زيادة والحفظ والإحاطة والعدالة[7] . وهم في ذلك يقتربون من المحدثين الذين

---

(1) البلخي ، قبول الأخبار ورقة 2 .

(2) المقدسي 176/1 .

(3) الجاحظ ، الحيوان 221/7 .

-الهمذاني ، تثبيت دلائل النبوة 71/1 .

(4) الجاحظ ، العثمانية 39/4 – 40 .

كان الجاحظ يوصي بعض أصدقائه بألا يتعرضوا لعقلاء الرواة ولا لضعيفه حفاظ المثالب لئلا يجلب ذلك الضرر عليهم من تعمد نقل ما يشينهم و يقدح فيهم . انظر : الرسائل رسالة في الجد والهزل 236/1.

(5) الجاحظ ، الرسائل، رسالة حجج النبوة 265/3 .

(6) المصدر السابق 265/3 .

-العثمانية ص135 .

(7) الجاحظ ، العثمانية ص228 .

-البلخي ، قبول الأخبار ورقة 5 .

-المقدسي ، البدء والتاريخ 98/2 .

-ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة 401/1 .

اشترطوا في الراوي صفتان هما الضبط والعدالة[1] . فالخبر عند المعتزلة لا يكون دليلاً على صدق الحادثة ما لم يكن مشفوعاً به شرط الثقة .

والواقع أن تلك الصفات تمثل ما يجب أن يتصف به الباحث لكي ينهج منهجاً علمياً يصل به إلى الحقيقة التاريخية فيدونها . وهو ما يدل على أن المعتزلة عرفوا الاهتمام بالسند مع تتبع رجاله أو رواته من حيث العدالة والضبط والأمانة والدقة ، حيث كان الجاحظ من أكثر المعتزلة قولاً في الرواة الذين نقل عنهم بعض أخباره ، وإذا تأملنا بعض ما كتبه في هذا الشأن نجد أنه كان حريصاً على تطبيق هذا المنهج بدقة ، ففي نقله عمن لم يسمهم خبر عن عائشة رضي الله عنها يقول بأنها خرجت فوق بغلة للإصلاح بين حيين من قريش فلقيها ابن أبي عتيق فقال لها : "والله ما غسلنا رءوسنا من يوم الجمل ، فكيف إذا قيل : يوم البغل"!!؟ والجاحظ يتوقف عند هذا الخبر باحثاً عن مصدره فلا يجد له إسناداً ليحكم عليه ، وهو لأجل ذلك يعتقد بأنه مصنوع من توليد الروافض أضافوه لابن أبي عتيق ليشتهر أمره[2] .

ولا يدع الجاحظ الفرصة تذهب دون أن يشير لأسماء بعض مولدي الأخبار الذين يقوم الواحد منهم بتوليد الحديث أو تأليفه ثم يضعه في كتابه ليسلمه للوراقين من أجل نسخة فينتشر خبره دون مراعاة للصدق مع الكذب المقصود ، فيذكر منهم أبو مخنف ، الشرقي بن القطامي ، الكلبي ، ابن الكلبي ، لقيط المحاربي ، شوكر ، عطاء الملط ، ابن دأب ، أبو الحسن المدائني[3] . وهو إذ يحذر من هؤلاء[4] فإنه يوصي بنقل الأخبار عن آخرين منهم قتادة، أبي عمرو بن العلاء ، ابن جعدبة ، يونس بن حبيب[5] . وفي هذا التصنيف دلالة على أن الجاحظ كان يحقق في الرواة الذين يظهر من حال بعضهم الثقة ومن حال البعض الآخر الضعف . وكمثال لكلا الحالتين قول الجاحظ في أحدهم : "وحدثني مويس بن عمران ، وكان هو والكذب لا يأخذان في طريق ولم يكن عليه في الصدق مؤونة لإيثاره له حتى كان يستوي عنده ما يضره وما لا يضره"

---

(1) مسلم ، الصحيح 50/1 . ويقابل الضبط والعدالة عنده الإتقان والاستقامة .

(2) الرسائل ، البغال 226/2-227 .

(3) المصدر السابق 225/2 – 229 .

(4) سبق أن صرح الجاحظ بأنه كان يكتب الكتاب ويدفعه للنساخ بعد أن يمهره باسم غيره من العلماء المشهورين لينتشر بين الناس !!؟ انظر : الرسائل الأدبية ، فصل ما بين العداوة والحسد ص376 – 377 .

(5) الرسائل ، البغال 226/2 – 227 .

(1) . وقوله في آخر : "ولو كان عبيد اسناداً لخبرت عنه ولكن موضع البياض من هذا الكتاب خير من جميع ما كان لعبيد"[2] . وهكذا في حين استجاز الجاحظ الرواية عن الأول لصدقه فإنه لم يستجيز الرواية عن الثاني لأنه رجل غير موثوق وغير صادق . والجاحظ حين يتعرض للرواة بالنقد فإنه يهدف إلى تحرير المعرفة التاريخية من الجهل ليدفع بالناس إلى معرفة صادقة لا يعتريها الكذب ولا يحيط بها الغموض والشك ، ولقد وصف حال الرواة الكذابين بقوله : "وهؤلاء وما أشبههم يفسدون العلم ويتهمون الكتب وتغرهم كثرة أتباعهم ممن تجده مستهتراً بسماع الغريب ومغرقاً بالطرائف والبدائع ولو أعطوا مع هذا الاستهتار نصيباً من التثبيت وحظا من التوقي لسلمت الكتب من الكثير من الفساد" [3] .

ولقد أزرى الهمذاني –كما الجاحظ– ببعض المؤرخين والإخباريين لافتقادهم صفة التثبت عند نقلهم أخباراً وضعها أعداء الإسلام [4] ، وكان من حججه في نقض بعض الأخبار التي وضعها خصوم الإسلام أنها إنما وضعها الواحد بعد الواحد فلا يقع بها العلم وليس معها أكثر من الدعاوى [5] ، كما سجل المقدسي امتعاضه الشديد من فئة القصاص متهماً إياهم بالوضع وذلك لما أشاعوه في المجتمع المسلم من حكايات وأخبار ظاهرها الكذب الصريح [6] ، وكان يرى أن الصدق والأمانة شرطان أساسيان لإجازة رواية الراوي[7] ، ولذا فقد كان له بعض المواقف الانتقادية من قبل بعض رواة الأخبار مثل قوله في أحد الرواة "غير ثقة ومع ما فيه من الهمة لم يلق ابن عباس" [8] . ولقد اتخذ المقدسي من الخلاف الشديد الذي هو نقيض الإجماع بين الرواة سبباً في الطعن بالرواية وهو ما حداه للقول عن النصارى " ليسوا بأمناء على ما في أيديهم" [9] . ولاشك أن ذلك كان بسبب تعصب الكثير منهم لمعتقداتهم وانغلاقهم على ذواتهم ، وتظهر

(1) الحيوان 468/5 .

(2) المصدر السابق 248/5 .

(3) الحيوان 142/1.

(4) تثبيت دلائل النبوة 75/1.

(5) المصدر السابق 70/1-71.

(6) البدء والتاريخ 50/2، 3/5.

(7) المصدر السابق 98/2.

(8) 155/2.

(9) 37/2.

أهمية الصدق عند ابن أبي الحديد في ارتباطه بصلاح أحوال الخلق ، حين يقول : "مصلحة العامة إنما تتم وتنتظم بالصدق ، فإن الناس يبنون أكثر أمورهم في معاملاتهم على الأخبار ، فإنها أعم من العيان والمشاهدة ، فإذا لم تكن صادقة وقع الخطأ في التدبير وفسدت أحوال الخلق" [1]. ولذا فقد كان الجاحظ حريصاً على أن ينفي عن نفسه تهمة التعصب [2] ، ولقد أدرك الأثر الذي يحدثه التعصب على الرواة حين رأى أن من نتائجه المبالغات التي تساهم في غمط الحقائق التاريخية من خلال إبراز بعضها بالتضخيم والسكوت عن بعضها الآخر بغية الإقلال من قدرها ، ومن ذلك رصده للحماس المفرط لرواة الرافضة في شخص علي رضي الله عنه ، حيث قال مخاطباً إياهم : "... مع أنكم تزيدون في كثرة القتلى وتعظمون شأنهم لتعظموا به من شأن علي ، كصنيعكم في أمر علي ومرحب ، حيث فخمتموه بالأشعار ونفختموه بالبلاغات ، وسكتم عن قتيل الزبير في ذلك اليوم ومرحب وياسر أخوان شهدا الوقعة ، والنباهة لياسر ، فقصدتم على الأخمل فرفعتموه وشهرتموه إذ كان قتيل علي ، وقصدتم إلى الأرفع فأخملتموه وأخفيتموه ، إذ كان قتيل الزبير ... وقصدتم إلى عمرو بن عبد ود فتركتموه أشد من عامر بن الطفيل ، وعتبة بن الحارث ، وبسطام بن قيس . وقد سمعنا بأحاديث حروب الفجار ، والذي كان بين المطيبين والأحلاف . وما كان بين قريش ودوس وأمر خزاعة وحلف الفضول ، وجميع أمر قريش من خير وشر ، فما سمعنا لعمرو بن عبد ود في شيء من ذلك ذكرا . وكذا قتيل علي الوليد بن عتبة يوم بدر ، وما علمنا الوليد حضر حرباً قط ولا بعدها، ولا ذكر فيها بطائل ، فلو ذهبتم إلى أن علياً قد بارز وقتل وأبلى واحتمل ، كان ذلك جميلاً، وكان قصداً مقبولاً ولكنكم أخرجتموه من حد الشجاعة ، وظننتم أن السرف أمثل وأجل" [3]. ومن هنا كان التعصب آفة خطيرة لأنها "تلغي التفكير الحر والقدرة على التساؤل والنقد ، وتشجع الخضوع والطاعة والاندماج وهي قد تصلح في أي مجال ماعدا مجال الفكر العلمي " [4] . فالتعصب إذن هو نقيض التفكير العلمي ، لأن التفكير العلمي يجعل الحقيقة واحدة بينما التعصب يجعل الحقيقة ذاتية ومتعددة ومتناقضة

---

(1) شرح نهج البلاغة 54/19.

(2) الحيوان 327/5.

(3) الرسائل السياسية ، العثمانية ص 163 -164.

(4) زكريا ، فؤاد ،" التفكير العلمي (سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، دون تاريخ) ص 104 .

وهو ما يتعارض كلية وطبيعة الحقيقة العلمية [1]. فالتعصب هو العقبة الجدية في سبيل بلوغ الموضوعية في التاريخ [2] . لذلك دعا المؤرخون المحدثون بضرورة التحرر من التحامل الشخصي ونبذ العصبية بكافة أشكالها وألوانها وصولاً إلى الموضوعية التي تعين المؤرخ على التسامي فوق الرؤية المحددة لموقفه في المجتمع وفي التاريخ" [3] .

وهكذا ينتهج المعتزلة منهجية استدلالية واضحة في قبول الأخبار المسموعة ، تقوم على أساس الثقة في الرأي والاعتماد عليه كوسيلة مهمة في جمع المادة التاريخية ، وهم في ذلك يجعلون من القيم الأخلاقية أساساً في التثبت من الأخبار وطريقة جمعها . [4] .

وبهذه النظرة وهذا التصور للتاريخ أسس المعتزلة منهجيتهم ، فجعلوا من المؤرخ شخصاً مسئولاً عن عمله "فكاتب الأصل التاريخي سواء أكان شاهد عيان أم معتمداً على غيره من شهود العيان أو الرواة يعد الواسطة التي يصل المؤرخ عن طريقها إلى الوقائع التاريخية فإذا كان الكاتب ثقة عدلاً بعيداً عن الأهواء بقدر المستطاع كانت معلوماته أقرب إلى الصحة بصفة عامة والعكس صحيح » [5] .

وقد امتد هذا التصور الإيجابي ليشمل إلى جانب الاهتمام بالرواة الاهتمام بالروايات وكان لهم في ذلك منهج علمي ارتكز على استخدام الحواس والعقل في نقد الروايات التاريخية وتصحيحها .

وعلى صعيد الخبر فإن المعتزلة رأوا أن التاريخ يتضمن الكثير من الخرافة والأساطير والأهواء ، وليس من طريق إلى معرفة الحقيقة التاريخية إلا عبر ممارسة النقد ولذا فقد دعوا إلى التثبت والحذر عند الأخذ بالأخبار ، فكان مما قالوا : "والحق الذي أمر الله تعالى به ورغب فيه وحث

---

(1) المصدر السابق ص 105.

(2) وولش ، مدخل إلى فلسفة التاريخ ص 136.

(3) كار ، ادوارد ، ما هو التاريخ ص 158.

(4) والاهتمام نفسه بالقيم الأخلاقية كان أساس صنعة المحدثين ، وتوجهاتهم في هذا السبيل من الكثرة بمكان ، حيث كانوا أشد الناس حذراً في الرواية ، فمنهم من كان لا يقبل الحديث إلا بحلف اليمين من راويه ، ومنهم المقل خشية الزلل ، ومنهم من لا يحدث الناس إلا بما يفهمون . ولأجل ذلك كانوا يكرهون مدعي الرواية والمتباهين والمتفاخرين بها ، ومن كتب ليأكل بها أموال الناس بالباطل ، وكذا اتفقوا على رد رواية الفاسق ، ومن ثبت كذبه . انظر : العمري ، دراسات في منهج النقد عند المحدثين ص334-336.

(5) عثمان ، منهج البحث التاريخي ص 90.

عليه أن ننكر من الخبر خبرين أحدهما ما تناقض واستحال ،والآخر ما امتنع في الطبيعة وخرج من طاقة الخلقة فإذا خرج الخبر من هذين البابين وجرى عليه حكم الجواز فالتدبير لفي ذلك التثبت وأن الحق في ذلك هو ضالتك والصدق هو بغيتك . كائناً ما كان ، وقع منك بالموافقة أم وقع منك بالمكروه" [1] . وكان أن حذروا من تأثير الأفكار التي تنقلها تلك الخرافات والأساطير والأهواء على النفوس ، وميزوا بين نقلها بغية المناقشة لها وبين التأثر بها والخضوع لما تدعوا إليه . فقالوا في ذلك : " إن للنحل صوراً كصور الناس فكما أن بعض الصور أشد مشاكلة لطبعك وآنف في عينك ، وأخف على نفسك فكذلك النحل في مقابلة الأهواء . ومشاكلة الشهوات ، والخفة على النفوس ، فاحذر حوادث الشهوات ، واتصال المشاكلة ، فإنه أخفى من الدقيق وأدق من الخفي ، هذا إذا كان المعنى مجرداً والمذهب عارياً ، فكيف إذا موهه صاحبه وزخرفه واضعه بأعذب الألفاظ وأشهاها وأحسن المخارج وأعفاها ، فشفى كل واحد منهما صاحبه وحببه إلى سامعه ، فإن وافق ذلك منه تعظيم سلفه ، وهو في قائله ، فقد أسمعت نفسي بالتقليد واستسلمت للاعتقاد فاحذر في هذه الصفة ولا تستحق بهذا الوجه" [2] . وكثيراً ما أزرى المعتزلة على أولئك المؤرخين الذين لم يقوموا بواجبهم في التحقق والتثبت من صدق الروايات والأخبار التي كانت تعرض لهم ، ما هو الحال مع الهمذاني الذي علق على ما يرد بشأن ما احتوته كتب المنجمين من أباطيل بقوله : "وربما وقع لبعض المؤرخين والإخباريين ممن لا علم له بصنعة الكلام مثل هذه الكتب والأخبار فيذكرها وضمنها كتبه ، فيقرؤها ممن لا علم ولا سأل العلماء عنها فيتحير ويضل ، وقد صنع الناس في الإسلام مثل هذا . فقصدوا إلى أمور قد كانت ووقعت فعملوا فيها أشعاراً ونسبوها إلى قوم قد تقدموا وادعوا أنهم قد عرفوها قبل أن تكون وهذا أمر لا أصل له وكذب لا يشك فيه " [3] . فالأخبار –إذن– في نظر المعتزلة ليست كلها من التاريخ حيث يوجد قدر من الوضع والاختلاق والتزوير ، فلا بد من التصفية والتهذيب ، وهي الدعوة التي تلاقي صدى واسعاً لها عند المقدسي حين يحدد وظيفة الرواة والمؤرخين في قوله : "ويأبى العلم أن يضع كنفه أو يخفض جناحه أو يسفر عن وجه إلا لمتجرد له بكليته ومتوفر عليه بأنيته

---

(1) الجاحظ : الحيوان 3/238-239.

(2) الجاحظ : الرسائل ، رسالة الرد على النصارى 3/223 .

(3) تثبيت دلائل النبوة 1/75.

معان بالقريحة الثاقبة والرؤية الصافية مقترناً به التأييد والتسديد " .. لا يظلم العلم بالتعسف والاقتحام ولا يخبط فيه خبط العشواء في الظلام ، ومع هجران عادة الشر والنزوع عن نزاع الطبع ومجانبة الإلف ونبذ المحاكلة واللجاجة وإجالة الراعي عن غموض الحق والتأني بلطيف المأتي وتوفيقه النظر حقه من التمييز بين المشتبه والمتضح والتفريق بين التمويه والتحقيق والوقوف عند مبلغ العقول فعند ذلك إصابة المراد ومصادفة المرتاد" [1] . ولذلك كله اتجهت عناية المعتزلة إلى الاهتمام بالنقد التاريخي للروايات من حيث تمحيصها والاحتياط والتدقيق فيها ، لأن تناقل الخبر بين الرواة قد يوهن من قدره ، فالخبر قد يكون في أصله ضعيفاً ثم يعود قوياً لما يحل به من أمور تقوي ضعفه ، وربما يكون الخبر قوياً في أصله ثم يعود ضعيفاً لما يعتريه من الأسباب ويحل به من الأعراض من لدن مخرجه إلى أن يبلغ نهايته ومنتهى أجله [2] . على أن المعتزلة وهم يتعاملون مع الخبر التاريخي لم يكن هدفهم بالدرجة الأولى النقد لمجرد التصحيح حيث يصبح الأمر مجرد رأي وحكم يعاد من خلاله التثبت من المعرفة التاريخية لأحداث الماضي عبر إعادة تصميمها وممارسة النقد فيها ، إن ذلك كان أمراً مطلوباً –ولا شك– لتأكيد الالتزام بالمنهج العلمي والروح العلمية . لكن الهدف الذي عمل من أجله المعتزلة كان أعمق من ذلك بكثير إذ كانت الرغبة في الفهم والإدراك الأساس من وراء عملية النقد التاريخي للأخبار" وقد علمت أن الخبر إذا صح أصله وكان للناس علة في نشره ، كان في الدلالة على الحق كالعيان ، وفي الشفاء كالسماع ، على أن الخبر لا يعرف به تكييف الأمور ، ولكن تعرف به جميل الأشياء" [3] فالخبر وحده إن صح يعطي صورة صادقة للواقع لكن المعتزلة لا يتوقفون عنده بل يتجاوزونه ليستنطقوه بحثاً عن قواعد تساهم في الفهم والإدراك لطبيعة الحوادث والوقائع الإنسانية . وكثيرة هي الإشارات المضمنة في كتب المعتزلة والتي تدعو للبحث عما وراء الخبر من نحو "فمن نظر واعتبر" [4] "الجهل وترك التأمل غالب على الناس" [5] "إذا تأمل العاقل الأمور وفتش وطال بحثه وجهد [6] "وتكاد تكون الخلاصة

---

(1) البدء والتاريخ 1/4-5.

(2) حجج النبوة 71/5.

(3) الرسائل ، التربيع والتدوير 71/3.

(4) تثبيت دلائل النبوة 34/1.

(5) المصدر السابق 71/1.

(6) المصدر السابق 105/1.

التي يخرج بها المؤرخ من بحثه "فالناظر في هذا الكتاب كالمشرف المطلع على العالم مشاهداً حركاته وعجيب أفعاله والسابق له قبل تركيبه وحدوثه الباقي بعد انحلاله ودثوره [1] " ولقد صنف المسلمون في هذا كتباً جمة أهل الأثر بالأثر والأخبار ، وأهل النظر بالشواهد والدلائل ولو قلت أنها تستغرق فصول هذا الكتاب أو توازيها لما اشتطت [2] " ومن هنا جاء اهتمام المعتزلة بالخبر ليضعوه في إطاره الصحيح محددين بذلك بعض أهم مسائل التاريخ" ثم إنا قائلون في الأخبار ومخبرون عن الآثار ومفرقون بين أسباب الشبهة وأسباب الحجة ثم مفرقون بين الحجة التي تلزم الخاصة دون العامة ومخبرون عن الضرب الذي يكون القليل فيه أحق بالحجة من الكثير ولم شاع الخبر وأصله ضعيف ولم خفي وأصله قوي وما الذي يؤمن من فساده وتبديله مع تقادم عصره وكثرة الطاعنين فيه وعن الحاجة إلى رواية الآثار وسماع الأخبار ... ، ولما اجتمعت الأمم على الصدق في أمور واختلفت في غيرها ... ، من ترك الفقهاء تمييز الآثار وترك المتكلمين القول في تصحيح الأخبار وبالأخبار يعرف الناس النبي من المتنبيء والصادق من الكاذب .. فإذا أنزلت الأخبار منازلها وقسمتها ذكرت حجج الرسول ... ثم الآثار على أقدارها ورتبتها في مراتبها ... بالوجوه الجليلة والأدلة الاضطرارية " [3] . وتبلغ درجة الاهتمام المعتزلة بالخبر أن جعلوا الدلائل التي تشير لوقوعه أشد تثبيتاً من شهادات الرجال للحدث " إلا أن يكون في الخبر دليلاً ، ومع الشهادة برهاناً ، لأن الدليل لا يكذب ولا ينافق ولا يزيد ولا يبدل ، وشهادة الإنسان لا تمتنع من ذلك ، وليس معها أمان من فساد ماكان إلا ما كان قائماً " [4] . وهو ما يعني ضمنياً الدعوة إلى عدم الاتكال على الإسناد من أجل استخلاص الحقائق التاريخية !! كما أن العبارة تشير إلى توسيع دائرة النظر إلى الحدث بإدخال عناصر جديدة قد تكون ساعدت في صنعه وهو ما يعد تطوراً مذهلاً وإرهاصاً مبكراً وسابقة للمعتزلة في مجال التنظير لمنهج النقد التاريخي ذلك المنهج الذي مثل نقطة ارتكاز هامة وحيوية في كتابة المعتزلة التاريخية .

ضوابط النقد التاريخي عند المعتزلة :

---

(1) البلخي ، البدء والتاريخ 17/1.

(2) المصدر السابق 25/5-29.

(3) الجاحظ : الرسائل، رسالة حجج النبوة 223/3-224.

(4) الرسائل ، الجد والهزل 240/1.

لقد تميزت نظرة المعتزلة النقدية للتاريخ بوضع ضوابط تحكم عملهم في تحقيق وإيجاد فكر تاريخي يتصف بالعلمية وكان سبيل ذلك الحواس والعقل ، وهي السبل التي مثلت محاولة جادة من المعتزلة في اعتماد النظر منذ البداية في التعامل مع الحوادث لإدراكهم بأن ذلك يمثل خطوة هامة في تقدم المعرفة التاريخية التي كثيراً ما أدركها الإهمال والإغفال ، بسبب فقدان النظر أو الفكر الذي يجعل الأمور تتميز بجلاء ، كما يصور ذلك الهمذاني قائلاً : "إن النظر يولد العلم ولا علم بدون نظر ، وإذا رأينا الناس يختلفون في إدراك الحقائق على الرغم من أنهم جميعاً ينظرون فلأنهم لا ينظرون في الأدلة على وجه واحد ولو نظروا على وجه واحد ، لأدوا إلى العلم" [1] ومن البدهي عندئذ أن يحذر المعتزلة من النتائج الوخيمة التي تحدث لعدم إعمال النظر "متى أغفل حملة الأدب وأهل المعرفة تمييز الأخبار واستنباط الآثار ... بطلت الحكمة وضاع العلم ، وأميت الأدب ودرس مستور كل نادر " [2] . ووفقاً لهذا التحذير الذي يحمل في طياته دعوة صريحة لمزاولة النقد التاريخي يمكننا القول بأن المعتزلة وضعوا المنهج النقدي أساساً في تحقيق الروايات والأخبار ، وهم بهذه الطريقة حققوا مفهوم الوعي بالتاريخ وما يتصل به من رؤية شمولية . ومع أن هذا المنهج احتاج إلى الوقت ليتبلور إلا أن المعتزلة ساهموا بشكل فعال في نشأته وتوجيهه ليخدم مناهج البحث التاريخي التي أصبحت ذات قواعد وأصول يعتمد عليها في تميز ما هو من التاريخ وما هو من غير التاريخ . وبفضل ذلك أمكن النظر إلى التاريخ باعتباره علماً لأنه "وضع نفسه مع بقية العلوم التي تحاول أن تجلو للعقل الإنساني معاني الأشياء كما هي " [3] .

وسوف نتعرض في الصفحات التالية لضوابط النقد التاريخي عند المعتزلة من أجل بيان كيفية ممارستهم لها والأثر الذي تركته تلك الممارسة على دراساتهم .

أولاً : استخدام الحواس : [4]

1-ما تدركه الحواس في الحاضر :

أكد المعتزلة أهمية معطيات الحواس في اكتساب المعرفة اليقينية ، وأبرز الجاحظ ذلك في قوله

---

(1) المغني 141/12.

(2) الجاحظ : 383/2.

(3) هرنشو ، علم التاريخ ص 182.

(4) كتب المقدسي ، مبحثاً عن الحواس ذكر فيه طرقها وكيفية عملها وناقش المنكرين لها . انظر: البدء والتاريخ 27/1-28.

: "ولتكون المعارف الحسية والوجدانات الغريزية وتمييز الأمور بها ، على ما يتميز عنه العقول وتحصره المقاييس ، وليكون عمل الدنيا سلماً إلى عمل الآخرة ، وليرتقي من معرفة الحواس إلى معرفة العقول" [1] . فالحس ضرورة في الطريق إلى المعرفة ، ولذا فقد انتقد الجاحظ أولئك الذين أهملوا هذا الجانب من المؤلفين السابقين له ، فقال : "وتركوا الدلالة على علل الأمور التي بمعرفة عللها يوصل إلى مباشرة اليقين فيها ، وينتهى إلى غاية الاستبصار منها ، فلم يعدوا في ذلك منزلة الظن بها " [2] .

ومن بين تلك المعارف التي يستدل بها المعتزلة "العيان الظاهر والخبر القاهر" [3] وأما العلم بما غاب مما لا يدركه أحد بعيان ، مثل سرائر القلوب ، فإنما يكون إدراك ذلك بآثار فاعليها [4] .

وعند المعتزلة فإن الحواس هي أصل جميع المعارف وبقدر صحة هذا الأصل تصح المعارف وبقدر فساده تفسد [5] ، وتنحصر مهمة الحواس عند الهمذاني في أنها " لا تتناول كون الشيء صحيحاً أو فاسداً ، وإنما يدرك بها الشيء على ما هو عليه لذاته ويعلم عند ذلك كونه موجوداً " [6] .

ولقد أثرت نظرة المعتزلة للحواس في دفعهم للإفادة منها في استقصاء الدافع والوقوف عليه بغية فهمه من أجل الوصول للحقيقة ، وكان من بين تلك الحواس المعاينة التي ساعدت في التحقق والبرهنة والإثبات وكانت تعني عند المعتزلة طرح هوى النفس والابتعاد عن كل افتراض مسبق ليؤسس البحث على حكم ناقد يتوخى الوصول للحقيقة .

ومن هنا فقد علق المعتزلة أهمية كبرى على المعاينة في أبحاثهم ، حتى أن الجاحظ من شغفه بها قال : "وليس يشفيني إلا المعاينة" [7] . ذلك لأن المعاينة تكسب الباحث الدقة في التعبير والقدرة على تمييز الخطأ من الصواب ، إضافة إلى ما يعود على الباحث من الإطمئنان لسلامة

---

(1) الحيوان 116/2.

(2) الرسائل : رسالة المعاد والمعاش 96/1-97.

(3) الجاحظ : الرسائل ، حجج النبوة 225/3-226.

(4) الجاحظ : الرسائل ، المعاد والمعاش 120/1-121.

(5) الجاحظ : الرسائل ، المسائل والجوابات في المعرفة 48/4.

(6) المغني 55/12-56.

(7) الحيوان 149/6.

النتائج بسبب استبعاد الشك وحصول اليقين [1] ، فكل قول "يكذبه العيان فهو أفحش خطأ ، وأسخف مذهباً ، وأدل على معاندة شديدة أو غفلة مفرطة" [2] . إن القيمة العلمية التي تشكلها المعاينة هي في كونها تصلح لتكون استدلالاً في الحكم على ظاهرة تاريخية ما [3] ، ولعل ذلك ما حدا بالمعتزلة لاعتبار المعاينة الشاهد الأهم في ضبط وتسجيل الوقائع التاريخية مفضلينها بذلك على الأخبار المسموعة التي قد لا تمثل في طياتها القيمة العلمية المطلوبة . وإذا كان من امتحان حقيقي يدل على صدق الخبر التاريخي فإن المعاينة هي المعيار الذي يفضله المؤرخ عل غيره من الوسائل الأخرى . فالخبر يتحقق صدقه بمجرد مشاهدته في الواقع وهي النتيجة ذاتها التي ذكرها أحد المعاصرين في قوله : "إن الخبر والرواية تعتبر حقيقة إذا طابقت الواقع " [4] . وهذا هو عين ما رمى إليه المقدسي عندما أورد خبراً غريباً فعلق عليه بقوله : "ومن أراد معرفة هذه الأشياء فلينظر في طبائع الحيوان وطبائع الأحجار وطبائع النبات يزده علماً ومعرفة وعبرة " [5] .

وبهذا كان المعتزلة يلجئون للمعاينة أو المشاهدة كلما أمكنهم ذلك ، وكثيراً ما عولوا عليها للتدليل على صدقية مدوناتهم التاريخية [6] ، وهو ما أكسب مؤلفاتهم صفة الجدة وروح المعاصرة [7] ، هذا وقد قدم المعتزلة ملاحظات غاية في الدقة والتفصيل عن فئات وقطاعات عديدة في المجتمع كانوا يخالطونها ويعاينون أحوالها عن كثب ، فالجاحظ يؤكد المشاهدة العيانية لأخباره العجيبة في البخلاء في أكثر من موضع ، ناصاً على ذلك بقوله : "هذه ملتقطات أحاديث

---

(1) الجاحظ ، العثمانية ص 265-266.

(2) الجاحظ ، الحيوان 112/3.

(3) الجاحظ ، العثمانية ص 15.

-الرسائل ، رسالة مناقب الترك ، 16/1.

(4) وولش ، فلسفة التاريخ ص 66.

(5) البدء والتاريخ 95/4.

(6) الجاحظ ، رسالة مناقب الترك ، 61/1.

-البدء والتاريخ 90/2-91، 121/3.

-الهمداني ، تثبيت دلائل النبوة 549/1-550، 595-596.

(7) الهمداني ، تثبيت دلائل النبوة 564/1.

-المقدسي ، البدء والتاريخ 194/2.

أصحابنا وأحاديثنا ، وما رأينا بعيوننا" [1] . وكان كلما زاد الخبر غرابة كان حرص الجاحظ على المعاينة أكبر "وقد رأيت أنا غير الذي يقولون ..." [2] "وأنا رأيت من هذه الصفة جماعة" [3] . ومشاهدات الجاحظ لا تكاد تتوقف عند حد حيث نقل مشاهداته المباشرة لمجالس الإخباريين والرواة التي كانت تدار فيها الأخبار والأشعار[4] ، وجعل من المعاينة أو المشاهدة الركيزة الأساسية التي سجل من خلالها انطباعاته عن المعارف العامة في كتاب الحيوان[5] ، والهمذاني الذي خالط النصارى يقول : "وإذا اختلطت بهم وفتشتهم ودخلت بينهم ولابست الجثالقة والرهبان وجدت هناك من الكذب والجهل والحرص على الدنيا وطلب الرئاسة والجمع والمنع أموراً كثيرة" [6] .

واللافت للنظر في موضوع المعاينة هو شدة التصاق المعتزلة بالواقع وقربهم منه ، ففي حين عبر الجاحظ من خلال كتاباته – باستعلاء – عن حوادث عصره التي كانت تموج بالصراعات العقدية والفكرية بين مختلف التيارات السياسية والدينية[7] ، قدم البلخي استحضاراً لتاريخين أحدهما جعله صورة مشرقة لتاريخ المعتزلة كردة فعل لواقع بدا قاتماً بالنسبة للاعتزال في عصره[8] ، فيما فرغ في الآخر كل ما بجعبته من صور التشويه في حق أهل الحديث لما رآه في زمانه من انتشار ذكرهم وبعد صيتهم[9] . ولا يبعد الهمذاني عن الواقع الذي عايشه البلخي حيث قدم لتاريخ المعتزلة بدعاية مذهبية لأصحابه من أهل الاعتزال[10] فيما رسم في "تثبيت دلائل النبوة" صورة لواقع العلم الإسلامي في عصره تنم عن دقة في الملاحظة واطلاع على الأحداث[11] . أما المقدسي فلم يكن كتابه "البدء والتاريخ" سوى محاولة لتصحيح الواقع الذي رُدَّ فيه العيان وجُحِدَ

---

(1) 12/2.

(2) الرصان ص80- 81 .

(3) المصدر السابق ص365 – 366 .

(4) البيان والتبيين 23/4 – 24 .

(5) انظر على سبيل المثال : 115/1 ، 136 ، 157 ، 18/6 ، 99/7 .

(6) تثبيت دلائل النبوة 175/1 .

(7) الرسائل ، رسالة خلق القرآن 300/3 .

(8) وضح ذلك في فضل الاعتزال حيث كان الكتاب كله تمجيد وإعلاءاً لقدر للمعتزلة .

(9) ذكر الاعتزال ص213 .

(10) فنون الأخبار ، ورقة 2 .

(11) انظر : 180/1 ، 178 – 179 ، 268 ، 293 ، 517/2 ، 621 – 622 ..

فيه البرهان[1] !! وبغض النظر عن نتاج المعتزلة التاريخي الذي كان دافعه التعصب للمذهب ، فإن منهجية المعتزلة فيما يتعلق بالحاضر كانت عيانية محسوسة لا تصدق إلا الوقائع الحاضرة الناتجة عن المقاربة المباشرة بالبشر والأشياء وهو ما يعبر عن اتجاه المعتزلة العقلي الذي جعلهم أكثر التصاقاً بالحاضر منهم بالماضي ، حتى أن بعضهم كان لا يرى أية غضاضة في ممارسة النقد الذاتي طالما أن ذلك يصب في مصلحته[2] .

والواقع أن حدود المعاينة أو المشاهدة لم تكن لتسمح بتجاوز الحاضر إلى الماضي ، ذلك بأن الوقائع التاريخية لا يمكن معرفتها إلا بأمرين : إما مباشرة وهي تحدث ، أو غير مباشرة بدراسة الآثار التي خلفتها[3] ، ولذا فإن أحداث الماضي لا يمكن التحقق منها عن طريق المعاينة . ولعل هذا هو الذي جعل ابن أبي الحديد يقلل من شأن الحس في الوصل إلى اليقين[4].

2- ما أدركته الحواس في الماضي :

لم يغب عن ذهن المعتزلة وهم يستعيدون أحداث الماضي ، أنها تعتبر جزءاً لا ينفصم عن المسار التاريخي العام للعالم الذي يبتدئ بالخليقة وينتهي باليوم الآخر[5] . والنص التالي يعكس في جلاء أهمية الماضي بالنسبة للمعتزلة "ولولا ما أو دعت لنا الأوائل في كتبها ، وخلدت من عجيب حكمتها ، ودونت من أنواع سيرها ، حتى شاهدنا بها ما غاب عنا ، وفتحنا بها كل مستغلق كان علينا ، فجمعنا إلى قليلنا كثيرهم ، وأدركنا ما لم نكن ندركه إلا بهم ، لقد خس حظنا من الحكمة ، ولضعف سببنا إلى المعرفة . ولو لجأنا إلى قدر قوتنا ، ومبلغ خواطرنا ، ومنتهى تجاربنا لما تدركه حواسنا وتشاهده نفوسنا لقلت المعرفة ، وسقطت الهمة ، وارتفعت العزيمة ، وعاد الرأي عقيماً ، والخاطر فاسداً ، ولكل الجد وتبلد العقل" [6] . فأحداث الماضي

---

(1) 4/1 .

(2) الجاحظ : الحيوان 38/6 – 39 .

(3) لانجلو ، النقد التاريخي ص43 .

ذكر الجاحظ أسماء لعديد من الأماكن التي احتوت آثاراً من كتابات تاريخية ... وهو ما يدل على معاينته لها . انظر : الحيوان 68/1 – 69 ، 72 .

(4) شرح نهج البلاغة 103/19 .

(5) المقدسي : البدء والتاريخ 6/1 .

(6) الجاحظ ، الحيوان 85/1 – 86 .

ولو لم تشاهد عياناً إلا أنها واقعة تاريخياً "والشيء يذكر قبل الوجود ولو لم يكن شيئاً غير المثبت الموجود أوجب أن يكون ما يخبر به عنه من أخبار العالم والقرون منذ قامت الدنيا باطلاً هذراً" [1] وفي سبيل استعادة الماضي بذل المعتزلة جهداً كبيراً في تصوير أحداثه كما لو كانت تقع على التو واللحظة ، وكان الذي ساعدهم على ذلك قدراتهم التعبيرية التي أضفت جواً من الحيوية على كتاباتهم الوصفية[2] ، ما من شك في أن سرداً من هذا النوع كان يدفع للإحساس بالزمن مما يساعد على فهم طبيعة الأحداث التي حصلت فيه .

ويبدو أن سعي المعتزلة لإثبات أحداث الماضي كان مرتبطاً أساساً بالدين وبما فيه من أخبار تتعلق بعلم الغيب ، وهو رصيد كانت له دلالاته التي تتعلق بالإيمان بصدق الرسالات السماوية . وفي هذا الوسط تأسست حجج دينية بنيت على أساس وقائع حدثت في الماضي وليس على أساطير وخرافات "والعجب من ترك الفقهاء تمييز الآثار وترك المتكلمين القول في تصحيح الأخبار ، وبالأخبار يعرف الناس النبي من المتنبي والصادق من الكاذب ، وبها يعرفون الشريعة من السنة والفريضة من النافلة والحظر من الإباحة والاجتماع من الفرقة والشذوذ من الاستفاضة والرد من المعارضة والنار من الجنة وعامة المفسدة من المصلحة" [3] . واستبقاء لتلك الصلة واحتفاظاً بها أقر المعتزلة بأحداث الماضي وأنكروا على من لم يقبلها تحت ذرائع عدم وقوعها في دائرة النظر المباشر "ولا أعلم أحد من أصناف الخلق والأمم إلا وهو مقر بوجود شيء في الغائب خلاف الحاضر ، ومنهم من يقول بحي ناطق لا يجوز عليه الموت وهو لم يشاهده حياً ناطقاً إلا ميتاً ، ومنهم .. من قال بمواضع من الأرض يبلغ طول النهار بها أربعة وعشرون ساعة ومواضع يغيب الشمس عنها ستة أشهر وهو لم يشهدها ... ومن قال بأن النطفة تنقلب علقة والعلقة تنقلب مضغة ولم

---

(1) المقدسي ، البدء والتاريخ 37/1 – 38 .

(2) الجاحظ ، مناقب الترك ص479 .

-الهمذاني ، تثبيت دلائل النبوة 517/2-518 ، 548-556 .

-المقدسي ، البدء والتاريخ 75/2-92-42/3-59 .

(3) يعتقد الجاحظ أن الحاجة للأخبار أمر مطبوع عليه الإنسان لعدة أسباب ، يأتي في مقدمتها أن أكثر الخلق لم يشهدوا حجج الرسل ولا حضروا عجائب الأنبياء ولا سمعوا احتجاجاتهم ولا رأوا تدبيرهم ، فلم يكن بد والحال كذلك من أن "يطلع الله للعاينين على أخبار الغائبين ، وأن يسخر أسماع الغائبين لأخبار المعاندين" الرسائل ، حجج النبوة ص136 .

يشاهدها عياناً ... حتى تعلم أن قول القائل لا شيء غير ما يعاينه ولا شيء غاب عنه إلا كما يشاهده محال باطل" [1] . ولقد عبر المعتزلة بذلك عن ذهنية إيجابية لا تحصر نفسها ضمن حدود الواقع المشاهد ، بل تنطلق لتبحث في حدود الماضي عن دلالات تسند بها حججها وتصيغ من خلالها أفكارها . وإذا كان الإقرار بأخبار الماضي قد خدم هدف المعتزلة على النحو السابق ، فإنهم إزاء ما تعلق بأخبار الغيب كالمعجزات ، قد أقروا به شرط شهادة النص القرآني بالدلالة عليها وصحة الرواية والنقل[2] ، أما الأحداث المرتبطة بالماضي البعيد كتلك التي تتحدث عن ابتداء الخلق فإن المعتزلة بالغوا في الاستقصاء لكافة الآراء التي جاءت عن طريق الأمم السابقة ، غير أنهم لم يقطعوا بأي منها ما لم يصدق ذلك القرآن الكريم أو الخبر الصحيح المنقول عن النبي ρ [3] . وعلى هذا النحو سار المعتزلة في معالجتهم لأحداث الماضي المتعلقة بالغيب فكان الوحي والسنة المصدران الوحيدان لضبط الحقائق التاريخية وتثبيتها ومن ثم فالأخبار الواردة والتي تتفق مع هذين المصدرين تعتبران حججاً واجبة التصديق . وهم بهذا الاعتقاد قد جمعوا بين عالم الغيب وعالم الواقع ، وفيما عدا ذلك من أخبار ليست لها علاقة بأمور الغيب ، فإن المعتزلة يدرجونها ضمن ما هو :

1- جائز أو ممكن .

2- ممتنع أو سالب[4] .

وعلى نحو تفصيلي أكثر دقة ، يورد الجاحظ ما يلي : "والحق الذي أمر الله تعالى به ورغب فيه وحث عليه أن تنكر من الخبر خبرين أحدهما ما تناقض واستحال ، والآخر ما امتنع في الطبيعة وخرج من طاقة الخلقة فإذا خرج الخبر من هذين البابين وجرى عليه حكم الجواز فالتدبير في ذلك التثبت وأن الحق في ذلك هو ضالتك والصدق هو بغيتك . كائناً ما كان ، وقع منك بالموافقة أم وقع منك بالمكروه" [5] .

---

(1) المقدسي ، البدء والتاريخ 1/80 – 81 .

(2) المصدر السابق 4/173 .

(3) المصدر السابق 1/153، 3/65 – 66 .

– ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة 13/94 .

(4) المقدسي : البدء والتاريخ 1/28 — 29 .

(5) الحيوان 3/238 – 239 .

والواقع أن نظرة المعتزلة لأخبار الماضي على هذا النحو كانت إدراكاً منهم بأن من جبلة الإنسان سماع الغرائب وحكايتها "إن الناس موكلون بحكاية كل عجيب ، وميسرون للإخبار عن كل عظيم ، وليسوا للحسن أحكى منهم للقبيح ، ولا لما ينفع أحكى منهم لما يضر ، وعلى قدر كبر الشيء تكون حكايتهم له واستماعهم" [1] . ولذا فإن الأخبار عرضة على الدوام للتبدل والتغير "إن الخبر قد يكون أصله ضعيفاً ثم يعود قوياً ، ويكون أصله قوياً فيعود ضعيفاً ، للذي يعتريه من الأسباب ، ويحل به من الأعراض ، من لدن مخرجه وفصوله إلى أن يبلغ مدته ومنتهى أجله ، وغاية التدبير فيه ، والمصلحة عليه . فلما كان هذا مخلوقاً وكان غير مأمون على التقادم منه ، وضع الله تعالى لنا على رأس كل فترة علامة ، وعلى غاية كل مدة أمارة ، ليعيد قوة للخبر ، ويجدد ما قد هم بالدروس بالأنبياء والمرسلين عليهم السلام أجمعين" [2] .

ولهذا كله لم يجد المعتزلة بدا من إعطاء العقل فرصته للنظر في الأخبار بقصد التحقق منها باستجلاء كوامنها ونفي الزيف منها .

ثانياً : العقل :

لئن كان للحواس تلك المنزلة في تحصيل المعرفة ، فإن للعقل عند المعتزلة الأهمية حيث وصفوه بأم العلوم[3] ، واعتبروه زماماً على الأعضاء ، وعياراً على الحواس ، فله الحكم القاطع والاستبانة الصحيحة[4] . ولذا فهو مقدم على الحواس ، "فلا تذهب إلى ما تريك عينك ، واذهب إلى ما يريك العقل" [5] .

إن من إيمان المعتزلة بوظيفة العقل جعلهم يتخذونه وسيلة للاعتبار والتفكير الموصلين للمعرفة[6] ، فهو بذلك الآلة التي يستدلون بها في التحري عن العلل وتحديد الأسباب ، وهذا هو

---

(1) الجاحظ : حجج النبوة 257/3 – 258 .

(2) المصدر السابق 56/3 .

(3) المقدسي : البدء والتاريخ 23/1 .

(4) الجاحظ : الرسائل ، التربيع والتدوير ص14 .

(5) الجاحظ : الحيوان 107/1 .

(6) المصدر السابق 522/5 .

-المقدسي : البدء والتاريخ 26/1 .

رأي المقدسي عندما يجعل من كتب الأخبار والأشعار نتاج عقول مصنفيها[1].

وتتضح الغاية من وظيفة العقل عند المعتزلة في كونه الدال على المعرفة اليقينية التي لا يخالطها شك الأمر الذي قصده الجاحظ في قوله : "فلم أدع من تلك المواضع الخفية موضعاً إلا قمت لك بإزاء كل شبهة دليلاً ، ومع كل خفي من الحق حجة ظاهرة ، تستنبط بها غواص البرهان وتستبين بها دفائن الصواب" [2] . فترتاح النفس عندئذ لما بلغته من إصابة المراد وتحقيق المطلوب[3] .

ولكي يصل المعتزلة إلى الحجة الظاهرة والمعرفة اليقينية فإنهم سلكوا في ذلك طرق عقلية، كان من بينها الشك والظن .

1-الشك :

يمكن تحديد الشك على أنه "التردد في معرفة الشيء بين الإثبات والنفي من غير ترجيح لأحد الطرفين" [4]. وهو لا يمكن ما لم يقدر الباحث على الوصول للحقيقة ، إذ به يمكن الوصول ولو لبعض الوجوه[5]. "ودرجات الشك عند المعتزلة تدفع إلى الترجيح بعد فرض الفروض ومناقشتها وبعد ذلك يأتي التوقف أو التثبت أو الرفض" [6] . ولذا فقد اتخذ المعتزلة من الشك منهجاً استخدموه كقاعدة انطلقوا بها في سير تراجعي من الحاضر إلى الماضي ، وهو ما يعني استعادة أو استحضار الوقائع التاريخية من زمانه لدراستها ، وذلك من أجل اكتساب المعرفة اليقينية التي تنفي ما لا يصح من الأخبار وتثبت ما يصح منها .

ولأهمية الشك أوصى به المعتزلة وجعلوه ضابطاً من ضوابط النقد ، ومن ذلك قولهم : "واعرف مواضع الشك وحالاتها الموجبة ، لتعرف بها مواضع اليقين والحالات الموجبة له"[7]. فالشك بذلك

---

(1) المصدر السابق 24/1 – 25 .

(2) الرسائل ، رسالة المعاد والمعاش ص8 .

(3) المقدسي : البدء والتاريخ 5/1 .

(4) حسب الله ، علي ، محاضرات في علم التوحيد (دار العلوم ، مصر ، 1952م) ص12 .

(5) الهمذاني ، المغني ، 503/12 .

(6) فتيل ، أحمد أحمد ، آراء الجاحظ الكلامية (الاسكندرية ، مصر ، ط1 ، 1977م) ص40 .

(7) الجاحظ ، الحيوان 35/6 .

مرحلة ممهدة لليقين ، وهدفه تخليص المعرفة التاريخية مما يشوبها من الزيف والدس والوضع[1] .

وقد فطن لذلك بعض المؤرخين ، حين قال : "إن شك المؤرخ رائد لحكمته ، وإن الأصل في التاريخ الاتهام لا براءة الذمة" [2] . وكان من مظاهر الشك في كتابات المعتزلة التريث والتوقف تجاه ما يرد من أخبار وروايات ، وما يصل إليه تفكيرهم من حقائق ومعاني[3]. ولذا فقد عابوا على بعض العلماء العجلة وعدم التثبت في النقل فكان مما قالوا : "وهؤلاء وما أشبههم يفسدون العلم ويتهمون الكتب ، وتغرهم كثرة أتباعهم ممن تجده مستهتراً بسماع الغريب ، ومغرماً بالطرائف والبدائع . ولو أعطوا مع هذا الاستهتار نصيباً من التثبت ، وحظاً من التوقي لسلمت الكتب من كثير من الفساد" [4] . وكما دعوا إلى عدم العجلة في التصديق ، فقد دعوا إلى عدم التسرع في التكذيب والتخطئة[5] .

وقد عد المعتزلة غياب الشك دلالة على نقص العقل[6] !! وكانت تلك من بين السلبيات التي ألصقها المعتزلة بالعامة حين اتهموهم بعدم استعمال الشك فإما لا وإما نعم وأما ما عدا ذلك فمتروك ، ومن ذلك قولهم : "وقد ترك هذا الجمهور الأكبر والسواد الأعظم التوقف عند الشبهة والتثبت عند الحكومة جانباً واضربوا عنه صفحاً فليس إلا (لا) أو (نعم) إلا أن قولهم (لا) موصول منهم بالغضب وقولهم (نعم) موصول منهم بالرضا وقد عزلت الحرية جانباً [7] .

ولما كان الشك وسيلة تدفع الباحث للفحص والتدقيق ، فإن الأمر كان يتطلب استبعاد الآراء المسبقة ليكون البحث موضوعياً ونزيهاً لا مجال فيه للأهواء ، فمن الجهالة إحسان الظن في كل شيء ، وهو عين ما كان يقع فيه الرافضة عند تصديقهم المطلق لمزاعم هشام ابن الحكم

---

(1) الهمداني ، شرح الأصول ص 49 .

(2) رستم ، أسد ، معالم التاريخ ص60 .

(3) شلحت ، النزعة الكلامية ص165 .

(4) الجاحظ ، الحيوان 1/142 – 144 .

(5) المقدسي ، البدء والتاريخ 2/24 .

(6) المصدر السابق 4/2 .

(7) الجاحظ ، الحيوان 7/8 .

حول آل البيت[1] . وكما كره المعتزلة التصديق بكل شيء "يمس عادة الإقرار والقبول" [2] ، فإنهم اعتقدوا عدم وجوب الشك في كل شيء ، وذلك لعلمهم بأن هناك من الأخبار ما يجب أن يحظى بالقبول لصحته ، وكان مما قالوا : "لا يخلو الإنسان العاقل من اعتقاد حق أو باطل أو الوقوف موقف الشك" [3] . وموقف الشك هذا علامة على الحيرة التي تصيب الإنسان فيعلق حكمه على الشيء حتى يكون أحد اثنين إما "شك يجد نقض الحيرة وكرب الوجوم وأما الذي كان على حق فإنه يجد برد اليقين" [4] . وفي عرف المعتزلة فإن الشك ينتهي باليقين" فلم يكن يقين حتى كان في قبله شك ، ولم ينتقل أحد من اعتقاد إلى اعتقاد غيره حتى يكون بينهما حال شك" [5] . وهو ما يعني أن الشك ليس من أجل الشك وحده ، وإنما هو شك هدفه الوصول إلى المعرفة وسبيله نقد الشهادات والروايات من خلال عرضها على المحك ليكون التقييم صحيحاً[6] . وثمة ما يؤكد بأن الشك يقوي روح النقد لدى المؤرخ ، الأمر الذي يرتقي بأبحاثه التاريخية لتكون بحوثاً تتناول صفة العلمية ، ولذا قال بعضهم منوهاً بميزة الشك : "فالخاصية الأولى للمؤرخ لابد أن يكون ذا عقل ناقد. وإن كل وثيقة وكل شهادة في البدء مشكوك فيها . وهذا يعني أنه لابد من الحذر المنهجي الذي جاء به ديكارت وهو الشكل الذي سيتناول مطبقاً على التاريخ إذ أن المبدأ الديكارتي للشك هو المنطلق لكل علم" [7] !!

ولقد سعى المعتزلة من أجل تبني أصول تحكم مسألة الشك وتضبطها ، لتصبح بذلك منهجية واضحة لها هدفها الإيجابي في مجال البحث العلمي ، فكان أن استندوا في الشك على ثلاث جوانب ، أصلها الجاحظ ووضع لها إطاراً صالحاً للتطبيق ، وهي :

أولاً : "ما تناقض واستحال" .

---

(1) الهمذاني ، تثبيت دلائل النبوة 232/1 .

(2) الجاحظ : الحيوان 238/3 – 239 .

(3) المقدسي : البدء والتاريخ ، 2/4 .

(4) الجاحظ : الحيوان 204/1 .

(5) المصدر السابق 36/6 .

(6) الغالي ، الجانب الاعتزالي ص160 .

(7) مارو ، من المعرفة التاريخية ص79 .

ثانياً : "ما امتنع في الطبيعة وخرج من طاقة الخلقة" [1] .

ثالثاً : "ما ليس بممتنع في القدرة أو الطبيعة" [2] .

ولو نظرنا لكيفية تطبيق المعتزلة لمنهج الشك ودوره في النقد التاريخي للروايات لاتضحت معالمه أكثر ، إذ أن من المواضع التي ظهر فيها شك المعتزلة ما تعلق بالخوارق والأخبار الشاذة ، إذ كان يصعب عليهم تصديق ما لا تحققه الحواس وتقره العقول ، وكانوا يعلمون برواج أمثال تلك الأخبار بين الناس ويظهرون الكراهة لها ومن ذلك قولهم : "وقد ابتلينا بضربين من الناس ، ودعواهما كبيرة ، أحدهما يبلغ من حبه للغريب أن يجعل سمعه هدفاً لتوليد الكذابين ، وقلبه قراراً لغرائب الزور ، ولكلفه بالغريب وشغفه بالطرف لا يقف على التصحيح والتمييز ، فهو يدخل الغث في السمين ، والممكن في الممتنع . ويتعلق بأدنى سبب ، ثم يدفع عنه كل الدفع ، والصنف الآخر ، وهو أن بعضهم يرى أن ذلك لا يكون منه عند من يسمعه يتكلم سبب ، ثم يدفع عنه كل الدفع ، والصنف الآخر ، وهو أن بعضهم يرى أن ذلك لا يكون منه عند من يسمعه يتكلم إلا من خاف التقزز من الكذب ..." [3] . ولذا فقد كان المعتزلة حذرين في التعامل مع بعض الأخبار فلا يتسارعون في قبولها بل يخضعونها للنظر والتأمل ويقلبونها ليروا موضع الخلل فيها ، ثم يصدرون أحكامهم عليها ، ومن ذلك تعليقهم على بعض تلك الأخبار بقولهم : "وهذا القول بالخرافة أشبه"[4] .

"وزعم كثير من المتكلفين ، ومن أهل الخسارة وممن لا يحتفل بسوء الحال عند العلماء ، ولا يكترث للشك" [5] و "مما أكتب الأخبار العجيبة التي لا يجسر عليها إلا كل وقاح أخبار بعض العلماء ، وبعض من يؤلف الكتب ، ويقرؤها ويدارسها أهل العبر ويتحفظها"[6] و "تزعم الأعراب وناس من الرجال أصحاب الأخبار" [7] و "لا فائدة في ذكرها من التعجب والاعتبار فيما حكينا

---

(1) الحيوان 238 – 239 .

(2) المصدر السابق 125/7 .

(3) المصدر السابق 58/4 .

(4) الحيوان 42/7 .

(5) المصدر السابق 153/5

(6) المصدر السابق 49/7 .

(7) الجاحظ ، البرصان ص85 .

من فضائحهم وجهلهم وسخافة رأيهم وكفرهم كفاية" [1].

وقد تظهر روح الشك عند المعتزلة حال قصور مادتهم عن الإحاطة بجوانب الموضوع كله ، فعندئذ يلجؤون إلى الشك كسبيل للتوقف وإثارة الفكر واستدعاء النظر[2].

وقد يكون هذا الأسلوب دافعاً لمزيد من التقصي والبحث والدرس ، وهم بذلك لا يرون حرجاً في إبداء هذا الأمر ، وذلك كقول الجاحظ تعليقاً على بعض القصص : "ولست أراه محالاً ولا ممتنعاً في القدرة ولا ممتنعاً في الطبيعة وأرى جوازه موهوماً غير مستحيل إلا أن قلبي ليس يقبله وليس في كونه ظلم ولا عبث ولا خطأ ولا تقصير في شيء من الصفات المحمودة . ولم نجد القرآن ينكره ولا الإجماع يدفعه والله هو القادر دون خلقه ولست أبت بإنكاره وإن كان قلبي شديد الميل إلى رده وهذا مما لا يعلمه الناس بالقياس ولا يعرفونه إلا بالعيان الظاهر والخبر المتظاهر" [3]. كما ترى أمثال ذلك عند المقدسي في قوله: "سمعت بعض المفسرين يزعم ... إن كان صادقاً في روايته" [4] وقوله : "وزعم بعض المنجمين أن الملك ثابت في بيت رجل واحد بإقليم الصين ... فمن يتحقق ذلك" [5] !!؟ .

وتبرز صورة أخرى من صور الشك في تناول المعتزلة لبعض الأخبار ، وذلك بإيراد مختلف الروايات ثم التشكيك فيها بعبارة كثيراً ما تتكرر عندهم ، وهي قولهم "والله أعلم"[6]. لكن ذلك لا يحدث إلا في سياق كتابتهم للتاريخ والعلوم وهو ما يميز العمل الذي قام به المقدسي دون سواه من المعتزلة . ولا نكاد نجد أمثال تلك الكلمة في كتابات المعتزلة الأخرى مع أن الشك قد يدفع الباحث للإقرار بها حين لا يجد ما يرد به على تأولاته ، وتفسير ذلك عائد في ظني لكون المعتزلة قد رفعوا من قدر العقل وجعلوه سلطاناً لا يقهر ، وهو ما عكس أثره على سلوكهم فأصابهم بالعجب والزهو وأبعدهم عن صفة التواضع !! غير أن ذلك لا يعني أن المعتزلة لم يستعملوا بدائل تتيح لهم إشباع غرورهم العلمي دون شعور منهم بالقصور ، ومن ذلك رد الجاحظ على ما

---

(1) المقدسي : البدء والتاريخ 16/4 .

(2) ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة 24/13 – 25 .

(3) الحيوان 125/7.

(4) البدء والتاريخ 130/3.

(5) المصدر السابق 209/3.

(6) المصدر السابق 45/2، 171، 3/16-19، 37، 56، 138، 13/6..

يدور بين الناس من اعتقادهم بأن عيسى ومحمد ρ عليهما قد ولدا مختونين ، إذ قال : "والسبيل في مثل هذا الرجوع إلى الرواية الصحيحة والأثر القائم" [1] .

إن منهج المعتزلة الذي يتحرى الشك في تعامله مع الروايات والأخبار لم يكن ثابتاً على الدوام ، حيث كانت له معايير مزدوجة ففي أحيان كثيرة يكون مستقيماً ، وفي أحيان أخرى يتأرجح الميزان عندما تنزع به نزعة مذهبية ، فالأخبار ذات الصلة بالمعتزلة تجد كل القبول حتى ولو رويت بصيغ التمريض أو التضعيف ودون أن تثار حولها الشكوك [2] ، فيما تلاقي أخبار الخصوم التشكيك ويلجأ فيها للتأويل من أجل صرف الألفاظ عن معناها [3] !! بل قد تجاوز المعتزلة كثيراً في شكوكهم عندما تخطو ما يقتضيه الأدب والسلوك مع صحابة النبي ρ حيث أثاروا الشكوك حول مواقفهم من الخلاف الذي شجر بينهم فطعنوا بذلك فيهم بالعيب والنقيصة [4] . وقد يبدو ابن أبي الحديد من أجرأ المعتزلة وأكثرهم طرحاً لتلك المواقف التي كان يظهر التوقف في بعضها بدعوى تعارض الجرح والتعديل وعدم وجود حكم قاطع [5] .

وهكذا يمكن القول بأن الشك وإن فتح مجالاً للمعتزلة أمام البحث والنقد ، إلا أنه كان أداة أساءوا استعمالها حين وجهوها في النظر فيما يتفق مع مبادئهم العقلية في معرفة الحسن والقبيح ولو لم يرد بهما شرع ، والحسن والقبح صفتان ذاتيتان للحسن والقبيح [6] .

---

(1) الحيوان ، 27/7.

(2) البلخي ، فضل الاعتزال 2.

-الهمذاني ، فضل الاعتزال ص 233.

-المقدسي ، البدء والتاريخ 192/7-193، 209، 234.

(3) البلخي ، قبول الأخبار ورقة 21-29 . حيث اتخذ البلخي من خوف المحدثين من الإكثار في رواية الحديث وإقرارهم بوجود الكذب في بعض الأحاديث ، مطعناً عليهم يوجب سوء الظن بهم وعدم تقديرهم .

(4) الجاحظ ، الرسائل الكلامية ، رسالة في النابتة ص 239.

-الرسائل السياسية ، العباسية ص 469.

-الرسائل السياسية ، رسالة في الحكمين ص 351-352-353.

-المقدسي ، البدء والتاريخ 182/5، 191، 208، 209، 228.

-الهمذاني ، فضل الاعتزال ص 208.

-ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة 364/6-396، 29/7-31.

(5) شرح نهج البلاغة 275/14-276.

(6) الشهرستاني ، الملل والنحل 42/1.

2-الظن :

الظن يقابله القطع وهو مرحلة تأتي لاحقة مع اليقين . أما الظن فإن يعتبر من الأمور التي يحدث التصديق بها على وجه الاحتمال أو الترجيح ، ولذا عرفه بعضهم أنه "إدراك الذهن الشيء مع ترجيحه ، وقد يكون مع اليقين " [1] .

والظن عند المعتزلة إنما يتعلق بخبر الواحد الغائب مما يدرك بالأبصار ، وأما الأخبار المتواترة أو المستفيضة فهي تجيء مجيء اليقين حيث لاشك عندهم فيها ، وهو ما يشير إليه الجاحظ في قوله : "ولما أن كان موجوداً في العقول أنه قد يفتش بعض الأمناء عن خيانة ، وبعض الصادقين عن كذب ، وأن مثل الخبرين الأولين لم يتعقب الناس في مثلها كذباً قط ، علم أن الخبر إذا جاء من مثلهما جاء مجيء اليقين . وأن ما علم من خبر الواحد فإنما هو بحسن الظن والائتمان" [2] .

والظن عندهم نوع من أنواع العلم [3] ، بل هو عند بعضهم أول العلم بكل غائب "وأول العلم بكل غائب الظنون ، والظنون إنما تقع في القلوب بالدلائل ، فكلما زاد الدليل قوي الظن حتى ينتهي إلى غاية تزول معها الشكوك عن القلوب وذلك لكثرة الدلائل" [4] . ولقد جعل بعضهم العلم قرينة الظن" إن كل علم يتعلق بظن ، فلابد من إمارة ترد ليحصل الظن للعاقل ويتبعه العلم . ومتى فقد الظن فقد بفقده العلم ، لتعلق بعض ذلك ببعض" [5] .

ولكي يؤدي الظن للعلم الذي يزول مع كل احتمال يخالفه ، فإن المعتزلة يشترطون لذلك الفحص والنظر والسؤال وإلا كان المرء معاقباً على تركه لذلك [6] ، ومن هنا فقد اعتبروا وجوب العمل بالأخبار التي توفرت فيه شروط الصحة ، مما تفيد الظن ، إذا لم تكن متواترة ولم تقم على دلالة الآحاد كان في الأصل مصمماً للتعامل مع ماورد من أمور العبادة، لكن أثره انعكس حتى على الأخبار التي لم تدخل في هذا الباب مما ينقل عن الحوادث والوقائع التاريخية ، فالفائدة التي

---

(1) الفيروز آبادي ، المعجم الوسيط 572/2.

(2) الرسائل السياسية ، المعاد والمعاش ص 83.

(3) المقدسي ، البدء والتاريخ 27/1، 162/2.

(4) الجاحظ ، الرسائل السياسية ، المعاد والمعاش ص 84.

(5) الهمذاني ، المغني 386/12.

(6) المصدر السابق 360/12.

يراها المعتزلة من الظن متحققة في كلا الأمرين ، وهي الإحاطة بالمعرفة ، وإن لم يكن ذلك على وجه الدقة في بعض الأحيان [1] . ولقد كانت الرغبة في الإحاطة بالمعرفة السبب الذي دفع بالمعتزلة للاستقصاء ، وهي ظاهرة شائعة في كتاباتهم حتى أصبح ذلك مبعث فخر لهم [2] !! فالحصيلة التي يجتبيها المؤرخ من الاستقصاء توفر له قاعدة من المعلومات التاريخية، تساعده في السيطرة على منهجية بحثه وفي استنتاجاته وتعليلاته وتحقيقاته ، ولكي يكون الحكم صحيحاً فإن المعتزلة يوصون من يتصدى لكتابة التاريخ بأن يعمل بالعدل مع خصومه فيحتاط لهم باستقصاء أخبارهم كحيطته لنفسه [3] !!

ولقد برز الاستقصاء في أسلوب المعتزلة عند البحث وتحري العلل والأسباب والأخذ بالأدلة والحجج ، ولقد كان لوقائع الماضي نصيبها الأكبر من ذلك، حيث توغل في الاستقصاء الفحص والنظر ، ولم يفرقوا في ذلك بين شعر أو رواية أو نص تاريخي ، طالما أن ذلك سيعين المؤرخ على الوصول للحقيقة "وليس بين الأشعار وبين الأخبار فرق إذا امتنع في مجيئها وأصل مخرجها التباعد والاتفاق والتواطؤ" [4] . ولذا فقد رأى المعتزلة أن كل مادة مروية ولو لم يكن لها ذاك القدر من الأهمية إذا جمعت مع بقية الروايات تعضدها وتجعل اجتماعها دليلاً [5] . ومن الصور التي ظهر فيها الاستقصاء بحث المعتزلة في موضوعات مختلفة ، منها احتجاجات الجاحظ لأبي بكر رضي الله عنه [6] وذكره لمناقب جند الخلافة العباسية [7] ، حيث كان يستقصي الأخبار ويستعرض

---

(1) الجاحظ ، الرسائل السياسية ، المعاد والمعاش ص 84.

(2) المصدر السابق ، رسالة في الحكمين ص 392، مناقب الترك ص 487.

-المقدسي ، البدء والتاريخ 70/1.

(3) الجاحظ ، خلق القرآن ، طبعة هارون 288/3.

-الجاحظ ، الرسائل الكلامية ، رسالة استحقاق الإمامة ص 192.

-ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة 127/17. وقد بلغ من دقته في الاستقصاء أنه كان يطالب غيره حال الاقتباس بنقل النصوص كاملة دون بتر أو اجتزاء .

(4) الجاحظ ، العثمانية ص 3، والمقدسي يتفق مع الجاحظ في تلك المقولة . انظر : البدء والتاريخ 187/3-188.

(5) الجاحظ ، العثمانية ص 95.

-ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة 117/1، 188، 375، 8/11، 312/12.

(6) العثمانية ص 280.

(7) الرسائل السياسية ، مناقب الترك ص 487.

الروايات ، ومنها استقصاء البلخي لمشاركات المعتزلة في الحياة السياسية [1] ، ومنها استقصاء الهمذاني لتاريخ النصرانية والدور الذي كان للقساوسة في التحريف [2] ، وكذلك استقصاءه لخيانات أطباء النصارى مع المسلمين [3] . وكذلك استقصاءه لأطباء الملاحدة والباطنية في زمانه [4] . ومنها كذلك استقصاء المقدسي لآراء الفرق والديانات حول العديد من الموضوعات مثل انقضاء الدنيا وفناء العالم [5] ، واستقصاءه لتاريخ ملوك الفرس والأحداث التي كانت في زمانهم [6] . واستقصاء ابن أبي الحديد لمذاهب العرب وتخيلاتها [7] .

ويتجلى الاستقصاء في إيراد الافتراضات والاحتمالات ، بحثاً عن المعنى الصحيح من بين الروايات المتضاربة ودون أن يجزموا بالصحة ، وذلك بالاستعانة بـ "أو" [8] و "لعل" [9] و"ممكن" [10] و"ممكن جائز" [11] و"محتمل" [12] و"ربما" [13] و"هذا لا يبعد" [14] . وللاحتمال أو الترجيح عند المعتزلة وجه آخر ، ففي سبيل الوصول إلى حكم علمي متقارب يأخذ الجاحظ بأوسط

---

(1) ذكر المعتزلة ص 117-119.

(2) تثبيت دلائل النبوة 1/156-210.

(3) المصدر السابق ص 2/618-629.

(4) المصدر السابق 2/596-614.

(5) البدء والتاريخ 2/143-150.

(6) المصدر السابق 3/138-173.

(7) شرح نهج البلاغة 19/227-260.

(8) الجاحظ ، الحيوان 1/219.

(9) المصدر السابق 1/304-305.

-ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة 16/296.

(10) المصدر السابق 1/305.

-المقدسي ، البدء والتاريخ 3/9، 47-149.

(11) المقدسي ، البدء والتاريخ 2/162، 194.

(12) المصدر السابق 1/53.

(13) الجاحظ ، الحيوان 2/220.

-الهمذاني ، تثبيت دلائل النبوة 1/75، 2/621.

(14) ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة 10/396.

الروايات مرجحاً لها على غيرها شرط اختلاف علل وأسباب الناقلين [1] .

والاستقصاء عند المعتزلة لا يكاد يقف عند حد ، فقد استعملوه في تمحيص الروايات ، ومن ذلك أن المقدسي لما ذكر اختلاف الناس حول مدة الدنيا ، وجد أن القطع في ذلك من المستحيلات ، فكان من قوله : "... فكيف تطمئن النفس إلى قول من يزعم أنه قد أحصى سني الدنيا وشهورها وأسابيعها وعدد أيامها ولياليها وساعتها ودقائقها وثوانيها وهل يقول مثل هذا عاقل " [2] . وهكذا فإن مثل هذا الاختلاف عند المقدسي لا يترك على حاله إنما يفحص ويتحقق من أمره حتى ينتهي به الحال إلى نتيجة تطمئن بها النفس وترتاح ، حتى ولو كان ذلك عن طريق الاحتمال أو الترجيح . وبهذا الأسلوب في التحقيق من أخبار الماضي وضع للمعتزلة طريقة أكثر إطمئناناً وأكثر فائدة من الناحية العلمية وعلى الأخص فيما يتعلق بالأخبار التي تكثر حولها الروايات . وهي طريقة لاقت قبولاً واستحساناً عند أحد المعاصرين حين أوجب أن ينطلق المرء مجرياً الفرضيات المحتملة والجزئية ، وأن يكتفي بالتقديرات التقريبية المؤقتة بحيث يترك الباب مفتوحاً على الدوام أمام التعديلات المتجددة في التاريخ [3] .

ومن صور الاستقصاء كذلك ، البحث عن العلل ، إذ ليس عند المعتزلة شيء يحدث مصادفة [4] ، فلابد لكل حدث من علة ، ومادام الإنسان عند المعتزلة هو الفاعل الحقيقي لأفعاله [5] ، فإن تقصي العلل يثبت وجود الأحداث ، ولعل حاجة المعتزلة لإثبات مقولاتهم في حرية الإرادة الإنسانية قد ألزمهم بإعطاء هذا الموضوع قدراً واسعاً من الاهتمام ، إذ كان من العسير عليهم تقبل كتابة تاريخ دون هذا الشرط !! أي كتابة تاريخ دون بيان علل لأن الأسباب قد لا تكون مقنعة بما فيه الكفاية للخروج بتصور يتوافق مع كون التاريخ إنساني في أحداثه ووقائعه ، وقد يكون من المناسب نقل بعض الصور التي توضح كيفية اهتمام المعتزلة باستقصاء العلل . ولنتوقف عند الجاحظ أولاً حيث قام تفكيره على إبراز العلة في تفسيره لمعنى الأمور والأحداث ، ومن

---

(1) العثمانية ص5-6. وهذا الترجيح قد يكون له علاقة بركن من أركان الاعتزال ألا وهو المنزلة بين المنزلتين .

(2) البدء والتاريخ 2/58-62.

(3) كار ، ما هو التاريخ ص 67.

(4) الجاحظ ، الرسائل السياسية ، العثمانية ص 132.

(5) الهمذاني ، المغني 1/30-43.

ذلك تحديده للعلة التي من أجلها خلق الله الخلق مختلفين في الطباع [1] ، وتحديده للعلة في امتزاج الخير والشر [2] ، وتحديده للعلة التي تنشأ بسببها العداوات والعصبيات بين الناس [3] ، وتحديده للعلة التي تجعل النصارى أقرب لعوام المسلمين من المجوس واليهود [4] ، لكن الجاحظ كان متنبهاً إلى أن هناك عللاً خافية تجري الأمور عليها ، ويصعب على المرء معرفتها .

وهكذا فإن استقصاء العلل كان يخفي وراءه عملاً تركيبياً يستقصي حوادث التاريخ ليعرف من خلالها الأسباب التي وقعت من أجلها تلك الحوادث . ومن هنا تتضح بقية المشاركات المعتزلية في هذا الحقل لتكرر ذات الأسلوب في محاولة استكناه للخفايا التي لم تنطق بها الحوادث ، وعلى نحو مباشر يطرح الهمذاني العلة التي ساقت الملاحدة ليشتموا الخلفاء الثلاثة الأُوَل بقوله : "وينبغي أن تعلم أن الذين وضعوا هذا إنما قصدوا به رسول الله ρ وأهل بيته لشدة عداوتهم له وتستروا بالتشيع ... ، ولم يمكنهم المكاشفة بشتم رسول الله ρ ، فاشتفوا منه بشتم هؤلاء .." [5] . وعلى نحو يتضمن أحكاماً أخلاقية ينفي المقدسي ما يقال حول دعوة علي رضي الله عنه على أهل العراق بأن يملكهم من يحكم فيهم بحكم الجاهلية والعلة أنه لا يجوز لمسلم أن يسأل ربه الجور والظلم [6] . كما يذهب ابن أبي الحديد إلى أن انتشار المذاهب والنحل في العراق عائد لعلة تتعلق بكون أهلها أصحاب نظر وبصر وتدقيق [7] .

والحق أن فهم المعتزلة للماضي ونزوعهم للمذهب قد جعل بعض استقصاءاتهم خاضعة لشروط التحقق التاريخي لكياتهم مما أفقد العديد من العلل صدقيتها !! حيث بات على المعتزلة أن يستخرجوا عللاً تتوافق مع نظرتهم إزاء بعض القضايا التاريخية ، وهكذا تم ترتيب بعض أحداث الماضي على هذا الأساس الاستقصائي ، فأحداث الفتنة بين الصحابة تقبل فيها الروايات القادحة

---

(1) الرسائل ، حجج النبوة ص 137.

(2) الحيوان 1/204-206.

(3) المصدر السابق 2/220.

(4) المصدر السابق 2/107.

(5) تثبيت دلائل النبوة 1/371.

(6) البدء والتاريخ 6/28.

(7) شرح نهج البلاغة 7/37.

في عدائهم حتى ولو جاءت من طرق مجهولة، [1] مخالفين بذلك صحيح المنقول وصريح المعقول [2].

وحوادث الدولة الأموية ليس فيها ما يستحق سوى الروايات والأخبار التي تساعد في الحكم عليها بالإدانة ، ولذلك يختار المعتزلة تثبيتها كحقائق بعد استقصائها ثم البحث عن تعليلات تؤكد وقوعها دون النظر لأسانيدها ليقنعوا الآخرين بصدقها ، فيما تترك حقائق أخرى كان بالإمكان أن تعطي اتجاهاً معاكساً لوجهة نظر المعتزلة في الدولة الأموية [3] ، وهو ما يبعث على القول بأن الاستقصاء خاصة عند المعتزلة لم يكن دائماً وسيلة تعين على النقد الدقيق ، ذلك لأنه لم يبلغ مداه في التحصيل وهو ما جعل تاريخ الدولة الأموية لا معنى له سوى إثارة الكراهية والحقد ضد رجالاتها [4] ، ولذا يمكن القول بأن ما ترتب على هذا النوع من الاستقصاء كانت ظنوناً في غير موضعها !! وما يدعونا لقول ذلك ليس فقط متعلقاً بتقصير المعتزلة في البحث والتقصي [5] !! بل هو كذلك عائد لما ظهر أثره عليهم من تلون واضطراب وعدم استقرار على

---

(1) الجاحظ ، الرسائل السياسية ، رسالة في الحكمين ص 339-399.

-الهمذاني ، فضل الاعتزال ص148-153.

-المقدسي ، البدء والتاريخ 2/6، 13.

(2) انظر للتفصيل حول ذلك : الكبيسي ، أيوب عبادة ، صحابة رسول الله ρ (دار القلم ، دمشق ، ط2) ص 27.

(3) وهو ما نوه إليه شيخ الإسلام ابن تيمية عندما قال : "ونحن لا نقول : إنهم كانوا سالمين من المظالم والذنوب ، كما لا نقول : إن أكثر المسلمين كانوا سالمين من ذلك" انظر : منهاج السنة 113/4. وقد لاحظ أحد المعاصرين التشويه الذي نال تاريخ بني أمية ، فكان مما قال : "من المسلم به أن ما بين أيدينا من نصوص التاريخ التي تمثل لنا العصر الأموي ، إنما و   ضعت في العصر العباسي ، وقد كان عصراً مشبعاً بالعداوة لبني أمية ، فتزيد فيه الرواة والأخباريون ما شاؤوا ... فلا يصح الاعتماد بدون تمحيص على كتب الأخبار والتاريخ فيما يتعلق بالأمويين" انظر : السباعي ، السنة ومكانتها في التشريع ص197.

(4) انظر على سبيل المثال : الجاحظ ، الرسائل ، رسالة في تصويب الحكمين ص 345.

-الرسائل ، رسالة في النابتة ص 240-245.

-المقدسي ، البدء والتاريخ 2/6، 13.

-ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة 22/1.

(5) قارن بين استقصاء المعتزلة لخط واحد من الروايات الموجهة ضد الدولة الأموية ، وبين الروايات المتعددة والمتضاربة في تواريخ بعض الأديان والمذاهب ، وانظر مثلاً ما كتبه الجاحظ عن الشيعة والنصارى ، وما كتبه الهمذاني عن القرامطة والرافضة والنصارى ، وما كتبه المقدسي عن المجوس واليهود والنصارى ، تجد أن تاريخ الدولة الأموية لم يتم التعامل معه بحيادية أو موضوعية .

رأي واحد [1] ، وهو ما يدعو للتشكيك في سلامة المعيار الذي بنى عليه المعتزلة أحكامهم في التاريخ الإسلامي على وجه التحديد حيث خالفوا نهجهم القاضي بالتحقق والتثبت [2] .

وعلى العموم فإن الاستقصاء مطلب ضروري في الدراسات التاريخية ، والفائدة منه تتوقف على المؤرخ الذي يجمع شتات الروايات ليضع منها تاريخاً . لكنه أبداً لن يكون تاريخاً منصفاً إذا كان الدافع له ملائمته لهدف ما يقوم في الحاضر !!

---

(1) ظهر التلون والاضطراب في العديد من أحكام المعتزلة ومن ذلك :

-مواقف الجاحظ المتناقضة من معاوية رضي الله عنه ، وعمر بن عبدالعزيز . انظر : رسالة في الحكمين ص 368-

--رسالة في النابتة ص 241-242.

-موقف الجاحظ والهمذاني المتناقضة من الكرامات . انظر : الرسائل ، رسالة فضل هاشم على عبد شمس ص 412، فضل الاعتزال ص 233.

-مواقف البلخي المتناقضة من ثورة المعتزلة على الوليد بن يزيد في مقابل ثورتهم على أبي جعفر المنصور . انظر : فضل المعتزلة ص 110-115.

-مواقف المقدسي المتناقضة من الصحابة بين الموالاة والمعاداة . انظر : البدء والتاريخ 192/5-193، 199-202.

(2) الجاحظ : العثمانية ص 288.

-البلخي ، قبول الأخبار ورقة 5.

"تفسير التاريخ عند المعتزلة"

يعد الإنسان المحور أو الغاية الذي سخرت الكائنات كلها من أجله .. ↓ [illegible] ↑ سورة لقمان ، آية 20.

ومن أجل أن يعي الإنسان دوره الحقيقي الذي خلق من أجله .. ↓ [illegible] ↑ سورة الذاريات آية 56. فقد بين القرآن الكريم الحقائق الأساسية التي تتعلق بخلق الكون والإنسان ففتح بذلك آفاقاً من العلم الصحيح للعقل البشري كانت حافظة له –بإذن الله– من التشتت والضياع .

وكان من بين ما حفظه القرآن الكريم أنه وضع منهجاً متكاملاً لتفسير التاريخ يقوم على أساس من الحقائق اليقينية ، تتمثل في أن الله عز وجل هو الخالق والمدبر لهذا الكون : ↓ [illegible] ↑ سورة الزمر آية 62. ومقتضى ذلك يخضع الإنسان لجميع السنن الإلهية التي وضعها الله عز وجل لتسيير الأشياء والحياة ، وهو في مقابل ذلك يملك حرية الإرادة والحركة وفق القدرة التي وهبه الله إياها ، والنتائج التي يرتبها الله على ذلك التحرك إنما تأتي متوافقة مع طبيعة الفعل : ↓ [illegible] ↑ سورة الشورى آية 20.

والسنن الإلهية هي عوالم لها أثرها وفعلها في حركة التاريخ ، وهي تنقسم إلى عوالم مغيبة ومشهودة ، فعالم الغيب هو ذلك العالم الذي لا يعلمه إلا الله ، ولا يحيط أحد منه بشيء إلا ما شاء الله ، وأما عالم الشهادة فهو عالمنا المحسوس الذي يخضع للملاحظة والتجربة .

وسنن الله الثابتة منها ما هو كوني ومنها ما هو دنيوي ، ولابد من الإقرار بها من أجل فهم

حركة التاريخ ، وهي سنن خاضعة لمشيئة الله إن شاء أجراها وإن شاء أمسكها [1] .

سورة الشورى ، آية 32-33. وفي ضوء تلك الحقائق عرف المسلمون منهج القرآن في تفسير التاريخ والنظر إلى حوادثه ، واهتدوا بأسلوبه في العرض ودعوته لإدراك السنن والاستفادة من التجارب في الحاضر والمستقبل ، يدل على ذلك العناوين التي اختاروها لكتبهم وتوضيحهم للهدف الذي من أجله تم التأليف [2] ، غير أن بعضهم ترك التفسير والتعليل معتمدين على ما لدى المتلقي في العصور الإسلامية الأولى من فهم لإسلامه وعقيدته وإدراك لمقتضياتها ما يعينه على معرفة الحق من الباطل والقدرة على فحص الأحداث والأمور بميزان الكتاب والسنة ، كما أن بعضهم ترك ذلك رغبة في عدم التسلط على فكر المتلقي من خلال توجيهه أو تعليل الأحداث له بما قد لا يكون متفقاً مع الحقيقة[3].

لقد تأثر المعتزلة كما تأثر غيرهم من مؤرخي الإسلام بمنهج القرآن الكريم في تفسير التاريخ والنظر إلى حوادثه ، كما كان لتأثرهم بالفلسفة أبعاده في تركيز الاهتمام بالإنسان باعتباره محور الوجود الذي تدور حوله الحوادث ويتوجه إليه التكليف [4] . ومن هنا فإن كل ماله علاقة بالإنسان زماناً ومكاناً يصبح مصدراً للاهتمام باعتباره موقعاً للحدث ومصدراً للشهادة ، فيكتسب الماضي عمقاً في الحاضر ويكتسب الحاضر تنبأ المستقبل . وعندئذ يكون (التاريخ) حاجة إنسانية ملحة لضمان استمرار تطور الحياة . "... فحاجة الغائب موصولة بحاجة الشاهد لاحتياج الأدنى إلى معرفة الأقصى ، واحتياج الأقصى إلى معرفة الأدنى ، معان متضمنة ، وأسباب متصلة ، وحبال منعقدة ، وجعل حاجتنا إلى معرفة أخبار من كان قبلنا ، كحاجة من كان قبلنا

---

(1) خليل ، د/ محمد رشاد ، المدخل الإسلامي لدراسة التاريخ وتفسيره (دار المنار ، القاهرة ، ط1 ، 1404هـ/1984م) ص 86، 101-102.

(2) انظر مثلاً : مقدمة الطبري لكتابه وتسميته له "الرسل والملوك" ، ومقدمة خليفة بن خياط لكتابه "التاريخ" ، ومقدمة المقدسي لكتابه "البدء والتاريخ" .

(3) السلمي : منهج كتابة التاريخ الإسلامي ص 170.

(4) الجاحظ : الرسائل الكلامية ، رسالة في القيان ص 65.
-الهمذاني ، المغني 11/127-128.

إلى أخبار من كان قبلهم ، وحاجة من يكون بعدنا إلى أخبارنا"[1]. وتستحيل تلك الحاجة – الإخبار والاستخبار– جبلة يطبع عليها الإنسان فلا يتركها [2] ، وهو ما يساهم في تراكم المعرفة بالماضي ومما يزيد في كثرة العبرة والعظة" ... فينبغي أن يكون سبيلنا فيمن بعدنا سبيل من قبلنا فينا ، مع أنا قد وجدنا في العبرة أكثر ما وجدوا ، كما أن من بعدنا يجد من العبرة أكثر مما وجدنا" [3] .

والتوجيه نحو أخذ العبرة والعظة من حوادث الماضي [4] ، أمر يظهر في القرآن الكريم لاسيما عند الحديث عن الأنبياء والمرسلين ، وذلك في مثل قوله تعالى: [illegible] سورة يوسف ، الآية 111.ومثل قوله : [illegible] سورة هود ، الآية 120.

وعلى هذا النحو فإن المعتزلة لم يطلبوا التاريخ لذاته ، بل لما وجدوا فيه من عبر كانت تتسع مع الزمن لتفتح آفاقاً من الرشد للإنسانية في القول والعمل "ولو ألجئنا إلى قدر قوتنا ومبلغ خواطرنا ، ومنتهى تجاربنا ، بما أدركته حواسنا وشاهدته نفوسنا ، لقد قلت المعرفة وقصرت الهمة وضعفت المنة ، فاعتقم الرأي ، ومات الخاطر ،وتبلد العقل ، واستبد بنا سوء العادة " [5] .

ولئن كانت العبرة تعني في عرف المعتزلة الوصول للرشد ، فإنها ومن منظور فلسفي شكلت طريقاً إلى الوصول للمعرفة التي تقود إلى الحكمة " ولولا ما رسمت لنا الأوائل في كتبها ، وخلفت

---

(1) الجاحظ : الحيوان 43/1.

(2) الجاحظ ، الرسائل الأدبية ، رسالة كتمان السر وحفظ اللسان ص 90.

(3) الجاحظ : الرسائل: الجوابات واستحقاق الإمامة 298/4.

(4) الجاحظ : الرسائل ، رسالة كتمان السر وحفظ اللسان 170/1.

-الهمداني ، تثبيت دلائل النبوة 124/1.

-المقدسي ، البدء والتاريخ 8/1.

(5) الجاحظ : الرسائل ، الجوابات واستحقاق الإمامة 297/4.

من عجيب حكمها ، ودونت من أنواع سيرها حتى شاهدنا بها ما غاب عنا ، وفتحنا بها المستغلق علينا ، فجمعنا إلى قليلنا كثيرهم وأدركنا ما لم نكن ندركه إلا بهم، لقد خس حظنا في الحكمة ، وانقطع سبيلنا إلى المعرفة" [1] .

لقد كان الاهتمام بالعبرة مظهراً من مظاهر الاهتمام بالإنسان ذاته ، فالوعي بالماضي يزيد الخبرة والتجربة بالحاضر ، وهو ما أكسب طرقاً جديدة في الكتابة التاريخية ، حيث لم يعد التاريخ مجرد سرد وصفي لأحداث ترتبط بأفراد كانوا في مواقع الصدارة ، بل تجاوز المؤرخون ذلك ليدونوا شتى صنوف النشاط البشري على الأرض ، في حين قام بعضهم بمد الصلة بين الماضي والمستقبل ، باعتبار ما كان وما سيكون بناء على ما جاء عن طريق الغيب فالتاريخ تبعاً لهذا الفهم هو تلك الصلة الدنيوية بين البداية والنهاية حيث ينقطع بعد ذلك مستقبل الإنسان على الأرض ليبدأ بعدها حياة مختلفة أخرى ، فهو خيط متصل لأحوال متفرقة" جمعت ما وجدت في ذكر مبتدأ الخلق ومنتهاه ثم ما يتبعه من قصص الأنبياء عليهم السلام وأخبار الأمم والأجيال وتواريخ الملوك ذوي الأخطار من العرب والعجم وما روى من أمر الخلفاء من لدن قيام الساعة إلى زماننا هذا ... وما حكى أنه واقع بعد من الكوائن والفتن من الخلق والخلائق وأديان وأصناف الأمم ومعاملتهم ورسومهم وذكر العمران من الأرض وكيفية صفات الأقاليم والممالك ثم ما جرى في الإسلام من المغازي والفتوح وغير ذلك " [2] .

ولكي نفهم سير التاريخ ، فلابد من تدبر أو تأمل تجارب الماضين منذ لحظتها الأولى وحتى اكتمالها ، والتدبر يعني الفحص والنظر ، فالمعرفة التي يتحقق من ورائها النفع والفائدة لا تحصل إلا بذلك [3] ، ويبدو أن المعتزلة كانوا تواقين لإثبات أن التاريخ يتبع طريقة تتفق مع العقل لا تصادمه ولا تخالفه ، وهو ما يستشف من قول الجاحظ : "واجب على كل حكيم أن يحسن الارتياد لموضع البغية ، وأن يتبين أسباب الأمور ، ويمهد لعواقبها ، فإنما حمدت العلماء بحسن التثبيت في أوائل الأمور ، واستشفافهم بعقولهم ما تجيء به العواقب ، فيعلمون عند استقبالها ما تؤول به الحالات في استدبارها . وبقدر تفاوتهم في ذلك تستبين فضائلهم ، فأما معرفة الأمور

---

(1) الجاحظ ، الرسائل ، الجوابات واستحقاق الإمامة 297/4.

(2) المقدسي : البدء والتاريخ 6/1-7.

(3) الهمذاني ، المغني 141/12.

عند تكشفها وما يظهر من خفياتها ، فذاك أمر يعتدل في الفاضل والمفضول والعالم والجاهل" [1] ، فالتاريخ إذن لا يسير اعتباطاً ، وإنما له حدود مرسومة وفق نظام لا يعرف المحاباة ، لكن ذلك النظام ليس حتمية صارمة ، إذ قد يشاء الله عز وجل نقض العادة "للتعريف والإعذار ، والمصلحة والاستبصار " [2] . ومع ذلك يظل الإنسان في نظر المعتزلة صاحب الفاعلية في التاريخ ، يملك سعيه في الأرض كما يملك صنع أحداثه ، فالناس لا ينتفعون بصلاح آبائهم ولا يضرهم فساد رهطهم [3]!! وفي مقابل ذلك لا يعطي المعتزلة أي تفسير تبريري لتصرفات الإنسان فهو إما أن يمتدح لصلاح فعله وإما أن يعاب لسوء فعله ودون أن تلتمس له المعاذير [4] !! وكأن المعتزلة بذلك يلمحون على وضعية مستقلة للتاريخ ، يفصلون بينها وبين مشيئة الله التي لا تدخل –في نظرهم– طرفاً في تفسيرهم للأحداث التاريخية !! حيث كانوا يفسرون الحدث في إطاره الإنساني ، بمعنى أنهم كانوا يمضون إلى أبعد مسافة ممكنة في مجال ترتيبهم للأحداث الدنيوية . حتى تلك الظواهر الطبيعية لم تكن بعيدة عن ذلك التفسير ، ولئن تدخلت المشيئة الإلهية لصنعها فإنما هو "ترهيب يرهب به الناس ليرغبوا وينزعوا عن المعاصي ، وكذلك ما ينزل بهم من البلايا في أبدانهم وأموالهم من نقمة ومصيبة وقحط ، تجري في التدبير إلى ما فيه صلاحهم واستقامتهم ويدخر لهم إن صلحوا من الثواب والعوض في الآخرة ما لا يعدله شيء من أمور الدنيا ، وربما عجل ذلك في الدنيا إذا كان فيه صلاح لعامة أو خاصة" [5] .

وهكذا ترتبط الحوادث سواء كانت إنسانية أم طبيعية بأسباب استوجبها الفعل الإنساني، فهو عبر عن ذاته من خلال أفعاله ، ثم ارتدت إليه تلك الأفعال أصلاً وسبباً . وهو قول يوافق اعتقادهم في خلق الإنسان لأفعاله "إن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم ، وإن الله عز وجل قدرهم على ذلك ، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم " [6] . ومن ثم لم

---

(1) الجاحظ : الرسائل ، رسالة المعاد والمعاش 69/4.

(2) الجاحظ : الرسائل السياسية ، العثمانية ص 132.

(3) المصدر السابق 274-276. ولربما هذا هو الذي دفع المعتزلة لعدم الاهتمام بسير الخلفاء الشخصية لأن الخلافة وصلت إليهم دون سعيهم .

(4) طبعاً باستثناء ما ارتبط بنزعة مذهبية .

(5) الجاحظ ، الدلائل والاعتبار على الخلق والتدبير ، تصحيح : محمد راغب الحلبي (حلب ، ط1، 1346هـ/1928م) ص13.

(6) الهمذاني ، المغني 3/8.

يكن ثمة مناص من أن يلجأ المعتزلة إلى وضع مقياس أو معيار يمكن في ضوئه إصدار أحكام على الأشخاص قبل الأحداث !! وبمعنى آخر فإن المعتزلة كانوا ينساقون من خلال فهمهم لدور الإنسان على الأرض ، لأن يكونوا سلطة تحاسب الأفراد باعتبارهم السبب في وقوع الأحداث ، وفي أحيان سلطة لا تجد غضاضة في محاسبة الجماعات باعتبارها مادة الأفراد التي ساهمت إلى جانبها في تعزيز وقوع الحدث . وهذا التوجه عند المعتزلة كان محكوماً بالدلالة العقلية ، فالعقل هو الذي يحكم على الأفعال بالقبح والحسن [1] ، أما دور الشرع فإنه يأتي تالياً بعد العقل ليؤكد أحكامه بما يدل على أن الأفعال قبيحة أو حسنة [2] !!؟

والواقع أن هذا المعيار في النظر إلى الأفعال لم يكن صالحاً على الدوام لإعطاء تفسير موضوعي للتاريخ ، فالحسن والقبح يظلان نسبيان طالما أنهما خاضعان لإرادة العقل الذي يرى تبعاً لشروطه التاريخية وتطلعاته الخاصة [3] !! ومن هنا وقع تفسير التاريخ عند المعتزلة في كثير من الانحرافات والأخطاء ، لعل أعظمها قولبة الوقائع التاريخية بحيث تتناسب مع النظرة المسبقة ، في حين يتم استبعاد كل مالا يتوافق مع تلك النظرة ، وتكون النتيجة تصميم شكل الماضي وفق نمط لا يساعد على فهم الحاضر وليس بالإمكان رؤية المستقبل من خلاله . وهو عين ما يلحظه المرء من قول الجاحظ : "وقد كانت هذه الأمة لا تجاوز معاصيها الإثم والضلال ، إلا ما حكيت لك عن بني أمية وبني مروان وعمالهم ، ومن لم يدن بإكفارهم ، حتى نجمت هذه النوابت وتابعتهم هذي العوام ، فصار الغالب على هذا القرن الكفر ، وهو التشبيه والجبر ، فصار كفرهم أعظم من كفر من مضى في الأعمال التي هي الفسق وكانوا شركاء من كفر منهم بتوليهم وترك إكفارهم

---

(1) الهمذاني ، شرح الأصول الخمسة ص 595.

(2) المصدر السابق ص 302.

ذهبت المعتزلة إلى أن العقل وحده يدرك الحسن والقبح في الأشياء كلها ، وذلك لما فيها من صفات تدل عليها ، والشرع إنما يأتي ليقرر ما يراه العقل وليس ليثبته ابتداء . والحق الذي عليه أهل السنة والجماعة أن العقل قد يدرك في بعض الأمور حسنها أو قبحها ، لكنهم لم يرتبوا على ذلك ثواباً إلا بالشرع . انظر : ابن تيمية ، الاحتجاج بالقدر (المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط4، 1404هـ/1984م) ص 11، الشاطبي ، الموافقات 25/2، العبدة ، محمد ، المعتزلة بين القديم والحديث (دار الأرقم ، برمنجهام ، ط1، 1408هـ/1987م) ص 69-73.

(3) يمكن المقارنة بين حالتين منفصلتين لكل منهما وضعيتها المستقلة ، فيما يتم تطبيق الحسن والقبح على أحدهما إلا أن الأخرى تظل في منأى عن ذلك لكونها تتعلق بالأصحاب !!؟ انظر : الجاحظ ، الرسائل الكلامية ، رسالة في خلق القرآن ص 171.

» [1].

ومن خلال هذه المسلمات المبنية على تلك القولبة تكون النتيجة أن يعد المعتزلة التشبيه والجبر الحدث الرئيسي في التاريخ الإسلامي ، فيما تختفي الأحداث الحقيقية سواء أكانت إيجابية أم سلبية عن الأنظار !! الأمر الذي لا يسمح ببلوغ درجة من الفهم والاستيعاب الكاملين لحركة التاريخ الإسلامي والظروف التي نشأت فيها وقائعه ، وهنا تكمن أهمية الإدراك في اعتماد التحليل لغرض التفسير التاريخي عوضاً عن اعتماد وصف للحدث وكأنه مسلمات . هذا إذا أردنا تقييم أهمية تغييرات معينة على نحو ملائم . لكننا لن نعزل أنفسنا عن تراث المعتزلة الكلي لمجرد أنهم كانوا يستخدمون السرد الوصفي لبعض وقائع التاريخ الإسلامي تماشياً مع توجهاتهم المذهبية ، إذ في ذلك التراث مجالات للفهم التاريخي كانت أداتها التفكير المتزن ، والكتابة التحليلية ، ويعتبر هذا بحق أساساً في تفسير التاريخ .

لقد كان من المهم بالنسبة للمعتزلة وهم يتعاملون مع التاريخ أن يعترضوا السيل الجارف من الروايات التي حملت طابعاً أسطورياً كان يقود إلى استجابات ومواقف مضللة ، وإلى حرمان من الدروس التي يمكن أن يتعلمها المرء من التاريخ [2] .كان ذلك الاعتراض نوعاً من تصحيح المعرفة أو مساهمة في استعادة الوعي يوفر عن طريقه تصوراً تاريخياً معقولاً . ومن الصعب بمكان أن نفصل هنا بين اعتراض المعتزلة لتلك الروايات ومن خلفها وبين الإشارة إلى إمكانية وجود ارتباط لها بمشاكل العصر !! .فالأثر الذي تتركه الخرافات والأساطير من فساد العلم وحجب العقل عن الفهم [3] ، كان سيلقي بظلاله على العلاقة

المتوترة أصلاً بين العامة والمعتزلة الذين لم يكونوا يخفون سخطهم من مواقف العامة تجاههم

---

(1) الرسائل : رسالة في النابتة ص 246-247.

بنى الجاحظ رأيه على أصل مذهبه في نفي القدر ونفي الصفات ، وما ذهب إليه من القول بكفر القرن الذي عاش فيه –الثالث الهجري– لا يستقيم مع الخيرية التي نص عليها حديث المصطفى صلوات الله وسلامه عليه من قوله : "خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ..." انظر البخاري ، الصحيح 63/5.

(2) المقدسي : البدء والتاريخ 4/1.

(3) الجاحظ : الحيوان 142/1

–المقدسي : البدء والتاريخ 4/1.

. كان اعتقاد المعتزلة أن تفتح عقل العامة كفيل بأن يغير مواقفها ، وذلك بعد أن اكتشفوا دورها الفعال في ترجيح كفة أهل السنة القائلين بعدم خلق القرآن خلافاً لرأي المعتزلة الذين يذهبون إلى القول بخلقه . والمعتزلة يعترفون بما تملكه العامة من قوة ، لكنهم يعتبرونها قوة غير مسئولة ، وإن كانت أشد فتكاً وأكثر إفساداً ، وكما كان المعتزلة يخافونهم فإنهم كانوا يطمعون فيهم [2] !!

وفي ظل هذا الفهم لمكانة العامة في المجتمع كتب المعتزلة في تاريخ الحياة اليومية للناس ، وقدموا من خلال هذه الكتابة ملاحظات دقيقة في البناء الاجتماعي كانت بمثابة مقدمات في تفسير التاريخ . فالمجتمع من خلال الكتابات عبارة عن مجموعة من الروابط الاجتماعية المتميزة بالنشاط والحركة ، تصلح لكي تكون أداة لفهم التجارب التاريخية ذات الآثار الكبيرة ، بدلاً من دراسة مؤسسات ذات طابع سياسي قد لا يكون لها ذلك القدر من التأثير على مجريات الأحداث [3] !! وكان التصنيف للناس وفق مكانتهم في بناء مجتمع محدد [4] ، مع ما يلزم ذلك من المخالطة والاطلاع عن كثب من أجل رصد المواقف والآراء إزاء مختلف القضايا ، قد ساعد في رؤية الواقع الاجتماعي كما هو دون رتوش ولعل في النص التالي ما يبين إلى أي مدى كانت ملاحظات المعتزلة دقيقة في رصد السلوك الإنساني وطبيعة أدائه ، وذلك من خلال مقارنة للجاحظ بين الإنسان والحيوان ، وفي أعاجيب ما ركبت عليه –أي الحيوان– من الدفع عن أنفسها والتقدم فيما يحييها وفي تحسسها عواقب أمورها وكل ما خوفت من حوادث المكروه بقدر ما ينوبها من الآفات ، ويعتريها من الحادثات ، وأنها تدرك ذلك بالطبع من غير روية ، وبحس النفس من غير فكرة ، ليعتبر معتبر ويفكر مفكر ، ولينفض عن نفسه العجب . ويعرف مقداره من العجز ونهاية قوته ... والإنسان ذو العقل والاستطاعة والتصرف والروية إذا علم علماً غامضاً وأدرك معنىً خفياً ، لم يكد يمتنع عليه مادونه إذا قاس بعض أمره على بعض ، وأجناس الحيوان قد يعلم

(1) الجاحظ ، الرسائل الكلامية ، رسالة في نفي التشبيه ص 206-207.

(2) المصدر السابق ص 206.

(3) وهو ما قد يفسر إعراض المعتزلة عن الكتابة في التاريخ السياسي للدول ، باستثناء المقدسي الذي قدم تاريخاً مختصراً لم يوفه حقه من البحث والتقصي .

(4) طالع في ذلك الأصناف التي كتب حولها المعتزلة كالبخلاء والقصاص والمكدين والأعراب والحواة والصيادين والأطباء والرهبان ، والمحدثون ، .... الخ .

بعضها علما ، ويصنع بكفه صنعة يفوق بها الناس ، ولا يهتدي إلى ما هو دون ذلك بطبع ولا روية ، وعلى أن الذي عجز عنه في تقدير العقول دون الذي قدر عليه [1] . إن عقل الإنسان إذن يعمل بروية وفكرة وقياس أقل ، أما عقل الحيوان فالغريزة فيه تعمل بدقة ولكن دون روية ووعي !! والأمر الذي تعكسه مثل هذه الملاحظة لأصناف مختلفة من البشر ، أدى إلى أن يفطن المعتزلة للسمات المتشابهة والقابلة للمقارنة كان من شواهدها العديد من أوجه الشبه بين فئات داخل المجتمع وإن اختلفت الصور واللغات واللهجات والأسنان والبلدان [2] .

إن شيئاً من نوع العقليات المتطابقة هذه كان يفتح إمكانية تطبيق المنهجية المقارنة الأمر الذي أدى بالمعتزلة إلى القول بتأثير البيئة والمناخ على الإنسان [3] وهو ما أضاف إلى سلطان العقل خضوع الإنسان لقوانين الطبيعة التي ركبها الله فيها . وهي نظرة اتسمت بالموضوعية في التعامل مع حركة التاريخ ، ولعل أبرز ما في هذه الموضوعية أن جمع المعتزلة بين فاعلية السنن كقوانين ثابتة في الطبيعة ومن ورائها قدرة الله عز وجل في تعطيلها وفق إرادته ، وبين فاعلية الإنسان في الأرض وفق استخلافه فيها ، قد دل على فهم لحركة التاريخ والعوامل المؤثرة فيه ، فالإنسان وفق ذلك المفهوم حر في أن يصنع تاريخه في إطار النظام العام الذي أوجده الله ، لكنه معرض لتلك السنن بالقدر الذي لا يمنعه من الممارسة والفعل . ولاشك أن تفسيراً على هذا النحو لحركة التاريخ قد جنب المعتزلة الوقوع في مزالق التفسيرات المذهبية الفلسفية التي حادت عن الهدى والحق حين حاولت أن تفسر حركة التاريخ إما باعتبارها فعلاً إلهياً محضاً ليس للإنسان دور فيه سوى التنفيذ [4] !! أو باعتبارها نظاماً معقولاً وفق خطة معقولة تقوم على صراع

---

(1) الحيوان 7/71-72.

(2) المصدر السابق 2/104-105.

(3) الجاحظ : البيان والتبيين 4/6-7.

-الحيوان 4/71-73.

(4) سادت فكرة المشيئة الإلهية معظم الحضارات القديمة ، بحسب دور الدين فيها ، وتفاوتت في مفهومها بين حضارة وأخرى ، وهي ترى أن أحداث التاريخ ووقائعه لا قدر للإنسان فيها ، بل هي راجعة إلى علة أولى تهيمن على العالم وتسيطر عليه وهو الله عز وجل . انظر : لاجلو ، المدخل إلى الدراسات التاريخية ص 233-334؛ صبحي ، في فلسفة التاريخ ص 148-151.

المتناقضات [1] !! أو إلى غير ذلك من التفسيرات التي اكتفت بعامل واحد جعلته أساساً تاريخ الإنسانية كلها [2] !!

والواقع أن القبول بدور في الطبيعة كان نتيجة لتأثر المعتزلة بمنهج القرآن في هذا الشأن ، حيث قال المولى عز وجل : ↓ ❒◆•♒︎•♊︎• ✍︎❒♑︎♋︎⑨⍓ ♒︎♎︎○⬤◐□□♎︎ ✈︎✍︎✍︎★ •✉︎⑨♎︎③⊠⬧ ↑ سورة الأحزاب آية 62. وقال: ↓ ▫︎•⬛︎■♊︎ ✉︎✍︎✍︎★ ⬧✉︎⑨♎︎③⊠⬧ ♒︎♎︎○◐✡︎□◐♎︎ ❒♑︎♋︎⑨⍓ ☎ ✈︎✍︎✍︎★ ♒︎♎︎○◐✡︎□◐♎︎ ❒♑︎♋︎⑨⍓ ♊︎•♒︎◆❒ ❒◆♦︎□⬧③⊠⊙ ↑ سورة فاطر آية 43. ومع إيمان المعتزلة بدور تلك السنن إلا أن الاتجاه الذي كان يبرز في تعامل المعتزلة مع الوقائع التاريخية هو الاتجاه الموضوعي المعاكس للاتجاه الجدلي ؛ وهو اتجاه كان يدخل ضمن إطار منهج البحث العلمي الذي ارتضاه المعتزلة . وبهذا المنهج توجه المعتزلة إلى التاريخ حيث كانوا يتوقفون عند الوقائع التي تحتاج إلى تحقيق وتأمل ليبينوا مدى مطابقتها للواقع والعقل فيدونوها . وعدا ذلك فإن لم يتفق مع الواقع الموضوعي والعقلي من الأخبار والروايات التاريخية كان يستبعد ويستنكر [3] .

ومن الواضح أن الاتجاه الموضوعي الذي اتبعه المعتزلة في كتاباتهم كان أمراً يعتبر في غاية الأهمية بشأن التفسير التاريخي ، ذلك بأنه كان يدفع لمحاولة معرفة في أي اتجاه تتحرك الأحداث. فالتجربة البشرية عرضة على الدوام لتغيير تراكمي وتصاعدي عبر الزمن "فينبغي أن يكون سبيلنا فيمن بعدنا سبيل من قبلنا فينا ، مع أنا قد وجدنا في العبرة أكثر مما وجدوا كما أن من بعدنا

---

(1) تقوم فكرة صراع المتناقضات على أن كل فترة أساسية في تاريخ الحضارة تمثل وحدة مسئولة ذات كيان متجانس، لها فكرتها الرئيسية التي تنمو حتى تصل حدها الأقصى ، ثم تولد ضدها أو نقيضها ، ويبقى الصراع إلى أن تتحد المتناقضات في وحدة عليا ، ويستمر الصراع حتى تصل الفكرة أخيراً إلى المطلق الذي يكون خالياً من التناقض . انظر : السامرائي ، د. نعمان عبدالرزاق ، (مكتبة المعارف ، الرياض ، ط1، 1404هـ/1984م) أضواء على تفسير التاريخ ص14-15؛ السلمي ، منهج كتابة التاريخ الإسلامي ص 172-173.

(2) من تلك التفسيرات التفسير المادي (الماركسي) ، والتفسير الحضاري ، والتفسير بالغريزة الجنسية . ولمزيد من التوضيح انظر : السلمي ؛ منهج كتابة التاريخ الإسلامي ص 171-175.

(3) ولذا فقد كانت للمعتزلة كثيراً ما يؤكدون على المعرفة الحقيقية ودور العقل فيها ، وانظر إلى قول الجاحظ في ذلك : "ولولا استعمال المعرفة لما كان للمعرفة معنى ، كما أنه لولا الاستدلال بالأدلة لما كان لوضع الدلالة معنى . وللعقل في خلال ذلك مجال ، وللرأي تقلب ، وتنشق للخواطر أسباب ويتهيأ لصواب الرأي أبواب" انظر : الحيوان 116/2.

يجد من العبرة أكثر مما وجدنا" [1] .

فالتاريخ عند المعتزلة يعتبر موضوعاً تقدمياً في المجال المعرفي ، وهذا مما قد يسمح في بعض الأحيان بتوفير رؤى بعيدة المدى نحو المستقبل[2] . وفي هذا السياق فإن المعتزلة كانوا يدركون بأن هناك أوجهاً للتشابه بين المجتمعات البشرية ، وذلك بالنظر إلى الوحدة العقلية التي تجمعها أو الوقائع التاريخية التي قد تتكرر فيما بينها ، وما محاولة المقدسي لتقديم نظرية كلية ترمي لجعل التاريخ خاضعاً للتفسير من خلال نظرة مثالية فلسفية[3] ، سوى صدى لذلك الفهم . كما أن المعتزلة في الوقت ذاته كانوا يدركون قدر الاتفاق والاختلاف بين المجتمعات البشرية الأمر الذي كانوا يرجعونه لأسباب طبيعية أو اقتصادية أو بيئية [4] .

ولعل الجاحظ كان من أكثر المعتزلة إدراكاً لهذه الحقيقة ، فقد لاحظ الفوارق بين الشعوب تبعاً للعلل التي تقابلها ، فاليونان اهتموا بالفلسفة وتفرغوا للنظر في العلل والأسباب لأنهم لم يخالطوا تجارة أو صناعة ولا زرع ولا بناء ولا غرس ولم يكونوا أصحاب منع وجمع وكد وحرص ، فانصرف المفكرون منهم لإعمال الذهن وإشغال العقل فاستخرجوا الآلات والأدوات والملاهي . والصينيون برعوا في الصناعة وأجادوا في الخط والنسخ لأنهم تولوا ذلك بأيديهم ولم يكونوا أصحاب نظر ولا فلسفة . والترك كانوا سكان فياف وأرباب مواش فلم يكن همهم إلا الغزو والصيد ، فهم أعراب العجم . والفرس اهتموا بالملك والرياسة ، فوضعوا القوانين الدقيقة المحكمة التي ضبطوا من خلالها الإدارة . والعرب كانوا أصحاب شعر ولغة وأدب لأن أذهانهم كانت حداد ونفوسهم أبية وأحاسيسهم مرهفة[5] .

---

(1) الجاحظ ، الرسائل ، الجوابات واستحقاق الإمامة 298/4 .

(2) تبدو ملاحظات الجاحظ حول توقعه بانقطاع سلسلة الأئمة عند الشيعة الأثني عشرية مثلاً واضح الدلالة في هذا الشأن . انظر : الرسائل الأدبية ، رسالة التربيع والتدوير ص471.

كما أن ملاحظات الهمذاني حول الرافضة وعلاقتها بآل البيت تأتي في السياق ذاته . انظر : تثبيت دلائل النبوة 533/2 - 538 .

(3) انظر : سعي المقدسي لجعل التاريخ ثمرة الإنسانية 7/1 .

- مصطفى ، التاريخ العربي والمؤرخون 407/1 .

(4) الجاحظ ، البرصان ص47 – 49 ، 62 .

- الجاحظ ، الحيوان 105/2.

(5) الرسائل ، مناقب الترك 31/1 – 32 ، 35 ، 67 – 69 ، 71 .

وإزاء الحضارة فإن المعتزلة لم يعطوا تعليلاً مقبولاً لكيفية نشأة الحضارات وسقوطها ، وقد نجد بعض التعليلات الاعتباطية التي لا تتوافق مع الجهد الذي بذله المعتزلة لتقعيد علم التاريخ من خلال محاولة تفسير وقائعه ، مثل قول الجاحظ بأن سبب سقوط دولة بني أمية كان لعدم وصول الأخبار من خراسان إلى دمشق بالسرعة التي يمكن معها إخماد الثورة في مراحلها المبكرة وذلك في محاولة منه للتدليل على أهمية الأخبار[1] !! مع أن الأمر يقتضي النظر إلى مسألة السقوط بشمولية أوسع تتجاوز هذا الإطار .

(1) الجاحظ ، الرسائل ، رسالة البغال 2/265-266.

"موقف المعتزلة من المؤرخين المعاصرين لهم"

انبرى المعتزلة للتأكيد على وجوب حفظ العلم ليرجع إليه المرء حال طلبه ، وفي هذا قالوا "إن جملة العلوم يجب أن تكون محفوظة في الأمة ، وإن تفرقت في العلم ، ليصح أن يظفر من يطلبها من أهل العلم" [1]. وبذل العلم ونشره بين الناس هو السبيل لحفظه ، ولذا قالوا : "ولم يصن العلم بمثل بذله ، ولم يستبق بمثل نشره" [2] .

والكتب أداة من أدوات نشر العلم ، ومن هنا فقد أعطى المعتزلة لهذه الأداة حقها من التقدير والوصف ، فكان مما قالوا : "ولولا الكتب المدونة والأخبار المخلدة ، والحكم المخطوطة التي تحصي الحساب وغير الحساب ، لبطل أكثر العلم ، ولغلب سلطان النسيان سلطان الذكر ، ولما كان الناس مفزع إلى موضع استذكار" [3]. وقالوا في موضع آخر : "ولولا جياد الكتب وحسنها ، ومبينها ومختصرها ، لما تحركت همم هؤلاء لطلب العلم ، ونزعت إلى حب الأدب ، وأنفت من حال الجهل" [4] .

وكما عظم المعتزلة من قدر الكتب فقد عظموا من قدر العلماء ، وأوضحوا الصور التي يجب أن يكون عليها العالم ، فقالوا : "واجب على كل حكيم أن يحسن الارتياد لموضع البغية ، وأن يبين أسباب الأمور ويمهد لعواقبها ، فإنما حمدت العلماء بحسن التثبيت في أوائل الأمور ، واستشفافهم بعقولهم ما تجيء به العواقب عند استقبالها ما تؤول به الحالات في استدبارها ، وبقدر تفاوتهم في ذلك تستبين فضائلهم فأما معرفة الأمور عند تكشفها وما يظهر من خفياتها فذاك أمر يعتدل فيه الفاضل والمفضول ، والعالمون والجاهلون[5] .

ومن هنا فإن للمعتزلة كانت تضيق صدورهم إذا رأوا انحرافاً ما لدى العلماء في أداء رسالتهم ، فلا يكادوا يصبروا حتى يبينوا مواطن الخلل والضعف ، وقد كان للعصر الذي عاش فيه المعتزلة طابعه الخاص الذي أضفى بيضماته على أوجه الحياة المختلفة ، ولعل في وصف المعتزلة للدولة

---

(1) الهمذاني ، المغني 212/2 .
(2) الجاحظ : الرسائل، رسالة القنيا 315/1 .
(3) الجاحظ : الحيوان 47/1 .
(4) المصدر السابق 87/1 .
(5) الجاحظ : الرسائل، رسالة المعاد والمعاش 91/1 .

العباسية بأنها "عجمية خراسانية ، ودولة بني مروان عربية أعرابية"[1] .

ما يشهد بأن المجتمع المسلم قد عرف نفوذاً متزايداً للعناصر الأعجمية في الحياة العامة ، وهو ما أتاح احتكاكاً ظهرت بوادره في العديد من الصراعات والفتن المذهبية والعرقية التي شهدتها الدولة العباسية[2] . ولا شك أن ذلك كان له أثره على الثقافة والفكر إذ برزت تيارات تبنت اتجاهات تدافع عنها وتروج لها ، مما أدى إلى ظهور الأهواء والتحيزات أو "الافتراضات المرتبطة باتباع المؤرخ جماعة معينة . أي الافتراضات التي يذكرها نتيجة لانتمائه لوطن أو لعنصر أو لطبقة اجتماعية أو لأخرى بصفته ينتمي إلى دين أو لآخر" [3] وهذه الأدواء وغيرها كانت تنطوي على تعصب مقيت ألقى بظلاله على أساليب ومناهج الكتابة لدى بعض الإخباريين والمؤرخين ، الأمر الذي أثمر عن غياب الموضوعية والتجرد .

وخطورة التعصب لا تقتصر كما يرى المعتزلة في آثارها السلبية على الباحث المتعصب وحده ، بل يتعدى ضررها إلى الآخرين ، وذلك حين لا يتوفر من الوعي والدراية ما يجعل المرء يميز بين الحق والباطل والصحيح من الكذب .

ولقد أوقفنا المعتزلة على اهتمامات بعض معاصريهم من الإخباريين والمؤرخين ، ورصدوا مواقفهم من الطريقة التي يترسمها البعض منهم في الكتابة التاريخية والتي كان من دوافعها التعصب ، يقول الجاحظ : "وليس هذا الكتاب – يرحمك الله – في إيجاب الوعد والوعيد فيعترض عليه المرجئ ، ولا في تفضيل علي فيغضب عليه العثماني ، ولا هو في تصويب الحكمين ، فيسخطه الخارجي ، ... ولا هو في تفضيل البصرة على الكوفة ، ومكة على المدينة ، والشام على الجزيرة ، ولا في تفضيل العجم على العرب ، وعدنان على قحطان ، ... ولا في تفضيل حلم الأحنف على حلم معاوية ، وتفضيل قتادة على الأزهري، فإن لكل صنف من هذه الأصناف شيعة ، ولكل رجل من هؤلاء الرجاء جنداً وعدداً يخاصمون عنهم ، وسفهاؤهم المتسرعون منهم كثير ، وعلماؤهم قليل وأنصاف علماءهم أقل" [4] .

---

(1) الجاحظ : البيان والتبيين 366/3 .

(2) المسعودي ، التنبيه والإشراف ص305 ، 312 – 313 .

(3) وولش ، مدخل إلى فلسفة التاريخ ص134 .

(4) الحيوان 7/7 – 8 .

وكذلك فعل الهمذاني عندما قال : "وربما وقع لبعض المؤرخين والإخباريين ممن لا علم له بصنعة الكلام مثل هذه الكتب والأخبار فيذكرها ويضمنها فيقرؤها من لا علم له ولا سأل للعلماء عنها فيتحير ويضل . ولو صنع الناس في الإسلام مثل هذا ، لقصدوا إلى أمور قد كانت ووقعت فعملوا فيها أشعاراً ونسبوها إلى قوم قد تقدموا وادعوا أنهم قد عرفوها قبل أن تكون ، كما صنعوا في قصيدة نسبوها إلى رجل يقال له ابن أبي العقب ذكر فيها دولة بني العباس وكيف ابتداؤها ، وذكر جماعة من خلفائهم وأين ماتوا وأين قبورهم ، وادعوا أنه أخذ هذا عن الأئمة وعن الأوصياء ، وهو أمر لا أصل له وكذب لا يشك فيه ، وإنما سبيله ما ذكرنا ، فاعرف ذلك فإنه باب كبير ، والمخرق به والمشاكل به كثير وللجهل به ضلت طوائف من هذه الأمة[1] .

ولم يكتف المعتزلة برصد اهتمامات معاصريهم بل كان يتبعون كتاباتهم ويقومون بالرد عليها إذا لزم الأمر . ولقد كان من بين تلك الكتابات التي انتشرت في المجتمع المسلم وأصبح لها من الذيوع والشهرة الشيء الكثير ، ما كان يدور حول الحضارة الفارسية من تاريخ وأدب ومثل وتقاليد والتي لم تخلو من عصبية وتحامل على كل ما هو عربي رغبة في الحط من شأنهم والإقلال من قدرهم ، وهو ما حدا بالجاحظ لوصف حالهم بقوله : ".... إعلم أنك لم تر قوماً قط أشقى من هؤلاء الشعوبية ولا أعدى على دينه ، ولا أشد استهلاكاً لعرضه ولا أطول نصباً ، ولا أقل غنماً ، ولا أهل هذه النحلة وقد شفى الصدور منهم طول جثوم الحسد على أكبادهم ، وتوقد نار الشنآن في قلوبهم ، وغليان تلك المراجل الغائرة ، وتسعر تلك النيران المضطرمة ، عرفوا أخلاق أهل كل ملة ، وزي أهل كل لغة وعللهم ، وعلى اختلاف شاراتهم وآلاتهم ، وشمائلهم وهيئاتهم ، وما علة كل شيء من ذلك ، ولم اجتلبوه ولما تكلفوه لأراحوا أنفسهم ، ولخفت مؤونتهم على من خالطهم" [2] .

ولم يخف على المعتزلة ارتباط الشعوبية بالزندقة ، والصلة الواضحة بينهما في التهجم على العرب ثم على الإسلام ، وقد أدرك ذلك الجاحظ ، حين قال : "فإن عامة من ارتاب بالإسلام إنما كان أول ذلك رأي الشعوبية والتمادي فيه ، وطول الجدل المؤدي إليه ، فإذا أبغض شيئاً أبغض أهله ، وإن أبغض تلك اللغة أبغض تلك الجزيرة ، وإذا أبغض تلك الجزيرة أحب من

---

(1) تثبيت دلائل النبوة 75/1 .

(2) البيان والتبيين 29/3 – 30 .

أبغض تلك الجزيرة ، فلا تزال الحالات تنتقل به حتى ينسلخ من الإسلام ، إذ كانت العرب هي التي جاءت به وكانوا السلف والقدوة" [1] . وجذور نزعة العصبية عند الشعوبية تعود في نظر الجاحظ حين ذكر "الشعوبية والازادمردية (أي طائفة الأحرار) المبغضون لأن النبي ρ وأصحابه ، ممن فتح الفتوح ، وقتل المجوس ، وجاء بالإسلام" [2] .

ونظراً لهذه الخلفية فإن المعتزلة لم يكونوا ينظرون بعين الارتياح لما كانت تنسبه الشعوبية إلى التاريخ الفارسي من بطولات وأمجاد . فالجاحظ يقول مشككا : "ونحن لا نستطيع أن نعلم أن الرسائل التي بأيدي الناس للفرس ، أنها صحيحة غير مصنوعة ، وقديمة غير مولدة ، إذ كان مثل ابن المقفع وسهل بن هارون ، وأبي عبيدالله ، وعبدالحميد وغيلان ، يستطيعون أن يولدوا مثل تلك الرسائل ، ويصنعوا مثل تلك السير" [3].

ويكاد يجزم الهمذاني بعدم صحة نسبة تلك الرسائل للفرس ، بل هو يرى أن الغرض من وضعها كان من أجل شغل الناس عن القرآن والسنة ووصايا السلف ، ويضرب مثلاً على ذلك بكتاب زعم بعض المنجمين أنه لجاماسب منجم كسرى ملك الفرس وفيه الإدعاء بأيام الرسول ρ والخلفاء من بعده حتى فتنوا بذلك خلقاً كثيراً من الأمراء والوزراء وطبقات الكتاب ، وهو ما يدل على أن وضعه جرى لاحقاً [4] !! ولنفوق التعصب من قبل الشعوبية فيما يتعلق بالتاريخ الفارسي تعامل المقدسي مع مصادر ذلك التاريخ بالشك وعدم الاطمئنان ، حيث كان يرى فيه اختلافاً كثيراً وتخليطاً ظاهراً [5] ، فالوضع والتزوير والتمويه صفات غالبة عليه [6] . وقد رأى بأم عينيه الفرس في عصره يعظمون أبياتاً منسوبة للمسعودي فينسخونها ويروونها كتاريخ لهم [7] .

ولقد جهد الشعوبية أن يبينوا أن الحضارات القديمة بما فيها من حضارة الفرس الأصل الذي لا يعدله شيء ، وما تفرع منه فإنما هو اخذ عنه وتلمسا لطريقته ، وكأنهم بذلك يعنون الحضارة

---

(1) الحيوان 220/7 .

(2) البخلاء 202/2.

(3) البيان والتبيين 29/3.

(4) تثبيت دلائل النبوة 71/1-73.

(5) البدء والتاريخ 139/3.

(6) المصدر السابق 141/3-143.

(7) المصدر السابق 138/3.

الإسلامية التي لم يروا لها أي فضل أو منفعه !! وكان مما نسب إليهم من ادعاءاتهم قولهم : "ومن أحب أن يبلغ في صناعة البلاغة ، ويعرف الغريب ، ويتبحر في اللغة، فليقرأ كتاب كاروند . ومن احتاج إلى العقل والأدب ، والعلم بالمراتب والعبر والمثلات ، والألفاظ الكريمة ، والمعاني الشريفة ، فلينظر في سير الملوك . فهذه الفرس ورسائلها وخطبها ، وألفاظها ومعانيها . وهذه يونان ورسائلها وخبها ، وعللها وحكمها ... وهذه كتب الهند في حكمها وأسرارها ، وسيرها وعللها" [1].

ويبدو أن هذا الاتجاه كان يلقى قبولاً لدى بعض الفئات في المجتمع وبالأخص ذات الأصول الفارسية ، حيث كانت تحرص على الاعتزاز بثقافتها الخاصة ، فالناشئ فيهم "إذا وطئ مقعد الرئاسة ، وصارت الدولة أمامه ، وروى لبزرجمهر أمثاله ولأردشير عهده ، ولعبدالحميد رسائله ، ولابن المقفع أدبه ، وصير كتاب مزدك معدن علمه ، ودفتر كليلة ودمنة كنز حكمته ، ظن أن الفاروق الأكبر في التدبير "حتى يصير إلى" الطعن على القرآن في تأليفه ، والقضاء عليه بتناقضه ، ثم يظهر ظرفه بتكذيب الأخبار ، وتهجين من نقل الآثار" فإذا اطمأن على نفسه وأمن العقوبة" رجع بذكر السنن إلى المعقول ، ويحكم القرآن إلى المنسوخ ، ونفي ما لايدرك بالعيان ، وشبه بالشاهد الغائب . لا يرتضي من الكتب إلا المنطق ، ولا يحمد إلا الواقف ، ولا يستجيد منها إلا السائر" .

ثم هو بعد ذلك لا يقع حتى يذم ويقدح في بعض رجال الإسلام "فإن استرجع أحد عنده أصحاب للرسول ρ فتل عند ذكرهم شدقه ، ولوى عند محاسنهم كشحه ، وإن ذكر عنده شريح جرحه ، وإن نعت له الحسن استثقله، وإن وصف له الشعبي استحمقه وإن قيل له ابن جبير استجهله ، وإن قدم عنده النخعي استصغره ، ثم يقطع ذلك من مجلسه سياسة أريشر بابكان ، وتدبير أنو شروان ، واستقامة البلاد لآل ساسان" [2].

وهذا الموقف من قبل الشعوبية يدل على مبلغ العداء الذي كانوا يكنونه للعرب وثقافتهم ، حتى أنه لم يسلم من ذلك القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف .

وقد يبدو أن أولئك القوم لم يكونوا معنيين البتة بهذين المصدرين ، وهو ما يرجحه الجاحظ

---

(1) الجاحظ ، البيان والتبيين 14/2.
(2) الجاحظ ، الرسائل، رسالة ذم أخلاق الكتاب 191/2-194.

الذي يقول : "أنه لم ير كاتب قط جعل القرآن سميره ، ولا علمه تفسيره ، ولا التفقه في الدين شعاره ، ولا الحفظ للسنن والآثار عماده" [1] . وكان من الواضح أن استشعار المعتزلة لخطر الشعوبية هو الذي حفزهم لكشف عوارها بمقاومة حججها وفضح مخططاتها ، ومن أجل هذه الغاية ألف الجاحظ كتابين لم يصلا إلينا هما : (العرب والعجم)[2] و(الشعوبية) [3] والمعتقد أنهما يأتيان في ذات السياق من اهتمامات الجاحظ بالرد على الشعوبية كما هو الحال في كتابه (الحيوان) [4] و(البخلاء) [5] و(البيان والتبيين) [6] .

ولقد وجد الجاحظ في الكتاب الذين غلبت عليهم النزعة المذهبية ، والتعصب لكل ما هو فارسي دون تمييز منهم أو علم [7] . متنفساً له . فراح يكيل لهم شتى صنوف السخرية والنقد ، مستشهداً في ذلك بأقوال عدد المعتزلة كثمامة بن الأشرس وأبو بكر بن الأصم اللذين وجدا – بزعمهم- في ابن المقفع ، وفي عمرو بن مسعدة ، مثالاً لمن نفرت طبائعهم من كتاب الموالي عن قبول العلوم الشريفة ، وصغرت هممهم عن احتمال لطائف التمييز ، وما العلم الذي يحمله أمثال هؤلاء إلا كأسفار يحملها الحمار ، وإن واحدهم ليوهنه العلم الذي يدعيه ويذهله الحلم الذي يتصف به، وتعميه الحكمة التي يفتخر بها ، وتحيره البصيرة التي تنسب إليه [8] !!

ولا يقف الجاحظ عند حد في انتقاده لأولئك الكتاب فهم في اعتقاده أحقر الخلق لأماناتهم ، لا يستندون إلى علم ولا يدينون بحقيقة ، متحاسدون متباغضون فيما بينهم ، وإن بدا أن أخلاقهم حلوة ، وأفهامهم مستطرفة ، وما هم بحسب قول الجاحظ إلا "كالزبد يذهب جفاء ، وكنبتة الربيع يحرقها الهيف من الرياح" [9] . وهم من فرط غباوتهم –في اعتقاد الجاحظ– يظن الواحد منهم أنه صار : "الفاروق الأكبر في التدبير ، وابن عباس في العلم بالتأويل ، ومعاذ بن

---

(1) المصدر السابق 194/2.

(2) الحيوان 24/1.

(3) البخلاء ص 213.

(4) 55/1، 42/5.

(5) ص 202

(6) 383/1؛ 13/3؛ 29-31.

(7) الرسائل ، رسالة في ذم أخلاق الكتاب 191/3-192.

(8) الرسائل ، رسالة في ذم أخلاق الكتاب 195/2.

(9) المصدر السابق 199/2.

جبل في العلم بالحلال والحرام ، وعلي بن أبي طالب في الجرأة على القضاء والأحكام ، وأبو الهذيل العلاف في الجزء والطفرة ، وإبراهيم بن سيار النظام في المكامنات والمجالسات ، والأصمعي وأبو عبيدة في معرفة اللغات والعلم بالأنساب" [1] .

ونحن إذا عدونا الجاحظ وتجاوزناه وجدنا في موقف الهمذاني الأسى والحزن لما أحدثه الكتاب في زمنه من أثر على العامة وضعفاء المسلمين ، وذلك من خلال نشر الإلحاد وبث للشبهات فيما بينهم ، ولقد عبر عن هذا بمرارة في قوله : "وقوم من الكتاب وعمال السلطان يعرفون ببني أبي البغل ، يدعون أنهم من المسلمين ومن الشيعة وهم يميلون ميل القرامطة ومنهم أبو محمد بن أبي البغل ، وهو حي إلى هذه الغاية وهي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة ، يقولون في [illegible] : هي من البوارد ، ومن الأشياء التي لا معنى لها ، ويتحدثون بذلك في دواوينهم ومحافلهم ، ويضربون في ذلك الأمثال ، .. وهم يعدون أنفسهم من الخاصة ، وهم أسقط من سقاط الغوغاء ، ولولا أن هذا شيء شاع في الكتاب وأشباههم في جميع البلاد لما ذكرته لك ، ولكنه شيء قد دار وصار أهل الذمة مع القرامطة يلقون به العامة والضعفاء من المسلمين ، وليس للإسلام قيم ولا ناصر ، بل كل السيوف عليه ، فالله المستعان" [2] . وكان للهمذاني موقف اتسم بالصرامة والجرأة والوضوح إزاء بعض كتاب عصره الذين جاهروا بالطعن في صحابة رسول النبي ρ الأخيار ، حيث رأى في ذلك الطعن آكد الطرق إلى تكذيب النبي ρ والإيحاش منه والتنفير عنه ، وأيسرها التشكيك في صدقه ونبوته ، وكان من بين من سماهم الكتاب أبو شاكر الديصاني وأصحابه : الحداد وأبو عيسى ، وابن الراوندي ، والحصري ، وقد لاحظ مقدار ما بين هؤلاء الرافضة من تناصر وإخاء " [3] "فقلّ ملحد إلا وهو يدعي التشيع ويصنف الكتب في نصرة الرافضة كما هو معروف" [4] !! وللتأكيد على صحة هذه العلاقة فإن الهمذاني راح يبين حال الإمامية في زمانه حيث كان بعض كبرائهم كأبي الفتح بن فراس الكاتب ترجع إليه الشيعة فيزور لها الروايات ويتأول لها القرآن

---

(1) المصدر السابق 192/2.

(2) تثبيت دلائل النبوة 42/1.

(3) المصدر السابق 371/1.

(4) المصدر السابق 557/2.

ثم يزعم بأن الرسول p قد وضع عنهم الصلاة والزكاة والصيام والحج ، فينتشر مثل هذا بين الشيعة في سواد الكوفة وبغداد والبحرين ونواحي في اليمن والشام [1] .

والواقع أن الموقف من الكتاب لم يكن قاصراً على أولئك الذين كانوا من ذوي أصول فارسية مجوسية بل تعداه لمن كان على النصرانية منهم ، إذ رأى المعتزلة أن مشاركة بعض هؤلاء في حركة ترجمة كتب اليونان إلى العربية كان يقتضي الحذر منهم خاصة لما رأوه في كتاباتهم من التلفيق والمبالغة في سرد الأخبار والأساطير [2] . ويظهر أن عدداً من مترجمي الكتب أمثال قسطا بن لوقا وحنين بن إسحاق وابنه إسحاق وقويري وحتى بن يونس ويحيى بن عدي كانوا يتعصبون لليونان فينفون كثيراً مما في كتبهم من ضلال وفواحش ويدخلون فيها معان إسلامية كما صرح بذلك أحدهم [3] . ولعل هذا الأمر هو الذي أتاح لهذه الكتب الرواج بين المسلمين ، مما جعل النص يتبنى مقولات الفلاسفة رغم ما تحتويه من كفر صريح مثلما فعل جابر بن حيان الذي حذر المعتزلة من كتاباته فقالوا : " وإياكم والإغترار بالجهل والمجان والخلعاء ومستثقلي الأمانة ... حتى صاروا أقصى همة أحدهم ... إنفاذ غيظ والنكاية في عدو فموهوا أباطيل مزخرفة وأساطير مزورة ظاهرها التشكيك والتلبيس وباطنها الكفر والإلحاد يقتنصون بها الأغمار والأحداث ويحيرون العوام الذين ليس عندهم فضل معرفة ولا كثير تميز" [4] .

والخلاف مع المعاصرين بسبب العصبية التي اشتد أوارها زمن المعتزلة كان ذا أبعاد واسعة جداً إذ باتت العصبية بكافة أنواعها وألوانها الدافع للكذب والوضع في الروايات والأخبار . ومن بين تلك الأنواع العصبية المذهبية كالتشيع ، الذي بلغ من قدره أن "الرجل من أصحاب الآثار –الحديث– يظن به التشيع فيترك ويضعف ويتهم عند أهل العلم ، حتى أنه كان يطويه ويستره أكثر مما يستر السوء يكون بجلده" [5] . وكان المعتزلة كثيراً ما يشيرون إلى خلافهم مع معاصريهم من الرواة والإخباريين الذين تظهر علامات التشيع عليهم من خلال رواياتهم مما يجعلهم غير محصلين للأخبار بشكل دقيق ، ففي سياق رد الجاحظ لخبر زعم فيه بعض الرواة أن عائشة رضي

(1) المصدر السابق 557/2-558.

(2) الجاحظ : الحيوان 19/6-280.

(3) الهمداني ، تثبيت دلائل النبوة 76/1.

(4) المقدسي : البدء والتاريخ 240/2.

(5) الجاحظ ، العثمانية ص 176.

الله عنها ركبت لتصلح بين حيين من العرب ، يقول : "هذا –حفظك الله– حديث مصنوع ومن توليد الروافض ... وما هو إلا أن ولد أبو مخنف حديثاً ، أو الشرقي بن القطامي ، أو الكلبي أو ابن الكلبي ، أو لقيط المحاربي أو شوكر ، أو عطاء الملط ، أو ابن دأب ، أو أبو الحسين المدائني ثم صوره في كتاب، وألقاه في الوراقين ، إلا ما رواه من لا يحصل ولا يثبت ولا يتوقف . وهؤلاء كلهم يتشيعون" [1] . إلا أن هذا الموقف من المعاصرين لم يمنع من الاقتباس عنهم ورواية أخبارهم مع التنبيه إلى مواضع الخلل فيها ، كما فعل الجاحظ مع الإخباري الهيثم بن عدي حينما نقل عنه بعض ما دونه من أخبار ثم اتهمه بالوضع رغبة منه في الانتقام من العرب "وأنا أتهم هذا الحديث ، لأن فيه ما لا يجوز أن يتكلم به عربي يعرف مذاهب العرب" [2] . وفي السياق ذاته سجل ابن أبي الحديد أهم ملاحظاته النقدية على أعمال وكتابات معاصريه التي افتقدت الموضوعية لكونها كانت تبعثر النصوص المنقولة فتحرف بذلك الكلم عن مواضعه خدمةً لأغراضهم الشخصية [3] .

وبذلك فقد أثار المعتزلة الشك حول الكثير من أخبار وأحكام معاصريهم التي لا تخلو من مواقف ذاتية تتصل بتوجيهاتهم المذهبية وهم في مثل هذه الملاحظة يعرضون "لقضية موضوعية المؤرخ التي لا تزال مجالاً للجدل بين فلاسفة التاريخ في العصر الحديث" [4] .

وهكذا نعى المعتزلة على أولئك الذين خرجوا عن الموضوعية وعن الحيدة ، فراحوا يدونون الأخبار ويخضعون كتاباتهم لعواطفهم وعصبياتهم . وإذا انتفت العصبية فإن المعتزلة لم يكونوا ليبالوا ممن أخذوا بعد ذلك ، طالما أن الروايات المعروضة والأخبار المنشورة لم تأت على سبيل القدح والتشويه للوقائع : "إن شئتم فاعترضوا أصحاب التفسير والسيرة ، والتمسوا علم ذلك من قبل أصحاب ابن عباس ، وإن شئتم فأهل الكتاب يهودهم ونصاراهم الذين ليس لهم في ذلك دفع مضرة ولا اجتلاب منفعة" [5] . ومن هنا فإن المعتزلة كانوا يدعون للإفادة من كتابات الإخباريين

---

(1) الرسائل، رسالة كتاب البغال 223/2، 225-226.

(2) البخلاء 192/2.

-البيان والتبيين 237/2-238.

(3) شرح نهج البلاغة 127/17.

(4) الشرقاوي ، أدب التاريخ ص 297.

(5) الجاحظ ، العثمانية ص154 – 155 .

والمؤرخين الذين لم يعرفوا بالتعصب لمذهب أو نحلة ، كما هو عند الجاحظ الذي يقول : "وأكثر من تكلم به – عن خبر يتعلق بأبي بكر τ – ليسوا بذوي نحلة ، فيتقدروا له . ولا بذوي معرفة فيعرفوا فضله ، ولا ذوي قرابة فيطلبوا السبق به"[1]. ولذا كانوا يرون التجرد من التعصب فضيلة ترفع من قدر صاحبها وتعلي مقامه ، حتى أنهم كانوا ينصون على أخذ الأخبار ممن عرف بتلك الخصلة وهو ما يعني توثيقهم والاعتماد على مروياتهم "ومن أراد الأخبار فليأخذها عن مثل قَتَادة ، وأبي عمرو بن العَلا وابن جُعْدُبة ، ويونُس بن حَبيب ، وأبي عُبَيْدَة ، ومَسْلَمة بن مُحَارِب ، وأبي عاصم النَّبيل ، وأبي عُمَر الضرير ، وخلاّد بن يزيد الأرقط ، ومحمد بن حَفْص – وهو ابن عائشة الأكبر ، وعبيدالله بن محمد – وهو ابن عائشة الأصغر ، ويأخذها عن أبي اليَقْظَان سُحَيمْ بن قادم . فإن هؤلاء وأشباههم مأمونون ، وأصحاب توق وخوف من الزوائد ، وصون لما في لديهم ، وإشفاق على عدالتهم" [2] .

غير أن المعتزلة وهم يلحظون آثار التعصب في كتابة التاريخ عند معاصريهم ، لم يكونوا أكثر تعقلاً في العديد من المواضع التي شاركوهم فيها ذات الخطأ الذي ارتكبوه ، ومن المؤسف حقاً أن المعتزلة كان يتعاورهم منهجان أحدهما عقلي يرفض التعصب ويدعو للتجرد في طلب العلم[3] ، والآخر مذهبي مقيد مسبق يقيس به الأمور وعلى أساسه يطلق الأحكام ، ولكل منها موضعه الخاص من نتاج المعتزلة التاريخي . وما يمكن ملاحظته بوضوح فيما يمس فكر المعتزلة وتوجهاتهم المذهبية ، هو أن المعتزلة كانوا يقبلون النقل عن معاصريهم دون تثبت وإعمال للعقل طالما أن ذلك يدعم نزعتهم المذهبية ، لكنهم في كثير من الأحيان لا يحيلون على مصادرهم حتى لا يتهمون بالتناقض في الأخذ من الرواة والإخباريين[4] .

---

(1) العثمانية ص124 .

(2) الرسائل ، رسالة كتاب البغال 226/2 – 228 .

(3) المقدسي : البدء والتاريخ 4/1 .

(4) اللهم باستثناء أبي الحديد الذي بيّن جميع مصادره جاعلاً من هذا الموضوع مدخلاً في توثيق منهجه.

"آراء بعض علماء السلف في المنهج التاريخي عند المعتزلة"

من المعلوم أن المعتزلة قدموا العقل في المعرفة ، وجعلوه المصدر الرئيسي في تلقي العلوم ، ولذا فقد كان منهجهم العلمي خاضعاً لهذا الفهم حتى فيما ورد عن طريق الشرع من الكتاب والسنة ، فإن المقبول عندهم ما وافق العقل ، والمردود ما خالفه ، ما لم يكن ثمة سبيل من تأويل أو تحريف ، وهو ما أدى بهم إلى رد كثير من الأخبار ، والتقول على رواتها بالتجريح الأمر الذي لم يستثن منه صحابي أو غيره[1] !!؟

وكان من الطبيعي أن يعارض السلف هذا التوجه لما كانوا يعتقدونه من أن القرآن والسنة هما الأصلان المقدمان ، فما وافقهما كان حقاً وما خالفهما كان باطلاً[2] ، وكانوا يعتقدون أن السنة مبينة للقرآن ومفصلة لما أجمل من أحكامه ، كما قال ابن القيم : "ونحن نقول قولاً كلياً نشهد الله عليه وملائكته ، أنه ليس في حديث رسول الله ρ ما يخالف القرآن ، ولا يخالف العقل الصريح ، بل كلامه بيان للقرآن وتفسير له وتفصيل لما أجمله" [3] ولذا قال : "وأصل كل فتنة إنما هو من تقديم الرأي على الشرع والهوى على العقل" [4] .

وفي حين أظهر السلف اهتماماً متزايداً بعلم الحديث حتى أنهم مزجوا علم التاريخ به عند نشأته ، من حيث موضوع البحث ومنهجه ، الذي كان يدور حول العناية بذكر الأسانيد وتوثيق الروايات ، وهو ما عبر عن مفهوم خاص للتاريخ سيطر على مناهج المؤرخين طيلة القرون الثلاثة الأولى[5] ، فإن المعتزلة لم يستسيغوا هذا المنهج المبني أساساً على النقل[6] الأمر الذي جعل للعقل

---

(1) ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ص 14 – 15 .

-ابن أبي العز : شرح العقيدة الطحاوية ص335 – 336 .

(2) ابن تيمية ، درء تعارض العقل والنقل 277/1 .

(3) مختصر الصواعق المرسلة 441/2 .

(4) ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر ، ت751هـ ، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان ، تحقيق : حامد الفقي (مكتبة الرياض الحديثة ، دون تاريخ) 167/2 .

(5) الشرقاوي ، أدب التاريخ ص254 ، 263 .

(6) رغم قلة عناية المعتزلة برواية الحديث ورغم ما ذكر من نفي التهمة عنهم في وضع الحديث إلا أن السلف لم يكونوا يطمئنون لروايتهم . انظر : ابن النديم ، الفهرست ص292 ، البغدادي : تاريخ بغداد 218/12 ، السمعاني ، الأنساب 80/5 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء 530/11 ، ميزان الاعتدال 247/3 .

حدوداً لا يصح له أن يتجاوزها ، ولذا فقد طعنوا في منهج المحدثين حين ذهبوا إلى أن الخبر في الحديث لا يكون إجماعاً من قبل كثرة عدد الناقلين، ولا من قبل عدالة المحدثين ، بل هو إجماع إذا كان معلوماً أن فرعه كأصله ، وأنه غير مناف للعقل ، ولا هو مما يعتوره الشك ، أو مما يبنى على التقليد ، ولا اعتبار عندهم ، لأن يكون الذين نقلوا الخبر معروفين بالصدق ولم ينقل عنهم ما يشينهم مثل رواية خبر موضوع[1] !! وبسبب هذا الموقف من النقل قلّ اهتمام المعتزلة بحال الرواة الذين قاموا بعملية النقل فلم يعودوا يميزون بين الأحاديث الصحيحة والأحاديث الواهية ، لاعتمادهم على عقولهم في ذلك ، بل لم يعودوا يلتفتون لأقوال غيرهم من الصحابة والتابعين في تفسير النصوص والآثار ، فهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية : "فهؤلاء تجد عمدتهم في كثير من الأمور المهمة في الدين إنما هو عما يظنونه من الإجماع ، وهم لا يعرفون في ذلك أقوال السلف البتة ، فلا يعتمدون لا على السنة ولا على إجماع السلف وآثارهم ، وإنما يعتمدون على العقل واللغة ، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم ، وهذه طريقة الملاحدة أيضاً إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة ، وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها ، هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم ، وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ρ وأصحابه" [2].

وكان لهذا أثره في كتابة المعتزلة للتاريخ – خصوصاً تاريخ صدر الإسلام – الذي حفل بالكثير من الروايات التي خضع أصحابها لمؤثرات مختلفة كالميول والنزعات والنسيان مما صعب فيه الجزم بالدقة ، وهو ما جعل إصدار حكم أو إبداء رأي عملاً بدا معقداً للغاية ، مالم يقترن به الاهتمام بالإسناد وعدالة الرجال ، بوسعنا القول بأن المعتزلة لم تكن لهم منهجية هادفة في التعامل مع تلك الروايات لا من حيث التثبت ولا الاحتياط ، إذ بالإضافة لعدم اعتبار الإسناد كتبرئة للذمة مما قد ينطوي عليه الخبر مما هو خلاف الواقع[3] ، فإن المعتزلة لم يكونوا محايدين حين عرضوا جانباً واحداً من وجهات النظر في تحزب وتعصب أيدته أحكامهم القاطعة في

---

(1) الجاحظ ، الرسائل السياسية ، العثمانية ص 206 .

(2) الفتاوى ، 25/13 ، الإيمان ، تصحيح وتعليق : د. محمد خليل هراس (دار الفكر ، بيروت ، دون تاريخ) ص103.

(3) انظر : الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 8/1 .

القضايا التي كانت تعرض لهم ، كما هو الحال في موقفهم من حوادث الفتنة[1] أو من بني أمية[2]. ولقد أوسعوا بذلك اتجاهاً من التفسيق والتبديع لا يلتقي مطلقاً مع عقيدة السلف في خيرية الصحابة رضي الله عنهم ولا ينسجم مع ما يدعونه من أنهم أهل العدل[3] !! وهو اتجاه كان المعتزلة فيه عوناً لأهل البدع وذلك حين شاركوهم التشكيك في مواقف الصحابة رضي الله عنهم[4]. ولقد أورث ذلك المعتزلة حيرة واضطراباً فإن لجوءهم لتفسير مواقف الصحابة دون الاستهداء بالكتاب والسنة وفهم السلف قد أوقعهم في التناقض لقولهم بوجوب النظر والاستدلال العقلي[5] ، ولأن هذا الطريق لم يكن موصلاً للتحقق من الوقائع فإن السلف رأوا أن منهج المعتزلة كان قائماً على المراء والخصام والجدال والرجم بالظنون ، ولذا قال ابن القيم منتقداً لهذا النهج : "ومن حيله ومكائده الكلام الباطل ، والآراء المتهافتة ، والخيالات المتناقضة ، التي هي زبالة الأذهان ، ونحاتة الأفكار والزبد الذي تقذف به القلوب المتحيرة ، التي تعدل الحق بالباطل ، والخطأ بالصواب، قد تقاذفت بها أمواج الشبهات ، ورانت عليها غيوم الخيالات ، فمركبها القيل والقال ، والشك والتشكيك ، وكثرة الجدال ، ليس لها حاصل من اليقين يعول عليه ، ولا معتقد مطابق للحق يرجع إليه ، يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ، فقد اتخذوا لأجل ذلك القرآن مهجوراً ، وقالوا من عند أنفسهم فقالوا منكراً من القول وزوراً فهم في شكهم يعمهون ، وفي حيرتهم يترددون ، نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون ، واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ألسنة أسلافهم أهل الضلال ، فهم إليه يحاكمون وبه يخاصمون ، فارقوا الدليل واتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وضلوا عن سبيل السبيل"[6].

ولعدم اعتقاد السلف في صلاحية هذا المنهج ، أنكروا اعتماد الجدل المؤسس على المقدمات

---

(1) انظر ص 235من هذه الرسالة .

(2) انظر ص 238-246 من هذه الرسالة .

(3) الهمذاني ، فضل الاعتزال ص213.

(4) الحفظي ، عبداللطيف بن عبدالقادر ، تأثر المعتزلة في الخوارج والشيعة (دار الأندلس الخضراء لنشر والتوزيع ، جدة ، ط1 ، 1421هـ/2000م) ص284-285 .

(5) ابن تيمية ، النبوات ص76.

(6) ابن قيم الجوزية ، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان 118/1 .

والنتائج ، فهو يخلط الحق بالباطل ، ويذهب بالحقائق ، ولا يفيد إلا الحيرة والشك والتوقف[1].
الأمر الذي أخرج المعتزلة – من وجهة نظر السلف – من أن يكونوا طلاب علم أو حقيقة إلى أن يكونوا محبي زعامة ومقلدي رجال ، ويقول ابن قتيبة : "وقد تدبرت – مقالة أهل الكلام – فوجدتهم يقولون على الله ما لا تعلمون ، ويعيبون الناس بما يأتون ، ويبصرون القذى في عيون الناس ، وعيونهم تطرف على الأجذاع ، ويتهمون غيرهم في النقل ، ولا يتهمون آراءهم في التأويل ، ومعاني الكتاب والحديث ، وما أودعوه من لطائف الحكمة وغرائب اللغة ، ... ولو ردوا المشكل منها ، إلى أهل العلم بها ، وضح لهم المنهج ، واتسع لهم المخرج ، ولكن يمنع من ذلك طلب الرياسة ، وحب الاتباع ، واعتقاد الإخوان بالمقالات"[2].

وقد لاحظ السلف الخلط والتناقض في المنهج التاريخي عند المعتزلة وخاصة في تقيمهم للآخرين ، حيث لم يثبت لهم رأي واحد ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "إن جل المعتزلة تدخل عامة الأئمة : مثل مالك وأصحابه والأوزاعي وأصحابه ، والشافعي وأصحابه ، وأحمد وأصحابه ، وإسحاق بن راهويه ، وأبي عبيد وغيرهم في قسم المشبهة" [3].

ثم يدعون بعد ذلك الانتساب إلى الصدر الأول من الصحابة والتابعين ومن تابعهم ، يقول ابن المرتضى في حق المعتزلة : "بل عملوا بالمجمع عليه في الصدر الأول ورفضوا المحدثات المبتدعة" [4] ثم يعود ليناقض نفسه بنفسه ليقول : "وأما الحشوية فلا سلف لهم وإنما تمسكوا بظواهر الأخبار ولا يرجعون إلى تحقيق ونظر" [5]. ويظهر أن دافع الهوى والتعصب هو الذي بلغ بالمعتزلة لعمل الشيء ونقيضه كما كان يفعل الجاحظ ، يقول ابن قتيبة : "وتجده يحتج مرة للعثمانية على الرافضة ، ومرة للزيدية على العثمانية وأهل السنة ، ومرة يفضل علياً τ ، ومرة يؤخره ، ... ويعمل كتاباً يذكر فيه حجج النصارى على المسلمين . فإذا صار إلى الرد عليهم ، تجوز في الحجة ، كأنه إنما أراد تنبيههم على ما لا يعرفون ، وتشكيك الضعفة من المسلمين" [6] !!

---

(1) العمري : دراسات في منهج النقد عند المحدثين ص399 .
(2) ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ص15 .
(3) الفتاوى 110/5 .
(4) المنية والأمل ص5 .
(5) المنية والأمل ص5 .
(6) تأويل مختلف الحديث ص65 .

وتشكل هذه الملاحظة من قبل السلف في منهج المعتزلة أهمية بالغة بالنظر لما حققوه من استقراء لحوادث التاريخ الإسلامي ، إذ رغم إقرار المعتزلة بإمامة وخلافة الراشدين الأربعة رضي الله عنهم[1]، تخبطوا في استنتاجاتهم حين عدوا أول اختلاف حدث بين الصحابة هو اختلافهم في إمامة عثمان τ في آخر أيامه ثم إمامة علي τ !!؟ وزاد بعضهم بالقول أن أول خلاف جرى كان يوم السقيفة[2] !!؟ وقد تلقف هذا القول الشيعة فاستغلوه أبشع استغلال ؛ حيث زعموا بأن النزاع على الإمامة بدأ منذ وفاة النبي ρ . ليدللوا على ما ذهبوا إليه من أن فريقاً من الصحابة كان يرى أحقية علي τ بالإمامة ، وأن الفريق الآخر كان باغياً عليه ، وقد ورد شيخ الإسلام ابن تيمية على ذلك بقوله : إن هذا من أعظم الغلط ، فإنه — ولله الحمد — لم يسل سيف على خلافة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ، ولا كان بين المسلمين في زمنهم نزاع في الإمامة ، فضلاً عن السيف ، ولا كان بينهم سيف مسلول على شيء من الدين . فالقتال الذي كان زمن علي لم يكن على الإمامة، فإن الجمل وصفين والنهروان لم يقاتلوا على نصب إمام غير علي ، فالأمر الذي تنازع فيه الناس من أمر الإمامة ، كنزاع الرافضة والخوارج للمعتزلة وغيرهم ، لم يقاتل عليه أحد من الصحابة أصلاً ، فدعوى المدعي ... دعوى كاذبة ظاهرة الكذب ، يعرف كذبها بأدنى تأمل ، مع العلم بما وقع . وإنما كان القتال قتال فتنة عند كثير من العلماء ، وعند كثير منهم هو من باب قتال أهل العدل والبغي ، وهو القتال بتأويل سائغ لطاعة غير الإمام ، لا على قاعدة دينية" [3] .

وهكذا فلم تكن نظرة المعتزلة متوافقة مع نظرة السلف في طبيعة الحوادث الواقعة في صدر الإسلام ، فتجريد التاريخ من الأدلة النقلية وتفريغه في مضمون عقلي فلسفي ، يتسم بالجفاف ، و لا يخلو من تعسف وغلو في التأويل ، كان سيوصل إلى المزيد من التحليلات والتفسيرات المعاكسة التي لا تخدم الأمة في شيء ، فلا هي أوصلتها إلى اليقين في تاريخ سلفها ولا هي تركت هذا التاريخ لمن يحسن الخوض فيه من الأعلام !!

---

(1) المقدسي : البدء والتاريخ 123/5 .
—ابن تيمية ، 99/1 — 100 ، 277/2 .
(2) الهمداني ، فضل الاعتزال ص142 — 143 .
(3) منهاج السنة النبوية 324/6 ، 327 — 328 .

ولقد أدرك السلف أن مبالغة المعتزلة في تقدير دور العقل الإنساني وأحكامه سيؤدي بهم إلى التزامات منحرفة ليس فقط على صعيد العقيدة والأصول الصحيحة ، بل حتى على صعيد الحقائق التاريخية الثابتة عن سلف هذه الأمة ، وهو ما حمل شيخ الإسلام ابن تيمية على اعتبار هذا المنهج طريقاً موصلاً للضلالة ، في قوله : "والداعون إلى تمجيد العقل ، إنما هم في الحقيقة يدعون إلى تمجيد صنم سموه عقلاً ، وما كان العقل وحده كافياً في الهداية والرشاد ، وإلا لما أرسل الله الرسل" [1] . وعلى هذا جرى اعتقاد ابن القيم في تصوره للمكانة المنحرفة التي وصل إليها العقل عندما عدّه من بين الطواغيت الأربعة التي هدم بها أصحاب التأويل الباطل معاقل الدين وانتهكوا بها حرمة القرآن ومحوا بها رسوم الإيمان" [2]. على أن رفض السلف لمفهوم العقل عند المعتزلة لم يحجب عنهم حقيقته من حيث كونه مصدراً للمعرفة يصح الأخذ بأحكامه ، فهو غريزة فطرية في الإنسان يقدر بها أن يميز بين الصواب والخطأ في الأفعال والأقوال ، وبين الحق والباطل في المعتقدات وقد أخذ بهذا المعنى الإمام أحمد بن حنبل والحارث المحاسبي وابن تيمية وابن القيم وجمهور السلف على ذلك[3] .

وشتان بين طريقة السلف وطريقة المعتزلة في النظر إلى تاريخ المسلمين ، ففي حين نظر السلف إلى ذلك التاريخ على أنه سجل لأعمال الأنبياء والمرسلين ، وبقدر قرب البشر أو ابتعادهم تنهض الحضارات أو تزول[4] ، فإن المعتزلة فصلوا التاريخ الإسلامي عن إطاره العام بعد وفاة النبي ρ فأوجدوا بذلك فجوة بسبب عدم المتابعة ليدخلوه في إطار آخر هو المغالبة السياسية تحقيقاً لأصولهم التي انطلقوا منها في النظر إلى صاحب الكبيرة وفي قولهم بنفي القدر وحرية الإنسان ، فكان أن وقف السلف أمام الأحداث التاريخية معللين إياها بسبب مخالفتها للأصول الإسلامية في القرآن والحديث ، فرأوا أن زوال خلافة بني أمية كان بسبب تبني أواخرهم لمقولات

---

(1) موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ، تحقيق د. محمد رشاد سالم ، (إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ، ط1، 1406هـ/1986م) 21/1.

(2) الصواعق المرسلة 795/3.

(3) الجليند ، محمد السيد ، الإمام أحمد ابن تيمية وقضية التأويل (دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ، ط5 ، 2000م) ص269 .

(4) ابن تيمية ، النبوات 37 – 38 .

الجعد بن درهم والجهم بن صفوان ، إضافة إلى دواعي أخرى أوجبت السقوط[1] ، فيما تعلق المعتزلة بأسباب مادية مثل عدم وصول أخبار الثائرين في الشرق إلى حاضرة الخلافة في دمشق[2] !! ويبدوا أن نظر المعتزلة للأسباب المادية وتركيزهم عليها كان صارفاً لهم عن الالتفات لأقدار الله وسننه في الحياة !! ولقد تأثرت أحكام المعتزلة وتصوراتهم للتاريخ الإسلامي بالمنطق الريبي الشكي الذي حاول أن يقحم الفلسفة في التاريخ من أجل فهم الوجود والبحث في وسائل المعرفة الإنسانية وهو فهم اختلط فيه الحق بالباطل ، ومن الحق أن نظرة كهذه كانت كفيلة بأن تفرغ حوادث التاريخ من جانبها الروحي والعلمي المتعلق بقواعد الشريعة لفتح الباب على مصراعيه لما يراه العقل ويختاره ، وتبرز هنا محنة خلق القرآن التي حرص المعتزلة على تدوين جوانب من أحداثها ، كنقطة حاسمة في تاريخ المسلمين ، حين يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أنها كانت البداية الحقيقية لتشجيع القرامطة والباطنية في إظهار آرائهم ، فإنه لما رأى هؤلاء أن المعتزلة فتحوا باباً للقياس الفاسد في العقليات ، طمعوا في تغيير الملة ، فمنهم من أظهر إنكار الصانع ، وأبدى الكفر الصحيح ، وقاتل المسلمين ، وأخذ الحجر الأسود من مكة[3] .

والواقع أن رأي السلف في منهج المعتزلة التاريخي لم يقتصر على إبراز الجوانب السلبية — وإن كان هو الأغلب — بل إنهم استعملوا العدل والإنصاف واعتبروا أن مخالفة ذلك من الظلم الذي لا يرضاه الله[4] .

ولقد اهتم شيخ الإسلام ببيان ما للمعتزلة من فضائل ومحاسن ، فقال : "ولا ريب أن المعتزلة خير من الرافضة والخوارج ، فإن المعتزلة تقر بخلافة الخلفاء الأربعة .... ويعظمون الذنوب ، فهم يتحرون الصدق كالخوارج ولا يختلقون الكذب كالرافضة .... ولهم كتب في التفسير ، ونصر الرسول ، ولهم محاسن كثيرة يترجحون على الخوارج والروافض وهم قصدهم إثبات توحيد الله ورحمته ، وحكمته وصدقه وطاعته ، وأصولهم الخمس عن هذه الصفات الخمس ، ولكنهم غلطوا

---

(1) ابن تيمية ، الفرقان بين الحق والباطل ص122 .

(2) الجاحظ ، الرسائل ، رسالة البغال 2/265-266.

(3) ابن تيمية ، شرح حديث النزول (المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1389هـ/1969م) ص173 .

(4) ابن تيمية ، التفسير الكبير ، تحقيق وتعليق : عبدالرحمن عميرة (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 1408هـ) 6/113

في بعض ما قالوه في كل واحد من أصولهم الخمس" [1]. كما وضح ما كان لهم من يد في نشر الإسلام ، وبين أن أخطاءهم لم يكن المقصود منها تكذيب الشرع ومخالفته ، ولم تصدر من سوء نية ، فقال : "... كما أن المعتزلة لما نصروا الإسلام في مواطن كثيرة وردوا على الكفار بحجج عقلية إما ابتدعوها من تلقاء أنفسهم ، وإما نقلوها عمن احتج بها من غير أهل الإسلام ، فاحتاجوا أن يطردوا أصول أقوالهم التي احتجوا بها لتسلم من النقض والفساد فوقعوا في أنواع من رد معاني الأخبار الإلهية وتكذيب الأحاديث النبوية ... ، وهم وإن كان لهم من نصر بعض الإسلام أقوال صحيحة ، فهم فيما خالفوا به السنة سلطوا عليهم وعلى المسلمين أعداء الإسلام ، فلا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا" [2].

وباستثناء ما رآه ابن كثير من علم وبصيرة جيدة في كتاب "تثبيت دلائل النبوة" للهمذاني [3] ، فإن السلف يبدو غير ميالين للاضطلاع عن كتب على تراث المعتزلة وهم الذين نهوا الناس عن ذلك [4] ، خاصة لما طالع المعتزلة كتب الفلاسفة حين نشرت أيام المأمون (198 – 218هـ) فخلطوا مناهجها بمناهج الكلام وأفردوها فناً من فنون العلم [5].

ونستطيع القول مما سبق أن السلف عندما بينوا فساد منهج المعتزلة أتبعوه بذكر نتائج تطبيقات ذلك المنهج ، وكان من بين تلك النتائج ما توصل إليه المعتزلة من آراء وتفسيرات جانبت الصواب إزاء بعض القضايا والأحداث التاريخية ، ليدلل بذلك السلف على صواب نظرتهم نحو الاعتزال ، وبينوا بأن منهجاً لا يحافظ على هوية الشرع المرتكزة على الأصلين : القرآن والسنة الصحيحة ، لن يكون منطلقاً سليماً يصلح الأخذ به في مجال الدراسات التاريخية .

---

(1) المصدر السابق 1/99 – 100 ، 2/277 .

(2) درء تعارض العقل 7/106 – 107 .

(3) ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب 2/202 -203 .

(4) الذهبي : سير أعلام النبلاء 10/29 .

(5) الشهرستاني ، الملل والنحل 1/30 .

أثر منهج المعتزلة في كتابة التاريخ عند المؤرخين المحدثين

لعل الحديث عن تأثير المعتزلة على المؤرخين المحدثين يحتاج إلى رسالة مستقلة وعناية خاصة لطوله واتساعه ولأهميته .

وليس بمقدورنا — والحال كذلك — الإلمام بكافة جوانب الموضوع ، كما أنه ليس في وسعنا أيضاً أن لا نعرض بعضاً من جوانبه ، استكمالاً لهذه الدراسة وإبرازاً لبعض آثاره ولذا فقد تم اختيار بعض الأفراد الذين أظهروا ميلاً وتأثراً بمنهج المعتزلة في كتاباتهم التاريخية.

1-الدكتور : أحمد أمين :

يبرز الدكتور أحمد أمين في قائمة المهتمين بتراث المعتزلة الفكري والتاريخي ، والمتتبع لكتاباته حول العقائد التي نشأت في تاريخ المسلمين يشعر بتعاطفه مع مذهب المعتزلة ، وإعجابه البالغ بأعلامهم مثل النظام والجاحظ والهمذاني ، فكان كلما عقد مقارنة بينهم وبين أصحاب المذاهب الأخرى سجل اعتقاده بما يتمتع به المعتزلة من عقلية علمية غير متحيزة ، وجراءة في إبداء الرأي وإصدار الأحكام ، يقول في ذلك "فرقة المعتزلة كانت أجرأ الفرق على تحليل أعمال الصحابة ونقدهم وإصدار الحكم عليهم ، فالمرجئة تحاشت الحكم بتاتاً كما يقتضيه مذهبهم ، والخوارج وإن أصدروا أحكاماً فإن أحكامهم كانت قاصرة على مسائل محدودة كالتحكيم بين علي ومعاوية" [1] .

ومن فرط إعجاب أحمد أمين بالمعتزلة تبنيه لمواقفهم في كثير من المسائل العقدية، فيما يدعون من العدل والتوحيد والاختيار ، يقول : "لم يكن كثير من المعتزلة يرضى عن هذه التسمية ، وإنما كانوا يسمون أنفسهم أهل العدل والتوحيد ، أما التوحيد فلأنهم نفوا صفات الله وعدوا القول بها تعديداً لله ، وأما العدل فلأنهم نزهوا الله عما يقول خصومهم من أنه قدر على الناس المعاصي ثم عذبهم عليها ، وقالوا : إن الإنسان حر فيما يفعل ، ومن أجل هذا عذب على ما يفعل وهذا عدل" [2] .

ولثقة أحمد أمين في المنزلة التي بلغها العقل في تراث المعتزلة اعتمد على بعض مصادرهم في

---

(1) فجر الإسلام ص 294

(2) المصدر السابق ص 296..

النقل [1] متبنياً آراءهم في الصحابة ومدوناً لتاريخهم على ذلك النحو [2] ، ومشيداً بما في تلك الآراء من حرية الرأي وتحكيم العقل [3] !!

ورغم ما في هذا من ثناء على منهج المعتزلة إلا أن أحمد أمين لم يجد مفراً من الإقرار بأن المعتزلة كانوا مكروهين من قبل المجتمع المسلم ، يقول : "ولكنهم مع هذا كانوا مكروهين من كثير من المسلمين لأسباب أهمها : أنهم خالفوا أهل الحديث في كثير من آرائهم ، فحمل عليهم المحدثون حملات عنيفة ، ومنها أنهم حولوا العقيدة الإسلامية البسيطة إلى عقيدة فلسفية عميقة ، ومنها أنهم أيام سلطتهم في عهد المأمون والمعتصم نكلوا بالناس في القول بخلق القرآن ، ولم يسيروا سيرة فلسفية في الاكتفاء بتأييد رأيهم بالحجة ، بل حملوا الناس على القول برأيهم بالسيف ، وكان في ذلك ذهاب دولتهم وسمعتهم ولعلّ من هذه الأسباب أنهم أنزلوا الصحابة منزلة سائر الناس فلم يقروا لهم بعصمة ، وجرؤوا عليهم يشرحون أعمالهم ويحكمون بصواب بعضها وخطأ بعضها" [4] .

ومع ما في الإقرار من اعتراف ضمني بخطأ المعتزلة ومخالفتهم للأمة فإن أحمد أمين يعتذر عنهم في جوانب مختلفة من فكرهم ، يقول في إحدى وقفاته مع المعتزلة : "وليس هذا عيب المعتزلة وحدهم بل هو عيب من أتى بعدهم من علماء الكلام كذلك. ولكن على كل حال كان مسلك المعتزلة مسلكاً لابد منه ، لأنه أشبه برد فعل لحالة بعض العقائد في زمنهم ، لقد قرروا سلطان العقل وبالغوا فيه أمام من لا يقر للعقل بسلطان ، بل يقول نقف عند النص ، فما كان محكماً واضحاً عملنا به ، وما كان متشابها غامضاً تركنا علمه إلى الله ، وعندي أن الخطأ في القول بسلطان العقل وحرية الإرادة والغلو فيهما خير من الغلو في أضدادهما ، وفي رأي أنه لو سادت

---

(1) كان عمدته في النقل من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد . انظر : ضحى الإسلام (مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط10، 2000م) 75-79.

(2) يوم الإسلام (مكتبة النهضة المصرية ، دون تاريخ طبع) ص 57-62.

(3) ضحى الإسلام 79/3.

(4) فجر الإسلام ص 301.

– وقد وقع أحمد أمين فيما وقع فيه المعتزلة من القدح في الصحابة ، فعنده أن بيعة أبي بكر مخالفة للشورى ، وكذلك بيعة عمر وأما عثمان فلم يكن أكفأ الصحابة ، وعائشة هي التي ألبت الناس على عثمان !!

انظر : يوم الإسلام ص 54، 57.

تعاليم المعتزلة في هذين الأمرين –أعني سلطان العقل وحرية الإرادة– بين المسلمين من عهد المعتزلة إلى اليوم ، لكان للمسلمين موقف آخر في التاريخ غير موقفهم الحالي ، وقد أعجزهم التسليم ، وشلهم الجبر ، وقعد بهم التواكل" [1] .

لقد كان لحرص أحمد أمين على نهضة الأمة الإسلامية دوره في إعلاء سلطان العقل وإطلاق حرية الإرادة ، لكنه أخطأ حين لم يدرك بأن ذلك لن يكون ما لم يترافق معه بل ويتقدم عليه النقل (الكتاب والسنة) الذي يمثل المرجعية التي يتحاكم إليها الناس . ومن أسف أن أحمد أمين لم يكن قادراً بحكم ثقافته الاعتزالية أن ينظر بعين الإنصاف لموقف المحدثين من صيانة الحديث والاعتناء به ؛ ولذا قال : "إن انتصار المحدثين كان معناه مع الأسف الركود والاعتماد على النقل أكثر من الاعتماد على العقل" [2] .

2-الدكتور حسين مؤنس :

ليس لدينا فيما انتهى إلينا من كتابات الدكتور حسين مؤنس دلائل من أقواله تشير إلى إعجابه أو تبنيه الاعتزال ... ، لكننا لاحظنا أن نزعته العقلانية الصرفة وبعض أفكاره وآراءه في التاريخ الإسلامي خاصة ، تلتقي مع نظائرها عند المعتزلة ، وإن كان ذلك بطرق مختلفة وبتوسع أكثر .

---

(1) ضحى الإسلام ص 70/3.

وما قرره أحمد أمين فيما يتعلق بحرية الإرادة والاختيار عند المعتزلة ، أشار إلى بعضه شيخ الإسلام ابن تيمية لما أثبت عقيدة أهل السنة والجماعة في ذلك ، بقوله : "وقولهم على كل حال أقل خطأ من قول القدرية ، بل أصل خطئهم موافقتهم للقدرية في بعض خطئهم ، وأئمة أهل السنة من أهل الحديث والفقه والتفسير والتصوف لا يقرون بهذه الأقوال المتضمنة للخطأ ، بل هم متفقون على أن الله خالق أفعال العباد وعلى أن العبد قادر مختار يفعل بمشيئته وقدرته ، والله خالق ذلك كله ، وعلى الفرق بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية ، وعلى أن الرب يفعل بمشيئته وقدرته ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه لم يزل قادراً على الأفعال موصوفاً بصفات الكمال ، متكلماً إذا شاء ، وأنه موصوف بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله =يشأ لم يكن ، وأنه لم يزل قادراً على الأفعال موصوفاً بصفات الكمال ، متكلماً إذا شاء ، وأنه موصوف بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله ρ من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، فيثبتون علمه المحيط ، ومشيئته النافذة ، وقدرته الكاملة ، وخلقه لكل شيء ، ومن هداه الله إلى فهم قولهم ، علم أنهم جمعوا محاسن الأقوال ، وأنهم وصفوا الله بغاية الكمال ، وأنهم هم المستمسكون بصحيح المنقول وصريح المعقول ، وأن قولهم السديد السليم من التناقض ، الذي أرسل الله به رسله وأنزل به كتبه" . انظر : منهاج السنة النبوية 3/128-129.

(2) يوم الإسلام ص 88-89.

ولعل أولى نقاط الالتقاء بين فكر المعتزلة وفكر الدكتور حسين مؤنس هو في اعتبار ما حدث في سقيفة بني ساعدة يوم مبايعة أبي بكر رضي الله عنه على الخلافة ، الحدث البارز الذي وضع أولى نقاط الخلاف بين المسلمين حول الإمامة [1] !! وتأسيس مثل هذا الاعتقاد فهو في فكر حسين مؤنس نابع من تأثره العميق بنظام الحكم الحديث في العالم الغربي والقائم على ضبط مسائل الحكم والنظام السياسي للجماعة بالتصويت والاختيار وما يتبعهما من مشاركة بالتناوب [2] ، ولذا فإنه يصف حدث السقيفة وما آلت إليه الأمور من استقرار الخلافة في قريش بالمأساة السياسية التي جلبت معها الدمار حتى يومنا الحاضر [3] !!؟ ولا عبرة عنده بالأحاديث النبوية الصحيحة التي تتحدث عن الإمامة لكونها لا تتفق مع اتجاهه العقلي ، فهو يرى أن حديث "الأئمة من قريش" [4] لا معنى له ولا يصح [5] !!؟ ومثله حديث "الإمامة ثلاثون عاماً ثم يفترق أمر المسلمين" [6] .

وقد انسحب موقف حسين مؤنس من قضية الإمامة على نظرته لقريش فزعم أن العرب كانوا يكرهونها ما خلا النبي ρ وأبا عبيدة ونفراً قليلاً [7] !!؟ وهو إذ يتابع غمط قريش حقها لا يستنكف عن تشويه صورة الخلفاء الراشدين بالإقلال من قدرهم من خلال تفسير مواقفهم بمنطق شكي ريبي فيه الكثير من الشذوذ والغرابة [8] !!؟ والحال مع بقية الصحابة واحد إذ لا ضير عنده في وصف أحدهم بالخبث والأنانية والقسوة لاعتقاده بأن هناك فرقاً في الصحابة بين جانب

---

(1) عالم الإسلام (الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، 1410هـ/1989م) ص 50-51.

(2) عالم الإسلام ص 491.

(3) المصدر السابق 50، 62.

(4) وهو مقطع من حديث رواه أنس بن مالك رضي الله عنه . انظر : ابن حنبل ، المسند 129/3 رقم 12329.
وقد روى البخاري عن معاوية رضي الله عنه أنه قال : "سمعت رسول الله ρ يقول : إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين" . انظر : الصحيح ،كتاب الأحكام ص 111-112.

(5) عالم الإسلام ص 60-61 . وهو موقف اعتباطي لم يقم على دليل بل هوى وانحراف منهجي عن الحق .

(6) والحديث صححه ابن حبان ، ولفظه : "الخلافة ثلاثون سنة وسائرهم ملوك ، والخلفاء والملوك اثنا عشر" . انظر : ابن بلبان ، علاء الدين علي الفارسي ، ت 739 هـ ، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، تقديم : كمال يوسف الحوت (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1407هـ/1987م) 266-227، رقم 6623.

(7) عالم الإسلام ص 51.

(8) عالم الإسلام ص 60-61.

الصحبة "وهو جانب جليل نحترمه وجانب الإنسان ، وهذا الجانب الإنساني لنا الحق في نقده " [1] ؟!!

وهكذا أمام تيار العقل ما من شيء عند حسين مؤنس يعلو على النقد ، وهي مشابهة ليس المعتزلة عنها ببعيد ، خاصة إذا ألحقنا بها انتقاد حسين مؤنس اللاذع للفقهاء والعلماء الذين ساهموا في حفظ المأثور لمجرد أنهم كانوا رافضين أية مخالفة له [2] !!؟

لقد كان عزل الدكتور حسين مؤنس لنظام الحكم الإسلامي وحركة الفقهاء والعلماء عن المنهج الشامل لتاريخ المسلمين ، تجزئة وتقسيماً اقتطع جانباً واحداً ضخمه ليفرغ فيه حوادث التاريخ بخصوماته وفتنه بأسلوب أقرب إلى الخيال منه إلى الحقيقة ، متجاهلاً المواقف الحاسمة للحكام والعلماء الذين كان تاريخهم جزءاً من مظاهر النهضة العلمية والارتقاء الحضاري ... وهو منهج بالغ السوء ، لأنه يستبعد الصورة المشرقة الوضيئة ليحل محلها تاريخاً مزيفاً ملفقاً من حوادث عرضية وشاذة قابلة للتعميم بدافع الخضوع أو الانبهار بتاريخ الآخر وتقليده .

2-الدكتور محمد عمارة :

لربما يعتبر الدكتور محمد عمارة من أشهر من تبنى أصول المعتزلة ونافح عنها من المعاصرين حتى أنه عد الاعتزال –فيما مضى– عقل الأمة وقلبها النابض "فالمعتزلة ومن قبلهم أسلافهم أهل العدل والتوحيد قد مثلوا في تطورنا الفكري بمراحله المبكرة عقل هذه الأمة الذي تأمل وتدبر كي يجيب على الأسئلة التي طرحتها الحياة على المجتمع والناس" [3] ونظراً لإعجاب محمد عمارة بالاعتزال فقد ذكر بالتمجيد رجاله الأوائل من أمثال غيلان الدمشقي[4] وعمرو بن عبيد الذي رأى أنه "علامة بارزة على طريق تطور العقل العربي المسلم وعلم من الأعلام الذين صنعوا النشأة الأولى للتيار العقلاني" [5] . والجاحظ الذي اعتبره من "أبرز العلماء والمتكلمين والأدباء ومفكري

---

(1) مؤنس ، عالم الإسلام ص 51 . وهذا التناقض في الحكم سبق وأن رأينا أمثاله في مواقف للمعتزلة من الصحابة .

(2) المصدر السابق ص 28-30.

(3) تيارات الفكر الإسلامي ص 69.

(4) مسلمون ثوار (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط 2، 1974م) ص 55-67.

(5) عمارة ، التراث في ضوء العقل (دار الوحدة ، بيروت ، ط1، 1980م) ص 2.

السياسة والاجتماع في عصره" [1].

وقد كان من مظاهر تأثير المعتزلة على فكر محمد عمارة ، موافقته لهم في جعل العقل الأصل الأول في الإسلام [2] ، ولذا فقد كان كثيراً ما يتابعهم في مقولاتهم وآرائهم التي تصدر عنهم دون نظر وتمحيص حتى ولو أدى الأمر إلى الكذب الصريح والطعن في أخبار الأمة عن مصادر لم تنل القبول عند علماء الأمة [3] ، ومن ذلك ترديده لمزاعم المعتزلة بشأن المظالم التي كانت سبباً في مقتل عثمان رضي الله عنه وبشأن معاوية رضي الله عنه وبني أمية، حيث قال : "إن المعتزلة قد ربطوا باستمرار بين نظرية الجبر وبين السلطة الأموية ، ورأوا أن لهذه الأفكار الجبرية أبعاداً سياسية في المجتمع ، بل اتهموا معاوية بن أبي سفيان بأنه أول من أشاع هذا اللون من الفكر ، حتى يدعم سلطته وسلطانه ويوهم الناس أن انتقال الخلافة إليه وإلى أهل بيته إنما هو قدر الله وقضاؤه الذي يجب التسليم به والرضى عنه" [4].

وهو يقرر ذلك كحقيقة "فمعاوية ... قد حاول استخدام عقيدة الجبر كي يبرر انتقال السلطة له وتغير طبيعتها على يديه" [5]. ويقول في وضع آخر عن دولة بني أمية ورجالها :" دولة بني أمية وحكامها وولاتها يحكم عليهم المعتزلة في الجملة بالضلال والفسق لأنها قامت على ذنب من الذنوب الكبائر وهو تحويل الخلافة الشورية إلى ملك وراثي عضود ولأنها مارست من المظالم والكبائر ما امتلأت به صحائف آثار كثيرة من كتب الاعتزال " [6].

ولا يبدي محمد عمارة أية أهمية لتراث السلف المنقول ، بل إنه يرى أن هذا التراث قاصر

---

(1) التراث ص 262.

(2) الإسلام والمستقبل (دار الشروق ، القاهرة ، ط2 ، 1407هـ/1986م) ص 20-21، 78.

(3) اعتمد محمد عمارة كثيراً في نقولاته على كتاب شرح نهج البلاغة ، ودون دليل –غير عقله– وأكد صحة نسبة ما فيه كاملاً لعلي رضي الله عنه !! انظر : تيارات الفكر ص 218. ولا ندري ما هي فائدة الانتساب إلى العقلانية إن لم تقد صاحبها إلى التحرز والتثبت قبل اعتماد مقولات الغير وكأنها مسلمات !!؟

(4) عمارة ، المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية ص 151.

(5) عمارة ، الإسلام وفلسفة الحكم (دار الهلال ، القاهرة ، ط3، 1983م) ص 158.

(6) المصدر السابق ص 510..

عن مواجهة تحديات العصر الحديث كما رأى المعتزلة في زمانهم ، ويعتقد بسلفية من نوع آخر تختلف عن المنهج السلفي القديم الذي "تميزت في إطاره مدارس وتيارات ، حافظ بعضها على المنهج النصوصي لسلفية القدماء ، على حين رفع بعضها سلطان العقل وبراهينه على سلطان ظواهر النصوص لسلفية القدماء ، ولم يعد إسلامها هو إسلام المجتمعات البدوية، بل الإسلام الذي أرادت به بعث خير ما في الحضارة العربية العقلانية من قسمات ، كما أرادت أن تقاوم به وبحضارته وعقلانيته ذلك الزحف الحضاري الذي أرادت به أوربا الاستعمارية سحق الشخصية العربية المسلمة قومياً وحضارياً " [1] . ولم يقتصر الأمر على استبعاد منهج السلف والقول بعدم صلاحيته ، بل إن محمد عمارة استخدم ذات التعابير والمصطلحات التي شاعت على ألسنة المعتزلة ضد خصومهم من السلف وهو ما يدل على مقدار التأثر والتقليد الأعمى الذي سار عليه ، يقول : "أطلق هؤلاء المجبرة على أنفسهم اسم أهل السنة والجماعة ، وشاعت عند عامة المسلمين وجماهيرهم التفسيرات التي تجعل كلمة السنة هنا بمعنى سنة الرسول ρ وتجعل كلمة الجماعة منصرفة إلى جماعة المسلمين ، ولكن المعتزلة يسمون هذه الفرق بالجبرية والمجبرة والمجورة وأهل الحشو" [2] . ويقول في موضع آخر : "والمعتزلة يسمون هذه الفرقة بالحشوية وأهل الحشو ويقولون عنهم أنهم يسمون أنفسهم بأنهم أصحاب الحديث ، وأنهم أهل السنة والجماعة ، وهم بمعزل من ذلك ، وليس لهم مذهب معروف ، ولا كتاب تعرف منه مذاهبهم إلا أنهم مجمعون على الجبر والتشبيه . ويدعون أن أكثر السلف منهم ، وهم براء من ذلك ، وينكرون الخوض في الكلام والجدل ويقولون على التقليد وظواهر الروايات" [3] .

وجرياً على عادة المعتزلة في ابتداع الألقاب ونبز الخصوم فإن محمد عمارة لا يقل عنهم في ذلك قدراً ، فمن مصطلحاته الخاصة باتباع السلفية في العصر الحديث وصمهم بالبداوة واللاعقلانية ، يقول في وصف الدعوة السلفية التي جددها الإمام محمد بن عبدالوهاب : "كانت الوهابية كامتداد للفكر السلفي اسهاماً في الاستقلال الحضاري لأمتنا العربية الإسلامية وإن تكن بداوة بيئتها وفقر الفكر الفلسفي عند أعلامها قد جعل إسهامها على هذه الجبهة متمثلاً في

---

(1) تيارات الفكر الإسلامي ص 137.

(2) المعتزلة ومشكلة الحرية ص 29.

(3) عماره ، المعتزلة ص 34.

رفض التبعية الفكرية مع العجز عن الإبداع في بلورة البديل وتطويره"[1] . ويقول : "الوهابية بسبب بداوة البيئة التي نشأت بها قد اتخذت موقفاً غير ودي مع العقلانية ومن التمدن" [2] .

وإذا كان محمد عمارة قد مثل المعتزلة الأوائل في تلبس منهجهم والسير على خطاهم فإنه سعى لإبراز صورة الخلافات القديمة من خلال الاقتصاص من الحاضر ، وذلك بتعمد نقل المواجهة للداخل وإشغال الأمة به وهو الذي طالما نادى على وحدتها وتماسكها حتى لا يكاد المرء يفهم باسم من يتكلم محمد عمارة ؟ يقول محدداً مصدر الخطر الذي يواجهه "نحن في مواجهة خطر السلفية النصوصية ، الذي يتنكر للعقل والعقلانية" [3] !! ويقول بتفصيل أكثر مذكراً بالعداوة التي تكنها المعتزلة لدولة بني أمية ومن رضي من السلف بحكمها : "إذا كانت بعض أنظمة الحكم المحافظة والتقليدية في العالمين العربي والإسلامي تعتنق من مذاهب الفكر الإسلامي ما هو محافظ ، يلتزم بظواهر النصوص، ويعادي الفلسفة وثمار العقل والبرهان ، ويمجد السلطة الحاكمة ويدعو لطاعتها ، ويحرم الثورة حتى لو فسق الحاكم وفجر ؟ .. فإن علينا أن نحدد لأنفسنا : ماذا يعني الالتزام الثوري إزاء حركة التقدم العربية ؟ وماذا يتطلب هذا الأمر من صفحات التراث ؟" [4] .

ومن يمعن النظر في كتابات محمد عمارة لا يلحظ أنه يطرح أي تصور أو منهج بديل صالح لأن تسير عليه الأمة في خضم مشاكلها المعاصرة . اللهم باستثناء الدعوة لتمجيد العقل والعقلانية والثورة على التراث لذا فهو كثيراً ما يتوقف ليشيد بالشاذ الذي هو خارج المألوف من حوادث أو دول قامت في التاريخ الإسلامي كامتداحه لثورة الزنج[5] والتي أراح الله المسلمين من شرها بعد جهد وعناء ، وتخصيصه كتاباً كاملاً في تمجيد دولة بني عبيد في مصر [6] . رغم ذلك لم

---

(1) تيارات اليقظة الإسلامية والتحدي الحضاري (دار الهلال ، القاهرة ، ط1، 1982م) ص 165.

(2) المصدر السابق ص 166.

(3) المعتزلة ص 5.

(4) نظرة جديدة على التراث (دار قتيبة ، ط2، 1408هـ /1988م) ص 16.

(5) التراث في ضوء العقل ص 220.

-نظرة جديدة ص22 .

(6) نقل ابن كثير خبث هذه الدولة بإظهارها الرفض وانطوائها على الكفر المحض ، ووصف خلفاؤها بالجبروت والظلم

يكن ليتوافق مع رأي المعتزلة ، وهو ما يدعو للقول بأن محمد عمارة لم يكن دائماً ملتزماً بأطروحات المعتزلة وتصوراتهم ، لكنه مع ذلك عرف كيف يستغل تراث المعتزلة في دعم حججه وآرائه في شأن العديد من القضايا التاريخية المعاصرة . ومن ذلك اجتزاؤه مقطعاً من السياق العام لحديث الجاحظ عن أجناس دار الخلافة العباسية[1] ، ليزعم بأن الجاحظ قدم أول صياغة نظرية للقومية العربية التي تجمع في ظلها الشعوب بصرف النظر عن العرق والجنس والدين[2]؟

وهو ما لم يقله الجاحظ ولا غيره من المعتزلة الذين رأوا في الإسلام الوحدة الحقيقية والجامعة لشتى الأعراق ، حتى أن محمد عمارة ذاته أقر بأن الإسلام كان الرابطة التي يتحلق حولها الداخلين في الدين على يد المعتزلة [3] !!؟ وهو اضطراب وتلون فكري يعيدنا لذات المنهج الذي كان يصدر عنه المعتزلة .

والواقع أن العقل لن يقصر عن ابتداع أو تطوير أية فكرة طالما أنه لا يستهدي بهدي الكتاب

والنجاسة وخبث السريرة ، ففي دولتهم ظهرت البدع والمنكرات وكثر الفساد وقل الصالحون وتغلب الافرنج على سواحل الشام بكاملها . انظر : البداية والنهاية 286/12.

وفي فتوى لشيخ الإسلام ابن تيمية تتعلق بدعوى عصمتهم ونسبهم ، قال : "قد اتفق أهل العلم على أن دولة بني أمية وبني العباس أقرب إلى الله ورسوله من دولتهم ، وأعظم علماً وإيماناً من دولتهم ، وأقل بدعاً وفجوراً من بدعتهم ، وأن خليفة الدولتين أطوع لله ورسوله من خلفاء دولتهم ، ولم يكن في خلفاء الدولتين من يجوز أن يقال فيه أنه معصوم ، فكيف يدعي العصمة من ظهرت عنه الفواحش والمنكرات ، والظلم والبغي ، والعدوان والعداوة لأهل البر والتقوى من الأمة ، والإطمئنان لأهل الكفر والنفاق ؟! فهم من أفسق الناس ، ومن أكفر الناس ، .. وكذلك النسب قد علم أن جمهور الأمة تطعن في نسبهم ، ويذكرون أنهم أولاد مجوس ، أو اليهود هذا مشهور من شهادة علماء الطوائف من الحنفية والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وأهل الحديث ، وأهل الكلام، وعلماء النسب والعامة وغيرهم . وهذا أمر قد ذكره عامة المصنفين لأخبار الناس وأيامهم ، حتى بعض من قد يتوقف في أمرهم" . الفتاوى 127/35. كما أن بعض المعاصرين كالدكتور عبدالحليم عويس أفرد كتاباً مستقلاً لبحث في أصل العبيديين وحقيقة دولتهم : وكان من بين النتائج التي توصل إليها قوله : "وإننا انطلاقاً من كل ما ذكرنا من حقائق مباشرة وغير مباشرة لنشكك بل ونرفض نسبة الفاطميين إلى آل البيت ونعتقد أنهم ليسوا يهوداً ولا نصارى وإنما هم قرامطة متسلطون من أصحاب العقائد المستترة والأفكار المعادية للإسلام الصحيح والأمة الإسلامية " . انظر : قضية نسب الفاطميين أمام منهج النقد التاريخي ص 55.

(1) الرسائل ، مناقب الترك 11/1.

(2) عمارة ، تحديات لها تاريخ (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط2 ، 1982م) ص66-67.

(3) العرب والتحدي (عالم المعرفة ، الكويت ، 1980م) ص 120.

والسنة ، كما أنه لن يعرف الحسن والقبح إلا من خلال النظر إلى النصوص الشرعية وهو ما لا يعتقده محمد عمارة جرياً على عادة المعتزلة في ذلك [1] .

(1) المعتزلة والحرية الإنسانية ص 129.



Scanned by CamScanner

الخاتمة

وهكذا بفضل الله عز وجل نصل إلى آخر المطاف في هذه الرسالة .. ، وذلك عبر الخاتمة لنذكر فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها وهي كالتالي :

1-شكل التاريخ أحد الاهتمامات الفكرية المبكرة لدى المعتزلة ، حيث رافق البدايات الأولى لكتابة التاريخ الإسلامي .

2-نشأ التاريخ عند المعتزلة متأثراً –منذ وجد– بالناحية السياسية والناحية العقدية ، وهو ما جعل عملية الكتابة التاريخية عندهم تكتسب خصوصيتها الذاتية ، دونما الكثير من العزلة المنهجية .

3-كانت مشاركة المعتزلة في كتابة التاريخ ضئيلة ، إذْ لم تتعد مؤلفاتهم في هذا المضمار ما أمكن رصده في هذه الدراسة ، ويبدو أن ذلك كان مرتبطاً إلى حد كبير بمقدار المساهمة التي كانت لهم في الحياة السياسية .

4-توزع طريقة التدوين التاريخي عند المعتزلة اتجاهين : أحدهما اعتمد على سرد الأخبار، فيما اعتمد الآخر على الإسناد الذي اتضح من خلاله أن المعتزلة لم يجيدوا صنعته . ولعل ذلك كان بسبب ضعف بضاعتهم من علم الحديث .

5-لم تشهد الكتابة التاريخية عند المعتزلة تنوعاً أو تنظيماً في الإطار العام لمختلف الأنواع التاريخية البارزة .

6-اكتسبت الكتابة عند المعتزلة طابعاً استعلائياً انطلق من وجهة نظر دفاعية وأحياناً هجومية ضد بقية الجماعات الدينية الأخرى ، متخذاً شكل الجدل العنيف.

7-ظهرت لدى المعتزلة نزعة واضحة للربط ما بين الحكمة والتاريخ ، بقصد إظهار أثر أهل الكلام في المجتمع الإسلامي وتميزهم عن غيرهم .

8-ظهرت مساهمة المعتزلة في الكتابة التاريخية من خلال كتابتهم لتاريخهم الخاص على نحو قصد به إيجاد التوازن والتكافؤ مع الواقع السياسي والديني الذي كانت فيه يد أهل السنة والجماعة هي العليا .

9-جعلت آلية التدوين التاريخي عند المعتزلة التحليل والتفسير العقلاني الشكي المبني على الظنون أساساً في الحكم على الظواهر .

10-مع تنوع مصادر المعتزلة إلا أنه تبين أنهم كانوا يتجنبون الإشارة إلى أخذهم عن أهل الحديث .

11-تبين أن المعتزلة سعوا إلى وضع ضوابط تحكم النصوص ، لكن أثر تلك الضوابط ظل متأرجحاً بين النزعة العقلية والنزعة المذهبية .

12-رسم المعتزلة ملامح منهج علمي يقوم على التجربة والشك والاستقراء والاستنباط.. ، وهي ملامح كانت أساساً للمنهج العلمي الحديث .

13-أبرز المعتزلة اهتماماً بالإنسان وبما خصه الله من العقل والإرادة والاستطاعة ، واعتبروه مســـؤولاً عن أفعاله وأقواله ، وطبقوا ذلك في أحكامهم التاريخية ، إلا أن ذلك خلا في بعض الأحيان من التجرد والإنصاف .

تلك كانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة .. وأحمد الله الذي أعان على إتمامها، وهو جهد المقل خيره كله من الله تعالى ، وشره من نفسي والشيطان ، واستغفر الله أولاً وأخيراً ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

المصادر والمراجع

المخطوطات

البلخي ، أبو القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود (ت319هـ)
-قبول الأخبار ومعرفة الرجال ، مخطوط مصـــور على ميكروفيلم بقســـم المخطوطات (دار الكتب المصرية ، رقم 8135) .

المصـــادر

ابن الآبار ، أبو عبدالله بن أبي بكر (ت658هـ)

-الحلة السيراء ، تحقيق : د/حسين مؤمن (الشركة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ط1، 1936م)

ابن الأثير ، محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد (ت630هـ)

-الكامل في التاريخ (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط4، 1403هـ / 1983م)

أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ)

-سنن أبي داود ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد (دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، دون تاريخ)

الأزدي ، أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس (ت334هـ)

-تاريخ الموصل ، تحقيق : د/ علي حبيبة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة 1387هـ/ 1967م)

الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ)

-تهذيب اللغة ، تعليق : عمر إسلامي وعبدالكريم حامد (دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط1 ، 1421هـ/ 2001م)

الإسفراييني ، أبي المظفر طاهر بن محمد (ت471هـ)

-التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ، تحقيق : كمال يوسف الحوت (عالم الكتاب ، ط1، 1403هـ/ 1983م)

الأشعري ، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 330هـ)

-مقالات الإسلاميين ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد (المكتبة العصرية ، بيروت 1416هـ/1995م)

الأصطخري ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي (ت346هـ)

-مسالك الممالك (مطبعة بريل ، ليدن ، 1927م)

الأصفهاني ، حمزة بن الحسين (ت 360هـ)
-تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء عليهم الصلاة والسلام (مكتبة الحياة ، بيروت ، دون تاريخ)

الأصفهاني ، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد (ت 356هـ)
-الأغاني (دار الفكر ، بيروت ، دون تاريخ)
-مقاتل الطالبيين ، شرح وتحقيق : السيد أحمد صقر (دار المعرفة للنشر والتوزيع ، بيروت، دون تاريخ)

الأصفهاني ، أبو نعيم أحمد بن عبدالله (ت 430هـ)
-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (دار الفكر ، بيروت ، دون تاريخ)

ابن أعثم الكوفي ، أبو محمد أحمد بن أعثم (ت 314هـ)
-الفتوح (مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الدكن ، الهند ، دون تاريخ)

افتيشيوس ، سعيد بن بطريق (ت 328هـ) .
-التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق (مطبعة الأباء اليسوعيين ، بيروت ، 1905م)

اللالكائي ، أبو القاسم هبة الله بن الحسين (ت 418هـ)
-شرح أصول اعتقاد أهل السنة ، تحقيق : د/أحمد سعد حمدان (دار طيبة ، الرياض ، ط1، دون تاريخ)

الألوسي ، أبو الفضل شهاب الدين محمود البغدادي (ت ؟)
-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (دار إحياء التراث العربي ، بيروت ط2)

ابن الأنباري ، أبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد (ت 577هـ)
-نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق : د/إبراهيم السامرائي (مكتبة المنار ، الأردن ، ط3، 1405هـ/1985م)

الأنطاكي ، يحيى بن سعيد بن يحيى (ت 458هـ)
-تاريخ الأنطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتيخا ، تحقيق : د/عمر عبدالسلام تدمري (نشر : جروس برس ، بيروت ، 1990م)

البخاري ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (ت 256هـ)
-الجامع الصحيح (دار الكتب ، بيروت ، ط5 ، 1406هـ /1986م)

البصري ، أبو الحسين محمد بن علي
-المعتمد في أصول الفقه (المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، دون تاريخ)

البغدادي ، عبدالقاهر بن طاهر بن محمد (ت 429هـ)
-أصول الدين (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط3، 1401هـ/1981م)
-الفرق بين الفرق ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد (دار التراث ، القاهرة ، دون تاريخ)

البلاذري ، أحمد بن يحيى بن جابر (ت 279هـ)
-أنساب الأشراف (مكتبة المثنى ، بغداد ، دون تاريخ)

ابن بلبان ، علاء الدين علي الفارسي (ت 739هـ)
-الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، تقديم : كمال يوسف الحوت (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1407هـ/1987م)

البلخي ، أبو القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود (ت 319هـ)
-طبقات المعتزلة وفضل الاعتزال ، تحقيق : فؤاد سيد (الدار التونسية للنشر ، تونس 1406هـ/1986م)

البلوي ، أبو محمد عبدالله بن محمد المديني (ت أواخر القرن الرابع الهجري)
-سيرة أحمد بن طولون ، تحقيق : محمد كرد علي (مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، دون تاريخ)

البنداري ، الفتح بن علي بن محمد الأصفهاني (ت 643هـ)
-سنا البرق الشامي ، تحقيق : د/فتحية النبراوي (مكتبة الخانجي ، مصر ، 1979م)
-مختصـــر تاريخ دولة آل ســـلجوق ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي (دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط3 ، 1400هـ/1980م)

البياسي ، أبوالحجاج يوسف بن محمد إبراهيم (ت 653هـ)
-الإعلام بالحروب الواقعة في صـدر الإسـلام ، تحقيق : د/شـفيق جاسـر أحمد (الأردن ط1، 1407هـ/1987م)

البيهقي ، أبي بكر أحمد بن الحسين (ت 458هـ)
-دلائل النبوة ومعرفة أحوال صـــاحب الشـــريعة ، تخريج وتعليق : د/عبدالمعطي قلعجي (دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1405هـ/1985م)

الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، (ت 297هـ)
-الجامع الصحيح (دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1408هـ/1987م)

ابن تغري بردي ، جمال الدين أبي المحاسن يوسف (ت 847هـ)
-كتاب النجوم الزاهرة في ملوك مصـر والقاهرة ، تحقيق : د/ إبراهيم علي طرخان (المؤســسة المصرية العامة ، القاهرة ، دون تاريخ)

ابن تيمية ، شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم (ت 728هـ)
-الاحتجاج بالقدر (المكتب الإسلامي ، ط4، 1404هـ/ 1984م) .
-التفســـير الكبير ، تحقيق وتعليق : عبدالرحمن عميرة (دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 1408هـ)
-الاستقامة ، تحقيق : د/محمد رشاد سالم ، ط1 (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1403هـ) .
-الإيمان ، تصحيح وتعليق : د/ محمد خليل هراس (دار الفكر ، بيروت ، دون تاريخ)
-اقتضاء الصـراط المسـتقيم لمخالفة أصـحاب الجحيم تحقيق وتعليق : د/ ناصـر العقل (مكتبة الرشد ، ط2، 1411هـ)

-بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد ، تحقيق : د/ موسى بن سليمان الدويش (مكتبة العلوم والحكم ، المدينة ، ط3 ، 1415هـ/1995م)

-درء تعارض العقل والنقل ، تحقيق : محمد رشاد سالم (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ط1، 1399هـ)

-شرح حديث النزول (منشورات المكتب الإسلامي ، 1389هـ/1969م)

-العقيدة الواسطية (شركة مكتبات عكاظ ، الرياض ، ط1، 1402هـ/1982م)

-فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية جمع وترتيب : عبدالرحمن بن محمد بن قاسم (مكتبة النهضة الحديثة ، مكة ، 1404هـ) .

-الفرقان بين الحق والباطل ، تقديم وتحقيق : حسين يوسف غزال (دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط1 ، 1403/1983م)

-قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ، تحقيق : د/ربيع المدخلي

-منهاج السنة النبوية ، تحقيق : د/ محمد رشاد سالم (إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط1 1406هـ/1986م)

-ابن تيمية ، موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ، تحقيق : د/محمد رشاد سالم (إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ط1، 1406هـ/1986م)

-النبوات (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 2، 1414هـ/1993م)

الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ)

-البخلاء ، ضبط وشرح : أحمد العوادي وعلي الجارم (دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1418هـ/1997م)

-البرصان والعرجان والعميان والحولان ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون (دار الجيل ، بيروت ، ط1، 1410هـ/1990م)

-البيان والتبيين ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون (دار الجيل ، بيروت ، دون تاريخ)

-الحيوان ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون (دار الجيل ، بيروت، 1416هـ/1996م)

-الدلائل والاعتبار على الخلق والتدبير ، تصـــحيح : محمد راغب الحلبي (حلب ، ط1، 1346هـ/1928م) .

-الرســـائل ، تحقيق وشـــرح : عبدالســـلام محمد هارون (دار الجيل ، بيروت ، ط1، 1411هـ/1991م) .

-الرسائل ، تقديم وشرح : د/علي أبو ملحم (دار مكتبة الهلال ، بيروت ، ط1 1987م)

-العثمانية ، تحقيق وشـــرح : عبدالســـلام محمد هارون (دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1411هـ/1991م)

-المختار في الرد على النصارى ، تحقيق ودراسة : د/محمد عبدالله الشرقاوي (دار الجيل، بيروت ، ط1 ، 1411هـ/ 1991م)

ابن الجزري ، أبو عبدالله محمد بن إبراهيم (ت 739هـ)

-المختار من تاريخ ابن الجزري المســـمى حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه ، اختيار : شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : خضـير عباس المنشـداوي (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1408هـ/1988م)

الجندي ، القاضي أبو عبدالله بهاء الدين محمد بن يوسف (ت ما بين 730/732هـ)

-الســلوك في طبقات العلماء والملوك ، تحقيق : محمد علي الأكوع (مكتبة الإرشـاد ، صـنعاء ط1 ، 1414هـ/1993م)

الجهشياري ، أبو عبدالله محمد بن عبدوس (ت 331هـ)

-الوزراء والكتاب ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرون (مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط2 ، 1401هـ/1980م)

ابن الجوزي ، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت 597هـ)

-تلبيس إبليس ، تحقيق : د/ الســـيد الجميلي (دار الكتـاب العربي ، بيروت ، ط4، 1410هـ/1990م)

-زاد المسير في علم التفسير (المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1384هـ/1964م)

-مناقب الإمام أحمد ، تحقيق : د/عبدالله التركي ، تصحيح : د/علي محمد عمر (ط1 ، 1399م)

-المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ، دراسة وتحقيق : محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1412هـ/1992م)

الجوهري ، إسماعيل بن حماد (ت 393هـ)

-الصحاح ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار (دار الملايين ، بيروت ، ط2 ، 1399هـ/1979م)

الجويني ، أبو العلا عبدالملك (ت478هـ)

-الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، تحقيق : د/محمد يوسف موسى وعلي عبدالمنعم عبدالحميد (مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1369هـ/1950م)

الحاكم الجشمي ، أبو سعد الحسن بن محمد بن كرامة البيهقي (ت494م)

-رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس ، تحقيق : حسين المدرسي (دار المنتخب العربي ، بيروت، لبنان ، ط1 1407هـ/1987م)

أبو حامد الغزالي ، محمد بن محمد (ت 505هـ)

-إحياء علوم الدين (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1406هـ)

-المستصفى من علم الأصول (دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، دون تاريخ)

ابن حبان ، أبو حاتم محمد بن حبان (ت354هـ)

-السيرة النبوية وأخبار الخلفاء الراشدين (مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط1 ، 1407هـ/1986م)

ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي (ت 852هـ)

-الإصابة في تمييز الصحابة (دار الكتب العلمية ، بيروت ، دون تاريخ)

-تهذيب التهذيب ، تحقيق : خليل مأمون شيحار وآخرون (دار المعرفة ، بيروت ط1 ، 1417هـ/1996م)

-شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، مراجعة وتقديم : محمد عوض ومحمد غياث الصباغ (مكتبة الغزالي ، بيروت ، دون تاريخ)
-فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، شرح وتصحيح : محب الدين الخطيب (دار الريان ، القاهرة ، ط1 ، 1407هـ/1986م)
-لسان الميزان (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط3 ، 1406هـ/1986م)

ابن أبي الحديد ، عبدالحميد بن هبة الله بن محمد المدائني (ت 656هـ)
-شرح شرح نهج البلاغة ، تقديم وتعليق : حسين الأعلمي (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط1 ، 1415هـ/1995)

ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد (ت456هـ)
-الإحكام في أصول الأحكام ، تقديم : د/ إحسان عباس (منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط1 ، 1400هـ/1980م)
-الفصل في الملل الأهواء والنحل ، تحقيق : د/محمد إبراهيم نصرو ، د/ عبدالرحمن عميرة (دار الجيل ، بيروت ، بدون تاريخ)

الحسيني ، صدر الدين علي بن ناصر (ت622هـ)
-كتاب زبدة التواريخ ، تحقيق : د/محمد نور الدين (دار اقرأ ،ط1 ، 1405هـ/1985م)

ابن حنبل ، أحمد (ت 241هـ)
الرد على الجهمية والزنادقة مع مقدمه في علم الكلام والمذاهب الهدامة (دار اللواء ، الرياض، ط2 ، 1402هـ/1982م)
-المسند (مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، دون تاريخ)

ابن حوقل ، أبي القاسم محمد بن علي البغدادي (ت بعد 367هـ)
-صورة الأرض (دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1992م)

ابن الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي (ت بعد 368هـ)
-تاريخ بغداد أو مدينة السلام (دار الكتاب العربي ، بيروت ، دون تاريخ)

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، تحقيق : د/محمد عجاج الخطيب (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1412هـ)

ابن خلدون ، عبدالرحمن بن محمد (ت 808هـ)
-كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر (الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، دون تاريخ)

ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت 681هـ)
-وفيات الأعيان ، تحقيق : د/إحسان عباس (دار صادر ، بيروت ، 1968م)

خواندمير ، محمد بن خواند شاه (ت309هـ)
روضة الصفا في سيرة الأنبياء والملوك والخلفاء ، ترجمة وتعليق : أحمد عبدالقادر الشادي (الدار المصرية للكتاب ، القاهرة ، ط1 ، 1408هـ/1988م)

الخياط ، أبي الحسين عبدالرحيم بن محمد بن عثمان (ت310هـ)
-الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد ، تقديم ومراجعة : أحمد حجازي (مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، دون تاريخ)

ابن الخياط ، أبو عمرو خليفة بن خياط الليثي (ت240هـ)
-تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق : د/ أكرم ضياء العمري (دار طيبة ، الرياض ، ط2 ، 1405هـ/1985م)

ابن دقماق ، إبراهيم بن محمد بن أيدمر (ت 809 هـ)
الجوهر الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلاطين ، تحقيق : د/ سعيد عبدالفتاح عاشور (جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط1 ، 1403هـ /1982م)

الدميري ، كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى (ت 808هـ)
-حياة الحيوان الكبرى ، تقديم : أحمد حسن بسج (دار الكتب العلمية ، ط ، 1415هـ/1994م)

الدواداري ، أبو بكر بن عبدالله بن أيبك (ت732هـ)

-كنز الدرر وجامع الغرر ، تحقيق : د/ صـــلاح الدين المنجد (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1380هـ/ 1961م)

الدنيوري ، أبو حنيفة بن داود (ت282هـ)
-الأخبار الطوال ، مراجعة وتصحيح : د/حسن الزين (دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، بيروت ، 1988م)

الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ)
-تاريخ الإسلام ، تحقيق : عمر عبدالسلام تدمري حوادث ووفيات (581- 590هـ) (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 / 1417هـ / 1996م)
-سير أعلام النبلاء ، تحقيق : حسين الأسد (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط6 ، 1409هـ /1989م)
-العبر في خبر من غبر ، تحقيق : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ/1985م)
-المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال ، تحقيق وتعليق ، محب الدين الخطيب (المكتبة الفلسفية ، القاهرة ، ط3 ، دون تاريخ)
-كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق : علي محمد البجاوي (دار المعرفة ، بيروت، دون تاريخ)

الرازي ، فخر الدين محمد بن عمر الخطيب (ت 666هـ)
-قصة السحر والسحرة تحقيق : محمد إبراهيم سليم (مكتبة القرآن ، مصر)
-محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد (دار الكتاب العربي ، ط1 ، 1404هـ3)

الروزاوري ، أبو شجاع ظهير الدين محمد بن الحسين (ت 488هـ)
-ذيل كتاب تجارب الأمم ، اعتناء : هـ . ف آمدروز (دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، دون تاريخ)

ابن الساعي ، علي بن أنجب (674هـ)

تاريخ الخلفاء العباسيين ، تقديم : د/ عبدالرحيم يوسف الجمل (مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1413هـ /1993م)

سبط ابن الجوزي ، شمس الدين أبي المظفر يوسف بن قزواغلي (ت 654هـ)
-مرآة الزمان في تاريخ الأعيان ، تحقيق ودراسة د/ مسفر بن سالم الغامدي (مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة ، 1407هـ/1987م)

السبكي ، أبو نصر عبدالوهاب بن علي (ت 771هـ)
-طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق : محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو (دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، دون تاريخ)

السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (ت 902هـ)
-الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ، ترجمة : صالح أحمد العلي ، تحقيق وتعليق : فرانز روزنتال (دار الكتب العلمية ، بيروت ، دون تاريخ)

ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع (ت 230هـ)
-الطبقات الكبرى (دار صادر ، بيروت ، 1405هـ/1985م)

السمعاني ، أبو سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور (ت 562هـ)
-الأنساب ، تقديم : عبدالله عمر البارودي (دار الفكر ، بيروت ، ط1 ، 1408هـ/1988م)

السكسكي ، أبو الفضل عباس بن منصور (ت 683هـ)
-البرهان في معرفة عقائد الأديان ، تحقيق : بسام علي عموش (مكتبة المنار ، الأردن ، ط1، 1408هـ)

السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)
-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (المكتبة العصرية، بيروت ، دون تاريخ)
-تاريخ الخلفاء ، تحقيق : أحمد إبراهيم زهوة وسعيد العيدوسي (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1419هـ/1999م)

الشاطبي ، أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (ت 790هـ)
-الاعتصام ، ضبط وتصحيح : أحمد عبد الشافي (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1408هـ /1988م)
-الموافقات في أصول الشرعية ، تحقيق : عبدالله دراز (دار المعرفة ، بيروت)

الشهرستاني ، أبي الفتح محمد بن عبدالكريم (ت 548هـ)
-الملل والنحل ، تحقيق : محمد سيد كيلاني (دار المعرفة ، بيروت ، 1402هـ/1982م)

الشوكاني ، محمد بن علي (ت 1250هـ)
-إرشاد السائل إلى دلائل المسائل ، مجموعة رسائل (دار الباز ، مكة ، دون تاريخ)
-إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، 1356هـ/1937م)

الصابئ ، أبو الحسين هلال بن المحسن (ت 448هـ)
-رسوم دار الخلافة ، تحقيق : ميخائيل عواد (دار الرائد العربي ، بيروت ، ط2 ، 1406هـ/1986م)

الصابوني ، أبو عثمان إسماعيل (ت 449هـ)
-عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، تحقيق : أبو عبدالله نبيل بن سابق السبكي (ط1 1413هـ)

الصاحب بن عباد ، أبو القاسم إسماعيل بن عباد (ت 385هـ)
-الرسائل ، تصحيح : عبدالوهاب عزام وشوقي ضيف (دار الفكر العربي ، بيروت ط1 ، 1366هـ)

صاعد الأندلسي ، أبو القاسم صاعد بن أحمد بن عبدالرحمن (ت 462هـ)
-طبقات الأمم ، نشر لويس شيخو (المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1912م)

الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت 764هـ)
-نكت الهميان في نكت العميان (المطبعة الجمالية ، مصر ، 1329هـ/1911م)
-الوافي بالوفيات ، اعتناء س. ديدرنغ ، فرانز ، ستاينر شتو تغارت (ألمانيا ، ط3 ، 1411هـ/1991م)

ابن الصلاح ، أبو عمرو بن الصلاح (ت 643هـ)
-فتاوى ومسائل ، تحقيق : عبد المعطي قلعجي (دار المعرفة ، بيروت ، 1406هـ)
الصولي ، أبو محمد بن يحيى (ت 335هـ)
-أخبار الراضي بالله والمتقي لله من كتاب الأوراق ، المجلد الثاني : تحقيق : ج . هيورث دن (دار المسيرة ، بيروت ، ط3 ، 1403هـ/ 1983م)
الطبري ، محمد بن جرير (ت 310هـ)
-تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعارف ، القاهرة ، ط4 ، دون تاريخ)
ابن الطقطقي ، محمد بن علي (ت 709هـ)
-الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية (دار صادر – بيروت ، دون تاريخ)
ابن الطيفور ، أبو الفضل أحمد بن طاهر (ت 280هـ)
-بغداد ، تصحيح : محمد زاهد الكوثري (مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط2 ، 1415هـ/1984م)

ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن زكريا ، (ت395هـ) .
-معجم مقاييس اللغة ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون (دار الجيل ، بيروت ، ط1، 1411هـ/1991م) .

ابن ظافر الأزدي ، جمال الدين أبي الحسن علي بن ظافر الحسين (ت 613هـ)
-أخبار الدول المنقطعة ، تحقيق : د/محمد بن مسفر الزهراني (مطبعة المدني ، القاهرة ط1 ، 1408هـ/1988م)

العامري ، أبي الحسن محمد بن يوسف (ت 381هـ)

-الأعلام بمناقب الإسلام ، تحقيق ودراسة : د/ أحمد عبدالحليم غراب (دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1387هـ / 1967م)

ابن عبد البر ، يوسف بن عبدالله النمري (ت 463هـ)

-الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، تحقيق : علي محمد البجاوي (دار الجيل ، بيروت ، ط1، 1413هـ/1992م)

ابن العبري ، غريغوريوس أبو الفرج بن أهرون (ت 707هـ)

-تاريخ مختصر الدول ، تصحيح : أنطوان صالحان اليسوعي (دار الرائد ، لبنان ، 1403هـ/1983م)

ابن عدي ، أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (365هـ)

-الكامل في الضعفاء (دار الفكر ، بيروت ، ط3 ، 1985م)

ابن عذارى ، أبو عبدالله أحمد بن محمد المراكشي (ت695هـ)

-البيان المعرب في أخبار الأندلس والمغرب (تحقيق : ج . س . كولان وليفي برفنسال (دار الثقافة ، بيروت ، ط3 ، 1983م)

ابن أبي العز ، علي بن علي بن محمد (ت 792هـ)

-شرح العقيدة الطحاوية ، تحقيق وتعليق إخراج : د/عبدالله عبدالمحسن التركي وشعيب الارناؤوط (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1413هـ /1993م)

العقيلي ، محمد عمر (ت 322هـ)

-الضعفاء الكبير (دار الكتب العلمية ، بيروت ، دون تاريخ)

العكبري ، ابن بطة الحنبلي (ت 387هـ)

-الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ، تحقيق ودراسة : رضا نعسان معطي (1404هـ)

ابن العماد الحنبلي ، أبو الفلاح عبدالحي بن أحمد بن محمد (ت 1089هـ)

-شذرات الذهب في أخبار من ذهب (دار الفكر ، بيروت ، ط1 ، 1399هـ/1979م)

ابن العمراني ، محمد بن علي بن محمد (ت 850هـ)

-الأنباء في تاريخ الخلفاء ، تحقيق : د/قاسم السامرائي (دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض، ط2 ، 1402هـ/1982م)

الغساني ، الملك الأشرف إسماعيل بن العباس (ت 803هـ)
-العسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك ، تحقيق : شاكر محمود عبدالمنعم (دار البيان ، بغداد ، 1395هـ/1975م)

ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت 395هـ)
-مجمل اللغة ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1404هـ/1984م)

الفارقي ، أحمد بن يوسف بن علي الأزرق (ت القرن السادس الهجري)
-تاريخ الفارقي ، تقديم : د/حسن الزين (دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، بيروت، 1408هـ/1988م)

أبو الفداء ، عماد الدين إسماعيل (732هـ)
-المختصر في أخبار البشر (دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، دون تاريخ)

ابن الفرات ، ناصر الدين محمد بن عبدالرحيم (ت 807هـ)
-تاريخ ابن الفرات ، تحيق : د/حسن الشماع وقسطنطين زريق (ساعدت جامعة بغداد على طبعه ، 1390هـ/1970م)

الفراهيدي ، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد (ت 175هـ)
-كتاب العين ، تحقيق : د/مهدي المخزومي ود/إبراهيم السامرائي (دار الرشيد للنشر ، العراق ، ط1 ، 1980م)

ابن الفوطي ، كمال الدين أبي الفضل عبدالرزاق (ت723هـ)
-الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة (دار الفكر الحديث ، بيروت ، 1407هـ/1987م)

الفيروز آبادي ، مجد الدين بن محمد يعقوب (ت817هـ)

-القاموس المحيط ، تحقيق التراث في مؤسســـــة الرســـالة (مؤســـســـة الرســـالة ، ط2 ، 1407هـ/1987م)

القاسمي ، محمد جمال الدين (ت 1332هـ)
-قواعد التحديث (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1979م)

ابن قتيبة الدينوري ، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت 276هـ)
-الإمامة والسياسة (منسوب) تحقيق : طه محمد الزيني (دار المعرفة ، القاهرة ، دون تاريخ)
-تأويل مختلف الحديث ، تحقيق : محمد محيي الدين الأصفر (المكتب الإسلامي ، بيروت ط1 ، 1409هـ/1989م)
-الشعر والشعراء ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر (دار المعارف ، القاهرة ، 1958م)
-عيون الأخبار (دار الكتاب العربي ، بيروت ، دون تاريخ)
-المعارف ، تحقيق : د/ ثروت عكاشة (دار المعارف ، القاهرة ، ط4 ، 1981م)

ابن قدامة ، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد (ت620هـ)
-المغني ، تحقيق : د/ عبدالله بن عبدالمحســـن التركي ود/ عبدالفتاح محمد الحلو (هجر للطباعة والنشر : القاهرة ، ط2 ، 1413هـ/1922م)

القرطبي ، محمد بن أحمد (671م)
-الجامع لأحكام القرآن ، تصـــحيح : أحمد البردوني (دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1379هـ/1959م)

القزويني ، عبدالكريم بن محمد الرافعي (من أعلام القرن السادس)
-التدوين في أخبار قزوين ، ضـــبط وتحقيق ، عزيز الله العطاردي (دار الكتب العلمية بيرت ، 1408هـ/1987م)

ابن القلانسي ، أبو يعلي حمزة بن أسد التميمي (ت 555هـ)
-ذيل تاريخ دمشق (مكتبة المتنبي ، القاهرة ، دون تاريخ)

القلقشندي ، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد (ت 821هـ)
-صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (المطبعة الأميرية ، القاهرة ، 1913م)

القيرواني، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري (ت 453هـ)
-جمع الجواهر في الملح والنوادر ، تحقيق : محمد علي البجاوي (مكتبة المعارف ، الطائف ، ط2 ، 1412هـ/1992م)

ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر (ت 751هـ)
-إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، تحقيق محمد حامد الفقي (مكتبة الرياض الحديثة ، السعودية ، دون تاريخ)
-تهذيب مدارج السالكين ، تهذيب : عبدالمنعم صالح العلي (وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات بدون تاريخ)
-زاد المعاد في هدي خير العباد ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط (موسسة الرسالة ، بيروت ، ط8 ، 1405هـ/1985م)
-الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ، تحقيق ودراسة : د/علي محمد الدخيل (دار العاصمة ، 1408هـ)
-مختصر الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ، اختصار : محمد موسى الموصلي (دار الندوة الجديدة ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ/1980م)
-مفتاح السعادة (مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دون تاريخ)
الكافيجي ، محمد بن سليمان الحنفي (ت879هـ)
-المختصر في علم التاريخ طبع مع علم التاريخ عند المسلمين (مكتبة المثنى ، بغداد ، 1963م)

الكتبي ، محمد بن شاكر (ت 764م)
-عيون التواريخ ، تحقيق : د/عفيف نايف حاطوم (دار الثقافة ، بيروت ، 1416هـ/1996م)
-فوات الوفيات ، تحقيق : د/إحسان عباس (دار صادر ، بيروت ، دون تاريخ)

ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر(ت 774هـ)
-الباعث الحثيث ، شرح : أحمد محمد شاكر ، تعليق : ناصر الدين الألباني ، تحقيق : علي بن حسن الحلبي (دار العاصمة للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط1 ، 1415هـ)
-البداية والنهاية ، تحقيق : د/أحمد أبو ملحم وآخرون (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1405 هـ/1985م)

الكندي ، أبو عمر محمد بن يوسف (ت 350هـ)
-الولاة وكتاب القضاة ، تهذيب : رفن كست (مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، دون تاريخ)
ابن ماجة ، أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت 275هـ)
-السنن ، تحقيق وتعليق : محمد فؤاد عبدالباقي (دار الحديث ، القاهرة ، دون تاريخ)

ابن ماكولا ، علي بن هبة الله أبي نصر (ت 475هـ)
-الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1411هـ/1990م)

المرتضى ، علي بن الحسين الموسوي (ت 436هـ)
-الأمالي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط1 ، 1954م)

ابن المرتضى ، احمد بن يحي (ت 840هـ)
-طبقات المعتزلة ، تحقيق : سوسنة ديفلد (المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1380هـ/1961م)
-المنية والأمل ، تصحيح : توما أرنلد (مطبعة دائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد ، الدكن، 1316هـ)
المرزباني، أبي عبدالله محمد بن عمران (ت 384هـ)

-معجم الشعراء ، تصحيح وتعليق : د/ف. كرنكو (دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1411هـ/1991م)

المسعودي ، أبو الحسن علي بن الحسين (ت 346هـ)
-التنبيه والإشراف (دار صادر ، بيروت ، دون تاريخ)
-مروج الذهب ومعادن الجواهر ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد (دار الفكر ، دمشق، ط5، 1393هـ / 1973م)

مسكويه ، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت 421هـ)
-تجارب الأمم ، تحقيق : د/أبو قاسم إمامي (دار سروش للطباعة والنشر ، طهران ، ط1 ، 1407هـ/1987م)
-تجارب الأمم ، تحقيق : هـ . ف . أميدروز (دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، دون تاريخ)

مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج العشيري (ت 261هـ)
-صحيح مسلم بشرح النووي (دار الكتب العلمية ، بيروت ، دون تاريخ)

المقدسي ، شمس الدين أبي عبدالله محمد (ت 380هـ)
-أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (مطبعة بريل ، ليدن ، ط2 ، 1909م)

المقدسي ، مطهر بن طاهر (ت 355هـ)
-البدء والتاريخ (مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، دون تاريخ)

المقري ، أحمد بن محمد (ت 1041هـ)
-نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق : د/ إحسان عباس (دار صادر ، بيروت 1408هـ/1988م)

المقريزي ، تقي الدين أحمد بن علي (ت 548هـ)
-الخطط المقريزية (مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1996م)
-السلوك لمعرفة دول الملوك ، تصحيح : د/محمد مصطفى زيادة (لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1376هـ/1956م)
-المقفي الكبير ، تحقيق : محمد البعلاوي (دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1411هـ/1991م)
-النزاع والتخاصيم فيما بين بني أمية وبني هاشم ، تحقيق : د/حسين مؤنس (دار المعارف ، القاهرة ، 1984م)

المفيد ، محمد بن النعمان (ت 413هـ)
-أوائل المقالات في المذاهب والمختارات ، تعليق : فضل الله الزنجاني (تبريز ، إيران ، ط1 ، 1363هـ)

المكين، جرجس بن أبي الياسر بن أبي المكارم (762هـ)
-أخبار الأيوبيين (مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، دون تاريخ)

المنجي : أغابيوس قسطنطين (ت أوائل القرن الرابع الهجري)
-المنتخب من تاريخ المنجي ، تحقيق : د/ عمر عبدالسلام تدمري (دار المنصور ، لبنان ، ط1 ، 1406هـ/1986م)

ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين أحمد بن مكرم (ت 711هـ)
-لسان العرب ، تحقيق : عبدالله علي الكبير وآخرون (دار المعارف ، القاهرة ، دون تاريخ)
-مختصر تاريخ دمشق ، ج22 ، تحقيق وفاء تقي الدين (دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 1410هـ/1990م)

مؤلف مجهول (ت حوالي القرن الثالث الهجري)
-أخبار الدولة العباسية ، تحقيق : د/ عبدالعزيز الدوري ود/ عبدالجبار المطلبي (دار الطليعة ، بيروت)
الناشئ الأكبر : أبو العباس عبدالله بن محمد شرشير (ت 293هـ)

-مسائل الإمامة من الكتاب الأوسط في المقالات ، تحقيق : يوسف فان إس (بيروت ، 1971م)

ابن نباته المصري ، جمال الدين (ت 768هـ)
-سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون (المكتبة العصرية ، بيروت ، صيدا ، 1406هـ/1986م)

ابن النديم ، أبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق (ت 380هـ)
-الفهرست ضبط وشرح : د/يوسف علي طويل (دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1416هـ/1996م)

نشوان الحميري ، أبو سعيد نشوان بن سعيد (ت 573هـ)
-الحور العين ، تحقيق : كمال مصطفى (دار آزال ، بيروت ، ط2 ، 1985م)

نظام الملك الطوسي ، أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق 0ت 485هـ)
-سياسة نامه أو سير الملوك ، ترجمة : د/ يوسف حسين بكار (دار الثقافة ، قطر ، ط2 ، 1407هـ/1987م)

النوبختي ، الحسن بن موسى (ت حدود 302هـ)
-فرق الشيعة ، تصحيح : هـ . ريتر (دار الأضواء ، بيروت ، ط2 ، 1404هـ/1984م)

النيسابوري ، أبو رشيد سعيد بن محمد بن سعيد (ت 400هـ)
-المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين ، تحقيق : معن زيادة رضوان السيد (معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1979م)

الهمذاني ، القاضي عبد الجبار عماد الدين أبي الحسن بن أحمد (ت 415هـ)

-تثبيت دلائل النبوة ، تحقيق : د/ عبدالكريم عثمان (بيروت ، 1966م)

-تنزيه القرآن عن المطاعن (الشركة الشرقية للنشر ودار النهضة الحديثة ، بيروت : دون تاريخ)

-شـــرح الأصـــول الخمســـة ، تحقيق : د/ عبدالكريم عثمان (مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط1 1384هـ/1965م)

-فرق وطبقات المعتزلة ، تحقيق وتعليق د/ علي سامي النشار ، عصام الدين محمد علي (دار المطبوعات الجامعية ، 1972م)

-فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين ، تحقيق : فؤاد سيد (الدار التونسية للنشر ، ط2 ، 1406هـ/1986م)

-المحيط بالتكليف ، جمع : الحســـن بن أحمد بن فنتاويه ، تحقيق عمر الســـيد عزمي (المؤســـسة المصرية العامة للتأليف ، القاهرة ، دون تاريخ)

-مختصر أصول الدين ، ضمن رسائل العدل والتوحيد ، دراسة وتحقيق : د/ محمد عمارة (دار الهلال ، القاهرة ، ط1 ، 1971م)

-المغني في أبواب التوحيد والعدل ، ج5 ، تحقيق : محمود محمد الخضـــيري (الدار المصـــرية للتأليف والترجمة والنشر ، 1958م)

-ج6-تحقيق : الأب جورج شحاته قنواتي (الدار المصرية للتأليف والترجمة ، د. ت)

-ج8-تحقيق : د/توفيق الطويل ود/ سعيد زايد (الدار المصرية للتأليف والترجمة . د . ت)

-ج11-تحقيق : محمد علي النجار ود/ عبدالحليم النجار (الدار المصـــرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، 1965م)

-ج13-تحقيق : د/ أبو العلاء عفيفي (مطبعة دار الكتب المصرية ، 1962م)

-ج15-تحقيق : د/ محمود الخضـيري ، د/محمود محمد قاســـم (الدار المصـــرية للتأليف والترجمة والنشر ، 1965م)

-ج16- تحقيق : أمين الخولي (المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، 1965م)

-ج17- تحقيق : أمين الخولي (المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، 1962م)

-ج20- تحقيق : د/عبدالحليم محمود ود/سليمان دنيا (الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، د. ت)

الهمذاني ، محمد بن عبد الملك (ت521هـ)
-تكملة تاريخ الطبري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعارف ، القاهرة ، دون تاريخ)

ابن واصل ، جمال الدين محمد بن سالم (ت 697هـ)
-مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، ضبط وتحقيق : د/جمال الدين الشيال (القاهرة ، 1372هـ/1953)

الواقدي ، محمد بن عمر بن واقد (ت207هـ)
-المغازي ، تحقيق : د/مارسدن جونسن (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، دون تاريخ)

ابن الوردي ، زين الدين عمر بن مظفر (ت749هـ)
-تاريخ ابن الوردي (المطبعة الحيدرية ، النجف ، ط2 ، 1389هـ/1969م)

الوشاء ، أبو الطيب محمد بن إسحاق بن يحي (ت325هـ)
-الظرف والظرفاء ، تحقيق : كمال مصطفى (مطبعة الخانجي ، القاهرة ، ط2 ، 1372هـ/1953م)

ياقوت الحموي ، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله (ت 626هـ)
-معجم الأدباء ، تحقيق : د/إحسان عباس (دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1993م)
-معجم البلدان (دار صاد ، بيروت ، 1979م)

اليافعي ، أبو محمد عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت 768هـ)
-مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان (دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط2، 1413هـ/1993م)

اليعقوبي ، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب (ت 292هـ)
-تاريخ اليعقوبي (دار صادر ، بيروت ، دون تاريخ)
-مشاكلة الناس لزمانهم ، تحقيق : وليم ملورد (دار الكتاب ، بيروت ، ط2 ، 1980م)

أبو يعلى ، القاضي أبي الحسين محمد (ت ؟)
-طبقات الحنابلة (دار المعرفة ، بيروت ، دون تاريخ)

اليمني ، أبو محمد (ت ؟)
-عقائد الثلاث والسبعين فرقة ، تحقيق : محمد عبدالله الغامدي (مكتبة العلوم والحكم ، ط1 ، 1414هـ)

اليمني ، يحي بن الحسين بن المؤيد (ت 322هـ)
-أنباء الزمن في أخبار اليمن ، تصحيح : محمد عبدالله ماضي (مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة، دون تاريخ)

اليونيني ، قطب الدين موسى بن محمد (ت 726هـ)
-ذيل مرآة الزمان (دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط2 ، 1413هـ/1992م)

المراجـــع

أجناس : جولد تسيهر

-العقيدة والشـريعة في الإســـلام ، ترجمة : علي حســـن عبدالقادر وآخرون (القاهرة ، ط1 1946م)

الألباني ، محمد ناصر الدين

-صحيح الجامع الصغير (المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط2 ، 1986م)

-صحيح سنن ابن ماجة (مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ط1 ، 1408هـ/ 1988م)

أمين ، أحمد

-ضحى الإسلام (مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط10 ، 2000م)

-فجر الإسلام (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط11 ، 1975م)

-يوم الإسلام (مكتبة النهضة الإسلامية ، دون تاريخ)

أوليري ، دي لاسي

-الفكر العربي ومركزه في التاريخ ، ترجمة : إسماعيل البيطار (دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1982م)

با عبدالله ، د/محمد با كريم محمد

-وسطية أهل السنة بين الفرق (دار الراية للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط ، 1415هـ/1994م)

البغدادي ، إسماعيل بن محمد أمين ، (ت1339هـ)

-هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون (دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1413هـ/1992م) .

بليع ، د/عبدالحكيم

-أدب المعتزلة إلى نهاية القرن الرابع الهجري (دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ط3، 1979م)

البهي ، د/محمد

-الجانب الإلهي في التفكير الإسلامي (دار الفكر ، بيروت ، ط5 ، 1391هـ/1972م)

ترحيني ، محمد أحمد

-المؤرخون والتاريخ عند العرب (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1416هـ/1991م)

جار الله ، زهدي حسن

-المعتزلة (المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، 2002م)

جاوبه ، د/هانز ود/أوجين فرت

-المعالم الأثرية والتاريخية بمدينة حلب ، تعريب : د/شوقي شعث (دار القلم العربي ، حلب، ط1 ، 1418هـ /1998م)

الجليند ، محمد السيد

-الإمام أحمد ابن تيمية وقضية التأويل (دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ط5 ، 2000م)

حسب الله ، علي

-محاضرات في علم التوحيد (دار العلوم ، مصر ، 1952م)

حسن ، د/حسن إبراهيم

-كتاب تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي (القاهرة ، ط7 ، 1964م)

-تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب (مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط1 ، 1981م)

حسن ، علي إبراهيم

-التاريخ الإسلامي العام (مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، دون تاريخ)

الحفظي ، عبداللطيف بن عبدالقادر

-تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة (دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع ، جدة ، ط1 ، 1421هـ/2000م)

الخالدي ، طريف

-بحث في مفهوم التاريخ ومنهجه (دار الطليعة ، بيروت ، ط1 ، 1982م)

-دراســات في تاريخ الفكر العربي الإســلامي (دار الطليعة للطباعة والنشــر ، بيروت ، ط1 ، 1977م)

-فكرة التاريخ عند العرب (دار النهار ، بيروت ، ط1 ، 1997م)

الخازن ، د/وليم

-الحضارة العباسية (دار المشرق ، بيروت ، ط2 ، 1992م)

الخطيب ، محب الدين الخطيب

-الخطوط العريضة ، تقديم وتعليق : محمد مال الله (المطبعة الفنية ، القاهرة)

الخطيب ، د/محمد عجاج

-أصول الحديث (دار الفكر ، بيروت ، ط4 ، 1401هـ/1981م)

خليل ، د/عماد الدين

-حول القيــادة والســـلطــة في التــاريخ الإســـلامي (مكتبــة النور ، القــاهرة ، ط1 ، 1405هـ/1985م)

خليل ، د/ محمد رشاد

-المدخل الإسلامي لدراسة التاريخ وتفسيره (دار المنار ، القاهرة ، 1404هـ/1984م)

دروزة ، محمد عزة

-تاريخ الجنس العربي (المكتبة العصرية ، بيروت ، ط1 ، 1381هـ/1962م)

الرافعي ، مصطفى صادق

-تاريخ أدب العرب (الإستقامة ، القاهرة ، 1953م)

رستم ، أسد

-مصطلح التاريخ (المطبعة الأمريكية ، بيروت ، ط1 ، 1939م)

الرفاعي ، محمد نسيب

-تيســـير العلي القــدير لاختصـــــار تفســـير ابن كثير (دار لبنــان ، بيروت ، ط4 ، 1406هـ/1986م)

روزنتال ، فرانز
-علم التاريخ عند المسلمين ، ترجمة : د/صالح أحمد العلي (موسسة الرسالة ، ط2 ، 1403هـ/1983م)

أبو ريان ، د/محمد علي
-تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام (دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1983م)

الريس ، د/محمد ضياء
-النظريات السياسية الإسلامية (دار التراث ، القاهرة ، ط7 ، 1979م)

الزركلي ، خير الدين
-الأعلام (دار العلم للملايين ، بيروت ، ط8 ، 1989م)

زكريا ، فؤاد
-التفكير العلمي (سلسة عالم المعرفة ، الكويت)

السامرائي ، د/نعمان عبدالرزاق
-أضواء على تفسير التاريخ (مكتبة المعارف ، الرياض ، ط1 ، 1404هـ/1984م)

السباعي ، مصطفى
-السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي (المكتب الإسلامي ، ط4 ، 1405هـ/1985م)

السلمي ، محمد بن صامل
-منهج كتابة التاريخ الإسلامي (دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط1 ، 1406هـ/1986م)

الشرقاوي ، عفت محمد
-أدب التاريخ عند العرب (دار العودة ، بيروت ، 1973م)

شلحت ، فيكتور

-النزعة الكلامية في أسلوب الجاحظ (دار المشرق ، بيروت ، ط3 ، 1992م)

صبحي ، د/أحمد محمود

-في علم الكلام (دار النهضة العربية ، بيروت ، ط5 ، 1405هـ/1985م)

-في فلسفة التاريخ (مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ط3 ، 1990م)

الطحان ، د/محمود

-تيسير مصطلح الحديث (دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط2 ، 1399هـ/1979م)

عاشور ، فايد حماد

-جهاد المسلمين في الحروب الصليبية (مؤسسة الرسالة ، ط4 ، 1408هـ/1988م)

العبادي ، د/أحمد مختار

-في التاريخ العباسي والفاطمي (دار النهضة العربية ، بيروت ، 1971م)

العبده ، محمد

-المعتزلة بين القديم والحديث (دار الأرقم ، برمنجهام ، ط1 ، 1408هـ/1987م)

عبداللطيف ، د/عبدالشافي محمد

-العالم الإسلامي في العصر الأموي (دون ناشر ، ط1 ، 1404هـ/1984م)

عثمان ، د/حسن

-منهج البحث التاريخي (دار المعارف ، ط4 ، 1986م)

العروي ، عبدالله

-مفهوم التاريخ (المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط2، 1992م)

العقل ، د/ناصر عبدالكريم

-القدرية والمرجئة (دار الوطن ، الرياض ، ط1 ، 1418هـ/1997م)

-مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع (دار الوطن ، الرياض ، ط1 ، 1414هـ)

-مناهج أهل الأهواء والافتراق والبدع وأصولهم وسماتهم (دار الوطن ، الرياض ، ط1 ، 1415هـ/1994م)

عمارة ، محمد
-أزمة الفكر الإسلامي الحديث (دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط1 ، 1419هـ/1998م)
-الإسلام وفلسفة الحكم (دار الهلال ، القاهر ، ط3 ، 1983م)
-الإسلام والمستقبل (دار الشروق ، القاهرة ، ط2 ، 1407هـ/1986م)
-التراث في ضوء العقل (دار الوحدة ، بيروت ، ط1 ، 1980م)
-تحديات لها تاريخ (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط2 ، 1982م)
-تيارات الفكر الإسلامي (دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ط1 ، 1980م)
-تيارات اليقظة الإسلامية والتحدي الحضاري (دار الهلال ، القاهرة ، ط1 ، 1982م)
-العرب والتحدي (عالم المعرفة ، الكويت ، 1980م)
-مسلمون ثوار (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط2 ، 1974م)
-المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية (دار الشروق ، ط2 ، 1408هـ/1988م)
-كتاب نظرة جديدة على التراث (دار قتيبة ، ط2 ، 1408هـ/1988م)

العمري ، د/محمد علي قاسم
-كتاب دراسات في منهج النقد عند المحدثين (دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1، 1420هـ/2000م)

الغالي ، د/بلقاسم
-الجانب الاعتزالي عند الجاحظ (دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط1 ، 1420هـ/1999م)

فشل ، أحمد أحمد
-آراء الجاحظ الكلامية (الإسكندرية ، ط1 ، 1977م)
القاسمي ، جمال الدين الدمشقي
-تاريخ الجهمية والمعتزلة (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط3 ، 1405هـ/1985م)

قدورة ، د/زهية

-الشعوبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في الحياة الإسلامية في العصر العباسي الأول (دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط1 ، 1972م)

كار ، إدوارد

-ما هو التاريخ ، ترجمة : ماهر الكيالي وبيار عقل (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط3 ، 1986م)

الكبيسي ، أيوب عيادة

-صحابة الرسول ρ (دار القلم ، بيروت ، ط2)

لانجلو ، اوسينوبوس

-النقد التاريخي ، ترجمة : عبدالرحمن بدوي (وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط4 ، 1981م)

-المدخل إلى الدراسات التاريخية ، ضمن كتاب "النقد التاريخي" ترجمة : عبدالرحمن بدوي (وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط4 ، 1981م)

أبو لبابة ، حسين

-موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها (دار اللواء للنشر والتوزيع ، الرياض، ط ، 1399هـ/1979م)

لسترنج ، كي

-بلدان الخلافة الشرقية ، ترجمة : بشير فرنسيس وكوركيس عواد (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1405هـ/1985م)

مارو ، هـ ، أ

-من المعرفة التاريخية ، ترجمة : جمال بدران (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ط1 ، 1977م)

مصطفى ، شاكر

-التاريخ العربي والمؤرخين (دار العلم للملايين ، بيروت ، ط3 ، 1987م)

المطهري ، مرتضى

-الإســلام وإيران ، ترجمـة : محمـد هـادي اليوسـفي (دار البلاغـة ، بيروت ، ط ، 1412هـ/1991م)

المقداد ، د/محمود

-الموالي ونظام الولاء في الجاهلية إلى أواخر العصـر الأموي (دار الفكر ، دمشـق ، ط1 ، 1408هـ/1988م)

أبو ملحم ، د/علي

-المناحي الفلسفية عند الجاحظ (دار الطليعة ، بيروت ، ط2 ، 1988م)

المنصور ، صالح عبدالعزيز

-أصول الفقه وابن تيمية (دار النصر للطباعة الإسلامية ، القاهرة ، ط1 ، 1400هـ/1980م)

موافي ، د/عثمان

-منهج لنقد التاريخ الإسلامي والمنهج الأوربي (دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1987م)

مؤنس ، د/ حسين

-عالم الإسلام (الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، 1410هـ/1989م)

ميتز ، آدم

-الحضـارة الإسـلامية في القرن الرابع الهجري ، ترجمة : محمد عبدالهادي أبو ريده (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط4 ، 1387هـ/1967م)

نصار ، د/حسين

-نشأة التدوين التاريخي عند العرب (مطابع اقرأ ، بيروت ، لبنان)

هراس ، محمد خليل

-شرح القصيدة النونية لابن القيم (مكتبة الفاروق الحديثة ، القاهرة ، ط1 ، دون تاريخ)

هرنشو ، ج

-علم التاريخ ، ترجمة وتعليق وإضـافة : عبدالحميد عبادي (دار الحداثة ، بيروت ، ط1 ، 1988م)

هوريس ، جوزيف
-قيمة التاريخ ، ترجمة : نسيم نصر (منشوارت عويدات ، بيروت ، باريس ، ط3 ، 1986م)

هورفش ، يوسف
-المغازي الأول ومؤلفوها ، ترجمة : د/حسين نصار (مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط2 ، 1421هـ/2001م)

وولش
-مدخل لفلسفة التاريخ ، ترجمة : أحمد حمدي محمود (منشورات سجل العرب ، القاهرة ، 1962م)

"محتويات الرسالة"